ICC-ASP/20/10

المحكمة الجنائية الدولية

Distr.: General
16 August 2021

Original: English

جمعية الدول الأطراف

الدورة العشرون

لاهاي، 6 - 11 كانون الأول/ديسمبر 2021

ميزانية عام 2022 البرنامجية المقترَحة للمحكمة الجنائية الدولية

10-A-151021

جدول المحتويات

الصفحة *الفقرات*

قائمة المختصرات [المستعملة في النسخة الإنكليزية] ***4***

تصدير بقلم كبار مسؤولي المحكمة الجنائية الدولية ***7***

أولاً - لمحة عامة عن ميزانية عام 2022 البرنامجية المقترَحة، والأولويات فيما يتعلق بالميزانية، ومعطيات ***9*** 38-1

ألف- المقدِّمة ***9*** 10-1

باء - الأولويات الاستراتيجية الرفيعة للميزانية الشاملة بنطاقها المحكمة جمعاء ومسبِّبات التكاليف الرئيسية لعام 2022 ..... ***12*** 30-11

جيم- التحليل من منظور كلي ***16*** 33-31

دال- الوفورات والمكاسب المتأتية عن زيادة النجاعة ***17*** 38-34

ثانياً- ميزانية عام 2022 البرنامجية المقترَحة ***22*** 865-39

ألف - البرنامج الرئيسي الأول: الهيئة القضائية ***22*** 97-39

1- البرنامج 1100: هيئة الرئاسة ***25*** 62-44

2- البرنامج 1200: الدوائر ***31*** 97-63

باء- البرنامج الرئيسي الثاني: مكتب المدَّعي العام ***40*** 341-98

1- البرنامج ألف: ركن المدّعي العام ***55*** 231-170

2- البرنامج باء: ركنا المقاضاة ***70*** 286-232

3- البرنامج جيم: ركن الخدمات المتكاملة ..... ***87*** 341-287 مكرَّراً ثانياً

جيم- البرنامج الرئيسي الثالث: قلم المحكمة ***103*** 702-342

1- البرنامج 3100: مكتب رئيس قلم المحكمة ***113*** 403-385

2- البرنامج 3200: شعبة الخدمات الإدارية ***117*** 466-404

3- البرنامج 3300: شعبة الخدمات القضائية ***131*** 592-467

4- البرنامج 3800: شعبة العمليات الخارجية ***162*** 702-593

دال- البرنامج الرئيسي الرابع: أمانة جمعية الدول الأطراف ***192*** 731-703

هاء - البرنامج الرئيسي الخامس: مباني المحكمة ***204*** 736-732

واو- البرنامج الرئيسي السادس: أمانة الصندوق الاستئماني للمجني عليهم ***206*** 825-737

زاي- البرنامج الرئيسي السابع-2: مشروع المباني الدائمة - قرض الدولة المضيفة ***230*** 831-826

حاء- البرنامج الرئيسي السابع-5: آلية الرقابة المستقلة ***232*** 849-832

طاء- البرنامج الرئيسي السابع – 6: مكتب المراجعة الداخلية ***237***

المرفقات 242
المرفق الأول: البنية التنظيمية للمحكمة الجنائية الدولية 242
المرفق الثاني: الافتراضات والمعطيات المتعلقة بميزانية عام 2022 البرنامجية المقترَحة 243
المرفق الثالث: قائمة المستجدات الممكنة الحدوث التي قد تؤثر على ميزانية عام 2022 البرنامجية المقترَحة 245
المرفق الرابع: الغايات الاستراتيجية 246
المرفق الرابع (أ): قائمة الغايات الاستراتيجية المبيَّنة في الخطة الاستراتيجية للمحكمة الجنائية الدولية (للفترة 2019 - 2021) 246
المرفق الرابع (ب): قائمة الغايات الاستراتيجية المبيَّنة في الخطة الاستراتيجية لمكتب المدّعي العام (للفترة 2019 - 2021) 247
المرفق الرابع (ج): قائمة الغايات الاستراتيجية المبيَّنة في الخطة الاستراتيجية لقلم المحكمة (للفترة 2019 - 2021) 248
المرفق الرابع (د): ..... البرنامج الرئيسي الأول: الهيئة القضائية 249
المرفق الرابع (هـ): ..... البرنامج الرئيسي الثاني: مكتب المدَّعي العام 251
المرفق الرابع (و): ..... البرنامج الرئيسي الثالث: قلم المحكمة 255
المرفق الرابع (ز): ..... البرنامج الرئيسي الرابع: أمانة جمعية الدول الأطراف 265
المرفق الرابع (حاء): ..... البرنامج الرئيسي السادس: أمانة الصندوق الاستئماني للمجني عليهم 266
المرفق الرابع (ط): ..... البرنامج الرئيسي السابع-5: آلية الرقابة المستقلة 267
المرفق الرابع (ي): ..... البرنامج الرئيسي السابع - 6: مكتب المراجعة الداخلية 268
المرفق الخامس: معلومات عن مِلاك موظفي المحكمة 269
المرفق الخامس (أ): ..... مِلاك موظفي المحكمة المقترَح لعام 2022 بحسب البرامج الرئيسية 269
المرفق الخامس (ب): ..... تعديلات جدول الموظَّفين 269
المرفق الخامس (ج): ..... قائمة الوظائف المحوَّلة لعام 2022 (من وظائف مساعدة مؤقتة عامة إلى وظائف ثابتة) 270
المرفق السادس: الرواتب والمستحقات لعام 2022 271
المرفق السادس (أ): ..... رواتب القضاة ومستحقاتهم لعام 2022 271
المرفق السادس (ب): التكاليف القياسية لرواتب الموظفين من الفئة الفنية ومن فئة الخدمات العامة العاملين في المقر لعام 2022 272
المرفق السابع: ميزانية عام 2022 المقترَحة لمكتب الاتصال لدى الاتحاد الأفريقي 274
المرفق الثامن: بيان الإيرادات المقدَّرة لعام 2022 275
المرفق التاسع: تكنولوجيا المعلومات 276
المرفق التاسع (أ): ..... تكنولوجيا المعلومات وتدبر المعلومات في المحكمة الجنائية الدولية: الاستراتيجية الخمسية للفترة 2018- 2022 276
المرفق التاسع (ب): ..... تكاليف تكنولوجيا المعلومات وتدبر المعلومات على نطاق المحكمة جمعاء 279
المرفق العاشر: المقادير المرجعية الأساسية لميزانية عام 2022 البرنامجية المقترَحة 286
المرفق الحادي عشر: ..... تطور الأنشطة القضائية الحركي الاستراتيجي بحسب الحالات 287
المرفق الثاني عشر: ..... مخصَّصات الميزانية لعمليات التحقيق الناشط في إطار البرنامج الرئيسي الثاني 288
المرفق الثالث عشر: ..... الزيادات السنوية في الميزانيات البرنامجية المعتمَدة للأعوام 2015 حتى 2021 289
المرفق الرابع عشر: ..... ما يُقترح من الاستثمارات فيما يندرج في عداد رأس المال للفترة 2022-2025 290
المرفق الخامس عشر: ..... تكاليف صيانة مباني المحكمة وتكاليف استعمالها والخطة المتوسطة الأجل لاستبدال عناصر فيها مما يندرج في عداد رأس المال لعام 2022 293
المرفق السادس عشر: ..... ما تحقَّق في عام 2021 من الوفورات والمكاسب المتأتية عن زيادة النجاعة ومقدَّرات ما سيتحقَّق منها في عام 2022 294
المرفق السابع عشر: الافتراضات والمعطيات للفترة 2018-2022 من الفترات الخمسية المتعاقبة المأخوذ بها في المحكمة 305
المرفق الثامن عشر: ..... تخصيص موارد البرنامج الرئيسي الثاني بحسب الحالات 314
المرفق التاسع عشر: البرنامج الرئيسي الثاني: الميزانية المقترَحة لمكتب المدّعي العام بحسب البرامج (معروضةً وفقَ بنيته السابقة) 317

قائمة المختصرات [المستعملة في النسخة الإنكليزية]

ASG	أمين عام مساعد
ASP	جمعية الدول الأطراف
AULO	مكتب الاتصال لدى الاتحاد الأفريقي
AV	سمعي بصري/التجهيزات السمعية والبصرية
BCS	نظام مراقبة الميزانية
BPC	تخطيط الأعمال وإدماجها
BS	قسم الميزانية
CAB	المجلس الاستشاري المعني بتصنيف الوظائف
CAR	جمهورية أفريقيا الوسطى (بَنغي)
CBF	لجنة الميزانية والمالية
CIV	كوت ديفوار (أبيجان)
CMS	قسم تدبر الأعمال القضائية
CMT	فريق تدبر الأزمات
CO	المكاتب القَطرية
CoCo	مجلس التنسيق
CSS	قسم دعم المحامين
D	مد (مدير)
DEO	شعبة العمليات الخارجية
DJS	شعبة الخدمات القضائية
DMS	شعبة الخدمات الإدارية
DRC	جمهورية الكونغو الديمقراطية (كنشاسا وبونيا)
DRS	نظام التسجيل الرقمي
DS	قسم الاحتجاز
DSA	بدل المعيشة اليومي
EO	المكاتب الخارجية
EOSS	قسم دعم العمليات الخارجية
FO	مكتب ميداني/مكاتب ميدانية، عمليات ميدانية/عمل ميداني
FPC	التخطيط والمراقبة الماليان
FS	قسم المالية
FSS	قسم البحث الجنائي العلمي
FTE	معادل الموظف الواحد العامل بدوام كامل
GEO	جورجيا
GRGB	التمثيل الجغرافي والتوازن بين الجنسين
GS	الخدمات العامة
GS-OL	خ ع - رأ (الخدمات العامة - رتبة أخرى)
GS-PL	خ ع - رر (الخدمات العامة - رتبة رئيسية)
GSS	قسم الخدمات العامة
GTA	المساعدة المؤقتة العامة
HQ	المقر
HR	الموارد البشرية
HRS	قسم الموارد البشرية

IAS	قسم تحليل عمليات التحقيق
IBA	الرابطة الدولية للمحامين
ICC	المحكمة الجنائية الدولية
ICCPP	برنامج المحكمة الجنائية الدولية الخاص بالحماية
ICS	قسم التعاون الدولي
ICT	تكنولوجيا المعلومات والاتصال
IER	المراجعة التي أجراها خبراء مستقلون
IEU	وحدة المعلومات والأدلة
IGO	منظمة حكومية دولية
IKEMS	قسم تدبر المعلومات والمعارف والأدلة
IMSS	قسم خدمات تدبّر المعلومات
INTERPOL	المنظمة الدولية للشرطة الجنائية
IOM	آلية الرقابة المستقلة
IOP	ديوان المدّعي العام
IOR	ديوان رئيس قلم المحكمة
IPSAS	المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام
IRS	نظام التحرك الاستجابي الأولي
IT	تكنولوجيا المعلومات
JCCD	شعبة الاختصاص والتكامل والتعاون
KBU	وحدة قواعد المعارف
KEN	كينيا (نيروبي)
LAS	قسم المشورة القانونية (في مكتب المدّعي العام)
LBY	ليبيا
LO	مكتب الشؤون القانونية (في قلم المحكمة)
LRV	الممثل القانوني للمجني عليهم/الممثلون القانونيون للمجني عليهم
LSS	قسم الخدمات اللغوية (في قلم المحكمة)
LSU	وحدة الخدمات اللغوية (في مكتب المدّعي العام)
MIS	نظام المعلومات الإدارية
MLI	مالي
NGO	منظمة غير حكومية
OD-DEO	مكتب مدير شعبة العمليات الخارجية
OD-DJS	مكتب مدير شعبة الخدمات القضائية
OD-DMS	مكتب مدير شعبة الخدمات الإدارية
OEA	مكتب الشؤون الخارجية
OIA	مكتب المراجعة الداخلية
OPCD	مكتب المحامي العمومي للدفاع
OPCV	مكتب المحامي العمومي للمجني عليهم
OTP	مكتب المدّعي العام
P	ف (موظف/وظيفة من الفئة الفنية)
PIOS	قسم الإعلام والتوعية
RMT	فريق إدارة قلم المحكمة
RSM	التدابير الأمنية اللابثة
SAP	نظام تخطيط الموارد المؤسسية (ERP) ببرمجيات SAP

SAS	قسم تحليل الحالات
SG	غاية استراتيجية
SO	هدف استراتيجي
SS	قسم الخدمات (في مكتب المدّعي العام)
SSS	قسم الأمن والسلامة
SUD	دارفور بالسودان
TFV	الصندوق الاستئماني للمجني عليهم
UGA	أوغندا (كمبالا)
UNCS	نظام الأمم المتحدة الموحَّد
UNDSS	إدارة السلامة والأمن في الأمم المتحدة
UNJSPF	الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة
USG	وكيل أمين عام
VAMS	نظام إدارة/تدبر طلبات المجني عليهم
VPRS	قسم مشاركة المجني عليهم وجبر أضرارهم
VTC	الائتمار عن بعد بوسائل التواصل الفِدْيَوي
VWS	قسم المجني عليهم والشهود
WCF	صندوق رأس المال العامل

تصدير بقلم كبار مسؤولي المحكمة الجنائية الدولية

لاهاي بهولندا في 22 تموز/يوليو 2021

يسرُّنا أن نقدِّم ميزانية عام 2022 البرنامجية المقترَحة لكي تنظر فيها جمعية الدول الأطراف ("الجمعية").

إن أجهزة المحكمة الجنائية الدولية ("المحكمة") عملت معاً بتعاونٍ وثيق لإعدادِ وتقديمِ ميزانيةٍ مطلوبة تكون دقيقةَ الرَوْز وعلى أقصى درجة ممكنةٍ من التقتير، ولجعل وثيقتها هذه في الوقت نفسه وثيقةً متماسكة ومفصَّلة ومنطوية على التعليل اللازم. وقد استندت هذه الأجهزة في فعل ذلك إلى الجهود الدؤوبة التي بُذلت لشحذ سيرورة إعداد الميزانية بالانخراط في الحوار والتنسيق بنشاط منذ بداية دورة تخطيط الميزانية، وبإيلاء الاعتبار للتغيُّرات التي طرأت على فريق قيادة المحكمة في عام 2021.

وتمثِّل وثيقةُ الميزانية هذه رؤيةَ وخططَ المحكمةِ وقيادتِها (بما فيها هيئة الرئاسة والمدّعي العام الحديثا الانتخاب)، ما يقوّي حرصها على تحسين عملها وأدائها من خلال ميزانيةٍ متسمةٍ بالانضباط وموفيةٍ إلى حدٍ كافٍ بأولويات المحكمة الاشتغالية الاستراتيجية واحتياجاتها إلى الموارد. كما تجسِّد هذه الميزانية إدراكَ المحكمة للضغوط التي يواجهها الاقتصاد العالمي من جراء جائحة كوفيد-19 وإحاطتَها بهذه الضغوط. وضمن هذه الحدود أُعِدَّت الميزانية المقترَحة على نحو يتيح للمحكمة، حيثما أمكن الأمر، تعزيزَ ما يلزم من القدرة على الاضطلاع بالمهام المنوطة بها ضمن إطار ولايتها في عام 2022 والتكفلَ بتمكُّنها من النهوض بعبء العمل المتغيِّر والمتزايد الواقع على عاتقها تحقيقاً لنتائج أفضل.

وعلى الرغم من الضغوط في مجال الموارد واستمرار المصاعب المتأتية عن الجائحة العالمية واصلت المحكمة عملها على نحوٍ نشِط ومنتِج، معتمدةً على ما يتحلى به موظفوها من مراسٍ مهني وتفانٍ، ومكيِّفةً عملياتها، ومستعينةً بتدابير تحسينٍ ابتكاري عند اللزوم أو عند الإمكان.

إن الزيادة الكبيرة المتوقَّع أن يشهدها مقدار أنشطة المحكمة في عام 2022، ولا سيما الارتفاع الكبير في إجراءات جلسات المحكمة، تشير إلى التقدم المحرَز وإلى النتائج التي آتاها ما تبذله المحكمة من جهودٍ لتنفيذ المهام المنوطة بها في مجال المقاضاة والمجال القضائي. وستثابر المحكمة على العمل وفق هذا المسار بناءً على ما تحقَّق، مركِّزةً في تسخير مواردها تركيزاً استراتيجياً على تعظيم الأثر والحظوِ بذلك بمزيد من الثقة لدى أصحاب الشأن فيها.

وإذ تأخذ المحكمة بالحسبان حجمَ العمل المتوقَّع أن يشهده عام 2022، وغاياتِها الاستراتيجيةَ، مكمَّلةً بالخطط التنظيمية التي وضعها كبار مسؤوليها، والظروفَ الطارئة في سياق جائحة كوفيد-19 التي لـمّا تزل سائدة وإن كانت تشهد تحسناً تدريجياً، فإنها تقترح لعام 2022 ميزانيةً تبلغ مبلغاً مقداره 162.39 مليون يورو، يزيد زيادة مقدارها 14.14 مليون يورو، ونسبتها 9.5 في المئة، بالقياس إلى ميزانية عام 2021 المعتمَدة. ويُرمى من الميزانية المطلوبة إلى سد تكاليف منها تكاليف عمليات التدارس الأولي، وعمليات التحقيق وأنشطة المقاضاة، والمحاكمات، وحماية الشهود، والخدمات اللغوية، والمساعدة القانونية، وجبر أضرار المجني عليهم ومساعدتهم، وإدارة مختلف مرافق المحكمة.

لقد صمَّمت المحكمة ميزانيةً واقعية ومركَّزة، مدركةً كل الإدراك احتياجاتها وآخذةً بالاعتبار في الوقت نفسه المصاعب الشديدة التي نشأت نتيجةً للجائحة العالمية.

وفي هذا الصدد اهتممنا بتعظيم التحلي بالمرونة في جميع مكوِّنات المحكمة وباستطلاع السبل التي يمكن بها تحسين استعمال المحكمة للموارد على أمثل وجه عن طريق تعزيز التعاون وإعادة التخصيص وتناول الأنشطة على أساس الأولوية. لقد نَشَدت المحكمة بعنايةٍ سبلَ تحقيق المزيد من المكاسب المتأتية عن زيادة النجاعة واستيعاب التكاليف الإلزامية ذات المسبِّبات الخارجية (متخذةً تدابيرَ بالغة المشقة في بعض الأحيان) دون إعاقة قدراتها الاشتغالية.

إننا نرى أنه سيتسنى للمحكمة بهذه الموارد ضمانُ وزيادةُ النجاعة والجودة في عملياتها، وفقاً للواجبات الواقعة على عاتقها بحسب النظام الأساسي، والتوصلُ بذلك إلى توطيد المنظومة القائمة على القواعد التي تشكل المحكمة جانباً هاماً منها بغية النهوض بالمهام المنوطة بها في إطار ولايتها على نحوٍ لا ينفك يتزايد فعاليةً من أجل منفعة المجني عليهم، والناجين، والجماعات المتضررة، الذين يظلون ينظرون إلى مؤسستنا بأمل وتطلع، وكل ذلك مع ضمان حقوق الدفاع.

إننا نتعهد بالعمل مستندين إلى هذه المنجَزات لتحسين أداء المحكمة عن طريق السهر على تنفيذ الاستراتيجيات والسياسات على نحوٍ متَّسق، وإيلاء الأولوية للتعلُّم والتحسُّن المستمرَين، والعمل بالتعاون والتشارك مع الدول الأطراف وسائر أصحاب الشأن، كلما أمكن الأمر، بغية التقدم على صعيد تحقيق الغايات المنشودة من نظام روما الأساسي مع ضمان استقلال المحكمة. وفي إطار هذه الجهود تحرص المحكمة على مواصلة انخراطها النشط في عملية المراجعة وضمان الظروف الفضلى التي تتيح لموظفيها الامتياز، مع إيلاء الاعتبار الواجب للمساواة بين الجنسين والتمثيل الجغرافي والتنوع.

والحال أن ميزانية عام 2022 البرنامجية المقترَحة المُعَدّة بدقةٍ وعنايةٍ تجسِّد هذه المرامي. فنأمل أن تحظى بموافقتكم. وتبقى المحكمة على استعدادٍ للتحاور مع الدول الأطراف والجمعية بشأن مقترَحها، في إطار التزامٍ مشتركٍ حيال منظومة نظام روما الأساسي والعدالة الجنائية الدولية. إننا نشكركم على ما تولونه للأمر من اعتبار.

ونرجو تقبُّل خالص التقدير والاحترام،

[توقيع]	*[توقيع]*	*[توقيع]*
بيوتر هُفْمانسكي	كريم أحمد أسعد خان	بيتر لويس
(Piotr Hofmański)	(Karim A. A. Khan)، مستشار الملكة	(Peter Lewis)
رئيس المحكمة	المدّعي العام في المحكمة	رئيس قلم المحكمة

أولاً - لمحة عامة عن ميزانية عام 2022 البرنامجية المقترَحة، والأولويات فيما يتعلق بالميزانية، ومعطيات العمل

ألف- المقدِّمة

1- أُنشئت المحكمة الجنائية الدولية ("المحكمة") بموجب نظام روما الأساسي - الذي اعتُمد منذ 23 سنة خلت - بصفتها المحكمة الدولية المستقلة الدائمة الوحيدة التي لها اختصاص فيما يتعلق بأخطر الجرائم التي تثير القلق على النطاق الدولي ولها سلطة الأمر بجبر أضرار المجني عليهم في هذه الجرائم. ويُعتبر اختصاص المحكمة مكمِّلاً لاختصاص المحاكم الجنائية الوطنية، ما يعني أنها لا تعمل إلا عندما تكون الدولة المعنية غير راغبة في ممارسة ولايتها القضائية الرئيسية في القضايا المتعلقة بالجرائم المنصوص عليها في نظام روما الأساسي أو غير قادرة على ذلك حقاً.

2- وخلافاً لما عليه الحال في المحاكم الوطنية، تضطلع المحكمة بوظائف وأنشطة شتى تتناولها في النظم الوطنية مكاتب أو وزارات أو وكالات منفصلة. ومن المهام والأنشطة التي تضطلع بها المحكمة إجراءُ عمليات التدارس الأولي وعمليات التحقيق وأعمال المقاضاة والمحاكمات؛ وتوفيرُ الحماية للمجني عليهم والشهود؛ وتدبُّرُ شؤون قاعات جلسات المحكمة، الذي يشمل توفير خدمات الترجمة الشفوية وخدمات الترجمة التحريرية وخدمات إعداد المحاضر والخدمات الأمنية؛ والإشرافُ على مشاركة المجني عليهم وجبر أضرارهم ومساعدتهم؛ وضمان تقديم المساعدة القانونية وحقوق الدفاع؛ وتوفيرُ المعلومات للجمهور العام، والسهرُ على علنية الإجراءات، وتوعية المجني عليهم والجماعات المتضررة؛ وتسيير شؤون مركز الاحتجاز؛ وإدارة جميع محالّ المحكمة والعمليات المجراة في المقر وفي المكاتب الخارجية، بما في ذلك العمليات المجراة في بلدان الحالات.

3- ويُتوقع أن تعمل المحكمة خلال عام 2022 في 12 "حالة"، تسمّى على أساس جغرافي كما يلي: أفغانستان، أوغندا، بنغلاديش/ميانمار، بورُندي، جمهورية أفريقيا الوسطى (الحالة الثانية فيها)، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جورجيا، السودان (دارفور)، كوت ديفوار، كينيا، ليبيا، مالي. وتخضع هذه الحالات في الوقت الحاضر لعمليات تحقيق أو دعاوى بلغت الإجراءات القضائية المتعلقة بها مراحل مختلفة (المرحلة التمهيدية، أو المرحلة الابتدائية، أو مرحلة الاستئناف، أو مرحلة جبر الأضرار). ويضاف إلى ذلك أن مكتب المدّعي العام يجري حالياً عمليات تدارس أولي لثماني حالات؛ وقد يُنجَز بعض عمليات التدارس الأولي هذه خلال الفترة المتبقية من عام 2021 أو في عام 2022. ويرد المزيد من التفاصيل ذات الصلة فيما يلي (الفقرة 15 وما بعدها).

4- لقد أعدت المحكمة ميزانيتها البرنامجية المقترَحة لعام 2022 واضعةً في اعتبارها الظروف الاستثنائية المتمثلة في جائحة كوفيد-19 وأثرها على الاقتصاد العالمي. إن هذه الأوقاتَ غيرَ المألوفةِ الصعوبةِ تمثِّل مِحَكّاً يُختبر عليه صمودُ منظوماتِ وبُنى المنظمات والمؤسسات في جميع أنحاء العالم، بما فيها المحكمة، وقدرتُها على التكيُّف. وعلى الرغم من القيود التي تنطوي عليها التدابير ذات الصلة التي اتخذتها الحكومات، تدبَّرت المحكمة أمرَ استدامة إنتاجيتها العالية طيلة فترة الأزمة بإجرائها عمليات تكييف في عملها، واتخاذها تدابير ابتكارية، واعتمادها على قوة العاملين فيها وتفانيهم في العمل. إن ما بذلته المحكمة جمعاء من جهود حثيثة لتنفيذ المهام المنوطة بها في إطار ولايتها، بالتعاون مع الدول الأطراف وغيرها من أصحاب الشأن، تجسَّدت بصورة ملموسة في زيادة كبيرة في مقدار أنشطة جلسات المحكمة.

5- وفي هذا السياق تبقى المحكمة حريصةً على تقديم ميزانية مقترَحة لعام 2022 تكون على أقصى قدر ممكن من التقتير. فهي تقترح، بغية سد احتياجاتها ومتابعة العمل بالاستناد إلى التطورات الإيجابية التي شهدتها الأنشطة التي اضطلعت بها في مجال المقاضاة والمجال القضائي، ميزانيةً إجمالية لعام 2022 تبلغ مبلغاً مقداره **158 809.5 آلاف يورو**، ينطوي على زيادة يقارب مقدارها **14 135.6 ألف يورو**، ونسبتها **9.8 في المئة**، بالقياس إلى ميزانية عام 2021 المعتمَدة. وعملاً بالتوصية

الصادرة عن لجنة الميزانية والمالية في دورتها الخامسة والعشرين[1]، تُعْرَض أرقام الميزانية العادية المقترَحة بصورة منفصلة عن أرقام الفوائد المستحقة على قرض الدولة المضيفة الخاص بالمباني الدائمة للمحكمة. وكما أشارت إليه لجنة الميزانية والمالية، يراد بذلك زيادة الشفافية وإتاحة التقييم المقارَن للموارد التي تستلزمها أنشطة المحكمة في عام 2022. وإذا شمل الحسابُ المقدارَ المستحقَ تسديدُه فيما يتعلق بمشروع المباني الدائمة البالغ 3 585.1 ألف يورو (مجموع الفوائد المستحقة على قرض الدولة المضيفة والمقدار الذي يتعين دفعه تسديداً لمبلغه الأصلي)، تبلغ الميزانية البرنامجية المقترَحة للمحكمة لعام 2022 مبلغاً مقداره 162 394.6 ألف يورو، ينطوي على زيادة نسبتها 9.5 في المئة [بالقياس إلى عام 2021].

6- لقد ريزت ميزانية عام 2022 المقترَحة بعناية على محك خطط المحكمة، بما فيها رؤية القيادة الجديدة فيما يخص التنظيم وذلك فيما يتعلق بمكتب المدّعي العام على وجه الخصوص؛ وغايات المحكمة وتوخيات أصحاب الشأن فيها - بما فيها توخيات المجني عليهم والجماعات المتضرّرة في الجرائم الفظيعة التي تنظر فيها المحكمة - فيما يتعلق بأدائها العام واضطلاعها بالمهام المنوطة بها على نحو فعّال؛ ومدى التعقيد الذي تتسم به بيئات عملها (التي تشتمل على مسائل تتعلق بالأمن، والتعاون، والدعم السياسي)؛ والمتطلبات الكبيرة والمتنامية لتدخل المحكمة؛ وذلك مع مراعاة التوصيات الواردة في التقرير النهائي عن *مراجعة عمل المحكمة الجنائية الدولية ومنظومة نظام روما الأساسي التي أجراها خبراء مستقلون*، بحسب الملاءمة والاقتضاء. كما روعيت في الميزانية المقترَحة الأولويات المبيَّنة في الخطط الاستراتيجية الشاملة بنطاقها المحكمة جمعاء والخطط الاستراتيجية الخاصة بكلٍ من أجهزتها على وجه التحديد للفترة الممتدة من عام 2019 حتى عام 2021، استباقاً لاعتماد الخطط الاستراتيجية للدورة الجديدة التي تخص الفترة 2022-2024. وأخذت المحكمة بالاعتبار ضرورةَ الحد قدر الإمكان من زيادات الميزانية نظراً إلى القيود المالية التي تواجهها الدول الأطراف، وضرورةَ عدم طلب الاعتمادات إلا بعد اتخاذ جميع التدابير الممكنة لتمويل الزيادات من خلال الوفورات والمكاسب المتأتية عن زيادة النجاعة[2]. إن المحكمة تعتقد أن الاعتمادات المقترَحة ستسهم في تحقيق نتائج ملموسة ومكاسب متأتية عن زيادة النجاعة طويلة الأمد، وذلك بصورة رئيسية من خلال تسريع الإجراءات القضائية، وتعزيز ضمانات المحاكمة العادلة؛ وزيادة الفعالية والتركيز في عمليات التدارس الأولي وعمليات التحقيق وأعمال المقاضاة؛ وتعزيز الأثر على صعيد الواقع؛ وجعل بيئة المعلومات آمَنَ فيما يخص عمل المحكمة.

7- إن تأثير المتطلبات الإضافية من أجل النهوض بأود المستجدات على صعيد أعمال المقاضاة والأنشطة القضائية سيفضي إلى زيادة في ميزانية عام 2022 بالقياس إلى ميزانية عام 2021. وتُعتبر زيادة الميزانية المعروضة في هذه الوثيقة زيادةً مُتَحَفَّظاً فيها بالقياس إلى زيادة الاشتغال وقد تسنى اقتراحها بفضل الجهود المبذولة بحرص لاستيعاب التكاليف الجديدة حيثما أمكن الأمر، والعبر المستخلَصة من جائحة كوفيد-19 وعمليات التحسين المتعددة.

8- وتثابر المحكمة، بالتماشي مع تصديها لجائحة كوفيد-19، الذي وردت تفاصيل بشأنه في ميزانية عام 2021، على تقييم سيروراتها الداخلية في إطار حرصها على التحسين المستمر من أجل تسخير الواقع القائم في العالم حالياً لمنفعتها وتقييم مدى مناسبة بعض بُناها وطرائق عملها في البيئة الجديدة. وبالنظر إلى تزايد عبء العمل الواقع على عاتق المحكمة (المعايَن في زيادة مقدار الأنشطة القضائية وأعمال المقاضاة)، يتعيَّن على المحكمة الحفاظُ على قدراتها المتوفرة من أجل المستقبل وتعزيزُ هذه القدرات التي استثمرت فيها الدولُ على امتداد سنوات عديدة، وأتاحت للمؤسسة المتمثِّلة في المحكمة الصمودَ والقدرةَ على التكيُّف أمام التحديات الجديدة والمتطلبات الدائمة التزايد فيما يتعلق بمهامها وأنشطتها.

---

[1] *الوثائق الرسمية لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الدورة الرابعة عشرة، لاهاي، 18-26 تشرين الثاني/نوفمبر 2015* (ICC-ASP/14/20)، المجلَّد الثاني، الجزء باء-3، الفقرة 12.

[2] *الوثائق الرسمية لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الدورة السابعة عشرة، لاهاي، 5-12 كانون الأول/ديسمبر 2018* (ICC-ASP/17/20)، المجلَّد الأول، الجزء الثالث، القرار ICC-ASP/17/Res.1، القسم كاف، الفقرة 1.

9- إن قرار اعتماد التهم في قضية *عبد الرحمن* بتاريخ 9 تموز/يوليو [2021] وقرار اعتماد التهم في قضية *غيتشيرو* (*Gicheru*) بتاريخ 15 تموز/يوليو [2021] استلزما من المحكمة تحركاً سريعاً لإدراج الموارد اللازمة من أجل المحاكمة في هاتين القضيتين الإضافيتين في هذه الميزانية المقترَحة. وتمكنت المحكمة بفضل الجهود التي بذلتها للتحرك السريع من تقديم طلبات الموارد على أبكر نحوٍ ممكن في إطار إجراء النظر في الميزانية، مع التمسك بالمبدأ الذي مفاده أنها لن تطلب الموارد إلا من أجل الأنشطة المؤكَّدة ويمكن تقديرها إبان تقديم الميزانية. وينبغي التذكير بأنه، وفقاً لهذا المبدأ، قد يلزم طلب المزيد من الموارد في المستقبل، رهناً بالقرارات القضائية وبنقل المشتبه فيهم إلى المحكمة.

10- وعلى وجه الإجمال تُحَدُّ في ميزانية عام 2022 البرنامجية المقترَحة زيادةُ الميزانية اللازمة للتحرك حيال عددٍ من التطورات الإيجابية على صعيد عمل المحكمة جمعاء. إن هذه الميزانية تجسِّد ميزانية مقترحة مَرُوزةً رَوْزاً وافياً أُعدت مع إيلاء الاعتبار الواجب لتخطيط الميزانية على نحوٍ مسؤول ومنضبط وللمتطلبات من الموارد الضرورية للمحكمة للاضطلاع على نحوٍ فعّال بالمهام المنوطة بها في إطار ولايتها بموجب نظام روما الأساسي.

الجدول 1: لمحة عامة عن ميزانية عام 2022 البرنامجية المقترَحة

الميزانية البرنامجية لعام 2022		ميزانية عام 2021 المعتمَدة (بآلاف اليوروات)	التغيّر في الموارد: مبلغه (بآلاف اليوروات)	التغيّر في الموارد: نسبته المئوية (%)	ميزانية عام 2022 المقترَحة (بآلاف اليوروات)
البرنامج الرئيسي الأول:	الهيئة القضائية	11 756.3	1 613.9	13.7	13 370.2
البرنامج الرئيسي الثاني:	مكتب المدَّعي العام	47 334.8	4 042.6	8.5	51 377.4
البرنامج الرئيسي الثالث:	قلم المحكمة	75 784.0	7 794.9	10.3	83 578.9
البرنامج الرئيسي الرابع:	أمانة جمعية الدول الأطراف	2 837.0	338.6	11.9	3 175.6
البرنامج الرئيسي الخامس:	المباني	2 270.0	-	-	2 270.0
البرنامج الرئيسي السادس:	أمانة الصندوق الاستئماني للمجني عليهم	3 199.6	188.6	5.9	3 388.2
البرنامج الرئيسي السابع-5:	آلية الرقابة المستقلة	739.5	134.7	18.2	874.2
البرنامج الرئيسي السابع-6:	مكتب المراجعة الداخلية	752.7	22.3	3.0	775.0
المجموع الفرعي		144 673.9	14 135.6	9.8	158 809.5
البرنامج الرئيسي السابع-2:	ما يخص قرض الدولة المضيفة	3 585.1	-	-	3 585.1
المجموع للمحكمة		**148 259.0**	**14 135.6**	**9.5**	**162 394.6**

باء - الأولويات الاستراتيجية الرفيعة للميزانية الشاملة بنطاقها المحكمة جمعاء ومسبِّبات التكاليف الرئيسية لعام 2022

11- حدَّد كبار مسؤولي المحكمة، عن طريق مجلس التنسيق، عدداً من الأولويات الاستراتيجية لأنشطة المحكمة في عام 2022. ومن المهم التنويه إلى أن هذه الأولويات والأنشطة تجسِّد ما يمكن إلى حد معقول ترقُّبه فيما يخص عام 2022 وقتَ إعداد هذه الوثيقة، مع مراعاة التغيرات التي جرت حديثاً فيما يتعلق بقيادة المحكمة واستمرار أثر جائحة كوفيد-19. فالتقديرات المعنية قد تتأثر لاحقاً بواقع أنشطة المحكمة واستمرار تغيُّر سياق عملها في المجال القضائي ومجال المقاضاة.

12- إن كبار مسؤولي المحكمة، إذ صاغوا الأولويات على صعيد الميزانية ومسبّبات التكاليف الرئيسية في إطارها، ظلوا معتمدين على الخطة الاستراتيجية الشاملة بنطاقها المحكمة جمعاء للفترة 2019-2021 والغايات الاستراتيجية المبيَّنة فيها باعتبارها مبادئ إرشادية في عملهم الدؤوب لتقديم ميزانية تتسم بأقصى درجة ممكنة من التقتير. وتمثِّل هذه الغايات الاستراتيجية حجر الزاوية في نهج المحكمة في مجال التخطيط وهي تَظْهَر على نحو بارز في التخطيط لميزانيتها لعام 2022. ويُستكمَل هذا التخطيط بالخطط الاستراتيجية الخاصة بمكتب المدّعي العام وقلم المحكمة والصندوق الاستئماني للمجني عليهم للفترة ذاتها، كلٍ على حدة، كما يُستنار فيه برؤية القيادة الجديدة للمحكمة وتوجهاتها الاستراتيجية وتقديرها المستقل، وبما استبقته المحكمة في وقتٍ مبكر للفترة الاستراتيجية التالية. وسيجري تقييمٌ للأداء والنتائج في سياق إعداد الخطط الاستراتيجية الجديدة. وستؤخذ في الاعتبار على النحو الواجب أهمية قياس الأداء، مع التركيز في الوقت ذاته على الترابط بين التخطيط الاستراتيجي، وتدبُّر المخاطر، والتخطيط في مجال الميزانية.

13- ويتمثَّل هدف المحكمة الذي يعلو على غيره من الأهداف في التوصل إلى منظومة للعدالة الجنائية الدولية تتسم بالفعالية والنجاعة والطابع العالمي، بموجب نظام روما الأساسي، تُجرى في نطاقها عمليات تحقيق ومحاكمات عادلة وسريعة عندما تكون السلطات الوطنية غير قادرة على فعل ذلك أو غير راغبة في فعله حقاً. وتظل المجالات الاستراتيجية الرئيسية الثلاثة التي تشمل جميع أنشطة المحكمة وتُجسَّد في الخطط الاستراتيجية لكلٍ من أجهزتها هي الأداء على صعيد القضاء وعلى صعيد المقاضاة؛ والتعاون والتكامل؛ والأداء المؤسسي[3]. وإضافةً إلى ذلك تحرص المحكمة أيضاً على مواصلة الانخراط الوثيق في عملية المراجعة التي يجريها خبراء مستقلون، بغية الإسهام في عملها بصورة فعالة.

14- وفي هذا السياق حدَّدت المحكمة أولويات العمل التالية البيان:

1- تنفيذ ودعم الإجراءات القضائية المتسمة بالعدالة والسرعة

15- يظل تنفيذ الإجراءات التمهيدية والإجراءات الابتدائية وإجراءات الاستئناف المتسمة بالعدالة والسرعة أمام الدوائر يمثِّل جانباً أساسياً من المهام المنوطة بالمحكمة في إطار ولايتها. ويُتوقع أن يشهد عام 2022 تضاعُف عدد المحاكمات النشطة التي يشتمل إجراؤها على عقد جلساتٍ للمحكمة من محاكمتين في عام 2021 إلى أربع محاكمات في عام 2022.

16- إن إجراءات المحكمة معقَّدة على نحو استثنائي من حيث القضايا المعروضة عليها والقواعد الإجرائية الواجب اتّباعها، بالقياس إلى معظم الإجراءات الوطنية. فكِبَرُ عددِ الشهود وحجمِ الأدلة وكثرةُ اللغات المستعمَلة في هذه الإجراءات، مع ضرورة توفُّر الأمن في الميدان وتعاون الهيئات القضائية الوطنية، هي أمور تجعل المحاكمات تستلزم قدراً باهظاً من الموارد ووقتاً غالباً ما يكون طويلاً. ويمكن أن تؤثِّر حالات

[3] تماشياً مع الخطط الاستراتيجية للمحكمة والمجالات الاستراتيجية الرئيسية، يكمِّل الصندوق الاستئماني للمجني عليهم أنشطة المحكمة من خلال تنفيذ الأوامر بجبر الأضرار وأنشطة المساعدة، ساعياً - بمثابة غاية من غاياته الأساسية - إلى تعظيم أثر ذلك على المجني عليهم وأسرهم والجماعات المتضرّرة.

التأخير في جانب من محاكمة واحدة تأثيراً مضاعَفاً على جوانب أخرى لعمليات المحكمة وميزانيتها - مثل تكاليف الاحتجاز أو تكاليف الشهود. وعليه فإن النجاعة تتسم بأهمية حاسمة، وتظل المحكمة تعمل بلا كلل لتسريع الإجراءات، بوسائل منها مثلاً وضعُ الدوائر كتيباتٍ موحَّدةً لممارساتها وعزمُ مكتب المدّعي العام على زيادة جودة ما يجريه من عمليات تحقيق، وتعزيز صمود ما يتّبعه من إجراءات، وقوة ما يقدِّمه فعلاً من الحجج أمام الدوائر.

17- ويُتوقع أن يصدر في الدرجة التمهيدية قرارٌ قاضٍ باعتماد التهم في قضية *سعيد* في الربع الرابع من عام 2021. وإذا اعتُمدت التهم في هذه القضية أيضاً فيمكن أن تبدأ في عام 2022 أعمال التحضير للمحاكمة فيها، ما يفضي إلى متطلبات إضافية من الموارد. كما إنه، إذا قُبض على أي من الأشخاص المطلوبين بموجب أوامر بإلقاء القبض صادرة عن الدوائر التمهيدية أو قُدِّموا إلى المحكمة في غضون أجلٍ قصير (كما حدث في الماضي)، فإن ذلك يُفترض أن يفضي إلى زيادة في النشاط على المستوى التمهيدي تقترن بزيادة في مقدار الموارد اللازمة.

18- وسيتضاعف عدد القضايا في الدرجة الابتدائية. ويُتوقع أن يُواصَل بوتيرة أسرع تناول قضية *الحسن* وقضية *يكاتوم* (*Yekatom*) *وانْغيسونا* (*Ngaïssona*)، بينما ستبلغ قضيتان جديدتان، هما قضية *عبد الرحمن* وقضية *غِتْشيرو* (*Gicheru*)، المرحلة الابتدائية. وسيؤتي ذلك عبء عمل إضافياً كبيراً واقعاً على عاتق المحكمة وسيستلزم سعة إضافية من أجل المزيد من أنشطة جلسات المحكمة.

19- ويُتوقع أن يُواصَل النظر في دعاوى الاستئناف النهائي للأحكام والقرارات الصادرة في قضية *أُنْغوين* (*Ongwen*)، بينما يُتوقع أيضاً أن تنظر دائرة الاستئناف في دعاوى استئناف تمهيدي ضمن إطار قضايا تنظر فيها الدوائر التمهيدية والدوائر الابتدائية.

20- وسيتعيَّن أن يُموَّل في إطار نظام المساعدة القانونية في عام 2022 عدد من أفرقة الدفاع يصل حتى 11 وعدد من أفرقة الممثِّلين القانونيين للمجني عليهم يصل حتى 8. إن المستجدات القضائية، بما فيها قرارا تأكيد التهم في قضية *عبد الرحمن* وقضية *غِتْشيرو* (*Gicheru*) اللذان صدرا حديثاً، أفضت تلقائياً إلى زيادة هذه التكاليف، محسوبةً وفق الإطار الحالي للمساعدة القانونية وما يُنص عليه بهذا الشأن في نظام روما الأساسي، والقواعد الإجرائية وقواعد الإثبات، ولائحة المحكمة، التي يجب على المحكمة أن تتقيد بها.

2- إجراءُ ثماني عمليات تحقيقٍ ناشط على الأقل ودعمُ خمس دعاوى في الدرجة التمهيدية أو الابتدائية بوسائلَ منها عمليات ميدانية

21- تقضي المادة 53 من نظام روما الأساسي بأن يباشر المدّعي العام عمليات تحقيق في الحالات التي يخلص فيها إلى وجود أساس معقول لمباشرة هذه العمليات. ويندرج في إطار اختصاص المحكمة أخطر الجرائم التي تقلق المجتمع الدولي، وغالباً ما تجري عملياتها في بيئة بالغة الصعوبة فيما يتعلق بالأمن والتعاون. ويضاف إلى ذلك أن اللغات المحلية وغيرها من ظروف العمل تتباين في جميع الحالات تقريباً. وبالتالي فإن عمليات التحقيق التي تجريها المحكمة تتميَّز عما يجري في النظم الوطنية بكونها بالغة التعقيد وتستلزم موارد طائلة.

22- لقد تحلّت المحكمة، على الرغم من استمرار أثر جائحة كوفيد-19 ومحدودية الموارد، بالصمود والمرونة وواصلت الاضطلاع بمهامها الكبيرة، ما أفضى إلى نجاحات ملموسة على الصعيد القضائي وزيادات ناجمة عن ذلك في عبء العمل الذي سيشهده عام 2022. وقد أُعيد تحديد درجات أولوية الأنشطة وجرى تكييفها عند اللزوم للتمكين من استمرارية الأعمال وصونِ صحةِ وراحةِ الموظفين وغيرهم ممن يُتفاعَل معهم في مقر المحكمة وفي الميدان. وتُدُبِّرت الاعتمادات على نحوٍ مسؤولٍ وواعٍ، بما في ذلك الحدُّ من الأثر المالي لطرائقِ وشروطِ العمل الجديدة، والتدابيرُ الإضافية اللازمة للتخفيف من مخاطر العدوى بكوفيد-19 ومشكلات السيولة النقدية.

23- ويقوم المدّعي العام الذي أدى القسم حديثاً بإجراء عملية مراجعة شاملة لجميع عمليات التدارس الأولي وعمليات التحقيق وأعمال المقاضاة، وسياسة مكتب المدّعي العام ("المكتب") المتعلقة بانتقاء القضايا وتحديد درجات أولويتها والسياسة التي اعتُمدت حديثاً والمتعلقة بإنجاز تناول الحالات. وسيُسترشد بهذه المراجعة في نهاية المطاف فيما يخص أولويات المكتب لعام 2022. وتستند الميزانية التي يقدِّمها المكتب إلى الأنشطة الحالية المجراة في عام 2021 وهي قد أُعدت بدقة لكي يأتي المقترَح على أقصى درجة من التقتير وأعلى درجة من الفعالية بحيث يتيح للمكتب تركيز موارده على نحوٍ فعّال للتكفل بتمكنه من الاضطلاع بواجباته بمقتضى النظام الأساسي - بما في ذلك عبء الإثبات في جميع القضايا - وتدبّر عبء العمل المتغير، واستدامة عملياته في ظل الظروف الشاقة، وصون وتعزيز قدرته على إيتاء نتائج أفضل.

24- وسيحدِّد مكتب المدّعي العام في عام 2022 ضمن هذا السياق، وفقاً لهدف المدّعي العام المتمثل في تغيير محاور التركيز في المكتب، درجات الأولوية على صعيد استخدام الموارد فيما يتعلق بالحالات التي تنطوي على قضايا تشهد مرحلةَ الإجراءات التمهيدية أو مرحلةَ الإجراءات الابتدائية، وهي الحالة في دارفور بالسودان والحالة في مالي والحالة الثانية في جمهورية أفريقيا الوسطى (القضية أ) والحالة الثانية في جمهورية أفريقيا الوسطى (القضية ب) والحالة في كينيا (قضية الجرائم المنصوص عليها في المادة 70 من النظام الأساسي). ويضاف إلى ذلك أن المكتب سيجري عمليات تحقيقٍ في ثماني حالات على الأقل وهي: الحالة في بنغلاديش/ميانمار، والحالة في بورُندي، والحالة في كوت ديفوار (القضية الثانية)، والحالة في دارفور بالسودان، والحالة في جورجيا، والحالة في ليبيا (ثلاث قضايا)[4]، إضافةً إلى الحالة في أفغانستان (الخاضعة في الوقت الراهن لطلب إحالةٍ يجري النظر فيه بموجب المادة الثامنة عشرة من نظام روما الأساسي لكنها على الرغم من ذلك تستلزم أنشطة متابعة) والحالة في فلسطين (وهي حالياً في مرحلة التخطيط للتحقيق). إن هذا المنحى القائم على تناول القضايا على أساس درجات أولويتها يلزم للتكفل بسرعة العمليات ونجاعتها وفعاليتها، وزيادتها سرعةً ونجاعةً وفعاليةً عند الإمكان، مع مراعاة محدودية الموارد المتاحة للمكتب وضرورة تفادي التوسُّع المفرط في مجالات استخدام هذه الموارد. لكن ستواصَل متابعة جميع الحالات الخاضعة للتحقيق، وذلك مثلاً فيما يخص الدلائل أو الآفاق الجديدة لإلقاء القبض على المشتبه بهم، أو استمرار التواصل مع الشهود في القضايا التي لـمّا يزل يُنتظر القبض على المشتبه بهم فيها.

25- وإبان تقديم وثيقة الميزانية هذه كان مكتب المدّعي العام يهتم بثماني عمليات تدارسٍ أولي (في بوليفيا، وكولومبيا، وغينيا، ونيجيريا، والفلبين، وأُكرانيا، وفنزويلا (القضية الأولى)، وفنزويلا (القضية الثانية)). وتجري حالياً خمسٌ من هذه العمليات. وقد أُنجزت عمليات تدارس أولي فيما يتعلق بالحالة في نيجيريا والحالة في أُكرانيا والحالة في الفلبين؛ وتخضع عملية التدارس الأولي في هذه الحالة الأخيرة الذكر لطلبٍ من المدّعية العامة السابقة يُلتمَس به الإذن القضائي بموجب المادة 15 من نظام روماً الأساسي. وقد أفضت القيود المتعلقة بالموارد إلى عدم التماس المكتب بعدُ إذناً قضائياً للشروع في مرحلة التحقيق في الحالة في نيجيريا والحالة في أُكرانيا. وذلكم أمرٌ سيتعين إيجاد حلٍ له في أقرب وقتٍ ممكن. ويدعو المكتب إلى تباحثٍ منفتح وصريح مع الدول الأطراف في هذا الصدد. إن المكتب سيراعي، في كل ما قد يُتَّخذ من الخطوات الأخرى فيما يتعلق بشتى الحالات الخاضعة للتدارس الأولي، الاعتبارات والمصاعب الاستراتيجية والاشتغالية، بما في ذلك على الخصوص القيود المفروضة عليه فيما يخص الموارد ومراجعة المدّعي العام لأنشطة المكتب. ونظراً إلى الطبيعة الحركية المتأصّلة لمهام مكتب المدّعي العام وأنشطته يمكن أن تُباشَر عمليات تحقيق إضافية خلال الفترة المتبقية من عام 2021 أو في عام 2022. وفي الوقت نفسه واصل المكتب

[4] خطَّط مكتب المدعي العام للتركيز في عام 2021 على مجموعة من عمليات التحقيق في الحالة في ليبيا (القضية الثالثة)، لكنه واصل مراقبة تطور جميع قضايا هذه الحالة ويعتزم أن يجري في عام 2022 ضمن إطارها أنشطة تحقيق في القضيتين الرابعة والخامسة أيضاً.

مراجعةَ بلاغاتٍ قُدِّمت إليه، يُرجَّح أن يفضي بعضها إلى حالات جديدة تستلزم مباشرة عمليات تدراس أولي.

26- لقد راجع مكتب المدّعي العام احتياجاته من الموظفين في ضوء رؤية المدّعي العام وخططه الخاصة بإعادة تنظيم المكتب. ولـمّا كانت أنشطة المكتب التحقيقية الجارية وعبء العمل الواقع على عاتقه يظلان كبيرَي المقدار فإنه يجري اقتراحُ إجراءِ تعديلاتٍ هامةٍ على بنيته بقيادة المدّعي العام الجديد سعياً منه إلى تحسين أدائه التحسينَ الأمثلَ حيالَ عبء عمله المستمر التزايُد، وترشيد عمل هذا الجهاز وزيادة فعاليته من خلال المزيد من التكامل. فالهدف يتمثل إذن في جعل مكتب المدّعي العام جهازاً مهيَّأ على المقاس ويؤدي أداءً عالياً باستمرار. إن إعادة تنظيم المكتب الجديدة ستحسِّن قدرته على الاضطلاع بأنشطته الأساسية آنيةً في الوقت نفسه بتعديلاتٍ هامةٍ يُرمى منها إلى تحقيق تحسين لا في طريقة اضطلاع المكتب بعمله فحسب بل أيضاً في بيئة مكان العمل التي يُجرى فيها العمل المعني، ورفع درجة الأداء عن هذا الطريق. وكما ترد تفاصيله لاحقاً في هذه الوثيقة (انظر البرنامج الرئيسي الثاني)، يراد من إعادة التنظيم المعتزَم إجراؤها التكفلُ بمزيدٍ من النجاعة و[حسن] الأداء في اضطلاع المكتب بالمهام المنوطة به في إطار ولايته مع العمل في الوقت نفسه على التجاوب الواجب مع كثيرٍ من التوصيات المقدَّمة في إطار عملية المراجعة التي أجراها خبراء مستقلون. إن إعادةَ التنظيم المعتزَم إجراؤها ترمي إلى الاستعانة على أمثلِ نحوٍ ناجعٍ بموارد المكتب البشرية الحالية والخدمات التي يقدِّمها. ولا يُقترح في ميزانية المكتب لعام 2022 إلا عددٌ محدودٌ من الوظائف الجديدة. وتتسم هذه الوظائف بأهمية محورية فيما يخص رؤية المدّعي العام الجديد، وإعادة التنظيم التي يجريها، والنهج الذي يتّبعه فيما يتعلق بالأداء على صعيد الادّعاء العام، وهي تلزم لتعزيز قدرة المكتب.

27- ومن المهم أهمية حاسمة أن يكون بوسع المكتب، من أجل فعالية عمله واستمراره في الأمدين المتوسط والطويل، أن يستديم مِلاكه من الموظفين وأن يعززه عند الإمكان والاقتضاء. وتُبيَّن في إطار الميزانية المقترَحة للبرنامج الرئيسي الثاني تفاصيلُ تخطيط مكتب المدّعي العام.

28- ويظل قلم المحكمة يقدِّم إليها الدعم في المسائل الإدارية والاشتغالية في المقر وفي المكاتب القطرية. وثمّة في عام 2022 حاجةٌ بيِّنةٌ إلى توفير قلم المحكمة الحماية لعدد مزيد من الشهود، ما يمثِّل مسبِّباً هاماً آخر من مسبِّبات التكاليف فيما يخص قلم المحكمة. ويواصل قلم المحكمة ومكتب المدّعي العام، إذ يضعان في اعتبارهما المهام المنوطة بكل منهما وجوانب عملياتهما المتصلة بالأمن والسرية على وجه التحديد، تحسينَ تعاونهما وتآزرهما على النحو الأمثل في المقر وفي المكاتب القطرية.

3- أنشطة جبر الأضرار في خمس قضايا

29- يُتوقع أن يبلغ تنفيذ الأوامر بجبر الأضرار في عام 2022 مستويات جديدة من حيث المقدار ودرجة التعقيد في قضية *كاتَنْغا* (*Katanga*) وقضية *لوبَنْغا* (*Lubanga*) وقضية *المهدي* وقضية *انْتَاغَنْدا* (*Ntaganda*). ويُتوقع أن ينجز في النصف الأول من عام 2022 تنفيذ الأوامر بجبر الأضرار في قضية *كاتَنْغا* (*Katanga*) والعملية المتصلة بتقييم الأهلية لنيل تعويضات جبر الأضرار في قضية *لوبَنْغا* (*Lubanga*)؛ بينما سيلي ذلك تقييم الأثر في قضية *كاتَنْغا* (*Katanga*). وفي عام 2022 سيظل عددٌ من المنتفعين من برنامج تنفيذ الأوامر بجبر الأضرار الجماعية الذي يمتد تنفيذه لسنوات متعددة يصل حتى ألفَي منتفع مشمولين به وسيكون هذا البرنامج حينئذ في سنة تنفيذه الثانية. وستنفَّذ أيضاً تدابير جبر الأضرار الرمزي فيما يخص الأطفال المجنَّدين في قضية *لوبَنْغا* (*Lubanga*). وفيما يخص قضية *المهدي* يُتوقع أن تجري ثلاثةُ مشاريع جبرِ الأضرار الجماعي الممتد تنفيذها لسنوات متعددة (جبر أضرارٍ لاحقة بالمباني وأضرارٍ اقتصادية وأضرارٍ نفسية) وكذلك تقييم التعويضات الفردية الذي سينفَّذ بحلول نهاية عام 2021. وفيما يخص قضية *انْتَاغَنْدا* (*Ntaganda*) سيوسَّع نطاق عمليات تقييم أهلية المجني عليهم للحصول على تعويضات جبر الأضرار التي بدأت في عام 2021، وستستمر، رهناً بإقرار خطة للتنفيذ، عملية الشراء والتعاقد مع الشركاء في تنفيذ برنامجِ جبرِ الأضرار الجماعية.

وفيما يخص قضية *أُنْغوين* (*Ongwen*) (الحالة في أوغندا) التي سُجِّلت فيما يخصها حتى تاريخه أكبر مجموعة أساسية من المجني عليهم المتوقَّع أن تشملهم قضايا جبر الأضرار التي تنظر فيها المحكمة، ستوضع خطة للتنفيذ في عام 2022 إثر الأمر بجبر الأضرار المتوقَّع صدوره، ما يُفترض أن يفضي إلى إقرار عملية تقييم الأهلية للحصول على تعويضات جبر الأضرار وعملية تنفيذ الأوامر بجبرها. ويمكن أن يشهد عام 2022 بدايةً أو استمرارَ مثل هذه الأنشطة الأولية في قضية *أُنْتَاغنْدا* (*Ntaganda*) وقضية *أُنْغوين* (*Ongwen*)، على الترتيب، رهناً بطلبات الدائرة المعنية لذلك وإقرار خطط التنفيذ لسد احتياجات المجني عليهم الماسة.

4- خطة استبدال عناصر تندرج في عداد رأس المال من عناصر المباني الدائمة للمحكمة

30- عملاً بالتوصيات الصادرة عن لجنة الميزانية والمالية والقرار ذي الصلة الصادر عن الجمعية[5]، قدَّمت المحكمة والمقاول الرئيسي الذي تعاقدت معه لصيانة مبانيها خطة متوسطة الأجل، خاصة بما يلزم من عمليات استبدال عناصر مندرجة في عداد رأس المال (للفترة 2021-2024) للتكفل باستعمال المبنى على نحو سلس، إلى لجنة الميزانية والمالية لكي تنظر فيها. ويفاد بالاحتياجات المالية الأطول أمداً ضمن النص السردي المتعلق بالبرنامج الرئيسي الخامس الوارد في وثيقة ميزانية عام 2022 البرنامجية المقترَحة وفي مرفقها الرابع عشر.

جيم- التحليل من منظور كلي

31- يبيّن الرسم البياني الوارد فيما يلي توزُّع مبلغ ميزانية عام 2022 البرنامجية المقترَحة للمحكمة على مجالات النشاط. إن عمليات المحكمة المعروضة في إطار "الأنشطة القضائية وأعمال المقاضاة والأنشطة التحقيقية" تمثل المسبِّبات الرئيسية للتكاليف المهيَّأ لها في ميزانية عام 2022 البرنامجية المقترَحة للمحكمة، إذ تبلغ المخصَّصات لسد تكاليفها 81.6 في المئة من المقدار الإجمالي للميزانية. وتندرج ضمن إطار "الأنشطة الأخرى" (18.4 في المئة) المهامُ الإدارية (10.1 في المئة)، والتوجيهُ ("الحوكمةُ") (5.5 في المئة)، والتكاليفُ المترتبة على صيانة المباني (2.8 في المئة). ولا يشمل الحساب في إطار التحليل من منظور كلي مُقَدَّر مبلغ الفائدة المستحقة على قرض الدولة المضيفة من أجل المباني الدائمة.

1- الأنشطة القضائية وأعمال المقاضاة والأنشطة التحقيقية

32- ضمن هذه الفئة، تشمل الموارد المتصلة بـ"الأنشطة القضائية وأعمال المقاضاة"، (50.9 في المئة) أموراً منها الدعمُ المقدَّم إلى المجني عليهم والشهود، والمساعدةُ القانونية، وتكنولوجيا المعلومات، والخدماتُ اللغوية، والدعمُ الذي يقدمه قلم المحكمة لأنشطة جبر الأضرار. وتلزم هذه الموارد من أجل تنفيذ الإجراءات القضائية ودعمها. وتُقدَّر تكاليف الأنشطة المندرجة ضمن فئة "الأنشطة التحقيقية (بما فيها الميدانية)" بما نسبته 28.6 في المئة وهي تتصل بعمليات التحقيق الناشط التي سيجريها مكتب المدّعي العام، بما فيها الأنشطة المجراة في الميدان. ويخص باقي الأنشطة، المندرجة ضمن إطار "أمانة الصندوق الاستئماني للمجني عليهم" (2.1 في المئة)، تعزيزَ القدرة المؤسسية لهذه الهيئة للتكفل بتمكُّنها من الاضطلاع بمهامها وأنشطتها، بما فيه ما تقوم به في مرحلة تنفيذ إجراءات جبر الأضرار.

2- الأنشطة الأخرى

33- تشمل الأنشطة المندرجة في هذه الفئة المهامَّ الإدارية، والتوجيهَ ("الحوكمة")، وتكاليفَ صيانة المباني. وقد جُمِّعت ضمن فئة التوجيهَ ("الحوكمة") أمانة جمعية الدول

[5] *الوثائق الرسمية لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الدورة الثامنة عشرة، لاهاي، 2-7 كانون الأول/ديسمبر 2019* (ICC-ASP/18/20)، المجلَّد الأول، الجزء الثالث، القرار ICC-ASP/18/Res.1، القسم زاي، الفقرة 1؛ والوثيقة ICC-ASP/18/15، الفقرة 115.

الأطراف، وآلية الرقابة المستقلة، ومكتب المراجعة الداخلية، وجزء صغير من قلم المحكمة (مثل مكتب الاتصال التابع للمحكمة القائم لدى منظمة الأمم المتحدة في نيويورك، والاعتمادات المتصلة بالمنسق المعني بالمساواة بين الجنسين وأمين المظالم).

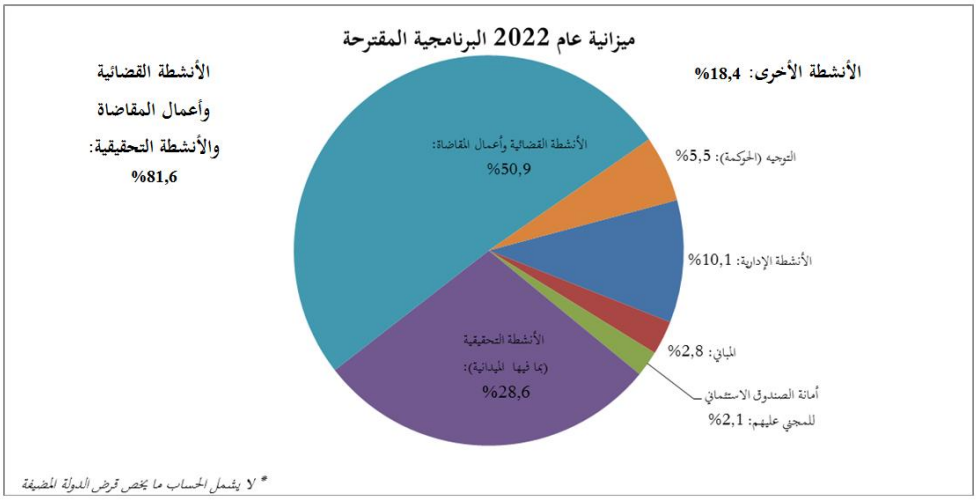

دال- الوفورات والمكاسب المتأتية عن زيادة النجاعة

34- في تشرين الثاني/نوفمبر 2016 طلبت الجمعية المنعقدة في دورتها الخامسة عشرة إلى المحكمة أن تقدِّم اقتراح ميزانية للسنة التالية يكون مستداماً، حيث لا تُطلَب الزيادات المقترَحة إلا بعد اتخاذ كل الخطوات الممكنة لتمويلها من خلال تحقيق الوفورات والمكاسب المتأتية عن زيادة النجاعة[6]. وإضافةً إلى ذلك طلبت الجمعية إلى المحكمة أن تقدِّم مرفقاً بوثيقة الميزانية البرنامجية يتضمن معلومات مفصَّلة عمّا حُقِّق في السنة الجارية من الوفورات والمكاسب المتأتية عن زيادة النجاعة وتقديرات ما سيُحقَّق منها في السنة التالية[7]. فأُفيد لاحقاً عن الوفورات والمكاسب المتأتية عن زيادة النجاعة في وثيقة الميزانية البرنامجية لعام ٢٠١٨ ووثيقتها لعام 2019 ووثيقتها لعام 2020 ووثيقتها لعام 2021[8].

35- وجدَّدت الجمعية في دورتها التاسعة عشرة، التي عُقدت في كانون الأول/ديسمبر 2020، طلبها إلى المحكمة أن تقدِّم مرفقاً للميزانية البرنامجية لعام 2022 متعلقاً ببلوغ الأهداف المنشودة على صعيد تحقيق المكاسب المتأتية عن زيادة النجاعة، ومعلومات مفصَّلة تميِّز بوضوح، بقدر الإمكان، ما يكون قد تحقق في عام 2021 من الوفورات ومن المكاسب المتأتية عن زيادة النجاعة ومن التخفيضات المتمثِّلة في التكاليف غير المتكرِّرة ومن تخفيضات التكاليف الإضافية، ومُقَدَّرات ما سيتحقق منها

---

[6] *الوثائق الرسمية لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الدورة الخامسة عشرة، لاهاي، 16-24 تشرين الثاني/نوفمبر 2016* (ICC-ASP/15/20)، المجلَّد الأول، الجزء الثالث، القرار ICC-ASP/15/Res.1، القسم لام، الفقرة 1.

[7] *الوثائق الرسمية لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الدورة الخامسة عشرة، لاهاي، 16-24 تشرين الثاني/نوفمبر 2016* (ICC-ASP/15/20)، المجلد الأول، الجزء الثالث، القرار ICC-ASP/15/Res.1، القسم لام، الفقرة 2.

[8] *الوثائق الرسمية لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الدورة السادسة عشرة، نيويورك، 4-14 كانون الأول/ديسمبر 2017* (ICC-ASP/16/20)، المجلَّد الثاني، الجزء ألف، الفقرات 35 حتى 51 والمرفق العاشر؛ *الوثائق الرسمية لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الدورة السابعة عشرة، لاهاي، 5-12 كانون الأول/ديسمبر 2018* (ICC-ASP/17/20)، المجلَّد الثاني، الجزء ألف، الفقرات 35 حتى 41 والمرفق الحادي عشر؛ *الوثائق الرسمية لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الدورة الثامنة عشرة، لاهاي، 2-7 كانون الأول/ديسمبر 2019* (ICC-ASP/18/20)، المجلَّد الثاني، الجزء ألف، الفقرات 31 حتى 36 والمرفق السادس عشر؛ *الوثائق الرسمية لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الدورة التاسعة عشرة، نيويورك، 7-17 كانون الأول/ديسمبر 2020* (ICC-ASP/19/20)، المجلَّد الثاني، الجزء ألف، الفقرات 34 حتى 38 والمرفق السادس عشر.

في عام 2022[9]. لقد اتُّفق في السنوات السابقة بشأن الفئات الأربع التالية الواجب استعمالها في الإفادة عن الوفورات والمكاسب المتأتية عن زيادة النجاعة، ويستمر تطبيقها.

أ) *الوفورات* (فئتان): '1' التكاليف المُتكبَّدة في الفترة المالية السابقة/الحالية والتي لم تعد تظهر في سياق الميزانية البرنامجية التالية، ما يفضي إلى تخفيض في المقدار المرجعي الأساسي؛ '2' الزيادات في التكاليف المُتفاداة من خلال السياسات والإجراءات المأخوذ بها حديثاً و/أو المفاوضات مع المورّدين أو مقدِّمي الخدمات، ما يفضي إلى المقدار المرجعي الأساسي نفسه.

ب) *المكاسب المتأتية عن زيادة النجاعة*: نتيجة الأنشطة التي تحد من طلبات الموارد الإضافية أو تتيح تفاديها و/أو تهيئ لزيادة الإنتاجية، فتفضي إلى نفس المقدار المرجعي الأساسي لكن تُتفادى بها كل زيادة في التكاليف.

ج) *التكاليف غير المتكرّرة*: التخفيضات التي تحدث مرة واحدة في المتطلبات من الموارد بسبب عدم استمرار الأنشطة المعنية، ما يفضي إلى تخفيض في المقدار المرجعي الأساسي.

د) *تخفيضات التكاليف الإضافية*: التغيرات المتصلة بعبء العمل التي تفضي إلى تخفيض في المقدار المرجعي الأساسي.

36- وكما يشار إليه في الخطة الاستراتيجية للمحكمة، تظل إحدى غاياتها الرئيسية تتمثل في النهوض بثقافة التحسين المستمر بغية جعل الموظفين ينخرطون في تمييز إمكان تحقيق الوفورات والمكاسب المتأتية عن زيادة النجاعة وفي تحقيقها. ولـمّا كانت هذه الثقافة تظل تتطور فإنه يغدو أصعب فأصعب التفريقُ بين المبادرات الرامية إلى تحقيق "الوفورات والمكاسب المتأتية عن زيادة النجاعة" الواجب الإبلاغ عنها بمثابة جهود تبذل مرةً واحدة في مرفق الميزانية المقترَحة ذي الصلة والممارسات التدبرية البنيوية الجيدة التي تفضي إلى تحسينات من أجل المحكمة في الأمد الطويل. فالتعاون الوثيق الذي نُمِّي بين البرامج الرئيسية، مثلاً، أتاح لقلم المحكمة أن يميّز إمكانَ تقليص حضوره الميداني في بعض المكاتب القطرية وإعادةِ تخصيص عددٍ من الوظائف أو إلغائها، وذانك تدبيران يؤثِّران أكبرَ الأثر على المقدار المرجعي الأساسي لميزانية المحكمة. وتُقترح في وثيقة الميزانية هذه التدابير المراد اتخاذها تلبيةً لطلب الجمعية أن تسعى المحكمة إلى استيعاب الزيادات في المتطلبات من الموارد من أجل الأنشطة الجديدة بالقيام أولاً بإعادة تخصيص الموارد التي تُحرَّر عن طريق تحقيق الوفورات وعدم تكبُّد التكاليف غير المتكرّرة وتخفيضات التكاليف الإضافية[10]. إنها ليست بالمعنى الضيق مبادرات لتحقيق "وفورات ومكاسب متأتية عن زيادة النجاعة" يجب الإبلاغ عنها في المرفق المطلوب.

37- وتبعاً لذلك يهيئ الجدول 2 الوارد أدناه عرضاً وجيزاً للوفورات والمكاسب المتأتية عن زيادة النجاعة التي تحققت في عام 2021 وفي إطار إعداد ميزانية عام 2022 البرنامجية المقترَحة، وفقاً للفئات المقرَّة المشار إليها آنفاً. ويرد في المرفق السادس عشر عرض تفصيلي لجميع المبادرات المعنية. لقد حققت المحكمة بشتى وحداتها وفوراتٍ ومكاسبَ متأتيةً عن زيادة النجاعة مقدارها 2 598.05 ألف يورو (1.8 في المئة). إن هذا الرقم يُحسب بالقيام أولاً بحساب مجموع التخفيضات المحققة في المقدار المرجعي الأساسي لميزانية عام 2022، والمقدار الإجمالي للتكاليف المتفاداة لعام 2021 والمعزوة إلى الوفورات والمكاسب المتأتية عن زيادة النجاعة، ثم بتقسيم حاصل عملية الجمع المعنية على مقدار الميزانية البرنامجية لعام 2021 (باستثناء ما

[9] *الوثائق الرسمية لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الدورة التاسعة عشرة، نيويورك، 7-17 كانون الأول/ديسمبر 2020* (ICC-ASP/19/20)، المجلَّد الأول، الجزء الثالث، القرار ICC-ASP/19/Res.1، الفقرة كاف 6.

[10] *الوثائق الرسمية لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الدورة التاسعة عشرة، نيويورك، 7-17 كانون الأول/ديسمبر 2020* (ICC-ASP/19/20)، المجلَّد الأول، الجزء الثالث، القرار ICC-ASP/19/Res.1، الفقرة كاف 1.

يخص قرض الدولة المضيفة). وعلى الإجمال يبلغ تخفيض المحكمة للمقدار المرجعي الأساسي للميزانية، بما في ذلك الوفورات التي سبقت الإشارة إليها مع احتساب التكاليف غير المتكرِّرة والتخفيضات الإضافية في التكاليف، مبلغاً مقداره 1 551.4 ألف يورو.

38- وإضافةً إلى هذه الوفورات والمكاسب المتأتية عن زيادة النجاعة تسنّى للمحكمة الحد من الزيادة الإجمالية بفضل عددٍ من التخفيضات الأخرى، مثل تخفيض بيِّن مقداره 0.9 مليون يورو في بند استراتيجية تكنولوجيا المعلومات وتدبُّر المعلومات الشاملة بنطاقها المحكمة جمعاء، كما ترد تفاصيله في النص السردي الخاص بقلم المحكمة.

الجدول 2: مجموع الوفورات والمكاسب المتأتية عن زيادة النجاعة لعام 2022 (بآلاف اليوروات)

البرنامج الرئيسي	*فئة المبالغ المعنية*	*التكاليف المتفاداة لعام 2021 (دون تغيير المقدار المرجعي الأساسي)*	*المكاسب المتأتية عن زيادة النجاعة لعام 2021*	*تخفيض المقدار المرجعي الأساسي لعام 2022*
البرنامج الرئيسي الأول: الهيئة القضائية	التكاليف غير المتكرّرة	-	-	184.7
البرنامج الرئيسي الثاني: مكتب المدّعي العام	المكاسب المتأتية عن زيادة النجاعة	10.0	36.2	-
	الوفورات	364.7	-	206.2
البرنامج الرئيسي الثالث: قلم المحكمة	تخفيضات التكاليف الإضافية	10.0	-	484.0
	المكاسب المتأتية عن زيادة النجاعة	177.9	107.8	-
	الوفورات	332.3	-	676.5
البرنامج الرئيسي السادس: أمانة الصندوق الاستئماني للمجني عليهم	المكاسب المتأتية عن زيادة النجاعة	-	7.7	-
المجموع للمحكمة جمعاء		**894.9**	**151.7**	**1551.4**

الجدول 3: المحكمة جمعاء: ميزانية عام 2022 المقترَحة

	مصروفات عام 2020 (بآلاف اليوروات)				التغيّر في الموارد		
المحكمة الجنائية الدولية جمعاء	المجموع	المصروفات من صندوق الطوارئ	المجموع بما فيه المصروفات من صندوق الطوارئ	ميزانية عام 2021 المعتَمَدة (بآلاف اليوروات)	مبلغه (بآلاف اليوروات)	نسبته المئوية (%)	ميزانية عام 2022 المقترَحة (بآلاف اليوروات)
القضاة	*5 211.6*	-	*5 211.6*	*4 711.1*	*365.0*	*7.7*	*5 076.1*
موظفو الفئة الفنية				64 587.2	1 622.6	2.5	66 209.8
موظفو فئة الخدمات العامة				25 005.5	649.2	2.6	25 654.7
المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين	*89 008.8*	-	*89 008.8*	*89 592.7*	*2 223.2*	*2.5*	*91 864.5*
المساعدة المؤقتة العامة	17 055.9	348.6	17 404.5	18 648.3	5 618.3	30.1	24 266.6
المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات	446.7	166.3	613.0	511.8	1 241.2	242.5	1 753.0
العمل الإضافي	181.9	40.1	222.0	237.2	178.5	75.3	415.7
المجموع الفرعي لسائر تكاليف العاملين	*17 684.6*	*555.0*	*18 239.6*	*19 397.3*	*7 038.0*	*36.3*	*26 435.3*
السفر	1 995.4	123.1	2 118.5	4 096.9	650.3	15.9	4 747.2
الضيافة	14.0	-	14.0	28.0	-	-	28.0
الخدمات التعاقدية	3 373.9	177.3	3 551.2	4 056.0	(305.1)	(7.5)	3 750.9
التدريب	371.2	-	371.2	624.8	47.7	7.6	672.5
الخبراء الاستشاريون	1 006.9	128.2	1 135.0	627.2	346.7	55.3	973.9
محامو الدفاع	2 710.4	921.4	3 631.7	3 943.7	1 629.0	41.3	5 572.7
محامو المجني عليهم	1 211.9	328.8	1 540.7	1 727.1	464.5	26.9	2 191.6
النفقات التشغيلية العامة	13 674.2	208.8	13 882.9	14 026.5	856.6	6.1	14 883.1
اللوازم والمواد	920.1	138.5	1 058.6	1 111.0	20.7	1.9	1 131.7
الأثاث والعتاد	1 294.2	82.1	1 376.3	731.6	750.4	102.6	1 482.0
المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالعاملين	*26 572.1*	*2 108.2*	*28 680.3*	*30 972.8*	*4 460.8*	*14.4*	*35 433.6*
المجموع	**138 477.1**	**2 663.2**	**141 140.3**	**144 673.9**	**14 135.6**	**9.8**	**158 809.5**
ما يخص قرض الدولة المضيفة	*3 585.1*	-	*3 585.1*	*3 585.1*	-	-	*3 585.1*
المجموع، شاملاً قرض الدولة المضيفة	**142 062.2**	**2 663.2**	**144 725.4**	**148 259.0**	**14 135.6**	**9.5**	**162 394.6**

الجدول 4: المحكمة جمعاء: مِلاك الموظفين المقترَح لعام 2022

المحكمة جمعاء	وكيل أمين عام	أمين عام مساعد	مد-2	مد-1	ف-5	ف-4	ف-3	ف-2	ف-1	*مجموع موظفي الفئة الفنية وما فوقها*	خ ع - ر	خ ع - ر أ	*مجموع موظفي فئة الخدمات العامة*	**مجموع الموظفين**
الوظائف الثابتة														
المقرة لعام 2021	**1**	**2**	-	9	45	90	184	183	30	*544*	19	409	*428*	**972**
الجديدة	-	**1**	-	-	-	2	4	5	1	*13*	-	6	*6*	**19**
المعادة التخصيص	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المعادة التصنيف	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المستعادة/المعادة	-	-	-	-	-	-	-	(1)	(1)	*(2)*	-	(6)	*(6)*	**(8)**
المقترَحة لعام 2022	**1**	**3**	**-**	**9**	**45**	**92**	**188**	**187**	**30**	***555***	**19**	**409**	***428***	**983**
وظائف المساعدة المؤقتة العامة (معادِلاتها بدوام كامل)														
المقرة لعام 2021	-	-	-	-	0.13	9.08	48.92	55.00	12.67	*125.79*	7.38	57.83	*65.22*	**191.01**
المستمرة	-	-	-	-	1.04	9.04	50.58	57.50	10.00	*128.17*	3.00	56.25	*59.25*	**187.42**
الجديدة	-	-	-	-	-	4.42	9.00	21.83	-	*35.25*	9.48	19.25	*28.73*	**63.98**
المعادة التخصيص	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المعادة التصنيف	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المحوَّلة	-	-	-	-	-	-	(1.00)	(4.00)	(1.00)	*(6.00)*	-	(2.00)	*(2.00)*	**(8.00)**
المقترَحة لعام 2022	**-**	**-**	**-**	**-**	**1.04**	**13.46**	**58.58**	**75.33**	**9.00**	***157.42***	**12.48**	**73.50**	***85.98***	**243.40**

ثانياً- ميزانية عام 2022 البرنامجية المقترَحة

ألف - البرنامج الرئيسي الأول: الهيئة القضائية

المقدِّمة

39- يتألف البرنامج الرئيسي الأول من هيئة الرئاسة والدوائر.

40- وتؤدي هيئةُ الرئاسة مهامَّ في ثلاثةِ مجالاتِ المسؤولية المنوطة بها رئيسياً: المجال القانوني، ومجال العلاقات الخارجية، والمجال الإداري. وستتدبر الدوائر في عام 2022 الأعمال المتصلة بالقضايا الناشئة عن المستجدات في عام 2019 وعام 2020 وعام 2021، بما في ذلك التحضير لإجراءات المحاكمة (على سبيل الاحتمال) وإجراءات جبر الأضرار وعدة دعاوى استئناف نهائي ودعاوى استئناف تمهيدي، والعمل المتصل بحالات وقضايا أخرى تكون في المرحلة التمهيدية. وسيستمر العمل الذي تضطلع به الهيئة القضائية لزيادة الشفافية في المحكمة الجنائية الدولية ("المحكمة")، وتعزيز تعاون الدول الأطراف، وتحسين استخدام الموارد المتاحة على نحو مرن وناجع.

41- إن ميزانية البرنامج الرئيسي الأول تستند إلى الأنشطة القضائية اللازمة وفقاً للافتراضات المتعلقة بميزانية المحكمة لعام 2022، التي وُضعت في إطار جهد مشترك بين الأجهزة.

42- لقد أُعِدت ميزانية البرنامج الرئيسي الأول لعام 2022 مع مراعاة الظروف الاستثنائية المتمثلة في جائحة كوفيد-19 وأثرها على الاقتصاد العالمي. ولتبيان تجاوب الهيئة القضائية (البرنامج الرئيسي الأول) مع هذا الواقع، يُرمى من هذه الميزانية إلى الاقتصار على مجرد الحد الأدنى اللازم، وتحقيق كل ما يمكن من الوفورات والمكاسب المتأتية عن زيادة النجاعة، ما يفضي إلى زيادة مقدارها 1 613.9 ألف يورو بالقياس إلى ميزانية عام 2021 المعتمَدة. ومن المهم التذكير في هذا الخصوص بأن الأولويات والافتراضات التي يقوم عليها هذا المقترَح تجسِّد، وفقاً للممارسة المعمول بها في المحكمة على صعيد الميزنة، ما يمكن على نحو معقول توقُّعُه فيما يخص عام 2022 إبان إعداد هذه الوثيقة. وبالنظر إلى تعذر التنبؤ فيما يتعلق بجائحة كوفيد-19، إضافة إلى التحديات غير المعتادة المتمثلة في عدم اليقين فيما يخص الإجراءات القضائية، قد يؤثر واقع عمل المحكمة على صعيد القضاء والمقاضاة لاحقاً على مقدار الموارد اللازم فعلاً. ويسري ذلك بصورة خاصة على قضية *سعيد*[11].

[11] انظر فيما يلي الفقرة 76.

43- ويقام التوازن بين الاهتمام بآثار جائحة كوفيد-19 على النحو المبيَّن أعلاه وضرورة أن تضطلع هيئة الرئاسة والدوائر بالمهام المنوطة بكل منهما في إطار ولايتها اضطلاعاً كاملاً. وبالنظر إلى هذه الضرورة ذات الأهمية القصوى يُعتبر توفير الموارد المطلوبة أمراً حاسمَ الأهمية للتكفل باستمرار العمليات الأساسية التي تجريها الهيئة القضائية، بما في ذلك تسيير الإجراءات التمهيدية والإجراءات الابتدائية وإجراءات الاستئناف أمام الدوائر، على نحو عادل وسريع دون أي تأخير لا داعي له.

الجدول 5: البرنامج الرئيسي الأول: ميزانية عام 2022 المقترَحة

البرنامج الرئيسي الأول الهيئة القضائية	مصروفات عام 2020 (بآلاف اليوروات) المجموع	المصروفات من صندوق الطوارئ	المجموع بما فيه المصروفات من صندوق الطوارئ	ميزانية عام 2021 المعتَمَدة (بآلاف اليوروات)	التغيّر في الموارد مبلغه (بآلاف اليوروات)	نسبته المئوية (%)	ميزانية عام 2022 المقترَحة (بآلاف اليوروات)
القضاة	*5 211.6*	-	*5 211.6*	*4 711.1*	*365.0*	*7.7*	*5 076.1*
موظفو الفئة الفنية				4 866.0	(34.8)	(0.7)	4 831.2
موظفو فئة الخدمات العامة				881.2	19.8	2.2	901.0
المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين	*5 023.4*	-	*5 023.4*	*5 747.2*	*(15.0)*	*(0.3)*	*5 732.2*
المساعدة المؤقتة العامة	929.3	-	929.3	1 179.0	1 263.9	107.2	2 442.9
المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات	-	-	-	-	-	-	-
العمل الإضافي	-	-	-	-	-	-	-
المجموع الفرعي لسائر تكاليف العاملين	*929.3*	-	*929.3*	*1 179.0*	*1 263.9*	*107.2*	*2 442.9*
السفر	4.9	-	4.9	75.2	-	-	75.2
الضيافة	7.9	-	7.9	11.0	-	-	11.0
الخدمات التعاقدية	0.0	-	0.0	-	-	-	-
التدريب	16.3	-	16.3	27.8	-	-	27.8
الخبراء الاستشاريون	-	-	-	5.0	-	-	5.0
النفقات التشغيلية العامة	-	-	-	-	-	-	-
اللوازم والمواد	-	-	-	-	-	-	-
الأثاث والعتاد	-	-	-	-	-	-	-
المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالعاملين	*29.1*	-	*29.1*	*119.0*	-	-	*119.0*
المجموع	**11 193.5**	-	**11 193.5**	**11 756.3**	**1 613.9**	**13.7**	**13 370.2**

الجدول 6: البرنامج الرئيسي الأول: مِلاك الموظفين المقترَح لعام 2022

الأول	وكيل أمين عام	أمين عام مساعد	مد-2	مد-1	ف-5	ف-4	ف-3	ف-2	ف-1	*مجموع موظفي الفئة الفنية وما فوقها*	خ ع - ر ر	خ ع - ر آ	*مجموع موظفي فئة الخدمات العامة*	**مجموع الموظفين**
الوظائف الثابتة														
المقرة لعام 2021	-	-	-	-	3	3	21	12	-	*39*	1	11	*12*	**51**
الجديدة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المعادة التخصيص	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المعادة التصنيف	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المستعادة/المعادة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المقترَحة لعام 2022	**-**	**-**	**-**	**-**	**3**	**3**	**21**	**12**	**-**	***39***	**1**	**11**	***12***	**51**
وظائف المساعدة المؤقتة العامة (معادِلاتها بدوام كامل)														
المقرة لعام 2021	-	-	-	-	-	-	4.00	6.00	-	*10.00*	-	-	-	**10.00**
المستمرة	-	-	-	-	-	-	4.00	6.00	-	*10.00*	-	-	-	**10.00**
الجديدة	-	-	-	-	-	-	4.00	7.00	-	*11.00*	-	-	-	**11.00**
المعادة التخصيص	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المعادة التصنيف	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المحوَّلة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المقترَحة لعام 2022	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**8.00**	**13.00**	**-**	***21.00***	**-**	**-**	**-**	**21.00**

1- البرنامج 1100: هيئة الرئاسة

المقدِّمة

44- لهيئة الرئاسة ثلاث أولويات استراتيجية، تندرج في مجالات مسؤولياتها الرئيسية:

أ) في المجال القانوني: الاضطلاع بمهامها القانونية والقضائية بموجب نظام روما الأساسي، عملاً بمسؤوليتها عن تسيير شؤون المحكمة على نحو سليم. ويشمل ذلك إعدادَ وإقرارَ التعاميم الإدارية الشاملة بنطاقها المحكمة جمعاء؛ والمراجعةَ القضائية لبعض قرارات رئيس قلم المحكمة؛ والقيامَ في الوقت المناسب بتشكيل الدوائر وإسناد الحالات إليها[12]؛ وتنسيقَ جلسات القضاة العامة ومعتكفاتهم واجتماعاتهم من الناحيتين الإجرائية والفنية؛ والتعاونَ الدولي ولا سيما فيما يخص المسؤوليات المتعلقة بالإنفاذ بموجب الباب العاشر من نظام روما الأساسي، بما فيه التفاوض مع الدول بشأن اتفاقات التعاون على نطاق المحكمة وإبرام هذه الاتفاقات، وإنفاذ العقوبات القاضية بالسجن والعقوبات القاضية بالتغريم[13].

ب) في مجال العلاقات الخارجية: إقامةُ واستدامةُ العلاقات مع الدول وجمعية الدول الأطراف ("الجمعية") وهيئاتها الفرعية، والمنظمات الدولية الحكومية، والمحاكم الدولية، والمحاكم الإقليمية، والمجتمع المدني، بغية تعزيز التعاون مع المحكمة والوعي بعملها ودعمه[14]. فرئيس المحكمة، بصفته وجهَها البارز، يتواصل (هو أو أحد نائبيه عاملاً بالنيابة عنه) مع كبار ممثِّلي هذه الكيانات ويلقي خطباً ويعطي مقابلات ويصدر تصريحات علنية بشأن المسائل ذات الصلة التي تخص المحكمة. وتقود هيئة الرئاسة أيضاً التنسيق بين الأجهزة فيما يخص شؤون العلاقات الخارجية على نطاق المحكمة وتوجِّه جهود المحكمة الرامية إلى تصديق جميع دول العالم على نظام روما الأساسي.

ج) في مجال الشؤون الإدارية: الإسهامُ النشطُ، ضمن إطار المسؤولية العامة المنوطة بها عن تسيير الشؤون الإدارية للمحكمة (باستثناء مكتب المدّعي العام) على نحو سليم، في توجيه المحكمة، تحت القيادة الاستراتيجية التي تتولاها هيئة الرئاسة بصورة خاصة؛ والتفاعلُ مع شتى هيئات الرقابة فيما يتعلق بالشؤون المتصلة بإشراف الجمعية على إدارة شؤون المحكمة، كما ينص عليه نظام روما الأساسي؛ والنهوضُ بالمهام الإدارية المنوطة بالهيئة القضائية؛ والتنسيقُ فيما يتعلق بالشؤون الشاملة بنطاقها المحكمة جمعاء التي تحظى باهتمام مشترك، بما في ذلك شؤون التوجيه الخارجي والتوجيه الداخلي، وشؤون الميزانية، وآليات الرقابة، وتدبُّر المخاطر، والتخطيط الاستراتيجي.

أهداف هيئة الرئاسة

45- تتمثل أهداف هيئة الرئاسة في:

---

[12] عملاً على تحقيق الغاية الاستراتيجية 1 المبيَّنة في الخطة الاستراتيجية للمحكمة للفترة 2019-2021: "زيادة سرعة ونجاعة الأنشطة الأساسية للمحكمة المتمثلة في عمليات التدارس الأولي وعمليات التحقيق والمحاكمات وأعمال جبر الأضرار، مع الحفاظ على اتّسام إجراءاتها بالاستقلال والعدالة والجودة وأرفع درجات الامتياز القانوني وحماية سلامة ورفاه الأشخاص المعنيين، ولا سيما المجني عليهم والشهود".

[13] عملاً على تحقيق الغاية الاستراتيجية 4 المبيَّنة في الخطة الاستراتيجية للمحكمة للفترة 2019-2021: "مواصلة تعزيز الدعم السياسي وتطوير أشكال التعاون والمساعدة الاشتغالية لجميع الأطراف فيما يخص عمليات التدارس الأولي، وعمليات التحقيق، وحماية الشهود، وتنفيذ الأوامر بإلقاء القبض، والإجراءات القضائية".

[14] عملاً على تحقيق الغاية الاستراتيجية 5 المبيَّنة في الخطة الاستراتيجية للمحكمة للفترة 2019-2021: "التباحث مع الدول وسائر أصحاب الشأن فيما يتعلق بالاستراتيجيات الجديدة لزيادة قدرة منظومة نظام روما الأساسي على النهوض بالمسؤولية المشتركة عن سد الثغرة المتمثلة في الإفلات من العقاب، وتصميم هذه الاستراتيجيات، بوسائل منها تشجيع الدول الأطراف على تنفيذ نظام روما الأساسي على الصعيد الوطني واتخاذ سائر التدابير التكاملية (بما في ذلك تقديم الدعم والمساعدة إلى المجني عليهم)، ووضع استراتيجية لإنجاز تناول الحالات الخاضعة للتحقيق".

‘1’ الإسهام ضمن مجالات مسؤوليتها في التكفل بنجاعة سير الإجراءات التمهيدية والإجراءات الابتدائية وإجراءات الاستئناف؛

‘2’ الانخراط في الجهود المبذولة على نطاق المحكمة من أجل التعاون الدولي الفعال والنهوض بجميع مسؤولياتها فيما يتصل بإنفاذ العقوبات بالسجن والغرامات كما ينص عليه الباب العاشر من نظام روما الأساسي؛

‘3’ الدفع قدماً بمراجعة السيرورات القضائية - مع التركيز على الإجراءات في مرحلة التحضير للمحاكمات ومرحلة عقد جلسات المحاكمة، وسيرورات الاهتمام بشؤون المجني عليهم، وإنجاز الإجراءات الابتدائية وإجراءات الاستئناف - والتشاور مع الدول الأطراف، والمشاركين في الإجراءات وسائر أصحاب الشأن، بحسب الاقتضاء؛

‘4’ العمل مع سائر الأجهزة للمضي في تحسين التحاور بين المحكمة وجمعية الدول الأطراف وهيئاتها الفرعية؛

‘5’ العمل على تعزيز الثقة بالمحكمة لدى الدول والمنظمات الدولية والمنظمات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية وسائر الشركاء وأصحاب الشأن الرئيسيين؛ وتشجيع التعاون الفعال مع المحكمة؛ واغتنام جميع الفرص لتبيانِ وإبراز منافع الانضمام إلى المحكمة في نظر الدول غير الأطراف؛ وإبرام الاتفاقات ذات الصلة مع الدول؛

‘6’ السهر على إدارة الموارد على نحو فعّال بما في ذلك تمييزُ وتنفيذُ المزيد من تدابير زيادة النجاعة الممكن اتخاذها، وتحسين تدبر أداء الموظفين؛ والعمل بالتوافق مع مؤشّرات الأداء المناسبة فيما يخص السيروراتِ القضائيةَ والدعمَ القضائي ذا الصلة؛

‘7’ المضي في تحسين السيرورات المتعلقة بميزانية المحكمة، في إطار جهد مشترك يُبذل على نطاق المحكمة؛

‘8’ السهر على تدبر المخاطر على نحو ناجع؛

‘9’ الأخذ على نحو كامل ضمن إطار عملها بالأهداف الاستراتيجية ذات الصلة المبيَّنة في خطة المحكمة الاستراتيجية للفترة 2019- 2021، ولا سيما الغايات 1 و4 و5 المتعلقة بالتعاون والتكامل والغايات 6 حتى 9 المتعلقة بالأداء المؤسسي.

الأولويات في المجال القضائي - التعاون والشفافية

46- ستواصل هيئة الرئاسة العمل على تعزيز تعاون الدول الأطراف والتشجيع عليه. إن الدعم القوي والفعلي الذي تقدِّمه الدول يُعتبر أساسياً لاضطلاع المحكمة بالمهام المنوطة بها في إطار ولايتها على نحو فعّال. فالدول تُكْسِبُ عملَ المحكمة وزناً ومفعولاً بتنفيذها قراراتها (بما في ذلك تنفيذ الأوامر بإلقاء القبض)، وتوفيرها الدعم المالي والإمدادي، وإنفاذها العقوبات.

47- وستقود هيئة الرئاسة الجهود المتأصلة في إطار معايير السلوك الأخلاقي المعمول بها في المحكمة، للنهوض بثقافة المسؤولية والشفافية والمساءلة المالية، التي تلهم الثقة بالهيئة القضائية وبالمحكمة جمعاء، على الصعيدين الداخلي والخارجي. وسيُرمى من هذه الجهود إلى تزويد الدول الأطراف وعامة الجمهور وسائر الشركاء وأصحاب الشأن الرئيسيين بصورة كاملة عن كيفية عمل المحكمة، رهناً بالتقيد بمقتضيات السرية التي تكتنف العمل في المجال القضائي ومجال المقاضاة، ومسائل استقلال المدّعي العام وبعض البرامج الرئيسية ضمن ميزانية المحكمة.

الأولويات على الصعيد القضائي - مراجعة عمل المحكمة

48- إن عملية المراجعة الجارية حالياً في المحكمة ستظل تمثل جانباً من عمل هيئة الرئاسة في عام 2022 ولا سيما بالنظر إلى حرص هيئة الرئاسة الشديد على التحسين المستمر في المحكمة.

49- ويُنتظر أن تتحقق نتائج ملموسة في عدد من المجالات في عام 2022. لكن يُتوقَع أن تشهد مجالات أخرى في عام 2022 استمرار تقييم التوصيات المتعلقة بالبرنامج الرئيسي الأول الواردة في التقرير النهائي عن المراجعة التي أجراها خبراء مستقلون، وأن يستمر تنفيذ هذه التوصيات عند الاقتضاء. ولئن كانت هيئة الرئاسة ستضطلع بدور تنسيقي فيما يخص التوصيات المتعلقة بعمل الشُعب القضائية فإنها ستتولى المسؤولية عن العملية فيما يتعلق بالتوصيات الأخرى. وستشتمل هذه الجهود على الانخراط في تنفيذ التوصيات ذات الطابع الملموس، القابلة للتحقيق، والممكنة الإعمال، المقدَّمة في التقرير عن المراجعة التي أجراها خبراء مستقلون بغية تحسين أداء المحكمة ومنظومة نظام روما الأساسي برمتها، ونجاعتهما، وفعاليتهما[15].

موارد الميزانية **1 609.9 آلاف يورو**

50- ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها 267.8 ألف يورو (20.0 في المئة) بالقياس إلى نظيره في ميزانية عام 2021 المعتمَدة. وتُعزى هذه الزيادة إلى طلب تمويل وظيفة من وظائف المساعدة المؤقتة العامة من الرتبة ف-3 لمدة 24 شهراً. أما طلبات الاعتمادات اللازمة لسد التكاليف غير المتصلة بالعاملين فيما يخص هيئة الرئاسة فتبقى كما كانت فيما يخص عام 2021.

الأبدال التي يتقاضاها أعضاء هيئة الرئاسة *28.0 ألف يورو*

51- يُفْرَد في ميزانية عام 2022 البرنامجية المقترَحة مبلغ مقداره 28.0 ألف يورو لسد الأبدال الخاصة التي تُدفع للرئيس[16] ولنائبه الأول أو الثاني إذا عمل بالنيابة عنه[17]. وقد أُدرجت المخصَّصات لسد تكاليف الرواتب العادية لأعضاء هيئة الرئاسة الثلاثة ضمن البرنامج 1200.

الموارد من الموظفين **1 484.4 ألف يورو**

52- ينطوي المبلغ المطلوب لسد تكاليف الوظائف الثابتة ووظائف المساعدة المؤقتة العامة على زيادة مقدارها 267.8 ألف يورو (22.0 في المئة). ويتألف مِلاك موظفي هيئة الرئاسة من 11 وظيفة ثابتة ووظيفتين من وظائف المساعدة المؤقتة العامة.

الوظائف الثابتة: من الفئة الفنية وفئة الخدمات العامة *1 219.8 ألف يورو*

53- إن هيئة الرئاسة مكلَّفة بمهام تندرج في إطار ثلاثة مجالات رئيسية: مجال المراجعة القانونية/القضائية ومجال العلاقات الخارجية ومجال الإدارة.

54- ويقود موظفي هيئة الرئاسة المعنيين بالدعم مديرٌ لمكتب الرئيس (موظف من الرتبة ف-5) يتولى المسؤولية عن تدبر شؤونهم وعن التخطيط والتوجيه

---

[15] *الوثائق الرسمية لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الدورة الثامنة عشرة، لاهاي، 2-7 كانون الأول/ديسمبر 2019* (ICC-ASP/18/20)، المجلَّد الأول، الجزء الثالث، القرار ICC-ASP/18/Res.7، الفقرة 6.

[16] *الوثائق الرسمية لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الدورة التاسعة عشرة، نيويورك، 7-17 كانون الأول/ديسمبر 2020* (ICC-ASP/19/20)، المجلَّد الأول، الجزء الثالث، القرار ICC-ASP/19/Res.3، المرفق الأول، الفقرة 1.

[17] نفس المرجع الآنف الذكر، الفقرة 2.

الاستراتيجيين، وعن تمثيل هيئة الرئاسة في الاجتماعات المشتركة بين الأجهزة والاجتماعات الخارجية على مستوى العمل والمستوى الاستراتيجي والمستوى الرفيع.

55- ويضم مِلاك العاملين في هيئة الرئاسة بحسب بنيته الحالية رئيس وحدة الشؤون القانونية والإنفاذ (من الرتبة ف-4)، وموظفاً قانونياً (من الرتبة ف-3)، وموظفاً قانونياً معاوناً (من الرتبة ف-2) ضمن وحدة الشؤون القانونية والإنفاذ، وهم مسؤولون عن تنسيق وتوفير الدعم القانوني الفني لهيئة الرئاسة. وحالياً يؤدي مهام الرئاسة على صعيد العلاقات الخارجية مستشار معني بالعلاقات الخارجية (من الرتبة ف-3)، يساعده في ذلك مساعد إداري معني بالعلاقات الخارجية (من الرتبة خ ع-رأ). ويؤدي المهام الإدارية لهيئة الرئاسة مستشار معني بالسياسات والشؤون الإدارية (من الرتبة ف-3) وموظف إداري معاون (من الرتبة ف-2). ويتألف باقي مِلاك العاملين في هيئة الرئاسة من مساعد شخصي للرئيس (من الرتبة خ ع-رر)، ومنسِّق إداري لدى الهيئة القضائية (من الرتبة خ ع-رأ)، ومساعد إداري (من الرتبة خ ع-رأ) منتدب لدى مدير مكتب الرئيس، يقدِّمون دعماً إدارياً وإمدادياً واسع التنوع.

المساعدة المؤقتة العامة — *264.6 ألف يورو*

56- *موظفان قانونيان (من الرتبة ف-3) تموَّل وظيفتاهما لمدة إجمالية مقدارها 24 شهراً (متطلَّب جديد، غير متكرّر):* ستحتاج هيئة الرئاسة، إضافةً إلى مِلاك الموظفين التكميلي الآنف الذكر، الذي ظل دون تغير لعدد من السنوات، إلى دعمٍ على شكل مساعدة مؤقتة عامة يتمثل في موظفَيْن قانونيَيْن (من الرتبة ف-3) لعام 2022 يعملان في وحدتها المعنية بالشؤون القانونية والإنفاذ، وذلك لأغراض التكفل بتجاوب هيئة الرئاسة الشامل مع ما يرد في التقرير عن المراجعة التي أجراها خبراء مستقلون.

الموارد غير المتصلة بالعاملين — 97.5 ألف يورو

57- تلزم الموارد غير المتصلة بالعاملين لسد تكاليف السفر، وتكاليف الضيافة، وتكاليف التدريب، وتكاليف الخبراء الاستشاريين. إن المبلغ المقترَح يساوي نظيره في ميزانية عام 2021 المعتمَدة.

السفر — *75.2 ألف يورو*

58- يساوي المبلغُ المطلوبُ نظيرَه في ميزانية عام 2021 المعتمَدة. ففي عام 2022 سيظل الرئيس (أو أحد نائبيه عاملاً بالنيابة عنه) يعمل لتعزيز الثقة بالمحكمة، ما يستلزم السفر للتواصل مع ممثلي الدول الأطراف، والمجتمع المدني، والرابطات المهنية، وسائر أصحاب الشأن.

59- وتلزم الاعتمادات الخاصة بأسفار هيئة الرئاسة لسد تكاليف جميع الأسفار الرسمية التي يقوم بها القضاة وموظفو هيئة الرئاسة والدوائر، بما في ذلك سفر الرئيس ونائبيه والقضاة الآخرين لتمثيل المحكمة في فعاليات خارجية هامة. وتُسَد بهذه الاعتمادات أيضاً تكاليف معتكفَيْن قضائيَيْن، والتكاليف المتصلة بافتتاح السنة القضائية، وتكاليف ما يقوم به أعضاء هيئة الرئاسة أو العاملون في الدوائر من أسفار محدودة العدد يستلزمها نهوض هيئة الرئاسة بدورها على الصعيد الخارجي أو تلزم لتقديم إسهامات تخصُّصية في فعاليات خارجية لا تتحمَّل الجهات المنظِّمة لها التكاليف ذات الصلة. إن سد التكاليف المعنية يمثِّل متطلَّباً متكرِّراً.

الضيافة — *10.0 آلاف يورو*

60- لا تغيُّر في المبلغ المطلوب، وهو يلزم لسد تكاليف المساعي الحميدة والضيافة المتصلة بالزيارات التي يقوم بها رؤساء الدول أو الحكومات والوزراء وغيرهم من كبار ممثلي الدول (بمن فيهم سفراؤها) والمنظمات الدولية الحكومية للقاء بالرئيس أو نائبَيْه. كما تُستخدم ميزانية الضيافة لسد تكاليف إسهام الهيئة القضائية في فعاليات

للمحكمة يموّلها معاً جميع الأجهزة، من قبيل الإحاطات الدبلماسية، وندوة المائدة المستديرة للمنظمات غير الحكومية، ومراسم الترحيب والتوقيع. إن سد التكاليف المعنية يمثِّل متطلَّباً متكرِّراً.

التدريب *7.3 آلاف يورو*

61- إن المبلغ المطلوب يساوي نظيره في ميزانية عام 2021 المعتمَدة. وتظل هيئة الرئاسة تحتاج إلى المخصَّصات في بند الميزانية هذا في عام 2022 وذلك رئيسياً لكي توفِّر للعاملين فيها تدريباً محدَّد الطابع متصلاً بمهامهم القانونية ومهامهم في مجال العلاقات الخارجية وتدريباً على الإدارة وتدريباً أقل مدى لتحسين المهارات في مجال اللغات. إن سد التكاليف المعنية يمثِّل متطلَّباً متكرِّراً.

الخبراء الاستشاريون *5.0 آلاف يورو*

62- لا تغيُّر في المبلغ المطلوب بالقياس إلى نظيره الذي اعتُمد لعام 2021. وتلزم الموارد المعنية لسد تكاليف المشورة التي يسديها الخبراء الاستشاريون الخارجيون بشأن أمور تندرج ضمن إطار ولاية الهيئة القضائية، منها الشؤون المتصلة بالإنفاذ. إن سد التكاليف المعنية يمثِّل متطلَّباً متكرِّراً.

الجدول 7: البرنامج 1100: ميزانية عام 2022 المقترَحة

1100 هيئة الرئاسة	مصروفات عام 2020 (بآلاف اليوروات)			ميزانية عام 2021 المعتمَدة (بآلاف اليوروات)	التغيّر في الموارد		ميزانية عام 2022 المقترَحة (بآلاف اليوروات)
	المجموع	المصروفات من صندوق الطوارئ	المجموع بما فيه المصروفات من صندوق الطوارئ		مبلغه (بآلاف اليوروات)	نسبته المئوية (%)	
القضاة	-	-	-	*28.0*	-	-	*28.0*
موظفو الفئة الفنية				910.6	(5.4)	(0.6)	905.2
موظفو فئة الخدمات العامة				306.0	8.6	2.8	314.6
المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين	*863.3*	-	*863.3*	*1 216.6*	*3.2*	*0.3*	*1 219.8*
المساعدة المؤقتة العامة	84.1	-	84.1	-	264.6	-	264.6
المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات	-	-	-	-	-	-	-
العمل الإضافي	-	-	-	-	-	-	-
المجموع الفرعي لسائر تكاليف العاملين	*84.1*	-	*84.1*	-	*264.6*	-	*264.6*
السفر	4.9	-	4.9	75.2	-	-	75.2
الضيافة	7.4	-	7.4	10.0	-	-	10.0
الخدمات التعاقدية	0.0	-	0.0	-	-	-	-
التدريب	3.0	-	3.0	7.3	-	-	7.3
الخبراء الاستشاريون	-	-	-	5.0	-	-	5.0
النفقات التشغيلية العامة	-	-	-	-	-	-	-
اللوازم والمواد	-	-	-	-	-	-	-
الأثاث والعتاد	-	-	-	-	-	-	-
المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالعاملين	*15.3*	-	*15.3*	*97.5*	-	-	*97.5*
المجموع	**962.7**	-	**962.7**	**1 342.1**	**267.8**	**20.0**	**1 609.9**

الجدول 8: البرنامج 1100: مِلاك الموظفين المقترَح لعام 2022

1100	وكيل أمين عام	أمين عام مساعد	مد-2	مد-1	ف-5	ف-4	ف-3	ف-2	ف-1	خ ع - ر ر	خ ع - ر أ	*مجموع موظفي فئة الخدمات العامة*	**مجموع الموظفين**
الوظائف الثابتة													
المقرة لعام 2021	-	-	-	-	1	1	3	2	-	1	3	*4*	**11**
الجديدة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المعادة التخصيص	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المعادة التصنيف	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المستعادة/المعادة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المقترَحة لعام 2022	**-**	**-**	**-**	**-**	**1**	**1**	**3**	**2**	**-**	**1**	**3**	***4***	**11**
وظائف المساعدة المؤقتة العامة (معادِلاتها بدوام كامل)													
المقرة لعام 2021	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المستمرة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
الجديدة	-	-	-	-	-	-	2.00	-	-	-	*2.00*	-	**2.00**
المعادة التخصيص	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المعادة التصنيف	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المحوَّلة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المقترَحة لعام 2022	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**2.00**	**-**	**-**	**-**	***2.00***	**-**	**2.00**

البرنامج 1200: الدوائر

المقدِّمة

63- عملاً بالمادة 34(ب) والمادة 36(1) من نظام روما الأساسي، تتألف الدوائر من 18 قاضياً، وهي منظَّمة في ثلاث شعب: الشعبة التمهيدية، والشعبة الابتدائية، وشعبة الاستئناف. وبالتشاور مع القضاة تَبُتّ هيئة الرئاسة في انتدابهم للعمل في الشعب القضائية[18]، وتُسْنِد الحالاتِ والقضايا إلى الدوائر التمهيدية والدوائر الابتدائية. وتتناول شعبة الاستئناف دعاوى الاستئناف التمهيدي والاستئناف النهائي للقرارات المتخذة في إطار الشعبتين الأخريين. وسيواصَل ضمن نطاق نظام روما الأساسي اتّباع نهج مرن في توزيع عبء العمل بين القضاة لإتاحة استعمال الموارد على النحو الأكثر فعالية وتفادي طلب موارد جديدة، حتى إذا ازداد عبء العمل في بعض الشُعب والدوائر. وبحسب عبء العمل ضمن الشُعب المعنية يمكن أن يُنتَدَب قضاة الدرجة التمهيدية للاضطلاع بعمل يتعلق بالمرحلة الابتدائية أو بمرحلة جبر الأضرار، وأن يُنتَدَب قضاة الدرجة التمهيدية وقضاة الدرجة الابتدائية للاهتمام بدعاوى استئناف معيَّنة، عندما يستلزم ذلك تنازعُ المصالح أو ملابساتٌ أخرى تتطلب استبدال أحد قضاة درجة الاستئناف استبدالاً مؤقتاً.

64- إن الدوائر تُعتبر الجهاز القضائي للمحكمة. ويتمثل دورها الرئيسي، كما يقضي به نظام روما الأساسي، في التكفل بأن تكون الإجراءات "عادلة وسريعة" وبـ "أن تنعقد في جو من الاحترام التام لحقوق المتهم والمراعاة الواجبة لحماية المجني عليهم والشهود"[19]. وتتلقى الدوائر التمهيدية والدوائر الابتدائية ودوائر الاستئناف في اضطلاعها بهذه المهام الدعم من الموظفين القانونيين والموظفين الإداريين.

أهداف الدوائر

65- تتمثل أهداف الدوائر فيما يلي:

'1' السهر على سرعةِ وعدالةِ ونجاعةِ سير الإجراءات التمهيدية والإجراءات الابتدائية وإجراءات الاستئناف؛

'2' المواظبة على نشدان تقليص مدة الإجراءات بتنفيذ الإصلاحات (مع مراعاة أمور منها التوصيات الواردة في التقرير عن المراجعة التي أجراها خبراء مستقلون)، مع التركيز على تبسيط الإجراءات وتفادي الازدواج بين الجهود المبذولة في المرحلة التمهيدية والجهود المبذولة في المرحلة الابتدائية وفي مرحلة تقديم الأدلة ومرحلة النطق بالعقوبة ومرحلة جبر الأضرار (يشمل ذلك تحيين "كتيِّب ممارسات الدوائر")؛

'3' مواصلة العمل بالتوافق مع مؤشّرات الأداء التي وُضعت فيما يخص السيرورات القضائية؛

'4' مواصلةُ تطوير وتطبيق نظام تقديم المجني عليهم لطلباتهم ونظام تمثيلهم بالتشاور مع قلم المحكمة؛

'5' التكفل بفعالية إدارة الموارد من الموظفين والموارد غير المتصلة بالعاملين؛

'6' قيام الموظفين القانونيين والموظفين الإداريين بتقديم الدعم إلى شتى الدوائر على نحو فعال وناجع؛

---

18 القاعدة 4 مكرَّراً من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات.

19 المادة 64(2) من نظام روما الأساسي.

‘7’ المضي في تحسين تدبر أداء الموظفين من خلال النظام الجديد لتقييم الأداء الشامل بنطاقه المحكمة جمعاء؛

‘8’ مواصلة الأخذ على نحو كامل ضمن إطار عمل الدوائر بالغايات الاستراتيجية ذات الصلة المبيَّنة في خطة المحكمة الاستراتيجية الشاملة للفترة 2019-2021 ولا سيما الغايات 1 حتى 3 المتعلقة بالأداء في مجال القضاء وفي مجال المقاضاة والغايات 6 حتى 9 المتعلقة بالأداء المؤسسي.

أوليات الدوائر - تحسين الممارسات لزيادة النجاعة

66- عملاً لتحقيق الغاية الاستراتيجية 1 من الغايات المبيَّنة في خطة المحكمة الاستراتيجية للفترة 2019-2021 انخرطت الدوائر وستظل تنخرط عن كثب في تحسين الممارسات بغية الارتقاء بنجاعة الإجراءات القضائية. وعند إنجاز عدة دورات من دورات تداول القضايا، استدامت الدوائر تركيزها على توطيد الممارسة القضائية في المرحلة التمهيدية والمرحلة الابتدائية (بما فيها مرحلة جبر الأضرار) ومرحلة الاستئناف. ويتسم جبر الأضرار بأهمية أساسية لنهوض المحكمة بالمهام المنوطة بها في إطار ولايتها والعمل لتحقيق الغاية 2 من الغايات الاستراتيجية المبيَّنة في خطة المحكمة الاستراتيجية للفترة 2019-2021[20]. وقد اكتُسبت خبرة عملية كبيرة في إطار إجراءات جبر الأضرار في قضية *لوبَنْغا* (*Lubanga*) وقضية *كاتَنْغا* (*Katanga*) وقضية *المهدي* وقضية *انْتاغَنْدا* (*Ntaganda*). ويضطلع القضاة بعمل هام لتعديل وتحسين الممارسات المتعلقة بالإجراءات القضائية على العموم في حين يطبِّقون بالفعل الممارسات الفضلى التي مُيِّزت على نحو تعاوني في المعتكَفات القضائية. وعلى مستوى الموظفين جرى مؤخراً تحديثٌ لطرائق العمل المتعلقة بالمحاكمات باتّباع نموذج قائم على الاستعانة بأفرقة لجعل تقديم الدعم أنجع.

67- ولئن كان يُعمل طيلة السنة لزيادة نجاعة الدوائر فإن المعتكَفات القضائية التي تنظمها الهيئة القضائية تهيئ المحفل المثالي لتركيز الجهود على تحديدِ وتهذيبِ الممارسات الفضلى الجديدة. فعلى سبيل المثال توصَّل القضاة في معتكَفهم القضائي الذي عُقد في تشرين الأول/أكتوبر 2020 إلى اتفاق مبدئي بشأن مجموعة هامة من تعديلات مُدوَّنة المحكمة للأخلاقيات القضائية.

تكاليف القضاة *5 048.1 ألف يورو*

68- يقضي نظام روما الأساسي بأن يكون للمحكمة 18 قاضياً. وقد طُلب في ميزانية عام 2021 البرنامجية المقترَحة تمويل وظائف 14 قاضياً متفرغاً، وخُصِّصت اعتمادات لاستدعاء قاضيَيْن انتُخبا في الدورة التاسعة عشرة للجمعية إلى العملَ على أساس التفرغ. ونظراً إلى زيادة عبء العمل الواقع على عاتق الدوائر في عام 2021 وتوقُّع استمرار تزايد هذا العبء فيما يخص عام 2022 فإنه تُخصَّص في ميزانية عام 2022 البرنامجية المقترَحة اعتمادات لسد أجور 18 قاضياً يعملون على أساس التفرغ.

69- وقررت الجمعية في دورتها التاسعة عشرة تعديل شروط خدمة قضاة المحكمة واستحقاقاتهم مستعيضة عنها بالشروط السارية على وكيل الأمين العام في نظام الأمم المتحدة الموحَّد، بما في ذلك المشاركة في صندوق الأمم المتحدة المشترك لمعاشات الموظفين[21]. إن الموارد المطلوبة في هذا البند حُسبت وفق أحكام ذلك القرار.

---

[20] الغاية الاستراتيجية 2: "المضي في تطوير نهج المحكمة إزاء المجني عليهم في جميع مراحل الإجراءات القضائية بما فيها مرحلة جبر الأضرار (بالتعاون مع الصندوق الاستئماني للمجني عليهم فيما يخص مرحلة الإجراءات الأخيرة الذكر)".

[21] *الوثائق الرسمية لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الدورة التاسعة عشرة، نيويورك، 7-17 كانون الأول/ديسمبر 2020* (ICC-ASP/19/20)، المجلَّد الأول، الجزء الثالث، القرار ICC-ASP/19/Res.3، الفقرة 1.

70- ولـمّا كان عام 2022 هو العام الأول الذي سيُقتصر فيه على تطبيق الجدول المعمول به في نظام الأمم المتحدة الموحَّد بمثابة جدولٍ لاستحقاقات القضاة فإنه سيُبقى على المرفق السادس(أ) في هذه الميزانية المقترَحة. وستتابع الهيئة القضائية، مع زملائها في قسم الميزانية التابع لقلم المحكمة متابعةً دقيقةً معدَّل إنفاق المخصَّصات لسد تكاليف القضاة في عام 2021 لتَبَيُّن ما إذا كان من المناسب إدخال أي تغييرات على شكل إدراج تكاليف القضاة في الميزانية.

الافتراضات فيما يتعلق بالأنشطة

الأنشطة القضائية المتوقَّعة

71- على أساس الافتراضات المتعلقة بالأنشطة التي استُند إليها لإعداد هذه الميزانية المقترَحة يُقدَّر أن يكون عبء العمل الإجمالي الواقع على عاتق الدوائر في عام 2022 أعلى إلى حدٍ كبير منه في عام 2021. فيُتوقع أن تُعقد أربع محاكمات في عام 2022. لكن إذا نُقل إلى المحكمة مشتبهٌ فيهم إضافيون أو اعتُمدت التهم في قضايا هي الآن في مرحلة اعتمادها (قضية *سعيد*) فقد يفضي ذلك إلى زيادة إضافية في عبء العمل في عام 2022، ما يستلزم المزيد من الموارد. ويُتوقع أن يستمر النهجُ الجاري اتّباعُه القائم على توخي المرونة في انتداب الموظفين الذين يشغلون الوظائف الثابتة ووظائف المساعدة المؤقتة العامة على نحو يفضي إلى المزيد من التآزر بين متطلبات العمل القضائي ومجموعة المعارف والخبرات المتوفرة في الدوائر، وسيكون ذلك أساسياً في ضمان التمكن من النهوض بعبء العمل الواقع على عاتق الدوائر (المتميّز على الخصوص بزيادة مقدار النشاط المتعلق بالإجراءات الابتدائية) بالاستعانة بالمقادير المتوفرة من الموارد. وفيما يخص عام 2022 تطلب الدوائر زيادةً في الموارد من الموظفين بالقياس إلى ميزانية عام 2021 المعتمَدة. لكن يجب التشديد على أن هذا المتطلب يستند إلى عبء العمل المتوقَّع وعدد الموظفين الحالي. فأي تقليص لهذا المِلاك سيسبب انقطاعاً في أنساق تسلسل الأعمال وحالات تأخير اشتغالي، ما سيحول دون سرعة إنجاز المهام. وكذلك سيكون توفير موارد إضافية من الموظفين أمراً أساسياً إذا زاد عدد المحاكمات أمام الدوائر الابتدائية، ولا سيما إذا اعتُمدت التهم في قضية *سعيد*، كما ذُكر بصدد الافتراضات المتعلقة بالأنشطة، وسيتعين طلب هذه الموارد.

الشعبة التمهيدية

72- تتناول الشعبة التمهيدية جميعَ الطلبات التي تُقدَّم خلال عمليات التدارس الأولي، أو المتعلقة بمباشرة التحقيق أو بحفظ الأدلة خلال التحقيق. كما إن هذه الشعبة تتناول مرحلة الإجراءات القضائية الأولى برمتها، حتى اتخاذ القرار فيما إذا كان يجب اعتماد التهم وإحالة القضية للمحاكمة.

73- ويبلغ عدد القضاة المنتدَبين حالياً للعمل في الشعبة التمهيدية سبعة. إن خمسة من قضاة الدرجة التمهيدية السبعة ملحَقون مؤقتاً بالشعبة الابتدائية في الوقت نفسه ومنخرطون في جلسات المحاكمة وفي شؤون جبر الأضرار. كما إن قضاة الدرجة التمهيدية، شأنهم في ذلك شأن قضاة الدرجة الابتدائية، كانوا فيما سبق يُلحَقون مؤقتاً بشعبة الاستئناف للعمل أيضاً ضمن الهيئات التي تنظر في دعاوى الاستئناف التمهيدي.

74- إن دوائر الشعبة التمهيدية تنظر حالياً على نحو نشط في 19 حالة هي: الحالة في أوغندا، والحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والحالة في دارفور بالسودان، والحالة الأولى في جمهورية أفريقيا الوسطى، والحالة في كينيا، والحالة في ليبيا، والحالة في كوت ديفوار، والحالة في مالي، وحالة السفن المسجَّلة في اتحاد جزر القمر والجمهورية اليونانية ومملكة كمبوديا، والحالة الثانية في جمهورية أفريقيا الوسطى، والحالة في جورجيا، والحالة في غابون، والحالة في بوروندي، والحالة في أفغانستان، والحالة في فلسطين، والحالة في فنزويلا (القضية الأولى)، والحالة في بنغلاديش/ميانمار، والحالة في فنزويلا (القضية الثانية)، والحالة في بوليفيا.

75- وفي 9 تموز/يوليو 2021 أصدرت الدائرة التمهيدية الثانية قراراً اعتمدت فيه جميع التهم الموجَّهة في قضية *عبد الرحمن*. فستبدأ الآن أعمال التحضير للمرحلة الابتدائية في هذه القضية. وفي قضية *بول غِتْشيرو* (*Paul Gicheru*) ("*غِتْشيرو*") ("*Gicheru*")، حيث استندت الإجراءات للمرة الأولى إلى صيغة معدَّلة للقاعدة 165 من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات والبند 66مكرَّراً من لائحة المحكمة، قُدِّمت في 30 نيسان/أبريل 2021 الإفادات الكتابية، التي يستعاض بها عن جلسة اعتماد التهم، وقُدِّمت الحجج الختامية للأطراف في 7 أيار/مايو (حجج المدّعي العام) و17 أيار/مايو 2021 (حجج الدفاع). وفي 15 تموز/يوليو 2021 أصدرت الدائرة التمهيدية ألف قراراً تُعتمَد به التهم. فستبدأ الآن أعمال التحضير للمرحلة الابتدائية.

76- ومن المقرر مؤقتاً افتتاح جلسة اعتماد التهم في قضية *سعيد* يوم الثلاثاء، الخامس من تشرين الأول/أكتوبر 2021. ويُتوقع أن يصدر قرارٌ بشأن اعتماد التهم في أواخر عام 2021 أو أوائل عام 2022، ويُفترض أن تجري بعد ذلك، إذا اعتمدت التهم، أعمال التحضير للمحاكمة، ثم يحتمل أن تعقد جلسات المحاكمة قبل نهاية عام 2022.

77- إن للإجراءات أمام الدوائر التمهيدية من طبيعتها ما يجعل من المتعذر توقُّع بعض ما سيودع من الوثائق الهامة وما سيطرأ من المستجدات الكبيرة، مثل طلبات الشروع في عمليات تحقيق على أساس عمليات التدارس الأولي التي يجريها مكتب المدّعي العام، وطلبات إصدار أوامر بإلقاء القبض، وحالات المثول الأول أمام المحكمة، وإجراءات اعتماد التهم. وعلاوة على ذلك تتلقى الشعبة التمهيدية بانتظام طلبات والتماسات لها من طبيعتها ما يوجب بقاءها سرية، الأمر الذي يفضي إلى أن أثرها (الكبير أحياناً) على عبء العمل الواقع على عاتق الدوائر لا يبرز للجمهور فوراً. ويمكن أن تفضي الحالات الخاضعة للتحقيق حالياً أو التي قد تُعْرَض على الدوائر التمهيدية إلى تقديم الأطراف والمشاركين في شتى الإجراءات السائرة طلبات إلى هذه الدوائر في عام 2022. ثم إن كلاً من الأشخاص الذين أصدرت الدوائر التمهيدية أوامر بالقبض عليهم يمكن أن يُقبض عليه وأن يقدَّم إلى المحكمة في غضون أجل قصير، كما حدث مراتٍ عدةً في السنوات الأخيرة، كما في قضية *الحسن* وقضية *يِكاتوم* (*Yekatom*) *وانْغَيْسونا* (*Ngaïssona*)، وحدث عامَ 2021 في قضية *عبد الرحمن* وفي قضية *غِتْشيرو* (*Gicheru*). وقد كرّرت المدّعية العامة للمحكمة عندما أعلنت في كانون الأول/ديسمبر 2020 أنه قد استوفيت المعايير التي يقضي بها النظام الأساسي لمباشرة تحقيق في الحالة في أُكرانيا، تصريحها بشأن "كِبَر احتمال أن تشهد عدة عمليات تدارس أولي تقدُّماً في قضايا يؤدي إلى الانتقال فيها إلى مرحلة التحقيق"[22]. وعليه فإنه يظهر على وجه الإجمال أن توخي الحذر يقضي بافتراض أن عبء العمل الواقع على عاتق الشعبة التمهيدية لن يتناقص في عام 2022 بالقياس إلى السنوات السابقة.

الشعبة الابتدائية

78- تتألف الشعبة الابتدائية من الدوائر الابتدائية، المنوطة بها في إطار ولايتها مهمة إجراء المحاكمات بعد اعتماد الدوائر التمهيدية للتهم. وتستمر هذه المهمة حتى انتهاء مرحلة جبر الأضرار. وتقضي المادة 64 من نظام روما الأساسي بأن تتكفل الدوائر الابتدائية بعدالة المحاكمة وسرعتها وبإجرائها بكل احترام لحقوق المتهم وبإيلاء الاعتبار الواجب لحماية المجني عليهم والشهود.

79- وتتألف الشعبة الابتدائية حالياً من ستة قضاة، منتدَبين بتشكيلات شتى للعمل في دوائر ابتدائية ليشاركوا في الإجراءات الابتدائية أو إجراءات جبر الأضرار، ويمكن أيضاً أن يُلْحَقوا إلحاقاً مؤقتاً بشعبة الاستئناف ليشاركوا في جلسات النظر في دعاوى الاستئناف التمهيدي أو دعاوى الاستئناف النهائي.

80- ويفترض في الميزانية المقترَحة للبرنامج الرئيسي الأول أن تُعقد في عام 2022 جلسات محاكمة في أربع قضايا. فقضية *الحسن* في الحالة في مالي وقضية *يِكاتوم*

[22] بيان أدلت به في 11 كانون الأول 2020 فاطو بنسودا، المدّعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية [آنئذ]، عن إنجاز التدارس الأولي للحالة في أكرانيا.

(*Yekatom*) *وانْغَيْسونا* (*Ngaïssona*) في الحالة الثانية في جمهورية أفريقيا الوسطى هما حالياً في مرحلة جلسات المحاكمة، ويُتوقع أن تسير هذه الإجراءات فيهما طيلة عام 2022. وعلاوةً على ذلك يُتوقع أن تُعقد، إثرَ أعمال التحضير في عام 2021 وأوائل عام 2022، جلسات محاكمة طيلة الفترة الباقية من عام 2022 في قضية *عبد الرحمن* في الحالة في دارفور بالسودان وقضية *غِتْشيرو* (*Gicheru*) في الحالة في جمهورية كينيا. إن هذه المحاكمات ستؤتي عملاً طائلاً، بالنظر إلى مقدار الأدلة المتوقع أن تُقدَّم، ومدى التعقيد الذي تتسم به القضايا المعنية، وكون إحداها تشمل متهمين اثنين هي قضية *يِكاتوم* (*Yekatom*) *وانْغَيْسونا* (*Ngaïssona*). ونتيجة لذلك يُتوقع أن تجري خلال عام 2022 جلسات كثيرة، تسخَّر لها موارد متعلقة بأنشطة جلسات المحكمة وموارد أخرى ذات صلة.

81- وكما ذكر آنفاً في الفقرة 76، يمكن توقُّع أن يشهد عام 2022 أعمال تحضير للمحاكمة وجلسات لها في قضية *سعيد*، رهناً بنتيجة إجراءات اعتماد التهم. ومن شأن ذلك أن يحدث مزيداً من الضغط على ميزانية البرنامج الرئيسي الأول. فهذه الزيادة في عبء العمل الواقع على عاتق الشعبة الابتدائية، بالنظر إلى المحاكمات الأربع الأخرى المتوقَّع أن تسير في آنٍ معاً، ستستلزم موارد إضافية من الموظفين. والحال أنه، تماشياً مع سياسة المحكمة القاضية بأن لا يُهيَّأ في الميزانية إلا للأنشطة المؤكَّد الاضطلاع بها، لا تُطلب في هذه الميزانية المقترَحة أية موارد إضافية فيما يخص إمكان عقد إجراءات ابتدائية في قضية *سعيد*. فإذا حدث أن انتُقل في هذه القضية إلى عقد محاكمة فيمكن أن تُطلب موارد إضافية بصورة تتوافق مع الأحكام ذات الصلة الواردة في النظام المالي والقواعد المالية.

82- وكذلك ستتواصل إجراءات جبر الأضرار في عام 2022. وقد بدأت مرحلة جبر الأضرار في قضية *أُنْغوين* (*Ongwen*) في عام 2021 ويُتوقع أن تتواصل طيلة بقية هذه السنة، لتبلغ أوجَها بصدور أمرٍ بجبر الأضرار في أواخر عام 2021 أو في عام 2022، سيتعيَّن تنفيذه في عام 2022. ويُتوقع أن تستمر طيلة عام 2022 المتابعة والإشراف على التنفيذ في قضية *لوبَنْغا* (*Lubanga*) وقضية *كاتَنْغا* (*Katanga*) وقضية *المهدي* وقضية *انْتاغَنْدا* (*Ntaganda*).

83- فالخلاصة أن الدوائر الابتدائية ستنهض في عام 2022 بعبء عمل باهظ في كلٍ من قضايا عديدة بما ذلك أربع محاكمات متزامنة.

شعبة الاستئناف

84- تتألف شعبة الاستئناف من خمسة قضاة بينهم قاض هو رئيس المحكمة. وتتمثل المهمة الرئيسية التي تتولاها دائرة الاستئناف بموجب النظام الأساسي في النظر في دعاوى الاستئناف النهائي للقرارات القاضية بالتبرئة أو بالإدانة أو بإيقاع عقوبة، وللقرارات المتعلقة بجبر الأضرار، وفي دعاوى الاستئناف التمهيدي لبعض قرارات الدوائر التمهيدية والدوائر الابتدائية التي تُتخذ في سياق الإجراءات. وتنطوي دعاوى الاستئناف النهائي على عبء عمل كبير، لأنه قد تتعيَّن فيها مراجعة إجراءات المحاكمة برمتها بما في ذلك الأدلة المقبولة، كما قد يتعيَّن تقييم أدلة إضافية. وفي الوقت نفسه يمكن أن تثير بعض دعاوى الاستئناف التمهيدي مسائل معقَّدة وهامة ويمكن أن يترتب على نتائجها أثر كبير على المحكمة جمعاء[23]. كما يمكن أن تُرفع إلى دائرة الاستئناف مسائل أخرى، مثل طلبات إعادة النظر في العقوبة.

85- ويُتوقع أن تستمر لفترةٍ من عام 2022 الإجراءاتُ في نطاق دعاوى استئناف القرار القاضي بالإدانة والقرار المتعلق بالعقوبة الصادرين عن الدائرة الابتدائية التاسعة في قضية *أُنْغوين* (*Ongwen*). ونظراً إلى أن دعاوى الاستئناف النهائي تمثِّل سنوات من الإجراءات التمهيدية والإجراءات الابتدائية، وأن القرارات المعنية الصادرة عن الدوائر

[23] انظر على سبيل المثال قضية *المدّعي العام ضد سيف الإسلام القذافي وعبد الله السنوسي*، "الحكم بشأن استئناف ليبيا قرار الدائرة التمهيدية الأولى الصادر في 31 أيار/مايو 2013 بعنوان 'قرار بشأن مقبولية قضية سيف الإسلام القذافي'، 21 أيار/مايو 2014، الوثيقة ICC-01/11-01/11-547-Red-tARB.

الابتدائية تتناول مقادير طائلة من الأدلة، فيُرجَّح أن تكون دعاوى الاستئناف المعتية معقَّدة وأن تستتبع عبء عمل باهظاً في عام 2022. كما يُرجَّح أن تنظر دائرة الاستئناف في عام 2022 في أي دعوى قد تُرفع استئنافاً للأمر الذي يصدر في نهاية المطاف بشأن جبر الأضرار في قضية *أنغوين* (*Ongwen*)، ما سيمثِّل زيادة إضافية في عبء العمل الواقع على عاتقها.

86- كما يُتوقع أن تنظر دائرة الاستئناف في دعاوى استئناف تمهيدي متأتية عن قضايا تنظر فيها الآن الدوائر التمهيدية والدوائر الابتدائية، ما سيجعل دائرة الاستئناف تتناول عدة أمور معقدة في آنٍ معاً.

موارد الميزانية **11 760.35 ألف يورو**

87- ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها 1 346.1 ألف يورو (12.9 في المئة).

الموارد من الموظفين (المجموع للشُعب الثلاث) **6 690.7 ألف يورو**

88- ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها 981.1 ألف يورو (17.2 في المئة). وتعزى هذه الزيادة إلى لزوم موارد في إطار المساعدة المؤقتة العامة تتسم بأهمية أساسية فيما يتصل بقضية *عبد الرحمن* وقضية *غِتْشيرو* (*Gicheru*).

89- وتواصل الهيئة القضائية، واضعةً في اعتبارها الغاية الاستراتيجية 9 المبيَّنة في خطة المحكمة الاستراتيجية للفترة 2019-2021[24]، جهودها الرامية إلى زيادة نجاعة الإجراءات القضائية وتسريعها، وذلك جزئياً من خلال المزيد من المرونة الاشتغالية في بنية مِلاك موظفيها، ما يجسِّد حرص المحكمة على الانضباط في استخدام الموارد. وبموجب سياسة المرونة الاشتغالية هذه يُنتدَب الموظفون المعنيون بالدعم القانوني للعمل على أساس الاحتياجات، مع مراعاة عبء العمل الواقع على عاتق كل فريق وكل دائرة وكل شعبة، وبحسب الخبرة اللازمة. ويتيح هذا النهج تحسين التجاوب لتغير الاحتياجات وأعباء العمل، زائداً من فعالية الهيئة القضائية بصورة عامة. كما إنه يزيد مهارات العاملين في الدوائر وخبرتهم وله أثر إيجابي على الحركية العامة للهيئة القضائية. وبقدر المستطاع تُعالَج حالات نقص الموظفين الاشتغاليين بالاستعانة بالموارد المتوفرة، من خلال توخي المرونة في توزيعها بين الشُعب والدوائر والانتداب المتزامن للاهتمام بقضايا أو طلبات في المرحلة التمهيدية أو المرحلة الابتدائية أو مرحلة الاستئناف من مراحل الإجراءات. وتماشياً مع النهج القائم على توخي المرونة في التجهيز بالموظفين، فإن موظفين قانونيين منتدَبين للعمل في شعبة معيَّنة أو دائرة معيَّنة انتُدبوا للاهتمام أيضاً في آنٍ معاً بقضايا في شعبٍ أو دوائر أخرى، بغية استيعاب أعباء العمل المتغيرة في شتى الدوائر، حيثما أمكن ذلك.

90- ويُتوقع أن يستمر النهج الجاري اتّباعُه القائم على توخي المرونة في انتداب الموظفين الذين يشغلون الوظائف الثابتة ووظائف المساعدة المؤقتة العامة على نحو يفضي إلى المزيد من التآزر بين متطلبات العمل القضائي ومجموعة المعارف والخبرات المتوفرة في الدوائر، وسيكون ذلك أساسياً في ضمان التمكن من النهوض بعبء العمل الواقع على عاتق الدوائر (المتميِّز على الخصوص بزيادة مقدار النشاط المتعلق بالإجراءات الابتدائية) مع البقاء ضمن حدود المقادير المطلوبة من الموارد. إن الدوائر تطلب فيما يخص عام 2022 زيادةً في الموارد من الموظفين بالقياس إلى ميزانية عام 2021 المعتمَدة. لكن يجب التشديد على أن هذا المتطلب يستند إلى عبء العمل المتوقَّع وعدد الموظفين. فالتجهيز بعدد أقل من الموظفين يمكن أن يسبب انقطاعاً في أنساق تسلسل الأعمال وحالات تأخير اشتغالي، ومن شأنه أن يحول دون سرعة إنجاز المهام. وكذلك سيمثل توفير موارد إضافية من الموظفين أمراً أساسياً وقد تُطلب مثل هذه الموارد الإضافية، كما نُوِّه إليه في إطار الافتراضات المتعلقة بالأنشطة، إذا

[24] الغاية الاستراتيجية 9: "إدارة الموارد على نحو فعال متماسك شفاف مسؤول قابل للتكيف، والمضي في تنمية استدامة المحكمة وصمودها حيال المخاطر المستبانة".

زاد عدد المحاكمات الجارية أمام الدوائر الابتدائية، ولا سيما إذا اعتُمدت التهم في قضية *سعيد*.

91- إن مِلاك موظفي الدوائر يتألف من 40 وظيفة ثابتة و19 وظيفة من وظائف المساعدة المؤقتة العامة، بزيادة مقدارها 9 من وظائف المساعدة المؤقتة العامة بالقياس إلى ما كان عليه في عام 2021. وتُعْرَض الموارد من الموظفين بصورة مشتركة لجميع الشُعب الثلاث، على أساس مبدأ توخي المرونة في تولية المهام للموظفين.

الوظائف الثابتة: من الفئة الفنية وفئة الخدمات العامة *4 512.4 ألف يورو*

92- يُتوقع أن يشهد عبء العمل الواقع على عاتق الموظفين الذين يشغلون وظائف ثابتة زيادة بالقياس إلى نظيره لعام 2021، ولا سيّما بالنظر إلى مدى التعقيد الذي يعتري القضايا العالقة.

93- وثمة 40 وظيفة ثابتة يعمل شاغلوها لخدمة الدوائر. ويتولى رئيس العاملين في الدوائر (من الرتبة ف-5) المسؤولية عن التخطيط الاستراتيجي وسيرورات العمل في الدوائر. إنه يشرف على التنسيق والتواصل بين الشُعب ويقودهما، ويقدم الدعم إلى القضاة، ويؤدي مهام القيادة التدبرية العامة للموظفين القانونيين والإداريين العاملين في الدوائر. ويساعده مستشار قانوني رئيسي (من الرتبة ف-5) ومستشاران قانونيان (من الرتبة ف-4) يُعمِلون خبرتهم الأساسية المتصلة بكل شعبة من الشُعب على وجه التحديد ويُسْدون الإرشاد إلى موظفي الشعبة التمهيدية والشعبة الابتدائية وشعبة الاستئناف، وينسِّقون عملهم المتعلق بالقضايا. كما يضم مِلاك موظفي الدوائر 18 موظفاً قانونياً (من الرتبة ف-3) يُسْدون المشورة القانونية الرفيعة ويقدِّمون الدعم إلى الدوائر التي يُنتدَبون للعمل فيها وينسِّقون عمل أفرقة الدعم القانوني التابعة لدوائرهم، بحسب الاقتضاء؛ و10 موظفين قانونيين معاونين (من الرتبة ف-2)، يساعدون في تحليل الدفوع وفي إعداد نصوص القرارات والأحكام وفي تقديم الدعم الإمدادي اليومي لأنشطة جلسات المحكمة؛ و8 مساعدين إداريين (من الرتبة خ ع-رأ)، يقدمون دعماً إدارياً وإمدادياً واسع التنوع إلى القضاة والموظفين.

المساعدة المؤقتة العامة *2 178.3 ألف يورو*

94- سيظل عمل الشُعب يعتمد اعتماداً حاسماً على توفر عدد كاف من موظفي الدعم من الرتبتين ف-3 وف-2 المستعان بهم في إطار المساعدة المؤقتة العامة. ولذا فإن مواصلة توفير موارد المساعدة المؤقتة العامة التي سبق إقرارها يُعتبر أمراً أساسياً لنجاعة عمل الدوائر. إن كل وظائف المساعدة المؤقتة العامة المعنية تُعتبر وظائف لسنوات متعددة، لأنه يستعان بها بمثابة مجموعة من الموارد ويجري تخصيصها على أساس الاحتياجات. ويعاد النظر في هذا المتطلب سنوياً. وتُطلب موارد المساعدة المؤقتة العامة كما يلي:

أ) أربعة *موظفين قانونيين (من الرتبة ف-3) تموَّل وظائفهم لمدد مجموعها 48 شهراً (متطلب مستمر، لسنوات متعددة)*. على غرار السنوات السابقة تستمر الحاجة إلى موظفين قانونيين من الرتبة ف-3 أكثر تمرُّساً لكي يتولوا تنسيق عمل الأفرقة والإشراف عليها ويساعدوا في أداء مهمات معيَّنة في إطار القضايا، من قبيل البحث والتحليل القانونيين المتعمقين، وإعداد مشاريع القرارات المتعلقة بالمسائل التي تطرأ خلال الإجراءات، وتقديم الدعم خلال جلسات المحكمة.

ب) ستة *موظفين قانونيين معاونين (من الرتبة ف-2) تموَّل وظائفهم لمدد مجموعها 72 شهراً (متطلب مستمر، لسنوات متعددة)*. يقدم هؤلاء الموظفون الدعم القانوني اللازم للأنشطة القضائية التي تضطلع بها الدوائر. فتلزم الوظائف المعنية المطلوبة لكي يقوم شاغلوها بمهام منها دعم الأنشطة المحدَّدة الطابع التالية البيان: تحليل وتلخيص مقادير كبيرة من الأدلة والدفوع؛ تدوين المحاضر وإعداد الملخَّصات خلال الجلسات القضائية؛ الاتصال بحسب اللزوم

بقلم المحكمة والأطراف والمشاركين في الإجراءات؛ تحليل طلبات المجني عليهم لجبر أضرارهم؛ أداء أي مهام ذات صلة أخرى تلزم للتكفل بحسن سير عمل الشُعب.

ج) اثنان *من الموظفين القانونيين (من الرتبة ف-3) تموَّل وظيفتاهما لمدتين مجموعهما 24 شهراً (متطلب جديد، غير متكرِّر)*: سيُحتاج إلى موظفين قانونيين إضافيين متمرّسين من الرتبة ف-3 لكي يتولوا تنسيق عمل الأفرقة والإشراف عليها ويساعدوا في أداء مهمات معيَّنة في إطار القضايا، من قبيل البحث والتحليل القانونيين المتعمقين، وإعداد مشاريع القرارات المتعلقة بالمسائل التي تطرأ خلال الإجراءات، وتقديم الدعم خلال جلسات المحكمة.

د) سبعة *موظفين قانونيين معاونين (من الرتبة ف-2) تموَّل وظائفهم لمدد مجموعها 84 شهراً (متطلَّب جديد، لسنوات متعددة)*: سيقدِّم هؤلاء الموظفون القانونيون دعماً قانونياً تكميلياً للدوائر يتسم بأهمية أساسية بالنظر إلى عبء العمل المزيد المتأتي عن المحاكمة في قضية *عبد الرحمن* والمحاكمة في قضية *غِتْشيرو* (*Gicheru*). فعلى غرار القضايا الأخرى سيُحتاج إلى هذا الدعم خلال الإعداد لهاتين المحاكمتين ولجلسات انعقادهما. وكما عليه الحال فيما يخص طلَبَي الموظفَيْن من الرتبة ف-2 المستعان بهما في إطار المساعدة المؤقتة العامة من أجل قضايا أخرى في الدرجة الابتدائية، ستلزم هذه الوظائف السبع لكي يقوم شاغلوها بأعمال منها تقديم الدعم المحدَّد الطابع في قضية *عبد الرحمن* وقضية *غِتْشيرو* (*Gicheru*)، على الترتيب، كما يلي: المساعدة في التحضير للمحاكمة؛ تحليل وثائق مودعة في إطار القضية وإعداد مشاريع القرارات والأوامر، وتحليل مقادير طائلة من الأدلة والدفوع ذات الصلة؛ تدوين المحاضر وإعداد الملخَّصات خلال الجلسات؛ الاتصال مع قلم المحكمة والأطراف في القضية والمشاركين فيها عند الاقتضاء؛ تحليل طلبات جبر الأضرار؛ أداء أي مهام أخرى ذات صلة تلزم لتقديم الدعم الكافي للدوائر.

الموارد غير المتصلة بالعاملين **21.5 ألف يورو**

95- تلزم الموارد غير المتصلة بالعاملين لسد تكاليف الضيافة وتكاليف التدريب. إن المبلغ المطلوب مساوٍ لنظيره في ميزانية عام 2021 المعتمَدة.

الضيافة *1.0 ألف يورو*

96- لا تغيُّر في المبلغ المطلوب، وهو يلزم لسد تكاليف الضيافة المتصلة بزيارات القضاة التي يقوم بها الدبلماسيون وغيرهم من الزوار البارزين، مثل كبار الفقهاء في القانون والشخصيات المرموقة في الأوساط القانونية الدولية. إن سد التكاليف المعنية يمثِّل متطلَّباً متكرّراً.

التدريب *20.5 ألف يورو*

97- يساوي المبلغُ المطلوبُ نظيرَه في ميزانية عام 2021 المعتمَدة. وهو يتألف من مبلغ مقداره 13.3 ألف يورو لسد تكاليف تدريب الموظفين ومبلغ إضافي مقداره 7.2 آلاف يورو لسد تكاليف تدريب القضاة. إن المبلغ المطلوب من أجل تدريب الموظفين يلزم لتنمية مهارات مهنية في مجالات منها إعداد النصوص القانونية، ولتعزيز القدرات اللغوية، ولتوفير التدريب التخصصي فيما يتعلق بالمستجدات في مجال القانون الإنساني الدولي والقانون الجنائي الدولي وقانون حقوق الإنسان وفي مجال الأدلة (مثل البحث الجنائي العلمي الرقمي)، وللمزيد من تنمية المهارات في مجال التنسيق والتواصل والإدارة والقيادة. وسيُستخدم المبلغ المخصَّص لسد تكاليف تدريب القضاة لتمويل برامج الانغماس اللغوي من أجل القضاة. إن سد التكاليف المعنية يمثِّل متطلَّباً متكرّراً.

الجدول 9: البرنامج 1200: ميزانية عام 2022 المقترَحة

1200 الدوائر	مصروفات عام 2020 (بآلاف اليوروات)				التغيّر في الموارد		
	المجموع	المصروفات من صندوق الطوارئ	المجموع بما فيه المصروفات من صندوق الطوارئ	ميزانية عام 2021 المعتمَدة (بآلاف اليوروات)	مبلغه (بآلاف اليوروات)	نسبته المئوية (%)	ميزانية عام 2022 المقترَحة (بآلاف اليوروات)
القضاة	*5 211.6*	-	*5 211.6*	*4 683.1*	*365.0*	*7.8*	*5 048.1*
موظفو الفئة الفنية				3 955.4	(29.4)	(0.7)	3 926.0
موظفو فئة الخدمات العامة				575.2	11.2	1.9	586.4
المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين	*4 160.2*	-	*4 160.2*	*4 530.6*	*(18.2)*	*(0.4)*	*4 512.4*
المساعدة المؤقتة العامة	845.2	-	845.2	1 179.0	999.3	84.8	2 178.3
المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات	-	-	-	-	-	-	-
العمل الإضافي	-	-	-	-	-	-	-
المجموع الفرعي لسائر تكاليف العاملين	*845.2*	-	*845.2*	*1 179.0*	*999.3*	*84.8*	*2 178.3*
السفر	-	-	-	-	-	-	-
الضيافة	0.5	-	0.5	1.0	-	-	1.0
الخدمات التعاقدية	-	-	-	-	-	-	-
التدريب	13.3	-	13.3	20.5	-	-	20.5
الخبراء الاستشاريون	-	-	-	-	-	-	-
النفقات التشغيلية العامة	-	-	-	-	-	-	-
اللوازم والمواد	-	-	-	-	-	-	-
الأثاث والعتاد	-	-	-	-	-	-	-
المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالعاملين	*13.8*	-	*13.8*	*21.5*	-	-	*21.5*
المجموع	**10 230.8**	**-**	**10 230.8**	**10 414.2**	**1 346.1**	**12.9**	**11 760.3**

الجدول 10: البرنامج 1200: مِلاك الموظفين المقترَح لعام 2022

1200	وكيل أمين عام	أمين عام مساعد	مد-2	مد-1	ف-5	ف-4	ف-3	ف-2	ف-1	*مجموع موظفي الفئة الفنية وما فوقها*	خ ع - ر ر	خ ع - ر أ	*مجموع موظفي فئة الخدمات العامة*	**مجموع الموظفين**
الوظائف الثابتة														
المقرة لعام 2021	-	-	-	-	2	2	18	10	-	*32*	-	8	*8*	**40**
الجديدة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المعادة التخصيص	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المعادة التصنيف	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المستعادة/المعادة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المقترَحة لعام 2022	**-**	**-**	**-**	**-**	**2**	**2**	**18**	**10**	**-**	***32***	**-**	**8**	***8***	**40**
وظائف المساعدة المؤقتة العامة (معادِلاتها بدوام كامل)														
المقرة لعام 2021	-	-	-	-	-	-	4.00	6.00	-	*10.00*	-	-	-	**10.00**
المستمرة	-	-	-	-	-	-	4.00	6.00	-	*10.00*	-	-	-	**10.00**
الجديدة	-	-	-	-	-	-	2.00	7.00	-	*9.00*	-	-	-	**9.00**
المعادة التخصيص	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المعادة التصنيف	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المحوَّلة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المقترَحة لعام 2022	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**6.00**	**13.00**	**-**	***19.00***	**-**	**-**	**-**	**19.00**

باء- البرنامج الرئيسي الثاني: مكتب المدَّعي العام

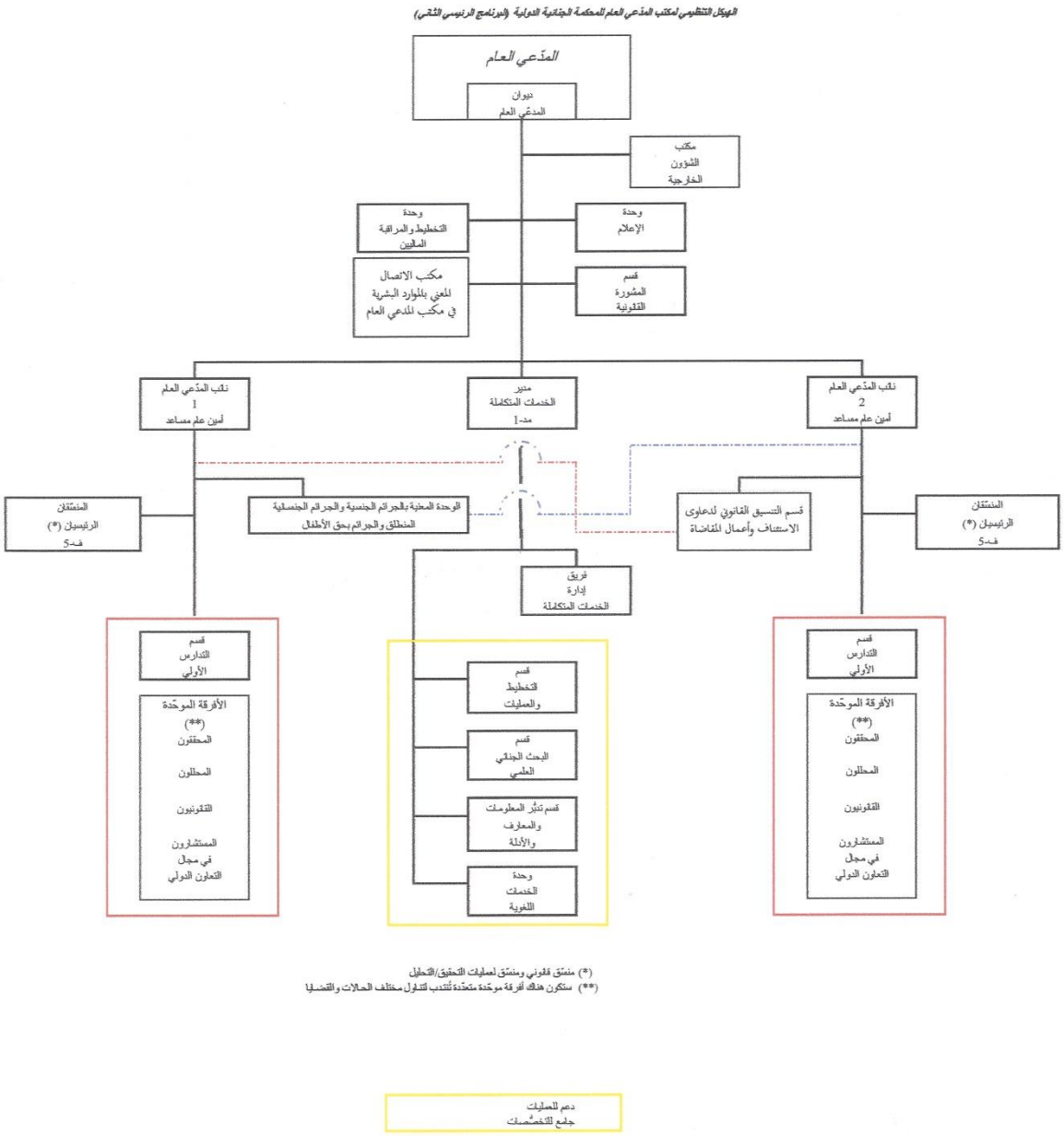

المقدِّمة

98- تشمل رسالة مكتب المدّعي العام ("المكتب") إجراءَه على نحو فعال وناجع عمليات التدارس الأولي والتحقيق ومقاضاة مرتكبي جرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب وجريمة العدوان وفقاً للمهام المنوطة به في إطار ولايته بموجب نظام روما الأساسي. وسيعمل المكتب لتحقيق هذه الرسالة متحلياً بالاستقلال والنزاهة والموضوعية، بصورة تتماشى مع قيمه الأساسية المتمثلة في *التفاني والنزاهة والاحترام*.

99- وتستند ميزانية مكتب المدّعي العام المقترَحة لعام 2022 إلى خمسة منطلَقات مترابطة:

أ) إعادة تنظيم بنية المكتب بغية المزيد من توحيدِ وإدماجِ وتعزيزِ محاورِ التركيز على التحقيق والمقاضاة والأداء في جميع جوانبه؛

ب) الخطة الاستراتيجية الشاملة بنطاقها المحكمة جمعاء للفترة 2019-2021؛

ج) الخطة الاستراتيجية للمكتب للفترة 2019-2021 وسياساته ذات الصلة، والعبر المستخلَصة منها، والتوقُّعات الموضوعة مبكراً فيما يخص الخطة الاستراتيجية للفترة التالية؛

د) رَوْز الموارد التي يستلزمها النهوض على نحوٍ سليم بالمهام المنوطة بالمكتب بمقتضى ولايته بموجب نظام روما الأساسي رَوْزاً دقيقاً وواقعياً، يُراعى فيه استمرار المصاعب المتأتية عن جائحة كوفيد-19؛

ه) التقييم والتقدير اللذان يقوم بهما المدّعي العام الجديد على نحوٍ مستقل.

100- لقد اتخذ المكتب على امتداد السنوات الأخيرة مبادرات عديدة، إدارية واستراتيجية ومتعلقة بالسياسات، يراد بها الارتقاء بالفعالية والنجاعة في ممارسته ولايته محققاً بذلك المزيد من تعزيز ثقة الجمهور العام به. وقد أُبلغ عن كثير من هذه المبادرات بصورة منتظمة بوسائل منها تقرير المكتب عن تنفيذ خطته الاستراتيجية للفترة 2016-2018[25].

101- إن المكتب سيمضي، بقيادة المدّعي العام الجديد، مستشار الملكة كريم أحمد أسعد خان، الذي تولى مهامه في 16 حزيران/يونيو 2021، في تعزيزِ وترشيدِ وإدماج المهام في شتى وحدات المكتب، بما في ذلك قدرته على إجراء التحقيق والاضطلاع بأعمال المقاضاة، وتحسين ناتج عمله من خلال إعادة التنظيم الداخلي المراد بها تبسيط أنساق تسلسل الأعمال ومسارات الإبلاغ، وتهيئة المزيد من وجوه التآزر بين شتى مكوّنات المكتب. ويُستنار في هذه البنية التنظيمية الجديدة، كما بُيِّن آنفاً ويُوضَّح بالتفصيل فيما يلي عند الحديث عن مختلف برامج المكتب (برامجه الفرعية)، بما سبق أن اكتسبه من خبرات؛ وبالتوصيات التي قُدِّمت في سياق المراجعة التي أجراها خبراء مستقلون؛ وبتقدير المدّعي العام الجديد الذي يقوم به على نحوٍ مستقل. وتتسم التغييرات المقترَحة بأهمية أساسية لإعمال رؤية المدّعي العام والتزامه بزيادة الفعالية والإدارة الرشيدة للمكتب على وجه الإجمال، والتكفل بتخصيص موارده وموظفيه بما يتمتعون به من خبرة والاستعانة بهما على نحوٍ سليم، وبإجراء عمليات التحقيق وأعمال المقاضاة وفقاً لأعلى المعايير الدولية بحيث تجتاز بنجاح التمحيصَ القضائي الصارم في جلسات المحكمة. إن أثر هذه التغييرات لن يقتصر على الإفضاء إلى المزيد من النجاعة في طرائق عمل المكتب والإجراءات ومسارات الإبلاغ المتّبعة فيه، ونواتجه، بل أيضاً إلى المزيد من النجاعة في استخدام موارد المكتب الحالية، وذلك بالإضافة إلى كونها غير ذات أثرٍ يُذْكَر على الميزانية.

102- لقد ثابر المكتب على التعاون الوثيق مع قلم المحكمة وسائر البرامج الرئيسية بتقديم ميزانية مقترحة لعام 2022 تكون على أكبر قدر ممكن من التقتير، مراعياً استمرار الضغط الاقتصادي الواقع على كاهل الدول الأطراف.

أنشطة مكتب المدّعي العام في عام 2022 - عمليات التدارس الأولي، وعمليات التحقيق، وأعمال المقاضاة

103- يُجري المدّعي العام الجديد حالياً استعراضاً معمَّقاً لجميع عمليات التدارس الأولي وعمليات التحقيق وأعمال المقاضاة، وسيُسترشَد بهذا الاستعراض في نهاية الأمر لتحديد درجات الأولوية التي يعمل المكتب على أساسها فيما يخص عام 2022.

[25] انظر https://www.icc-cpi.int/itemsDocuments/20190823-otp-report-SP-2016-2018-eng.pdf

وريثما يُنجَز هذا الاستعراض الشامل، استُند في إعداد هذه الميزانية المقترَحة إلى الأنشطة التي أُجريت في عام 2021 بمثابة أساسٍ مرجعي للتقدير.

104- وقد اهتُدي في تحديد الأنشطة المزمَع إجراؤها في عام 2022 والموارد المقابلة بما يلي: (1) الزيادة في عبء العمل، ولا سيما في أنشطة المرحلة التمهيدية وأنشطة المرحلة الابتدائية؛ (2) الجهود التي يبذلها المكتب لمواصلة تناول الأنشطة على أساس درجات أولويتها وتخصيص الموارد بغية تعظيم أثر أنشطته وتسريعها[26]؛ (3) العبر المستخلَصة في مجال تكييف الأنشطة والعمليات للتصدي لجائحة كوفيد-19. وسيظل المكتب يهيئ في الميزانية لإتاحة القدرة والمرونة اللازمتين للقيام سريعاً باغتنام كل الفرص التحقيقية التي تسنح، بما فيها الفرص المحدودة التي يمكن أن تطرأ فجأةً لنشر العاملين.

الحالات الخاضعة للتدارس الأولي

105- يهتم مكتب المدّعي العام حالياً بثماني عمليات تدارسٍ أولي في: الحالة في أكرانيا، والحالة في بوليفيا، والحالة في غينيا، والحالة في الفلبين، والحالة في فنزويلا (القضية الأولى)، والحالة في فنزويلا (القضية الثانية)، والحالة في كولومبيا، والحالة في نيجيريا. وقد أُنجزت عمليات التدارس الأولي للحالة في أكرانيا والحالة في نيجيريا والحالة في الفلبين. وفي 14 حزيران/يونيو 2021 طلبت المدّعية العامة السابقة إذناً قضائياً بالتحقيق في هذه الحالة الأخيرة الذكر. وقد بلغ سائر عمليات التدارس الأولي مراحل متقدمة من التحليل. وكما نُوّه إليه آنفاً في الفقرة 103، يُجري المدّعي العام استعراضاً شاملاً لجميع عمليات التدارس الأولي ولسياسة المكتب العامة المتعلقة بهذه العمليات، وسيُسترشد بنتائج هذا الاستعراض في إجراء عمليات التدارس الأولي في المستقبل.

106- وقد بذل المكتب في السنوات الأخيرة جهوداً لتحسين الإجراءات الداخلية التحسينَ الأمثل وتعزيز وجوه التآزر بين عمليات التدارس الأولي وعمليات التحقيق، بوسائل منها تحسينُ التكامل في مختلف شُعب المكتب للتكفل بزيادة الاستمرارية والسلاسة في الانتقال من مرحلة التدارس الأولي إلى مرحلة التحقيق، إذا لزم الأمر. إن إعادة التنظيم المبيَّنة في وثيقة الميزانية هذه تتناول على نحوٍ مباشر هذا التحدي المتعلق بأنساق تسلسل الأعمال وذلك بإدماج قسم التدارس الأولي إدماجاً كاملاً ضمن "ركنَي المقاضاة" اللذين يضمان أيضاً محققين، وقانونيين معنيين بالإجراءات الابتدائية، ومحلِّلين، وغيرهم من الموظفين. ولا يقتصر أثر هذا النموذج على تنمية الخبرات ذات الطابع القُطري والخبرات ذات الطابع السياقي والخبرات المحدَّدة الطابع[27]، بل سيتيح أيضاً للموظفين المعنيين بحالة معيَّنة أن يظلوا مهتمين بها وأن يسهموا في ملفها في مختلف المراحل، ما يمكِّن من استعمال الموارد على النحو الأكثر فعالية مع تبسيط أنساق تسلسل الأعمال ومسارات الإبلاغ.

الحالات الخاضعة للتحقيق والقضايا التي تنظر فيها المحكمة

107- تهيئ ميزانية عام 2022 المقترَحة الموارد اللازمة لإجراء أنشطة أساسية حاسمة الأهمية في مجال التحقيق ومجال المقاضاة ومجال الاستئناف. وتماشياً مع استراتيجية المكتب تظل درجة الأولوية العليا لديه تولى للقضايا المنتظَر أن تعقد فيها المحاكمة أو التي بلغت مرحلة الإجراءات الابتدائية. ومن ناحية أخرى غالباً ما تكون عمليات التحقيق هي النشاط الأكثر استلزاماً للموارد بين الأنشطة التي يضطلع بها المكتب، ويُحتاج على سبيل الأولوية إلى العناية والموارد لاغتنام الفرص التحقيقية البالغة الأهمية التي تتماشى مع أولويات المكتب.

---

[26] عملاً لتحقيق الغاية الاستراتيجية 2 المبيَّنة في الخطة الاستراتيجية للمحكمة للفترة 2019-2021.

[27] ما يُحتاج إليه حاجةً اعتُرف بها ضمن إطار *مراجعة عمل المحكمة الجنائية الدولية ومنظومة نظام روما الأساسي التي أجراها خبراء مستقلون - التقرير النهائي عن هذه المراجعة*، المؤرخ بـ 30 أيلول/سبتمبر 2020. انظر فيه الفقرة 743 والتوصية 296، مثلاً.

108- وكما عليه الحال فيما يخص عمليات التدارس الأولي، يُجري المدّعي العام الجديد استعراضاً شاملاً لجميع عمليات التحقيق وأعمال المقاضاة ولسياسة المكتب المتعلقة بانتقاء القضايا وتحديد درجات أولويتها. وقد يفضي هذا الاستعراض إلى إعادة تحديد أولويات المكتب في عام 2022 و/أو تعديلها. لكن المكتب سيولي الأولوية في تخصيص الموارد، بالاستناد إلى الأنشطة الجارية في عام 2021، إلى الحالات المنطوية على قضايا بلغت المرحلة التمهيدية أو المرحلة الابتدائية من مراحل الإجراءات، وهي الحالة في دارفور بالسودان، والحالة في مالي، والحالة الثانية في جمهورية أفريقيا الوسطى (القضية أ)، والحالة الثانية في جمهورية أفريقيا الوسطى (القضية ب)، والحالة في كينيا (قضية الجرائم المنصوص عليها في المادة 70 من النظام الأساسي). ويضاف إلى ذلك أن المكتب سيجري عمليات تحقيق في ثماني حالات على الأقل: الحالة في أفغانستان (الخاضعة حالياً لطلب إحالة بموجب المادة 18 من النظام الأساسي تجري معاملته، لكنها تستلزم على الرغم من ذلك الاضطلاعَ بأنشطة متابعة)، والحالة في بنغلاديش/ميانمار، والحالة في بورُندي، والحالة في جورجيا، والحالة في دارفور بالسودان، والحالة في فلسطين، والحالة في كوت ديفوار (القضية الثانية)، والحالة في ليبيا (ثلاث قضايا). ونظراً إلى الطبيعة الحركية المتأصّلة لمهام مكتب المدّعي العام وأنشطته يمكن أن تُباشَر عمليات تحقيق إضافية خلال الفترة المتبقية من عام 2021 أو في عام 2022. وسيواصل المدّعي العام بصورة متجدِّدة تقييم سبل تنظيم عمل المكتب مراعياً أموراً منها الاعتباراتُ المتعلقة بتحديد درجات الأولوية والعمل على أساسها، وتنجيز تناول القضايا، والقيود المتعلقة بالموارد.

الحالة في جمهورية أفغانستان الإسلامية

109- في 5 آذار/مارس 2020 قررت دائرة الاستئناف بالإجماع الإذن للمدّعية العامة بمباشرة تحقيقٍ في جرائم مدّعىً بارتكابها تندرج في إطار اختصاص المحكمة فيما يتعلق بالحالة في جمهورية أفغانستان الإسلامية.

110- ولئن أُذِن لمكتب المدّعي العام بالتحقيق في الحالة المعنية فإنه تلقى أيضاً من أفغانستان طلباً لإحالة التحقيق إليها عملاً بالمادة 18(2) من نظام روما الأساسي. وتستمر هذه السيرورة حالياً، إذ ينخرط المكتب وحكومة أفغانستان في تحاورٍ بنَّاء. وبالنظر إلى هذا التقييم الذي يجري، إضافةً إلى القيود العملية المتأتية عن الأزمة الصحية العالمية الناجمة عن جائحة كوفيد-19، لا يتخذ المكتب حالياً أية خطوات تحقيقية ناشطة، بل يفي بالتزاماته بمقتضى نظام روما الأساسي. ولئن كان التحقيق في هذه الحالة سيُبيَّن، للأغراض المتعلقة بالميزانية، باعتباره مستمراً للسنة بكاملها فإن المكتب سيُعْمِل قدرته على نحو مرن، ريثما تُعرف نتيجة السيروة الجارية بموجب المادة 18 من النظام الأساسي.

الحالة في جمهورية بورُندي

111- في 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2017 أذنت الدائرة التمهيدية الثالثة للمدّعية العامة بمباشرة تحقيق في جرائم ضد الإنسانية مشمولة باختصاص المحكمة مدّعىً بأنها ارتُكبت في بورُندي أو ارتكبها أشخاص من رعايا بورُندي خارج أراضيها في الفترة الممتدة من 26 نيسان/أبريل 2015 حتى 26 تشرين الأول/أكتوبر 2017، قبل أن يغدو انسحاب بورُندي من نظام روما الأساسي ساري المفعول في 27 تشرين الأول/أكتوبر 2017. وأُذِن للمدّعية العامة أيضاً بأن يوسِّع نطاق تحقيقها ليشمل الجرائم التي ارتُكبت قبل 26 نيسان/أبريل 2015 أو يواصَل ارتكابها بعد 26 تشرين الأول/أكتوبر 2017، طالما أن التحقيق أو المقاضاة يتعلقان بالجرائم المدّعى بأنها ارتُكبت في الفترة التي كانت بورُندي خلالها دولة طرفاً في نظام روما الأساسي.

112- وستظل تلزم في عام 2022 موارد من أجل أنشطةٍ منها عمليات التحقيق والتعاون والدعم في مجال اللغات المتصلة بهذه الحالة على وجه التحديد. ويعتزم المكتب

أن يواصِل تحقيقه الناشط في هذه الحالة بفريقٍ موحَّدٍ كامل وأن يُجري في هذا السياق بعثاتٍ شتى إلى عددٍ من البلدان.

الحالة الثانية في جمهورية أفريقيا الوسطى (القضية (أ) والقضية (ب))

113- تتعلق عمليات التحقيق في الحالة الثانية في جمهورية أفريقيا الوسطى بجرائم مدَّعىً بأنها ارتُكبت خلال فترة تجدُّد العنف في هذا البلد بدءاً من عام 2012 فصاعداً مع التركيز على جرائم مدّعىً بأنه ارتكبها مختلف أطراف النزاع، بمن فيها (مجموعات مرتبطة بـ) سيليكا (القضية أ في الحالة الثانية في جمهورية أفريقيا الوسطى) و(مجموعات مرتبطة بـ) أنتي-بالاكا (القضية ب في الحالة الثانية في جمهورية أفريقيا الوسطى).

114- وفيما يتعلق بالقضية الأخيرة الذكر، قُبِض في عام 2018، إثر جهودٍ تحقيقيةٍ وتعاونية، على شخصين مشتبه بهما: السيد ألفريد يِكاتوم (Alfred Yekatom) والسيد بَتْريس-إدوار انْغَيْسونا (Patrice-Edouard Ngaïssona). وفي 11 كانون الأول/ديسمبر 2019 اعتمدت الدائرة التمهيدية الثانية جزئياً التهم الموجَّهة إلى هذين الشخصين بجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وأحالتهما للمحاكمة، وتجري الآن محاكمتهما.

115- وفيما يتعلق بالقضية (أ) في الحالة الثانية في جمهورية أفريقيا الوسطى كان قد أُصدر في 7 كانون الثاني/يناير 2019 أمر بالقبض على السيد محمد سعيد عبد الكاني (Mahamat Said Abdel Kani) المعروف أيضاً باسم "محمد سعيد عبد الكاين" (Mahamat Said Abdel Kain) وبالاسم "محمد سعيد عبدالكاني" (Mahamat Saïd Abdelkani) (المشار إليه فيما يلي باسم "السيد سعيد") بجريرة جرائم حربٍ وجرائم ضد الإنسانية ادُّعي بأنها ارتكبت في بَنْغي بجمهورية أفريقيا الوسطى عام 2013. وقد سُلِّم السيد سعيد إلى المحكمة في 24 كانون الثاني/يناير 2021. ومَثَل السيد سعيد يومَي 28 و29 كانون الثاني/يناير 2021 مثولَه الأول أمام الدائرة التمهيدية الثانية المؤلفة من قاضٍ منفرد.

116- وسيعمل على القضية (ب) في الحالة الثانية في جمهورية أفريقيا الوسطى فريق معني بالإجراءات الابتدائية وعلى القضية (أ) في هذه الحالة فريق معني بالإجراءات التمهيدية. وسيُستمر على إجراء أنشطة تحقيقية دعماً للدعوى في هاتين القضيتين - بما في ذلك بعثات إلى بلد الحالة. وسيعمل المكتب أيضاً مع السلطات المحلية ومع المحكمة الجنائية الخاصة بجمهورية أفريقيا الوسطى في إطار مساعيه إلى تشجيع الجهود المبذولة من أجل المساءلة على المستوى الوطني.

الحالة في كوت ديفوار

117- اندلع العنف في أعقاب الانتخابات في كوت ديفوار في الفترة 2011/2010 في سياق النزاع بشأن نتائج الانتخابات الرئاسية التي تنافس فيها السيد لوران اغْبَغْبو (Laurent Gbagbo) والسيد الحسن واتارا (Alassane Ouattara). ويُزعم بأنه ارتُكبت فظائع خلال العنف الذي أعقب ذلك منها القتل العمد، والاغتصاب، وسائر الأفعال اللاإنسانية، والشروع في القتل العمد، والاضطهاد. وقد رُكِّز في عمليات التحقيق التي يجريها مكتب المدّعي العام على الجرائم المدّعى بأنه ارتكبتها القوى المؤيدة لاغْبَغْبو (القضية الأولى في الحالة في كوت ديفوار) والجرائم المدّعى بأنه ارتكبتها القوى المؤيدة لواتارا (القضية الثانية في الحالة في كوت ديفوار).

118- وفي عام 2022 سيواصل المكتب التركيز على عملية التحقيق الناشط التي يجريها فيما يتعلق بالجرائم التي ارتُكبت خلال عنفِ ما بعد الانتخابات بفعل الجانب المؤيِّد للسيد الحسن واتارا (Alassane Ouattara). ويتوقع المكتب أن يبلغ في ذلك مرحلة إصدار الأمر بإلقاء القبض.

الحالة في دارفور بالسودان

119- أحال مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الحالة في دارفور إلى المدّعي العام للمحكمة في 31 آذار/مارس 2005، عملاً بقراره ذي الرقم 1593 والمادة 13(ب) من النظام الأساسي.

120- وفي 6 حزيران/يونيو 2005 شرع مكتب المدّعي العام في تحقيق في الحالة في دارفور فيما يتعلق بجرائم تندرج ضمن إطار اختصاص المحكمة ارتُكبت منذ 1 تموز/يوليو 2002. وقد تركَّزت عملية التحقيق التي أجراها مكتب المدّعي العام على ما يُدَّعى بارتكابه في دارفور من جرائم الإبادة الجماعية، وجرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية. ويُزعم بأنه تظل تُرتكب في دارفور جرائم تندرج ضمن إطار اختصاص المحكمة.

121- ونُقل إلى عهدة المحكمة في 9 حزيران/يونيو 2020 واحد من المشتبه بهم هو السيد علي محمد علي عبد الرحمن (المعروف أيضاً باسم علي قُشيب)، بعد أن سلم نفسه طوعاً في جمهورية أفريقيا الوسطى. ومَثَل السيد عبد الرحمن أمام المحكمة مثولَه الأول في 15 حزيران/يونيو 2020. وترد في الأمر الأول بالقبض على السيد عبد الرحمن، الصادر في 27 نيسان/أبريل 2007، وفي الأمر الثاني بالقبض عليه الذي نُشر في 11 حزيران/يونيو 2020، قائمة بالتهم الموجَّهة إليه على أساس مسؤوليته الجنائية الفردية بجريرة جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية مدَّعىً بأنها ارتُكبت في دارفور. لقد عُقدت جلسة اعتماد التهم من 24 إلى 26 أيار/مايو 2021. وفي 9 تموز/يوليو 2021 أصدرت الدائرة التمهيدية الثانية قراراً اتخذته بالإجماع اعتمدت به جميع التهم الـ31 التي وجهها المدّعي العام ضد السيد عبد الرحمن، وأحالته بموجبه للمحاكمة أمام إحدى الدوائر الابتدائية.

122- ويرى المكتب أنه، بالنظر إلى التطورات التي شهدها السودان مؤخَّراً، تجب مواصلة استطلاع فرصِ وجهودِ التواصُل مع السلطات الجديدة وحشد تعاونها. لقد جاء توقيع مذكرة التفاهم مع حكومة السودان فجعل إيفاد بعثات عدة إلى هذا البلد ممكناً في عام 2021. وقد استكشف المكتب إمكانات العمل في هذا البلد بإنشاء مكتب ميداني محلي فيه. ولئن كانت الأنشطة المعنية ستتركَّز على الدعم في الدعوى على السيد عبد الرحمن فإن مكتب المدّعي العام يواصل الدعوةَ إلى الإسهام في ضمان تنفيذ الأوامر بالقبض التي لـمّا تُنفَّذ، التي صدرت نتيجةً لما أجراه المكتب من عمليات تحقيق في هذه الحالة منذ أن أحالها إليه مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في عام 2005، وبذلَ الجهود الرامية إلى الإسهام في ضمان تنفيذها. إن المكتب سيواصل جهوده الرامية إلى ضمان التعاون مع السلطات السودانية واستطلاع سبله.

الحالة في جورجيا

123- إثر تدارس أولي للحالة القائمة في جورجيا منذ عام 2008، منحت الدائرة التمهيدية الأولى المدّعية العامة في 27 كانون الثاني/يناير 2016، في ظل عدم وجود إجراءات فعالة على المستوى الوطني، الإذن ببدء التحقيق في الحالة في جورجيا، فيما يتعلق بجرائم تندرج في نطاق اختصاص المحكمة يُدّعى بأنها ارتُكبت في أوسيتيا الجنوبية وحولها في الفترة الممتدة من 1 تموز/يوليو حتى 10 تشرين الأول/أكتوبر 2008.

124- لقد حقق مكتب المدّعي العام بنشاط في الحالة في جورجيا وسيواصل التحقيق فيها طيلة عام 2021 بواسطة فريق مخصَّص لها وذلك ضمن حدود الموارد المتوفرة. ويرمي المكتب، في إطار ما يبذله من جهود للتحقيق في هذه الحالة ولتنجيز تناولها، إلى الانتهاء من مرحلة التحقيق فيها، ما سيفضي إما إلى أنشطة تمهيدية وإما إلى إغلاق التحقيق. إن القيود المتعلقة بالموارد والحاجة إلى إعادة تخصيص الموارد أفضت إلى تبطئة وتيرة التقدم في عمليات التحقيق المجراة في عام 2021 إلى حدٍ ما، لكن يُتوخى تحقيق تقدم ملموس فيها خلال عام 2022.

الحالة في ليبيا

125- أحال مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، بقراره 1970 المؤرخ بـ 26 شباط/فبراير 2011، الحالة القائمة في ليبيا منذ 15 شباط/فبراير 2011 إلى المدّعي العام للمحكمة. وليست ليبيا دولة طرفاً في نظام روما الأساسي. وفي 3 آذار/مارس 2011 باشر مكتب المدّعي العام تحقيقاً في الحالة في ليبيا، فيما يتعلق بجرائم تندرج ضمن إطار اختصاص المحكمة ادُّعي بأنها ارتُكبت منذ 15 شباط/فبراير 2011.

126- ولـمّا يزل يتعيَّن تنفيذ عدة أوامر بإلقاء القبض على مشتبه بهم في الحالة في ليبيا: سيف الإسلام القذافي، والتهامي محمد خالد، ومحمود مصطفى بوسيف الورفلّي.

127- وعلى الرغم من الوضع الأمني والسياسي الصعب السائد في ليبيا، ظل المكتب يحرز تقدماً في الدعاوى القائمة والدعاوى المحتمَل إقامتها، وهو يواصل جمعَ وتسلُّمَ وتجهيزَ الأدلة المتعلقة بالجرائم المدّعى بارتكابها.

128- ويُجري المكتب حالياً عمليتَي تحقيقٍ ناشط فيما يتعلق بجرائم مستمرة مدَّعىً بأن ميليشيات ومجموعات مسلحة ترتكبها في ليبيا، وجرائم أخرى مدَّعىً بارتكابها، منها ما يتعلق بالسجون وبمرافق الاحتجاز. وبموازاة ذلك يواصل المكتب إجراء عملية تحقيق ثالثة، بتعاون مثمر مع دول ومنظمات أخرى، يُركِّز فيها على جرائم مرتكبة بحق المهاجرين.

الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية

129- في 3 آذار/مارس 2004 أحالت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى المحكمة الحالة القائمة في أراضيها منذ الأول من تموز/يوليو 2002. وقد أفضت عمليات التحقيق في هذه الحالة إلى رفع دعاوى عدة تشتمل على تهم عديدة بجريرة جرائم منها جرائم ضد الإنسانية (القتل العمد، والاغتصاب، والاستعباد الجنسي) وجرائم حرب (القتل العمد، ومهاجمة السكان المدنيين، والاغتصاب، والاستعباد الجنسي، والنهب، وتجنيد الأطفال الإجباري وتجنيدهم الطوعي واستخدامهم بصفة جنود). وفي التطور الأحدث، فيما يتعلق بالإجراءات في قضية *أُنْتاغَنْدا* (*Ntaganda*)، أيَّدت دائرة الاستئناف، في 30 آذار/مارس 2021، قرار الإدانة وقرار العقوبة الصادرين عن الدائرة الابتدائية السادسة، التي وجدت في أولهما أن السيد *أُنْتاغَنْدا* (*Ntaganda*) مذنب، دون أي شكٍّ معقول، في 18 تهمة موجَّهة إليه بجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، وحكمت عليه في ثانيهما بالسجن لمدة إجمالية مقدارها 30 سنة.

130- وقد ظل مكتب المدّعي العام يتلقى معلومات عن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهو سيواصل رصد المستجدات عن كثب ويقوم بتشجيع وتقييم التدابير المتَّخذة على المستوى الوطني لتناولها.

الحالة في كينيا

131- إثر إجراء تدارس أولي أذِنت الدائرة التمهيدية الثانية لمكتب المدّعي العام في 31 آذار/مارس 2010 بأن يباشر التحقيق من تلقاء نفسه في الحالة في جمهورية كينيا فيما يتعلق بجرائم ضد الإنسانية تندرج ضمن إطار اختصاص المحكمة ادُّعي بأنها ارتُكبت بين عام 2005 وعام 2009.

132- لقد شجَّع مكتب المدّعي العام في السنوات الأخيرة على تسليم الأشخاص المطلوب القبض عليهم بجريرة جرائم منصوص عليها في المادة 70 من النظام الأساسي فيما يخص إقامة العدل. ونتيجةً لذلك سلَّم السيد غِتْشيرو (Gicheru)، المحامي السابق المقيم في كينيا، نفسه إلى السلطات الهولندية في 2 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، ونُقل إلى عهدة المحكمة في 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، عملاً بأمر بإلقاء القبض عليه صادر عن المحكمة بجريرة جرائم مدَّعىً بارتكابها لإخلالٍ بإقامة العدل. وقد نُفِّذ

إجراء اعتماد التهم كتابياً في وقت أسبق هذه السنة ويواصل المكتب تخصيص موارد لهذه الدعوى.

133- وفي 15 تموز/يوليو 2021 أكدت الدائرة التمهيدية ألف التهم الموجَّهة إلى السيد غِتْشيرو (Gicheru)، كما بيَّنها المدّعي العام في الوثيقةِ المتضمِّنةِ التهمَ، وأحالته للمحاكمة.

134- كما يظل مكتب المدّعي العام يتلقى معلومات عن جرائم ضد الإنسانية مدّعىً بارتكابها خلال فترة العنف الذي تلا الانتخابات الممتدة من عام 2007 حتى عام 2009.

الحالة في مالي

135- في 13 تموز/يوليو 2012 أحالت حكومة مالي الحالة القائمة على أراضيها منذ كانون الثاني/يناير 2012 إلى المحكمة. وقد باشر مكتب المدّعي العام في 16 كانون الثاني/يناير 2013، بعد إجراء تدارس أولي لهذه الحالة، تحقيقاً في الجرائم المدَّعى بارتكابها على أراضي مالي منذ كانون الثاني/يناير 2012.

136- وتجري حالياً المحاكمة في قضية السيد الحسن آغ عبد العزيز آغ محمد آغ محمود ويُتوقع أن تستمر طيلة عام 2022.

137- إن الإجرام منتشر انتشاراً واسعاً في مالي حيث يفاد بوقوع جرائم بصورة يومية. وتتوخى حكومة مالي (التي ليس لها قدرة تُذْكَر في هذا المجال) أن تواصل المحكمة عملها بعد أن أُحيلت الحالة في مالي إليها في عام 2012. ويُقدِّر المكتب من جانبه أنه يلزم المزيد من العمل في مالي. بيد أن المكتب يتوقع، في مساعيه إلى العمل على أساس درجات الأولوية، قصر أنشطته على دعم الإجراءات الابتدائية في عام 2022.

الحالة في جمهورية بنغلاديش الشعبية/جمهورية اتحاد ميانمار

137 مكرَّراً - في 14 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، أذنت الدائرة التمهيدية الثالثة للمدّعية العامة السابقة السيدة فاطو بنسودا بمباشرة التحقيق في جرائم تندرج ضمن نطاق اختصاص المحكمة مدّعىً بارتكابها في الحالة في جمهورية بنغلاديش الشعبية/جمهورية اتحاد ميانمار. وقد جاء هذا الإذن تلبيةً لطلب فتح تحقيق قدَّمته المدّعية العامة في 4 تموز/يوليو 2019.

137 مكرَّراً ثانياً- وأجرى مكتب المدّعي العام أول بعثة له إلى بنغلاديش إثر فتح التحقيق في كانون الثاني/يناير - شباط/فبراير 2020 (هي بعثته الرابعة إجمالاً). وخلال الزيارة تواصل المكتب مع الوزارات المعنية، ووكالات الأمم المتحدة، والشركاء من المجتمع المدني، والأوساط الدبلماسية. وإضافةً إلى ذلك أجرى المكتب عدداً من أنشطة التوعية لدى الجماعات المتضررة، واهتم بمسائل اشتغالية وإمدادية لإتاحة بدء أنشطة التحقيق في مخيمات الروهِنجيا في بنغلاديش.

137 مكرَّراً ثالثاً- وقد تأثَّرت الأنشطةُ المخطَّط لإجرائها في عام 2021 بالتدابير التقييدية، المفروضة على السفر وفي المخيمات لمنع انتشار جائحة كوفيد-19، وبالوضع الأمني. بيد أن مكتب المدعي العام دفع قُدُماً بجوانب أخرى لتحقيقاته وظل يحرز تقدماً هامّاً على صعيد جمع الأدلة. ويواصل المكتب جهوده الرامية إلى توسيع شبكة تعاونه في المنطقة، ويدعو جميع الأطراف إلى التعاون معه في عمليات التحقيق التي يجريها، بما فيها جمهورية اتحاد ميانمار. وقد استقبل المدعي العام ممثلين لسلطات بنغلاديش رفيعي المستوى زاروه في 16 تموز/يوليو 2021، بغية تعزيز التعاون.

الحالة في أوغندا

138- في 16 كانون الأول/ديسمبر 2003 أحالت حكومة أوغندا إلى المحكمة الحالة القائمة في أراضيها منذ 1 تموز/يوليو 2002 فيما يتعلق بجيش الرب للمقاومة.

139- وفي 29 تموز/يوليو 2004 باشر مكتب المدّعي العام تحقيقاً موسَّعاً في هذه الحالة فيما يخص شمال أوغندا رُكِّز فيه على جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية المدَّعى بارتكابها، بصرف النظر عن هوية مرتكبيها. وفي 8 تموز/يوليو 2005 أصدرت الدائرة التمهيدية الثانية أوامرَ محرَّزةً بالأختام بإلقاء القبض على كبار قادة جيش الرب للمقاومة، وهم جوزيف كوني (Joseph Kony) وفِنْسِنتْ أوتي (Vincent Otti) ورَسْكا لُكْوِيا (Raska Lukwiya) وأُكوت أُضْيَمْبو (Okot Odhiambo) ودومينيك أُنْغوين (Dominic Ongwen)، بجريرة ارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب. وقد أنهت هذه الدائرة الدعوى على رَسْكا لُكْوِيا وأُكوت أُضْيَمْبو بسبب موتهما. ولـمّا ينفَّذ الأمران بالقبض على السيد كوني والسيد أوتي.

140- وفي 6 أيار/مايو 2021 حكمت الدائرة الابتدائية التاسعة على السيد أُنْغوين (Ongwen) بالسجن لمدة 25 سنة، إثر القرار الصادر في الدرجة الابتدائية الذي خلصت فيه الدائرة إلى أنه مذنبٌ في جرائم مجموعها 61 جريمة. ويُتوقع أن يُعقد في إطار هذه القضية المزيد من الإجراءات (إجراءات استئناف وإجراءات جبرٍ للأضرار).

الحالة في فلسطين

141- في الأول من كانون الثاني/يناير 2015 أودعت حكومة فلسطين إعلاناً بموجب المادة 12(3) من نظام روما الأساسي قبلت فيه اختصاص المحكمة فيما يتعلق بجرائم مدّعىً بارتكابها "في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، منذ 13 حزيران/يونيو 2014". وفي 2 كانون الثاني/يناير 2015 انضمت حكومة فلسطين إلى نظام روما الأساسي بإيداعها صكّ انضمامها إليه لدى الأمين العام للأمم المتحدة. وبدأ نفاذ نظام روما الأساسي فيما يخص فلسطين في 1 نيسان/أبريل 2015.

142- وفي 20 كانون الأول/ديسمبر 2019 أعلنت المدّعية العامة السابقة أنه، إثر تقييمٍ موضوعي ومستقلٍ وافٍ لجميع ما يتوفر لمكتبها من المعلومات الجديرة بالتعويل عليها، أُجري التدارس الأولي للحالة في فلسطين فخُلِص إلى أنه استوفيت جميع المعايير التي يقضي بها نظام روما الأساسي لمباشرة تحقيق. لكن، بالنظر إلى المسائل القانونية والواقعية المتصلة بهذه الحالة، طلبت المدّعية العامة السابقة، عملاً بالمادة 19(3) من نظام روما الأساسي، من الدائرة التمهيدية الأولى أن تبُتَّ بشأن نطاق الاختصاص الإقليمي للمحكمة في فلسطين بموجب المادة 12(2)(أ) من نظام روما الأساسي.

143- وفي 28 كانون الثاني/يناير 2020 أصدرت الدائرة التمهيدية الأولى أمراً حددت فيه الإجراء الخاص بتقديم ملاحظات بشأن طلب المدّعية العامة بموجب المادة 19(3) من نظام روما الأساسي فيما يتعلق بنطاق الاختصاص الإقليمي للمحكمة في الحالة في دولة فلسطين، ومواعيد تقديم هذه الملاحظات.

144- وفي 3 آذار/مارس 2021 أعلنت المدّعية العامة عن مباشرة تحقيقها في الحالة في فلسطين. وجاء ذلك إثر القرار الذي اتخذته الدائرة بالأغلبية في 5 شباط/فبراير 2021 القاضي بأنه يجوز للمحكمة أن تمارس اختصاصها الجنائي في الحالة في فلسطين وأن النطاق الإقليمي لاختصاصها يشمل غزة والضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية.

145- ويدرس المكتب حالياً جهوده التحقيقية في هذه الحالة، آخذاً بالحسبان بيئة العمل والقدرة من حيث الموارد.

الاعتبارات الاستراتيجية والمتعلقة بالميزانية المتصلة بالأنشطة الرئيسية لمكتب المدّعي العام: عمليات التدارس الأولي، وعمليات التحقيق، وأعمال المقاضاة

146- في الوقت الحاضر يهتم مكتب المدّعي العام بعدد من القضايا لم يسبق له مثيل، وبعمليات تحقيق وعمليات تدارس أولي متعددة تشهد تقدماً تدريجياً، وتتجسَّد جميع هذه الجهود في الافتراضات المتعلقة بميزانية المكتب. ولئن كان المكتب سيواصل، بقيادة المدّعي العام الجديد، تحديدَ درجات الأولوية ومراجعتَها مقيماً التوازنَ بين المتطلبات الاشتغالية والموارد التي تتيحها الدول الأطراف فإن عدم تناسب ميزانيته مع احتياجاته

الأساسية إلى الموارد المخطَّط لها دقيقَ التخطيط سيؤثر سلباً على تقدم أنشطته. ومن شأن نقص الموارد أن يفضي في نهاية المطاف إلى النيل من سمعة المكتب والمحكمة ونظام روما الأساسي عموماً.

147- وكما دُرِجَ عليه، تُخصَّص الموارد من الموظفين في المكتب وتوزَّع بصورة مرنة على القضايا بغية تعظيم فعالية استخدامها وجودة النتائج المحرَزة مع السهر على إنجاز العمل الجاري[28]. ويمثل هذا التحسينُ الأمثل للاستعانة بالموارد من الموظفين الأساسَ الذي يقوم عليه مبدأ الأفرقة الموحَّدة المبيَّن لاحقاً في وثيقة الميزانية هذه.

148- بيد أن بعض الحالات الجديدة تتطلب مهارات محدَّدة الطابع، ما يستلزم توظيف عاملين جدد. فعلى سبيل المثال تستلزم لغات الحالات الجديدة توظيف مترجمين ومعدي محاضر وتراجمة ميدانيين جدد. وثمة ظروف أخرى يمكن أن يستلزم فيها تكثيفُ أعمال التحقيق أو المقاضاة مواردَ إضافية لتعزيز الأفرقة القائمة، ولا سيما عندما يتوجب النهوض في آن معاً بأعباء عمل مزيدة في جميع الحالات الجاري الاهتمام بها. إن القدرة على توظيف العاملين في مثل هذه الظروف تُعتبر أمراً أساسياً لتفادي تفويت الفرص التحقيقية أو تأخير تحقيق النتائج.

149- وفي الوقت نفسه يظل المكتب يَنْشُد سبل تقليص التكاليف عن طريق إعادة تحديد درجات الأولوية وإعادة تخصيص الموارد المتوفرة، وعن طريق استبانة ما يمكن تحقيقه من وفورات ومن مكاسب متأتية عن زيادة النجاعة قبل طلب أي زيادة. والواقع أن ذلك يمثل جانباً أساسياً لرؤية المدّعي العام الجديد وإعادة التنظيم الداخلية. وقد أخذ المكتب، في إعداد مقترحَه لعام 2022، برؤية المدّعي العام فيما يخص التغيير عن طريق تعظيم التحلي بالمرونة في استخدام الاعتمادات المخصَّصة لسد تكاليف الموظفين والوظائف المتوفرة حيثما أمكن الأمر سعياً إلى تحقيق التآزر وإلى تبسيط الاستعانة بالموارد المتوفرة.

150- إن معظم الموارد المطلوبة يتصل بالموظفين نظراً إلى طبيعة ولاية المكتب وعملياته. ففي ميزانية عام 2022 المقترَحة يمثِّل المبلغ الإجمالي المخصَّص لسد مجموع تكاليف الموظفين 91.6 في المئة من الاعتمادات التي يطلبها المكتب.

151- ولـمّا كانت عملية تحقيق الوفورات والمكاسب المتأتية عن زيادة النجاعة على نطاق المحكمة تجري بالفعل منذ بضع سنين فإن إمكان تحقيق المزيد من الوفورات الجسيمة الهامة محدود بصورة عامة[29]. ويدأب المكتب - في سياق التزامه بالتحسين المستمر - على مراجعة السيرورات المعمول بها فيه بغية زيادة نجاعة أدائه مع الحفاظ على المستوى المطلوب لجودة النتائج التي يحققها. وعلى العموم تُحَدَّد مقادير هذه المكاسب المتأتية عن زيادة النجاعة بتحديد ما يُحرَّر بها من وقت عمل الموظفين الحاليين فيتيح استيعاب أكبر قدر ممكن من العمل الزائد المتأتي عن النشاط المزيد بالاستعانة بالموارد الحالية[30].

152- ويبلغ مجمل الوفورات المحقَّقة على شكل تفادٍ للتكاليف في ميزانية عام 2022 المقترَحة مبلغاً مقداره 206.0 آلاف يورو.

153- إن استبانة المجالات التي يمكن فيها للمكتب تحقيق مكاسب متأتية عن زيادة النجاعة هي عملية مستمرة. وقد جرى منذ عام 2012 التوثيق لنتائج هذا العمل وإبلاغها

---

[28] انظر الردود التي قدمها مكتب المدعي العام إلى لجنة الميزانية والمالية في دورتها الرابعة والثلاثين ودورتها السادسة والثلاثين، *تقرير مكتب المدعي العام عن إعادة تخصيص الموارد*.

[29] إن الناتج (الوفورات والمكاسب المتأتية عن زيادة النجاعة) يتبع في نهاية الأمر قانون تناقص العائدات لأن عدد الإجراءات التي لـمّا تُحسَّن يتناقص على مر الزمن.

[30] قدَّمت المحكمة منهجيتها إلى لجنة الميزانية والمالية فاتُّفِق على الفئات التالية البيان: 1- *الوفورات* (فئتان): '1' التكاليف الـمُتكبَّدة في الفترة المالية السابقة/الحالية والتي لم تعد تظهر في سياق الميزانية البرنامجية التالية، ما يفضي إلى تخفيض في المقدار المرجعي الأساسي؛ '2' زيادات التكاليف الـمُتفاداة من خلال السياسات والإجراءات المأخوذ بها حديثاً و/أو المفاوضات مع المورّدين أو مقدِّمي الخدمات، ما يفضي إلى المقدار المرجعي الأساسي نفسه؛ 2- *المكاسب المتأتية عن زيادة النجاعة*: نتيجة الأنشطة التي تحد من طلبات الموارد الإضافية أو تتيح تفاديها و/أو تهيئ لزيادة الإنتاجية، فتفضي إلى نفس المقدار المرجعي الأساسي لكن تُتفادى بها كل زيادة في التكاليف؛ 3- *التكاليف غير المتكرِّرة*: تخفيضات في المتطلبات من الموارد تحصل مرة واحدة وتعزى إلى الكف عن أنشطة معيَّنة، ما يفضي إلى تخفيض في المقدار المرجعي الأساسي؛ 4- *تخفيضات التكاليف الإضافية*: تغيرات متصلة بعبء العمل تفضي إلى تخفيض في المقدار المرجعي الأساسي.

إلى لجنة الميزانية والمالية والدول الأطراف. واحتُسبت مقادير الوفورات والمكاسب المتأتية عن زيادة النجاعة عند تحديد مبالغ الميزانيات المعتمَدة لمكتب المدّعي العام. ويبيّن الجدول أدناه النتائج التي أحرزها المكتب على هذا الصعيد منذ عام 2016.

	2016	*2017*	*2018*	*2019*	*2020*
الميزانية (بآلاف اليوروات)	43 233.70	44 974.20	45 991.80	46 802.50	47 383.4
الوفورات والمكاسب المتأتية عن زيادة النجاعة (بآلاف اليوروات)	375.52	367.7	240.6	625.5	516.1
نسبة الوفورات + المكاسب المتأتية عن زيادة النجاعة إلى مقدار الميزانية	%0.9	%0.8	%0.5	%1.4	%1.1

154- فعلى غرار الميزانيات المقترَحة للسنوات السابقة تستند الميزانية المقترَحة لعام 2022 إلى تقديرات الأنشطة لعام 2022 وإلى الاتجاهات في تنفيذ بنود الميزانية على وجه التحديد في السنوات الماضية[31].

المعطى	*2021*	*2022*
عدد الحالات	12	13[32]
عدد عمليات التحقيق الناشط	9	8[33]
عدد عمليات التحقيق التي هي في مرحلة التخطيط لإجرائها		2[34]
عدد الاوامر بإلقاء القبض التي رُفعت عنها اختام التحريز ولـمّا يزل يُنتظر تنفيذها	15	13[35]
عدد عمليات التدارس الاولي	9	8[36]
عدد الافرقة (التابعة لمكتب المدّعي العام) المعنية بالإجراءات الابتدائية (التمهيدية)	3	5[37]
عدد دعاوى الاستئناف النهائي	4	1[38]

[31] إن المدير الرئيسي يقدم، مستعيناً بالبيانات التي تعدها وحدة التخطيط والمراقبة الماليين، عروضاً شهرية عن المستجدات المتعلقة بتنفيذ ميزانية مكتب المدّعي العام بحسب بند الميزانية والبرنامج الفرعي، ويسدي المشورة إلى المدّعي العام والإدارة العليا بشأن المسائل المالية المتصلة بالأنشطة الجاري الاضطلاع بها. كما إن هناك مجموعات معدة بحسب التسلسل الزمني تبيّن الاعتمادات المطلوبة والاعتمادات المقرّة والاعتمادات المنفقة بحسب السنة وبحسب بند الميزانية وهي متاحة في الصفحة الخاصة بوحدة التخطيط والمراقبة الماليين على شبكة التواصل الداخلي (الإنترانت): http://otp.icc.int/sites/ss/gau/pages/Budget%20and%20Expenditure%20Monitoring.aspx وقد غدت البيانات المتعلقة بتنفيذ بنود الميزانية تُحيَّن بحيث تبيّن الوضع القائم في منتصف ليل يوم العمل السابق وذلك بفضل المشروع الذي تتولاه وحدة التخطيط والمراقبة الماليّين بمساعدة من فريق قلم المحكمة المعني بتخطيط الموارد المؤسسية وفريقه المعني بالميزانية.

[32] الحالة في أفغانستان، والحالة في بنغلاديش/ميانمار، والحالة في بورُندي، والحالة الثانية في جمهورية أفريقيا الوسطى، والحالة في كوت ديفوار، والحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والحالة في دارفور بالسودان، والحالة في جورجيا، والحالة في كينيا، والحالة في ليبيا، والحالة في مالي، والحالة في فلسطين، والحالة في أوغندا

[33] ثماني عمليات تحقيق ناشط: الحالة في بنغلاديش/ميانمار، والحالة في بورُندي، والحالة في كوت ديفوار - القضية الثانية، والحالة في دارفور بالسودان، والحالة في جورجيا، والحالة في ليبيا - القضية الثالثة، والحالة في ليبيا - القضية الرابعة، والحالة في ليبيا - القضية الخامسة

[34] الحالة في أفغانستان والحالة في فلسطين.

[35] القضية الأولى مكرَّراً في الحالة في كوت ديفوار (1)؛ والقضايا الأولى (1) والرابعة والخامسة (2) والثالثة (1) في الحالة في دارفور بالسودان؛ والقضية الرابعة في الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (1)؛ وقضية الجرائم المنصوص عليها في المادة 70 من النظام الأساسي في الحالة في كينيا (2)؛ والقضايا الأولى (1) والثانية (1) والثالثة (2) في الحالة في ليبيا؛ والحالة في أوغندا (2).

[36] الحالة في بوليفيا، والحالة في كولومبيا، والحالة في غينيا، والحالة في نيجيريا، والحالة في الفلبين، والحالة في أُكرانيا، والحالة في فنزويلا - القضية الأولى، والحالة في فنزويلا - القضية الثانية

[37] الحالة الثانية في جمهورية أفريقيا الوسطى - القضية ب (*يكاتوم/Yekatom* و*نْغَيْسونا/Ngaïssona*)، والحالة في دارفور بالسودان (قضية *عبد الرحمن*)، والحالة في كينيا - قضية الجرائم المنصوص عليها في المادة 70 من النظام الأساسي (*غِتْشيرو/Gicheru*)، والحالة في مالي - القضية الثانية (*الحسن*). إن هذه القضايا أدرجت فيما يخص عام 2022 باعتبارها تشهد مرحلة الإجراءات الابتدائية. وإبان إعداد ميزانية عام 2022 المقترَحة كان يُنتظر اعتماد التهم في القضية *أ* (*سعيد*) في الحالة الثانية في جمهورية أفريقيا الوسطى ولذا أُدرجت باعتبارها تشهد مرحلة الإجراءات التمهيدية.

[38] إن لإجراء الاستئناف من طبيعته ما يجعل من المتعذر القطع بأن عملية الاستئناف النهائي أكيدة قبل أن يصدر حكم عن دائرة ابتدائية. لكن يُرجَّح كبيرَ الترجيح أن قرار الدائرة الابتدائية المعنية (سواء أكان حكماً بالإدانة أم حكماً بالتبرئة) سيستتبع رفع دعوى استئناف واحدة على الأقل من طرف واحد أو أكثر من واحد من الأطراف. وفيما يخص عام 2022 أدرجت المحكمة في افتراضاتها دعوى استئناف واحدة في قضية *أنغوين*.

155- ويُدأب في اقتراح مكتب المدّعي العام المتعلق بالميزانية على الاستنارة بإعمال الانضباط الصارم في مجال الميزانية. وقد عمل المكتب على جبهتين: (أ) التمحيص الدقيق في الطلبات الداخلية المتعلقة بالموارد من الموظفين والموارد غير المتصلة بالعاملين؛ (ب) تحسين وجوه العمل التآزري والتنسيق مع وحدات قلم المحكمة. ويسعى المكتب إلى استخدام الموارد المتاحة أحصفَ استخدام ممكن. لكن ثمة مجالات يحتاج فيها المكتب إلى مزيدٍ من الموارد، ما يُؤكَّد حتى في سياق المراجعة التي أجراها خبراء مستقلون. ولئن كان المكتب سيسعى إلى الاستعانة، عن طريق وسائل أكثر ابتكاراً، بتبرعات إضافية من الدول والقطاع الخاص وسائر الجهات التي يمكن أن تسهم في توفير تكملة للموارد اللازمة لسد احتياجاته، فإن من واجبه أن يقدِّم إلى الدول الأطراف تقييماً لاحتياجاته راسخاً وشفافاً وأميناً.

تكاليف الموظفين والتكاليف غير المتصلة بالعاملين

156- تعهَّد مكتب المدّعي العام في مقترَحه الخاص بعام 2021 بأن يبقي عدداً من الوظائف التي سبق إقرارها شاغرة وأن يُموِّل بعض الوظائف لمدة أشهرٍ فقط، مرجئاً عن عمد توظيف من يشغلها حتى الجزء الأخير من السنة. وقد أتاحت هذه التدابير تقليصاً في تكاليف الموظفين عَوَّض جزئياً ما يترتب على التعديلات التي يقضي بها نظام الأمم المتحدة الموحَّد. إلا أنه لا يمكن استدامة هذه التدابير فيما يخص ميزانية عام 2022 المقترَحة نظراً إلى الزيادة في عبء العمل. فتلزم وظائفُ إضافيةٌ أو وظائفُ مُعدَّلةُ المواصفاتِ لدعم العمليات. وحيثما أمكن الأمر عُوِّض الأثر المالي المترتب على ذلك بإلغاء وظائف في المجال نفسه. ففي ميزانية عام 2022 البرنامجية المقترَحة تُطلب سبع (7) وظائف ثابتة جديدة وثماني عشرة (18) وظيفة جديدة من وظائف المساعدة المؤقتة العامة. ويُكفُّ عن تمويل إحدى عشرة (11) وظيفة من الوظائف الثابتة ووظائف المساعدة المؤقتة العامة[39].

157- وكذلك يتعذر الإبقاء على التخفيضات الكبيرة التي طُبِّقت على التكاليف غير المتصلة بالعاملين في الميزانية. وكان للقيود على حراك الموظفين التي فرضتها جائحة كوفيد-19 أثرٌ كبيرٌ على إمكان إيفاد البعثات في عام 2020 وعام 2021. وقد أُخِذ ذلك بالحسبان عند إعداد الميزانية المقترَحة. بيد أن المكتب يسعى إلى الحفاظ على قدرته على إجراء بعثات من أجل دعم الأنشطة التحقيقية وأعمال المقاضاة وإحراز تقدم فيها[40]. وقد اتَّبع المكتب توصيات فريق تدبر الأزمات المشترك بين الأجهزة الذي ظل على صلة بسلطات الدولة المضيفة والمنظمات الدولية الأخرى التابعة للأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية لوضع خطط فيما يخص الصحة والسلامة في المحكمة وصحة وسلامة موظفيها، بوسائل منها توفير مبادئ إرشادية وتوجيهات بشأن البعثات المتصلة بالعمل. لقد طبَّق المكتب مراقبةً صارمةً وحصيفة على تخطيطه للبعثات. فلم توفد إلا بعثات تتسم بأهمية أساسية. لكن بعض التدابير التي تعيَّن إعمالها لصون صحة العاملين والأشخاص الذين يتعاملون مع الأفرقة أدت إلى زيادةٍ في التكاليف الـمُتكبَّدة (اختبارات العدوى المتعلقة بكوفيد-19، والحجر الصحي، والإجلاء الطبي في حالة إصابة الموظفين بالعدوى، إلخ). ولئن حُدَّ على نحو شديد من عدد البعثات بالقياس إلى عددها في السنوات السابقة للجائحة فإن متوسط كلفة البعثة الواحدة قد ازداد. وقد قُدِّمت إلى لجنة الميزانية والمالية بانتظام عروضٌ عن المستجدات المتعلقة بالوضع فيما يخص جائحة كوفيد-19 وأثرها على عمليات المحكمة. وبُحث أحدث هذه العروض مع لجنة الميزانية والمالية في دورتها السادسة والثلاثين التي عقدت في أيار/ مايو 2021.

[39] للاطّلاع على تفاصيل بشأن التغيرات في مِلاك الموظفين، يرجى الرجوع إلى الجداول التي تبيِّن مِلاك الموظفين في كل برنامج.

[40] يجري مكتب المدّعي العام مهمات في عدة بلدان يوجد فيها شهود ومجني عليهم ويمكن أن تُجمع فيها أدلة فيما يخص الأنشطة التحقيقية وأعمال المقاضاة التي يتدبر أمرها. وقد سعى المكتب منذ عام 2012 إلى أن "يكون جاهزاً للمحاكمة أقصى جاهزية ممكنة" عندما ينشد اعتماد التهم أمام الدائرة التمهيدية. وعليه فإن عملية جمع وتحليل الأدلة المتينة يمثل عنصراً رئيسياً في استراتيجية المكتب، ما يجعل المهمات الاشتغالية أمراً أساسياً في تنفيذ الاستراتيجية المعنية.

158- وعلى الرغم من أن المنحنى البياني للعدوى لم يهبط على نحوٍ متساوٍ في جميع أنحاء العالم وأن بعض المناطق لـمّا يزل يشهد عدداً كبيراً من الإصابات فإن تنفيذ برامج التلقيح قد زاد من إمكان السفر وغدا من الممكن إيفاد المزيد من البعثات. وقد صيغ طلب الموارد المخصَّصة للسفر في ميزانية عام 2022 بوضع عوامل ومتطلبات عدة في الاعتبار، سعياً إلى إقامة التوازن بين ضرورة الحفاظ على فعالية العمليات والرغبة في تقليل أثرها المالي. لقد فعل المكتب ذلك، في المقام الأول والأهم، بتقليل الأخطار المحيقة بموظفيه المشاركين في البعثات والأشخاص الذين يتفاعلون مع موظفيه في المقر وفي الميدان؛ وفي المقام الثاني بسهره على إحراز تقدمٍ كافٍ في عملياته، ولا سيما فيما يتعلق بالقضايا المزيدةِ العدد التي ستجري محاكمات فيها عامَ 2022 وعمليات التحقيق التي تتوفر فيما يخصها آفاق واعدة لإصدار مذكرات لإلقاء القبض والسير قُدماً نحو المرحلة التمهيدية؛ وفي المقام الثالث بتعظيمه مردود تكاليف البعثات من خلال الاستفادة من التدابير التي تكون قد صُمِّمت ونُفذت خلال الجائحة. ومن هذه التدابير زيادة الاستعانة بإجراء المقابلات عن بعد بواسطة الوسائل الفِدْيَوية (الروابط السمعية الفِدْيَوية)، وزيادة تواجد الموظفين في الميدان، وإيجاد حلول بديلة للسكن خلال البعثات، وزيادة الاستعانة بإجراء المقابلات في المقر مع الشهود الذين يمكنهم السفر إلى هولندا.

159- لقد أعد المكتب مقترحَه واضعاً في الاعتبار العوامل الآنفة الذكر. فلئن كانت الاعتمادات المخصَّصة للسفر تنطوي على زيادة بالقياس إلى ميزانية عام 2021 المعتمَدة فإن المبلغ المطلوب أدنى من المبالغ المناظرة التي أُقرَّت في السنوات السابقة للجائحة[41].

160- إن للزيادة في عبء العمل وفي عدد الأنشطة أثراً على مبلغ الاعتمادات المطلوب في بنود الميزانية الأخرى. فلضمان تقديم الدعم اللغوي إلى الأفرقة الموحَّدة، يجب تعزيز قدرة وحدة الخدمات اللغوية على نحوٍ تُعظَّم به الفعالية والمرونة. ويُنشد تحقيق التآزر المختلف الوجوه مع قلم المحكمة حيثما تتيح الظروف ذلك. بيد أن حجم الأدلة وعدد اللغات المستخدَمة غالباً ما يتخطيان القدرة الداخلية. فمن الضروري الاستعانة بتعهيد المهام لجهات خارجية من خلال متعاقدين مستقلين مُتحقَّقٍ منهم. وذلكم ما يعلِّل الزيادة في الاعتمادات المطلوبة لسد تكاليف الخدمات التعاقدية في الميزانية المقترَحة لعام 2022[42].

161- وقد أحرزت المحكمة تقدماً في إعمال منصة مشتركة لتوفير التدريب بواسطة أدوات التعلُّم الإلكتروني. ويُستفاد من هذه التطورات الإيجابية في جميع البرامج الرئيسية. لكن يظل بعضٌ من التدريب المحدَّد الطابع ضرورياً بحسب المهام ونوع الأنشطة التي يضطلع بها الموظفون في مختلف البرامج الرئيسية. ويتعاون مكتب المدّعي العام تعاوناً وثيقاً مع وحدة التطوير التنظيمي في قسم الموارد البشرية التابع لقلم المحكمة بغية استبانة فرص التدريب المشترك بين الأجهزة وتنمية الكفاءات العامة غير التخصُّصية، حيثما أمكن الأمر. ولمكتب المدّعي العام إلى جانب ذلك ميزانيةٌ تُعامَل مركزياً لتناول الاحتياجات إلى التدريب السنوي والتيقن من تلقي الموظفين التدريب الملائم لكي يتسنى لهم أداء أنشطتهم.

162- ويتابع مكتب المدّعي العام بنشاطٍ التعاونَ مع سائر المنظمات الدولية ووكالات إنفاذ القانون لاستحداث دورات تدريب مشترك بغية تحسين القدرات وتعزيز شبكة الصلات غير الرسمية[43].

163- كما إن الأدوات الجديدة التي يخطط المكتب لإعمالها تستلزم تدريباً محدَّد الطابع. ويضطلع مكتب الاتصال المعني بالموارد البشرية في مكتب المدّعي العام

---

[41] المبالغ المناظرة التي أُقرت للأعوام 2018 و2019 و2020 هي 2.92 مليون يورو و3.22 ملايين يورو و3.09 ملايين يورو، على الترتيب.

[42] المبالغ المناظرة التي أُقرت للأعوام 2018 و2019 و2020 هي 579.5 ألف يورو و579.5 ألف يورو و527.0 ألف يورو، على الترتيب.

[43] انظر *مراجعة عمل المحكمة الجنائية الدولية ومنظومة نظام روما الأساسي التي أجراها خبراء مستقلون - التقرير النهائي*، 30 أيلول/سبتمبر 2020، التوصية 277.

بتخطيط التحليل والتنفيذ وإدارتهما وإعمالهما. وفي السابق اعتُمد مبلغٌ مقداره 290.0 ألف يورو لسد تكاليف التدريب ذي الطابع المحدَّد في مكتب المدّعي العام[44]. ويُطلب في إطار هذا البند في ميزانية عام 2022 البرنامجية المقترَحة مبلغ إجمالي مقداره 100.0 ألف يورو.

164- ويتعاون مكتب المدعي العام مع خبراء خارجيين، تُستأجر خدماتهم بموجب عقود خاصة بالخبرة الاستشارية، للانتفاع بخبرة غير متوفرة ضمن المكتب. وتُطلب اعتمادات للحصول على مساعدة تخصصية محدَّدة الطابع في أنشطة التحقيق وأنشطة دعم المحاكمات (عمليات الانتباش، والتحليل الجنائي العلمي، وتأكيد الأدلة الرقمية، والتحليل الرامي إلى التعرف على الأصوات والوجوه في التسجيلات الفِدْيَوية المراد استخدامها بمثابة أدلة، والتقارير المتعلقة بالمعطيات البالستية، وما إلى ذلك). وتعلِّل الزيادةُ في عدد المحاكمات الزيادةَ في الاعتمادات المطلوبة لعام 2022.

165- إن أنشطة التحقيق وأعمال المقاضاة التي يجريها المكتب تتطلب على نحو متكرّر نشر عاملين في بلدان الحالات والتفاعل مع المجني عليهم والشهود في هذه البلدان وغيرها من البلدان التي يوجد بها أفراد من الجماعات المتضررة. وتُسجَّل المصروفات المتصلة بدعم الأنشطة المتعلقة بالمجني عليهم والشهود والعمليات الميدانية في بند النفقات التشغيلية العامة. ولئن كان المكتب ينفذ تدابير بديلة للحد من الأثر المالي لعملياته (إجراء المقابلات عن بعد، والأخذ بحلول بديلة فيما يخص السكن، إلخ)، وكان قد أخذ بالحسبان عند صوغ طلباته العبر المستخلَصة من التجربة فيما يتعلق بجائحة كوفيد-19، فإن عبء العمل المزيد المتوقَّع أن يشهده عام 2022 يتطلب اعتمادات إضافية بالقياس إلى المبلغ المُقَر لعام 2021[45].

166- ثم إنه تُطلب اعتمادات لتعزيز تدبُّر المعلومات الخاصة بمكتب المدعي العام. فسيجري في إطار البرنامج المقترَح وضعُ وتنفيذُ استراتيجية، تشتمل على تحسينات في معمارية النظم، يُرمى منها إلى مبادرات قائمة على الحوسبة السحابية ستُرسي الأساس لانتقال مكتب المدعي العام إلى بيئة قائمة على الحوسبة السحابية[46].

167- إن مكتب المدّعي العام وقلم المحكمة أَوْلَيا، في إعداد ميزانية عام 2022 المقترَحة، عناية خاصة لإيجاد أنجع السبل وأكثرها فعالية للتخطيط للأنشطة التي تستلزم دعماً من وحدات قلم المحكمة (طلبات الخدمات). وبالاستفادة من الخبرة المكتسبة في السنوات الأخيرة، ومن العبر المستخلَصة في إطار تدبر العمليات على نحو مختلف خلال جائحة كوفيد-19 على الخصوص، تسنّت لمكتب المدّعي العام وقلم المحكمة استبانة سبل بديلة للاضطلاع ببعض الأنشطة وبالتالي لتحقيق وفورات، من قبيل الاستعانة على نحو أكثر تواتراً بالروابط الفِدْيَوية فيما يخص إدلاء الشهود بشهاداتهم في المحكمة، كما أُشير إليه آنفاً.

168- واستناداً إلى الأنشطة اللازمة المزمَع الاضطلاع بها في عام 2022 تُزاد ميزانية المكتب المقترَحة زيادة مقدارها 3 994.0 ألف يورو ونسبتها 8.4 في المئة (من 47 334.8 ألف يورو إلى 51 328.8 ألف يورو). إن الجدول الوارد فيما يلي يبيِّن على نحوٍ وجيزٍ الزيادةَ الصافية بحسب بند الميزانية الرئيسي.

169- ويبيِّن الجدول الوارد أدناه تحصيص ميزانية عام 2022 البرنامجية المقترَحة:

---

[44] منذ عام 2017، تُعتمد ميزانية للتدريب مقدارها 290.0 ألف يورو. وبالنظر إلى القيود المتعلقة بالسيولة النقدية والقيود المتأتية عن جائحة كوفيد-19 وما ينجم عن الزيادات المطبَّقة بموجب نظام الأمم المتحدة الموحَّد من ضغط على الميزانية، قُلِّصت برامج التدريب تقليصاً شديداً في عام 2020 وعام 2021.

[45] ينبغي التنويه إلى أن المبالغ التي أُنفقت فعلاً في الفترة 2017-2019 (عندما كانت الأنشطة التي يديرها المكتب أقل منها في عام 2022) راوحت بين 661.1 ألف يورو و 898.3 ألف يورو.

[46] انظر الفقرات 240 حتى 242 للاطّلاع على التفاصيل المتعلقة بمبرّرات تخصيص اعتمادات من أجل المعدات المعنية.

الجدول 11: البرنامج الرئيسي الثاني: ميزانية عام 2022 المقترَحة

البرنامج الرئيسي الثاني مكتب المدَّعي العام	مصروفات عام 2020 (بآلاف اليوروات) المجموع	المصروفات من صندوق الطوارئ	المجموع بما فيه المصروفات من صندوق الطوارئ	ميزانية عام 2021 المعتَمَدة (بآلاف اليوروات)	التغيّر في الموارد مبلغه (بآلاف اليوروات)	نسبته المئوية (%)	ميزانية عام 2022 المقترَحة (بآلاف اليوروات)
موظفو الفئة الفنية				27 999.3	920.7	3.3	28 920.0
موظفو فئة الخدمات العامة				5 032.6	245.7	4.9	5 278.3
المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين	*32 348.9*	*-*	*32 348.9*	*33 031.9*	*1 166.4*	*3.5*	*34 198.3*
المساعدة المؤقتة العامة	9 915.5	117.6	10 033.1	11 200.2	1 643.7	14.7	12 843.9
المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات	3.0	-	3.0	-	-	-	-
العمل الإضافي	-	-	-	-	-	-	-
المجموع الفرعي لسائر تكاليف العاملين	*9 918.5*	*117.6*	*10 036.1*	*11 200.2*	*1 643.7*	*14.7*	*12 843.9*
السفر	1 212.0	10.5	1 222.5	1 973.7	276.1	14.0	2 249.8
الضيافة	3.0	-	3.0	5.0	-	-	5.0
الخدمات التعاقدية	417.9	-	417.9	370.0	188.4	50.9	558.4
التدريب	6.6	-	6.6	10.0	90.0	900.0	100.0
الخبراء الاستشاريون	90.6	19.7	110.3	50.0	100.0	200.0	150.0
النفقات التشغيلية العامة	633.1	-	633.1	440.0	237.0	53.9	677.0
اللوازم والمواد	88.4	7.1	95.5	80.0	35.0	43.8	115.0
الأثاث والعتاد	141.7	-	141.7	174.0	306.0	175.9	480.0
المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالعاملين	*2 593.2*	*37.3*	*2 630.5*	*3 102.7*	*1 232.5*	*39.7*	*4 335.2*
المجموع	**44 860.6**	**154.9**	**45 015.5**	**47 334.8**	**4 042.6**	**8.5**	**51 377.4**

الجدول 12: البرنامج الرئيسي الثاني: مِلاك الموظفين المقترَح لعام 2022

البرنامج الرئيسي الثاني	وكيل أمين عام	أمين عام مساعد	مد-2	مد-1	ف-5	ف-4	ف-3	ف-2	ف-1	*مجموع موظفي الفئة الفنية وما فوقها*	خ ع - ر ر	خ ع - ر أ	*مجموع موظفي فئة الخدمات العامة*	**مجموع الموظفين**
الوظائف الثابتة														
المقرة لعام 2021	1	1	-	3	18	36	77	79	25	*240*	1	79	80	**320**
الجديدة	-	1	-	-	-	1	1	1	-	*4*	-	3	3	**7**
المعادة التخصيص	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المعادة التصنيف	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المستعادة/المعادة	-	-	-	-	-	-	-	(1)	(1)	*(2)*	-	(3)	(3)	**(5)**
المقترَحة لعام 2022	**1**	**2**	**-**	**3**	**18**	**37**	**78**	**79**	**24**	***242***	**1**	**79**	**80**	**322**
وظائف المساعدة المؤقتة العامة (معادِلاتها بدوام كامل)														
المقرة لعام 2021	-	-	-	-	0.08	7.00	34.58	24.50	9.00	*75.17*	1.00	28.25	29.25	**104.42**
المستمرة	-	-	-	-	1.00	7.00	34.50	24.00	8.00	*74.50*	1.00	27.17	28.17	**102.67**
الجديدة	-	-	-	-	-	3.42	1.00	6.17	-	*10.58*	-	4.50	4.50	**15.08**
المعادة التخصيص	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المعادة التصنيف	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المحوَّلة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المقترَحة لعام 2022	**-**	**-**	**-**	**-**	**1.00**	**10.42**	**35.50**	**30.17**	**8.00**	***85.08***	**1.00**	**31.67**	**32.67**	**117.75**

1- البرنامج ألف: ركن المدّعي العام

المقدِّمة

170- بعد إعادة تنظيم مكتب المدّعي العام، غدت البرامج الفرعية التالية مندرجة ضمن البرنامج ألف:

أ) ديوان المدّعي العام

ب) مكتب الشؤون الخارجية

ج) قسم المشورة القانونية

د) وحدة الإعلام

ه) وحدة التخطيط والمراقبة الماليين

و) مكتب الاتصال المعني بالموارد البشرية في مكتب المدّعي العام.

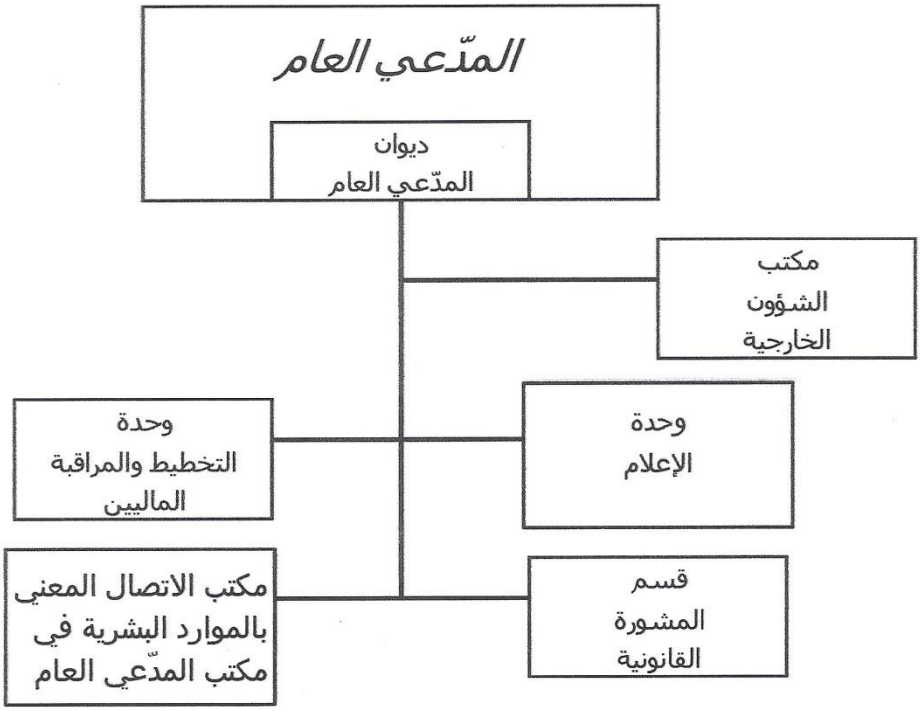

أ) ديوان المدّعي العام

171- يقدِّم ديوان المدّعي العام دعماً وخدمات بالغة الأهمية إلى المدّعي العام والمكتب بموارد زهيدة، ميسِّراً تحقيق مرامي المكتب بوجه عام المتمثلة في كونه جهازاً فعالاً وناجعاً من أجهزة المحكمة. إنّ ديوان المدّعي العام يؤدي مهام متنوعة بالغة الأهمية في مجال الدعم والمراجعة وإسداء المشورة، وذلك على الخصوص بإسدائه المشورة الفنية والدعم الإداري إلى المدّعي العام في اضطلاعه بمهامه، مع التكفل على نحوٍ أوسعَ بمراقبة جودة عمل المكتب وتدبُّر شؤونه. كما إن ديوان المدّعي العام يعمل نيابةً عنه بمثابة مُتَرابَطٍ مع سائر أجهزة المحكمة ساهراً على فعالية العلاقات بين أجهزة المحكمة وتواصلها والتعاون في الإدارة العامة لشؤون المحكمة، ويعمل على نحوٍ وثيق مع جميع مكوّنات المكتب لتنظيم وتسجيل اجتماعات الإدارة العليا، وتنفيذ تعليمات المدّعي العام بشأن أي مسألة بحسب الطلب، والسهر على اتساق المعايير والنهج المتّبع على نحوٍ يتوافق مع رؤية المدّعي العام والعبر المستخلَصة.

172- ويدعم ديوان المدّعي العام قسم المشورة القانونية التابع للمكتب في وضعِ وصونِ معايير المكتب المهنية والأخلاقية وتطبيقها في عمل المكتب اليومي.

173- كما إن ديوان المدّعي العام، إذ يضطلع بمهامه في مجال الدعم، يسهر بالتعاون مع المكتب المعني بالموارد البشرية في مكتب المدّعي العام على أن تعزِّز إجراءات التوظيف العملَ من أجل تحقيق الهدف المتمثل في التوازن بين الجنسين والتمثيل الجغرافي على جميع مستويات الوظائف في المكتب، تحقيقاً لمراميه في مجال الأداء الداخلي، والغاية الاستراتيجية 5 من الغايات المبيَّنة في الخطة الاستراتيجية للمكتب للفترة 2019-2021، والغاية 8 من الغايات الاستراتيجية الشاملة بنطاقها المحكمة جمعاء، والتوصيات الواردة في التقرير عن المراجعة التي أجراها خبراء مستقلون، ورؤية المدّعي العام فيما يخص المكتب[47]. ويدعم ديوان المدّعي العام أيضاً المكتب المعني بالموارد البشرية ضمن المكتب في معاملته شؤون الموارد البشرية والطلبات التي يوجهها الموظفون إلى المدّعي العام.

174- ويعمل ديوان المدّعي العام مع وحدة التخطيط والمراقبة الماليَيْن لدعم اضطلاع المدّعي العام بإدارة ميزانية المكتب إدارةً حصيفة من خلال إعمال وجوه التآزر والممارسات الراسخة في مجال الميزانية.

175- وكذلك يسهر ديوان المدّعي العام على التنسيق فيما يتعلق بطائفة واسعة من الشؤون المؤسسية المشتركة بين الأجهزة وتوحيد الممارسات فيما يتعلق بالموارد البشرية والإعلام. ويدعم ديوانُ المدّعي العام أيضاً، بالتعاون الوثيق مع وحدة الإعلام التابعة للمكتب، النشاطَ الذي يضطلع به المكتب في مجال الإعلام والتواصل الخارجي[48].

176- وعلى نحوٍ مماثل يدعم ديوان المدّعي العام مكتب الشؤون الخارجية للسهر على اتّباع نهج استراتيجي موحَّد فيما يخص الالتزامات الدبلماسية وغيرها من الالتزامات الخارجية على نحوٍ يتوافق مع رؤية المدّعي العام وتعليماته.

177- وتماشياً مع نتائج المراجعة التي أجراها خبراء مستقلون[49]، يطلب المدّعي العام، بغية المضي في تعزيز قدرة ديوان المدّعي العام بالنظر إلى تنوُّع وتعقُّد المهام المندرجة في إطار صلاحياته وإلى محدودية موارده، إضافة وظيفة مستشار (من الرتبة ف-4) إلى ملاكه من أجل الإسهام في اضطلاعه بالمسؤوليات الموسَّعة المنوطة به، كما يُبيَّن لاحقاً ضمن تفاصيل طلبات المساعدة المؤقتة العامة الواردة فيما يلي ضمن الفقرة 211.

---

[47] انظر *مراجعة عمل المحكمة الجنائية الدولية ومنظومة نظام روما الأساسي التي أجراها خبراء مستقلون - التقرير النهائي*، 30 أيلول/سبتمبر 2020، الفقرتين 64 و138 والتوصية 15.

[48] انظر *مراجعة عمل المحكمة الجنائية الدولية ومنظومة نظام روما الأساسي التي أجراها خبراء مستقلون - التقرير النهائي*، 30 أيلول/سبتمبر 2020، التوصية 56.

[49] انظر *مراجعة عمل المحكمة الجنائية الدولية ومنظومة نظام روما الأساسي التي أجراها خبراء مستقلون - التقرير النهائي*، 30 أيلول/سبتمبر 2020، الفقرة 154 التي يُقَر فيها بأنه لا تتوفر لديوان المدّعي العام كما يبدو الموارد اللازمة للاضطلاع بجميع مهامه على نحو ناجع.

وسيعمل هذا المستشار مع الموظفين الذين يضمهم المِلاك الحالي لديوان المدّعي العام وفق توزيعٍ للمهام يقرُّه المدّعي العام.

ب) مكتب الشؤون الخارجية

178- يتسم الدعم السياسي والتعاون بأهمية حيوية للتكفل بفعالية ونجاعة ما يجريه مكتب المدّعي العام من عمليات التدارس الأولي وعمليات التحقيق وأعمال المقاضاة، ولا سيما بالنظر إلى أنه ليس للمحكمة بحد ذاتها سلطات إنفاذية. كما يُعتبر هذا الدعم أمراً أساسياً لاضطلاع المحكمة بمهامها الوقائية والتكميلية، ولتتبع المشتبه فيهم وتيسير تسليمهم إلى المحكمة. ويخص التعاون في هذا الصدد الدول الأطراف في نظام روما الأساسي في المقام الأول لكنه يشمل بنطاقه المنظمات الدولية والمنظمات الإقليمية والمجتمع المدني وسائر أصحاب الشأن.

179- إن مكتب الشؤون الخارجية الحديث الإنشاء سيضطلع، تحت قيادة المدّعي العام، بتوجيه صِلات المكتب الدبلماسية والخارجية. وسيجمع هذا المكتب، تحت إشراف مديره (من الرتبة مد-1)، المكوّنَيْن التاليين الذكر اللذين كانا في السابق مندرجين ضمن نطاق صلاحيات شعبة الاختصاص والتكامل والتعاون[50]: أ) التعاون العام والعلاقات الخارجية؛ (ب) التعاون القضائي. فنظراً إلى الضرورة القصوى للمهام المضطلَع بها في إطار هذين المكوّنَيْن وإلى ما تتسم به الصلات المعنية من طابع رهيف، وحساس أحياناً، يُفرد الآن هذان المكوّنان الوظيفيان بمثابة مكتب منفصل أقرب إلى المدّعي العام ضمن البنية التنظيمية للمكتب، يرفع تقاريره مباشرةً إلى رئيس الجهاز. لقد استُنير في إعادة التنظيم على هذا النحو بالأهمية التي ينيطها المدّعي العام باحتياجات مكتب المدّعي العام إلى التعاون وما يتصل به من تفاعل وتحاور مع الدول وغيرها من الجهات؛ وبالغايتين 1 و4 من الغايات الاستراتيجية الشاملة بنطاقها المحكمة جمعاء بشأن تحسين التعاون مع الشركاء التحسينَ الأمثل والغاية الاستراتيجية 2 المبيَّنة في الخطة الاستراتيجية لمكتب المدّعي العام للفترة 2019-2021؛ والتقرير عن المراجعة التي أجراها خبراء مستقلون[51].

180- إن الفريق المعني بالتعاون العام والعلاقات الخارجية، عاملاً بتوجيه من المدّعي العام وبالتعاون الوثيق مع ديوان المدّعي العام، يتولى دعمَ وتسييرَ صِلات المكتب الدبلماسية وغيرها من صِلاته في مجال التعاون العام؛ ويضمن إقامةَ وتدبُّرَ علاقات المكتب مع الدول وغيرها من الشركاء وينسقهما؛ ويمثِّل المكتب خلال المباحثات بشأن شتى المسائل التي تنظر فيها الجمعية و/أو هيئاتها الفرعية، حيثما يكون لهذه المسائل أثرٌ على عمل المكتب.

181- أما الفريق المعني بالتعاون القضائي فيسدي المشورة الاستراتيجية والتقنية والاشتغالية والإرشاد، ويتولى مراقبة الجودة فيما يخص جميع طلبات المساعدة القضائية والردود عليها التي تُرسل بالنيابة عن الأفرقة الموحَّدة. كما يتولى هذا الفريق المعاملة المركزية لنظام تتبع التعاون القضائي والامتثال في مجاله، ويشرف على جميع البلاغات والسجلات المتصلة بطلبات المساعدة الصادرة وطلباتها الواردة في قاعدة البيانات. إن هذه الوحدة الوظيفية تؤدي أيضاً دوراً ريادياً في وضع استراتيجيات تعزيز الشبكة المستعرِضة المؤلَّفة من الشركاء في التعاون وتوسيعها والإشراف على تنفيذ هذه الاستراتيجيات، بوسائل منها مثلاً التباحث بشأن اتفاقات التعاون عند اللزوم بالتواصل مع الدول الأطراف الجديدة والشركاء من غير الدول وشبكات إنفاذ القانون والأطراف الفاعلة القضائية، والتفاوض بشأن المصادر المتنوعة للأدلة وتيسير الاطلاع عليها - بما في ذلك الاطّلاع على الأدلة التقنية والمالية أو على المعلومات المتأتية من مصادر حسّاسة.

ج) قسم المشورة القانونية

---

[50] سيُضم إلى ركنَي المقاضاة قسمُ التدارس الأولي والمستشارون المعنيون بالتعاون الدولي، الذين كانوا يعملون سابقاً ضمن قسم التعاون الدولي، وجزءٌ من الأفرقة المتكاملة. انظر البرنامج باء من برامج مكتب المدّعي العام، الصفحة 74.

[51] انظر *مراجعة عمل المحكمة الجنائية الدولية ومنظومة نظام روما الأساسي التي أجراها خبراء مستقلون - التقرير النهائي*، 30 أيلول/سبتمبر 2020، ولا سيما التوصيات المتعلقة بأهمية الحفاظ على العلاقات مع الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات (التوصيتين 152 و153) ومواصلة إقامة الشراكات وتنمية التعاون وشحذ الوعي وما إلى ذلك (التوصية 272 وما يليها).

182- إن قسم المشورة القانونية ("القسم")، عاملاً مع غيره من مكوّنات مكتب المدَّعي العام بحسب الاقتضاء، يلبي طلبات المشورة القانونية الواردة من المدّعي العام، وركنَي المقاضاة، وسائر مكوّنات المكتب. ويمكن أن تتعلق هذه الطلبات بما يجريه مكتب المدّعي العام من عمليات تحقيق وأعمال مقاضاة وعملياتٍ أساسية، وبالقانون الإداري وبغير ذلك من الشؤون الداخلية. كما يمثل القسم المكتبَ عند وضع ومراجعة السياسات والنصوص الإدارية الشاملة بنطاقها المحكمة جمعاء وسائر الصكوك التنظيمية. وقد وضع القسم نظاماً إلكترونياً للمساعدة في تحديدِ وتسجيلِ العبر المستخلَصة من أجل زيادة جودةِ ونجاعةِ العمليات، كما يُتَناوَل أيضاً في إطار الغاية 5 من الغايات الاستراتيجية. وكذلك يسهِّل القسم إعداد واستدامة معايير المكتب المهنية والأخلاقية، وينسِّق إعداد الإطار التنظيمي الداخلي للمكتب. فهو يتولى المسؤولية عن تنسيق ومراجعة لائحة المكتب التنظيمية وكتيِّب عملياته وعن تحديث مدوَّنة السلوك الخاصة به بحسب الاقتضاء.

183- ويتدبر قسم المشورة القانونية الأدوات القانونية المتاحة على الإنترنت الخاصة بمكتب المدّعي العام ويتولى توفيرَ أو تيسيرَ التدريب ذي الصلة بحسب اللزوم، كما يتولى المسؤولية عن مساهمة المكتب في تطوير قاعدة بيانات السوابق القضائية الشاملة بنطاقها المحكمة جمعاء. ويضاف إلى ذلك أنه يتولى المسؤولية عن إعداد الشبكة القانونية - الأكاديمية للمكتب، ما يشتمل على تنظيم سلسلة من المحاضرات التي يلقيها خبراء خارجيون.

184- ثم إن القسم يتولى المسؤولية عن إسداء المشورة إلى المدّعي العام بشأن مسائل القانون الإداري المتصلة بالموظفين، بما في ذلك الحالات التي تستتبع التقاضي، وتطبيق وتفسير نظام الموظفين الأساسي ونظامهم الإداري والتعاميم الإدارية، بالتشاور مع مكتب الاتصال المعني بالموارد البشرية في مكتب المدّعي العام ومع ديوان المدّعي العام بحسب اللزوم.

د) وحدة الإعلام

185- في إطار إعادة تنظيم مكتب المدّعي العام نُقلت وحدة الإعلام من ديوان المدّعي العام وغدت وحدةً منفصلة ترفع تقاريرها إلى المدّعي العام مباشرةً وذلك على نحوٍ يتوافق مع التوصيات المقدمة في إطار المراجعة التي أجراها خبراء مستقلون[52]. إن هذه الوحدة، في اضطلاعها بمهامها، ستتعاون على نحوٍ وثيق مع ديوان المدّعي العام، إلى جانب مكتب الشؤون الخارجية والأفرقة الموحَّدة، بحسب الاقتضاء، للسهر على توافق تواصل المكتب الاستراتيجي مع رؤية المدّعي العام والمعايير التي يَطلُب التقيُّدَ بها. وتتولى هذه الوحدة تحت قيادة المدّعي العام وتوجيهه، المسؤولية عن مهام المكتب في مجال التواصل الاستراتيجي والإعلام. وهي تقوم تحت قيادة المدّعي العام بتيسيرِ وتحضير الإعلام والتواصل؛ وتُشهر سياسات المكتب واستراتيجياته وأنشطته بحسب الاقتضاء؛ وتقوم بما يخدم مصالح المكتب في الميدان العام.

186- فتوافقاً مع التوصيات المقدَّمة في إطار المراجعة التي أجراها خبراء مستقلون، يُطلب موظفٌ معنيٌ بالإعلام (من الرتبة ف-4) ليترأس وحدة الإعلام بغية المضي في تعزيز قدرة وحدة الإعلام ووضع استراتيجية جديدة للمكتب فيما يخص التواصل الاستراتيجي[53]. كما سيُنْشَد التشارك مع المنابر الإعلامية والخبراء الاستشاريين من القطاع الخاص، ربما دون مقابل، لتعزيز قدرة المكتب في مجال التواصل.

ه) وحدة التخطيط والمراقبة الماليين

187- يوفِّر قلم المحكمة، من خلال عمل مختلف أقسامه، معظم الخدمات المشتركة الإدارية لأجهزة المحكمة. وكما يُبيَّن في التقرير المتعلق بنسب التكاليف الذي أعدته المحكمة من أجل لجنة الميزانية والمالية، يتدبَّر قلم المحكمة 97 في المئة من جميع الأنشطة الإدارية المضطلَع بها في المحكمة[54].

188- إن وحدة التخطيط والمراقبة الماليين تعتمد منحى مرناً وتسهر على التنسيق الفعّال مع قلم المحكمة لإتاحة تقديم الخدمات على نحو سلس في سياق سلسة متواصلة من الأنشطة يُرمى منها إلى سد احتياجات الجهات المتعامَل معها بأدنى مقدار من الموارد[55].

189- وتضطلع وحدة التخطيط والمراقبة الماليين بأنشطةٍ تتسم بأهمية أساسية لدعم تدبُّر المكتب لعملياته، وفقاً للمواد ذات الصلة الواردة في نظام روما الأساسي الذي يحدِّد الإطار الناظم لعمل المحكمة[56].

---

[52] انظر *مراجعة عمل المحكمة الجنائية الدولية ومنظومة نظام روما الأساسي التي أجراها خبراء مستقلون - التقرير النهائي*، 30 أيلول/سبتمبر 2020، التوصية 56.

[53] انظر *مراجعة عمل المحكمة الجنائية الدولية ومنظومة نظام روما الأساسي التي أجراها خبراء مستقلون - التقرير النهائي*، 30 أيلول/سبتمبر 2020، التوصية 55.

[54] انظر تقرير المحكمة عن نسب التكاليف، الوثيقة CBF/36/4، 18 آذار/مارس 2021.

[55] إن لجنة الميزانية والمالية، في ملاحظاتها على تقرير المراجعين الخارجيين، "... نوهت بالجهود التي تبذلها المحكمة لوضع إجراءات فعالة في إطار نظام روما الأساسي من خلال تنفيذ مشروع التآزر الذي أُطْلِعت على نتائجه الجمعية واللجنة". فالمحكمة أجرت فعلاً، من خلال عملية تشاور جامعة ووافية، تمارين تآزر شاملة مشتركة بين الأجهزة في عام 2016 وأوائل عام 2017، لم تقتصر نتائجها على تحديد المجالات التي يسير فيها عمل المحكمة بصورة جيدة بل اشتملت أيضاً على استبانة ما يعتريه من حالات الازدواج وعدم النجاعة في مجالات أخرى. وقد اقترحت المحكمة حلولاً لاستدراك القصور في المجالات المعنية ونفَّذت هذه الحلول. انظر *الرد العام للمحكمة الجنائية الدولية على "مراجعة عمل المحكمة الجنائية الدولية ومنظومة نظام روما الأساسي التي أجرها خبراء مستقلون - التقرير النهائي"*، توصيات بشأن الإدارة الموحَّدة (التوصيات 1 حتى 11)، 8 آذار/مارس 2021، الفقرة 44.

[56] إن فريق الخبراء المستقلين الخمسة الذي شكَّله الأمين العام للأمم المتحدة السيد كوفي عنان لكي يجري استعراضاً لفعالية عمل وأداء المحاكم الدولية خلَص فعلاً إلى أنه ينبغي لمكتب المدعي العام أن يتولى "المسؤولية الإدارية فيما يتعلق بميزانيته وموظفيه - بمن فيهم موظفو اللغات والإعلام - ورعاية شهوده المحتملين وحمايتهم أثناء إجراء التحقيقات وكذلك، عند اللزوم، أثناء إجراء المحاكمات". *تقرير فريق الخبراء المكلف بإجراء استعراض لفعالية عمل وأداء المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا*، الجمعية العامة للأمم المتحدة، الوثيقة A/54/634، 22 تشرين الثاني نوفمبر 1999.

190- ويتمثل الهدف الرئيسي لوحدة التخطيط والمراقبة الماليين في تيسير تنفيذ المهام التشريعية والتقيد الكامل بسياسات المحكمة وإجراءاتها فيما يتعلق بإدارة الموارد المالية للبرنامج الرئيسي الثاني، مع السهر على الإدارة الحصيفة للأموال من أجل تنفيذ برنامج العمل على نحو فعال ومن أجل العاملين في المكتب على النحو المرتقَب في إطار الافتراضات المتعلقة بالميزانية.

191- وتسهم وحدة التخطيط والمراقبة الماليين، بأدائها أنشطتها على نحو مهني وفعال وناجع وخاضع للمساءلة، في تحقيق الغايتين 2 و5 من الغايات الاستراتيجية للمكتب والغايات 6 و7 و8 و9 من الغايات الاستراتيجية الشاملة بنطاقها المحكمة جمعاء.

192- وتُقدِّم وحدة التخطيط والمراقبة الماليين إلى المكوِّنات الاشتغالية ما يلزم من الدعم المالي والدعم المتعلق بالميزانية لكي تؤدي المهام المنوطة بها وتتكفل بإمكان إجراء أنشطة الأفرقة الموحَّدة.

193- ويتولى المدير الرئيسي أيضاً تمثيلَ المكتب عند البحث في الشؤون المالية وشؤون الميزانية وشؤون الموارد أمام جمعية الدول الأطراف ومكتبها وأفرقتها العاملة، ولجنة الميزانية والمالية، والمراجعين الخارجيين، ولجنة المراجعة، ومكتب المراجعة الداخلية، وسائر أصحاب الشأن. ثم إنه يتولى تمثيل المكتب في المبادرات والمشاريع ذات الصلة التي تشمل بنطاقها المحكمة جمعاء.

194- وفي سياق الالتزام بالتحسين المستمر نظرت وحدة التخطيط والمراقبة الماليين أيضاً في الإجراءات الداخلية النافذة للتكفل بتضمُّنِها وتجسيدِها كلَّ ما قد يكون طرأ منذ إصدارها الابتدائي من التعديلات، ولاغتنام الفرصة السانحة لتحقيق تحسينات ممكنة ضمن المكتب وفي المترابَط مع مكوِّنات قلم المحكمة المعهود إليها بتنجيز السيرورات المتأثرة بذلك[57].

195- فوحدة التخطيط والمراقبة الماليين تؤدي دوراً أساسياً ولا سيما في السهر على علُّو درجة جودة أداء الوظيفتين الأساسيتين المتمثلتين في تتبع ومراقبة تنفيذ الميزانية وتقديم التقارير ذات الصلة على نحو سليم[58]. وتتكفل هذه الوحدة بضوابط مراقبة جميع معاملات المكتب المالية - التي تزايد مقدارها تزايداً كبيراً منذ آخر تقييم لعبء العمل أجري في عام 2018 - قبل أن تُحال إلى المكوِّنات المعنية في قلم المحكمة من أجل تنجيزها الإداري[59].

196- ويضاف إلى ذلك أن وحدة التخطيط والمراقبة الماليين تقدِّم إلى إدارة المكتب العليا الدعمَ في تحليل وتقييم الاتجاهات والأثر المالي الذي يُحتمل أن يترتب على عمليات المكتب خلال تنفيذ الميزانية، بحيث يتسنى إسداء المشورة إلى المدّعي العام على نحو سريع وشفاف بشأن سبل تحقيق غايات المكتب مع التقيد الكامل بالإطار المالي والتوجيهي للمحكمة.

197- وتنخرط وحدة التخطيط والمراقبة الماليين في النهوض المستمر بجودة سيروراتها وفي نُشْدانِ محيانيةِ ودقةِ المعلومات التي تقدِّمها إلى المكتب لمساعدة الإدارة في عملية اتخاذها القرارات.

---

[57] على سبيل المثال، قدم مكتب المراجعة الداخلية خدمات مشورية لاستعراض سيرورة شراء معدات تكنولوجيا المعلومات ضمن مكتب المدّعي العام (استعراض سيرورة شراء معدات تكنولوجيا المعلومات ضمن مكتب المدّعي العام - مكتب المراجعة الداخلية تقرير المهمة OIA.09.20). وسيحدَّث إجراء العمل القياسي الداخلي لتوضيح الأدوار المحدَّدة الطابع المنوطة بمكوِّنات مكتب المدعي العام توضيحاً أفضل. وسيساعد ذلك أيضاً وحدة الشراء التابعة لقلم المحكمة في تدبُّر الطلبات على نحو أكثر فعالية وتنجيز سيرورة الشراء التي تخضع لسيطرتها.

[58] كثيراً ما تُتَّبع السياسات والإجراءات التي تضعها وحدة التخطيط والمراقبة الماليين باعتبارها معياراً للمحكمة. فعلى سبيل المثال اقترح مكتب المراجعة الداخلية إمكان أن تَتَّبع المحكمة المبادئ التوجيهية الداخلية التي وضعها مكتب المدّعي العام بمثابة مرجع في إعدادها إجراءات العمل القياسية الخاصة بوثائق الالتزام المتنوعة. انظر المراجعة المتعلقة باستخدام وثائق الالتزام المتنوعة (الوثيقة OIA.06.19).

[59] على سبيل المثال، تقوم وحدة التخطيط والمراقبة الماليين بإدماج طلبات العتاد والبرمجيات الحاسوبيين الواردة من مستعمليهما في إطار الأعمال ضمن إطار خطة للمكتب خاصة بالشراء، وتتحقق من التقيد بالمعايير والقواعد في مجال الميزانية، وتنسق مع وحدة الشراء التابعة لقلم المحكمة للسهر على توفير السلع والخدمات في الوقت المناسب وعلى نحو فعال.

و) مكتب الاتصال المعني بالموارد البشرية في مكتب المدّعي العام

198- يتدبَّر مكتب الاتصال المعني بالموارد البشرية في مكتب المدّعي العام ("مكتب الموارد البشرية") احتياجات الموارد البشرية لمكتب المدّعي العام في مجموعة متواصلة من الخدمات والتشارك في الأعمال مع قسم الموارد البشرية التابع لقلم المحكمة بغية التكفل بتجهُّز مكتب المدّعي العام بمِلاك من الموظفين الجيدي المؤهلات والمتحمسين وإسداء المشورة الاستراتيجية بشأن الموارد البشرية إلى المدّعي العام.

199- ويتولى مكتب الموارد البشرية، على نحوٍ متوافق مع المادة 42(2) من نظام روما الأساسي، جميع شؤون إدارة الموارد البشرية لمكتب المدّعي العام وطلبات الموظفين التي تستلزم نظر المدّعي العام فيها و/أو إقراره إياها عملاً بنظام الموظفين الإداري ونظامهم الأساسي وغيرهما من الصكوك ذات الصلة. إنه ينسِّق مع قسم الموارد البشرية التابع لقلم المحكمة ويتصل به على نحوٍ وثيق فيما يخص وضع وتنفيذ سياسات الموارد البشرية.

200- لقد عوين في التمرين على إعمال وجوه التآزر، الذي أجرته المحكمة وقُدِّمت نتائجه إلى لجنة الميزانية والمالية وإلى الجمعية[60]، وجود تنسيق قوي وتواصل للخدمات بين قسم الموارد البشرية التابع لقلم المحكمة ومكتب الاتصال المعني بالموارد البشرية في مكتب المدّعي العام. فمكتب الموارد البشرية يتيح إسداء المشورة التدبرية الاستراتيجية المتعلقة بالموارد البشرية إلى المدّعي العام مباشرةً، عن طريق مجموعة تعمل ضمنه من الموظفين المهنيين المختصين بالموارد البشرية الذين يتحسَّسون احتياجات مكتب المدّعي العام باستمرار ويتمتعون بالقدرة على التحرك حيال الأوضاع المستجدة وتوفير خبرتهم البالغة الأهمية. ولئن كانت الجوانب الأكثر تعلقاً بالمعاملات في إدارة شؤون الموارد البشرية تندرج على نحوٍ متأصلٍ ضمن الخدمات التي يقدمها قسم الموارد البشرية التابع لقلم المحكمة فإن مكتبَ الموارد البشرية العامل ضمن مكتب المدّعي العام يرفد عملَ مكتب المدّعي العام لتحقيق أهدافه ويتيح تجهُّزَه بمِلاك من الموظفين يتحلى بالمرونة والالتزام ويتمتع بالقدرة على التكيُّف مع الظروف المتغيِّرة.

201- إن الموظف المعني بالاتصال والتنسيق في مجال الموارد البشرية (من الرتبة ف-3) يتولى أيضاً المسؤولية عن تقديم الخبرة الاستشارية وإسداء المشورة إلى المدّعي العام ومديري مكتب المدّعي العام فيما يتعلق بجميع المسائل المتصلة بإدارة الموارد البشرية، وعن تقديم رأي موحَّد لمكتب المدّعي العام في المسائل المتعلقة بالموارد البشرية (مثل مشاريع التعليمات الإدارية، وطلبات إعادة تصنيف الوظائف وما يُقترح من عمليات تحويل وظائف المساعدة المؤقتة العامة إلى وظائف ثابتة) إلى المدّعي العام لكي ينظر فيه. ويشار أخيراً إلى أن لمكتب المدّعي العام ميزانيةً خاصة بالتدريب تُعامل معاملةً مركزية. ولئن كان مكتب الموارد البشرية العامل في مكتب المدّعي العام يتولى تخطيطَ وتدبُّرَ وإعمالَ تحليلِ وتنفيذِ احتياجاته السنوية إلى التدريب فثمة تعاون وثيق مع وحدة التطوير التنظيمي التابعة لقسم الموارد البشرية التابع لقلم المحكمة من أجل تمييز فرص التدريب المشترك بين الأجهزة وتنمية الكفاءات العامة غير التخصُّصية حيثما كان ذلك ممكناً.

202- وجرى في سياق إعادة التنظيم الجديدة لمكتب المدّعي العام نقل مكتب الموارد البشرية العامل فيه من ديوان المدّعي العام فأصبح يتبع للمدّعي العام مباشرة. وسيظل مكتب الموارد البشرية، في اضطلاعه اليومي بمهامه، يتعاون مع ديوان المدّعي العام فيما يخص أنساق تسلسل أعماله وتقديمه الخدمات.

203- إن موارد مكتب الموارد البشرية بقيت إلى حدٍ بعيد دون تغيير على امتداد عقدٍ من الزمان بينما شهدت أنشطته تزايداً كبيراً في مقدارها، ما أحدث ضغطاً إضافياً على الموارد المحدودة لهذا المكتب. فبالنظر إلى هذا الواقع وإلى تزايد التعقيد الذي تتسم به بيئة الموارد البشرية في مكتب المدّعي العام، يحتاج مكتب الموارد البشرية العامل فيه

[60] انظر تقرير المحكمة بشأن التآزر بين الأجهزة - الوثيقة CBF/26/13، والتقرير الثاني للمحكمة بشأن التآزر بين الأجهزة - الوثيقة CBF/27/8، وتقرير المحكمة بشأن التآزر بين الأجهزة - الوثيقة CBF/28/12.

إلى تجهيزه بموارد كافية، ولا سيما بالنظر إلى تنامي وتطور مسائل الموارد البشرية التي تواجه مكتب المدّعي العام نتيجةً لإعادة التنظيم اللازمة والمزمَعة وإلى التوصيات الواردة في التقرير عن المراجعة التي أجراها خبراء مستقلون[61]. إنّ تجهيز مكتب الموارد البشرية بالموارد على النحو المناسب سيفضي إلى زيادة نجاعةِ وفعاليةِ مكتب المدّعي العام بأجمعه، وزيادة نجاعة تنفيذ الميزانية السنوية عن طريق أمورٍ منها محيانيةُ توظيفِ العاملين وتناولِ المسائل المتعلقة بالموارد البشرية. ويُقرُّ بأنه، إذ يُمضى قُدماً، ليس من شأن المتطلبات المتعلقة بإسداء المشورة الاستراتيجي داخلياً فيما يخص الموارد البشرية إلا أن تتزايد؛ كما يُعترف في الوقت نفسه بالعلاقة التآزرية مع قسم الموارد البشرية التابع لقلم المحكمة فيما يخص المهام الإدارية المتعلقة بالموارد البشرية. ويرد فيما يلي، ضمن قسم النص السردي المتعلق بالمساعدة المؤقتة العامة، المزيدُ عن الموارد الإضافية المطلوبة لعام 2022 تبياناً لها وتبريراً. ويتألف مِلاك مكتب الموارد البشرية العامل في مكتب المدّعي العام حالياً من موظف معني بالاتصال والتنسيق في مجال الموارد البشرية (من الرتبة ف-3) (وظيفة ثابتة) ومساعد في مجال الموارد البشرية معني بشؤون الموظفين (من الرتبة خ ع-رأ).

موارد الميزانية **4 846.0 ألف يورو**

204- تُطلب موارد لمواصلة تمويل وظائف المساعدة المؤقتة العامة التي سبق أن أُقرت في إطار ميزانية عام 2021. فهذه الموارد تتسم بأهمية حاسمة للتمكين من اضطلاع البرنامج بالمهام المنوطة به على نحو فعال في عام 2022. وللسبب ذاته تُطلب خمس وظائف إضافية من وظائف المساعدة المؤقتة العامة، على النحو المبيَّن أدناه.

الموارد من الموظفين **4 359.7 ألف يورو**

205- يتألف مِلاك موظفي البرنامج ألف من وظيفة مسؤول منتخَب و31 وظيفة ثابتة و6 وظائف من وظائف المساعدة المؤقتة العامة.

الوظائف الثابتة: من الفئة الفنية وفئة الخدمات العامة *3 635.6 ألف يورو*

206- يضم مِلاك البرنامج الوظائف الثابتة التالية البيان:

[61] انظر *مراجعة عمل المحكمة الجنائية الدولية ومنظومة نظام روما الأساسي التي أجراها خبراء مستقلون - التقرير النهائي*، 30 أيلول/سبتمبر 2020، الفقرة 176.

التسمية	*الرتبة*	*العدد*
ديوان المدّعي العام		
مستشار رئيسي[62]	ف-5	1
مستشار[63]	ف-4	1
مساعد خاص للمدّعي العام	ف-2	2
مساعد شخصي للمدّعي العام	خ ع - ر ر	1
مساعد معني بالدعم الإداري	خ ع - ر أ	1
		6
مكتب الشؤون الخارجية		
مدير[64]	مد-1	1
رئيس قسم التعاون الدولي	ف-5	1
مستشار معني بالتعاون الدولي	ف-4	1
مستشار معني بالتعاون القضائي	ف-4	1
مستشار معني بالعلاقات الخارجية	ف-3	1
مستشار معاون معني بالتعاون الدولي	ف-2	1
مساعد معني بالتعاون القضائي	خ ع - ر أ	2
مساعد معني بالدعم الإداري	خ ع - ر أ	2
		10
وحدة الإعلام		
موظف معني بالإعلام	ف-3	2
مساعد معني بالإعلام	خ ع - ر أ	1
		3
قسم المشورة القانونية		
مستشار قانوني	ف-4	1
مستشار قانوني معاون	ف-2	2
موظف معاون معني بالبرامج	ف-2	1
		4
وحدة التخطيط والمراقبة الماليين		
مدير رئيسي	ف-5	1
موظف معني بالشؤون الإدارية	ف-3	1
موظف معاون معني بالشؤون الإدارية	ف-2	1
مساعد معني بالشؤون المالية والإدارة العامة	خ ع - ر أ	3
		6
مكتب الاتصال المعني بالموارد البشرية في مكتب المدّعي العام		
موظف معني بالاتصال والتنسيق في مجال الموارد البشرية	ف-3	1
مساعد في مجال الموارد البشرية معني بشؤون الموظفين	خ ع - ر أ	1
		2
المجموع		**31**

207- وتجري إعادة تحديد مواصفات وظيفة المستشار القانوني الرئيسي (من الرتبة ف-5)، التي كانت في السابق ضمن مِلاك قسم المشورة القانونية، استحداثاً لوظيفة المستشار الرئيسي ضمن مِلاك ديوان المدّعي العام. إن شاغل هذه الوظيفة سيتولى مهام منها المسؤولية عن الجودة الإجمالية لإدارة مكتب المدّعي العام والتقيد بالإطار القانوني النظامي. وبالنظر إلى أهمية هذه المهمة، التي نُوّه إليها في التقرير عن المراجعة التي أجراها خبراء مستقلون[65]، ستُنقل الوظيفة المعنية من قسم المشورة القانونية إلى ديوان المدّعي العام.

المساعدة المؤقتة العامة — *724.1 ألف يورو*

208- يظل البرنامج يحتاج إلى موارد توفَّر في إطار المساعدة المؤقتة العامة دعماً لأنشطته. وعليه فإن من الضروري مواصلة توفير الموارد الحالية. وإضافةً إلى ذلك

[62] أُنشئت هذه الوظيفة بإعادة تحديد المهام المنوطة بوظيفة المستشار القانوني الرئيسي السابق في قسم المشورة القانونية. ولا أثر لهذا التغيير على الميزانية. انظر الفقرة 207 أدناه.

[63] كانت هذه الوظيفة تسمى "رئيس مكتب". ويتوافق التغيير مع التوصيات التي قُدِّمت في إطار التقرير عن المراجعة التي أجراها خبراء مستقلون. انظر *مراجعة عمل المحكمة الجنائية الدولية ومنظومة نظام روما الأساسي التي أجراها خبراء مستقلون - التقرير النهائي*، 30 أيلول/سبتمبر 2020، الفقرة 154 والتوصية 54.

[64] هذه وظيفة قائمة. إنها كانت تسمى "مدير شعبة الاختصاص والتكامل والتعاون " وكانت ضمن مِلاك موظفي البرنامج السابق 2200 (شعبة الاختصاص والتكامل والتعاون).

[65] انظر *مراجعة عمل المحكمة الجنائية الدولية ومنظومة نظام روما الأساسي التي أجراها خبراء مستقلون - التقرير النهائي*، 30 أيلول/سبتمبر 2020، التوصية 43.

تُطلب خمس وظائف جديدة تعزيزاً لوحدات ركن المدّعي العام. وترد تفاصيل عن كلٍ من الوظائف المطلوبة في الفقرات 209 حتى 214 أدناه.

209- وتتوزع وظائف المساعدة المؤقتة العامة المطلوبة[66] التوزُّع التالي:

التسمية	*الرتبة*	*العدد*	*المدة بالشهور*	*المكافئ بمعادِلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل*	
ديوان المدّعي العام					
مستشار	ف-4	1	12	1.00	متطلَّب جديد
		1	**12**	**1.00**	
وحدة الإعلام					
موظف معني بالإعلام	ف-4	1	6	0.50	متطلَّب جديد
		1	**6**	**0.50**	
مكتب الشؤون الخارجية					
مستشار معاون معني بالعلاقات الخارجية	ف-2	1	12	1.00	متطلَّب جديد
		1	**12**	**1.00**	
مكتب الاتصال المعني بالموارد البشرية في مكتب المدّعي العام					
موظف معاون معني بالاتصال والتنسيق في مجال الموارد البشرية	ف-2	1	8	0.67	متطلَّب جديد
مساعد في مجال الموارد البشرية معني بشؤون الموظفين	خ ع - ر أ	1	12	1.00	متطلَّب جديد
		2	**20**	**1.67**	
وحدة التخطيط والمراقبة الماليين					
موظف معاون معني بالشؤون الإدارية	ف-2	1	12	1.00	متطلَّب مستمر
		1	**12**	**1.00**	
المجموع		**6**	**62**	**5.17**	

210- تُطلب وظيفتان من وظائف المساعدة المؤقتة العامة (1.5 من معادِلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل) لسد احتياجات ماسّة إلى الموارد فيما يخص عام 2022 بغية تلبية الطلبات الكثيرة التي يقع عبؤها على عاتق ديوان المدّعي العام: وظيفة مستشار ووظيفة موظف رئيسي معني بالإعلام.

211- وتُطلب وظيفة المستشار (من الرتبة ف-4) في ديوان المدّعي العام لتمكينه من الاضطلاع بجميع مهامه على نحوٍ ناجع. فقد أُعرب في التقرير عن المراجعة التي أجراها خبراء مستقلون عن الشاغل المتمثل في أن ديوان المدّعي العام ليس مجهَّزاً بالموارد اللازمة للاضطلاع بجميع مهامه على نحوٍ ناجع[67]. إن المستشار الجديد، إلى جانب سائر المستشارين العاملين في ديوان المدّعي العام، سيعزز ما يتوفر للمدّعي العام من خبرة ومشورة قانونيتين ومتعلقتين بالسياسات وبالتنظيم. وسيتولى المستشارون إعداد وتنفيذ القرارات المتعلقة بالسياسات نيابةً عن المدّعي العام، والاتصال الوثيق بسائر مكوِّنات مكتب المدّعي العام للتكفل بفعالية أنساق تسلسل الأعمال في شتى وحداته. كما سيعمل المستشارون بمثابة منسِّقين ضمن مكتب المدّعي العام دعماً لنائبَي المدّعي العام ولمدير الخدمات المتكاملة. ويضاف إلى ذلك أن المستشارين سيتكفلون باتّباع نهجٍ متماسك والاسترشاد برؤية مشتركة مع أصحاب الشأن الخارجيين، عاملين

[66] لا يشمل هذا الجدول موظفَيْ مكتب الشؤون القانونية التابع للأمم المتحدة اللذين تسجَّل تكاليفهما خصماً على حساب مكتب المدّعي العام. لكن ترد تفاصيل عن هاتين الوظيفتين فيما يلي ضمن الفقرة 216.

[67] انظر *مراجعة عمل المحكمة الجنائية الدولية ومنظومة نظام روما الأساسي التي أجراها خبراء مستقلون - التقرير النهائي*، 30 أيلول/سبتمبر 2020، الفقرة 154 والتوصيتين 53 و54.

بالتضافر مع مكتب الشؤون الخارجية، والمستشارين المعنيين بالتعاون الدولي، ووحدة الإعلام. كما إن وظيفة المستشار المعنية (من الرتبة ف-4) ستعوّض نقل المساعد الخاص (من الرتبة ف-3) الذي يُقترح إعادة تخصيصه للعمل في ركَنَي المقاضاة[68].

212- وكما يُقرُّ به في التقرير عن المراجعة التي أجراها خبراء مستقلون، تعتبر وحدة الإعلام مكوّناً استراتيجياً من مكوّنات المكتب. لقد أوصى الخبراء المستقلون بزيادة القدرة الداخلية على توجيه الخطاب الإعلامي، وزيادة التواصل مع المجتمع الأهلي والهيئات الإعلامية المحلية، أو الإدارة العامة للتواصل[69]. وسيتولى الموظف الرئيسي المعني بالإعلام (من الرتبة ف-4)، تحت إدارة المدّعي العام، وضع وتوجيه السياسة المتعلقة بالتواصل الاستراتيجي للمكتب وتدبُّر جميع جوانب عمل وحدة الإعلام. إن شاغل هذه الوظيفة سيعمل بصفة ناطق باسم المكتب مخصَّص لذلك وسيتناول جميع المهام المتصلة بهذا العمل.

213- وسيسهم المستشار المعاون المعني بالعلاقات الخارجية (من الرتبة ف-2) في سد الاحتياجات القائمة منذ مدة طويلة إلى تعزيز المِلاكين المحدودين المعنيين بالتعاون العام والعلاقات الخارجية، تبعاً للأهمية التي ينيطها المدّعي العام بتعزيز التعاون والتحاور مع أصحاب الشأن الأساسيين[70].

214- وتُطلب وظيفتان من وظائف المساعدة المؤقتة العامة (1.67 من معادِلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل) لسد احتياجات ماسّة إلى الموارد فيما يخص عام 2022 بغية تلبية الطلبات الكثيرة التي يقع عبؤها على عاتق مكتب الاتصال المعني بالموارد البشرية في مكتب المدّعي العام. إن شاغل وظيفة الموظف المعاون المعني بالموارد البشرية سيؤدي دوراً نيابياً، إذ سيعمل كرافد لرئيس مكتب الاتصال المعني بالموارد البشرية في مكتب المدّعي العام. وسيتولى هذا الموظف، بموجب تفويض للصلاحيات، تدبُّر إسداء الإرشاد فيما يتعلق بالموارد البشرية إلى رؤساء الأقسام ورؤساء الوحدات والقيام بالاستعراض الأولي لما يُقترح من تعديلات للسياسات وتدبُّر المسائل المتصلة بالموظفين. ويضاف إلى ذلك أنه يُتوقع أن يؤدي شاغل هذه الوظيفة دوراً إشرافياً، وإن لم يكن إدارياً، على المساعدين في مجال الموارد البشرية المعنيين بشؤون الموظفين. وسيتكفل شاغل الوظيفة الإضافية للمساعد في مجال الموارد البشرية المعني بشؤون الموظفين باستمرار تجهيز الطلبات، وتقديم البيانات الإحصائية، وإعداد المراسلات، والاتصال بوحدة التخطيط والمراقبة الماليين، من أجل سير العمل المتعلق بالموارد البشرية دون عقبات. وبالنظر إلى ما يُتوقع من متطلبات إضافية واقعة على عاتق مكتب الاتصال المعني بالموارد البشرية في مكتب المدّعي العام وما يُتوقع من حاجة إلى استمرار توفير الخدمات المعنية، تتسم الوظيفتان الإضافيتان المعنيتان بأهمية بالغة لكي يتمكن مكتب المدّعي العام من تحقيق رؤية المدّعي العام والتصدي للتحديات الماثلة.

215- وتظل وظيفة الموظف المعاون المعني بالشؤون الإدارية (من الرتبة ف-2) مطلوبةً في وحدة التخطيط والمراقبة الماليين.

216- إن مكتب الأمم المتحدة للشؤون القانونية يستبقي الموظف القانوني الذي يعمل لدى الأمم المتحدة في نيويورك (من الرتبة ف-3) (0.5 من معادِلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل)، المستمر تمويل وظيفته للعمل لمكتب الشؤون الخارجية، بصفته موظفاً من موظفي الأمم المتحدة يتولى ضمن منظومة الأمم المتحدة تجهيز وتنسيق جميع طلبات المساعدة الصادرة عن مكتب المدّعي العام للمحكمة. وذلكم عنصر أساسي من عناصر التمكين من تنفيذ جميع الطلبات بصورة ناجعة وفي الوقت المناسب. ولـمّا

---

[68] انظر جداول مِلاك الموظفين المفصَّلة الخاصة بأركان مكتب المدّعي العام، في الفقرتين 275 و277.

[69] انظر *مراجعة عمل المحكمة الجنائية الدولية ومنظومة نظام روما الأساسي التي أجراها خبراء مستقلون - التقرير النهائي*، 30 أيلول/سبتمبر 2020، الفقرتين 158 و160 والتوصيتين 55 و56.

[70] انظر أيضاً *مراجعة عمل المحكمة الجنائية الدولية ومنظومة نظام روما الأساسي التي أجراها خبراء مستقلون - التقرير النهائي*، 30 أيلول/سبتمبر 2020، ولا سيما التوصيات المتعلقة بأهمية الحفاظ على العلاقات مع الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الأخرى (التوصيتان 152 و153)، ومواصلة إقامة الشراكات، والتعاون، وشحذ الوعي، إلخ (التوصية 272 وما يليها).

كان شاغل هذه الوظيفة يتناول أيضاً طلبات المساعدة التي يرسلها رئيس قلم المحكمة نيابةً عن الدوائر أو عن محامي الدفاع فإن باقي تكاليفها سيُتقاسم مع ديوان رئيس القلم. ووفق الشروط ذاتها تُطلب، عملاً باتفاق بين مكتب الشؤون القانونية التابع للأمم المتحدة والمحكمة، وظيفةٌ ثانية من وظائف المساعدة المؤقتة العامة يعمل شاغلها لدى الأمم المتحدة من الرتبة ف-2 (0.5 من معادِلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل) فيما يخص عام 2022 ليدعم شاغلُها شاغلَ الوظيفة المقرَّة من الرتبة ف-3، بالنظر إلى عبء العمل المزيد زيادةً كبيرة متأتية عن الطلبات الصادرة عن المحكمة (من مكتب المدّعي العام ومن القلم)، بما فيها الطلبات المتصلة بالأنشطة الميدانية والالتزامات المتعلقة بكشف المعلومات والوثائق، ضمن إطار اتفاق العلاقة بين الأمم المتحدة والمحكمة. إن ما يُطلب من اعتمادات في بند المساعدة المؤقتة العامة يشمل المبالغ اللازمة لسد تكاليف هاتين الوظيفتين اللتين يعمل شاغلاهما لدى الأمم المتحدة.

الموارد غير المتصلة بالعاملين **486.3 ألف يورو**

217- تُطلب الموارد غير المتصلة بالعاملين لسد تكاليف السفر وتكاليف الضيافة وتكاليف الخدمات التعاقدية وتكاليف التدريب وتكاليف الخبراء الاستشاريين. إن الموارد المعنية تمثِّل متطلباً متكرّراً ما لم يُشَر إلى خلاف ذلك.

218- وقد طلب المستشار القانوني للأمم المتحدة رسمياً، في شباط/فبراير 2020، على نحو يتماشى مع قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 318/58 المؤرخ بـ13 أيلول/سبتمبر 2004، أن تُدرِج المحكمة أيضاً تعويض التكاليف غير المتصلة بالعاملين ضمن تكاليف الموظف القانوني العامل لدى الأمم المتحدة. إن المستشار القانوني للأمم المتحدة شدَّد على أن التكاليف المعنية، بما فيها تكاليف الخدمات المشتركة المتكرّرة، مثل إيجار حيّز المكاتب، والمساهمة في الدعم المقدَّم مركزياً فيما يخص عتاد أتمتة المكاتب ومرافق الاتصالات، مرتبطة ارتباطاً راسخاً بالدور الذي يؤديه شاغل هذه الوظيفة.

السفر *42.9 ألف يورو*

219- يتعيَّن على المدّعي العام الاضطلاع بمهمات خارج بلد المقر بغية شحذ الدعم السياسي وتعزيز التعاون على أرفع المستويات بين الدول الأطراف، والدول غير الأطراف، والمنظمات الدولية، وسائر الشركاء في التعاون، والجماعات المتضررة، من أجل تعزيز عمليات التحقيق التي يجريها المكتب والجهود التي يبذلها للقبض على الأشخاص المطلوبين لدى المحكمة ومقاضاتهم تعظيماً لأثر نظام روما الأساسي. إن انخراط المدّعي العام الشخصي المباشر على المستوى الرفيع آتى في حالات عديدة نتائج إيجابية على صعيد المضي في الدفع قُدُماً بعمليات التحقيق وأعمال المقاضاة وحشد الدعم الدبلماسي والسياسي البالغ الأهمية بوجه عام، وذلك بالمساعدة على تناول الشواغل والمسائل على أعلى مستويات اتخاذ القرار. ويشارك المدّعي العام ظرفياً في فعاليات دولية أخرى (وإن كان عددها يُبقى عند الحد الأدنى) عندما يُستبان أن ذلك يؤتي منافع استراتيجية للمكتب، وحيث يُحَد من مقدار ميزانية السفر، إذ يتحمل التكاليفَ منظمو الفعالية المعنية على نحو مستقل عن المكتب. كما يهيَّأ بميزانية السفر لسد تكاليف بعثات محدودة لممثلي وحدة الإعلام وتكاليف أسفار يقوم بها مستشارو المدّعي العام الخاصون الخارجيون المعيَّنون عملاً بالمادة 42(9) من نظام روما الأساسي الذين يتعيَّن عليهم بحكم ولايتهم السفر إلى مقر المحكمة من حين إلى آخر.

220- إن موظفي مكتب الشؤون الخارجية يقومون بمهمات تتعلق بمسائل مستعرضة على صعيد التعاون والعلاقات الخارجية وبالحالات الخاضعة للتدارس الأولي أو للتحقيق لضمان وتعزيز التعاون أو لجمع المعلومات والمشاركة في لقاءات هامة مع مسؤولي الدول. كما إن موظفي مكتب الشؤون الخارجية سيواصلون مرافقة المدَّعي العام بما فيها مرافقته فيما يقوم به من مهمات متصلة بالحالات. ويظل إجراء هذه

المهمات مستهدَفاً ومزمَعاً بحيث تُستخدم ميزانية السفر أنجعَ استخدام ممكن، ويُتوقع أن يتزايد مقدار الأسفار تدريجياً.

221- ويقوم سائر موظفي البرنامج بعدد محدود من المهمات في إطار اضطلاع كلٍ منهم بالوظيفة المنوطة به.

الضيافة *5.0 آلاف يورو*

222- يساوي المبلغُ المطلوب نظيره في الميزانية المعتمَدة السابقة.

223- وتُطْلَب هذه الموارد المحدودة لسد تكاليف ضيافة الوفود الدولية، والدبلُماسيين، والضيوف المرموقين الذين يزورون مكتب المدّعي العام. وقد وافقت المحكمة في السنوات الماضية على أن يوزَّع على أجهزتها معظم التكاليف المتكبَّدة لاستضافة الدبلماسيين الزائرين والوفود الرفيعي المستوى الذين يستقبلهم أكثر من واحد من كبار مسؤولي المحكمة. ويمثِّل القسط المشترك من التكاليف المعنية زهاء 4.0 آلاف يورو من المبلغ الإجمالي المطلوب (80 في المئة منه).

الخدمات التعاقدية *188.4 ألف يورو*

224- يُحتاج إلى الموارد المعنية لتحمُّل تكاليف مهمات إعلام مستقلة تُجرى في البلدان التي يُعمل فيها، وإيجار المرافق المناسبة لعقد المؤتمرات الصحفية، وتكاليف إنتاج وتوزيع المواد الإعلامية. وعلاوة على ذلك شهدت تكاليف الخدمات التعاقدية المتصلة بالسفر زيادةً سببها تكاليف تدابير السلامة وغيرها من النفقات المتصلة بجائحة كوفيد-19.

التدريب *100.0 ألف يورو*

225- يُعتبر التدريب عنصراً حيوي الأهمية لاستحداث ثقافة عمل مشتركة متماسكة ضمن المكتب، وزيادة جودة نواتجه، والارتقاء بأدائه العام، وزيادة نجاعته. وفي إطار التدابير التي اتخذها المكتب للتعويض عن الزيادات الناجمة عن تطبيق نظام الأمم المتحدة الموحَّد وغير المشمولة بميزانية عام 2021 المعتمَدة، جمَّد المكتب بالفعل معظم مشاريع التدريب في عام 2021. ونظراً إلى الوضع الاستثنائي والضغط على الميزانية المتأتي عن جائحة كوفيد-19، قرّر المكتب تقليص ما يطلبه من اعتمادات خاصة بالتدريب لعام 2022 تقليصاً شديداً أيضاً. بيد أن المكتب يحتاج إلى استعادة قسطٍ من قدرته في هذا المجال على الأقل. لقد مُيِّز التدريب في التقرير عن المراجعة التي أجراها خبراء مستقلون باعتباره أداةً أساسيةً لتعزيز وتحسين مهارات الموظفين وبعث التحمس وإذكاء الالتزام لديهم[71]. ويبلغ المقدار المطلوب 100.0 ألف يورو، وهو أدنى بكثير من مقدار الاعتمادات الذي أُقرَّ في إطار هذا البند في السنوات السابقة للجائحة (290.0 ألف يورو).

226- وفيما يخص التدريب العام، سيعتمد المكتب على دورات التدريب على شبكة الإنترنت المتاحة من خلال منصة التدريب الإلكتروني الخاصة بالموارد البشرية للمحكمة (مثل شبكة LinkedIn). لكن المكتب يضع في اعتباره أنه يجب عليه أيضاً أن يوفر تدريباً ملائماً، يعزِّز مهارات موظفيه بحسب اللزوم، وأن منصة التعلم الإلكتروني لا توفِّر جميع أنواع التدريب ذي الطابع المحدَّد الذي قد يكون ضرورياً.

227- ثم إنه، على غرار كثير من النظم الوطنية، يتعيَّن على موظفي المكتب من بعض الفئات أن يتابعوا تدريباً خاصاً لاستدامة تأهُّلهم أو للحصول على تصديق مهاراتهم وفقاً للمعايير الواجبة التطبيق. إنه سيتعيَّن إرجاء جلسات التدريب هذه.

---

[71] انظر *مراجعة عمل المحكمة الجنائية الدولية ومنظومة نظام روما الأساسي التي أجراها خبراء مستقلون - التقرير النهائي*، 30 أيلول/سبتمبر 2020، الفقرات 133 و172 حتى 174 والتوصيتين 67 و68.

228- وسيستمر المكتب على العمل مع سائر الأجهزة والمنظمات والهيئات الوطنية للتكفل بأقصى قدر ممكن من النجاعة بالقياس إلى التكاليف، بوسائل منها مثلاً استطلاع إمكانات التآزر والفرص المتاحة للانخراط في تدريب مشترك، وتقاسم تكاليف التدريب السنوي في مجال المحاماة والمرافعة في دعاوى الاستئناف مع المحاكم المخصوصة، أو الاستعانة بمنظماتٍ ذائعةِ الصيت ترغب في تقديم الخدمات دون مقابل.

الخبراء الاستشاريون *150.0 ألف يورو*

229- لقد استُند في حساب المبلغ المطلوب إلى الاتجاه على صعيد المصروفات في السنوات الأخيرة. ويعادل هذا المبلغ زهاء خمسة أشهر من عمل الموظف الواحد من الرتبة ف-5، وإن كان المقدار الفعلي لتكاليف خدمات الخبراء الاستشاريين سيُحدَّد على أساس العمل اللازم والخبرة الفردية. وتبقى الميزانية المعنية متركِّزة في ديوان المدّعي العام بغية السهر على التنسيق بين مختلف الأنشطة الاشتغالية.

230- ووفقاً للمادة 42(9) من نظام روما الأساسي، يستمر المدّعي العام على استئجار خدمات مستشارين خاصين وخبراء استشاريين (خارجيين) فيما يتعلق بأمور من قبيل الجرائم الجنسية والجرائم الجنسانية المنطلَق والجرائم المرتكبة بحق الأطفال والجرائم المرتكبة ضد التراث الثقافي. ولئن كان الخبراء المعنيون يسهمون بخدماتهم الاستشارية دون مقابل على العموم، فإن تعيينهم يستتبع تحمُّل نفقات سفرهم وبدل معيشتهم اليومي التي ستُستوعَب ضمن نطاق ميزانية السفر.

231- إن هذه الاعتمادات المعامَلة مركزياً تُستخدم أيضاً عند استئجار خدمات خبراء خارجيين لتقديم مساعدة تخصصية محدَّدة الطابع في أنشطة التحقيق وأنشطة دعم المحاكمات (عمليات الانتباش، والتحليل الجنائي العلمي، وتأكيد الأدلة الرقمية، والتحليل الرامي إلى التعرف على الأصوات والوجوه في التسجيلات الفِدْيَوية المراد استخدامها بمثابة أدلة، والتقارير المتعلقة بالمعطيات البالستية، وما إلى ذلك). لكن تُبذل قصارى الجهود لإبقاء هذه التكاليف عند حدها الأدنى من خلال التخطيط لها والتمحيص فيها.

الجدول 13: البرنامج ألف (ركن المدّعي العام): ميزانية عام 2022 المقترَحة[72]

البرنامج ألف: ركن المدّعي العام	ميزانية عام 2021 المعتمَدة (بآلاف اليوروات)	التغيّر في الموارد: مبلغه (بالآلاف اليوروات)	التغيّر في الموارد: نسبته المئوية (%)	ميزانية عام 2022 المقترَحة (بآلاف اليوروات)
موظفو الفئة الفنية	2 454.4	379.5	15.5	2 833.9
موظفو فئة الخدمات العامة	713.8	87.9	12.3	801.7
المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين	*3 168.2*	*467.4*	*14.8*	*3 635.6*
المساعدة المؤقتة العامة	307.8	416.3	135.3	724.1
المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات	-	-	-	-
العمل الإضافي	-	-	-	-
المجموع الفرعي لسائر تكاليف العاملين	*307.8*	*416.3*	*135.3*	*724.1*
السفر	251.2	(208.2)	(82.9)	42.9
الضيافة	5.0	-	-	5.0
الخدمات التعاقدية	10.0	178.4	1 784.0	188.4
التدريب	10.0	90.0	900.0	100.0
الخبراء الاستشاريون	50.0	100.0	200.0	150.0
النفقات التشغيلية العامة	-	-	-	-
اللوازم والمواد	-	-	-	-
الأثاث والعتاد	-	-	-	-
المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالعاملين	*326.2*	*160.2*	*49.1*	*486.3*
المجموع	**3 802.2**	**1 043.9**	**27.5**	**4 846.0**

الجدول 14: البرنامج ألف (ركن المدّعي العام): مِلاك الموظفين المقترَح لعام 2022

المدَّعي العام	وكيل أمين عام	أمين عام مساعد	مد-2	مد-1	ف-5	ف-4	ف-3	ف-2	ف-1	*مجموع موظفي الفئة الفنية وما فوقها*	خ ع - ر ر	خ ع - ر ا	*مجموع موظفي فئة الخدمات العامة*	**مجموع الموظفين**
الوظائف الثابته														
المقرة لعام 2021	1	-	-	1	3	4	5	7	-	*21*	1	10	11	**32**
الجديدة	-	-	-	-	-	-			-	-	-	-	-	-
المعادة التخصيص	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المعادة التصنيف	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المستعادة/المعادة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المقترَحة لعام 2022	1	-	-	1	3	4	5	7	-	*21*	1	10	11	**32**
وظائف المساعدة المؤقته العامه (معادِلاتها بدوام كامل)														
المقرة لعام 2021	-	-	-	-	-	-	1.58	1.50	-	*3.08*	-	-	-	**3.08**
المستمرة	-	-	-	-	-	-	1.50	1.00	-	*2.50*	-	-	-	**50 .2**
الجديدة	-	-	-	-	-	1.50	-	2.17	-	*3.67*	-	1.00	1.00	**4.67**
المعادة التخصيص	-	-	-	-	-	-	(1)	-	-	*(1)*	-	-	-	**(1)**
المعادة التصنيف	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المحوَّلة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المقترَحه لعام 2022	-	-	-	-	-	**1.50**	**0.50**	**3.17**	-	***5.17***	-	**1.00**	**1.00**	**6.17**

[72] إن البنية الجديدة لمكتب المدّعي العام منظمة في أركان. فلإتاحة المقارنة بين ميزانية عام 2022 البرنامجية المقترَحة والميزانية المعتمَدة للسنة السابقة، يبيَّن في الجداول الخاصة بالأركان المعنية كيف كانت ميزانية عام 2021 البرنامجية المعتمَدة ستبدو لو كان مكتب المدّعي العام آنذاك قد نُظِّم على شكل أركان. بيد أنه يقدَّم مرفق إضافي (المرفق التاسع عشر) بغية الإتيان بمزيد من الوضوح بشأن الميزانية المقترَحة بالقياس إلى الفترات السابقة. ويبيّن هذا المرفق أرقام ميزانيات الأعوام المتعاقبة معروضةً وفق البنية السابقة بحسب البرامج (2100 - ديوان المدّعي العام، 2200 - شعبة الاختصاص والتكامل والتعاون ، 2300 - شعبة التحقيق، 2400 - شعبة المقاضاة، وهكذا). وبدءاً من ميزانية عام 2023 البرنامجية المقترَحة، سيُقتصر على العرض بالنسق الأركاني.

2- البرنامج باء: رُكنا المقاضاة

المقدِّمة

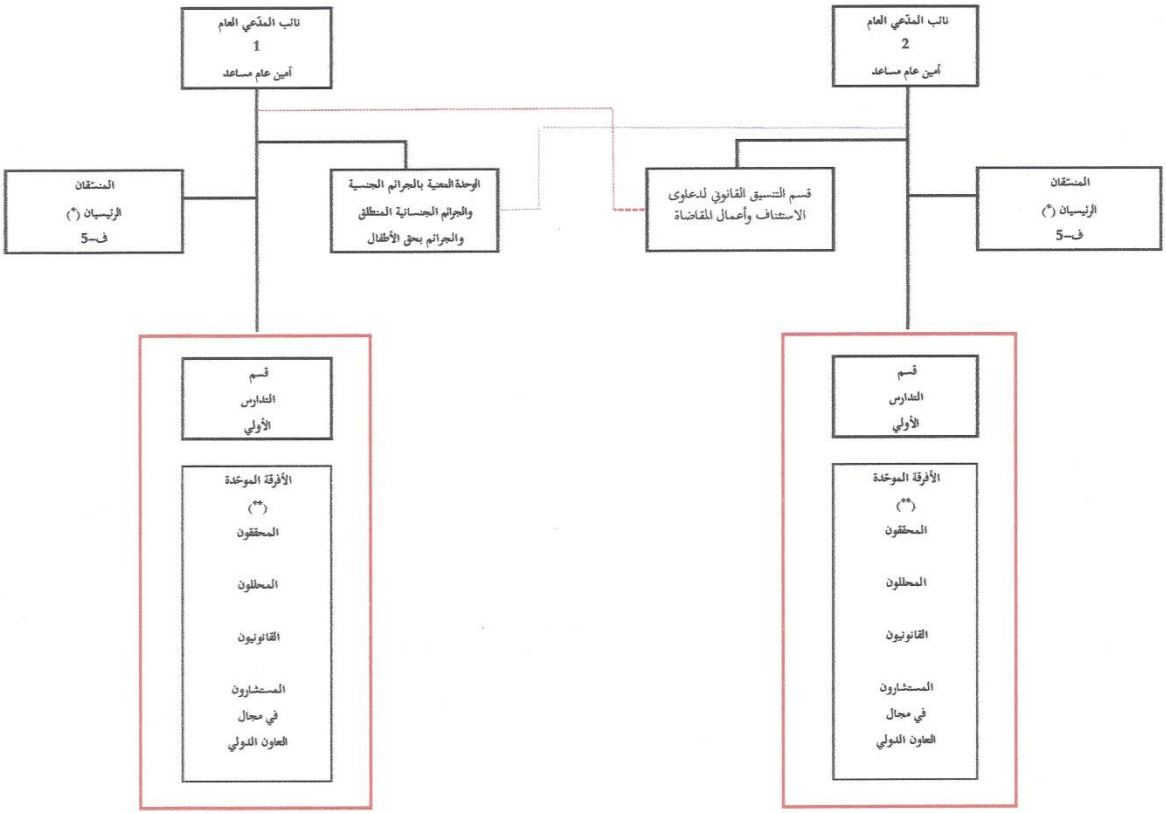

(*) منسّق قانوني ومنسّق لعمليات التحقيق/التحليل

(**) ستكون هناك أفرقة موحّدة متعدّدة تُنتدب لتناول مختلف الحالات والقضايا

أ) نائبا المدّعي العام

232- سيتولى نائبا المدّعي العام، بموجب تفويضه الصلاحية إليهما، إدارة ركنَي المقاضاة المنشأين حديثاً. وسيُدار في إطار ركنَي المقاضاة توزيع الحالات والقضايا على أساس التساوي استناداً إلى مفهوم الأفرقة الموحَّدة، الواردة تفاصيله أدناه في الفقرة 239. وبهذه البنية سيُسْهَم في تعزيز الصلات بين القيادة والأفرقة وفي تضييق التباعد بين المدّعي العام ونائبيه والموظفين[73].

233- وسيشرف نائبا المدّعي العام على عمليات التدارس الأولي، وعمليات التحقيق، وأعمال المقاضاة، ودعاوى الاستئناف عند الاقتضاء؛ وسيسديان إلى المدّعي العام المشورة والإرشاد الاستراتيجيَيْن بشأن كل حالة وقضية تندرج في إطار مسؤوليتهما. وسيشتمل ذلك على تقديم توصيات بشأن تحديد درجات الأولوية فيما يخص استخدام الموارد وفعالية استخدامها.

234- سيشرف نائبا المدّعي العام على إعداد واستعراض ومراجعة وتنفيذ إجراءات العمل القياسية والمبادئ التوجيهية ذات الصلة، وسيسهران على مراقبة الجودة ضمن ركنَي المقاضاة؛ وسيتكفلان بفعالية التنسيق ضمن ركنَي المقاضاة وفيما بينهما، مستديَمِيْن المواءمة بين رؤية المدّعي العام العامة واستراتيجيته؛ وسينسقان أنساق تسلسل الأعمال مع الخدمات المتكاملة التي سيستفيد منها كلا ركنَي المقاضاة بغية التحسين الأمثل للمضي في التكامل وتحقيق الفعالية؛ وسيضمنان العمل على أساس درجات الأولوية، وسيركزان في جميع مراحل الإجراءات بدءاً من مرحلة التدارس الأولي على الجرائم الجنسية والجرائم الجنسانية المنطَلق والجرائم المرتكبة بحقق الأطفال. ويمكن أيضاً أن تشمل المعاملة على أساس درجات الأولوية الجرائم التي تطال التراث الثقافي وغير ذلك من المجالات الاستراتيجية ذات الأولوية التي يحددها المدّعي العام.

235- وإضافةً إلى ذلك سيراجع نائبا المدّعي العام جميع الوثائق التي يجري إيداعها والعرائض قبل تقديمها إلى دوائر المحكمة، وذلك بالتشاور مع المدّعي العام، للتكفل بأنها تستند إلى أدلة و/أو مراجع قانونية مكينة، وبسلامة تدبُّر المعلومات السرية وذات الطابع الحساس فيما يخص كل إفادة تُقدَّم؛ والسهر على التقيد بالإجراءات المعمول بها في المكتب فيما يتعلق بالميزانية والتوافق معها، على نحوٍ يسهم في المناقشات بشأن تخصيص الاعتمادات في ميزانية المكتب واحتياجاته على هذا الصعيد؛ وسيهيئان بيئةً تفضي إلى حسن حال العاملين، وتكوين الثقة، والسهر على مساءلة المديرين وغيرهم من الموظفين من أجل جعل مكان العمل في منأىً عن أي تمييز وأي تحرش أو أي إساءة لاستعمال السلطة من أي نوع كان.

236- وسيدعم كلاً من نائبي المدّعي العام منسقان رئيسيان (من الرتبة ف-5): واحدٌ مختصٌ في القانون وآخرٌ متمرسٌ في عمليات التحقيق/التحليل. وسيتولى المنسقان الرئيسيان المسؤولية عن التكفل بتوافق أنساق تسلسل الأعمال ضمن ركنَي المقاضاة وفي جميع مكوّناتهما، وسينفذان إجراءات العمل القياسية، ويتبعان الممارسات الفضلى، ويراقبان جودة العمل القانوني والتحقيقي والتحليلي في شتى مكونات الركنَيْن. وسيقوم المنسقان الرئيسيان، تحت إرشاد وقيادة نائبي المدير العام، بالمساعدة في تطبيق إطار العمل الجديد القائم على الأفرقة الموحَّدة، ويرصدان فعالية ونجاعة السيرورات الداخلية، وسيقدمان إلى نائبي المدّعي العام تعقيباتٍ وتوصياتٍ بشأن سبل المثابرة على تهذيب العمل التقني والحركية التعاونية للأفرقة الموحَّدة. وستُنشأ هذه الوظائف بإعادة تحديد المهام المنوطة بالوظائف القائمة من الرتبة ف-5، وستؤتي التعديلاتُ المعنية المزيدَ من النجاعة في طرائق عمل المكتب ونواتجه وستكون عديمة الأثر على الميزانية، مع إتاحتها في الوقت نفسه استخدام موارد المكتب الحالية على نحوٍ أنجع.

---

[73] انظر *مراجعة عمل المحكمة الجنائية الدولية ومنظومة نظام روما الأساسي التي أجراها خبراء مستقلون - التقرير النهائي*، 30 أيلول/سبتمبر 2020، الفقرة 140 والتوصية 46.

237- وسيساعد كلاً من نائبي المدّعي العام مساعدٌ خاص (من الرتبة ف-3)[74]، ومساعد شخصي (من فئة الخدمات العامة)، ومساعدٌ إداري (من فئة الخدمات العامة).

238- وسيكفُّ عن تمويل الوظيفتين من الرتبة مد-1 في البرنامجيْن السابقيْن 2300 (شعبة التحقيق) و2400 (شعبة المقاضاة) وسيعاد تخصيص المهام المنوطة بهما لكي تلبي الاحتياجات المتأتية عن بنية الأفرقة الموحَّدة وغيرها من الضرورات التنظيمية. ويرد فيما يلي المزيد من التفاصيل عن التعديلات المعنية.

ب) الأفرقة الموحَّدة

239- إن هذه البنية التنظيمية الجديدة تمثل انتقالاً إلى مفهوم الأفرقة المتكاملة الذي طُوِّر على مدى عدة السنوات الماضية. فالمؤهلات والمهارات التي يتمتع بها الموظفون الذين كانوا في السابق يُخصَّصون للعمل في شعب منفصلة ستُدمج ضمن إطار أفرقة موحدة ضمن ركنَي المقاضاة. ولن تتغير البنية الحالية للأفرقة المتكاملة بحسب نموذج الأفرقة الموحَّدة لكن الأفرقة المعنية ستعمل ضمن إطار ركنَي المقاضاة الأكثر تكاملاً وفق تراتبٍ مُرشَّد على صعيد الإبلاغ. وستتألف الأفرقة الموحَّدة من وكلاء الادّعاء المعنيين بإجراءات الاستئناف، ووكلاء الادّعاء المعنيين بالإجراءات الابتدائية، والمساعدين المعنيين بدعم الإجراءات الابتدائية، ومنظمي ملفات القضايا، والمحققين، والموظفين القانونيين، والمحلِّلين (بمن فيهم أولئك الذين يعملون على عمليات التدارس الأولي)، والمستشارين في مجال التعاون الدولي، وغيرهم من الموظفين. وسيظل المستشارون في مجال التعاون الدولي المنتدبون حالياً للعمل ضمن الأفرقة المتكاملة يدعمون الأفرقة الموحَّدة التي تضمهم ويبلغون وكيل الادّعاء الرئيسي المعني بالإجراءات الابتدائية المسؤول عن الأفرقة الذين انتُدِبوا إليها بمثابة خط إفادة تراتبي أول، كما سيفيدون نائب المدّعي العام في ركن المقاضاة المعني الذي يعملون ضمنه. كما سيُقدِّم مكتب الشؤون الخارجية الدعم عند اللزوم إلى المستشارين في مجال التعاون الدولي عند اضطلاعهم بمهامهم ومسؤولياتهم وعند سهرهم على التعاون.

240- وعند تشكيل الأفرقة الموحَّدة وتخصيص العاملين للاهتمام بحالات وقضايا معينة، ستولى الأولوية لتكوين المعارف والخبرات اللغوية والدراية بأوضاع البلدان/المناطق على وجه التحديد [75]. كما سينظر المكتب في تخصيص الموارد، عند الإمكان، للعاملين الذين يُوظَّفون محلياً بغية المضي في تنمية المكاتب القطرية، على نحوٍ يتوافق مع التوصيات الواردة في التقرير عن المراجعة التي أجراها خبراء مستقلون[76].

241- وستشجع الأفرقة الموحَّدة الموظفين على العمل على الحالات أو القضايا بغض النظر عن المرحلة التي تكون قد بلغتها الإجراءات فيها (التدارس الأولي، أو التحقيق، أو المحاكمة) وستتيح لهم ذلك، ما تتكون به معارف خاصة بالحالة أو القضية المعينة على وجه التحديد والتي ستُتناقَل بين شتى مراحل العمل ويُستدام بها استمرار توفر الموارد والخبرات، مع زيادة حراك الموظفين في الوقت نفسه. كما إن منوال العمل هذا سيضمن تعزيز تقييس طرائق العمل وأنساق تسلسل الأعمال تيسيراً لزيادة نجاعة الانتقال في القضايا من مرحلة التدارس الأولي إلى مرحلة التحقيق ثم إلى المرحلة الابتدائية.

242- وضمن كلٍ من الأفرقة الموحَّدة سيُنتدب وكيلٌ للادّعاء معني بالإجراءات الابتدائية للاهتمام بالأنشطة المرتبطة بالتحقيق وبجمع الأدلة المبرِّئة. وسيأتي ذلك زيادةً لترسيخ تطبيق أحكام المادة 54 من نظام روما الأساسي. ويضاف إلى ذلك أن كشف

---

[74] إن وظيفتَي المساعدين الخاصين (من الرتبة ف-3) وظيفتان من الوظائف القائمة. فإحداهما تُنقل من ديوان المدّعي العام (حيث كانت تسمّى "مساعد خاص للمدّعي العام") والأخرى كانت ضمن مِلاك البرنامج السابق 2400 (شعبة المقاضاة) (حيث كانت تسمّى: "مساعد خاص معني بأعمال المقاضاة").

[75] حاجة أُقر بها في *مراجعة عمل المحكمة الجنائية الدولية ومنظومة نظام روما الأساسي التي أجراها خبراء مستقلون - التقرير النهائي*، 30 أيلول/سبتمبر 2020، (انظر مثلاً الفقرة 743 والتوصية 296).

[76] انظر *مراجعة عمل المحكمة الجنائية الدولية ومنظومة نظام روما الأساسي التي أجراها خبراء مستقلون - التقرير النهائي*، 30 أيلول/سبتمبر 2020، وبخاصة التوصية 270.

الأدلة المبرِّئة في وقتٍ مبكر سيتيح للأفرقة الموحَّدة أن تُقيِّم مناحي المقاضاة تقييماً أفضل على محكِّ مواطن الضعف التي قد تعتريها وأن تتخذ التدابير التصحيحية، ضامنةً بذلك كون الحجج المقدَّمة في قاعة جلسات المحكمة جاهزةٌ للمحاكمة فعلاً.

243- وستسعى الأفرقة الموحَّدة إلى المضي في تحسين تدبُّر المعلومات المجموعة في مرحلة التحقيق وستعد مجموعات المعلومات في وقتٍ مبكر من أجل الدعاوى القضائية المقبلة على نحوٍ يتيح الكشف عنها في الوقت المناسب وبصورة كاملة إذا حدث أن قُبِض على أحد المشتَبه فيهم. بيد أن كبر مقدار المعلومات الذي يُجمع بوجه عام خلال عمليات التدارس الأولي ثم خلال التحقيق، ومحدودية الموارد المتوفرة للمكتب، وأنواع الأدلة التي تُجمع، يمكن أن تجعل من الضروري في المستقبل توظيف متعاقدين مستقلين بعقود قصيرة المدة للمساعدة في إعداد عملية الكشف عن المعلومات والوثائق في الوقت المناسب.

244- وتواصل الأفرقة استطلاع الوسائل الخلاقة للنجاح في تقديم حججها أمام المحكمة، بما في ذلك مضيُّها في استعمال التقنيات والتكنولوجيات الجديدة في قاعات جلسات المحكمة.

245- وقد استحدثت الأفرقة آليات تنسيق داخلي وأفرقة عاملة، وهي منخرطة في إطار المبادرات المتخذة على نطاق المكتب التي تتناول مجالات أولويات المكتب والمحكمة مثل توحيد السيرورات، والتدريب على الترافع، وتدبر المعلومات، وحُسن حال العاملين. ثم إن المكتب حسَّن نظام المراجعات الداخلية للأدلة (ومراجعات الحالات التي تميَّزت بأهميتها من بين حالات تقديم الحجج أمام المحكمة ومراجعة الوثائق البالغة الأهمية) لإجراء عمليات التقييم النقدي المستمر لجودة عمله وضمان إيتائه ناتجاً عالي درجة الجودة. ويجري تقييس وترشيد سيرورات أخرى في المكتب، مثل سيرورة توجيه التهم وسيرورة الكشف عن المعلومات والوثائق.

وكلاء الادّعاء

246- يتولى وكلاء الادّعاء، بإدرةٍ عامة من أحد نائبي المدّعي العام، ضمن الأفرقة الموحَّدة لكل ركن المسؤولية عن إعداد النظرية القانونية للقضية، فيشاركون في الأنشطة التحقيقية (بما فيها المقابلات المجراة بموجب المادة 55(2) من نظام روما الأساسي)، وإعداد عمليات الكشف عن المعلومات والوثائق، وصوغ مشاريع الوثائق ذات الصلة – بما فيها جميع ما يودع من وثائق – التي يمكن أن تلزم؛ والترافع في القضايا أمام دوائر الشعب القضائية الثلاث جميعها. ويساعد القانونيين على تدبُّر الأدلة والمعلومات والوثائق منظمو ملفات القضايا والمساعدون المعنيون بدعم الإجراءات الابتدائية.

247- وسيقوم وكلاء الادّعاء بتنظيم وتجهيز الدفوع خلال مرحلة الإجراءات التمهيدية ومرحلتها الابتدائية. إنهم سيجمعون الأدلة المدينة والأدلة المبرِّئة؛ ويتدبرون شؤون الشهود،؛ ويسدون الإرشاد فيما يخص عمليات التحقيق الإضافية؛ ويتدبرون كشف المعلومات والوثائق؛ ويعدون نصوص كل الوثائق والعرائض المراد إيداعها أمام الدائرة التمهيدية والدائرة الابتدائية؛ ويشاركون في الجلسات؛ ويتدخلون خلال جلسة اعتماد التهم وخلال المحاكمة، فيستجوبون شهود الادّعاء وشهود الدفاع ويقدِّمون الحجج.

248- وبحسب الافتراضات المتعلقة بالميزانية سيشهد عام 2022 ثلاث قضايا تكون في المرحلة الابتدائية، وهي الإجراءات الابتدائية في قضية *الحسن*، وفي قضية *يِكاتوم* (*Yekatom*) *وانْغَيْسونا* (*Ngaïssona*)، وفي قضية *عبد الرحمن*. بيد أنه قد يمكن أن يتعين على المحكمة أن تنهض بعبء دعاوى متزامنة في خمس قضايا في عام 2022. لكن يمكن أن يشهد تكوين الفريق (من المحللين والمحققين والقانونيين) تبايناً متأتياً عن درجة التعقيد الذي تتسم به القضية و/أو عدد المشتبه بهم فيها والمتهمين في إطارها، كأن يُزاد قد الأفرقة المعنية بالقضايا الأوسع والأكثر تعقيداً ويقلَّص قد الأفرقة المعنية بالقضايا الأقل تعقيداً.

249- وفي عام 2020 وعام 2021 جرَّب المكتب، فيما يخص قضيتين تشتملان على مجموعات أدلة كبيرة بصورة استثنائية، الاستعانة بمستعرضين للأدلة لكي يقدموا الدعم الفني في عملية استعراض الأدلة والكشف عن المعلومات في مرحلة الإجراءات التمهيدية على النحو المبين آنفاً. وكانت خدمات المستعرضين تُستأجر لمدة قصيرة لكي يساعدوا في هذا المنعطف البالغ الأهمية من الإجراءات بغية التقيد بالآجال القضائية والسهر على بقاء الإجراءات عادلةً وسريعة. وكان هؤلاء المستعرضون عادةً حقوقيين مبتدئين لهم بعض الخبرة في القانون الجنائي الدولي. وقد تركَّز عمل مستعرضي الأدلة على مراجعة مجموعات الأدلة والتوصية بالكشف عن عناصر منها، والإعداد لكشفها، بما في ذلك إجراء عمليات حجب المعلومات في الوثائق المعنية واستعمال الأسماء المستعارة، وملء نماذج استعراض الأدلة المفصلة، وإعداد الموجزات ذات الصلة. إن هذا العمل مضنٍ بصورة بالغة ويستلزم كثيراً من الوقت. وقد استُؤجرت خدمات المستعرضين بموجب عقود مؤقتة خاصة بفئة موظفي فئة الخدمات العامة وعملوا مع القانونيين الذين يشرفون على سيرورة كشف المعلومات والأدلة. وقد أتاح هذا الترتيب للمكتب الحصول على دعمٍ إضافي إبان بلوغ عبء العمل هذا الأوج العالي بصورة خاصة، بتكاليف متدنية نسبياً، دون الاضطرار إلى زيادة مِلاكه الأساسي زيادةً ذات شأن.

المحلِّلون

250- يقدِّم المحلِّلون العاملون ضمن الأفرقة الموحَّدة المساعدة في تحليل أنماط الجرائم عندما يُدَّعى بارتكاب جرائم متعددة وذلك بواسطة قواعد بيانات، وإحصاءات، وبيانات عن التسلسل الزمني، وخرائط، وتقارير، لدعم اتخاذ الإدارة للقرارات المتعلقة باصطفاء القضايا، وعمليات التحقيق، وتقديم إفادات دورية إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة؛ وإعمال قاعدة لبيانات تحليل الوقائع دعماً لعمليات التحقيق من أجل جمع وإدماج جميع مصادر الأدلة المتعلقة بالمجموعات والأماكن المعنية والأشخاص المعنيين وسائر الكيانات المعنية؛ والتقييم المنهجي للشهود وسائر مصادر المعلومات والأدلة وفق معايير قياسية لإمكانية التعويل والمصداقية؛ وتحليل البُنى والشبكات، بما في ذلك بيانات الاتصالات، والمسائل العسكرية (مثل القيادة والسيطرة والعمليات والأسلحة) وأساليب تنفيذ الجرائم؛ والتحليل الجنساني فيما يخص الجرائم والملابسات المعنية؛ ودعم الإجراءات الابتدائية للإعداد لعمليات استجواب الشهود وإيداع إفاداتهم؛ والتحليل الاشتغالي دعماً للمحققين الذين يقومون بمهمات ميدانية؛ والقيام منهجياً برصدِ وجمعِ الموارد المتاحة للعموم على الإنترنت.

المحقِّقون

251- يتولى المحققون العاملون ضمن الأفرقة الموحَّدة جمعَ الأدلة وسائرَ الأنشطة التحقيقية اللازمة. وبالتشاور مع أعضاء الأفرقة الآخرين، يقوم المحققون بوضع الاستراتيجيات التحقيقية، وتخطيط الأنشطة التحقيقية وتنفيذها، بما في ذلك تناول شؤون الشهود وإجراء المقابلات معهم، وجمع سائر أنواع الأدلة. ويُجري المحققون عمليات ميدانية حيث يتفاعلون أيضاً مع السلطات المحلية والشركاء الخارجيين بحسب اللزوم.

252- ويظل المحققون ينهضون بعبء عملٍ عالٍ، إذ يسهمون في تناول ثماني عمليات تحقيقٍ ناشط[77]، وعمليتي تحقيقٍ هما في مرحلة التخطيط[78]،

[77] الحالة في بنغلاديش/ميانمار، والحالة في بورُندي، والحالة في كوت ديفوار - القضية الثانية، والحالة في دارفور بالسودان، والحالة في جورجيا، والحالة في ليبيا - القضية الثالثة، والحالة في ليبيا - القضية الرابعة، والحالة في ليبيا - القضية الخامسة.

[78] التحقيق في الحالة في أفغانستان والتحقيق في الحالة في فلسطين.

وخمس محاكمات[79]، ويدعمون عمليات التدارس الأولي الجارية. ويثابر المحققون على استطلاع إمكانيات تحقيق وفورات في التكاليف ومكاسب متأتية عن زيادة النجاعة بـ(1) الاستناد إلى التغييرات المسرعة التي فرضتها جائحة كوفيد-19 (مثل الفحوص والمقابلات المجراة عن بعد وزيادة عمليات التحقيق عبر أثير الإنترنت، عند الاقتضاء)؛ (2) المضي في تحسين تنظيم العمل داخلياً مع قلم المحكمة والشركاء الخارجيين؛ (3) مواصلة زيادة الحضور الميداني[80].

253- وقد وُضعت خطة للتغيير يُرمى منها إلى المضي في زيادة فعالية المهمة التحقيقية وجودتها ونجاعتها وسرعتها. وتجمع هذه الخطة بين التوصيات الواردة في التقرير عن المراجعة التي أجراها خبراء مستقلون والمعاينات المسجلة في إطار "المشروع 3-0 الخاص بعمليات التحقيق"، لأنهما متشابهتان وتركزان على مجالات تطوير مشتركة يراد المضي في التطوير فيها[81]. وقد أُعدت خطة تغيير مؤقتة ستواءم مع خطط تغيير أوسع نطاقاً خاصة بمكتب المدّعي العام والمحكمة والدول وذلك في سياق المراجعة التي أجراها خبراء مستقلون. وبالاستناد إلى رؤية المدّعي العام وقراراته سيُمضى في تكييف خطط التغيير ثم سيجري تنفيذها. ومما تأتي به هذه الخطة اقتراح النظر في إمكان زيادة الحضور الميداني، وترشيد استخدام الموارد داخلياً، وتعزيز التعاون والتآزر مع قلم المحكمة، والمضي في إقامة الشراكات مع الكيانات الخارجية.

[79] الحالة الثانية في جمهورية أفريقيا الوسطى - القضية ب (يكاتوم/Yekatom وانْغَيْسونا/Ngaïssona)، والحالة في مالي - القضية الثانية (الحسن)، والحالة في دارفور بالسودان (قضية عبد الرحمن)، والحالة الثانية في جمهورية أفريقيا الوسطى - القضية أ (سعيد)، والحالة في كينيا (قضية غِتْشيرو/Gicheru).

[80] انظر *مراجعة عمل المحكمة الجنائية الدولية ومنظومة نظام روما الأساسي التي أجراها خبراء مستقلون - التقرير النهائي*، 30 أيلول/سبتمبر 2020، الفقرات 779 حتى 784 والتوصيات 293 حتى 298.

[81] انظر *مراجعة عمل المحكمة الجنائية الدولية ومنظومة نظام روما الأساسي التي أجراها خبراء مستقلون - التقرير النهائي*، 30 أيلول/سبتمبر 2020، الفقرة 176 والتوصيات 268 حتى 271.

ج) قسم التدارس الأولي

254- إن قسم التدارس الأولي، الذي كان يتبع لشعبة الاختصاص والتكامل والتعاون سينقل إلى بنية الأفرقة الموحَّدة بمثابة قسميْن منفصليْن يتبع أحدهما لأحد نائبي المدّعي العام والآخر لنائبه الثاني. وسيظل القسمان يسديان المشورة بشأن المسائل المعقدة المتعلقة بالوقائع وبالنصوص القانونية فيما يخص الاختصاص والمقبولية إضافةً إلى عمليات تقييم مصالح العدالة. ولا يقتصر شأن عمليات التدارس الأولي على أهميتها الحاسمة للبت فيما إذا كانت تجب مباشرة عمليات تحقيق جديدة بل يتعدى هذه الأهمية إلى كونه يفيد أيضاً في إرساء أساس راسخ للتعاون في الحالات التي يباشَر فيها مثل عمليات التحقيق هذه في نهاية المطاف. وإضافةً إلى ذلك يمكن أن يكون لعمليات التدارس الأولي أثر وقائي وأن تفيد في تعزيز الجهود المبذولة على الصعيد الوطني من أجل التحقيق والمقاضاة، ويُحتمل أن تغني عن تحقيق يجريه المكتب. ثم إن حصيلة العمل الوقائعي والقانوني الحاسم االذي يجريه قسم التدارس الأولي تندرج ضمن نطاق التحليل ذي الأهمية الكبيرة لنجاح عمليات التحقيق، عندما يقرِّر المدّعي العام فتح تحقيق في الحالة المعنية.

255- وسيتيح إدراج عمليات التدارس الأولي ضمن بنية الأفرقة الموحَّدة المزيد من النجاعة في استخدام الموارد وتعزيز التآزر بين العمل في إطار عمليات التدارس الأولي وعمل الأفرقة الموحَّدة. فعلى سبيل المثال سيظل الموظفون المنتدبون للاهتمام بعمليات التدارس الأولي، الذين يكتسبون خلال عملهم خبرة ذات شأن فيما يتعلق بحالة معيَّنة، يتابعون هذه الحالة المعيَّنة إذا انتقلت إلى مرحلة التحقيق، ما يتيح نماء معارف الموظفين الأساسية بالحالة المعنية نماءً متواصلاً له أثرٌ على مراحل متعددة من مراحل التحقيق. كما إن منوال العمل هذا سيتيح المزيد من التنسيق بين محلِّلي عمليات التدارس الأولي ومحلِّلي عمليات التحقيق العاملين ضمن الأفرقة الموحَّدة. ويمكن أن يكون لنموذج العمل الجديد هذا أثرٌ إيجابي يتمثل في تقليص الوقت الذي تستغرقه عمليات التدارس الأولي حيث يمكن أن تحدث حالات تأخير بسبب نقص الموارد.

256- إن النهج القائم على التآزر بين الموظفين القانونيين، والمحلِّلين، والمحققين، ووكلاء الادّعاء المعنيين بالإجراءات الابتدائية، المتأتي عن الحل المعتزم الأخذ به المتمثل في إدراج عملية التدارس الأولي ضمن إطار ركنَي المقاضاة يُرجَّح أيضاً أن يفضي إلى جعل عمليات التدارس الأولي تُنجَّز في آجالٍ أقصر[82].

[82] انظر *مراجعة عمل المحكمة الجنائية الدولية ومنظومة نظام روما الأساسي التي أجراها خبراء مستقلون - التقرير النهائي*، 30 أيلول/سبتمبر 2020، الفقرة 716.

د) قسم التنسيق القانوني لدعاوى الاستئناف وأعمال المقاضاة

257- إن قسم التنسيق القانوني لدعاوى الاستئناف وأعمال المقاضاة ("القسم")، الذي يرأسه وكيل ادّعاءٍ رئيسي معني بإجراءات الاستئناف (من الرتبة ف-5)، يتبع تراتبياً إلى أحد نائبي المدّعي العام لكنه سيتبع وظيفياً أيضاً إلى النائب الثاني للمدّعي العام، موفراً على هذا النحو خبرة محددة الطابع لكلٍ من ركنَي المقاضاة.

258- إن قسم التنسيق القانوني لدعاوى الاستئناف وأعمال المقاضاة كان على مدى سنوات يُجري مقداراً متزايداً من العمل المعقد المتعلق بدعاوى الاستئناف، سواء في الوثائق الكتابية التي يجري إيداعها أم في الجلسات الشفوية في دعاوى الاستئناف النهائي ودعاوى الاستئناف التمهيدي التي تنظر فيها دائرة الاستئناف، ما يُتوقع أن يستمر في عام 2022 وما بعده. ويمتد نطاق ذلك ليشمل الأعمال اللاحقة للاستئناف من قبيل إجراءات جبر الأضرار، والتعويض، وإعادة النظر، وإنفاذ العقوبات، وتخفيض العقوبات، والتقاضي الفرعي مثل ما يتعلق بالمادتين 19 و53 من نظام روما الأساسي. كما يُعَد قسم التنسيق القانوني لدعاوى الاستئناف وأعمال المقاضاة القسمَ الذي يسدي المشورة القانونية في المقام الأول ضمن مكتب المدّعي العام، مقدِّماً خدماته في هذا المجال إلى جميع مكوّنات الأفرقة الموحَّدة. ويشمل العمل في مجال إسداء المشورة القانونية من أجل الأفرقة المعنية بالإجراءات الابتدائية إسداء المشورة القانونية بشأن المسائل المعقدة، وتحديد التهم وإعداد الوثائق المتضمِّنة للتهم، وحضور جلسات الاستعراض الرسمي للأدلة، وإعداد نصوص بشأن مسائل قانونية وإجرائية متعددة ضمن العريضة التمهيدية والعريضة الختامية والمذكرات التي تقدَّم أثناء المحاكمة، وتنسيق المواقف القانونية فيما بين الأفرقة المعنية بالإجراءات الابتدائية. كما إن هذا القسم، بصفته مركز البحوث القانونية في المكتب، يثابر على تحيين مجموعة المختارات من القرارات الصادرة في القضايا عن الدوائر الثلاث (التي تستعملها الأفرقة المعنية بالإجراءات الابتدائية في عملها)؛ ويحلِّل قرارات الدوائر؛ ويقدِّم مذكرات بشأن المسائل الإجرائية والمسائل الجوهرية؛ وينظم دورات التدريب في المجال القانوني والاجتماعات من أجل وكلاء الادّعاء والمحققين وغيرهم من العاملين في المكتب.

259- وبغية تمكين قسم التنسيق القانوني لدعاوى الاستئناف وأعمال المقاضاة من أداء دوره المستمر التزايد في التنسيق القانوني وممارسته الشاغلة على صعيد إجراءات الاستئناف وما بعد هذه الإجراءات، تُطلب وظيفة وكيل ادّعاء معني بإجراءات الاستئناف (من الرتبة ف-4) في إطار هذه الميزانية المقترَحة. أما وظيفة وكيل الادّعاء الرئيسي الثاني (من الرتبة ف-5)، التي أُقرّت منذ عام 2020، فقد أعيد تحديد المهام المنوطة بها وأعيد تخصيصها بصفتها واحدةً من وظائف المنسقين الرئيسيين (للشؤون القانونية) ضمن ركنَي المقاضاة[83].

260- ولـمّا كان التقاضي أمام الدوائر التمهيدية والدوائر الابتدائية ودائرة الاستئناف يتزايد من حيث حجم العمل الذي تنطوي عليه القضايا وما تتسم به من تعقيد فإن الأفرقة المعنية بالإجراءات الابتدائية تحتاج حاجة ماسة إلى المشورة القانونية والمواقف المنسَّقة، والمساعدة في إعداد دفوعها الكتابية. ويتزايد أكثر منه في أي وقت مضى طلب الأفرقة المعنية بالإجراءات الابتدائية المساعدةَ في أداء هذه المهام من وكيل الادّعاء الرئيسي المعني بإجراءات الاستئناف ووكلاء الادّعاء الذين يضمهم مِلاك القسم. وفي الوقت نفسه ما انْفكَّ العمل الذي يجريه القسم فيما يتعلق بدعاوى الاستئناف وما بعدها يتزايد مقداراً وحجماً وتعقيداً: ففي عام 2021 اهتم القسم بعدة دعاوى استئناف نهائي (في قضية *انْتاغَنْدا* (*Ntaganda*) دعاوى استئناف بموجب المادتين 74 و76 من النظام الأساسي، وفي قضية *اغْبَغْبو* (*Gbagbo*) *وانْبليه غوديه* (*Blé Goudé*) دعاوى استئناف بموجب المادة 74 من النظام الأساسي، ودعاوى استئناف في قضية *أُنْغوين* (*Ongwen*) ستُرفع ويستمر العمل عليها لفترة من عام 2022) ودعاوى استئناف تمهيدي معقدة ومسائل لاحقة لدعاوى الاستئناف.

[83] انظر الفقرة 276 فيما يلي.

261- كما إن القسم يتابع ما يصدر كلَّ عام من قرارات المحكمة العديدة والتي غالباً ما تكون فائقة الطول، ويراجع هذه القرارات لأغراض دعاوى الاستئناف التي قد تُرفع، ويودع طلبات الإذن بالاستئناف بحسب اللزوم، ويرد على طلبات الدفاع. إن دائرة الاستئناف غدت تعقد جلسات استئناف شفوية مديدة فيما يخص معظم دعاوى الاستئناف النهائي والاستئناف التمهيدي، على نحو يشمل مسائل كثيرة تثار قبل انعقاد الجلسات وخلالها، وذلك أيضاً يزيد من العمل الذي يتناوله وكيل الادّعاء الرئيسي المعني بإجراءات الاستئناف وغيره من وكلاء الادّعاء الذين يضمهم القسم.

262- ويُعِد القسم أيضاً وثائق السياسات والمبادئ التوجيهية التي يصدرها القسم، ويقدم مساهمة كبيرة فيما يخصها. وقد نجَّز القسم مؤخراً العمل على إعداد مجموعة من المبادئ التوجيهية الداخلية الشاملة فيما يتعلق بتوجيه التهم، أُقرَّت واعتُمدت في 9 حزيران/يونيو 2021. كما إن القسم كثيراً ما يتولى، بالتضافر مع زملاء من سائر مكوّنات المكتب (ولا سيما المستشارين المعنيين بالتعاون الدولي وقسم المشورة القانونية)، الريادة في إعداد ورقات خاصة بالسياسات تتسم بأهمية أكبر لمكتب المدّعي العام: فقد أعدّ مشروع وثيقة عن سياسة تنجيز تناول الحالات التي تنظر فيها المحكمة، مثلاً. ويضاف إلى ذلك أن وكيل الادّعاء الرئيسي المعني بإجراءات الاستئناف يشارك في المناقشات وفي اتخاذ القرار فيما يتعلق بجميع الشؤون القانونية والسياساتية والاستراتيجية في المكتب، ويراجع أهم الوثائق التي يجري إيداعها وغيرها من الوثائق التي يقدمها جميع الأفرقة المعنية بالإجراءات الابتدائية، وقسم التدارس الأولي، وسائر أقسام المكتب. ويتولى وكيل الادّعاء الرئيسي المعني بإجراءات الاستئناف مهام إضافية منها استعراض ما يجري إيداعه من الوثائق التي تعدها الأفرقة المعنية بالإجراءات الابتدائية، ومهام تدبُّرية فيما يتعلق بالتكفل بتوفير التدريب للموظفين، والمشاركة في مختلف أفرقة العمل المعينة لتحسين أداء المكتب، سواءٌ في القضايا وفيما يتعلق بتنمية قدرات الموظفين.

263- كما إن قسم التنسيق القانوني لدعاوى الاستئناف وأعمال المقاضاة يقوم بدعمِ وتنسيقِ تنظيمِ التدريب والمحاضرات المستفيضين لوكلاء الادّعاء وغيرهم من العاملين في سائر مكوّنات المكتب بشأن مواضيع من قبيل المرافعات الكتابية، والمرافعات الشفوية، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الجنائي الدولي. ومن ذلك اجتماعٌ قانوني لجميع وكلاء الادعاء في المكتب حيث تناقَش المستجدات القانونية والإجرائية ذات الصلة بالمكتب، وتدريبٌ داخلي على المرافعة يُعقد بانتظام - منه تدريب على المرافعة الشفوية وتدريب على استجواب الشهود - بالإنكليزية وبالفرنسية.

ه) الوحدة المعنية بالجرائم الجنسية والجرائم الجنسانية المنطلق والجرائم بحق الأطفال

264- على غرار قسم التنسيق القانوني لدعاوى الاستئناف وأعمال المقاضاة ستتبع وحدة الجرائم الجنسية والجرائم الجنسانية المنطَلَق والجرائم المرتكَبَة بحق الأطفال إلى أحد نائبي المدّعي العام من الناحية الإدارية وستتبع أيضاً إلى النائب الثاني للمدّعي العام من الناحية الوظيفية، مهيئةً بذلك خبرة محددة لكلا ركنَي المقاضاة.

265- ليست الجرائم الجنسية والجرائم الجنسانية المنطَلَق والجرائم المرتكَبَة بحق الأطفال أو الماسَّة بهم جرائم تقع عَرَضاً في إطار نزاع بل غالباً ما تكون وسائل مروزة ومرغوبة لإلحاق الأذى بجماعة برمتها. وقد حدد المدّعي العام الجديد بمثابة ضرورة مزيدة الجسامة السهر على اتباع نهج أكثر اتساماً بالطابع الاستراتيجي والمركز في التحقيق في هذه الجرائم البالغة الخطورة والتي دُرج على عدم الإبلاغ عنها.

266- وفي إطار البنية السابقة للمكتب، كانت وحدة الجرائم الجنسية والجرائم الجنسانية المنطَلَق والجرائم المرتكَبَة بحق الأطفال تتبع لقسم التخطيط والعمليات ضمن شعبة التحقيق (البرنامج 2300). وبالنظر إلى تعزيز التركيز على هذه الوحدة، سيسعى المكتب إلى السهر على أن تجري استبانة وتائر وقوع هذه الجرائم وأنماطها في أقرب وقتٍ ممكن وعلى اشتمالها بجميع مراحل الإجراءات التحقيقية وإجراءات المحاكمة على نحوٍ يتوافق مع سياسات المكتب ذات الصلة ومع الأولويات الاستراتيجية للمدّعي العام.

267- وسيساعد خبراء الوحدة المعنية بالجرائم الجنسية والجرائم الجنسانية المنطَلَق والجرائم المرتكَبَة بحق الأطفال على التغلب على تردد الناجين في الإفصاح عن ما عانوه، غالباً بسبب عدم اطلاعهم على الإجراء ذي الصلة بحد ذاته. فللتشجيع على المشاركة، يجب أن يُقدَّم للناجين ما يكفي من المعلومات لكي يطلعوا على الإجراء ذي الصلة وأن يُشجَّعوا على طرح الأسئلة وتلقي كل الأجوبة. وعلى هذا النحو، سيحيطون بدور الوحدة المعنية بهذه الجرائم، وبالغرض من عمليات التحقيق التي تجريها، وبالشكل الذي ستستخدم به إفاداتهم، وبما يمكن أن يترتب على تعاونهم ومشاركتهم في التحقيق/المقاضاة من تبعات، وبالمراحل اللاحقة وهذا هو الجانب البالغ الأهمية. وستُدرج الوحدة المعنية بالجرائم الجنسية والجرائم الجنسانية المنطَلَق والجرائم المرتكَبَة بحق الأطفال بركنَي المقاضاة سهراً على تقديم المساعدة المناسبة للموظفين في جميع مراحل أنشطة المكتب بمعارف وخبرات تخصصية في هذا الشأن الحساس. وسيتكفل المكتب بتلقي الموظفين التدريب الأساسي والتدريب التخصصي بشأن هذا الموضوع وبأن تُخصَّص للأمر الموارد المناسبة.

268- إن الموارد الخاصة بالتعامل مع الجرائم الجنسية والجرائم الجنسانية المنطَلَق والجرائم المرتكَبَة بحق الأطفال مُجمَّعة حالياً ضمن إطار الوحدة المعنية بهذه الجرائم. والحال أنه يتعين على المكتب أن يعترف بأن الأطفال يمثلون فئةً منفصلة من المجني عليهم وأن يسهر على مشاركتهم الفعالة في عمليات التحقيق وأعمال المقاضاة. فأثر الإجرام على الأطفال يمكن أن يكون بالغ الشدة وطويل المدة. ويجب أن يؤخذ ذلك بالحسبان عند تقييم الاحتياجات إلى الدعم خلال عمليات التحقيق وبمثابة عامل هام في تحديد العقوبة. فالمساءلة عن الجرائم المرتكَبَة بحق الأطفال والماسة بهم ستمثل أولويةً من أولويات المكتب. ولذا فإنه، على الرغم من عدم طلب وظائف ثابتة إضافية في هذه الميزانية المقترَحة، سيواصَل تقييم تشكيل الوحدة المعنية بالجرائم الجنسية والجرائم الجنسانية المنطَلَق والجرائم المرتكَبَة بحق الأطفال عندما يُعمل بالبنية التنظيمية الجديدة، ويمكن تقسيم هذه الوحدة إلى وحدتين بغية الأخذ على نحوٍ أفضل بطبيعة الجرائم المعنية.

269- إن الموارد الخاصة بالمساعدة على تقديم الدعم النفسي إلى المجني عليهم والشهود، التي كانت في السابق تُدرج في ميزانية وحدة الجرائم الجنسية والجرائم الجنسانية المنطَلَق والجرائم المرتكَبَة بحق الأطفال، ستُخصَّص لركن الخدمات المتكاملة.

موارد الميزانية **30 013.1 ألف يورو**

270- إن أنشطة البرنامج تتميز بالاستعانة فيها بمهنيين مختصين في القانون الجنائي الدولي وبتوقفها على الإستعانة بهم. ولذا فإن معظم ميزانيته يتركَّز في بند الموارد من الموظفين. وبالتالي يُركَّز فيه على تحقيق مكاسب متأتية عن زيادة النجاعة ووفورات من خلال تحفيز زيادة الإنتاجية، واستبعاد الطالح من السيرورات، وإعادة تدارس الإجراءات الداخلية، وتبسيط التعاون مع سائر الشُعب والأطراف، حيثما أمكن ذلك. كما إن العبر المستخلَصة من جائحة كوفيد-19 ستمثل إسهاماً في هذه العملية. وسيعتمد المكتب وموظفوه أيضاً على شبكته المتينة والواسعة المطال، حيثما أمكن ذلك.

271- وقد بذلت فيما مضى جهود كبيرة لاستبانة إمكان تحقيق وفورات ومكاسب متأتية عن زيادة النجاعة. ويُتوقع أن تُحقَّق في عام 2021 وفورات يقارب مقدارها 500.0 ألف يورو. وطيلة عام 2021، استبين إمكان تحقيق وفورات أو مكاسب متأتية عن زيادة النجاعة من خلال نشر مِلاك تحقيقي في الميدان بصورة دائمة؛ وزيادة القدرة على العمل عن بعد، بما في ذلك استغلال المعلومات والأدلة المتاحة في أحياز الإيداع على الإنترنت، وإجراء المقابلات التحقيقية عن بُعدٍ كلما أمكن ذلك، وإعداد حملات توعوية يُتواصَل فيها مع الجماعات المتضرّرة من بعيد؛ وجعل الشهود المقيمين في أوروبا يسافرون إلى مقر المحكمة لإجراء المقابلات معهم؛ والاعتماد على السلطات الوطنية لإجراء أو دعم بعض الأنشطة التحقيقية، حيثما أمكن ذلك.

272- إن كل الموارد المتوفرة قد خُصِّصت للاضطلاع بمهام متصلة بالقضايا والحالات، منها استيعاب الاحتياجات المتأتية عن الجديد من عمليات التحقيق ومن أعمال المقاضاة إلى أقصى حد ممكن.

الموارد من الموظفين **28 111.1 ألف يورو**

الوظائف الثابتة: من الفئة الفنية وفئة الخدمات العامة *21 014.5 ألف يورو*

273- يرأس كلاً من ركنَي المقاضاة نائبٌ للمدّعي العام (من رتبة أمينٍ عامٍ مساعد) يساعده في ذلك ثلاثة مساعدين إداريين ومساعدٌ شخصي[84].

274- وسيعاد تحديد المهام المنوطة بوظيفة مدير شعبة التحقيق (من الرتبة مد-1) والمهام المنوطة بوظيفة مدير شعبة المقاضاة (من الرتبة مد-1). فسيعاد تحديد المهام المنوطة بأولى هاتين الوظيفتين، التي كانت في السابق ضمن مِلاك البرنامج 2300، لاستحداث وظيفة مدير الخدمات المتكاملة (من الرتبة مد-1)، التي ترد تفاصيل عنها في الفقرة 287. أما ثانية هاتين الوظيفتين فسيعاد تحديد المهام المنوطة بها لاستحداث وظيفة المسؤول القانوني الرئيسي المعني بالإجراءات الابتدائية (من الرتبة مد-1) ضمن إطار الأفرقة الموحَّدة. إن شاغل هذه الوظيفة سيرفد مِلاك المكتب الحالي فيما يتعلق بعبء العمل الحالي والمتوقَّع المتعلق بالقضايا التي يُرجَّح أن تُرفع إلى المحكمة، مع التركيز على ما يتعين أن يتناوله المكتب من القضايا الأكثر تعقيداً وتخصصاً.

275- وسيضم مِلاك موظفي ركنَي المقاضاة الوظائف الثابتة التالية البيان:

[84] ثمة وظيفة لمساعد شخصي إضافي لنائب المدّعي العام (من الرتبة خ ع-رر) يعيَّن بموجب عقد من عقود المساعدة المؤقتة العامة.

التسمية	*الرتبة*	*العدد*
نائب المدّعي العام	أمين عام مساعد	2
مساعد شخصي لنائب المدّعي العام	خ ع - ر أ	1
منسِّق رئيسي (لشؤون التحقيق/التحليل)[85]	ف-5	2
منسِّق رئيسي (للشؤون القانونية)[86]	ف-5	1
		6
الوحدة المعنية بالجرائم الجنسية والجرائم الجنسانية المنطلق والجرائم بحق الأطفال		
رئيس الوحدة المعنية بالجرائم الجنسية والجرائم الجنسانية المنطلق والجرائم بحق الأطفال	ف-4	1
خبير معاون معني بشؤون المجني عليهم	ف-2	3
		4
قسم التدارس الأولي		
محلِل حالات	ف-3	3
محلِل حالات معاون	ف-2	5
محلِل حالات مساعد	ف-1	2
		10
قسم التنسيق القانوني لدعاوى الاستئناف وأعمال المقاضاة		
وكيل ادّعاء رئيسي معني بإجراءات الاستئناف	ف-5	1
وكيل ادّعاء معني بإجراءات الاستئناف	ف-4	3
وكيل ادّعاء معني بإجراءات الاستئناف	ف-3	3
منظِم لملفات القضايا	ف-1	1
مساعد معني بدعم الإجراءات الابتدائية	خ ع - ر أ	1
		9
المستشارون المعنيون بالتعاون الدولي		
مستشار معني بالتعاون الدولي	ف-4	1
مستشار معني بالتعاون الدولي	ف-3	6
مستشار معاون معني بالتعاون الدولي	ف-2	1[87]
		8
المحلِلون		
محلِل (معني بأنماط الإجرام)	ف-4	1
محلِل	ف-3	6
محلِل معاون	ف-2	5
محلِل مساعد	خ ع - ر أ	2
		14
المحقِّقون		

[85] ثمة في مِلاك البرنامج 2300 وظيفة واحدة لمنسِّق لعمليات التحقيق. وستغيَّر تسميتها لتصبح "منسِّق رئيسي (لشؤون التحقيق/التحليل) تجسيداً للمهام المنوطة بها. وستُنشأ وظيفة أخرى لمنسِّق رئيسي (لشؤون التحقيق/التحليل) بإعادة تحديد المهام المنوطة بوظيفة رئيس قسم تحليل عمليات التحقيق (من الرتبة ف-5).

[86] ستُنشأ وظيفتا المنسِّقين الرئيسيين (للشؤون القانونية) في ركنَي المقاضاة بإعادة تحديد المهام المنوطة بوظيفة من الوظائف القائمة هي وظيفة رئيس قسم التدارس الأولي (من الرتبة ف-5) (كانت ضمن مِلاك البرنامج السابق 2200) وبإعادة تخصيص وظيفة وكيل الادّعاء الرئيسي المعني بإجراءات الاستئناف (من الرتبة ف-5) في قسم التنسيق القانوني لدعاوى الاستئناف وأعمال المقاضاة (ضمن مِلاك البرنامج السابق 2400)، التي أُقرت منذ عام 2020.

[87] نُقلت وظيفة شاغرة من الرتبة ف-2 ضمن مِلاك شعبة الاختصاص والتكامل والتعاون من قسم التدارس الأولي إلى قسم التعاون الدولي مراعاةً لبنية القسم ولضرورة المزيد من دعم التعاون فيما يتعلق بالحالات الخاضعة للتحقيق.

التسمية	*الرتبة*	*العدد*
رئيس فريق	ف-4	6
محقِق رئيسي	ف-4	3
محقِق	ف-3	21
محقِق معاون	ف-2	25
		55
وكلاء الادّعاء		
المسؤول القانوني الرئيسي المعني بالإجراءات الابتدائية[88]	مد-1	1
وكيل ادّعاء رئيسي معني بالإجراءات الابتدائية	ف-5	8
وكيل ادّعاء معني بالإجراءات الابتدائية	ف-4	11
وكيل ادّعاء معني بالإجراءات الابتدائية	ف-3	14
موظف قانوني	ف-3	1
وكيل ادّعاء معاون معني بالإجراءات الابتدائية	ف-2	19
موظف قانوني مساعد	ف-1	10
منظِم لملفات القضايا	ف-1	7
مساعد معني بدعم الإجراءات الابتدائية	خ ع - ر أ	4
		75
المجموع		**181**

المساعدة المؤقتة العامة — *7 096.6 ألف يورو*

276- تُطلب موارد لمواصلة تمويل وظائف المساعدة المؤقتة العامة التي سبق أن أقرت في إطار ميزانية عام 2021. وتُطلب أربع وظائف جديدة من وظائف المساعدة المؤقتة العامة (2.92 من معادالات الموظف الواحد العامل بدوام كامل). فالموارد المعنية تتسم بأهمية حاسمة لتمكين الشعبة من مواصلة الاضطلاع بالمهام المنوطة بها في إطار ولايتها على نحو فعال في عام 2022.

277- وتُطلب وظائف المساعدة المؤقتة العامة باعتبارها متطلباً مستمراً لسنوات متعددة، على النحو التالي:

[88] ستُنشأ هذه الوظيفة بإعادة تحديد المهام المنوطة بوظيفة من الوظائف القائمة هي وظيفة مدير شعبة المقاضاة (من الرتبة مد-1) ضمن مِلاك البرنامج السابق 2400.

التسمية	*الرتبة*	*العدد*	*المدة بالشهور*	*المكافئ بمعادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل*	
منسِّق رئيسي (للشؤون القانونية))[89]	ف-5	1	12	1.0	متطلب مستمر
مساعد خاص (معني بأعمال المقاضاة)[90]	ف-3	1	12	1.0	متطلب مستمر
مساعد خاص (معني بأعمال المقاضاة)[91]	ف-3	1	12	1.0	متطلب مستمر
مساعد شخصي لنائب المدّعي العام	خ ع - ر ر	1	12	1.0	متطلب مستمر
		4	48	4.0	
الوحدة المعنية بالجرائم الجنسية والجرائم الجنسانية المنطلق والجرائم بحق الأطفال					
موظف قانوني	ف-3	1	12	1.0	متطلب جديد
		1	**12**	**1.0**	
قسم التدارس الأولي					
محلِل حالات	ف-3	2[92]	24	2.0	متطلب مستمر
		2	**24**	**2.0**	
قسم التنسيق القانوني لدعاوى الاستئناف وأعمال المقاضاة					
وكيل ادّعاء معني بإجراءات الاستئناف	ف-4	1	5	0.4	متطلب جديد
وكيل ادّعاء معاون معني بإجراءات الاستئناف	ف-2	1	12	1.0	متطلب مستمر
		2	**17**	**1.4**	
مستشار معني بالتعاون الدولي					
مستشار معني بالتعاون الدولي	ف-3	1	12	1.0	متطلب مستمر
		1	**12**	**1.0**	
المحلِلون					
محلِل	ف-3	7	84	7.0	متطلب مستمر
مساعد معني بالتحليل	خ ع - ر أ	8	90	7.5	متطلب مستمر
		15	**174**	**14.5**	
المحقِّقون					
محقِّق رئيسي	ف-4	1	12	1.0	متطلب مستمر
محقِّق رئيسي	ف-4	1	12	1.0	متطلب جديد
محقِّق	ف-3	8	96	8.0	متطلب مستمر
محقِّق معاون	ف-2	8	90	7.5	متطلب مستمر
مساعد معني بالتحقيق في حالات معيَّنة	خ ع - ر أ	6	72	6.0	متطلب مستمر
		24	**282**	**23.5**	
وكلاء الادّعاء					
وكيل ادّعاء معني بالإجراءات الابتدائية	ف-4	***1***	***6***	***0.5***	متطلب جديد
وكيل ادّعاء معني بالإجراءات الابتدائية	ف-4	***4***	***48***	***4.0***	متطلب مستمر
وكيل ادّعاء معني بالإجراءات الابتدائية	ف-3	***2***	***24***	***2.0***	متطلب مستمر
وكيل ادّعاء معاون معني بالإجراءات الابتدائية	ف-2	***2***	***24***	***2.0***	متطلب مستمر
منسِّق لتنظيم ملفات القضايا	ف-2	***1***	***12***	***1.0***	متطلب مستمر
موظف قانوني مساعد	ف-1	***4***	***48***	***4.0***	متطلب مستمر
منظِم لملفات القضايا	ف-1	***1***	***12***	***1.0***	متطلب مستمر
مساعد معني بدعم الإجراءات الابتدائية	خ ع - ر أ	***1***	***6***	***0.5***	متطلب مستمر
		16	***180***	***15.0***	
المجموع		**65**	**749**	**62.42**	

[89] وظيفة نُقلت من قسم سابق، هو قسم التنسيق القانوني لدعاوى الاستئناف وأعمال المقاضاة ضمن البرنامج السابق 2400، حيث كانت تسمى "وكيل ادّعاء رئيسي معني بإجراءات الاستئناف" (من الرتبة ف-5)، وأعيد تحديد المهام المنوطة بها.

[90] وظيفة مستمرة من وظائف المساعدة المؤقتة العامة، كانت سابقاً ضمن مِلاك البرنامج 2400 (شعبة المقاضاة).

[91] وظيفة منقولة من ديوان المدّعي العام (حيث كانت تسمّى "مساعد خاص للمدعي العام").

[92] نُقلت وظيفة شاغرة (من الرتبة ف-3) ضمن مِلاك شعبة الاختصاص والتكامل والتعاون من قسم التعاون الدولي إلى قسم التدارس الأولي مراعاةً لبنية القسم وللتقدم المحرَز في الحالات الخاضعة للتدارس الأولي ولضرورة ضمان استمرارية تناولها بالانتقال إلى التحقيق فيها.

278- تُطلب وظيفة الموظف القانوني (من الرتبة ف-3) لكي يقدِّم شاغلها الدعم القانوني والاشتغالي لجميع الأفرقة الموحَّدة فيما يتعلق بالجرائم الجنسية والجرائم الجنسانية المنطَلَق والجرائم المرتكَبَة بحق الأطفال، بما في ذلك النهوج الاستراتيجية، ومناول إجراء المقابلات، والتوصيف القانوني، والتحليل الجنساني؛ وتوفير التدريب للعاملين فيما يتعلق بالجرائم الجنسية والجرائم الجنسانية المنطَلَق والجرائم المرتكَبَة بحق الأطفال، لوضع/رصد معايير الممارسات الفضلى وإجراء البحوث بشأن المستجدات القانونية المرتبطة بهذه الجرائم؛ وتمثيل المكتب في التواصلات الخارجية المتعلقة بالجرائم المعنية، واستدامة الشبكات مع الخبراء والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية.

279- ويُطلب استمرار تمويل وظيفة وكيل الادّعاء المعاون المعني بإجراءات الاستئناف (من الرتبة ف-2) لتمكين قسم التنسيق القانوني لدعاوى الاستئناف وأعمال المقاضاة من إجراء الأنشطة المهيأ لها في إطار الافتراضات المتعلقة بالميزانية. كما تُطلب وظيفة واحدة جديدة لوكيل ادّعاءٍ معني بإجراءات الاستئناف (من الرتبة ف-4). إن هاتين الوظيفتين تُطلبان بما يكافئ 1.42 من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل، وتمثلان متطلباً مستمراً لسنوات متعددة. ولمواكبة احتياجات ركنَي المقاضاة المنشأين حديثاً مواكبةً أفضل، أعيد تحديد المهام المنوطة بوظيفة وكيل الادّعاء الرئيسي المعني بإجراءات الاستئناف (من الرتبة ف-5) التي أُقرّت في عام 2020 لكن لم يُعيَّن من يشغلها، وأعيد تخصيصها لاستحداث وظيفة المنسق الرئيسي الثاني (للشؤون القانونية) لكي يقدِّم شاغلها الدعم لنائبي المدّعي العام[93].

280- وتُطلب مواصلة تمويل وظيفة واحدة للمستشار في مجال التعاون الدولي في إطار ميزانية عام 2022 لكي يدعم شاغلها عمليات التحقيق والمحاكمات المتوقَّع أن تجري في عام 2022، ويقدِّم المساندة الإدارية والاشتغالية للنهوض بعبء العمل المستمر التزايد فيما يخص التعاون. وسيُنتدب المستشار في مجال التعاون الدولي للعمل مع الأفرقة الموحَّدة.

281- وستُستوعب تكاليف كل ما يُطلب من الموارد من المحققين في إطار مبالغ صندوق الطوارئ المخطَر بلزوم استخدامها من أجل الحالة في دارفور بالسودان، عدا وظيفة المحقق الرئيسي (من الرتبة ف-4). إن المتطلبات المحددة الطابع المتصلة بهذه الوظيفة (الدراية بالمنطقة والكفاءة في اللغة اللازم استعمالها) تجعل شاغل هذه الوظيفة موظفاً ذا أهمية خاصة من أجل إحراز التقدم في الأنشطة التحقيقية. كما إن توفير موارد إضافية من أجل حالات معينة يتماشى مع التوصيات الواردة في التقرير عن المراجعة التي أجراها خبراء مستقلون[94].

282- وبمقدار ما يتعلق الأمر بوكلاء الادّعاء، أعيد النظر في جدول الموظفين أخذاً بالحسبان لعبء العمل المتوقَّع أن يتعين النهوض به في عام 2022، والواجب الواقع على عاتق المكتب القاضي بأن يتقيد بالقواعد المحددة بمقتضى نظام روما الأساسي والأوامر الصادرة عن الدوائر. فبالنظر إلى عبء العمل الكبير الذي سيقع على عاتق المكتب في عام 2022، فإن البرنامج يحتاج للحفاظ على جميع الوظائف فيما يخص عام 2022. بيد أن ركنَي المقاضاة سيستوعبان معظم الموارد المطلوبة في إطار مبالغ صندوق الطوارئ المخطَر بلزوم استخدامها من أجل الحالة الثانية في جمهورية أفريقيا الوسطى (القضية أ)، عدا وظيفة واحدة لوكيل ادّعاء معني بالإجراءات الابتدائية (من الرتبة ف-4) مطلوبة لمدة ستة أشهر في عام 2022.

---

93 انظر الحاشية 64 فيما تَقَدَّم.

94 انظر *مراجعة عمل المحكمة الجنائية الدولية ومنظومة نظام روما الأساسي التي أجراها خبراء مستقلون - التقرير النهائي*، 30 أيلول/سبتمبر 2020، الفقرات 196 حتى 199 و225 حتى 227 و245 والتوصيات 80 و82 و83 و94 و95 و293 حتى 298.

الموارد غير المتصلة بالعاملين **1 902.0 ألف يورو**

283- يلزم المبلغ المطلوب لسد تكاليف السفر. إن الموارد المطلوبة تمثِّل متطلباً متكرِّراً ما لم يُشَر إلى خلاف ذلك.

السفر *1 902.0 ألف يورو*

284- سيواصَل في إطار البرنامج إيلاء عناية وافية لاستبانة ما يمكن تحقيقه من مكاسب متأتية عن زيادة النجاعة ووفورات متصلة بالأسفار. ولسوء الحظ يبقى مقدار ميزانية السفر المعتمَدة لعام 2021 أقل من الاحتياجات الفعلية وذلك على الرغم من القيود المفروضة على السفر بسبب جائحة كوفيد-19. وأي كان تطور هذه الجائحة والتصدي العالمي لها، بما فيه نشر التلقيح على نطاق العالم، يُرتقب أن يشهد عام 2022 استمرار اتسام السفر الدولي بالتعقيد وقد يغدو أبهظ كلفة، وذلك مثلاً بسبب تكاليف استمرار متطلبات الاختبار والحجر الصحي. وسيظل المكتب يسعى إلى تخفيض تكاليف السكن وبدل المعيشة اليومي في بلدان الحالات التي تُنشر فيها الأفرقة الذاهبة في بعثات. وستساعد زيادة الحضور الميداني واتّباع نهج يتسم بالمزيد من المرونة في استعمال الموارد على تعويض التخفيض في مدى نشر البعثات. ويُتوقع أن يتسنى باستدامة اتّباع هذا النهج في عام 2022 تحقيق وفورات في التكاليف الاشتغالية. لكن التدابير الـمُعْمَلة ستضمن بقاء المكتب على أكبر قدرٍ ممكنٍ من النجاعة، مكيِّفاً ترتيبات السفر للحفاظ على التوازن الأكثر فعالية بين تكاليف الرحلات الجوية وبدل المعيشة اليومي ونجاعة عمليات التحقيق التي يجريها وتقدُّمها.

285- إن موظفي قسم التدارس الأولي يقومون بمهمات تتعلق بالحالات الخاضعة للتدارس الأولي لتأمين وتعزيز التعاون أو لجمع المعلومات والمشاركة في لقاءات هامة مع مسؤولي الدول. ويظل يُرمى إلى إجراء هذه البعثات ويُواصَل التخطيط لها بحيث تستخدم ميزانية السفر أنجع استخدام ممكن. ومن ناحية أخرى، زادت تكاليف السفر بسبب تكاليف تدابير السلامة وغيرها من النفقات المتصلة بجائحة كوفيد-19، بينما يُتوقع أيضاً أن يزيد مقدار السفر تدريجياً.

286- إن العاملين المعنيين بالمقاضاة يسافرون بانتظام في مهام ضمن إطار الأفرقة المتكاملة لكي يدعموا عمليات التحقيق الجارية. كما تلزم أسفار وكلاء الادّعاء والمقاضاة في المرحلة التمهيدية والمرحلة الابتدائية من مراحل القضايا، لأغراض منها جمع الإعلانات بموجب المادة 68 من نظام روما الأساسي، وإعداد الشهود، ودعم الشهود الذين يدلون بإفاداتهم عن بعد بواسطة الروابط الفِدْيَوية. وتمثِّل تكاليف السفر متطلباً متكرِّراً.

الجدول 15: البرنامج باء (ركنا المقاضاة): ميزانية عام 2022 المقترَحة

البرنامج باء: ركنا المقاضاة	ميزانية عام 2021 المعتمَدة (بآلاف اليوروات)	التغيّر في الموارد: مبلغه (بآلاف اليوروات)	التغيّر في الموارد: نسبته المئوية (%)	ميزانية عام 2022 المقترَحة (بآلاف اليوروات)
موظفو الفئة الفنية	19 728.6	717.9	3.6	20 446.5
موظفو فئة الخدمات العامة	765.6	(197.6)	(25.8)	568.0
المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين	*20 494.2*	*520.3*	*2.5*	*21 014.5*
المساعدة المؤقتة العامة	6 294.2	802.4	12.7	7 096.6
المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات	-	-	-	-
العمل الإضافي	-	-	-	-
المجموع الفرعي لسائر تكاليف العاملين	*6 294.2*	*802.4*	*12.7*	*7 096.6*
السفر	1 395.9	506.0	36.3	1 902.0
الضيافة	-	-	-	-
الخدمات التعاقدية	-	-	-	-
التدريب	-	-	-	-
الخبراء الاستشاريون	-	-	-	-
النفقات التشغيلية العامة	-	-	-	-
اللوازم والمواد	27.5	(27.5)	(100.0)	-
الأثاث والعتاد	-	-	-	-
المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالعاملين	*1 423.4*	*478.5*	*33.6*	*1 902.0*
المجموع	**28 211.8**	**1 801.2**	**6.4**	**30 013.0**

الجدول 16: البرنامج باء (ركنا المقاضاة): مِلاك الموظفين المقترَح لعام 2022

ركنا المقاضاة	وكيل أمين عام	أمين عام مساعد	مد-2	مد-1	ف-5	ف-4	ف-3	ف-2	ف-1	*مجموع موظفي الفئة الفنية وما فوقها*	خ ع - ر ر	خ ع - ر أ	*مجموع موظفي فئة الخدمات العامة*	**مجموع الموظفين**
الوظائف الثابتة														
المقرة لعام 2021	-	1	-	1	12	26	54	59	20	*173*	-	8	8	**181**
الجديدة	-	1	-	-	-	-	-	-	-	*1*	-	-	-	**1**
المعادة التخصيص	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المعادة التصنيف	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المستعادة/المعادة	-	-	-	-	-	-	-	(1)	-	*(1)*	-	-	-	**(1)**
المقترَحة لعام 2022	-	**2**	-	**1**	**12**	**26**	**54**	**58**	**20**	***173***	-	**8**	**8**	**181**
وظائف المساعدة المؤقتة العامة (معادِلاتها بدوام كامل)														
المقرة لعام 2021	-	-	-	-	0.08	5.00	21.00	11.50	5.00	*42.58*	1.00	14.00	15.00	**57.58**
المستمرة	-	-	-	-	1.0	5.00	21.00	11.50	5.00	*43.50*	1.00	14.00	15.00	**58.50**
الجديدة	-	-	-	-	-	1.92	1.00	-	-	*2.92*	-	-	-	**2.92**
المعادة التخصيص	-	-	-	-	-	-	1.00	-	-	*1.00*	-	-	-	**1.00**
المعادة التصنيف	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المحوَّلة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المقترَحة لعام 2022	-	-	-	-	**1.0**	**6.92**	**23.00**	**11.50**	**5.00**	***47.42***	**1.00**	**14.00**	**15.00**	**62.42**

3- البرنامج جيم: ركن الخدمات المتكاملة

المقدِّمة

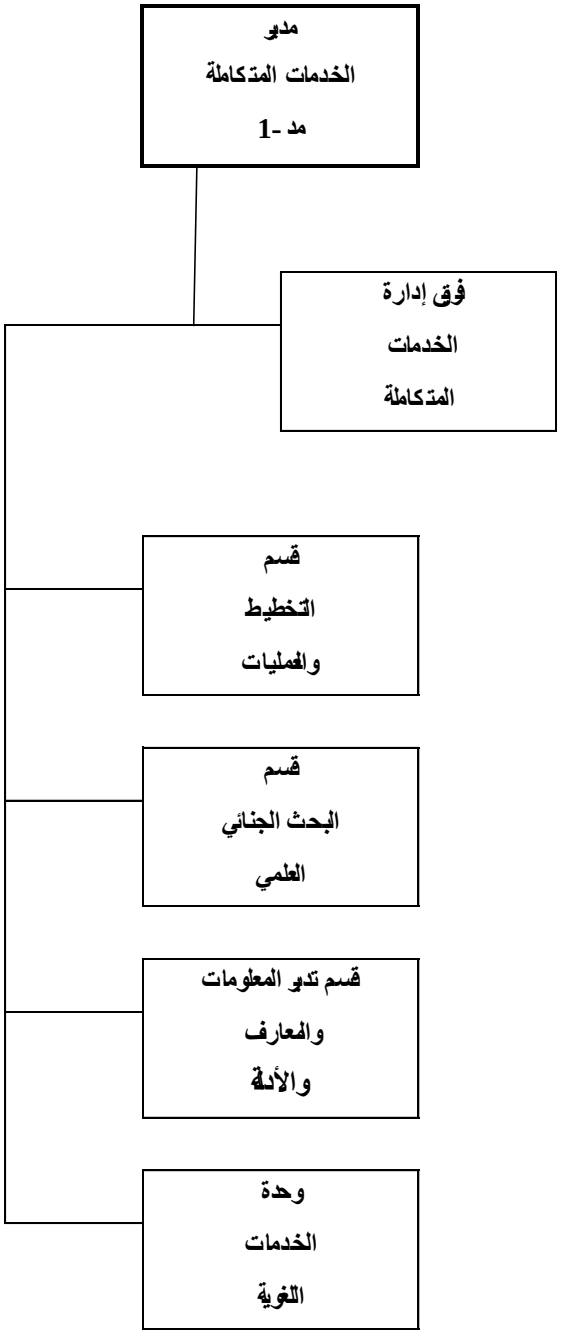

287- يمثل إنشاء ركنٍ للخدمات المتكاملة جانباً أساسياً من إعادة تنظيم بنية مكتب المدّعي العام وسيتناول هذا الركن مركزياً مهام الدعم التخصصي التي تُقدَّم في إطارها مساندةً جامعةً للتخصصات إلى شتى وحدات المكتب. وسيرأس هذا الركن مدير الخدمات المتكاملة (من الرتبة مد-1) الذي استُحدثت وظيفته حديثاً، يدعمه في ذلك فريق إدارة الخدمات المتكاملة.

288- وسيتألف ركن الخدمات المتكاملة من الأقسام/الوحدات التالية البيان:

- قسم التخطيط والعمليات
  - وحدة استراتيجيات الحماية
  - الوحدة المعنية بالأخطار والدعم الاشتغاليين
  - مركز تخطيط المهمات
  - المكاتب الميدانية
- قسم البحث الجنائي العلمي
  - وحدة التحقيق الجنائي العلمي
  - وحدة الصور
  - الوحدة السيبرانية
- قسم تدبر المعلومات والمعارف والأدلة
  - وحدة تطوير الحلول المؤسسية
  - وحدة المعلومات والأدلة
- وحدة الخدمات اللغوية

289- فسهراً على النجاح في إعادة تنظيم المكتب، ونجاح عملياته الحالية والمقبلة، يجب أن تُوفَّر لمكوّنات هذا الركن موارد ملائمة من الموظفين ومن الموارد غير المتصلة بالعاملين. فقسم تدبُّر المعلومات والمعارف والأدلة وقسم البحث الجنائي العلمي سيحتاجان إلى تطبيقاتٍ ونظمٍ محدَّثة لتعزيز سيرورات الكشف عن المعلومات والوثائق وإجراء التحريات المتقدمة السيبرانية والمتعلقة بالمصادر المتاحة إتاحةً عامة. وستساند هذه التحسينات المكتبَ بأجمعه في أداء أنشطته.

290- إنّ المكتب سيسعى، عند الإمكان والاقتضاء، إلى الاستفادة من الشراكات مع الأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص لتعويض التكاليف. ويتماشى هذا النهج القائم على تقاسم التكاليف مع المعاينات والتوصيات التي يتضمنها التقرير عن المراجعة التي أجراها خبراء مستقلون، والتي يُشدَّد فيها على ضرورة استعمال المكتب لتشكيلة من القدرات الداخلية المزيدة والمزيد من التعاون مع السلطات الوطنية، والمنظمات الحكومية الدولية، وسائر أصحاب الشأن ذوي القدرة على مساعدة المكتب فيما يتعلق بجمع الأدلة على نحوٍ تخصصيٍ[95].

[95] انظر *مراجعة عمل المحكمة الجنائية الدولية ومنظومة نظام روما الأساسي التي أجراها خبراء مستقلون - التقرير النهائي*، 30 أيلول/سبتمبر 2020، الفقرة 750 والتوصية 272.

أ) قسم التخطيط والعمليات

291- يتألف قسم التخطيط والعمليات من ثلاث وحدات[96]: (1) الوحدة المعنية بالأخطار والدعم الاشتغاليَين، التي تتكفل بسريةِ وأمنِ البعثات الميدانية وتوفر الدعم الاشتغالي للمهمات، بما فيها المهمات التي يقوم بها المدّعي العام؛ (2) وحدة استراتيجيات الحماية التي تتولى المسؤولية عن تدبُّر شؤون الشهود وتضمن وضع استراتيجية المكتب التحقيقية على نحوٍ تُتدبَّر به المخاطر المرتقبة على الأشخاص الذين يتعاملون مع المكتب تدبُّراً سليماً؛ (3) فريق الدعم النفسي - الاجتماعي، الذي يُقدِّم خدمات تخصصية في المجال النفسي إلى الشهود وغيرهم من مجموعات الأهالي الضعيفة الحال التي يتعامل معها المكتب. إنّ عمل هذا الفريق يرفد ما تقدمه وحدة استراتيجيات الحماية من حماية بدنية للشهود والمجني عليهم.

292- وتعمل الوحدة المعنية بالأخطار والدعم الاشتغاليَيْن ووحدة استراتيجيات الحماية بتعاون وثيق وعلى نحوٍ تكامليْ مع قلم المحكمة، متوزعة المسؤولية في مجموعة متواصلة من الخدمات، ضمن إطار فصل السلطات بمقتضى بنية توجيه المحكمة كما يرسيه نظام روما الأساسي.

ب) قسم البحث الجنائي العلمي

293- يقدِّم قسم البحث الجنائي العلمي دعماً علمياً لأنشطة التحقيق وأعمال المقاضاة وعمليات التدارس الأولي. إنه يتألف من ثلاث وحدات هي: (1) وحدة التحقيق الجنائي العلمي (التي تتولى فحص مسارح الجرائم، وعمليات الانتباش، وعمليات التشريح، والفحوص السريرية، والتحقيق الجنائي، إلخ)؛ (2) الوحدة السيبرانية (التي تتولى البحث الجنائي الحاسوبي، والبحث الجنائي المتعلق بالأجهزة المتنقلة والاتصالات، وعمليات التحقيق السيبراني، إلخ)؛ (3) وحدة الصور (التي تتولى المسؤولية عن نظم المعلومات الجغرافية وتحليل الصور الساتلية، وتحليل الصور الضوئية/الفِدْيَوية، ووضع الخرائط الثلاثية الأبعاد وتبيان مجرى الجرائم عن طريق تمثيل الأدوار فيها، وتحري الصور الملتقطة بالطائرات اليعسوبية، إلخ). وإضافةً إلى ذلك يتدبر قسم البحث الجنائي العلمي شؤون الأمانة التنفيذية للمجلس الاستشاري العلمي التابع لمكتب المدَّعي العام ويضع إجراءات العمل القياسية والمبادئ التوجيهية المتصلة بالأنشطة العلمية التي يضطلع بها المكتب. إن المجلس الاستشاري العلمي، المؤلَّف من الرؤساء الحاليين لمؤسسات المجتمع العلمي الدولي الثماني عشرة الأكثر تمثيلاً، يجتمع كل عام ويسدي المشورة إلى المكتب بشأن أحدث المستجدات في مجال التكنولوجيا الجديدة والتكنولوجيا الناشئة، والطرائق والإجراءات العلمية التي قد يمكن أن تعزِّز جمعَ وتنظيمَ وتحليلَ الأدلة الوثائقية والعلمية والمتأتية عن الشهادات.

ج) قسم تدبر المعلومات والمعارف والأدلة

294- إنّ قسم تدبُّر المعلومات والمعارف والأدلة، الذي يترأسه منسق لتدبُّر المعلومات، يجمع عمليات تدبُّر المعلومات والمعارف والأدلة التي يجريها المكتب في قسمٍ مُدمَجٍ واحد. ويرمي هذا القسم إلى استدامة توفر قدرةٍ في جميع وحدات المكتب على تقديم الدعم المنسَّق والمرن والمتجاوب اشتغالياً في مجال تدبُّر المعلومات والمعارف والأدلة، بغية مساندة كل أطياف عمليات المكتب المتعلقة بالمعلومات والأدلة، والكشف عن الوثائق والمعلومات، وحفظها.

295- ويقود منسق تدبُّر المعلومات كلتا وحدتيْ قسم تدبُّر المعلومات والمعارف والأدلة: وحدة المعلومات والأدلة ووحدة تطوير الحلول المؤسسية، ويعمل توسعاً بمثابة منسقٍ في المكتب لجميع مسائل تدبُّر المعلومات والمعارف والأدلة، بما في ذلك

[96] في إطار البنية التنظيمية الجديدة للمكتب، انتقلت الوحدة المعنية بالجرائم الجنسية والجرائم الجنسانية المنطلَق والجرائم المرتكبة بحق الأطفال - التي كانت سابقاً تتبع لقسم التخطيط والعمليات - إلى ركنَي المقاضاة، بينما يبقى مكوِّن هذه الوحدة المعني بالدعم النفسي -الاجتماعي ضمن قسم التخطيط والعمليات بمثابة وحدة قائمة بذاتها .

الاحتياجات إلى الدعم الاشتغالي المتخصص مثل الكشف الإلكتروني (eDiscovery) والمبادرات المستندة إلى الحوْسبة السَحابية.

296- وتتولى وحدة تطوير الحلول المؤسسية المسؤولية عما يلي:

أ) القيام نيابة عن المدّعي العام بعمليات تحليل الأعمال الشامل وتبيان السيرورات وجمع المتطلبات وتقييم الاحتياجات فيما يخص جميع قطاعات عمل المكتب؛

ب) إدارة مبادرات تطوير أعمال مكتب المدعي العام من خلال تقييم البرامج والمشاريع داخلياً، والتعاون ضمن الأجهزة وفيما بينها؛

ج) استدامة تقديم الدعم المباشر (المدمَج) إلى الأفرقة الموحَّدة التابعة للمكتب فيما يتعلق بتدبر المعلومات، بدءاً من عمليات التدارس الأولي فوصولاً إلى المرحلة التمهيدية.

297- وتتولى وحدة المعلومات والأدلة المسؤولية عما يلي:

أ) تدبُّر الأدلة، الذي يشمل تسجيلَها، وتدبُّرَ سلسلة الجهات التي يُعهد إليها بحفظها، وتخزينَها المادي والرقمي، والقِوامةَ عليها، والخدماتِ المساندةَ المتعلقة بها عندما تكون أدلة رقمية، وعملياتِ الكشف عنها؛

ب) إسداء المشورة إلى المكتب بشأن جمع الأدلة وتناولها، بما في ذلك الكشف الإلكتروني (eDiscovery) والمراجعة المستعان فيها بالتكنولوجيا (TAR)؛

ج) تدبر السيرورات الإدارية التي تكتنف الموادَّ التي تُجمع وتقدَّم بموجب المادة 15 من نظام روما الأساسي؛

د) توفير خدمات الدعم في عمليات استجواب الشهود والمهمات ذات الصلة، بما في ذلك تدبر شؤون العتاد وتوزيعه مركزياً وحفظ الأدلة ونقلها الآمنان.

د) وحدة الخدمات اللغوية

298- تنهض وحدة الخدمات اللغوية بأود جميع احتياجات المكتب إلى الدعم اللغوية، حيث يتركز معظم عملها على الترجمة التحريرية والترجمة الشفوية من أجل عمليات التحقيق وأعمال المقاضاة، مضطلعةً أيضاً في الوقت نفسه بتقديم المساعدة إلى وحدة الإعلام وديوان المدّعي العام فيما يخص خدمات الترجمة التحريرية.

299- إنّ وحدة الخدمات اللغوية تُقدِّم الخدمات في طائفة واسعة من اللغات، سواءٌ أكانت لغات رسمية، أو لغات للتعاون، أو لغات للحالات. وتظل الإنكليزية والفرنسية والعربية تشهد مقادير عالية من النشاط (المتأتي عن عوامل منها قضية *عبد الرحمن* وعمليات التحقيق المجراة في الحالات في بلدان ناطقة بالعربية)، بينما تتقلب الاحتياجات إلى الخدمات باللغات الأخرى بحسب الجزر والمد في مختلف الحالات والمناحي المحددة للتحقيق الذي يجريه المكتب. وفي الأشهر الاثني عشر الأخيرة أخذت وحدة الخدمات اللغوية بمبادرة جديدة للحثِّ على تسجيل البيانات الشرحية المتعلقة باللغات تسجيلاً أدق.

300- وبالرغم من ظروف العمل الشاقة المتأتية عن جائحة كوفيد-19، تواصل وحدة الخدمات اللغوية قياسها الحصيف للجهود اللازمة لتمييز مهنيي اللغات واختبارهم وتوظيفهم وتعظيم الاستفادة من شتى الخيارات التعاقدية المتاحة لتحديد الموارد المحددة والوقت اللازمين للاضطلاع بالخدمات على نحوٍ فعال. ويُركَّز في الوقت الحاضر تركيزاً خاصاً على تقييم جديد للموعد المناسب للشروع في ترجمة إفادات الشهود إلى لغات المشتبه فيهم. ويستلزم ذلك عمليةً دقيقة لإقامة التوازن في تحديد اللغة التي قد يُرجَّح أن يكون المشتبه فيه يتكلمها ويفهمها بصورة كاملة وتقييم احتمال القبض عليه، والروْز الدقيق للأدلة التي سيُستند إليها وبالتالي للحاجة إلى ترجمتها، كل ذلك مع إبقاء

الاستعمال الحصيف للموارد المتوفرة نصب العينين. وتظل وحدة الخدمات اللغوية إذ تفعل ذلك تستغل خيارات الحشد المحلي ضمن البلد المعني حيثما أمكن ذلك والاستعانة بالمهنيين المستقلين عندما تتيح اعتبارات أمن المعلومات ذلك.

301- وفي عام 2021 واصلت وحدة الخدمات اللغوية السعي إلى تحسين إجراءاتها ونظمها، سواء مع قسم تدبُّر المعلومات والمعارف والأدلة أو مع الأفرقة الموحَّدة، بوسائل منها أتمتة ترجمة قوائم الأدلة بلغتي العمل، والتوسع في استغلال الأنساق الأصلية القابلة للتعديل عند الترجمة، ونشدان المزيد من أتمتة حساب عدد الكلمات في الوثائق المتعددة اللغات. ويضاف إلى ذلك أن إنجاز ما يُطلب من إدماج للتسجيل الإلكتروني للترجمات والمحاضر في عام 2021 سيتيح لوحدة الخدمات اللغوية الحد من عبء العمل الذي تعيَّن النهوض به حديثاً في هذا المجال. كما تتوقع وحدة الخدمات اللغوية أن يضاف، بحلول عام 2022 على أبعد تقدير، مُترابَطُ تدبُّر الصلات الحالي والنظام المجدَّد لطلب الترجمة الشفوية والتخطيط لها.

موارد الميزانية **16 518.3 ألف يورو**

302- يأتي طلب الموارد المالية نتيجةً لإعادة تخصيص الأقسام القائمة بضمها إلى ركن الخدمات المتكاملة. ويشار على الخصوص إلى أنّ نطاق مِلاك الموظفين لم يتغير. وقد صُمِّمت التعديلات على مواصفات بعض الوظائف بحيث تبقى عديمة الأثر على الميزانية وتُسدُّ بها ضرورة جعل مواصفات الوظائف المعنية أوثق توافقاً مع المهام المضطلع بها في إطار هذا الركن.

303- لقد جرى تقييم وتقدير الموارد غير المتصلة بالعاملين على أساس مقدار الدعم اللازم تقديمه خدمةً لأنشطة المكتب المعتزَمة وأنشطته المتوقَّعة. وترد التفاصيل المتعلقة بالتكاليف غير المتصلة بالعاملين في الفقرات التالية.

الموارد من الموظفين **14 571.4 ألف يورو**

304- إنّ وظيفة مدير الخدمات المتكاملة (من الرتبة مد-1) ستُنشأ بحيث تكون عديمة الأثر على الميزانية وذلك بإعادة تحديد المهام المنوطة بمدير شعبة التحقيق (البرنامج السابق 2300). ويتولى مدير الخدمات المتكاملة، بصلاحية مفوَّضة إليه من المدّعي العام وبإشرافٍ مباشر منه، المسؤولية عن تدبُّر توفير الخدمات المتكاملة ضمن المكتب على نحوٍ يمكن التعويل عليه ويكون ناجعاً بالقياس إلى التكاليف. ويكون مدير الخدمات المتكاملة في الطليعة للتكفل بتقديم الدعم الكافي إلى المكتب من خلال الاضطلاع بجميع مهام الخدمة ذات الصلة، وتوفر الوسائل التكنولوجية والمعدات، وبتوفر الخدمات المناسبة للنهوض بتنفيذ المهام المنوطة بالمكتب في إطار ولايته. فمدير الخدمات المتكاملة سيقوم بتحديد وتنفيذ وتدبُّر عدد كبير من الخدمات اللازمة لتحقيق الغايات المحددة المتمثلة في علوّ درجة الجودة والنجاعة بالقياس إلى التكاليف ضمن نطاق فئات التخطيط والعمليات، وتدبُّر المعلومات والمعارف والأدلة، والبحث الجنائي العلمي، والدعم اللغوي. وسيعمل مدير الخدمات المتكاملة مع رؤساء الأقسام لوضع نهوج واستراتيجية جديدة تنهض باستعمال الأدوات الحديثة والتكنولوجيا المتقدمة بمثابة آليات لزيادة فعالية المكتب.

305- وسيتألف مِلاك القسم في عام 2022 من 108 وظائف ثابتة، و55 وظيفة من وظائف المساعدة المؤقتة العامة (بما في ذلك وظائف التراجمة العاملين في الميدان).

306- بغية سد الاحتياجات الاشتغالية لقسم تدبُّر المعلومات والمعارف والأدلة، وتقليص تكاليف الموظفين وسد بعض المتطلبات المبيَّنة في التقرير عن المراجعة التي أجراها خبراء مستقلون[97]، يُطلب أن تُنشأ في هذا القسم الوظائف التالية البيان: موظف

[97] انظر *مراجعة عمل المحكمة الجنائية الدولية ومنظومة نظام روما الأساسي التي أجراها خبراء مستقلون - التقرير النهائي*، 30 أيلول/سبتمبر 2020، الفقرات 203 و231 و250 والتوصية 104. كما إنه يُعْرَب عن تأييد تحديث/إنشاء الوظائف المعنية في الفقرات 479 و555 و751 و753 و756، والتوصيتين 285 و291.

معني بالكشف الإلكتروني (eDiscovery) وتحليل البيانات (من الرتبة ف-4)، وموظف معني بتدبُّر المعارف (من الرتبة ف-3)، وموظف معاون معني بالحلول المؤسسية (من الرتبة ف-2)، ومدير للمحفوظات والمستودع الإلكتروني (من الرتبة خ ع-رأ)، ومساعد معني بتنسيق المشاريع (من الرتبة خ ع-رأ)، ومساعد رئيسي معني بتدبُّر المعلومات (من الرتبة خ ع-رأ).

307- إن تكاليف هذه الوظائف تُعوَّض تعويضاً كاملاً بالكف عن تمويل خَمْسِ الوظائف الثابتة التالية البيان: محلِّلٌ معاون (معني بتحليل البيانات) (من الرتبة ف-2)، وموظف مساعد معني بالمعلومات (من الرتبة ف-1)، ومساعد معني بالأدلة (من الرتبة خ ع-رأ)، ومساعد معني بتجهيز البيانات (من الرتبة (خ ع-رأ)، ومساعد معني بتدبُّر المعلومات (من الرتبة (خ ع-رأ)، إضافةً إلى وظيفتيْن من وظائف المساعدة المؤقتة العامة: مساعد معني بتدبُّر المعلومات (من الرتبة (خ ع-رأ)، ومساعد معني بالكشف عن المعلومات/تقصِّيها (من الرتبة (خ ع-رأ). إنّ صافي الأثر على الميزانية يبلغ 30.0 ألف يورو. وقد أُبقي على شغور الوظائف المعنية سهراً على جعل التحسين التنظيمي المعتزم تحقيقه عديم الأثر على الموظفين الشاغلين لها.

308- إنّ مشروع إعادة التنظيم الداخلي، الذي يستتبع أيضاً تغييراً في تسميات الوظائف ومواصفاتها[98]، قُدِّم إلى الهيئة الاستشارية المعنية بتصنيف الوظائف وقام مُصنِّفٌ خارجي باستعراض جميع الوظائف المعنية تقيُّداً بالنصوص التنظيمية المعمول بها في المحكمة.

الوظائف الثابتة: من الفئة الفنية وفئة الخدمات العامة *9 548.2 ألف يورو*

309- يضم مِلاك موظفي البرنامج الوظائف الثابتة التالية البيان:

[98] فعلى سبيل المثال، تُنشأ وظيفة مدير المحفوظات والمستودع (من الرتبة خ ع-رأ) ووظيفة المساعد المعني بتنسيق المشاريع (من الرتبة خ ع-رأ) ووظيفة المساعد الرئيسي المعني بتدبر المعلومات (من الرتبة خ ع-رأ) بإعادة تحديد المهام المنوطة بوظائف قائمة لا بطلب وظائف جديدة.

التسمية	*الرتبة*	*العدد*
مدير الخدمات المتكاملة[99]	مد-1	1
مساعد معني بالدعم الإداري	خ ع - ر أ	1
		2
فريق إدارة الخدمات المتكاملة		
مساعد إداري	خ ع - ر أ	7
		7
قسم التخطيط والعمليات		
رئيس قسم التخطيط والعمليات	ف-5	1
رئيس وحدة استراتيجيات الحماية	ف-4	1
موظف معني باستراتيجيات الحماية	ف-3	1
موظف معاون معني باستراتيجيات الحماية	ف-2	1
مساعد معني باستراتيجيات الحماية	خ ع - ر أ	5
رئيس الوحدة المعنية بالأخطار والدعم الاشتغاليين	ف-4	1
موظف معني بالعمليات	ف-3	2
موظف معني بالعمليات (من الناحية الأمنية)	ف-3	1
موظف معني بأخطار العمليات والعمل في الميدان	ف-3	4
محلِل معلومات	ف-2	2
محلِل مساعد	ف-1	1
منسِّق عمليات ميدانية	خ ع - ر أ	5
مساعد معني بالعمليات الميدانية	خ ع - ر أ	2
مساعد معني بالعمليات	خ ع - ر أ	2
مساعد معني بتدبر شؤون الشهود	خ ع - ر أ	1
مساعد إداري	خ ع - ر أ	3
		33
قسم تدبر المعلومات والمعارف والأدلة		
منسِّق لتدبر المعلومات	ف-5	1
مهندس معني بمعمارية النظم	ف-4	1
موظف معني بالكشف الإلكتروني (eDiscovery) وتحليل البيانات[99مكرّرا/99bis]	ف-4	1
موظف معني بتدبر المعارف	ف-3	1
موظف معني بالمعلومات (نظام الأدلة ونظام التحليل)	ف-2	2
موظف معاون معني بالحلول المؤسسية	ف-2	1
مساعد معني بتنسيق المشاريع	خ ع - ر أ	1
مساعد رئيسي معني بتدبر المعلومات	خ ع - ر أ	1
مساعد معني بتدبر المعلومات	خ ع - ر أ	6
رئيس وحدة المعلومات والأدلة	ف-3	1
موظف معاون معني بالمعلومات والأدلة	ف-2	1
مدير لتجهيز البيانات	ف-2	1
منسِّق لقواعد البيانات	ف-1	3
مساعد معني بتجهيز البيانات[100]	خ ع - ر أ	7
مساعد معني بحفظ المعلومات	خ ع - ر أ	2
مساعد معني بالكشف عن المعلومات/تقصّيها	خ ع - ر أ	1
مساعد رئيسي معني بالأدلة	خ ع - ر أ	1
مساعد معني بالأدلة	خ ع - ر أ	4
مدير المحفوظات والمستودع الإلكتروني	خ ع - ر أ	1
		37
قسم البحث الجنائي العلمي		
رئيس قسم البحث الجنائي العلمي	ف-5	1
موظف معني بالبحث الجنائي العلمي	ف-3	2
محقِّق معني بالبحث الجنائي العلمي السيبراني	ف-3	3
محلِل معاون (معني بنظم المعلومات الجغرافية)	ف-2	1
محلِل معاون	ف-2	2
مساعد معني بحفظ المعلومات	خ ع - ر أ	1
		10
وحدة الخدمات اللغوية		
منسِّق لغوي	ف-4	1
مراجع (واحد للغة الإنكليزية وواحد للغة الفرنسية)	ف-4	2
منسِّق للترجمة الشفوية	ف-3	1

التسمية	*الرتبة*	*العدد*
مترجم (للغة الإنكليزية)	ف-3	1
مترجم (للغة الفرنسية)	ف-3	1
مترجم (للغة العربية)	ف-3	1
مترجم معاون (للغة الإنكليزية)	ف-2	1
مترجم معاون (للغة الفرنسية)	ف-2	1
مترجم معاون (للغة العربية)	ف-2	1
مساعد معني بالخدمات اللغوية	خ ع - ر أ	3
منسِّق رئيسي معني بالمحاضر	خ ع - ر أ	1
منسِّق ومدقِّق للمحاضر	خ ع - ر أ	1
مدقِّق للمحاضر	خ ع - ر أ	4
مساعد معني بالمحاضر	خ ع - ر أ	1
		20
المجموع		***109***

المساعدة المؤقتة العامة *5 023.2 ألف يورو*

310- يظل البرنامج يحتاج إلى موارد تُوفَّر في إطار المساعدة المؤقتة العامة للنهوض بأنشطة المكتب. وعليه فإن من الضروري مواصلة توفير الموارد الحالية. وحيثما أمكن الأمر، عُمِل على جعل التغييرات المطلوبة عديمة الأثر على الميزانية وذلك من خلال الكفِّ عن تمويل وظائف مقرَّة قائمة. وترد تفاصيل عن كل وظيفة مطلوبة في الفقرات 312 حتى 322 أدناه.

311- وتتوزع وظائف المساعدة المؤقتة العامة المطلوبة لعام 2022 التوزعَ التالي. إن الوظائف المعنية تمثل متطلباً متكرِّراً لسنوات متعددة، ما لم يُشَر إلى خلاف ذلك:

[99] استُحدثت هذه الوظيفة بإعادة تحديد المهام المنوطة بوظيفة مدير شعبة التحقيق (من الرتبة مد-1) في البرنامج السابق 2300.

[99مكرَّراً] تعويضاً للزيادة فيما يخص عام 2022 أُلغيت وظيفة محلِّل معاون (محلِّل بيانات) (من الرتبة ف-2) كانت ضمن ملاك موظفي قسم تحليل عمليات التحقيق (البرنامج الفرعي 2310).

[100] أُعيد تخصيص ثلاث وظائف لمساعدين معنيين بتجهيز البيانات بنقلها من قسم تحليل عمليات التحقيق إلى قسم تدبر المعلومات والمعارف والأدلة.

التسمية	*الرتبة*	*العدد*	*المدة بالشهور*	*المكافئ بمعادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل*	
فريق إدارة الخدمات المتكاملة					
موظف معني بالمشاريع	ف-3	1	12	1.00	متطلب مستمر
موظف مساعد معني بالتخطيط والمراقبة	ف-1	1	12	1.00	متطلب مستمر
		2	**24**	**2.00**	
قسم التخطيط والعمليات - وحدة استراتيجيات الحماية					
موظف معاون معني باستراتيجيات الحماية	ف-2	4	48	4.00	متطلب مستمر
موظف معاون معني باستراتيجيات الحماية	ف-2	3	36	3.00	متطلب جديد
		7	**84**	**7.00**	
قسم التخطيط والعمليات - الوحدة المعنية بالأخطار والدعم الاشتغاليين					
موظف معني بأخطار العمليات والعمل في الميدان	ف-3	1	12	1.00	متطلب مستمر
منسّق عمليات ميدانية	خ ع - ر أ	4	48	4.00	متطلب مستمر
		5	**60**	**5.00**	
الدعم النفسي - الاجتماعي					
خبير نفسي - اجتماعي[101]	ف-2	1	6	0.50	متطلب مستمر
		1	**6**	**0.50**	
قسم تدبر المعلومات والمعارف والأدلة - وحدة المعلومات والأدلة					
موظف معاون معني بالأدلة الإلكترونية	ف-2	2	24	2.00	متطلب مستمر
موظف مساعد معني بالمعلومات والأدلة	ف-1	2	24	2.00	متطلب مستمر
مساعد معني بالأدلة	خ ع - ر أ	1	12	1.00	متطلب مستمر
		5	**60**	**5.00**	
قسم تدبر المعلومات والمعارف والأدلة - وحدة تطوير الحلول المؤسسية					
موظف معني بتدبر البيانات	ف-3	1	12	1.00	متطلب مستمر
منسّق معاون معني بقواعد البيانات	ف-2	1	12	1.00	متطلب مستمر
موظف معني بالمعلومات	ف-2	1	12	1.00	متطلب مستمر
موظف معني بالتعلم الإلكتروني	ف-2	1	12	1.00	متطلب مستمر
مساعد تقني (معني بنظم المعلومات)	خ ع - ر أ	1	12	1.00	متطلب مستمر
		5	**60**	**5.00**	
قسم البحث الجنائي العلمي					
رئيس الوحدة السيبرانية	ف-4	1	12	1.00	متطلب مستمر
موظف معني بالبحث الجنائي العلمي	ف-3	2	24	2.00	متطلب مستمر
		3	**36**	**3.00**	
وحدة الخدمات اللغوية					
مراجع (للغة العربية)	ف-4	1	12	1.00	متطلب مستمر
موظف معني بالترجمة	ف-3	1	12	1.00	متطلب مستمر
مترجم[102]	ف-3	6	72	6.00	متطلب مستمر
مترجم معاون	ف-2	1	12	1.00	متطلب مستمر
منسّق معاون معني بالترجمة الشفوية	ف-2	1	12	1.00	متطلب مستمر
منسّق معاون معني بالترجمة الشفوية	ف-2	1	12	1.00	متطلب جديد
مدقِق للمحاضر	خ ع - ر أ	3	36	3.00	متطلب مستمر
مدقِق للمحاضر	خ ع - ر أ	2	18	1.50	متطلب جديد
مساعد معني بالمحاضر	خ ع - ر أ	1	12	1.00	متطلب جديد
مساعد معني بالخدمات اللغوية	خ ع - ر أ	1	12	1.00	متطلب مستمر
مساعد معني بالخدمات اللغوية	خ ع - ر أ	1	12	1.00	متطلب جديد
ترجمان ميداني	خ ع - ر أ	8	38	3.17	متطلب مستمر
		27	**260**	**21.67**	
المجموع		**55**	**590**	**49.17**	

312- يستعين قسم التخطيط والعمليات بخبراء خارجيين بغية تقديم الدعم النفسي الاجتماعي إلى المجني عليهم والشهود. وتُستأجر خدمات الخبراء المعنيين بموجب

عقود مبرمة معهم بصفتهم مقاولين مستقلين. أمّا مستوى الخبرة اللازم فيكافئ الرتبة المهنية ف-2. ويبلغ مُقدَّر المدة الإجمالية للاستعانة بهم ستة أشهر فيما يخص عام 2022. ولأغراض الميزانية يُقدَّم الطلب المعني كبند واحد. أما مقدار الاعتمادات المطلوبة فهو مساوٍ لنظيره في الميزانيات المقترَحة للسنوات السابقة.

313- وفي قسم تدبُّر المعلومات والمعارف والأدلة يسهر الموظف المعني بتدبُّر المعارف على أن يضم مِلاك العاملين في مكتب المدّعي العام موظفين مخصَّصين لتناول مسائل تدبُّر المعارف من قبيل العبر المستخلَصة، وتدبُّر المعايير ومجموعات الوثائق المتعلقة بها، ورسم معالم السيرورات، وتمييز إمكانية التحسين، وإعادة تصميم السيرورات، وإضفاء الطابع المؤسسي على مفهوم "المؤسسة الناشدة للتعلُّم" ضمن مكتب المدّعي العام من خلال اتباع منحىً منهجي مخصص للعمل بالعبر المستخلَصة. فينبغي إيلاء الأولوية لتنمية هذه القدرة ضمن مكتب المدّعي العام نظراً إلى المعاينات المسجلة في تقرير منسق تدبُّر المعلومات، والتقرير عن المراجعة الخارجية التي أجراها خبراء مستقلون[103]، والتقارير عن المراجعات التي أجراها مكتب المراجعة الداخلية.

314- ويدعم الموظف المعاون المعني بالحلول المؤسسية النظم المتخصصة (للتحقق أو البحث الجنائي العلمي) وسيرورات العمل الأساسية للمكتب من خلال مبادرات تطوير الأعمال. ويُتوخى من شاغل الوظيفة المعنية دعم وضع الحلول داخلياً، بما في ذلك أتمتة وإدماج وتبسيط النظم والأدوات، والانخراط في البحوث والمبادرات التطويرية لاستبانة الحلول الجديدة أو البديلة من أجل تبسيط البرمجيات الحاسوبية والسيرورات المعمول بها، ودعم المهندس المعني بمعمارية النظم والمنسق المعني بتدبُّر المعلومات في صوْغ المتطلبات الخاصة بالحلول الداخلية وغيرها من الحلول، والتقييم التقني للخيارات البديلة المتاحة تجارياً للتكفل ببلوغ واستدامة أعلى مستويات النجاعة عند انتقاءِ وتطويرِ وتنفيذِ حلول تكنولوجيا المعلومات الخاصة بمكتب المدّعي العام.

315- إن وحدة الخدمات اللغوية استعرضت الوظائف التي يتكون منها مِلاكها الحالي فخلصت إلى وجوب إجراء التغييرات التالية البيان، تماشياً مع التقييمات المستمرة للاحتياجات إلى الموارد المحددة على محكِّ طلبات الخدمات المتغيرة باستمرار مع الانتقال في الحالات من التدارس الأولي إلى غيره من المراحل. وسيتم أيضاً بالتعديلات المقترَحة تناول مسألة الاستعانة بوظائف المساعدة المؤقتة العامة غير المقرَّة، وتذليل هذه المسألة. كما إنّ هذه التعديلات تأتي استجابةً للملاحظات الواردة في التقرير عن المراجعة التي أجراها خبراء مستقلون (الفقرات 178 حتى 180)، وتجاوباً مع عبء العمل المزيد الذي تنطوي عليه مرحلة التدارس الأولي والعبر المستخلَصة، والتغييرات الاشتغالية المتأتية عن جائحة كوفيد-19.

316- ويُقترح إنشاء الوظائف التالية البيان:

- منسِّق معاون للترجمة الشفوية (من الرتبة ف-2)
- مساعد معني بالخدمات اللغوية (من الرتبة خ ع-5)
- مساعد معني بالمحاضر (من الرتبة خ ع-4)
- مدقِّقين اثنين للمحاضر (من الرتبة خ ع-4).

317- وبغيةَ جعل الأثر على الميزانية منعدماً سيُكف عن تمويل الوظائف الأربع التالية البيان:

- وظيفة مترجم (من الرتبة ف-3)

---

101 يشار في الجدول إلى هذا المتطلَّب باعتباره وظيفة واحدة (1). والحال أن هذا البند يُستخدَم لطلب اعتمادات لسد تكاليف الاستعانة بمتعاقدين مستقلين عديدين يعملون لمدة إجمالية تصل حتى ستة أشهر.

102 ألغيت وظائف مترجم ومترجمين مساعدين ومساعد إداري.

103 انظر *مراجعة عمل المحكمة الجنائية الدولية ومنظومة نظام روما الأساسي التي أجراها خبراء مستقلون - التقرير النهائي*، 30 أيلول/سبتمبر 2020، الفقرة 203 والتوصية 104.

- وظيفتين اثنتين لمترجمَيْن مساعدين (من الرتبة ف-1)
- وظيفة لمساعد إداري (من الرتبة خ ع-4).

318- وبحلول كانون الثاني/يناير 2022 ستكون وظيفة المنسق المعاون المعني بالترجمة الشفوية (من الرتبة ف-2) ووظيفة المساعد المعني بالمحاضر (من الرتبة خ ع-4) قائمةً منذ زهاء ثلاث سنوات بصفتها وظيفةً غير مقرَّة. فيفترض أنه آن الأوان لإضفاء الطابع النظامي على هاتين الوظيفتين ضمن نطاق الميزانية.

319- ويشار فيما يخص المنسق المعاون للترجمة الشفوية (من الرتبة ف-2) إلى أن هذه الوظيفة ستظل تلزم طويلاً في المستقبل المنظور بغية مواكبة المتطلبات من موارد الترجمة الشفوية من خلال تمييز التراجمة العاملين في الميدان واختبارهم وتدريبهم وتوظيفهم (ولا سيما تراجمة لغات بلدان الحالات) عند بداية عمليات التدارس الأولي والنظر في الحالات وطيلتهما، على نحو يواكب تغير الاحتياجات اللغوية وخروج التراجمة من القائمة المعتمَدة. ورهناً بقرار المدّعي العام فيما يخص مباشرة عمليات تحقيقٍ جديدة، قد يلزم موظفٌ إضافيٌ يعمل في هذا المجال لكن وظيفته لا تُطلب حتى الآن ريثما يغدو الأمر أوضح خلال عام 2021.

320- وعلى نحوٍ مماثل، تظل وظيفة المساعد المعني بإعداد المحاضر (من الرتبة (خ ع-4) تتسم بأهمية بالغة في السنوات المقبلة على صعيد تجهيز جميع جوانب طلبات إعداد المحاضر، بما في ذلك تعهيد الأعمال المعنية إلى جهات خارجية؛ وقد دُرِج على أن لا تكون هناك فرصة تذكر لاضطلاع شاغل هذه الوظيفة بمهام في مجال إعداد المحاضر حتى إذا كان إعدادها جانباً متأصلاً من المهام المنوطة بهذه الوظيفة يتيح المزيد من تنوع المهام والمرونة في أدائها. وعلى غرار سائر وظائف فئة الخدمات العامة الجديدة المطلوبة هنا، ستضمن هذه الوظيفة أداء المهام الكتابية/التجهيزية بالمستوى المناسب بدلاً من أن يقوم بالمهام المعنية مشرفون وموظفون من الفئة الفنية. إنّ وظيفة المساعد المعني بإعداد المحاضر هذه، شأنها شأن الوظيفتين المطلوبتين لمدقِّقَيْن للمحاضر (من الرتبة خ ع-4)، تسهم أيضاً في توفير خدمات إعداد المحاضر في الوقت المناسب بقدر المستطاع دعماً للأنشطة الأساسية التي يضطلع بها المكتب.

321- وتُطلب وظيفتا مدقِّقَيْ المحاضر (من الرتبة خ ع-4) لتقليص متوسط الزمن الذي تستغرقه خدمات إعداد المحاضر دعماً للأنشطة الأساسية المتمثلة في عمليات التحقيق وأعمال المقاضاة، مع إيلاء الاعتبار على وجه التحديد للزوم توفر قدرة داخلية للفترات التي تشهد طلبات لإعداد المحاضر على وجه الاستعجال في الدقائق الأخيرة قبل انتهاء آجال جلسات المحكمة الهامة. ويضاف إلى ذلك أن هاتين الوظيفتيْن مصممتان لكي يكون شاغلاهما متنوعَي المهارات بقدر المستطاع (مثل العمل بلغتَي عمل المحكمة - الإنكليزية والفرنسية - وبالعربية أيضاً) كي تفي الوظيفتان باحتياجات شتى الحالات.

322- ثم إن الوظيفة الإضافية لمساعدٍ معني بالخدمات اللغوية (من الرتبة خ ع-5) مدرجة بغية التكفل بتقديم الدعم اللازم خلال كل مراحل تجهيز طلبات الترجمة التحريرية وطلبات الترجمة الشفوية وتوظيف المهنيين المعنيين، وكذلك، هنا أيضاً، السهر على عدم إبعاد الموظفين من الفئة الفنية عن الاضطلاع بمسؤولياتهم الأساسية. إن شاغل هذه الوظيفة، إذ يعمل بمرونة في شتى مجالات العمل المتعلق بالترجمة التحريرية والمجال المتعلق بالترجمة الشفوية، سيقدم دعماً بالغ الأهمية لفريق إدارة وحدة الخدمات اللغوية في إجراءات التوظيف المعقدة والمستلزمة للكثير من الوقت من أجل بقاء قوائم المهنيين المستقلين المعنيين تضم ما يكفي منهم لدعم الأفرقة الموحَّدة على النحو المناسب وتفادي الاحتياج إلى العمل الإضافي، كما عوين كاتجاه متزايد.

الموارد غير المتصلة بالعاملين **1 946.9 ألف يورو**

323- تُستخدم الموارد غير المتصلة بالعاملين لسد تكاليف السفر، وتكاليف الخدمات التعاقدية، والنفقات التشغيلية العامة، وتكاليف اللوازم والمواد، وتكاليف الأثاث والعتاد. وتشمل هذه الفئة الأخيرة الذكر عناصر ذات صلة بمشاريع تدبُّر المعلومات، ومعدات لجمع الأدلة منخفضة التكاليف من قبيل وحدات الذاكرة الصغيرة من النوع USB، والمسجِّلات، وأقراص التخزين الحاسوبي الخارجية، والمفاتيح الإلكترونية، وما إلى ذلك. وتتولى وحدة إدارة المرافق التابعة لقلم المحكمة تدبُّر شؤون جميع الأثاث المكتبي، من قبيل المناضد والخزائن والطاولات، ويهيأ لهذا الأثاث في الميزانية ضمن نطاق البرنامج الرئيسي الثالث. إن الموارد المطلوبة تمثل مطلباً متكرِّراً، ما لم يُشَر إلى خلاف ذلك.

السفر *304.9 آلاف يورو*

324- ستواصل الشعبة تخفيض تكاليف السكن وبدل المعيشة اليومي في بلدان الحالات التي تُنشر فيها الأفرقة الذاهبة في بعثات. وستساعد زيادة الحضور الميداني واتّباع نهج يتسم بالمزيد من المرونة في استعمال الموارد على تعويض التخفيض في مدى نشر البعثات. ويُتوقع أن يتسنى باستدامة اتّباع هذا النهج في عام 2022 تحقيق وفورات في التكاليف الاشتغالية. لكن التدابير التي أعملتها الشعبة ستضمن بقاء المكتب على أكبر قدر ممكن من النجاعة، مكيِّفاً ترتيبات السفر للحفاظ على التوازن الأكثر فعالية بين تكاليف الرحلات الجوية وبدل المعيشة اليومي ونجاعة عمليات التحقيق التي يجريها وتقدُّمها.

325- إن البعثات إلى الميدان تستلزم سفر التراجمة محلياً ودولياً لتقديم الدعم اللازم للأنشطة المتصلة بالتحقيق والأنشطة المتصلة بالمقاضاة خلال مرحلة التدارس الأولي ومرحلة التحقيق والمرحلة التمهيدية والمرحلة الابتدائية. وكذلك يشمل بند الميزانية المعني اعتمادات تخصَّص لعدة بعثات إلى بلدان الحالات تُجرى لتقييم وحشد التراجمة الميدانيين.

326- كما يهيأ بالمقدار المطلوب لسد تكاليف عدد محدود من المهمات التي يقوم بها موظفون تقنيون لتقديم الدعم للبعثات الميدانية، وتدبر أو ترحيل أو شطب معدات ولوازم قسم تدبر المعلومات والمعارف والأدلة الموجودة حالياً في المكاتب الميدانية، والمشاركة في ندوات ومؤتمرات مهنية.

327- ثم إن قسم البحث الجنائي العلمي يظل يحتاج إلى الموارد لنشر الأفرقة عندما يلزم إجراء بعثات للبحث الجنائي العلمي.

الخدمات التعاقدية *370.0 ألف يورو*

328- يُحتاج إلى الخدمات التعاقدية لرفد مشاريع داخلية أو لتوفير موارد من أجل المتطلبات الخاصة وحالات الارتفاع الكبير في مقدار الأنشطة التي يتعذر النهوض بأودها على نحو فعّال وفي الوقت المناسب بموارد داخلية. فعلى سبيل المثال تظل الاستعانة بمترجمين ومعدي محاضر خارجيين تتسم بأهمية بالغة لرفد قدرات المكتب الداخلية، عندما لا يتعارض ذلك مع مقتضيات السرية، سهراً على الاستفادة من الجمع الأكثر فعالية ممكنة بين الموارد الداخلية والموارد الخارجية مع مراعاة المسؤولية المالية في مواجهة حالات بلوغ النشاط أوجَهُ بفعل أعباء عمل متصلة بالقضايا على وجه التحديد يتوجب النهوض بها في آجال معيَّنة، على شكل مواد تتعين ترجمتها أو إعداد محاضر لها بلغة لا توجد ولا تُطلب قدرة داخلية على إعداد المحاضر بها أو على الترجمة منها أو إليها.

النفقات التشغيلية العامة *677.0 ألف يورو*

329- يخص بند الميزانية هذا تكاليف متكرِّرة لا مناص من تكبُّدها متصلة بحضور الشهود لكي يُستجوبوا وبواجب المكتب المتمثل في العناية بالشهود خلال كل مراحل الأنشطة (عمليات التدارس الأولي، وعمليات التحقيق، والمحاكمات، وباقي القضايا اللابثة).

330- ويستند حساب الزيادة المطلوبة في المخصصات لسد التكاليف التشغيلية العامة إلى عدد من العوامل: ضرورة التفاعل مع شهود جدد في القضايا الجاري تناولها مع الوفاء بالواجب المستمر المتمثل في العناية بالشهود الحاليين، وسد تكاليف استئجار المساكن لفترة أطول للموظفين خلال البعثات.

331- وستُسد بجزء من المبلغ المطلوب في بند النفقات التشغيلية العامة تكاليف العقد الخاص بالسكن في جمهورية أفريقيا الوسطى، الذي يهيئ حلاً اقتصادياً بالقياس إلى التكاليف الباهظة المترتبة على النزول في الفنادق إبان العمليات الجارية. كما يوفِّر السكن المعني بيئةً سالمة وسليمة ومنظَّمة للموظفين في مكانٍ لا يوجد فيه إلا عددٌ محدودٌ جداً من المرافق الطبية.

332- وتشمل الاعتمادات المطلوبة مبلغاً مقداره 10.0 آلاف يورو لسد تكاليف الصيانة السنوية لتطبيقٍ من تطبيقات البرامج الحاسوبية خاصٍ بمكتب المدّعي العام على وجه التحديد يستخدم لدعم تحليل عمليات التحقيق.

اللوازم والمواد *115.0 ألف يورو*

333- يُطلب مبلغ مقداره 27.0 ألف يورو لتجديد الاشتراكات السنوية في مجلات تخص مكتب المدّعي العام على وجه التحديد وغيرها من الاشتراكات المهنية (مثل الاشتراك في الرابطة الدولية للمدّعين العامين)، ولشراء مجلدات مرجعية هامة تلزم لدعم أنشطة المكتب الأساسية. إنّ المبلغ المطلوب في إطار هذا البند من بنود الميزانية قُيّم بغية توفير السلع/الخدمات التي يحتاجها المكتب، مع الحد في الوقت نفسه من الأثر المالي حيثما أمكن ذلك. والحال أنّ تكلفة الوحدة المطبّقة فيما يخص الاشتراكات التي تم تحديدها باعتبارها ضرورية فيما يخص عام 2022 قد ازدادت والمبلغ المطلوب إنما يجسد أسعار السوق. أما الاشتراكات في قواعد البيانات والخدمات والمجلات المتاحة على الإنترنت والمشتركة بين جميع وحدات المحكمة فتعامَل معاملة مركزية ضمن مكتبة المحكمة وقسم خدمات تدبر المعلومات.

334- وتلزم الاعتمادات المطلوبة لتجديد رخص الاشتراك الخاصة ببرمجيات حاسوبية تخص مكتب المدّعي العام على وجه التحديد. ويخصَّص جزء من اعتمادات بند الميزانية هذا لشراء مستهلكات رقمية وإلكترونية من أجل جمع الأدلة (مثل بطاقات الذاكرة، والأقراص الصلبة المشفَّرة)، ولسد تكاليف أجهزة يستخدمها المحققون (من قبيل الكامِرات وأجهزة التسجيل والبطاريات).

335- ويُطلب جزء أصغر من الاعتمادات المعنية لاستبدالِ وإضافةِ بعض المواد واللوازم الخاصة (مثل الأكياس التي يوضع فيها الرفات البشري، والقفافيز المطاطية، والمستهلكات، والأجهزة) التي تستلزمها أعمال البحث الجنائي العلمي المتعلقة بمسارح الجرائم التي تُجرى في إطار عمليات التحقيق ولشراء صور من الصور التي تلتقطها السواتل تلزم لدراسة حال مسارح الجرائم قبل حدوث الوقائع المعنية وحالها بعده.

الأثاث والعتاد *480.0 ألف يورو*

336- يخص المبلغ المطلوب في بند الأثاث والعتاد جزءاً من الاستثمارات في مجال تكنولوجيا المعلومات المُموَّلة عن طريق ميزانية مكتب المدّعي العام. وتتعلق المصروفات المعنية ببنود تخص مكتب المدّعي العام على وجه التحديد تندرج ضمن

إطار الاستثمارات المقر إجراؤها في إطار مبادراتٍ أساسية، منها مبادرات مشتركة بين الأجهزة، يُرمى منها إلى تحقيق الغايات المنشودة على صعيد المقاضاة.

337- وتتصل هذه المبادرات بزيادة المكاسب المتأتية عن زيادة النجاعة المحققة داخلياً من خلال المراجعات المتمعنة لسيرورات الأعمال وتصميم و/أو تمييز حلول يُرمى منها إلى تدبر عمليات التحقيق وشؤون الشهود، وتدبر طلبات الخدمات اللغوية، وتنسيق الترجمة الشفوية، والاهتمام بأنساق تسلسل الأعمال لإدارة المشاريع ضمن المكتب. إن هذه المبادرات تدعم مباشرة سد الاحتياجات في مجال التحقيق وفي مجال المقاضاة كما تدعم قدرة المكتب العامة على تقديم الخدمات والمساندة للأنشطة المؤسسية الأساسية.

338- وتتمثل المجموعة الثانية من المبادرات في القيام على نطاق واسع بإعمال الاستنساخ الجنائي العلمي، وفرز وحفظ المواد الرقمية التي تستلزم تجهيزاً إضافياً، وتحليلها ومراجعتها قبل تسجيلها؛ وتطوير وتحسين أدوات المكتب وقدراته على جمع وتجهيز المعلومات و/أو الأدلة التخصصية و/أو الرقمية أو المستقاة من مصادر متاحة إتاحة عامة، وإجراء عمليات تحرٍّ على الإنترنت دعماً لأنشطة المكتب الأساسية في مجال التحقيق ومجال المقاضاة.

339- ثم إن المكتب يطلب اعتمادات من أجل مشاريع التحديث الرامية إلى تعزيز أنشطته واستدامتها. وستتيح هذه الاعتمادات للمكتب استهلال جهوده التحديثية الأكثر طموحاً منذ نشوئه. وسيجري في إطار المشروع المقترَح وضع وتنفيذ استراتيجية تشمل تحسينات لمعمارية النظم، يرمى منها إلى اتخاذ مبادرات قائمة على الحوسبة السحابية سترسي الأساس لانتقال المكتب إلى بيئة قائمة على الحوسبة السحابية. ولن يقتصر شأن ذلك على الدفع قُدماً بمستقبل المكتب على الصعيد التكنولوجي، وتحديثه، وتطويره بالاستفادة من استعمال أحدث الابتكارات القائمة على الحوسبة السحابية في مجال الذكاء الاصطناعي، بل سيفضي أيضاً إلى تزايد المكاسب المتأتية عن زيادة النجاعة في مجال احتياز الأدلة، وتجهيزها، وتحليلها، ومراجعتها، والكشف عنها، زائداً كذلك في الوقت نفسه قدرة المكتب على التعاون السلسل في بيئة عملٍ مختلطة. كما إن هذه المبادرة ستحصِّن المكتب، من الناحية الإجرائية ومن الناحية المالية، حيال ما يتصل بالعمل عن بُعْد من مصاعب مقبلة، مهيَّأ لها أو مباغتة، مثل المصاعب التي عيشت خلال جائحة كوفيد-19 أو المصاعب التي تقوم في سياق عمليات المكتب المؤسسية ووجوده في بلدان الحالات. إن المقدار المطلوب من أجل الجزء المراد إعماله في عام 2022 يبلغ 300.0 ألف يورو.

340- إن الخطة ستُنفَّذ على امتداد سنوات متعددة. وهي تنسجم مع الاستراتيجية التي تبوحث بشأنها مع مجلس التوجيه («الحوكمة») المعني بتدبُّر المعلومات القاضية بالانتقال في نُظُم المحكمة إلى الحوسبة السحابية. ويتسم توفير الاعتمادات المعنية بأهمية حيوية من أجل إرساء الأسس اللازمة لتحديث المكتب بدرجة كافية، بحيث يجري وضع وتنفيذ الاستراتيجية الخاصة بتكنولوجيا المعلومات الشاملة بنطاقها المحكمة جمعاء للفترة 2023-2025.

341- إنّ القسط اللازم لدعم البنية الأساسية من المبلغ الإجمالي الآنف الذكر البالغ 300.0 ألف يورو يبلغ مبلغاً مقداره 60.0 ألف يورو تلزم لسد تكاليف ما يلي: (أ) حواسيب - 25.0 ألف يورو، (ب) وسائل تخزين/قواعد بيانات - 15.0 ألف يورو، (ج) مُدْخَلات/مُخْرَجَات (I/O) - 20.0 ألف يورو.

341مكرَّراً- وفي إقامة هذا الأساس اللازم شديدَ اللزوم، يُقترح التوزيع التالي الرفيع المستوى لتمويل المشروع غير المتكرِّر.

مجال التركيز	الوصف	الحصة من الاعتمادات المعنية
معمارية الأعمال	تحديد متطلبات معماريةِ وسيروراتِ تكنولوجيا المعلومات في مكتب المدّعي العام، وإعادة التوجيه على هذا الصعيد، بغية تبسيط هذه الأعمال وإدماجها في نموذج معلومات محسَّن التحسين الأمثل. ويُرمى من ذلك إلى زيادة التكامل بين	27% 81.0 ألف يورو

	شتى وحدات النظم المتعددة بغية تمكين المكتب من الانتقال إلى الحوسبة السحابية وإنجاز التحديث الضروري استباقاً لاستهلال تنفيذ الاستراتيجية الخاصة بتكنولوجيا المعلومات للفترة 2025-2023	
معمارية تكنولوجيا المعلومات	تحديد وتصميم المُتراكم التكنولوجي، والمعمارية، والقسط المخصص للتطبيقات المقبلة، بغية ضمان قدرة أساسية على الوفاء بالمتطلبات الأساسية لأعمال المكتب ونُظمه المؤسسية الرئيسية.	33% 99.0 ألف يورو
المنارة	إنجاز مشروع استناري راسخ سهرا على توفر قدرة مبسطة من أجل التحول الرقمي المقبل ضمن المكتب عندما يُستهلّ تنفيذ الاستراتيجية الجديدة. ويُرمى من ذلك إلى بلورة قطاع من معمارية الأعمال ومعمارية تكنولوجيا المعلومات في المكتب والخلوص من ذلك إلى عملية للعبر المستخلصة قبل الشروع في تنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات للفترة التالية. وسيهيئ ذلك واقياً من المصروفات غير المرغوب فيها، أو غير المتوقَّعة، أو غير اللازمة في إطار الاستراتيجية، ما يضمن القيادة على نحوٍ أفضل واتباع نهج أحصف من الناحية المالية في تحديث المكتب التدريجي والتحول الرقمي فيه وفي شتى مكوّنات المحكمة.	40% 120.0 ألف يورو

341مكرَّراً ثانياً- إنّ هذه الجهود، المبذولة بالتعاون الوثيق مع قسم خدمات تدبُّر المعلومات وقلم المحكمة، واستباقاً لتنفيذ الاستراتيجية الخاصة بتكنولوجيا المعلومات للفترة 2025-2023، ستنفع بمثابة لبِناتٍ لتحديد طريق المحكمة على صعيد توجهها لاتباع نهجٍ أكثر اتساماً بالطابع الكلاّنيْ في مجال التحديث، بما فيه الحوسبة السحابية، وفيما يخصّ نهجها العام فيما يتعلق بالتحول الرقميْ والأتمتة المزيدة على مدى السنوات الأربع التالية.

الجدول 17: البرنامج جيم (ركن الخدمات المتكاملة): ميزانية عام 2022 المقترَحة

البرنامج جيم: ركن الخدمات المتكاملة	ميزانية عام 2021 المعتمَدة (بآلاف اليوروات)	التغيّر في الموارد: مبلغه (بآلاف اليوروات)	التغيّر في الموارد: نسبته المئوية (%)	ميزانية عام 2022 المقترَحة (بآلاف اليوروات)
موظفو الفئة الفنية	5 816.3	(176.7)	(3.0)	5 639.6
موظفو فئة الخدمات العامة	3 553.2	355.4	10.0	3 908.6
المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين	*9 369.5*	*178.7*	*(1.9)*	*9 548.2*
المساعدة المؤقتة العامة	4 598.2	425.0	9.2	5 023.2
المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات	-	-	-	-
العمل الإضافي	-	-	-	-
المجموع الفرعي لسائر تكاليف العاملين	*4 598.2*	*425.0*	*9.2*	*5 023.2*
السفر	326.6	(21.8)	(6.7)	304.9
الضيافة	-	-	-	-
الخدمات التعاقدية	360.0	10.0	2.8	370.0
التدريب	-	-	-	-
الخبراء الاستشاريون	-	-	-	-
النفقات التشغيلية العامة	440.0	237.0	-	677.0
اللوازم والمواد	52.5	62.5	119.0	115.0
الأثاث والعتاد	174.0	306.0	-	480.0
المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالعاملين	*1 353.1*	*593.7*	*43.9*	*1 946.9*
المجموع	**15 320.8**	**1 197.4**	**7.8**	**16 518.3**

الجدول 18: البرنامج جيم (ركن الخدمات المتكاملة): مِلاك الموظفين المقترَح لعام 2022

ركن الخدمات المتكاملة	وكيل أمين عام	أمين عام مساعد	مد-2	مد-1	ف-5	ف-4	ف-3	ف-2	ف-1	*مجموع موظفي الفئة الفنية وما فوقها*	خ ع - ر ر	خ ع - ر أ	*مجموع موظفي فئة الخدمات العامة*	**مجموع الموظفين**
الوظائف الثابتة														
المقرة لعام 2021	-	-	-	1	3	6	18	13	5	*46*	-	61	61	**107**
الجديدة	-	-	-	-	-	1	1	1	-	*3*	-	3	3	**6**
المعادة التخصيص	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المعادة التصنيف	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المستعادة/المعادة	-	-	-	-	-	-	-	-	(1)	*(1)*	-	(3)	(3)	**(4)**
المقترَحة لعام 2022	-	-	-	1	3	7	19	14	4	*48*	-	61	61	**109**
وظائف المساعدة المؤقتة العامة (معادِلاتها بدوام كامل)														
المقرة لعام 2021	-	-	-	-	-	2.00	12.00	11.50	4.00	*29.5*	-	14.25	14.25	**43.75**
المستمرة	-	-	-	-	-	2.00	12.00	11.50	3.00	*28.50*	-	13.17	13.17	**41.67**
الجديدة	-	-	-	-	-	-	-	4.00	-	*4.00*	-	3.50	3.50	**7.50**
المعادة التخصيص	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المعادة التصنيف	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المحوَّلة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المقترَحة لعام 2022	-	-	-	-	-	**2.00**	**12.00**	**15.50**	**3.00**	***32.50***		**16.67**	**16.67**	**49.17**

جيم- البرنامج الرئيسي الثالث: قلم المحكمة

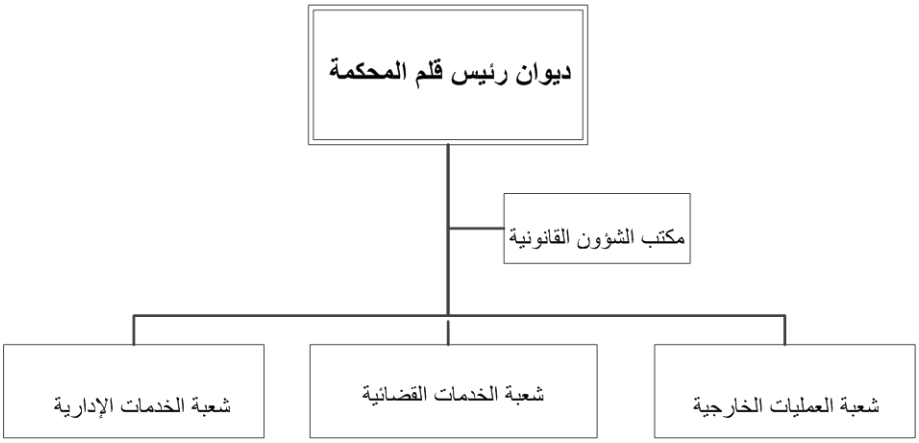

المقدِّمة

342- يترأس قلمَ المحكمة الجنائية الدولية ("المحكمة") رئيسُه، الذي يُعتبر المسؤول الإداري الرئيسي في المحكمة، ويُعتبر قلم المحكمة الجهاز المسؤول فيها عن الجوانب غير القضائية لتسيير شؤونها وتقديم الخدمات فيها. وينقسم قلم المحكمة إلى ثلاث شعب هي شعبة الخدمات الإدارية وشعبة الخدمات القضائية وشعبة العمليات الخارجية التي يؤدي كل منها دوراً حاسماً في التكفل بعدالة الإجراءات القضائية وسرعتها وشفافيتها وفي دعم عمليات التحقيق والجهات التي يتعامل معها قلم المحكمة. ويضم مكتب رئيس قلم المحكمة ديوانَه الذي يساعده في اضطلاعه الاستراتيجي بتوجيه جميع شُعب القلم وأقسامه والتنسيق فيما بينها وإرشادها، بينما يتولى مكتب الشؤون القانونية التابع للقلم النهوض بأود أداء المهام القانونية المنوطة برئيس القلم.

343- إن الإجراءات القضائية تمثِّل المحور الرئيسي لعمل المحكمة ولا يمكن أن تسير بدون الخدمات الضرورية التي يقدِّمها قلم المحكمة والمهام التي يؤديها. فالقلم مسؤول، بصفته منصة مساندة محايدة، عن دعم الإجراءات القضائية من خلال اضطلاعه بمهام منها تدبُّر الأعمال القضائية والملفات، وتيسيرُ إدلاء الشهود بإفاداتهم، وتيسيرُ مشاركة المجني عليهم في الإجراءات، وتسييرُ شؤون المساعدة القانونية ومساندة المحامين، وتوفيرُ خدمات الترجمة الشفوية والترجمة التحريرية للأعمال القضائية، وتدبُّرُ تكنولوجيا المعلومات، والسهرُ على الأمن، وإدارةُ مرافق الاحتجاز، وتيسيرُ التعاون والتعاضد القضائيين، والسهرُ على علنية الإجراءات، والتواصلُ (ولا سيما مع الجماعات المتضررة)، وإجراءُ العمليات الميدانية دعماً لعمل القضاة والأطراف في القضايا والمشاركين فيها. ولولا اضطلاع قلم المحكمة بهذه المهام لتعذر سير الإجراءات القضائية لأن المشاركين في الإجراءات (بمن فيهم القضاةُ ومكتبُ المدّعي العام والدفاعُ والمجنيُّ عليهم والشهودُ) كانوا لولاها سيفتقدون ما يلزم من الدعم التقني والاشتغالي واللغوي أو سيفتقدون عند الانطباق هياكل الدعم المالي اللازمة لضمان عدالة الإجراءات القضائية وسرعتها. إن احتياجات قلم المحكمة من الموارد للاضطلاع بهذه المهام تتحدَّد مباشرة بالتطورات القضائية والتطورات على صعيد المقاضاة.

344- وتُناط بالخدمات الإدارية والتدبرية التي يقدمها قلم المحكمة أهمية حاسمة فيما يخص سلاسة عمل المحكمة جمعاء. ويتولى قلم المحكمة تدبر الموارد البشرية، والميزنة، والشؤون المالية، والمشتريات، والمرافق، والسفر، والأمن، والعناية بالعاملين، وينسِّق المهام التنفيذية على نطاق المحكمة مثل تدبر المخاطر، وإبلاغ هيئات التوجيه، والمراجعة، والوفاء بالقواعد والمعايير. ويضاف إلى ذلك أن الخدمات الإدارية

التي يقدمها قلم المحكمة تدعم أيضاً سير الإجراءات القضائية على نحو سريع فيما يخص نقل الشهود، والأمن في قاعات جلسات المحكمة، ومعدات قاعات المحكمة التي يحتاج إليها الأطراف. ولئن كانت المتطلبات من الموارد فيما يتصل بهذه المهام التي يضطلع بها قلم المحكمة تتوقف بصورة مباشرة على مقدار الاحتياجات إلى الخدمات في جميع وحدات المحكمة فإن قلم المحكمة استدام على مر السنين قدرة ثابتة نسبياً على النهوض بأود الاحتياجات المستجدة.

لمحة عامة عن متطلبات ميزانية قلم المحكمة لعام 2022

345- تبلغ ميزانية عام 2022 المقترَحة لقلم المحكمة مبلغاً مقداره 83 578.9 ألف يورو، ينطوي على زيادة مقدارها 7 794.9 ألف يورو، (10.3 في المئة)، بالقياس إلى ميزانيته المعتمَدة لعام 2021. وتلكم هي الزيادة الأولى المقترَحة فيما يخص قلم المحكمة في أربع سنوات، إذ أخذ بتخفيضات إجمالية في ميزانيات عام 2019 وعام 2020 وعام 2021. إن الميزانية المعتمَدة لقلم المحكمة انخفضت بمقدار 1.4 مليون يورو منذ عام 2018. كما إن قلم المحكمة استوعب تكاليف إضافية، من قبيل التكاليف الناجمة عن تطبيق نظام الأمم الموحَّدة الموحد، البالغ مقدارها 3.9 ملايين يورو (2.5 مليون يورو في عام 2021 و1.4 مليون يورو في عام 2020)، من خلال الوفورات، والمكاسب المتأتية عن زيادة النجاعة، وتخفيضات التكاليف.

346- وإذ يدرك قلم المحكمة كل الإدراك استمرار الآثار الخطيرة المترتبة على جائحة كوفيد-19 على اقتصاد الدول الأطراف في المحكمة فإنه ضاعف الجهود التي بذلها لتقديم ميزانية لعام 2022 تضمن سير العمليات الأساسية في المجال القضائي ومجال المقاضاة ضمن حدود ميزانية تكون على أكبر حدٍ ممكن من الاتسام بالحصافة والنجاعة والتقتير.

347- وقد استرشد قلم المحكمة في إعداده ميزانيته المقترَحة لعام 2022 بالمبادئ التي تقوم عليها خطته الاستراتيجية الحالية للفترة 2019-2021، ولا سيما بالغاية الاستراتيجية المتمثلة في التحسين المستمر، ما يجب أن يكون عنصراً بارزاً في خطته الاستراتيجية التالية للدورة الزمنية التالية. كما إن نهج قلم المحكمة هذا مكنون في الخطة الاستراتيجية الشاملة بنطاقها المحكمة جمعاء للفترة 2019-2021، ولا سيما الغاية الاستراتيجية 9 الشاملة بنطاقها المحكمة جمعاء المتعلقة بالأداء المؤسسي، ألا وهي "إدارة الموارد على نحو فعال متماسك شفاف مسؤول قابل للتكيُّف، والمضي في تنمية استدامة المحكمة وصمودها حيال المخاطر المستبانة". وبعبارة أخرى اهتُدي في إعداد ميزانية عام 2022 المقترَحة بالتدابير الرامية إلى تكييف عمليات قلم المحكمة وإجراءاته ونُظُمه مع متطلبات تعزيز المرونة وقابلية تعديل النطاق، بغية التكفل باستدامة المؤسسة وصمودها.

348- إن الزيادة التي يقترحها قلم المحكمة البالغة نسبتها 10.3 في المئة مرتبطة ارتباطاً مباشراً بالأنشطة القضائية وأنشطة المقاضاة. ويفرض هذه الزيادة الواجب الواقع على عاتق قلم المحكمة القاضي بتقديم الدعم لسائر أجهزة المحكمة مع الوفاء بالتزاماته هو، ومنها تدبُّر المساعدة القانونية، ومساندة المجني عليهم، وحماية الشهود، والإعلام والتوعية. فجميع أنشطة الدعم روجعت بعناية وقُلِّصت إلى درجة تجعلها أكثر بروزاً في سجل الأخطار التي قد تواجهها المحكمة، وإن كانت درجة المخاطرة المعنية مقبولة في الوقت الحاضر. وبهذا المقترَح سعى قلم المحكمة إلى إقامة توازن يتسنى به النهوض بعبء العمل المزيد بمقدار حدٍ أدنى من الموارد.

ثلاثةُ مسبِّبات التكاليف الرئيسية التي تعزى إليها الزيادة المقترَحة

349- إن الزيادة المقترَحة تعزى إلى ثلاثةِ مسبِّبات رئيسية من مسبِّبات التكاليف:

'1' زيادة النشاط القضائي، التي تشمل زيادة عدد الأفرقة المعنية بجلسات المحكمة من واحدٍ إلى اثنين ونصف في عام 2022 (4.8 ملايين يورو) وزيادة

تقترن بهذا الارتفاع تشهدها المساعدة القانونية (2.1 مليون يورو)، والمزيد من المتطلبات لدعم الأنشطة المتعلقة بالمجني عليهم (0.5 مليون يورو)؛

'2' الأنشطة التحقيقية الجديدة التي تستتبع بين ما تستتبعه تكاليف إضافية لحماية الشهود (1.9 مليون يورو)؛

'3' استحداث الوظيفة الثابتة للمنسق المعني بالمساواة بين الجنسين وتكاليف الخبرة الاستشارية التي قدمها أمين المظالم (0.3 مليون يورو).

350- إن طلبات الموارد الإضافية هذه لا تُقدَّم إلا عندما تكون لازمةً لزوماً صارماً من أجل الاضطلاع بالأنشطة التي يتعين على قلم المحكمة أن يقوم بها في إطار ولايته ضمن سياق الافتراضات والأولويات الخاصة بميزانية عام 2022 وذلك بعد بذل قصارى الجهود لتمويل المتطلبات الإضافية من خلال وفورات وتخفيضات تُحقَّق داخلياً، بوسائل منها الكفُّ عن تمويل عددٍ من الوظائف الثابتة يعمل شاغلوها في الميدان والأخذ بطرائق عمل جديدة هي أكثر اتساماً بالنجاعة. **ويبلغ مجموع الوفورات والتخفيضات، على النحو المبين أدناه، مبلغاً مقداره 1.8 مليون يورو، يُقلِّص الزيادة الإجمالية المقترَحة من 9.6 ملايين يورو إلى 7.8 ملايين يورو.**

دعم الأنشطة القضائية - فريقان ونصف فريق للعناية بجلسات المحكمة، ودعم الأنشطة المتصلة بالشهود والمساعدة القانونية

351- يتعين على قلم المحكمة أن يدعم في عام 2022 أربع محاكمات بفريقين ونصف الفريق من الأفرقة المعنية بجلسات المحكمة. وقد شهد عام 2021 محاكمتين هيئ في الميزانية من أجلهما فريقٍ واحد فقط من الأفرقة المعنية بجلسات المحكمة.

352- إن زيادة عدد الأفرقة المقترَحة في إطار الميزانية لدعم أنشطة جلسات المحكمة من فريق واحد إلى فريقين ونصف فريق تعزى إلى ثلاثة عوامل:

أ) زيادة عدد المحاكمات من محاكمتين إلى أربع محاكمات وضرورة تقديم الدعم فيما يخص المحاكمتين الجديدتين؛

ب) ارتفاع وتيرة المحاكمات الجارية في عام 2021 واستمرارها لفترة من عام 2022؛

ج) التغيرات المتوقَّع أن تشهدها البيئة المتأتية عن الجائحة.

353- فإضافةً إلى محاكمة *الحسن* ومحاكمة *يكاتوم* (*Yekatom*) *وانْغَيْسونا* (*Ngaïssona*) الجاريتين في عام 2021، سيتعين على قلم المحكمة، إثر اعتماد التهم في قضية *عبد الرحمن* وفي قضية *غِتْشيرو* (*Gicheru*) في تموز/يوليو 2021، أن ينهض بأود أربع محاكمات خلال عام 2022. وذلك يعني، ببساطة، أنه لا مناص من توفر مِلاك إضافي يُعنى بجلسات المحكمة للنهوض بأود تضاعف عدد المحاكمات.

354- ويشار ثانياً إلى أن وتيرة سير المحاكمتين الجاريتين بالفعل، محاكمة *الحسن* ومحاكمة *يكاتوم* (*Yekatom*) *وانْغَيْسونا* (*Ngaïssona*)، سترتفع في عام 2022. وفي عام 2021 لم تسر هاتان المحاكمتان بصورة متزامنة ولم تجريا طيلة عام 2021. وذلك يعني أن نفس الموظفين كانوا يستطيعون أحياناً أن يعملوا من أجل المحاكمتين في أوقات مختلفة، ولا سيما في الربع الأول من عام 2021. وتمخض عن محدودية عدد الموظفين المراد أن يعملوا للمحاكمتين وقوع عبء عمل باهظ على عاتق الموظفين الحاليين والتوسع إلى أقصى حدٍ ممكن في استعمال قدرات قلم المحكمة. ومن المقرر أن تستمر هاتان المحاكمتان في عام 2022 بوتيرة أعلى، وأن تجريا في قاعتي جلسات مختلفتين، وذلك طيلة السنة. وذلك يتجسد في زيادة كبيرة في عبء العمل المتوقَّع وجوب النهوض به في عام 2022، بالقياس إلى عام 2021. وفي سياق إعادة تحديد درجات أولوية الأنشطة وتناولها على هذا الأساس وإعادة تخصيص الموارد، وظَّف المكتب عدداً من الموظفين الإضافيين اللازمين من أجل الاهتمام بالجلسات في قاعة المحكمة الثانية فيما

يخص هاتين المحاكمتين بصورة مؤقتة. ويُطلب الآن أن تُموَّل الوظيفتان المعنيتان في عام 2022 من أجل استمرار المحاكمات، مع مراعاة ارتفاع وتيرة سيرها.

355- ويشار ثالثاً إلى أن العودة المتوقَّعة إلى بيئة العمل السابقة للجائحة في بعض الجوانب خلال عام 2022 تعني أنه لن يكون بوسع قلم المحكمة مواصلة الاستفادة من بعض عمليات إعادة التخصيص بغية النهوض بأود النشاط المتعلق بجلسات المحكمة بالقدر الذي فعله في عام 2021. فعلى سبيل المثال تسنّى لقلم المحكمة أن يوفر الخدمات الأمنية لمحاكمتين في عام 2021، حتى عندما جرت المحاكمتان في آنٍ معاً، وذلك لمجرد أن محال المحكمة لم تكن مفتوحة بصورة كاملة، ما حد الحاجة إلى وجود ضباط الأمن عند مداخل المبنى قاصراً إياها على عدد أقل منهم. ولـمّا كان من المتوقَّع أن تُرفع بحلول عام 2022 التدابير التي عُمِل بها في البيئة المتأتية عن الجائحة فلن يتسنى لقلم المحكمة الاستفادة من عمليات إعادة نشر موظفي الأمن هذه لأن مداخل محال المحكمة يجب أن تُحرس حراسةً كاملة، الأمر الذي يجعل مِلاك موظفي الأمن المتوفر لا يكفي إلا للاهتمام بقاعة واحدة من قاعات المحكمة، أي أنه من الواضح أنه لن يكون كافياً للاهتمام بأربع محاكمات.

356- وقصارى القول إن من الأساسي التهيئة لتوفير اثنين ونصف من الأفرقة المعنية بجلسات المحكمة في عام 2022 لإتاحة إجراء المحاكمتين الجديدتين واستمرار سير المحاكمتين الحاليتين بوتيرة أسرع. وهذا يتوافق مع الالتزامات الواقعة على عاتق قلم المحكمة بموجب النظام الأساسي القاضية بالسهر على سير المحاكمات سريعاً. لقد هيئ في ميزانية 2021 لفريق واحد فقط من الأفرقة المعنية بجلسات المحكمة، وستتعذر استدامة الحلول المؤقتة التي عُمِل بها في عام 2021 لسد الاحتياجات المتأتية عن المحاكمتين، ويتعذر تطبيق هذه الحلول تطبيقاً كاملاً في عام 2022، وهي على أية حال لا تكفي لسد الاحتياجات المتأتية عن أربع محاكمات.

357- إن الزيادة الإجمالية في المخصصات في ميزانية قلم المحكمة لسد تكاليف الموظفين بغية النهوض بأود النشاط القضائي المزيد فيما يخص أربع محاكمات تبلغ مبلغاً مقداره 4.4 ملايين يورو، منه مبلغ مقداره 4.1 ملايين يورو يندرج في إطار المساعدة المؤقتة العامة وبند المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات وبند العمل الإضافي، ويندرج باقيه في بند الوظائف الثابتة، على النحو الواردة تفاصيله في العرض السردي الخاص بشُعَب القلم. ويشير كون القسط الأعظم من المخصصات لسد تكاليف الموظفين يُخصَّص لسد تكاليف الحلول القائمة على التجهيز المؤقت بالموظفين إلى حرص قلم المحكمة على إعمال مِلاك مرن يمكن أن يُوسَّع أو أن يُقلَّص في السنوات المقبلة، بحسب ما تفرضه المستجدات القضائية في المستقبل.

358- ونُشدت حيثما أمكن الأمر حلول ابتكارية عديدة وأُخِذ بها تيسيراً لنهوض قلم المحكمة بأود الأنشطة القضائية المزيدة بزيادات محدودة في الموارد. وفيما يتعلق بالأمن، اقترح قلم المحكمة أربع وظائف ونصف الوظيفة فقط من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل (في إطار المساعدة المؤقتة العامة) بدلاً من عشر وظائف ونصف وظيفة بمعادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل التي كانت ستُطلب طبيعياً لصون أمن الجلسات المعتزم عقدها في عام 2022، ويعمل قلم المحكمة على النهوض بباقي عبء العمل ذي الصلة عن طريق الاستعانة على نحو مرن بموارد من قبيل العمل الإضافي. **ويبلغ التخفيض الإجمالي الذي يحققه قلم المحكمة نتيجةً لمثل هذه الحلول مبلغاً مقداره 0.4 مليون يورو، تُقلَّص به الزيادة الفعلية فيما يخص فريقين ونصف الفريق من الأفرقة المعنية بجلسات المحكمة من 4.8 ملايين يورو إلى 4.4 ملايين يورو.**

359- ويجب التشديد على أنه ما من حلٍ ابتكاري يمكن أن يستعاض به استعاضةً كاملةً عن توفر الفريق الثاني من الأفرقة المعنية بجلسات المحكمة توفراً بدنياً. وهذا يعني ببساطة أنه يتعذر على نفس الموظفين المعنيين بجلسات المحكمة، والتراجمة، وتقنيي التجهيزات السمعية البصرية، وضباط الأمن، وغيرهم، أن يهتموا في آنٍ معاً بمحاكمات متعددة في قاعات محكمة مختلفة بدوام كامل بحضورهم البدني. إن قلم المحكمة، آخذاً بالحسبان عدد أيام انعقاد المحكمة المخطط له فيما يخص المحاكمات

الأربع، ومستفيداً من الوفورات المتأتية عن اتساع نطاق الأعمال، رأى أن النهوض بأود هذه المحاكمات الأربع يستلزم فريقين ونصف الفريق من الأفرقة المعنية بأنشطة جلسات المحكمة كحدٍ أدنى.

360- في الماضي حين تناقص عدد المحاكمات، كما جرى في الفترة الممتدة من عام 2019 حتى عام 2020، خُفِّضت ميزانية قلم المحكمة أيضاً. وبنفس المنطق، تأتي الزيادة المقترَحة في الفترة من عام 2021 حتى عام 2022 نتيجةً مباشرة لزيادة النشاط القضائي المخطط لإجرائه في عام 2022.

361- ثمة أيضاً زيادة في الدعم اللازم للأنشطة المتصلة بالمجني عليهم مقدارها 0.5 مليون يورو. إنها تلزم لسد تكاليف وظيفة إضافية في مكتب المحامي العمومي للمجني عليهم وثلاث وظائف مؤقتة في قسم مشاركة المجني عليهم وجبر أضرارهم، نظراً إلى أن عبئيْ العمل الوقعين على عاتق هذا المكتب وهذا القسم زادا زيادةً كبيرة، على النحو الواردة تفاصيله أدناه في النص السردي الخاص بشعبة الخدمات القضائية.

362- وكذلك هي حال الزيادة المناظرة في بند المساعدة القضائية الناجمة مباشرة عن زيادة النشاط القضائي وتُطلب زيادة مقدارها 1.6 مليون يورو لتقديم المساعدة القانونية في الدفاع عن السيد أُنْغوين (Ongwen) والدفاع عن السيد *الحسن* والدفاع عن السيد *انْغَيْسونا* (*Ngaïssona*) والدفاع عن السيد *يِكاتوم* (*Yekatom*) والدفاع عن السيد *انْتَاغَنْدا* (*Ntaganda*) والدفاع عن السيد *عبد الرحمن* والدفاع عن السيد *غِتْشيرو* (*Gicheru*) والدفاع عن السيد *سعيد*، إلى جانب تخفيض للاعتمادات المخصصة في قضية السيد *المهدي* وقضية السيد بَنْدا (Banda) وقضية السيد القذافي.

363- وتُطلب زيادة مقدارها 0.5 مليون يورو من أجل سد تكاليف المساعدة القانونية لمحامي المجني عليهم نتيجةً لتطبيق الافتراضات التي أعدت على أساسها ميزانية عام 2022.

364- إن تكاليف المساعدة القضائية تُحسب وفق الإطار النافذ المتعلق بها، كما يُنص عليه في نظام روما الأساسي، والقواعد الإجرائية وقواعد الإثبات، ولائحة المحكمة، التي يجب على قلم المحكمة أن يتقيد بها. وعليه فإن تكبُّد هذه التكاليف أمرٌ إلزامي وواجبٌ على قلم المحكمة.

تقديم الدعم لعمليات التحقيق الناشط وأنشطة حماية الشهود

365- يتمثل العامل الرئيسي الثاني الذي تستند إليه الزيادة التي يقترحها قلم المحكمة في الدعم اللازم تقديمه لعمليات التحقيق التي يجريها مكتب المدّعي العام.

366- وتتأثر موارد قلم المحكمة تأثراً باهظاً بالتطور على صعيد عمليات التحقيق التي يجريها مكتب المدّعي العام، فتفضي إلى تحولات في المتطلبات على صعيد تقديم الدعم إقليمياً. وقد أتاح تحسن التنسيق بين الأجهزة لقلم المحكمة أن يخطِّط بصورة دقيقة للانتقال وإعادة التخطيط في مجال الأنشطة. ويتضح ذلك من عدد الوظائف الثابتة العامل شاغلوها في الميدان المقترَح الكف عن تمويلها، أي ما مجموعه ثماني وظائف من ثلاثة مكاتب قطرية (قائمة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى وكوت ديفوار). كما إن قلم المحكمة يراجع بعناية تشكيلة مكاتبه القطرية على ضوء المتطلبات الأمنية الجديدة ويضع حلولاً مرنةً قائمةً على مبدأ المركز الإقليمي، ما يخفض تكاليف إقامة مكاتب إضافية في الحالات الجديدة.

367- وتبلغ زيادة ميزانية قلم المحكمة الناتجة عن هذه الأنشطة مبلغاً مقداره 1.9 مليون يورو، يعزى معظمه إلى لزوم توفير الحماية لعدد مزيد من الشهود ويعزى بدرجة أقل إلى زيادة أنشطة التوعية التي تقضي بها الأوامر القضائية.

368- وفيما يتعلق بحماية الشهود ثمة زيادة نسبتها 300 في المئة في عدد الشهود الذين أحالهم مكتب المدّعي العام طلباً للحماية، منهم شهود في قضية *سعيد* وقضية *عبد الرحمن* اللتين هما في مرحلة الإجراءات التمهيدية، ما سيؤدي إلى زيادة مناظرة

في الخدمات التي يتعين على قلم المحكمة تقديمها، بصرف النظر عن اعتماد التهم في قضية *سعيد* أيضاً أو عدم اعتمادها. وذلك لأنه لا أثر لقرار يقضي باعتماد التهم على عدد ما استُلم بالفعل من إحالات الشهود طلباً للحماية. إن عبء العمل الواقع على عاتق قلم المحكمة فيما يتعلق بأنشطة الحماية يغدو ثقيلاً في المرحلة التمهيدية قبل عقد جلسات اعتماد التهم عندما يميز مكتب المدّعي العام الشهود المعرضين للخطر. وتبقى الأخطار على أشدها (طيلة سنوات أحياناً) بعد اعتماد التهم وحتى بعد انتهاء مرحلة المحاكمة، وذلك ما يستلزم استمرار انخراط قلم المحكمة في توفير الحماية وتدبُّر حالات المستفيدين منها. كما إن الموارد الإضافية المحتاج إليها لتقديم الدعم للشهود في الحالات المنظور فيها، مثل الحالة في بنْغلاديش/ميانمار، تبرّر أيضاً الزيادة في الموارد من الموظفين من أجل سد احتياجات المنتفعين والنهوض بأود الأنشطة ذات الصلة.

369- وفي هذا المجال تدبَّر قلم المحكمة أيضاً تمييز إمكان تحقيق تخفيضات، بوسائل منها الكفُّ عن تمويل الوظائف المذكورة آنفاً العامل شاغلوها في الميدان. فعلى سبيل المثال أُجريت، تعويضاً لزيادة مقدارها 0.2 مليون يورو في المخصصات لسد تكاليف الأسفار المتصلة بحماية الشهود ومثولهم أمام المحكمة، تخفيضات في المخصصات في بند السفر في أقسام أخرى في شعبة العمليات الخارجية، ما تمخض عن زيادة إجمالية في تكاليف السفر في هذه الشعبة تعادل مجرد زهاء نصف إجمالي تكاليف السفر اللازم سدها فيما يخص الأسفار المتصلة بالشهود دون غيرها من الأسفار. إن هذه الجهود الحقيقية الحازمة والصارمة **أفضت إلى تخفيض إجمالي مقداره 0.5 مليون يورو، تُقلَّص به الزيادة الفعلية من أجل دعم الأنشطة التحقيقية من 1.9 مليون يورو إلى 1.4 مليون يورو**.

المنسِّق المعني بالمساواة بين الجنسين وأمين المظالم

370- إن المبادرتين المتعلقتين بالمنسق المعني بالمساواة بين الجنسين وبأمين المظالم هما مبادرتان كبريان تشملان بنطاقهما المحكمة جمعاء لكنه يُهيَّأ حالياً لتكاليفهما رسمياً في إطار ميزانية قلم المحكمة.

371- وفيما يخص ميزانية عام 2022 تقترح المحكمة إنشاء وظيفة ثابتة جديدة لمنسق معني بالمساواة بين الجنسين (من الرتبة ف-4). لقد شُدِّد مرات متعددة على الحاجة الماسة والملحة لمعالجة قضايا الجنسين ومسألة المساواة بين الجنسين في المحكمة، في أسيقة منها الاستقصاء الأخير عن التزام الموظفين، والتقرير عن المراجعة التي أجراها خبراء مستقلون (التوصية 15)، ومؤشراتٌ عن الموظفين سُجِّلت مؤخراً. كما مثَّل ذلك التزاماً مشتركاً أعرب عنه رؤساء الأجهزة وعنصراً أساسياً ضمن الخطة الاستراتيجية لقلم المحكمة للفترة 2019-2021 في سياق العمل من أجل تحقيق الغاية المتمثلة في تحسين التمثيل الجغرافي والتوازن بين الجنسين ضمن مجموعة العاملين في المحكمة. كما جُسِّد ذلك في الخطة الاستراتيجية الشاملة بنطاقها المحكمة جمعاء للفترة 2019-2021 (الغاية 3: المضي في تعميم الأخذ بالمنظور الجنساني في جميع جوانب عمل المحكمة في المجال القضائي وفي مجال المقاضاة، وعمل مكتب المدّعي العام. وكذلك كثيراً ما شدَّدت الدول الأطراف على ضرورة تحسين المساواة بين الجنسين في المحكمة.

372- ويُهيَّأ لأن تكون وظيفة المنسق المعني بالمساواة بين الجنسين وظيفة مستقلة، يرفع شاغلها التقارير مباشرةً إلى المسؤولين الرئيسيين في المحكمة. ففيما يخص الأغراض الإدارية (طلبات الإجازة، وتنسيق عملية تقييم الأداء، إلخ)، سيرفع المنسق تقاريره إلى رئيس قسم الموارد البشرية. ويتمثل الدور الرئيسي الذي يضطلع به المنسق في تقديم الدعم للمسؤولين الرئيسيين في تعزيز المساواة بين الجنسين في المحكمة من خلال خمس مهام: '1' مناصرة قضية المرأة وقضية المساواة بين الجنسين؛ '2' تقديم المشورة بصورة فردية؛ '3' رصد التقدم الذي تحرزه المحكمة في تعزيز المساواة بين الجنسين؛ '4' التوعية من خلال برامج التدريب، وحلقات العمل، والفعاليات الأخرى؛ '5' إسداء المشورة بشأن المرامي المتعلقة بالمساواة بين الجنسين.

373- ونظراً إلى تكرّر الدعوات الصادرة عن العديد من أصحاب الشأن من أجل اتخاذ تدابير على هذا الصعيد، وتعهدات المحكمة نفسها، وضرورة التغيير على وجه الاستعجال، عيَّنت المحكمة موظفاً بإجراء توظيف تنافسي مفتوح في آذار/مارس 2021 لكي يتولى هذه المهمة مؤقتاً لمدة ابتدائية مقدارها سنة واحدة، ريثما يصدر قرار بهذا الشأن عن جمعية الدول الأطراف ("الجمعية").

374- فعن طريق هذا المنسق ستقوم المحكمة بوضع وتنفيذ "الاستراتيجية الخاصة بالمساواة بين الجنسين وبالثقافة السائدة في بيئة العمل" الخاصة بها، على نحو يتوافق مع ما فعلته منظمات دولية أخرى كثيرة في السنوات الأخيرة. فلتنفيذ هذه الاستراتيجية وخطط العمل ذات الصلة، ومتابعة العمل بها، ومراجعتها، وذلك على يدي موظف مخصص لذلك، تُطلب موارد زهيدة من أجل التدريب والسفر بغية السهر على اتخاذ خطوات مجدية، تكون ذات أثر ومستدامة، وتأتي بتغيير يكون قابلاً للإعمال والاستدامة. ويبلغ مجموع الموارد اللازمة من موارد الموظفين والموارد غير المتصلة بالعاملين مبلغاً مقداره 0.2 مليون يورو.

375- وكذلك سُلِّط الضوء على ضرورة إنشاء وظيفة لأمين المظالم في المحكمة مرات عديدة منها التشديد على ذلك في التقرير عن المراجعة التي أجراها خبراء مستقلون (التوصية 118). ويتمثل الغرض من وظيفة أمين المظالم في أن يعمل لحل المنازعات والخصومات على نحو ودي فعال بصورة غير رسمية بمثابة تناول للمسألة في مرحلة تمهيدية غير إلزامية. لقد بينت تجربة منظمات دولية أخرى في هذا المجال أن اتباع هذا النهج يمكن أن يقلِّص تكاليف التقاضي التي يحتمل أن تتحملها المنظمة تقليصاً كبيراً، وأن يحسن في الوقت نفسه معنويات الموظفين.

376- وتطلب المحكمة في ميزانيتها المقترَحة لعام 2022 مخصصات لسد تكاليف خبرة استشارية (70.2 ألف يورو) يسديها أمين مظالم بصورة مؤقتة، وسيُطرح على الجمعية حلٌ أكثر ديمومة في الميزانية المقترَحة لعام 2023.

التخفيضات، والوفورات، والمكاسب المتأتية عن زيادة النجاعة

377- لقد بادر قلم المحكمة إلى السعي إلى تخفيف أثر حالات الارتفاع الكبير المتوقَّع أن تشهده المتطلبات من الموارد بإعماله مجموعةً من التدابير الرامية إلى زيادة المرونة وقابلية تعديل النطاق، وبإعادته تقييم المقدار اللازم من دعم الأنشطة المعتزم الاضطلاع بها في عام 2022.

378- إن من شأن الزيادة المقترَحة أن تكون أكبر لولا ما حُقِّق في شتى وحدات قلم المحكمة من تخفيضات ووفورات ومكاسب متأتية عن زيادة النجاعة. وتشهد على ذلك الجهود غير المسبوقة التي بُذلت لتقليص التكاليف المتكبَّدة لمدة طويلة المترتبة على الوظائف الثابتة في عام 2022، وذلك لا بالكفِّ عن تمويل وظائف يعمل شاغلوها في الميدان فحسب بل أيضاً بإلغاء بعض الوظائف القائمة في المقر، واعتماد مِلاك متسم بالمرونة للحد من الارتباطات المالية الطويلة الأمد. فكما أوصت به لجنة الميزانية والمالية في مناسبات عديدة، أحدثها إبّان دورتها السادسة والثلاثين[104]، ينبغي للمحكمة أن تعمل على تسخير الموارد بالاستناد إلى متطلبات عبء العمل الفعلي وأن تعيد تخصيص الوظائف الشاغرة أو التي تُعد غير لازمة أو أن تلغيها. وقد أفضى استعراض المتطلبات الدقيق إلى إلغاء ثلاث وظائف ثابتة ووظيفة واحدة من وظائف المساعدة المؤقتة العامة، مع تحويل خَمْسِ وظائف من وظائف المساعدة المؤقتة العامة إلى وظائف ثابتة وطلب خَمْس وظائف جديدة.

379- وتبين هذه الجهود سعي قلم المحكمة باستمرار إلى جعل عملياته قائمةً على أكبر قدرٍ ممكن من التقتير. ويظل قلم المحكمة يركز على زيادة المكاسب المتأتية عن زيادة النجاعة والوفورات، ما ترد تفاصيله في المرفق ذي الصلة من وثيقة الميزانية.

---

[104] الوثيقة ICC-ASP/20/5

380- وإضافةً إلى التخفيضات التي سبق الإشارة إليها، تسنى لقلم المحكمة أن يحُدَّ الزيادة الإجمالية بتحقيقه تخفيضاً مقداره 0.9 مليون يورو في البند المتعلق بالاستراتيجية الخاصة بتكنولوجيا المعلومات وتدبُّر المعلومات، كما ترد تفاصيله في النص السردي الخاص بشعبة الخدمات القضائية.

381- ويذكَّر بأن ميزانية قلم المحكمة المقترَحة لعام 2021 انطوت على زيادة في معدل شغور الوظائف المطبَّق فيها من 10 في المئة إلى 12 في المئة، ما أفضى إلى تقليص يقارب مقداره 1 100.0 ألف يورو. كما طبَّق قلم المحكمة تخفيضات نسبتها 15 في المئة شاملة بنطاقها المحكمة جمعاء على تكاليف السفر وتكاليف التدريب، ما أفضى إلى تخفيضين مقدارهما 260.0 ألف يورو و120.0 ألف يورو، على الترتيب. وإذ يضع قلم المحكمة في اعتباره استمرار المصاعب المالية التي تواجهها الدول الأطراف في المحكمة، فقد قرّر مواصلة هذه التخفيضات فيما يخص الميزانية المقترَحة لعام 2022. إنها لم تُسجَّل كذلك بصورة رسمية في حسابات التخفيضات لكنها ينبغي على الرغم من ذلك أن تؤخذ بالحسبان في سياق النهج الذي يتبعه قلم المحكمة منذ مدة طويلة القائم على الانضباط الذاتي فيما يتعلق بالميزانية.

382- ويهيئ الجدول الوارد أدناه لمحة عامة عن مسببات التكاليف الرئيسية فيما يخص الزيادات المطلوبة لعام 2022 وأهم التخفيضات والوفورات والمكاسب المتأتية عن زيادة النجاعة. أما سائر الزيادات والتخفيضات فهي أكثر اتساماً بالطابع الزهيد ويلغي بعضُها بعضَها الآخر فيما يخص التحليل الكلي.

حساب الزيادة الصافية على أساس المقادير التقريبية للزيادات والتخفيضات في ميزانية قلم المحكمة

	التكاليف الإضافية	التخفيضات	*المجموع الفعلي*
زيادة عدد الأفرقة المعنية بأنشطة جلسات المحكمة من واحد إلى اثنين ونصف	4.8 ملايين يورو	-0.4 مليون يورو	4.4 ملايين يورو
دعم الأنشطة المتصلة بالمجني عليهم	0.5 مليون يورو		0.5 مليون يورو
تقديم المساعدة للقانونية للدفاع	1.6 مليون يورو		1.6 مليون يورو
تقديم المساعدة للقانونية للمجني عليهم	0.5 مليون يورو		0.5 مليون يورو
دعم الأنشطة التحقيقية	1.9 مليون يورو	-0.5 مليون يورو	1.4 مليون يورو
وظيفة المنسّق المعني بالمساواة بين الجنسين ووظيفة أمين المظالم	0.3 مليون يورو		0.3 مليون يورو
التخفيضات في تكاليف استراتيجية تكنولوجيا المعلومات/تدبر المعلومات		-0.9 مليون يورو	-0.9 مليون يورو
المجموع الفرعي	*9.6 ملايين يورو*	*-1.8 مليون يورو*	
الزيادة الصافية	**7.8 ملايين يورو**		

الخلاصة

383- تأتي ميزانية قلم المحكمة المقترَحة لعام 2022 نتيجةً لاتباع نهج صارمٍ، مع إدراكٍ كاملٍ للظروف الاقتصادية الصعبة التي يواجهها كثيرٌ من الدول الأطراف في المحكمة مع التقدير البالغ للدعم المالي الذي تلقته المحكمة وقلمها حتى الآن. ولئن كان قلم المحكمة يقترح فيما يخص عام 2022 زيادةً لا مناص منها فإنه ظلّ يقلِّص مقدار ميزانياته البرنامجية المقترَحة في السنوات الأخيرة، وتأتي ميزانيته المقترَحة لعام 2022 أول ميزانية، منذ ميزانيته لعام 2018، تُقترح فيها زيادة بالقياس إلى الميزانية المعتمَدة للسنة السابقة.

384- فإزاء ميزانية إجمالية مقدارها 9.6 ملايين يورو من أجل دعم أربع محاكمات - محاكمتيْن جديدتيْن ومحاكمتيْن جاريتيْن تستمران بوتيرة أسرع - بفريقين ونصف الفريق من الأفرقة المعنية بأنشطة جلسات المحكمة، وتقديم المساعدة القانونية للدفاع وللمجني عليهم، وتوفير الدعم للأنشطة المتصلة بالمجني عليهم ولعمليات التحقيق، وإعمال مبادرتين هامتين شاملتين بنطاقهما المحكمة جمعاء، وهما إنشاءُ وظيفة المنسق المعني بالمساواة بين الجنسين وإنشاءُ وظيفة أمين المظالم، تمكَّن قلم المحكمة مع ذلك من التوصل إلى الاقتصار على طلب زيادة إجمالية مُقلَّصة تقليصاً ذا شأن مقدارها 7.8 ملايين يورو وذلك بفضل بذل قصارى جهوده لتحقيق تخفيضات ووفورات ومكاسب متأتية عن زيادة النجاعة في نشدانه المستمر للانضباط الذاتي فيما يخص الميزانية.

الجدول 19: البرنامج الرئيسي الثالث: ميزانية عام 2022 المقترَحة

البرنامج الرئيسي الثالث قلم المحكمة	مصروفات عام 2020 (بآلاف اليوروات) المجموع	المصروفات من صندوق الطوارئ	المجموع بما فيه المصروفات من صندوق الطوارئ	ميزانية عام 2021 المعتَمَدة (بآلاف اليوروات)	التغيّر في الموارد مبلغه (بآلاف اليوروات)	نسبته المئوية (%)	ميزانية عام 2022 المقترَحة (بآلاف اليوروات)
موظفو الفئة الفنية				28 931.9	547.2	1.9	29 479.1
موظفو فئة الخدمات العامة				18 390.0	460.7	2.5	18 850.7
المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين	*48 302.9*	-	*48 302.9*	*47 321.9*	*1 007.9*	*2.1*	*48 329.8*
المساعدة المؤقتة العامة	4 149.2	231.0	4 380.2	3 725.4	2 618.9	70.3	6 344.3
المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات	338.7	166.3	505.0	361.8	1 321.2	365.2	1 683.0
العمل الإضافي	164.5	40.1	204.6	223.2	183.5	82.2	406.7
المجموع الفرعي لسائر تكاليف العاملين	*4 652.4*	*437.4*	*5 089.8*	*4 310.4*	*4 123.6*	*95.7*	*8 434.0*
السفر	557.0	112.7	669.6	1 498.8	265.5	17.7	1 764.3
الضيافة	2.3	-	2.3	4.0	-	-	4.0
الخدمات التعاقدية	1 863.8	177.3	2 041.1	3 083.4	(965.6)	(31.3)	2 117.8
التدريب	327.6	-	327.6	524.7	(38.6)	(7.4)	486.1
الخبراء الاستشاريون	533.1	108.4	641.5	506.8	254.9	50.3	761.7
محامو الدفاع	2 710.4	921.4	3 631.7	3 943.7	1 629.0	41.3	5 572.7
محامو المجني عليهم	1 211.9	328.8	1 540.7	1 727.1	464.5	26.9	2 191.6
النفقات التشغيلية العامة	10 762.9	208.8	10 971.6	11 293.1	632.0	5.6	11 925.1
اللوازم والمواد	825.4	131.4	956.9	1 019.5	(14.3)	(1.4)	1 005.2
الأثاث والعتاد	1 152.2	82.1	1 234.3	550.6	436.0	79.2	986.6
المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالعاملين	*19 946.4*	*2 070.8*	*22 017.3*	*24 151.7*	*2 663.4*	*11.0*	*26 815.1*
المجموع	**72 901.7**	**2 508.2**	**75 410.0**	**75 784.0**	**7 794.9**	**10.3**	**83 578.9**

الجدول 20: البرنامج الرئيسي الثالث: مِلاك الموظفين المقترَح لعام 2022

البرنامج الرئيسي الثالث	وكيل أمين عام	أمين عام مساعد	مد-2	مد-1	ف-5	ف-4	ف-3	ف-2	ف-1	*مجموع موظفي الفئة الفنية وما فوقها*	خ ع - ر ر	خ ع - ر أ	*مجموع موظفي فئة الخدمات العامة*	**مجموع الموظفين**
الوظائف الثابتة														
المقرة لعام 2021	-	1	-	3	22	44	82	90	5	*247*	15	312	*327*	**574**
الجديدة	-	-	-	-	-	1	3	2	1	*7*	-	3	*3*	**10**
المعادة التخصيص	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المعادة التصنيف	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المستعادة/المعادة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(3)	*(3)*	**(3)**
المقترَحة لعام 2022	**-**	**1**	**-**	**3**	**22**	**45**	**85**	**92**	**6**	***254***	**15**	**312**	***327***	**581**
وظائف المساعدة المؤقتة العامة (معادِلاتها بدوام كامل)														
المقرة لعام 2021	-	-	-	-	-	1.00	6.25	12.50	2.67	*22.42*	6.38	25.92	*32.30*	**54.72**
المستمرة	-	-	-	-	-	1.00	8.00	16.50	1.00	*26.50*	2.00	25.00	*27.00*	**53.50**
الجديدة	-	-	-	-	-	1.00	1.50	8.00	-	*10.50*	9.48	14.25	*23.73*	**34.23**
المعادة التخصيص	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المعادة التصنيف	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المحوَّلة	-	-	-	-	-	-	(1.00)	(2.00)	(1.00)	*(4.00)*	-	(2.00)	*(2.00)*	**(6.00)**
المقترَحة لعام 2022	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**2.00**	**8.50**	**22.50**	**-**	***33.00***	**11.48**	**37.25**	***48.73***	**81.73**

1- البرنامج 3100: مكتب رئيس قلم المحكمة

المقدِّمة

385- إن مكتب رئيس قلم المحكمة الجنائية الدولية يضم ديوانَ رئيسِ قلمها ومكتبَ الشؤون القانونية.

386- ويقدِّم ديوان رئيس قلم المحكمة الدعم مباشرة إلى رئيس القلم في توجيهه الاستراتيجي لجميع شُعب القلم وأقسامه ومكاتبه وفي اضطلاعه بالتنسيق فيما بينها وإرشاده إياها، وفي إدارة قلم المحكمة بأجمعه والإشراف عليه. كما إن ديوان رئيس القلم ييسِّر ورودَ المعلومات إلى شُعب القلم وصدورَها منها، ويسهر على التنسيق السليم الرفيع المستوى مع سائر أجهزة المحكمة، ومع أصحاب الشأن الخارجيين. إنه يدعم رئيس القلم في أداء مهامه التنفيذية وينسِّق شؤون باقي المهام التنفيذية المفوَّضة إلى مديري شُعب القلم.

387- ويتولى مكتب الشؤون القانونية المسؤولية عن أداء الوظائف القانونية المتأتية عن المهام المعهود بها إلى رئيس قلم المحكمة بموجب الإطار القانوني للمحكمة، بمثابة محكمةٍ جنائية وبمثابة منظمةٍ دولية. إنه يسهر على جودةٍ واتّساقِ النهوج القانونية المتّبعةً في شتى وحدات قلم المحكمة والمتعلقة بطائفة من الأمور. وهو ينسِّق في قيامه بذلك الشبكة القانونية لقلم المحكمة. إن مجالات عمله، التي تقابل على الإجمال عمل الشُعب الثلاث لقلم المحكمة، هي الشؤون التنظيمية والتقيد بالقواعد واللوائح، والأمور القضائية، والعمليات الخارجية. فمكتب الشؤون القانونية يتناول على سبيل المثال مسائل تقاضي الموظفين ويسدي المشورة فيما يتعلق بشؤون الشراء والتعاميم الإدارية. كما إنه ينسِّق دفوع قلم المحكمة التي تُقدَّم في الدعاوى القضائية ويسدي المشورة فيما يتعلق بشؤون الاحتجاز وشؤون المحامين. وعلاوةً على ذلك يتفاوض مكتب الشؤون القانونية بشأن الاتفاقات والترتيبات التي تُبْرَم بين المحكمة والغير ويقوم بإعداد نصوصها، ويسدي المشورة بشأن تفسير وتطبيق أحكام اتفاق المقر وغيره من الاتفاقات.

بيئةُ العمل والأولوياتُ

388- سيظل ديوان رئيس قلم المحكمة يسهر على تمتع القلم بأجمعه بالقدرة على الاضطلاع على نحو ناجح بالمهام الإدارية والاشتغالية المطلوب منه أداؤها في عام 2022. وعلى هذه الصعيد يسهر ديوان رئيس القلم على التنسيق فيما بين الأجهزة على النحو المناسب، ويقدم الدعم اللازم لعمل فريق إدارة القلم، ويمكِّن رئيسَ القلم من التكفل بتوفير خدمات عالية درجة الجودة لأجهزة المحكمة، والنهوض بمسؤولياته الفنية فيما يخص أموراً من قبيل حماية الشهود، والمساعدة القانونية، ودعم المحامين، والتوعية. وإضافةً إلى هذه المهام سيولي ديوان رئيس قلم المحكمة في عام 2022 الأولوية الرئيسية في عمله لدعم رئيس القلم في إعداد وتنفيذ الخطة الاستراتيجية لقلم المحكمة للفترة 2022-2024.

389- ومن الأولويات الاستراتيجية لمكتب الشؤون القانونية فيما يخص عام 2022، عدا توفير الخدمات القانونية المعتادة لشتى وحدات قلم المحكمة، مواصلةُ مراجعة الإطار القانوني الإداري للمحكمة بما فيه مثلاً الآلياتُ الودية لحل المنازعات.

موارد الميزانية 1 680.5 ألف يورو

390- ينطوي المقدار المقترَح على زيادة إجمالية مقدارها 14.3 ألف يورو (0.9 في المئة) بالقياس إلى نظيره في ميزانية عام 2021 المعتمَدة البالغ 1 666.2 ألف يورو. ويظل المقدار المقترَح أدنى من المقادير المناظرة له في ميزانيات مكتب رئيس قلم المحكمة المعتمَدة لعام 2020 وعام 2019 وعام 2018، التي بلغت 1 698.0 ألف يورو و1 720.4 ألف يورو و1 726.6 ألف يورو، على الترتيب.

391- فبعبارة أخرى يقترح مكتب رئيس قلم المحكمة الآن، بعد ثلاث سنوات شهدت تخفيضات متتابعة أفضت إلى انخفاض إجمالي متجمع مقداره 60.4 ألف يورو على امتداد الفترة الممتدة من عام 2019 حتى عام 2021، زيادةً زهيدةً مقدارها 14.3 ألف يورو. إنها تعزى مباشرة إلى زيادة أسفار العاملين في مكتب الشؤون القانونية وهي أسفار لازمة من أجل تنفيذ القرارات القضائية.

الموارد من الموظفين **1 627.7 ألف يورو**

392- يتألف مِلاك مكتب رئيس قلم المحكمة من 13 وظيفة ثابتة.

الوظائف الثابتة: من الفئة الفنية وفئة الخدمات العامة *1 627.7 ألف يورو*

393- ينطوي المقدار المقترَح في بند الوظائف الثابتة على انخفاض إجمالي مقداره 3.2 ألف يورو (0.2 في المئة) بالقياس إلى نظيره في ميزانية عام 2021 المعتمَدة البالغ 1 630.9 ألف يورو، ويأتي هذا الانخفاض نتيجةً لتطبيق مقتضيات نظام الأمم المتحدة الموحَّد. ولا يطرأ أي تغير على عدد الوظائف الثابتة في مكتب رئيس قلم المحكمة.

الموارد غير المتصلة بالعاملين **52.8 ألف يورو**

394- ينطوي المقدار الإجمالي المطلوب في بند الموارد غير المتصلة بالعاملين لمكتب رئيس قلم المحكمة على زيادة مقدارها 17.5 ألف يورو (49.6 في المئة) بالقياس إلى نظيره في ميزانية عام 2021 المعتمَدة. تلزم الموارد غير المتصلة بالعاملين لسد تكاليف السفر، وتكاليف الضيافة، وتكاليف التدريب، وتكاليف الخبراء الاستشاريين.

395- إن هذه الزيادة تعزى قصرياً إلى الارتفاع الكبير غير المسبوق في عدد البعثات التي يُتوقع أن يجريها مكتب الشؤون القانونية من أجل تنفيذ القرارات القضائية المتعلقة بتصديق الإفادات السالفة التسجيل عملاً بالقاعدة 68(2)(ب) من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات في القضايا المتوقَّع أن تبلغ مرحلة المحاكمة في عام 2022.

السفر *37.0 ألف يورو*

396- ينطوي المقدار المقترَح لسد تكاليف السفر فيما يخص مكتب رئيس قلم المحكمة على زيادة مقدارها 17.5 ألف يورو (89.7 في المئة) بالقياس إلى نظيره في ميزانية 2021 المعتمَدة. وكان مبلغ ميزانية السفر الخاصة بمكتب رئيس القلم لعام 2021 أقل بمقدار 14.7 ألف يورو من نظيره لعام 2020. فاقتراح زيادة المقدار الإجمالي لميزانية السفر الخاصة بمكتب رئيس القلم لعام 2022 على نظيره لعام 2021 يجعله مقارباً لنظيره لعام 2020.

397- ويُعزى كل هذه الزيادة إلى احتياجات مكتب الشؤون القانونية المتعلقة بالسفر. وستُسَد بميزانية السفر المقترَحة لمكتب الشؤون القانونية البالغة 25.9 ألف يورو تكاليف السفر والنفقات ذات الصلة المتكبَّدة في اضطلاعه بمهامه، بما في ذلك: '1' المشاركة في اجتماع سنوي للمستشارين القانونيين للوكالات المتخصِّصة لمنظومة الأمم المتحدة والمنظمات ذات الصلة؛ '2' تنفيذ القرارات القضائية المتعلِّقة بتصديق الإفادات السالفة التسجيل عملاً بالقاعدة 68(2)(ب) من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات.

398- وينطوي مقدار الموارد المقترَحة في بند السفر على انخفاض مقداره 0.6 ألف يورو (5.1 في المئة) بالقياس إلى نظيره في ميزانية عام 2021 المعتمَدة. إن المقدار المطلوب البالغ 11.1 ألف يورو هو أقل بمقدار 9.9 آلاف يورو عن نظيره في ميزانية عام 2020 المعتمَدة. وعليه فإنه أولي الاعتبار الواجب لترجيح أن تظل احتياجات رئيس قلم المحكمة في مجال الأسفار أدنى إلى حدٍ كبير من مقاديرها قبل الجائحة. ولا تمثِّل الموارد المطلوبة متطلباً متكرِّراً.

399- إن الموارد المعنية تلزم لتمكين رئيس قلم المحكمة من السفر لكي يشحذ على أعلى المستويات دعمَ وتعاونَ الدول الأطراف والشركاء الخارجيين الرئيسيين، مثل الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية الحكومية والمنظمات غير الحكومية. كما يعتزم رئيس قلم المحكمة زيارة واحد من المكاتب القُطرية في إطار استراتيجيته القائمة على التزام العاملين ومن أجل تعزيز علاقات المحكمة مع بلدان الحالات والسلطات المحلية بغية ضمان تعاونها مع المحكمة دون عقبات. إن توفير الموارد المعنية يمثِّل متطلباً متكرِّراً.

الضيافة *4.0 آلاف يورو*

400- لا تغيُّر في المقدار المطلوب من أجل الضيافة. فقد اقترح رئيس قلم المحكمة بذل جهود محدودة في مجال الضيافة يُرمى منها إلى زيادة الدعم والتعاون اللذين تقدِّمهما الدول الأطراف والشركاء الخارجيون الرئيسيون. إن توفير الموارد المعنية يمثِّل متطلباً متكرِّراً.

التدريب

6.8 آلاف يورو

401- يبقى المقدار المطلوب من أجل التدريب مساوياً لنظيره في ميزانية عام 2021 المعتمَدة. إنه ينطوي على انخفاضٍ مقداره 1.2 ألف يورو بالقياس إلى نظيره في ميزانية عام 2020 المعتمَدة.

402- ويلزم المبلغ المقترَح لسد الاحتياجات إلى تدريب موظفي مكتب الشؤون القانونية. وبالنظر إلى المهام المعقدة والواسعة النطاق المنوطة بمكتب الشؤون القانونية بموجب ولايته فإن من الضروري ضرورة بالغة الاستثمار في التدريب الفني وفي التدريب الرامي إلى استدامة المهارات. إن توفير الموارد المعنية يمثِّل متطلباً متكرِّراً.

الخبراء الاستشاريون 5.0 آلاف يورو

403- إن المبلغ المقترَح، الذي لا ينطوي على أي تغيير بالقياس إلى نظيره في ميزانية العام السابق، يظل يلزم في مكتب الشؤون القانونية لسد تكاليف الخبراء الاستشاريين وما يلزم من خبرة قانونية معيَّنة في المقر وفي الميدان، ولا سيّما فيما يخص الشؤون التي تستتبع تناول التشريعات الوطنية واختصاصات الهيئات القضائية الوطنية. فتأمين ما يتعلق بهذه المسائل من المشورة والمساعدة القانونيتين، الدقيقتين والسليمتين والآتيتين في الوقت المناسب، أمر أساسي لضمان تدبر المحكمة للمخاطر القانونية والدفاع عن موقفها في الدعاوى القانونية. إن توفير الموارد المعنية يمثِّل متطلباً متكرِّراً.

الجدول 21: البرنامج 3100: ميزانية عام 2022 المقترَحة

3100 مكتب رئيس قلم المحكمة	مصروفات عام 2020 (بآلاف اليوروات) المجموع	المصروفات من صندوق الطوارئ	المجموع بما فيه المصروفات من صندوق الطوارئ	ميزانية عام 2021 المعتمَدة (بآلاف اليوروات)	التغيّر في الموارد مبلغه (بآلاف اليوروات)	نسبته المئوية (%)	ميزانية عام 2022 المقترَحة (بآلاف اليوروات)
موظفو الفئة الفنية				1 480.7	(8.6)	(0.6)	1 472.1
موظفو فئة الخدمات العامة				150.2	5.4	3.6	155.6
المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين	*1 628.1*	-	*1 628.1*	*1 630.9*	*(3.2)*	*(0.2)*	*1 627.7*
المساعدة المؤقتة العامة	130.2	-	130.2	-	-	-	-
المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات	-	-	-	-	-	-	-
العمل الإضافي	0.9	-	0.9	-	-	-	-
المجموع الفرعي لسائر تكاليف العاملين	*131.2*	-	*131.2*	-	-	-	-
د)السفر	7.7	-	7.7	19.5	17.5	89.7	37.0
الضيافة	2.3	-	2.3	4.0	-	-	4.0
الخدمات التعاقدية	5.3	-	5.3	-	-	-	-
التدريب	-	-	-	6.8	-	-	6.8
الخبراء الاستشاريون	7.1	-	7.1	5.0	-	-	5.0
النفقات التشغيلية العامة	-	-	-	-	-	-	-
اللوازم والمواد	-	-	-	-	-	-	-
الأثاث والعتاد	-	-	-	-	-	-	-
المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالعاملين	*22.4*	-	*22.4*	*35.3*	*17.5*	*49.6*	*52.8*
المجموع	**1 781.6**	-	**1 781.6**	**1 666.2**	**14.3**	**0.9**	**1 680.5**

الجدول 22: البرنامج 3100: مِلاك الموظفين المقترَح لعام 2022

3100	وكيل أمين عام	أمين عام مساعد	مد-2	مد-1	ف-5	ف-4	ف-3	ف-2	ف-1	مجموع موظفي الفئة الفنية وما فوقها	خ ع - ر ر	خ ع - ر أ	مجموع موظفي فئة الخدمات العامة	**مجموع الموظفين**
الوظائف الثابتة														
المقرة لعام 2021	-	1	-	-	2	2	4	2	-	*11*	1	1	*2*	**13**
الجديدة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المعادة التخصيص	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المعادة التصنيف	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المستعادة/المعادة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المقترَحة لعام 2022	**-**	**1**	**-**	**-**	**2**	**2**	**4**	**2**	**-**	***11***	**1**	**1**	***2***	**13**
وظائف المساعدة المؤقتة العامة (معادِلاتها بدوام كامل)														
المقرة لعام 2021	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المستمرة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
الجديدة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المعادة التخصيص	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المعادة التصنيف	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المحوَّلة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المقترَحة لعام 2022	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**

2- البرنامج 3200: شعبة الخدمات الإدارية

المقدِّمة

404- تقدم شعبة الخدمات الإدارية ("الشعبة") خدمات إدارية وتدبرية دعماً لعمل المحكمة الجنائية الدولية ("المحكمة") جمعاء. ويقود الشعبة مديرها، وهي تتألف من مكتبه ومن قسم الموارد البشرية وقسم الميزانية وقسم المالية وقسم الخدمات العامة وقسم الأمن والسلامة.

405- ويتولى مكتب مدير شعبة الخدمات الإدارية المسؤولية عن التوجيه العام وعن توفير كل الدعم الإداري والتدبري لقلم المحكمة وللمحكمة جمعاء. إنه مسؤول عن مهام تنفيذية حاسمة عديدة منها تخطيطُ ومراقبةُ الموارد الاستراتيجيان، وتدبُّر المخاطر، والإبلاغُ عن الأداء المؤسسي. وهو ينسِّق العمل للتقيد بالتوصيات التي تقدَّم في سياق المراجعة في جميع وحدات المحكمة والجهود الشاملة بنطاقها المحكمة جمعاء المبذولة للوفاء بمتطلبات إبلاغ هيئات الإشراف بما فيها لجنةُ الميزانية والمالية ولجنةُ المراجعة وفريقا لاهاي ونيويورك العاملان. وهو يهيئ، عن طريق الفريق المعني بنظام المحكمة لتخطيط الموارد المؤسسية (ERP) ببرمجيات SAP، الإطارَ الاستراتيجي والدعمَ الاشتغالي لاستعانة المحكمة بهذا النظام، ويدعم تنفيذ المشاريع المتصلة به الهادفة إلى أتمتة سيرورات العمل. كما ينهض مكتب مدير الشعبة بتأدية واجب العناية بالموظفين عن طريق تنفيذ سياسات وبرامج تضمن حسن حالهم الجسماني والنفساني والوجداني من خلال وحدة الصحة المهنية.

406- وتقدِّم الشعبة طائفة واسعة من الخدمات في مجال إدارة الموارد البشرية، من قبيل إسداء المشورة الاستراتيجية بشأن مسائل الموارد البشرية، ووضع السياسات ذات الصلة، وتظلمات الموظفين، والتوظيف، وتدبر شؤون الوظائف، وتسيير شؤون العقود (العقود الخاصة بالعاملين والعقود غير المتصلة بهم)، والتعويضات، والمستحقات وكشوف الرواتب، وشؤون التأمين والمعاشات التقاعدية. ويُركِّز أيضاً على تدبر الأداء، وتدريب الموظفين، والتطوير الإداري. وفيما يتعلق بسيرورة إعداد وتنفيذ ميزانية المحكمة، تتولى الشعبة الإشراف المركزي على الميزانية وتسهر على تعظيم النجاعة في استخدام الموارد. ويشمل ذلك تنسيق وإعداد الميزانية البرنامجية السنوية، والميزانيات التكميلية، والإخطارات بإمكان لزوم استخدام مبالغ من صندوق الطوارئ؛ ومراقبة الأداء فيما يتعلق بالميزانية؛ والإبلاغ عن المسائل المتصلة بالميزانية. كما تتولى الشعبة المسؤولية عن مراقبة تنفيذ الميزانية وتقييمه والتنبؤ به.

407- وعلاوة على ذلك تقدم الشعبة خدمات التدبر المالي وتتولى تنسيق وإعداد البيانات المالية للمحكمة وللصندوق الاستئماني للمجني عليهم. إنها تدير جميع أموال المحكمة وتراقبها وتقوم بالإبلاغ بشأنها. وهي تتولى أيضاً المسؤولية عن الاضطلاع بكل أعمال الإنفاق، وإدارة الاشتراكات المقرَّرة والتبرعات، وعمليات الخزينة بما فيها عمليات تقدير التدفق النقدي بغية مراقبة المخاطر المتعلقة بالسيولة، والمحاسبة، والإبلاغ المالي. وإضافةً إلى ذلك تقدم الشعبة المساعدة وتسدي الإرشاد إلى شتى وحدات المحكمة فيما يتعلق بالسياسات والإجراءات المالية.

408- وفي مجال الخدمات العامة تتولى الشعبة المسؤولية عن الاستعمال اليومي لمباني المقر، بما في ذلك تدبر الخدمات الخفيفة مثل خدمات الإطعام، والتنظيف، والمرتفقات، والخدمات التي تقدَّم لمجمَّع المؤتمرات، فضلاً عن الخدمات الثقيلة مثل صيانة المباني، وأعمال التصليح، وأعمال الاستبدال. وتتولى الشعبة في الميدان تقييم المحالّ وتكييفها. إنها توفِّر، من خلال وحدتها المعنية بالشراء، سلعاً وخدمات جيدة المردود بالقياس إلى تكاليفها تحتاج إليها المحكمة وغيرَها من الخدمات في المجالات التالية: إدارة مجموعة المَرْكَبات، والشحن، والنقل (بما فيه دعم نقل الشهود إلى مقر المحكمة ومنه)، وعمليات البريد، وتدبر الممتلكات، وإدارة شؤون المستودعات. كما ترتِّب الشعبة جميعَ الأسفار الرسمية للعاملين في المحكمة، وخدماتِ استصدار

التأشيرات والأذون بالإقامة في لاهاي، والمهامَّ الإدارية المتصلة بالامتيازات والحصانات.

409- وتهيئ الشعبة بيئة عمل سالمة وآمنة في المقر وتحمي جميع الأشخاص الذين يقع على عاتق المحكمة واجب العناية بهم، كما تحمي ممتلكات المحكمة المادية وغير المادية. وتتولى الشعبة المسؤولية عن إعداد السياسات المتعلقة بالأمن والسلامة، في الميدان وفي المقر، وتتصل بالدولة المضيفة فيما يخص المسائل المتصلة بالأمن. وفي المقر تقدِّم الشعبة خدمات الأمن والسلامة على مدار الساعة دون انقطاع طيلة أيام الأسبوع السبعة، بما في ذلك ما يلزم لانعقاد جلسات المحكمة على نحو آمن ولا يعتريه الخلل.

بيئة العمل

410- لقد تسنى للشعبة أن تتكيف على نحو فعال مع بيئتها المتغيرة واحتياجاتها الاشتغالية المتطورة. وقد مكَّنت التعديلات التي أجرتها شعبة الخدمات الإدارية من احتواء أثر عبء العمل المزيد (لزوم فريقين ونصف الفريق من الأفرقة المعنية بأنشطة جلسات المحكمة)، وزيادات في التكاليف لا مناص منها من قبيل ارتفاع مؤشرات أسعار السلع والخدمات فيما يخص المحكمة جمعاء، من السلع والخدمات التي يندرج توفيرها في إطار اختصاص هذه الشعبة، والأثر المحدود على الالتزامات التعاقدية الناجمة عن تطبيق نظام الأمم المتحدة الموحَّد في عام 2022.

411- وستظل شعبة الخدمات الإدارية تقدِّم الخدمات في مجال الميزانية ومجال المالية ومجال الموارد البشرية ومجال الخدمات العامة ومجال الصحة المهنية ومجال الأمن والسلامة، وستظل تقدِّم الدعم لنظام SAP. كما ستواصل الشعبة طيلة السنة تنسيق توفير المعلومات لهيئات الإشراف وسائر أصحاب الشأن، بمن فيهم فريق لاهاي العامل، ولجنة الميزانية والمالية، ولجنة المراجعة، والمراجع الخارجي، ومكتب المراجعة الداخلية، لكي يتسنى لهم أداء المهام المنوطة بهم في إطار ولاياتهم على نحو ناجع وفعال. وفي الوقت نفسه ستقوم الشعبة بتبسيط السيرورات والإجراءات وتعزيز ضوابط المراقبة الداخلية فيما يخص أموراً منها الأنشطة المعتزم إجراؤها في إطار الخطة الاستراتيجية لقلم المحكمة للفترة 2019-2021. وقد استُنير بهذه الأنشطة المعتزم إجراؤها عند إعداد ميزانية عام 2022 المقترَحة في هذه الفترة الانتقالية.

الأولويات الاستراتيجية لعام 2022 وصلتها بميزانيته البرنامجية المقترَحة

412- يتمثل الهدف الأسمى للشعبة في توفير ما يلزم من خدمات إدارية واشتغالية إلى المحكمة جمعاء، مع مراعاة طلب جمعية الدول الأطراف أن لا تُنْشَد زيادات في الميزانية إلا "بعد اتخاذ جميع الخطوات الممكنة لتمويل الزيادات المعنية عن طريق وفورات ومكاسب متأتية عن زيادة النجاعة"[105]. ولهذه الغاية ستظل الشعبة في عام 2022 تركز على الحلول التي تعزز خدماتها بغية تقديم الدعم بصورة ناجعة إلى المحكمة جمعاء في تحقيق أولوياتها الرفيعة المستوى فيما يخص إجراء الأنشطة القضائية وأعمال المقاضاة. وسيشتمل ذلك على مواصلة المشاريع الرامية إلى تحسين السيرورات المعمول بها على نطاق المحكمة من قبيل السيرورات المتعلقة بالشراء وبالسفر وبالتوظيف. وكذلك ستدعم الشعبة قلم المحكمة في تنفيذ أعماله ذات الأولوية المتعلقة بالمهام المنوطة به والمهام المنوطة بالمحكمة، وستدعم استمرار تحسين وتعزيز التزام الموظفين والتوزيع الجغرافي والتوازن بين الجنسين.

[105] *الوثائق الرسمية لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الدورة التاسعة عشرة، لاهاي، 14-16 كانون الأول/ديسمبر 2020* (ICC-ASP/19/20)، المجلَّد الأول، الجزء الثالث، القرار ICC-ASP/19/Res.1، القسم كاف، الفقرة 1.

الأنشطة القضائية وأعمال المقاضاة في عام 2022 والتركيز فيها على المهام المنوطة بالمحكمة وقلمها بموجب ولايتيهما

413- إضافةً إلى توفير الخدمات الإدارية للمحكمة جمعاء (في المقر وفي المكاتب القطرية) كما بُيِّن في المقدِّمة الواردة آنفاً، ستوفِّر شعبة الخدمات الإدارية الدعم المباشر للأنشطة القضائية وأعمال المقاضاة. وستنهض الشعبة بأود الزيادة المتوقَّع أن يشهدها النشاط المتعلق بجلسات المحكمة بما فيه ما يخص دعاوى الاستئناف النهائي والإجراءات الابتدائية في خَمْسِ قضايا. ويُتوقع أن يشهد عام 2022 زيادات في مقدار الخدمات اللازمة في مجالات عدة: توفير الخدمات الأمنية اللازمة من أجل سير جلسات المحكمة على نحو آمن ولا يعتريه الخلل؛ ونقل الشهود على الصعيد المحلي لحضور جلسات المحاكمة؛ وترتيب أسفار الشهود؛ وترتيب أسفار محامي الدفاع ومحامي المجني عليهم وتراجمة جلسات المحكمة والصحفيين الذين يحضرونها، والمتطلبات المتعلقة بحصولهم على تأشيرات؛ وتدبر شؤون المرتفقات في المقر وفي الميدان. ثم إن عام 2022 سيشهد استمرار تنفيذ جبر الأضرار في قضية *لوبَنْغا* (*Lubanga*) وقضية *كاتَنْغا* (*Katanga*) وقضية *المهدي* وقضية *انْتاغَنْدا* (*Ntaganda*)، ما سيستلزم تقديمَ الشعبة إلى الصندوق الاستئماني للمجني عليهم وغيره الدعمَ في المقر (مثل الخدمات المتصلة بالأسفار والخدمات المالية والخدمات المتصلة بالشراء) وفي الميدان (مثل النقل المحلي وتدبر المرافق). إن ميزانية عام 2022 المقترَحة لشعبة الخدمات الإدارية تستوعب الزيادة المتوقَّع ان تشهدها خدمات دعم أنشطة جلسات المحكمة، عدا خدمات توفير الأمن والسلامة، ما يستلزم زيادةً محدودة تُعوَّض جزئياً في تخفيضاتٍ في مجالاتٍ اخرى.

414- وكذلك ستستلزم عمليات التحقيق الناشط التي يجريها مكتب المدّعي العام في عام 2022 دعماً من شعبة الخدمات الإدارية من أجل ترتيب الأسفار الرسمية والخدمات الطبية (المتوقَّع أن تظل تطرح تحديات خاصة بعد الجائحة) فيما يخص المحققين والمحلِّلين وغيرهم؛ وخدمات الشحن؛ وتدبُّر شؤون المركبات العائدة للمحكمة الموجودة في المكاتب القطرية للسهر على سلامة ونجاعة عمليات المحكمة في البيئات الصعبة. وثمة جهات فاعلة أخرى، مثل الصندوق الاستئماني للمجني عليهم، ستعتمد أيضاً على المساعدة التي ستقدمها الشعبة لإجراء عملياتها. ويلزم تقديم شعبة الخدمات الإدارية دعماً مباشراً لمواجهة المقتضيات المتأتية عن البيئة الأمنية المتقلبة في بلدان الحالات التي تعمل فيها المحكمة.

مشاريع تكنولوجيا المعلومات الشاملة بنطاقها المحكمة جمعاء، والتحسين المستمر

415- ستظل شعبة الخدمات الإدارية تؤدي دوراً رائداً في تمييز وتنفيذ المقترَحات الرامية إلى تحقيق مكاسب متأتية عن زيادة النجاعة ووفورات في مختلف مجالات الخدمات الإدارية، بوسائل أهمها تبسيطُ السيرورات وأتمتتها ومراقبتها. ويشار في هذا الصدد إلى أن الشعبة ستستفيد أفضل فائدة من برمجيات التدبر المستعملة في المحكمة (برمجيات SAP).

416- ولدعم تنفيذ استراتيجية التحسين المستمر هذه، ستواصل الشعبة العمل على تحسين السيرورات الإدارية وتنفيذ المبادرات في مجال الأتمتة. وستهدف الشعبة إلى مواصلة مراجعة السيرورات الإدارية القائمة على استعمال الورق، وتبسيطها ورقمنتها؛ وتحقيق النجاعة من خلال المزيد من الأتمتة؛ وتعزيز المراقبة الداخلية. وسيُستمر على التركيز بوجه خاص على تنفيذ التوصيات المتأتية عن مراجعة السيرورات الشاملة بنطاقها المحكمة جمعاء في مجال الشراء ومجال السفر ومجال التوظيف، على النحو المحدَّد في إطار الخطة الاستراتيجية لقلم المحكمة للفترة 2019-2021.

417- وستواصل الشعبة في عام 2022 المساعدة في تنفيذ مشاريع الأتمتة من خلال المراجعة المستمرة لعدة سيرورات إدارية يُرمى منها إلى تحسين نُظُم المعلومات

المستعملة فيما يخص الموارد البشرية، للأغراض المالية والمتعلقة بالميزانية. وفي عام 2021 واصلت الشعبة تنفيذ عدة مشاريع وتعديلات يرمى منها إلى المضي في أتمتة ورقمنة السيرورات الإدارية. كما إن الشعبة تحلِّل الخيارات المتاحة وتعد خريطة طريق من أجل إجراء ترقية ذات شأن، يُزمع إجراؤها بين عام 2025 وعام 2027، للصيغة الحالية من نظام SAP. ولـمّا كان سيُتخلى عن الصيغة الحالية لنظام SAP تدريجياً بحلول عام 2027 فإن الانتقال إلى أحدث صيغه (SAP S/4HANA) يستلزم تحليلاً مفصَّلاً للآثار المترتبة عليه وخريطة طريق واضحة للتنفيذ. فالترقية انتقالاً إليها لن يقتصر أثرها على إدارة شؤون المحكمة بل ستستلزم أيضاً استبدال عتاد نظام SAP وقواعد البيانات الخاصة به التي يديرها قسم خدمات تدبُّر المعلومات.

النهوض بالتزام الموظفين وبالثقافة المؤسسية

418- تشتمل الخطوات الواجب اتخاذها في هذا المجال على الأنشطة الرامية إلى توثيق التماسك والتواصل الجماعيين؛ وتنفيذ ما يلزم لأداء المهام الفعال من برامج التدريب، بما فيها برامج تدريب المديرين؛ والاهتمام بمسائل رعاية الموظفين لزيادة تحمسهم وإنتاجيتهم والتوازن لديهم بين شؤون العمل وهموم الحياة. ويتمثل الهدف من ذلك في تحفيز الموظفين لكي يؤدوا مهامهم على أفضل وجه. وسيؤدي التواصل والتعقيب المستمر دوراً رئيسياً في تحديد المنجَزات، ومواطن القوة، والجوانب التي يجب تطويرها، وبالتالي وضع خطط العمل التي تساعد قلمَ المحكمة والمحكمةَ جمعاء على تحسين أدائهما المؤسسي بصورة مستمرة. وسيُركَّز على برنامج المحكمة الخاص بتنمية المهارات القيادية المؤسسية، على نحوٍ يتوافق مع الخطة الاستراتيجية للمحكمة للفترة 2019-2021، الذي سيستمر تنفيذه في عام 2022، وعلى استهلال الانتقال إلى وضع بيانٍ بمواصفات الوظائف والكفاءات تتسم بمزيد من الطابع العام، بحيث يدعم ذلك ما يلزم من تخطيط الموارد البشرية وحراكها لكي يتسم مِلاك الموظفين بالمرونة. كما ستشمل المبادرات المتصلة بالتزام الموظفين وحسن حالهم مشروعَ الوقاية من الصدمات الثانوية، ووضعَ وتنفيذَ السياسات المتعلقة بالموارد البشرية.

موارد الميزانية **18 756.3 ألف يورو**

419- إنّ شعبة الخدمات الإدارية وجدت، بتمييزها الحلول الأنجع وتوطيدها بنيتها على النحو المبين فيما يلي ضمن إطار بنود الميزانية ذات الصلة، سبيلاً إلى التكيُّف مع التغييرات على صعيد احتياجات العمل، والنهوض بعبء العمل المزيد المتأتي عن الإجراءات المتعلقة بأربع محاكمات متزامنة، واتباع نهجٍ متسمٍ بالمرونة والنجاعة، والتهيئة لتكاليف أخرى لا مناص من تحملها، والتوصلَ إلى زيادة صافية محدودة مقدارها 604.6 آلاف يورو (3.3 في المئة). فما حُقِّق من الوفورات، والمكاسب المتأتية عن زيادة النجاعة، والتكاليف غير المتكرّرة التي تُكُبِّدت في السنة السابقة، يبلغ مبلغاً مقداره 393.7 ألف يورو، كما ترد تفاصيله في المرفق السادس عشر.

420- وكما ترد تفاصيله أدناه تحت عنوان الموارد من الموظفين، تقترح شعبة الخدمات الإدارية إجراء تعديلات عدة لبنيتها بغية تحقيق وفورات تُستوعَب بها جزئياً بعض التكاليف التي لامناص من تحملها. وفيما يخص الموارد غير المتصلة بالعاملين، تمكَّنت الشعبة، عن طريق مواصلة إعادة تحديد درجات الأولوية والعمل على أساسها ونشدان تحقيق مكاسب متأتية عن زيادة النجاعة، من تدبُّر أمرها لإبقاء طلبها في إطار هذا البند أقل من نظيره البالغ 962.8 ألف يورو في ميزانية عام 2020 المعتمَدة التي تخص فترةً سابقة للجائحة.

421- إن الزيادة الإجمالية المقترَحة في ميزانية شعبة الخدمات الإدارية تعزى رئيسياً إلى ما يلي: ’1‘ توفير خدمات أمنية إضافية نهوضاً بأود الزيادة المتوقَّع أن يشهدها النشاط القضائي، الذي سيُجرَى في قاعتين اثنتين على الأقل من قاعات جلسات المحكمة بدلاً من قاعة واحدة، ’2‘ الزيادات التي لا مناص منها المتأتية عن ارتفاع مؤشر أسعار السلع والخدمات التي توفرها الشعبة للمحكمة جمعاء، ’3‘ تنفيذ الأولويات الاستراتيجية، مثل الأولويات المتعلقة بتنمية القدرات القيادية والانتقال إلى العمل

بأوصافٍ للوظائف أكثر اتساماً بالطابع العام بغية دعم تخطيط الموارد البشرية، وحراك الموظفين، على نحوٍ يتوافق مع الأهداف المبيَّنة في الخطة الاستراتيجية لقلم المحكمة.

الموارد من الموظفين **14 977.5 ألف يورو**

422- فيما يخص عام 2022، تقترح شعبة الخدمات الإدارية مِلاكاً لموظفيها يتألف من 180 وظيفة ثابتة و10 وظائف من وظائف المساعدة المؤقتة العامة (8.5 من معادِلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل). وينطوي المقدار الإجمالي المقترَح البالغ 14 590.8 ألف يورو لسد تكاليف الوظائف الثابتة ووظائف المساعدة المؤقتة العامة على زيادة مقدارها 268.1 ألف يورو بالقياس إلى المقدار المرجعي الأساسي لعام 2021 البالغ 14 322.7 ألف يورو. وكما يُبيَّن في الفقرات التالية، كانت هذه الزيادة ستبلغ 409.3 آلاف يورو لو لم تقترح الشعبة تعديلات في مِلاك الموظفين آتت مكاسب عن طريق زيادة النجاعة ووفورات يبلغ مقدارها 141.2 ألف يورو.

423- لقد أوصت لجنة الميزانية والمالية في مناسبات عديدة، أحدثها إبّان دورتها السادسة والثلاثين، بأن تعمل المحكمة على تسخير الموارد بالاستناد إلى متطلبات عبء العمل الفعلي وأن تعيد تخصيص الوظائف الشاغرة أو التي تُعد غير لازمة أو أن تلغيها[106]. لقد حلَّلت الشعبة بنية مِلاك موظفيها بناءً على ذلك وهي تقترح التعديلات المبيَّنة أدناه. ومن هذه التعديلات تحويل وظيفة واحدة من الرتبة ف-2؛ وإلغاء وظيفة واحدة من وظائف المساعدة المؤقتة من الرتبة خ ع-رر وإنشاء وظيفة ثابتة عوضاً عنها من الرتبة خ ع-رأ؛ وتحويل وظيفة من الرتبة خ ع-رأ؛ وإلغاء ثلاث وظائف ثابتة من الرتبة خ ع-رأ؛ وإنشاء وظيفة ثابتة جديدة من الرتبة ف-3. إن عمليات تحويل الوظائف تفضي إلى تخفيضات في التكاليف لأن معدل الشغور يُطبَّق على الوظائف الثابتة. وكما أشير إليه آنفاً تشتمل التعديلات المقترَح إدخالها على مِلاك الموظفين على إلغاء وظائف، يفضي إلى تحقيق وفورات مقدارها 141.2 ألف يورو ويهيئ لاتباع نهجٍ متسمٍ بالمزيد من النجاعة والمرونة في توفير الخدمات لتلبية احتياجات العمل المتطورة.

424- لقد أتاحت هذه الوفورات للشعبة تعويض زيادتين لا مناص منهما تعويضاً جزئياً: '1' زيادة مقدارها 171.1 ألف يورو تتعلق بتطبيق نظام الأمم المتحدة الموحَّد؛ '2' ست وظائف جديدة من وظائف المساعدة المؤقتة (4.5 من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل) تلزم لتدبُّر أمر الزيادة المتوقَّع أن تنشأ عن النشاط القضائي في عام 2022. وكما يُبيَّن فيما يلي، يمثل الحل الأخير الذكر حلاً أنجع من الحل الذي فُكِّر سابقاً في الأخذ به من أجل سد الاحتياجات الإضافية المتعلقة بالأمن والسلامة فيما يخص عدة قاعات من قاعات جلسات المحكمة.

الوظائف الثابتة: من الفئة الفنية وفئة الخدمات العامة *13 875.0 ألف يورو*

425- ينطوي مقدار الموارد المطلوب في بند تكاليف الموظفين على زيادة مقدارها 312.5 ألف يورو (2.3 في المئة). والحال أنه، كما بُيِّن في الفقرات 422 و423 و424، يجب النظر إلى هذه الزيادة معطوفةً على الانخفاض في مقدار المساعدة المؤقتة العامة. ويرد فيما يلي عرضٌ للتعديلات المقترَح إدخالها على بنية مِلاك الموظفين

426- *طلب تحويل وظيفة لموظف إداري معاون (من الرتبة ف-2) من وظائف المساعدة المؤقتة العامة إلى وظيفة ثابتة، ما يؤتي وفورات ضئيلة المقدار*. إن الوظيفة الحالية من وظائف المساعدة المؤقتة العامة، التي يعمل شاغلها في مكتب مدير شعبة الخدمات الإدارية، اقتُرحت في بادئ الأمر بمثابة وظيفة ثابتة ضمن ميزانية عام 2019 البرنامجية المقترَحة لكنها أُقرَّت كوظيفة من وظائف المساعدة المؤقتة العامة لأن بنية قلم المحكمة كانت لـمّا تزل حديثة العهد. وفيما سبق كان يؤدي المهام المرتبطة بهذه الوظيفة موظف مهني مبتدئ. فالموارد المعنية وُفِّرت على مدى السنوات الخَمْس الأخيرة ويُتوقع أن تستمر الحاجة إليها. ويلبي طلب التحويل الحاجة إلى مواصلة تقديم

[106] الوثيقة ICC-ASP/20/5/AV، الفقرة 46.

الدعم إلى المدير في تسيير المكتب اليومي وفي إدارة الشعبة من منظور الميزانية ومنظور المالية ومنظور الخدمات العامة ومنظور الموارد البشرية ومنظور الأمن والسلامة، وضرورة الاضطلاع على مدار السنة بتناول متطلبات أصحاب الشأن الخارجيين مثل لجنة الميزانية والمالية، وفريق لاهاي العامل، وجمعية الدول الأطراف، والمراجع الخارجي، ولجنة المراجعة. كما يلزم تقديم الدعم فيما يخص التنسيق والإرشاد والإشراف على الامتثال للتوصيات التي تُقدَّم في سياق المراجعة؛ ومبادرات التخطيط الاستراتيجي؛ وتقييم وتنفيذ التوصيات المقدَّرة في إطار المراجعة التي أجراها خبراء مستقلون ضمن الشعبة. ثم إن شاغل الوظيفة المعنية سيسهم أيضاً في مساعدة المدير في شتى الشؤون المشتركة بين الأجهزة وفيما يتعلق بالمتطلبات التي تخص قلم المحكمة على وجه التحديد.

427- *طلب إلغاء وظيفة ممرض رئيسي (من الرتبة خ ع-رر) من وظائف المساعدة المؤقتة العامة والاستعاضة عنها بوظيفة ثابتة جديدة لممرض معني بالصحة المهنية (من الرتبة خ ع-رأ)؛ طلب تحويل وظيفة مساعدٍ طبي يعمل في الميدان (من الرتبة خ ع-رأ) من وظائف المساعدة المؤقتة العامة إلى وظيفة ثابتة (من الرتبة خ ع-رأ)؛ وتلكم تعديلات ستؤتي وفورات طفيفة المقدار.* إنّ وظيفة الممرض المعني بالصحة المهنية ووظيفة المساعد الطبي العامل في الميدان أُنشئتا عملاً بمشروع تجريبي نفذته المحكمة في عام 2018 إثر قرارٍ بعدم تجديد العقد المتعلق بالخدمات الطبية المبرم مع مورد خارجي. وقد آتى إدراج هاتين الوظيفتين في عداد المِلاك الداخلي وفورات مقدارها 22.2 ألف يورو[107] وسدَّ حاجةً اشتغاليةً دائمة. إنه عزز قدرة الشعبة على توفير الخدمات اللازمة في المجال الطبي ومجال الرعاية وأدى إلى أنساقٍ جديدةٍ لتسلسل الأعمال تتسم بالنجاعة (تبين أنها الأنجع إزاء المصاعب المتأتية عن جائحة كوفيد-19). إن الممرض المعني بالصحة المهنية سيهتم بالمسائل الصحية العاجلة وتنفيذ البرامج والتدابير الوقائية، ويعمل من ناحية أخرى رديفاً حينما يكون الموظفون الطبيون العاملون في المحكمة في إجازة سنوية أو يتلقون تدريباً إلزامياً لاستدامة تصديق مهاراتهم. أما المساعد الطبي العامل في الميدان فسيقوم بصيانة وتدبر المعدات الطبية، والمستحضَرات الصيدلانية والبنية الأساسية المعنية في إطار العمليات الميدانية؛ وسيساعد في البعثات إلى الأصقاع النائية (التي تنطوي على خطر كبير)، وسيدرِّب الموظفين الميدانيين على أعمال الإسعاف وقواعد العمل في حالات الطوارئ؛ وسيتولى إعداد ومسك إجراءات العمل القياسية فيما يخص الدعم الطبي الميداني؛ وسيعد التقارير وعروض المستجدات بحسب اللزوم. إن المساعد الطبي العامل في الميدان يقيم في لاهاي ويمكن إيفاده سريعاً وعلى نحوٍ ناجع للاهتمام بالطوارئ الطبية في الميدان أو لدعم البعثات البالغة الأهمية.

428- *طلب إلغاء ثلاث وظائف ثابتة: وظيفتين لعاملَيْن عاميْ الأشغال (من الرتبة خ ع-رأ) ووظيفة لتقني معني بالمرافق (المباني) (من الرتبة خ ع-رأ)؛ طلب وظيفة جديدة لموظف معني بالعقود والموارد المتعلقة بالمرافق (من الرتبة ف-3)؛ وتلكم تعديلات ستؤتي وفورات.* إن هذه التعديلات تتوافق مع إضفاء الطابع المهني على عمليات تدبُّر مرافق المحكمة. ويُستفاد من وجود الوظائف الشاغرة لتمويل التعديلات المطلوب إجراؤها في مِلاك الموظفين. إنّ الموظف المعني بالعقود والموارد الخاصة بالمرافق سيتولى إعداد وتدبُّر وتنسيق توفير الخدمات الخفيفة والخدمات الثقيلة المتعاقَد بشأنها مع شركاء خارجيين، والإشراف عليها. إن شاغل الوظيفة سيتولى المسؤولية عن الرقابة المالية وإعداد الفواتير وفقاً للنظام المالي والقواعد المالية للمحكمة، ومراقبة أداء المقاولين وتنسيق الخدمات المتعلقة بمبنى مقر المحكمة، بما في ذلك استبدال مكوّنات المبنى التي بلغت نهاية عمرها المفيد (استبدال العناصر المندرجة في عداد رأس المال).

---

107 *الوثائق الرسمية لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الدورة السادسة عشرة، نيويورك، 4-14 كانون الأول/ديسمبر 2017* (ICC-ASP/16/20)، المجلَّد الثاني، الجزء ألف، المرفق العاشر، الجدول ألف.

المساعدة المؤقتة العامة *715.8 ألف يورو*

429- على الرغم من زيادة الاحتياجات المتوقَّع أن يشهدها عام 2022 فيما يتعلق بالأنشطة القضائية وعدد أيام انعقاد جلسات المحكمة، ينطوي المقدار المطلوب على انخفاضٍ صافٍ مقداره 44.4 ألف يورو (5.8 في المئة). ويجسد ذلك الانخفاضَ المتوقَّعَ البالغ 283.4 ألف يورو في تكاليف المساعدة المؤقتة العامة، الذي تسنّى بفضل التعديلات المقترَحة لتوطيد بنية المِلاك الحالي لموظفي الشعبة؛ ولزوم ست وظائف جديدة لموظفين معنيين بالأمن من وظائف المساعدة المؤقتة العامة (4.5 من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل)، للنهوض بأود الأنشطة المزيدة المتعلقة بجلسات المحكمة، تبلغ تكاليفها 238.2 ألف يورو؛ والتكاليف المرتبطة بتطبيق نظام الأمم المتحدة الموحَّد على وظائف المساعدة المؤقتة العامة، البالغ مقدارها 0.8 ألف يورو. ويرد فيما يلي عرضٌ للمتطلبات الجديدة من وظائف المساعدة المؤقتة العامة والوظائف التي تقترح شعبة الخدمات الإدارية استمرار تمويلها في عام 2022.

430- *موظف معني بالموارد البشرية (الشؤون القانونية وشؤون السياسات) (من الرتبة ف-3) لمدة 12 شهراً (متطلب مستمر، لسنوات متعددة)*. إن الموظف المعني بالموارد البشرية (الشؤون القانونية وشؤون السياسات) يلزم لمواصلة النهوض بأود وضع سياسات المحكمة، والعمل بصفة أمينٍ للهيئة الاستشارية المعنية بمطالبات التعويض، ودعم الحل المبكر للمنازعات المتصلة بالعقود.

431- *موظف معاون مختص بنظم تخطيط الموارد المؤسسية (من الرتبة ف-2) لمدة 12 شهراً (متطلب مستمر، لسنوات متعددة)*. تظل هذه الوظيفة لازمة لكي يساعد شاغلها في تنفيذ مشاريع تخطيط الموارد المؤسسية ببرمجيات SAP وإجراء التغييرات التي تقضي بها الاستراتيجية الخاصة بتكنولوجيا المعلومات/تدبُّر المعلومات للفترة 2017-2022 التي أقرّها مجلس التوجيه («الحوكمة») المعني بتدبُّر المعلومات. ويشمل ذلك إنجاز المشاريع الجارية والتعديلات التي شُرِع فيها خلال السنوات السابقة، من قبيل مشروع تدبُّر تكاليف الموظفين ببرمجيات SAP (SAP PCP/PBC)، وإعمال مُترابَط الأمم المتحدة المالي الخاص بصندوق معاشات الأمم المتحدة وتقديم الدعم في إعداد ووضع خطة الطريق الخاصة بالمحكمة على وجه التحديد من أجل الانتقال إلى المنصة الجديدة S/4HANA في نظام SAP. ويوصى بهذا الانتقال فيما يخص جميع مستعملي برمجيات SAP لأن نظام تخطيط الموارد المؤسسية الحالي سينتهي عمره الاشتغالي بين عام 2025 وعام 2027، ولن يعود مورِّده بعد ذلك يوفِّر خدمات الصيانة ذات الصلة. فصيغة نظام SAP الجديدة (SAP S/4HANA) يُتوقع أن تدعم على نحوٍ أفضلَ سيروراتِ الأعمال الإدارية موفِّرةً المزيد من وظائف الاستعمال ووسائل الأداء. كما تلزم هذه الوظيفة لكي يساعد شاغلها في تنفيذ مشاريع الأتمتة ببرمجيات SAP وتدبُّر المعارف والتدريب في مجال برمجيات SAP، بما في ذلك نشر مواد التدريب في هذا المجال ضمن النظام الجديد لتدبُّر التعلُّم تيسيراً للتعلُّم ببرمجيات SAP على الإنترنت وعن بُعد. ونظراً إلى مقدار طلبات الخدمة المتعلق ببرمجيات SAP وتزايد المتطلبات المتعلقة بتعديلات النظام نتيجةً لمراجعة السيرورات المتعلقة بالسفر وبالشراء، تلزم الوظيفة المعنية أيضاً للنهوض بأود عبء العمل العالي الواقع على الفريق المعني بنظام SAP.

432- *موظف معاون معني بالشراء (من الرتبة ف-2) لمدة 12 شهراً (متطلب مستمر، لسنوات متعددة)*. تلزم هذه الوظيفة لتتبع العقود ولسد مقتضيات نقل دور أمين لجنة استعراض المشتريات من مكتب الشؤون القانونية التابع لقلم المحكمة وتوسيع وتحسين قاعدة البيانات المتعلقة بالموردين، والزيادة في مبلغ المشتريات المعقدة.

433- ثلاثة *موظفين معنيين بالأمن (من الرتبة خ ع-أ) لمدة 12 شهراً* وثلاثة *موظفين معنيين بالأمن (من الرتبة خ ع-أ) لمدة 6 أشهر (متطلب جديد، لسنوات متعددة)*. إن التوسع المتمثل في استعمال ثلاث قاعات لجلسات المحكمة في آنٍ معاً في عام 2022 من شأنه أن يستلزم ما مجموعه أربعة عشر موظفاً معنياً بالأمن في إطار المساعدة المؤقتة العامة لكي يتولوْ حراسة المدَّعى عليهم ويسهروا على سلامة وأمن

المشاركين في جلسات المحكمة والمراقبين من الجمهور العام. بيد أن شعبة الخدمات الإدارية تقترح، بالاستناد إلى نموذج أعمال منقح وإلى التدارس الدقيق للأنشطة المتوقَّع أن يشهدها عام 2022، نهجاً مرناً يتسم بمزيدٍ من النجاعة يمكن به سد الاحتياجات إلى الموظفين مؤقتاً بتشكيلة من ستة موظفين معنيين بالأمن في إطار المساعدة المؤقتة العامة (4.5 من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل) والعمل الإضافي بتكاليف يبلغ مقدارها 183.5 ألف يورو. إن من شأن هذا النهج المقترَح أن يتيح لشعبة الخدمات الإدارية تحقيق وفورات يقارب مقدارها 257.4 ألف يورو (بالقياس إلى تكاليف سبع وظائف من الرتبة خ ع-رأ وتكاليف العمل الإضافي اللازم لسد تكاليف العمل للمزيد من الساعات) مع ضمان التحلي بالمرونة اللازمة والتمكين من توفير خدمات الأمن والسلامة على نحو يواكب تطور الإجراءات القضائية والمتطلبات المتعلقة بقاعات جلسات المحكمة. فقد كان مِلاك الشعبة في السابق يضم سبعة موظفي أمن في إطار المساعدة المؤقتة العامة للنهوض بأود العمل المتعلق بالجلسات المتزامنة، لكن بعض الوظائف المعنية استُبعد مؤقتاً من الميزانية لأنه لم تكن تُستعمل إلا قاعة جلساتٍ واحدة.

434- *مستشار يسدي المشورة النفسية - الاجتماعية إلى الموظفين (من الرتبة ف-3) لمدة 12 شهراً (متطلب مستمر، لسنوات متعددة).* تلزم هذه الوظيفة بمثابة وظيفة إضافية في مِلاك وحدة الصحة المهنية لتنفيذ مشروع الوقاية من الصدمات الثانوية. فثمة كثير من الموظفين يتعرضون، إذ يؤدون مهامهم ويضطلعون بمسؤولياتهم، تعرضاً مباشراً أو غير مباشر لأدلة على الجرائم المرتكبَة في القضايا التي تنظر فيها المحكمة أو لروايات عن حيثيات هذه الجرائم. وقد بينت الدراسات أن التعرض الشديد لمواد يُحتمل أن تكون صادمة يمكن أن يؤدي إلى ظهور أعراض نفسية أو بدنية مماثلة للأعراض التي يسببها الاكتراب اللاحق للصدمات، مثل الخَدَر، والحزن، والغم، ومشكلات النوم والتركيز أو الآلام العضلية والصداع. وفي كانون الثاني/يناير 2019، أقرّ مجلس التنسيق واللجنة المعنية برعاية الموظفين والتزامهم مشروعاً مدته ثلاث سنوات للوقاية من الصدمات الثانوية. وقد عُلِّق هذا المشروع في آذار/مارس 2020 بسبب جائحة كوفيد-19، وسيعاد إطلاق العمل به في النصف الثاني من عام 2021. إن تنجيز هذا المشروع سيستلزم استمرار الخدمات التي يقدمها المستشار الذي يسدي المشورة النفسية - الاجتماعية إلى الموظفين.

العمل الإضافي *386.7 ألف يورو*

435- ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها 183.5 ألف يورو (90.3 في المئة) للنهوض بأود زيادة عدد أيام انعقاد جلسات المحكمة المخطط له فيما يخص عام 2022 (421 يوماً). إن الموارد المطلوبة في إطار بند العمل الإضافي تمثِّل متطلباً متكرّراً ويتباين مقدارها بحسب احتياجات العمل الذي يتعيَّن النهوض بأوده. ويعاد تقييم الاحتياجات إلى العمل الإضافي سنوياً.

436- ويلزم إجمالاً مبلغاً مقداره 306.7 آلاف يورو في بند العمل الإضافي لسد التكاليف التالية البيان: '1' تكاليف خدمات الأمن والسلامة من أجل ساعات إضافية لانعقاد الجلسات في قاعات المحكمة في عام 2022؛ '2' تكاليف خدمات الأمن والسلامة خلال العطل القضائية الرسمية؛ '3' تكاليف فارق العمل الليلي للموظفين من الرتبة خ ع-رأ الذين يعملون مساءً وليلاً. فخيار العمل الإضافي هو الخيار المفضل والأنجع بالقياس إلى تكاليفه من أجل توفير الخدمات المعنية.

437- وعلى الرغم من الزيادة المتوقَّع أن يشهدها عبء العمل المتأتية عن وجوب النهوض بأود دعم المزيد من أيام انعقاد جلسات المحكمة، فإن المتطلبات لسد تكاليف العمل الإضافي في مجال الخدمات العامة تبقى على حالها بالغةً 74.0 ألف يورو، وهذا مبلغٌ يلزم رئيسياً لسد تكاليف الخدمات التي يقدمها السائقون خارج أوقات الدوام، وتكاليف الموظفين المعنيين بالمرافق، وتكاليف المساعدين المعنيين بالسفر، وتكاليف القائمين بالشراء أحياناً. ويلزم العمل الإضافي من أجل نقل زهاء 131 شاهداً يُتوقع أن يمثلوا في جلسات المحكمة في عام 2022 نقلاً محلياً.

438- ويظل مبلغ مقداره 6.0 آلاف يورو لازماً لسد تكاليف أنشطة يجب أن يُضطلع بها في مواعيد محدَّدة من قبيل إعداد الميزانيات السنوية البرنامجية المقترَحة والمعتمَدة، وإقفال فترات المحاسبة، والإبلاغ المالي، والمراجعة الخارجية.

الموارد غير المتصلة بالعاملين **3 778.8 ألف يورو**

439- تلزم الموارد غير المتصلة بالعاملين لسد تكاليف السفر، وتكاليف الخدمات التعاقدية، وتكاليف التدريب، وتكاليف الخبراء الاستشاريين، والنفقات التشغيلية العامة، وتكاليف اللوازم والمواد، وتكاليف الأثاث والعتاد. إن الميزانية المقترَحة لسد التكاليف غير المتصلة بالعاملين فيما يخص شعبة الخدمات الإدارية تنطوي على زيادة إجمالية صافية مقدارها 153.0 ألف يورو (4.2 في المئة) لكنها تظل أقل بمقدار 962.8 ألف يورو من نظيرتها لعام 2020 البالغة 741.6 4 ألف يورو التي اعتُمدت قبل الجائحة. ويدل ذلك على الجهود التي دأبت الشعبة على بذلها لتوطيد تحقيق الوفورات التي سُجِّلت بالفعل. وتعزى هذه الزيادة المحدودة رئيسياً إلى '1' العقود الخاصة بالسلع والخدمات المقدَّمة للمحكمة جمعاء والتي تخضع لتعديلات مؤشر الأسعار الاستهلاكية، الذي يتجسد في النفقات التشغيلية العامة؛ '2' تنفيذ الأولويات الاستراتيجية للمحكمة فيما يتعلق بحراك العاملين (لتيسير التحلي بالمرونة وتنمية قدرات الموظفين) وحسن حالهم (لتعزيز التزامهم)، عملاً بالخطة الاستراتيجية لقلم المحكمة للفترة 2019-2021، ما يتجسد في بند الخبراء الاستشاريين؛ '3' تكاليف تراخيص البرمجيات الحاسوبية من أجل نظام تدبُّر التعلُّم ومنصة الملفات الرقمية للموظفين وخدمات الموارد البشرية التي أُعمِلت حديثاً، ما يتجسد في إطار بند النفقات التشغيلية العامة، توافقاً مع مبادرات الشعبة في مجال التحسين المستمر. كما إن الشعبة حققت تخفيضات في تكاليف التدريب بفضل اتباعها نهجاً أنجع في التدريب اعتُمِد إبان جائحة كوفيد-19.

440- وبمواصلة إعادة تحديد درجات الأولوية والعمل على أساسها ونشدان تحقيق المكاسب المتأتية عن زيادة النجاعة، تسنى لشعبة الخدمات الإدارية احتواء التكاليف غير المتصلة بالعاملين التي تتكبَّدها في عام 2022 مبقية إياها عند أدنى مقدارٍ لها على امتداد السنوات الخمس الأخيرة (2016-2020)، التي بلغ خلالها متوسطُ الميزانية المعتمَدة لسد التكاليف غير المتصلة بالعاملين مبلغاً مقداره 033.4 5 ألف يورو. إن القيود المتصلة بجائحة كوفيد-19 جعلت عام 2021 عاماً استثنائياً.

السفر *129.7 ألف يورو*

441- على الرغم من عبء العمل المزيد يبقى المبلغ المطلوب، الذي تسد به الاحتياجات الاشتغالية، على حاله دون تغيير.

442- وستُسد بالمقدار المقترَح البالغ 45.5 ألف يورو تكاليف السفر لحضور مؤتمرات منظومة الأمم المتحدة المعنية بالشؤون المالية (المعايير المحاسبية/المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، خدمات الخزينة، إلخ) وشؤون الميزانية، والشؤون الطبية والشؤون المتعلقة برفاه الموظفين، والمستجدات على صعيد الإدراة والموارد البشرية، ولحضور اجتماعات مع هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة لمواكبة أحدث التطورات فيما بين الوكالات بشأن مشاريع تخطيط الموارد المؤسسية، والمبادرات في مجال برمجيات SAP والجهود المبذولة من أجل النجاعة، التي تتسم بأهمية خاصة نظراً إلى انتقال المحكمة المقبل إلى المنصة الجديدة SAP S/4HANA. كما ستُسدُّ بالمبلغ المعني تكاليف الأسفار المتعلقة بالموارد البشرية إلى الميدان وأسفار الموظفين المعنيين بالخدمات العامة إلى مواقع ميدانية من أجل إجراء الجرود المادية لأصول المكاتب القُطرية التابعة للمحكمة وتقييم حال صيانة المرافق ومجموعات المركَبَات لأغراض التخطيط لاستبدال العناصر المندرجة في عداد رأس المال والسهر على أن تجري صيانة المركَبَات على نحوٍ يفي بالمعايير ذات الصلة وعلى أن المركَبَات تستخدم على النحو المناسب.

443- وفي مجال الأمن يُطلب مبلغ مقداره 84.2 ألف يورو للسهر على تقديم الدعم الأمني لهيئة الرئاسة والمدّعي العام ورئيس القلم خلال أسفارهم الرسمية إلى بلدان الحالات وغيرها من الأصقاع. كما ستُسدُّ بالموارد المعنية تكاليف سفر المنسِّق المعني بالأمن الميداني إلى المكاتب القُطرية لتقديم الدعم الاشتغالي لعمليات التفتيش، وعمليات التحقق من التقيد بالقواعد والأنظمة ذات الصلة والتيقن من اتباع السياسات المعمول بها، وللمشاركة في الاجتماعات المعنية بتدبُّر الأمن وتنسيقه مع إدارة السلامة والأمن في الأمم المتحدة، وشبكة إدارة الأمن المشتركة بين الوكالات والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (إنتربول).

الخدمات التعاقدية *272.4 ألف يورو*

444- ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها 32.0 ألف يورو (13.3 في المئة) ما يجسد تحقيق وفورات إجمالية باتباع نهج أكثر اتساماً بالنجاعة والمرونة فيما يتعلق بخدمات إدارة المرافق. وفي إطار هذا النهج يُطلب إلغاء ثلاث وظائف ثابتة واستئجار خدمات مقاول يُعنى بدعم المؤتمرات والدعم الإمدادي للنهوض بأود خدمات المؤتمرات المتوقَّع استئنافها بعد جائحة كوفيد-19.

445- ويُطلب مبلغ مقداره 33.7 ألف يورو من أجل ما يلي: تقديم خدمات عالية درجة التخصص للنهوض بأود تصميم مؤشرات الأداء الرئيسية المتعلقة بالسفر وأود الإفادة عنها وتقييم جدوى إعمال نميطة تدبُّر الأسفار ومصروفاتها ببرمجيات SAP المسماة Concur عملاً بالتوصيات التي أفضت إليها مراجعة سيرورة السفر؛ وخبرة خارجية لتقييم مدى التأهب في تشكيلة برمجيات SAP الحالية الخاصة بالمحكمة لإعمال منصة SAP S/4HANA والخيارات المتاحة للمحكمة على صعيد الإعمال عند الانتقال إلى هذه المنصة وتطوير النُظُم الحالية SAP ERP/BW/BO التي لها من العمر أكثر من 15 سنة (أي إنها بلغت نهاية عمرها الاشتغالي)، ودعم واستدامة وتنمية تطبيق الحوسبة السحابية ببرمجيات SAP المسمى SuccessFactors. إن توفير الموارد المعنية لا يمثل متطلَّباً متكرّراً.

446- ويُطلب مبلغ مقداره 43.3 ألف يورو لسد التكاليف الإدارية المترتبة على رد الضرائب التي تجبيها الولايات المتحدة الأمريكية من رعاياها وتكاليف التقييم الاحتسابي الإلزامي اللازم لمطابقة البيانات المالية للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام والتكاليف السنوية للعضوية في شبكة الشؤون المالية والمتعلقة بالميزانية، وفرقة العمل التابعة لمنظومة الأمم المتحدة المعنية بالمعايير المحاسبية والفريق العامل المعني بخدمات الخزينة المشتركة.

447- ويلزم باقي المقدار المطلوب لسد تكاليف تجديد جوازات سفر الأمم المتحدة، وصيانة برمجيات إدارة المباني؛ والطبع الخارجي وتكاليف الإرسال بالبريد، والرسم السنوي بموجب الاتفاق الرسمي المعقود بين المحكمة والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية؛ وتكاليف خدماتٍ متصلةٍ بحفظ مفاتيح منازل المسؤولين المنتخَبين؛ وإيجار ميدان الرمي الذي يُجرى فيه التدريب على استعمال الأسلحة النارية والاختبار الرامي إلى تصديق المهارات ذات الصلة؛ وتكاليف الخدمات الاستشارية المقدَّمة من أجل مشروع الوقاية من الصدمات الثانوية، وتكاليف جلسات الاطّلاع ذات الصلة التي تُعقد مع رئيس وحدة الصحة المهنية والمستشار الذي يسدي المشورة النفسية - الاجتماعية للموظفين؛ والمساهمة السنوية الإلزامية في التكاليف المتقاسَمة التي تُدفع لشبكة منظومة الأمم المتحدة للموظفين الطبيين، التي تعمل على اتّباع الممارسات الفضلى والمبادئ التوجيهية الدولية ضمن منظومة الأمم المتحدة والوكالات المنتسبة إليها. إن توفير الموارد المعنية يمثل متطلَّباً متكرّراً.

التدريب

314.7 ألف يورو

448- ينطوي المبلغ المطلوب على انخفاضٍ مقداره 49.6 ألف يورو (13.6 في المئة) يتحقق بفضل اتّباع نهجٍ أنجع فيما يتعلق بالتدريب يُوفَّر بموجبه معظم ما تنظِّمه المحكمة من التدريب المؤسسي وتبادل المعارف على الإنترنت، وبفضل العبر المستخلَصة من جائحة كوفيد-19. إنّ منصة المحكمة الخاصة بالتعلُّم على شبكة الإنترنت تهيئ مجموعة محفوظات من المواد الإرشادية المتسمة بالمرونة والناجعة بالقياس إلى تكاليفها بعدة لغات بشأن تحقيق الغايات الشخصية والمهنية وتدبُّر الأداء. كما إنها تشتمل على دورات لغوية وبرنامج المحكمة الخاص بتوجيه الموظفين الجدد عند توليهم مهامهم.

449- إن المقدار البالغ 183.8 ألف يورو يُطلب رئيسياً لسد تكاليف برامج المحكمة الخاصة بالتدريب المؤسسي، بما فيه برنامج المحكمة الخاص بتنمية المهارات القيادية المؤسسية، توافقاً مع تعهد قلم المحكمة الوارد في خطته الاستراتيجية لعام 2019-2021 بإقرار وتوزيع إطار للمهارات القيادية يُعمل به على نطاق المحكمة وإتاحة التدريب ذي الصلة.

450- وفي مجال الأمن يلزم مبلغ مقداره 93.6 ألف يورو للتكفل بتوفير التدريب الإلزامي لموظفي الأمن وغيرهم من الموظفين المنخرطين في أنشطة التحرك الاستجابي في حالات الطوارئ، على نحو يتوافق تماماً مع الأنظمة المعمول بها في المحكمة وفي الدولة المضيفة. ويشمل التدريب الإلزامي الإسعاف، والتصدي للحرائق والطوارئ، والتدريب على استعمال الأسلحة النارية ومواضيع متخصصة من قبيل نقل المدَّعى عليهم والحماية عن كثب (في حالة الموظفين المعنيين بالأمن). وسيواصل توفير التدريب على نهوج السلامة والأمن في البيئات الميدانية بالتعاون مع جيش الدولة المضيفة.

451- ويلزم مبلغ مقداره 22.6 ألف يورو من أجل التدريب الطبي. فيتعين على المسؤول الطبي والممرض الرئيسي والممرض المعني بالصحة المهنية/المساعد الطبي أن يستديموا اعتماد تأهُّلهم، وتراخيصهم، ومهاراتهم، وتسجُّلهم في سِجل مهنيي الصحة في هولندا (BIG)، ما يوجب عليهم متابعة دورات تدريبٍ متخصصٍ إلزامي.

452- ويُطلب مبلغ مقداره 14.7 ألف يورو يلزم رئيسياً لسد تكاليف تدريبٍ تقني متصلٍ بالانتقال المقبل إلى النظام الجديد SAP S/4HANA، وتدريبٍ تخصصي في مجال الإبلاغ المالي، وتدريبٍ إلزامي للسائقين، وتدريبٍ في مجال المهارات التدبُّرية. إن توفير الموارد المعنية من أجل التدريب يمثل متطلَّباً متكرّراً.

الخبراء الاستشاريون *51.5 ألف يورو*

453- ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها 26.0 ألف يورو (102.0 في المئة). وتعزى هذه الزيادة إلى ضرورة استئجار خدمات خبير لاستهلال الانتقال إلى وضع بيان لأوصاف الوظائف وتحديد للخبرات أكثر اتساماً بالطابع العام من أجل دعم التخطيط والحراك اللازميْن لجعل مِلاك الموظفين أكثر اتساماً بالمرونة. ويُتوخى أيضاً أن يزيد ذلك من نجاعة سيرورة التوظيف. ولا تمثِّل الموارد المعنية متطلباً متكرّراً.

454- وتلزم أيضاً موارد محدودة المقدار تخصَّص رئيسياً لسد تكاليف الاستعانة بخبير استشاري ليقدِّم الدعم بشأن إدارة برامج التأمين الخاصة بالمحكمة.

النفقات التشغيلية العامة *2 748.2 ألف يورو*

455- ينطوي المبلغ المقترَح على زيادة مقدارها 124.6 ألف يورو (4.7 في المئة). إن توفير جميع الموارد المبيَّنة أدناه يمثِّل متطلباً متكرّراً.

456- إن المبلغ المطلوب ينطوي على زيادة من أجل سد ما يلي: '1' التكاليف التي تتكبَّدها المحكمة فيما يخص تراخيص البرامج الحاسوبية من أجل نظامها الخاص بتدبُّر التعلُّم على الإنترنت، التي عوَّضها بل زاد عنها التخفيض في تكاليف التدريب والمنصة الرقمية لملفات العاملين وخدمات الموارد البشرية التي أُعمِلت مؤخراً، والتي تُقدَّر تكاليفها بـ62.0 ألف يورو؛ '2' الزيادة في تكاليف المرتفقات بسبب زيادة نسبتها 2.8 في المئة في مؤشر الأسعار الاستهلاكية المحلي. وقد عوّضت زيادة هذا المؤشر بتخفيضاتٍ في سائر النفقات التشغيلية العامة. ويشار بصورة خاصة إلى أن تكاليف التنظيف لم تعد إلى مقاديرها التي سُجِّلت في عام 2019 وذلك رغم اعتزام استئناف العمل في المكاتب على النحو المعتاد. وستسعى المحكمة إلى ضبط تكاليف التنظيف باتباع نهجٍ مختلف، وذلك على الرغم من زيادة كلفة التطهير بسبب جائحة كوفيد-19.

457- إن معظم النفقات التشغيلية العامة يتعلق بخدمات عامة بمقدار 2 098.0 ألف يورو وتشمل تكاليف تنظيف المقر (715.0 ألف يورو)؛ وتكاليف الكهرباء والنقل الكهربائي (443.6 ألف يورو)؛ وتكاليف التدفئة والتبريد (353.0 ألف يورو)؛ وأعمال التعديل في محال المحكمة في لاهاي وفي بلدان الحالات (75.0 ألف يورو)؛ وأعمال البستنة (35.0 ألف يورو)؛ وتدبُّر النفايات (35.0 ألف يورو)؛ وإرسال المشحونات (55.0 ألف يورو)؛ وصيانة المركَبَات والمعدات في المقر (20.0 ألف يورو)؛ والماء (60.0 ألف يورو)؛ وعقود التأمين التجاري (157.0 ألف يورو). ويتألف باقي العناصر من مبالغ صغيرة تتصل مثلاً بإصلاح الأثاث وتكاليف الصرف الصحي، ومكافحة الآفات، وأذون صف المَرْكَبات، وغير ذلك من التكاليف المتفرقة (149.4 ألف يورو).

458- ويلزم مبلغ مقداره 332.2 ألف يورو لسد تكاليف استدامة التراخيص المتعلقة ببرمجيات SAP، وتكاليف ثابتة متصلة بصيانة برمجيات SAP وتكاليف الاشتراكات الخاصة بخدمات الحوسبة السحابية فيما يتعلق ببرنامجيات SAP المسماة SuccessFactors. إن هذه التكاليف ثابتة وهي تتصل مباشرةً بعدد مستعملي البرنامجيات والخدمات المعنية في المحكمة. وقد رُشِّد تناولها بالأخذ بنوع الترخيص الأكثر اقتصاداً بحسب احتياجات المستخدمين.

459- ويلزم مبلغ مقداره 22.0 ألف يورو لسد تكاليف التراخيص وصيانة البيانات من أجل النظام الرقمي للملفات الطبية (برنامج حاسوبي لتدبُّر العنايةالصحية) الذي يتيح للمحكمة أن تُجري عمليات تقييمٍ للمخاطر الصحية، والإيصاء ببرامج وقائية، وتقديم أحدث المعلومات المصدق عليها إلى الإدارة.

460- ويلزم مبلغ مقداره 164.0 ألف يورو لسد تكاليف متصلة بالخدمات التالية البيان: '1' رسوم العضوية في نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن؛ '2' التكاليف المتصلة بالتفتيش الإلزامي والصيانة الوقائية والتصحيحية لمعدات المراقبة الأمنية (أجهزة الكشف بالأشعة السينية، وممرات الكشف عن المعادن، وكاشفات المعادن المحمولة يدوياً)؛ '3' صيانة الأسلحة النارية وغيرها من معدات الأمن والتدريب؛ '4' صيانة وتحيين نظام التدريب على استعمال أجهزة الكشف بالأشعة السينية المستعان فيه بالحاسوب (Quadratica)، اللازم لتجديد تصديق مهارات موظفي الأمن؛ '5' صيانة وترقية التطبيق الخاص بشبكة الأمن والاتصال والتحليل (SCAAN)، الذي يوفر حلاً رقمياً شاملاً يمكن التعويل عليه من أجل التواصل مع الموظفين في كل وضع يكونون فيه، ولا سيما إبان الطوارئ أو الأزمات، ومساعدتهم، في الوقت المناسب وعلى نحو فعال وناجع.

461- ويظل يلزم مبلغ مقداره 70.0 ألف يورو لسد الرسوم والنفقات المصرفية.

اللوازم والمواد *232.3 ألف يورو*

462- لا تغير في المبلغ المطلوب. إن جميع الموارد المعنية تمثِّل متطلباً متكرِّراً.

463- فيلزم مبلغ مقداره 169.0 ألف يورو، مساوٍ لنظيره في ميزانية عام 2021، من أجل سد بنود تكاليف بموجب العقد الإطاري الذي يشمل لوازمَ منها لوازمُ مكتبية وخراطيش حبر وورق؛ ولوازمَ تتعلق بإدارة المباني؛ وعتاداً لإدارة المباني وإمدادات بالكهرباء؛ وبذلاتٍ رسمية للسائقين وغيرهم من موظفي قسم الخدمات العامة؛ ووقوداً ولوازمَ للمَرْكَبات؛ وجُبَباً تُرتَدَى خلال جلسات المحكمة. ولا يطرأ أي تغيير على مقدار الموارد المطلوبة لسد المتطلبات المتصلة بالأمن والسلامة، البالغ 63.3 ألف يورو. إن الموارد المعنية تلزم لسد تكاليف عُدَد الإسعاف وصيانة معدات الطوارئ (مقاعد الإجلاء، إلخ) واستبدال معدات الحماية (السترات غير المرئية الواقية من الرصاص من أجل العاملين المشاركين في خدمات الاتصال أو الحماية اللصيقة في المقر وفي بلدان الحالات) لأنها تشارف على نهاية عمرها الاشتغالي.

464- وتلزم أيضاً موارد لسد الاحتياجات الأساسية لمكتب الشارات والتحقق من الهوية فيما يخص إصدار الشارات؛ وتكاليف اللوازم والمواد الخاصة بالتدريب على استعمال الأسلحة النارية؛ وتكاليف استبدال البذلات الرسمية وأحذية السلامة وغيرها من المواد والمعدات التي يستخدمها ضباط الأمن.

الأثاث والعتاد *30.0 ألف يورو*

465- ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها 20.0 ألف يورو (200 في المئة). إن هذه الزيادة تجسد الحاجة إلى إعمال إصلاحٍ محدودة وإلى استبدال أثاث وعناصر أخرى في المقر وفي الميدان.

466- ويتعين استبدال العناصر التالية البيان بسبب البِلَى المعتاد: بعض عناصر الأثاث التي نُقلت من المباني المؤقتة إلى المباني الدائمة في عام 2015؛ بعض العناصر الأجد لكن الأكثر استعمالاً من الأثاث الخاص بالمؤتمرات؛ بعض المعدات من قبيل منصات النقل في المستودع. ولا تمثِّل الموارد المعنية متطلباً متكرّراً.

الجدول 23: البرنامج 3200: ميزانية عام 2022 المقترَحة

3200 شعبة الخدمات الإدارية	مصروفات عام 2020 (بآلاف اليوروات)			ميزانية عام 2021 المعتمَدة (بآلاف اليوروات)	التغيّر في الموارد		ميزانية عام 2022 المقترَحة (بآلاف اليوروات)
	المجموع	المصروفات من صندوق الطوارئ	المجموع بما فيه المصروفات من صندوق الطوارئ		مبلغه (بآلاف اليوروات)	نسبته المئوية (%)	
موظفو الفئة الفنية				4 116.3	198.1	4.8	4 314.4
موظفو فئة الخدمات العامة				9 446.2	114.4	1.2	9 560.6
المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين	*13 549.9*	-	*13 549.9*	*13 562.5*	*312.5*	*2.3*	*13 875.0*
المساعدة المؤقتة العامة	548.3	-	548.3	760.2	(44.4)	(5.8)	715.8
المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات	-	-	-	-	-	-	-
العمل الإضافي	142.6	40.1	182.7	203.2	183.5	90.3	386.7
المجموع الفرعي لسائر تكاليف العاملين	*690.9*	*40.1*	*731.0*	*963.4*	*139.1*	*14.4*	*1 102.5*
السفر	61.6	9.1	70.7	129.7	-	-	129.7
الضيافة	-	-	-	-	-	-	-
الخدمات التعاقدية	246.9	-	246.9	240.4	32.0	13.3	272.4
التدريب	288.2	-	288.2	364.3	(49.6)	(13.6)	314.7
الخبراء الاستشاريون	132.0	-	132.0	25.5	26.0	102.0	51.5
النفقات التشغيلية العامة	2 436.6	-	2 436.6	2 623.6	124.6	4.7	2 748.2
اللوازم والمواد	209.0	-	209.0	232.3	-	-	232.3
الأثاث والعتاد	106.6	-	106.6	10.0	20.0	200.0	30.0
المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالعاملين	*3 480.9*	*9.1*	*3 489.9*	*3 625.8*	*153.0*	*4.2*	*3 778.8*
المجموع	**17 721.6**	**49.2**	**17 770.8**	**18 151.7**	**604.6**	**3.3**	**18 756.3**

الجدول 24: البرنامج 3200: مِلاك الموظفين المقترَح لعام 2022

3200	وكيل أمين عام	أمين عام مساعد	مد-2	مد-1	ف-5	ف-4	ف-3	ف-2	ف-1	*مجموع موظفي الفئة الفنية وما فوقها*	خ ع - ر ر	خ ع - ر أ	*مجموع موظفي فئة الخدمات العامة*	**مجموع الموظفين**
الوظائف الثابتة														
المقرة لعام 2021	-	-	-	1	5	9	11	6	-	*32*	8	139	*147*	**179**
الجديدة	-	-	-	-	-	-	1	1	-	*2*	-	2	*2*	**4**
المعادة التخصيص	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المعادة التصنيف	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المستعادة/المعادة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(3)	*(3)*	**(3)**
المقترَحة لعام 2022	**-**	**-**	**-**	**1**	**5**	**9**	**12**	**7**	**-**	***34***	**8**	**138**	***146***	**180**
وظائف المساعدة المؤقتة العامة (معادِلاتها بدوام كامل)														
المقرة لعام 2021	-	-	-	-	-	-	2.00	3.00	-	*5.00*	1.00	1.00	*2.00*	**7.00**
المستمرة	-	-	-	-	-	-	2.00	3.00	-	*5.00*	-	1.00	*1.00*	**6.00**
الجديدة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	4.50	*4.50*	**4.50**
المعادة التخصيص	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المعادة التصنيف	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المحوَّلة	-	-	-	-	-	-	-	(1.00)	-	*(1.00)*	-	(1.00)	*(1.00)*	**(2.00)**
المقترَحة لعام 2022	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**2.00**	**2.00**	**-**	***4.00***	**-**	**4.50**	***4.50***	**8.50**

3- البرنامج 3300: شعبة الخدمات القضائية

المقدِّمة

467- تتولى شعبة الخدمات القضائية ("الشعبة") المسؤولية عن تقديم الدعم فيما يخص الإجراءات القضائية للمحكمة الجنائية الدولية ("المحكمة") وتكنولوجيا المعلومات/تدبُّر المعلومات على النطاق المؤسسي، والخدمات اللغوية. وهي تتألف من مكتب مديرها، وقسم تدبر الأعمال القضائية، وقسم خدمات تدبر المعلومات، وقسم الاحتجاز، وقسم الخدمات اللغوية، وقسم مشاركة المجني عليهم وجبر أضرارهم، وقسم دعم المحامين، ومكتب المحامي العمومي للمجني عليهم، ومكتب المحامي العمومي للدفاع.

468- وتقدم شعبة الخدمات القضائية عدداً من الخدمات الحاسمة الأهمية لتنفيذ الأنشطة الرئيسية التي تضطلع بها المحكمة. فهي تقوم في إطار دعمها للإجراءات القضائية بتدبر شؤون قاعات جلسات المحكمة وبتنظيم هذه الجلسات، بما في ذلك الجلسات التي تُعقد عن بعد بواسطة الروابط الفِدْيَوية. وإضافة إلى ذلك تتولى الشعبة المسؤولية عن تدبر وثائق الأعمال القضائية وعن عمل نظام المحكمة الإلكترونية (eCourt). وتساعد المجني عليهم على المشاركة في شتى مراحل الإجراءات القضائية، بما فيها إجراءات جبر الأضرار، وتيسِّر تعيين الخبراء في مجال جبر الأضرار عند الاقتضاء. وتسعى الشعبة إلى زيادة فعالية سيرورة جمع طلبات المجني عليهم، بوسائل منها الاستعانة بتكنولوجيا المعلومات. كما تقوم الشعبة، عن طريق قسم دعم المحامين، بتدبر شؤون المساعدة القانونية التي تقدَّم للمعوزين من المجني عليهم ومن المدّعى عليهم وبتنسيق كل المساعدة التي تقدمها المحكمة إلى المحامين. ويسهر قسم الاحتجاز على تهيئة ظروف سالمة وآمنة وإنسانية للمحتجَزين بعهدة المحكمة وعلى سلاسة عمل مرافق الاحتجاز وفقاً للمعايير الدولية ذات الصلة.

469- ولا تقتصر الخدمات التي تقدمها شعبة الخدمات القضائية على ما يخص أنشطة جلسات المحكمة. إن هذه الشعبة تقدِّم نوعين من الخدمات للمحكمة جمعاء: (1) الدعم في مجال تكنولوجيا المعلومات وتدبُّر المعلومات؛ (2) الخدمات اللغوية بما فيها خدمات الترجمة التحريرية، والترجمة الشفوية للأنشطة القضائية والترجمة الشفوية للمؤتمرات، والترجمة الشفوية في الميدان وفي سياق العمليات بأكثر من 30 لغة من لغات الحالات. وعملاً بالمادة 87(2) من نظام روما الأساسي تُوفَّر خدمات الترجمة من أكثر من 25 لغة وإليها من أجل التعاون القضائي، ما يمكِّن المحكمة من إحالة طلباتها إلى الدول الأطراف. وتُوفَّر خدمات الترجمة التحريرية والترجمة الشفوية للمساعدة في سير إجراءات المحكمة، ولصون حقوق المشتبه بهم والمتهمين في فهم الإجراءات وحقوق الشهود في الإدلاء بشهاداتهم بلغتهم. ويجري بخدمات تكنولوجيا المعلومات ونُظُمها دعم جميع أنشطة المحكمة اليومية في مجال القضاء وفي المجال الإداري وفي مجال التحقيق وفي مجال التوجيه. كما تُعَد خدماتُ المكتبة المتاحة لجميع موظفي المحكمة وللمحامين الخارجيين جانباً من المهام المنوطة بالشعبة في إطار ولايتها. وبالنظر إلى طبيعة أنشطة المحكمة يمثل السهر على أمن المعلومات، الذي يصان به أمن نُظُم تكنولوجيا المعلومات في المحكمة، نوعاً هاماً من أنواع الدعم الذي تقدمه الشعبة. وتتولى الشعبة المسؤولية عن تعريف كبار مسؤولي المحكمة المنتخَبين، وموظفيها، والأطراف في الإجراءات، بالممارسات الفضلى على صعيد أمن المعلومات. كما تتاح هذه الخدمات في المقر وفي الميدان لطائفة متنوعة من أصحاب الشأن، ومنهم محامو الدفاع والممثلون القانونيون للمجني عليهم، والصندوق الاستئماني للمجني عليهم. لقد ثبت أن إمكان تعديل نطاق تقديم الخدمات فيما يخص تكنولوجيا المعلومات وتدبُّر المعلومات، المقترن بإعمال حلولٍ سديدة وابتكارية في مجال تكنولوجيا المعلومات، يمثل ركيزة من ركائز قدرة المحكمة على تكييف عملياتها مع التحديات المتأتية عن جائحة كوفيد-19، ما أتاح استمرارية عمليات المحكمة وتوطيد صمودها على الإجمال.

470- ولئن كان مكتب المحامي العمومي للمجني عليهم ومكتب المحامي العمومي للدفاع مكتبَيْن مستقلَّيْن من ناحية عملهما الفني، فإنهما يتبعان لشعبة الخدمات القضائية فيما يخص الأغراض الإدارية فقط. إنهما يعملان ضمن إطار ولايتيهما المحدَّدتين في لائحة المحكمة فيقدمان الدعم إلى أفرقة ممثلي المجني عليهم وأفرقة الدفاع، على الترتيب. ويمكن لمكتب المحامي العمومي للمجني عليهم، إلى جانب تقديمه الدعم والمساعدة إلى المجني عليهم والممثِّلين القانونيين الخارجيين في أيٍّ من مراحل الإجراءات، بما فيها مرحلة التدارس الأولي، أن يمثِّل المجني عليهم في الإجراءات القضائية، إذا عيّنته لذلك إحدى دوائر المحكمة أو عيّنه المجني عليهم المعنيون – وتلكم ممارسةٌ يتسع نطاقها منذ عام 2012. ويمثل محامو هذا المكتب أكثر من 7 000 مجني عليهم من مجموع المجني عليهم المشاركين في الإجراءات أمام المحكمة الذين يقارب عددهم 11 000. وثمة زهاء 5 000 مجني عليه ينفرد بالدفاع عنهم محامون خارجيون. وعندما يتعلق الأمر بالتمثيل الفعلي للمتهَمين، يؤدي مكتب المحامي العمومي للدفاع دوراً حاسماً في حماية المشتبه فيهم، وتمثيلهم، والنهوض بحقوقهم ريثما تُعَيَّن أفرقة الدفاع عنهم، ويقدِّم لأفرقةِ الدفاع هذه عندما يتم انتدابها المساعدةَ في تنظيم ملفات القضايا وإجراء البحوث القانونية طيلة الإجراءات بحسب الاقتضاء.

بيئة العمل

471- ستتأثر شعبة الخدمات القضائية في عام 2022 تأثراً مباشراً بالزيادة الكبيرة المتوقَّع أن يشهدها الدعم اللازم تقديمه فيما يخص الأنشطة القضائية ولا سيما أنشطة جلسات المحكمة. وسيكون للمتطلبات القضائية الجديدة فيما يتعلق بأربع محاكمات (في قضية *الحسن*، وقضية *يكاتوم* (*Yekatom*) *وانْغَيْسونا* (*Ngaïssona*)، وقضية *عبد الرحمن* وقضية *غِتْشيرو* (*Gicheru*))أثرٌ كبيرٌ على الشعبة، شأنها في ذلك شأن عدد أيام انعقاد جلسات المحكمة في عام 2022 المقدَّر أن يبلغ 420 يوماً كما أشير إليه في إطار الافتراضات المتعلقة الميزانية. لقد عُقدت جلسة اعتماد التهم في قضية عبد الرحمن في الفترة الممتدة من 24 أيار/مايو 2021 حتى 26 أيار/مايو 2021؛ واعتُمدت التهم في 9 تموز/يوليو 2021. ويشمل العرض الوارد هنا الأثر المباشر لقضية عبد الرحمن على شعبة الخدمات القضائية، شأنه شأن أثر اعتماد التهم في قضية *غِتْشيرو* (*Gicheru*)، في 15 تموز/يوليو 2021. فللتمكن من تقديم كل الدعم اللازم للأنشطة القضائية في عام 2022، وللمحاكمات الأربع على الخصوص، *يلزم من الأفرقة المعنية بدعم أنشطة جلسات المحكمة فريقان ونصف الفريق* على الأقل. وسبق أن تسنّت، في عام 2020، الاستعانة بفريقٍ واحدٍ من الأفرقة المعنية بدعم أنشطة جلسات المحكمة على نحوٍ مرن، على الرغم من تزايد مقدار النشاط. فقد دعم قلم المحكمة في عام 2021 محاكمتَيْن – في قضية *الحسن* وفي قضية *يكاتوم* (*Yekatom*) *وانْغَيْسونا* (*Ngaïssona*) – كما أشير إليه في إطار التطورات القضائية، وذلك بفضل إعادة تحديد درجات أولوية الأنشطة وتناولها على أساس هذه الدرجات وإعادة تخصيص الموارد. وقد أتاح ذلك لقلم المحكمة أن يستأجر خدمات بعض الموظفين الإضافيين اللازمين من أجل القاعة الثانية من قاعات جلسات المحكمة بصورة مؤقتة. ويُطلب الآن تمويل هذه الموارد في عام 2022 لإتاحة استمرار المحاكمات. وهذا يعلِّل جزئياً الزيادة المطلوبة فيما يخص القاعة الثانية من قاعات جلسات المحكمة. أما السبب الثاني لهذه الزيادة فهو أنه يُقدَّر أن تتسارع وتيرة المحاكمتين المعنيتين في عام 2022، وأما السبب الثالث فهو ضرورة توفير الدعم لجلسات المحكمة فيما يخص محاكمتين إضافيتين. ففي عام 2022 ستستلزم أربع محاكمات مقداراً من الموارد البشرية يكفي لتقديم الدعم المستمر لأنشطة جلسات المحكمة التي تجري في الوقت نفسه في قاعتين مختلفتين من قاعاتها. ولهذه الغاية ستستعين شعبة الخدمات القضائية بالمساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات والمساعدة المؤقتة العامة حيثما يمكن الأمر. لكن سيُحتاج حاجةً ماسَّةً إلى تمويل فريقين ونصف الفريق من الأفرقة المعنية بأنشطة جلسات المحكمة لتقديم الخدمات الكاملة من أجل استمرار جلسات المحاكمة في قضية *الحسن* وفي قضية *يكاتوم* (*Yekatom*) *وانْغَيْسونا* (*Ngaïssona*) بوتيرة أسرع، ودعم محاكمتين جديدتين أي جلسات المحاكمة في قضية

عبد الرحمن في الأشهر الستة الأخيرة من عام 2022 وجلساتٍ يُتوقع أن تُعقد لمدة 30 يوماً في قضية *غِتْشيرو* (*Gicheru*) في الأشهر الستة الأولى من عام 2022.

الإجراءات التمهيدية (التي تشمل عمليات تحقيق)

472- إن عمليات التحقيق الناشط المتزامنة التي يجريها مكتب المدّعي العام في الحالات المعروضة على المحكمة في عام 2022 ستظل تستلزم من شعبة الخدمات القضائية دعماً يأخذ شكل تقديم الخدمات اللغوية، والمساعدة في مجال تكنولوجيا المعلومات، وتدبُّر المساعدة القضائية، وتجهيز طلبات المجني عليهم.

473- ويشار فيما يخص قضية *سعيد* إلى أن المشتبه فيه محتجَز الآن بعهدة المحكمة ويُموَّل فريق الدفاع عنه من خلال المساعدة القانونية. ومن المقرَّر أن تبدأ جلسة اعتماد التهم في 5 تشرين الأول/أكتوبر 2021. وإذا اعتُمدت التهم فقد يمكن أن تبدأ جلسات المحاكمة في الربع الأخير من عام 2021.

474- وفيما يخص قضية *غِتْشيرو* (*Gicheru*)، كان المتهم مفرجاً عنه مؤقتاً إفراجاً مشروطاً حتى صدور قرار اعتماد التهم في 15 تموز/يوليو 2021 ويُفترض إمكان أن تبدأ إجراءات المحاكمة في الربع الأخير من عام 2021. ويُموَّل فريق الدفاع عن هذا المتهم من خلال المساعدة القانونية. لقد سارت إجراءات اعتماد التهم كتابياً. وأودع كلا الطرفين مذكرته الكتابية بحلول 7 أيار/مايو 2021.

475- ويشار فيما يخص قضية *علي عبد الرحمن* إلى أن المشتبه فيه محتجَز الآن بعهدة المحكمة وأن فريق الدفاع عنه يُموَّل من خلال المساعدة القانونية. لقد عقدت جلسة اعتماد التهم في الفترة الممتدة من 24 أيار/مايو 2021 حتى 26 أيار/مايو 2021. فاعتُمدت التهم في 9 تموز/يوليو 2021. ويمكن أن تبدأ قريباً أعمال التحضير للمحاكمة.

476- ويُتوقع أن يلزم توفير خدمات الترجمة الشفوية والترجمة التحريرية دعماً للإجراءات على نحوٍ يشمل اللغات المتصلة بالحالات المعنية. كما سيلزم تقديم الدعم اللغوي، بما فيه الدعم باللغات الأقل انتشاراً، للأنشطة الميدانية في حالات أخرى (التواصل مع المجني عليهم، وحماية الشهود، إلخ). ويُتوقع أن يودع زهاء 500 مجني عليه طلباتهم المشاركة في الإجراءات في قضية *سعيد*. وقد شارك في إجراءات تأكيد التهم في قضية عبد الرحمن 151 مجنياً عليه. ونظراً إلى أن التهم قد اعتُمدت فإن أرقام المجني عليهم هذه يُتوقع أن ترتفع إلى آلاف. ويُتوقع أيضاً أن تودع طلبات إضافية للمشاركة في الإجراءات في حالات أخرى خاضعة للتحقيق ولـمّا تُفتح فيها قضايا، وذلك بحسب التقدم المحرز في عمليات التحقيق المعنية. وينبغي في هذا الصدد التنويه إلى اللغات المتوقَّع أن يلزم تقديم الخدمات بها في الإجراءات القضائية المتعلقة بالحالة في السودان، ألا وهي اللغة العربية ولغة الفور ولغة الزغاوة. ويبلغ عدد الأشخاص الذين صدرت أوامر علنية بإلقاء القبض عليهم ولـمّا يزالوا طلقاء 13 شخصاً.

الإجراءات الابتدائية

477- في عام 2022 سيظل الدعم القضائي لازماً فيما مجموعه أربع قضايا تشهد المرحلةَ الابتدائية من الإجراءات.

478- ويشار فيما يخص قضية *المدَّعي العام ضد الحسن أغ عبد العزيز أغ محمد أغ محمود*
إلى أن هذا المتهم محتجَز بعهدة المحكمة وتموَّل أتعاب فريق الدفاع عنه من خلال نظام المساعدة القانونية. وقد شارك مجنيٌّ عليهم بلغ مجموعهم 882 في جلسة اعتماد التهم في هذه القضية التي عقدت في الفترة من 8 إلى 17 تموز/يوليو 2019. ويشارك مجنيٌّ عليهم مجموعهم 1 558 في الإجراءات الابتدائية، التي بدأت في 16 شباط/فبراير 2021. وفيما يخص هذه القضية سيلزم في عام 2022 الدعم اللغوي باللغة العربية ولغة البَمْبارا ولغة السُنْغاي ولغة التماشيق لسد الاحتياجات إلى خدمات الترجمة التحريرية وخدمات الترجمة الشفوية في سياق العمل.

479- ويشار فيما يخص قضية *المدَّعي العام ضد ألفريد يكاتوم* (*Alfred Yekatom*) و*بَتريس-إدوار انْغَيْسونا* (*Patrice-Edouard Ngaïssona*) إلى أن كلا هذين المتهمَين محتجَز بعهدة المحكمة ويموَّل فريقا الدفاع عنهما من خلال نظام المساعدة القانونية. ومُنحت صفة المشارك في المرحلة التمهيدية من الإجراءات في هذه القضية لمجني عليهم بلغ مجموعهم 1 085، موزعين في فئتين: مثَّل محامٍ من المكتب العمومي للمجني عليهم 88 مجنياً عليه هم من الأطفال الذين سبق تجنيدهم؛ ومثَّل محامٍ من المكتب العمومي للمجني عليهم ومحامٍ خارجي بصورة مشتركة 997 مجنياً عليه. ويشارك مجني عليهم مجموعهم 631 في الإجراءات الابتدائية، التي بدأت في 14 تموز/يوليو 2020. وفيما يخص هذه القضية سيلزم في عام 2022 الدعم اللغوي بلغة السَنْغو وبالعربية لسد الاحتياجات إلى خدمات الترجمة التحريرية وخدمات الترجمة الشفوية في سياق العمل.

480- وفي قضية *المدّعي العام ضد بول غِتْشيرو* (*Paul Gicheru*) كان المتهم مفرجاً عنه إفراجاً مؤقتاً مشروطاً. ويُموَّل فريق الدفاع عنه من خلال المساعدة القانونية. وقد اعتُمدت التهم في 15 تموز/يوليو 2021. ويمكن أن تبدأ الإجراءات الابتدائية في الربع الأخير من عام 2021. فبحسب المعلومات ذات الصلة المتوفرة حالياً لا يطلب السيد *غِتْشيرو* ترجمةً شفوية فيما يخص هذه القضية. وسيلزم في عام 2022 دعم لغوي باللغة السواحلية لسد احتياجات الترجمة الشفوية في سياق العمليات. ولن يُحتاج إلى دعم لغوي آخر، شريطة أن لا تكون هناك محاكمات أو فعاليات متزامنة تجري في نفس الوقت الذي تنعقد فيه الجلسات في قضية *غِتْشيرو*، لأن الدعم باللغتين الإنكليزية والفرنسية يمكن أن ينهض بأوده المِلاك الداخلي.

481- ويشار فيما يخص قضية المدَّعي العام ضد علي محمد علي عبد الرحمن ("علي كُشَيْب")
إلى أن هذا المتهم محتجَز بعهدة المحكمة وتموَّل أتعاب فريق الدفاع عنه من خلال نظام المساعدة القانونية. وقد اعتُمدت التهم في 9 تموز/يوليو 2021. ويمكن أن تبدأ أعمال التحضير للمحاكمة قريباً. وفيما يخص هذه القضية سيلزم في عام 2022 الدعم اللغوي باللغة العربية ولغة البَمْبارا ولغة التماشيق لسد الاحتياجات إلى خدمات الترجمة التحريرية وخدمات الترجمة الشفوية في سياق العمل

إجراءات الاستئناف

482- تنظر دائرة الاستئناف حالياً في دعاوى استئناف نهائي رُفعت في إطار قضية *أُنْغوين* (*Ongwen*).

483- ويُتوقع أن تستمر الإجراءات في قضية *أُنْغوين* (*Ongwen*) لفترة ما من عام 2022. كما يُتوقع أن تنظر دائرة الاستئناف في عدة دعاوى استئناف تمهيدي خلال عام 2022.

484- وسيتعيَّن أن تقدِّم شعبة الخدمات القضائية الدعم لمساعدة أفرقة الدفاع وأفرقة ممثلي المجني عليهم وذلك بتقديم المساعدة القانونية والدعم الإمدادي والاضطلاع بالبحوث القانونية. وسيضطلع المِلاك الحالي بدعم جلسات الاستئناف.

إجراءات جبر الأضرار

485- لقد بلغت مرحلةَ جبر الأضرار خمسُ قضايا: قضية *لوبَنْغا* (*Lubanga*)، وقضية *كاتَنْغا* (*Katanga*)، وقضية *المهدي*، وقضية *انْتاغَندا* (*Ntaganda*) وقضية *أُنْغوين* (*Ongwen*). وفي 6أيار/مايو 2021 أصدرت الدائرة في قضية *أُنْغوين* (*Ongwen*) أمراً بتقديم مذكرات بشأن جبر الأضرار. وفي قضية *أُنْغوين* (*Ongwen*) يخضع القرار بالإدانة لدعوى استئناف يجري النظر فيها حالياً، ورهناً بذلك سيبدأ تنفيذ جبر الأضرار. وفي قضية *كاتَنْغا* (*Katanga*) يستمر تنفيذ جبر الأضرار. وفي قضية *المهدي* تجري أنشطة تنفيذ جبر الأضرار إثر تأييد الأمر بجبر الأضرار الصادر عن الدائرة الابتدائية الثانية في إطار دعوى استئنافه في آذار/مارس 2018، كما تستمر أنشطة تنفيذ جبر الأضرار

في قضية *لوبَنْغا* (*Lubanga*). وفي قضية *انْتاغَنْدا* (*Ntaganda*) أصدرت الدائرة في 8 آذار/مارس 2021 أمراً بجبر الأضرار. وأيّدَ القرارُ القاضي بالإدانة في إطار دعوى استئنافه في 30 آذار/مارس 2021. وقد بلغ مجموع المجني عليهم المشاركين في الإجراءات في قضية *انْتاغَندا* 2 132 مجنياً عليه مثِّلهم محاميان من أفرقة مكتب المحامي العمومي للمجني عليهم. ويُتوقع أن يقوم المزيد من المجني عليهم الذين تحق لهم المشاركة في إجراءات جبر الأضرار بالتعريف بأنفسهم.

486- إن إجراءات جبر الأضرار في هذه القضايا الخمس ستسير في عام 2022. فيُتوقع أن يستمر في عام 2022 تنفيذ الأوامر بجبر الأضرار في قضية *لوبَنْغا* (*Lubanga*)، وقضية *كاتَنْغا* (*Katanga*)، وقضية المهدي، وقضية *انْتاغَندا* (*Ntaganda*). وكما نوّه إليه آنفاً يخضع تنفيذ الأوامر بجبر الأضرار في قضية *أُنْغوين* (*Ongwen*) لتأييد القرار بالإدانة في دعوى استئنافه. وسيحتاج قلم المحكمة إلى موارد كافية لكي يتسنى له تقديم عدد من الخدمات إلى الدوائر والصندوق الاستئماني للمجني عليهم والأطراف المشمولة بعملية جبر الأضرار. وسيستلزم التمثيل القانوني الفعال من المحامين، بمن فيهم المحامون الذين يعيّنهم المكتب العمومي لمحامي المجني عليهم والمحامون الخارجيون، أن يكونوا نشيطين في الميدان، لجمع المعلومات السديدة المتعلقة بالمجني عليهم والتشاور مع موكِّليهم. وسيتعيَّن على قسم مشاركة المجني عليهم وجبر أضرارهم أن يميِّز المجني عليهم الذين يطلبون جبر أضرارهم، وأن يقوم بجمع وتجهيز المعلومات السديدة المتعلقة بالمجني عليهم، وأن يجري المراجعة القانونية اللازمة دعماً للصندوق الاستئماني للمجني عليهم، وأن يقدِّم التقارير الوافية وغير ذلك من أشكال المساعدة إلى الدوائر. وستتطلب الأنشطة الميدانية أيضاً دعماً لغوياً.

إنفاذ العقوبات

487- إنّ شؤون إنفاذ العقوبات تندرج ضمن إطار صلاحيات هيئة الرئاسة. وستلزم مساندة شعبة الخدمات القضائية لأفرقة الدفاع بتقديمها المساعدة القانونية والدعم الإمدادي وباضطلاعها بالبحوث القانونية. وسينهض المِلاك الحالي بأود الدعم فيما يتعلق بمسائل إنفاذ العقوبات.

الأولويات الاستراتيجية لعام 2022

488- إضافةً إلى تقديم الدعم القضائي وتنفيذ الأولويات الاستراتيجية الشاملة بنطاقها المحكمة جمعاء، يشمل ما خططت له شعبة الخدمات القضائية فيما يخص عام 2022 تنفيذ ثلاثِ الأولويات المبيَّنة في الخطة الاستراتيجية لقلم المحكمة للفترة 2019-2021 (التحسين المستمر، وتعزيز التزام الموظفين، وتحسين التوزع الجغرافي وتحقيق التوازن بين الجنسين) مع مراعاة أهداف المحكمة المتعلقة بتدبُّر المخاطر. كما ستلزم موارد إضافية لتعزيز تقديم الدعم على نحوٍ ناجع وفعال لأفرقة الدفاع وأفرقة ممثلي المجني عليهم فيما يخص إجراءات جبر الأضرار والإجراءات القضائية، بما في ذلك البعثات المجراة لتنجيز تنفيذ الاستراتيجية الخمسية الخاصة بتكنولوجيا المعلومات وتدبُّر المعلومات الشاملة بنطاقها المحكمة جمعاء والسهر على استمرار تنفيذ مشروع منصة أنساق تسلسل الأعمال القضائية في إطار هذه الاستراتيجية.

عقد الإجراءات القضائية ودعمها

489- ستقدم الشعبة في عام 2022 كل الدعم اللازم لأنشطة جلسات المحكمة وللبعثات فيما يخص الإجراءات القضائية السائرة، بما فيها جلسات المحاكمة المخطَّط لها المرتقب أن تنعقد لمدة 420 يوم في قضية *يِكاتوم* (*Yekatom*) *وانْغَيْسونا* (*Ngaïssona*) *وقضية الحسن* وقضية *غِتشيرو* (*Gicheru*) وقضية *عبد الرحمن*. وإضافةً إلى ذلك ستواصل الشعبة تولي المسؤولية عن تدبر الوثائق القضائية وعن عمل نظام المحكمة الإلكترونية (eCourt). إنها ستظل تقوم بدعمِ وتيسير مشاركة المجني عليهم في مختلف مراحل الإجراءات السائرة أمام المحكمة وستدير المساعدة القانونية للمعوزين من المجني عليهم ومن المدّعى عليهم. ورهناً بتنفيذ أي من الأوامر بإلقاء القبض التي رُفعت عنها أحكام

التحريز ولـمّا تُنفَّذ حتى الآن، يُتوقع أن يبقى قيد الاحتجاز طيلة عام 2022 ستة أشخاص.

تنفيذ الاستراتيجية الخمسية الخاصة بتكنولوجيا المعلومات/تدبُّر المعلومات

490- إن الاستراتيجية الخمسية الخاصة بتكنولوجيا المعلومات/تدبر المعلومات للفترة الممتدة من عام 2017 حتى عام 2021، التي أقرها مجلس التوجيه («الحوكمة») المعني بتدبُّر المعلومات وصادق عليها مجلس التنسيق في عام 2017، هي في السنة الاخيرة من فترة تنفيذها. وما من مبادرات جديدة مخطط لها فيما يخص عام 2022. وسيبدأ تنفيذ استراتيجية المحكمة التالية الخاصة بتكنولوجيا المعلومات/تدبُّر المعلومات بدءاً من عام 2023. وتطلب المحكمة استثمار مبلغ إجمالي مقداره 573.5 ألف يورو لاستكمال مشروع منصة أنساق تسلسل الأعمال القضائية، الذي يتقدم الآن بتركيزٍ مجدَّد بعد فترة من التأخير تعزى إلى تغيرات غير مرتقبة في مِلاك الموظفين وإلى جائحة كوفيد-19 وما نجم عنها، في المحكمة والمحاكم الشريكة لها، من حاجة إلى إيلاء الأولوية لاستمرار الإجراءات القضائية. وبحلول نهاية عام 2021 سيكون لدى المحكمة عددٌ من نمائط النظام الجديد التي غدت جاهزة، وتطلب المحكمة اعتمادات إضافية فيما يخص عام 2022 لاستكمال المشروع وإجراء الانتقال إلى النظام الجديد. إن المقدار المطلوب البالغ 573.5 ألف يورو (والذي يتألف من جزء مقداره 158.0 ألف يورو من أجل وظيفة مدير مشروع المحكمة الإلكترونية في قسم تدبُّر الأعمال القضائية، وجزء مقداره 415.5 ألف يورو لسد التكاليف غير المتصلة بالعاملين في قسم خدمات تدبُّر المعلومات) يلزم لاستمرار تمويل الوظائف الخاصة بمشروع منصة أنساق تسلسل الأعمال القضائية حتى تنفيذ الأعمال المعنية بنطاقها الكامل بحلول نهاية عام 2022. وفي عام 2021 أقرّت جمعية الدول الأطراف ("الجمعية") مواصلة تمويل وظيفة مدير مشروع المحكمة الإلكترونية حتى نهاية عام 2022. وبالاستثمار الإضافي المطلوب فيما يخص التكاليف غير المتصلة بالعاملين يبلغ مجمل المصروفات عن الفترة 2017-2022 مبلغاً مقداره 8 682.5 ألف يورو.

موارد الميزانية **40 576.0 ألف يورو**

491- ينطوي المقدار المقترَح لميزانية الشعبة على زيادة إجمالية صافية مقدارها 5 817.7 ألف يورو (16.7 في المئة)، يعزى معظمها إلى زيادة مقدار النشاط القضائي (المتطلبات الجديدة فيما يتعلق بأربع محاكمات وجلساتٍ يُقدَّر أن تنعقد لمدة 420 يوماً في عام 2022 كما يشار إليه في الافتراضات المتعلقة بالميزانية). وكما بُيِّن آنفاً، تتولى الشعبة المسؤولية عن توفير الدعم للإجراءات القضائية، ما يمثل عملَها الأساسي، إضافةً إلى تقديم الخدمات في مجال تكنولوجيا المعلومات/تدبُّر المعلومات والخدمات اللغوية على نطاق المحكمة. إن مِلاك الموظفين يشهد تبدلاً ضئيلاً وذلك بفضل أمور منها التدريب المتعدد الاختصاصات الذي تسعى الشعبة من خلاله إلى تعزيز التزام الموظفين. كما تنطوي المتطلبات على زيادةٍ محدودةٍ ناجمةٍ عن تطبيق إطار نظام الأمم المتحدة الموحَّد، يبلغ مقدارها 55.8 ألف يورو في ميزانية شعبة الخدمات القضائية.

492- ويبلغ مجمل المستثمَرات المطلوبة ضمن الشعبة من أجل مواصلة تنفيذ مشروع منصة أنساق تسلسل الأعمال القضائية (JWP) - أبرز مشاريع الاستراتيجية الشاملة بنطاقها المحكمة جمعاء الخاصة بتكنولوجيا المعلومات/تدبُّر المعلومات - في عام 2022 مبلغاً مقداره 573.5 ألف يورو. ويتألف هذا المبلغ من جزء مقداره 158.0 ألف يورو في بند تكاليف الموظفين فيما يخص وظيفة مدير مشروع المحكمة الإلكترونية في قسم تدبُّر الأعمال القضائية وجزء مقداره 415.5 ألف يورو في بند التكاليف غير المتصلة بالعاملين فيما يخص قسم تدبُّر المعلومات. وقد أقرّت الجمعية في دورتها التاسعة عشرة مواصلة تمويل وظيفة مدير مشروع المحكمة الإلكترونية فيما يخص عام 2022. أما مبلغ الاستثمار المطلوب المدرج في بند التكاليف غير المتصلة بالعاملين فيما يخص قسم خدمات تدبُّر المعلومات فيلزم في إطار بند الخدمات التعاقدية لسد تكاليف وظائف المشروع المتأثرة بالاحتياجات المتصلة باستمرارية العمل وللوظائف الشاغرة.

فستُموَّل به طيلة عام 2022 تمويلاً كاملاً وظيفة المحلِّل المعني بمنصة أنساق تسلسل الأعمال القضائية والمساعد المعني بالتدريب ووظيفة الموظف المعني بالبرمجة فيما يخص البرنامجيات الخاصة بهذه المنصة؛ وستُموَّل به تمويلاً جزئياً وظيفة الموظف المعني بمعمارية الحلول ووظيفة المدير المعني بالتغيرات ووظيفة موظف خارجي معني بالبرمجة المتعلقة بالبرنامجيات الخاصة بمنصة أنساق تسلسل الأعمال القضائية.

493- فلكي يتسنى لشعبة تدبُّر الخدمات القضائية مواصلة تقديم الخدمات والدعم بالمقدار اللازم، أُدرجت بعض الموارد الإضافية في الميزانية المقترَحة بغية تناول ما يترتب على الأثر البالغ لزيادة مقدار الأنشطة القضائية والأنشطة الأخرى.

الموارد من الموظفين 23 642.8 ألف يورو

494- يبلغ ما يُطلب في بند الموارد من الموظفين فيما يخص عام 2022 مبلغاً مقداره 23 642.8 ألف يورو، ينطوي على زيادة صافية مقدارها 4 380.9 ألف يورو، تتألف من زيادة إجمالية مقدارها 779.3 ألف يورو في بند الوظائف الثابتة وزيادة مقدارها 3 601.6 ألف يورو في بند المساعدة المؤقتة العامة وبند المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات. وينطوي المبلغ المطلوب في بند الموظفين من فئة الخدمات العامة على زيادةٍ مقدارها 438.7 ألف يورو. ووقد قُدِّمت طلبات تحويل وظائف من وظائف المساعدة المؤقتة العامة بغية تسوية وضع الوظائف المعنية. إنّ الزيادة الناجمة عن ذلك محدودة لأن وظائف المساعدة المؤقتة العامة المعنية كانت بالفعل مُدرجَة في الميزانية فهي بالتالي تمثل تكاليف متكرّرة. ويتمثَّل أثر تطبيق نظام الأمم المتحدة الموحَّد على الموارد المقرَّة من الموظفين لشعبة الخدمات القضائية فيما يخص عام 2022 في زيادة إجمالية مقدارها 55.8 ألف يورو.

495- ولا تُطلب فيما يخص قسم خدمات تدبُّر المعلومات وظائف ثابتة جديدة أو وظائف من وظائف المساعدة المؤقتة العامة لعام 2022. ويتألف المقدار المطلوب البالغ 4 758.9 ألف يورو من جزء مقداره 4 661.7 ألف يورو لسد تكاليف الوظائف الثابتة وجزء مقداره 97.2 ألف يورو لسد سائر تكاليف العاملين، بما في ذلك وظيفة المساعدة المؤقتة العامة للمساعد المعني بتدبُّر المعلومات (التعاون القائم على الاستعانة بشبكة الإنترنت) (من الرتبة خ ع-رأ) التي سبق إقرارها. وتعزى الزيادة البالغ مقدارها 107.0 آلاف يورو، بالقياس إلى المقدار البالغ 4 651.9 ألف يورو الذي أُقرَّ لعام 2021 إلى توظيف المساعد المعني بالخدمات (من الرتبة خ ع-رأ) في أوائل عام 2021 كوظيفة ثابتة للنهوض بأود الجلسات المتزامنة، كانت تلزم بالنظر إلى أن مِلاك قسم خدمات تدبُّر المعلومات لم يكن يضم موظفاً آخر لاستيعاب أود الخدمات اللازمة. أما المقدار الباقي البالغ 39.1 ألف يورو فيمثل الزيادات السنوية فيما يخص الوظائف الثابتة ووظيفة المساعدة المؤقتة العامة المواصَل تمويلها. ولا يحتاج قسم خدمات تدبُّر المعلومات إلى أية موارد جديدة في إطار المساعدة المؤقتة العامة حتى بعد اعتماد التهم في القضايا التي كانت في المرحلة التمهيدية في بداية عام 2021، لأن المناحي المتصوَّرة فيما يخص أنشطة جلسات المحكمة لا تؤثر على الموارد الأساسية لهذا القسم. فشاغلو جميع الوظائف في مِلاك هذا القسم ينهضون بأود العمليات اليومية لنُظُم وخدمات تكنولوجيا المعلومات وتدبرُّ المعلومات في المقر والخدمات الأساسية فيما يخص المكاتب القُطرية.

496- وفي قسم مشاركة المجني عليهم وجبر أضرارهم تُطلب بعض الموارد الإضافية من الموظفين بالقياس إلى المقدار المناظر في ميزانية عام 2021 المعتمَدة وذلك نتيجةً للزيادة المتوقَّع أن تطرأ على عبء العمل. فالعمليات المجراة طيلة عام 2021 في عدد من بلدان الحالات التي ليس للمحكمة فيها وجود ميداني بيَّنت الخطر الماثل حالياً المتمثل في عدم كفاية قدرة قسم مشاركة المجني عليهم وجبر أضرارهم على الاضطلاع على النحو السليم بالمهام المنوطة به في إطار لايته. ومن الأمثلة على ذلك الحالة في أفغانستان والحالة في السودان (دارفور) والحالة في بورُندي والحالة في فلسطين والحالة في بنْغلاديش/ميانمار. فبحسب الوضع الحالي لن يكون بمقدور قسم

مشاركة المجني عليهم وجبر أضرارهم أن يضطلع بالمهام المنوطة به بمستوى مقبول فيما يخص أي نشاط إضافي من قبيل تمثيل المجني عليهم بموجب المادة 15(3) من النظام الأساسي أو الإجراءات التمهيدية في القضايا الجديدة. فاعتماد التهم في الدعوى على *عبد الرحمن* سيؤتي نشاطاً باهظاً يقع على عاتق قسم مشاركة المجني عليهم وجبر أضرارهم في الميدان (حيث لا يوجد مكتب قُطري) وفي المقر، يتخطى قدرة هذا القسم على جميع المستويات. ومن شأن هذا الوضع أن يتفاقم إذا انتُقل في الدعوى على *سعيد* إلى المرحلة الابتدائية (التحضير للمحاكمة) قبل عام 2022 أو خلاله. لذا يُطلب، إضافةً إلى مِلاك الموظفين الذي أُقرَّ لعام 2021، وظيفتان جديدتان من وظائف المساعدة المؤقتة العامة من الرتبة ف-2 ووظيفة واحدة من الرتبة خ ع-رأ وذلك لعام 2022 برمته. إنّ هذه الوظائف الثلاث تقابل زيادةً لازمةً في الموارد في جميع الوحدات الثلاث التابعة لقسم مشاركة المجني عليهم وجبر أضرارهم: وحدة تجهيز البيانات (وظيفة واحدة من الرتبة خ ع-رأ)؛ والوحدة المعنية بالشؤون القانونية (وظيفة واحدة من الرتبة ف-2)؛ والوحدة المعنية بالتنسيق الميداني (وظيفة واحدة من الرتبة ف-2). وفي المنحى ذاته ينشد قسم مشاركة المجني عليهم وجبر أضرارهم، نظراً إلى الزيادة الخطية في عبء العمل التي عوينت في السنوات الأخيرة، تحويل وظيفتين من وظائف المساعدة المؤقتة العامة (واحدة من الرتبة ف-1 وأخرى من الرتبة خ ع-رأ)، قائمتَيْن منذ عام 2016، إلى وظيفتَيْن ثابتتَيْن.

497- وينشد مكتب المحامي العمومي للدفاع استمرار وظيفة الموظف القانوني من وظائف المساعدة المؤقتة العامة (من الرتبة ف-3) اللازمة لسنوات متعددة، وتحويلها إلى وظيفة ثابتة، لتهيئة المزيد من الاستقرار في السهر على الذاكرة المؤسسية والتأهب الاشتغالي للاضطلاع بالعمل الذي تطلبه أفرقة الدفاع. ولـمّا كان مكتب المحامي العمومي للدفاع سيحتاج إلى هذه الوظيفة خلال السنوات القادمة فإنه يُطلب تحويلها إلى وظيفة ثابتة لتفادي الحاجة إلى التباحث السنوي بشأن تجديدها. إن مقدار الزيادة الناجمة عن ذلك في الميزانية الحالية محدود.

498- وينشد مكتب المحامي العمومي للمجني عليهم وظيفة ثابتة جديدة موظف قانوني (من الرتبة ف-3) وتحويل وظيفة موظف قانوني معاون (من الرتبة ف-2) من وظائف المساعدة المؤقتة العامة إلى وظيفة ثابتة. لقد ازداد عبء العمل الواقع على عاتق هذا المكتب باطراد في السنة الأخيرة. وتشمل ولايته جميع مراحل أنشطة المحكمة، بما فيها مرحلة التدارس الأولي ومرحلة التحقيق، وهي لا تقتصر على المحاكمات الجارية وعلى أيام جلسات انعقادها. فإعداد المذكرات الكتابية وإجراءات جبر الأضرار، على الخصوص، مهمةٌ بالغة التطلب ومستلزمةٌ لكثير من الوقت على نحوٍ لا يتجسد في عدد أيام جلسات المحكمة. إنّ عبء العمل الواقع على عاتق موظفي مكتب المحامي العمومي للمجني عليهم الذين ينهضون بأود المحاكمات الجارية ودعاوى الاستئناف سيبقى على نفس المقدار من حيث المذكرات الكتابية والمشاورات المنتظمة مع المجني عليهم (فيقع على عاتق المحامين المعينين واجب الالتقاء بانتظام مع موكليهم لكي يشرحوا لهم الإجراءات ويتلقوا منهم التعليمات). بل إنّ عبء العمل في مرحلة جبر الأضرار سيكون أكبر بسبب الحاجة إلى تدعيم مطالبات المجني عليهم تدعيماً تفصيلياً. أما الموظفون العاملون على القضايا الجاري النظر فيها فسيبقون معنيين بها ولن يتسنى لهم استيعاب عبء العمل المتصل بالقضايا الجديدة لأنهم بالفعل يعملون على قضايا متعددة في آنٍ معاً. ثم إنه، فيما يخص قضية *غُبَغْبو* (*Gbagbo*) *وابْليه غوديه* (*Blé Goudé*)، على الرغم من تأييد القرار القاضي بالتبرئة في إطار دعوى استئنافه ستظل هناك مهام لابثة يتعين النهوض بها، وهي إعلام المجني عليهم بصورة كافية، ومساعدة الصندوق الاستئماني للمجني عليهم في تصميم برنامجه الخاص بمساعدة المجني عليهم، والاتصال مع المجني عليهم المعنيين ومع الصندوق الاستئماني للمجني عليهم، كما جرى في قضية *بِمْبَا* (*Bemba*).

الوظائف الثابتة: من الفئة الفنية وفئة الخدمات العامة 18 225.4 ألف يورو

499- تبلغ الزيادة الإجمالية في تكاليف الموظفين مبلغاً مقداره 779.3 ألف يورو (4.5 في المئة)، تشمل زيادةً مقدارها 43.5 ألف يورو مرتبطة بأثر تطبيق نظام الأمم المتحدة الموحَّد. وتقترح شعبة الخدمات القضائية زيادةً في العدد الإجمالي للوظائف الثابتة التي يضمها مِلاكها من 188 إلى 193 لتسوية أمر وظائف المساعدة المؤقتة العامة التي تمثل متطلباً متكرّراً وسد الاحتياجات الاشتغالية. إنّ الزيادة الناجمة عن تحويل وظائف المساعدة المؤقتة العامة المعنية محدودة. وينطوي المبلغ المطلوب في قسم تدبُّر الأعمال القضائية على زيادة مقدارها 211.5 ألف يورو. ويُطلب تمويل ثلاث وظائف من وظائف المساعدة المؤقتة العامة لم تُموَّل سابقاً – وظيفة مساعد معني بالمحكمة الإلكترونية، ووظيفة مساعد معني بالإنتاج السمعي البصري، ووظيفة كاتب قضائي – وذلك لمدة 12 شهراً من أجل النهوض بأود أنشطة جلسات المحكمة المتزايدة ومشروع منصة أنساق تسلسل الأعمال القضائية.

500- وسهراً على استمرارية العمل في قسم الخدمات اللغوية يتعيَّن تمويل ثلاثِ وظائف تراجمة الأنشطة القضائية (من الرتبة ف-3) التي كان قد كُف عن تمويلها. وثمة أربع وظائف شاغرة في قسم الخدمات اللغوية: وظيفة رئيس القسم (من الرتبة ف-5)، ووظيفة مترجم (للغة الفرنسية) (من الرتبة ف-3)، ووظيفة رئيس وحدة الترجمة الإنكليزية/مراجع رئيسي (من الرتبة ف-4)، ووظيفة مترجم (للغة الإنكليزية) (من الرتبة ف-3). إن رئيس وحدة ترجمة لغات الحالات/مراجع رئيسي هو الآن في إجازة خاصة بدون راتب؛ ويضطلع بالمهام المنوطة به منسق للترجمة الشفوية (من الرتبة ف-3) ويتقاضى لقاء ذلك بدَلَ الوظيفة الخاصة بالرتبة ف-4. ويضطلع بمهام منسق الترجمة الشفوية منسقٌ معاونٌ معني بالترجمة في الميدان وفي سياق العمليات (من الرتبة ف-2) متقاضياً لقاء ذلك بدَلَ الوظيفة الخاصة بالرتبة ف-3. وأعيد ضمن نطاق القسم تخصيص ترجمانٍ للأنشطة القضائية (من الرتبة ف-3) وترجمانٍ للأنشطة القضائية (من الرتبة ف-2) مؤقتاً من أجل النهوض بأود الزيادات في عبء العمل، ولا سيما فيما يتعلق باستئجار خدمات تراجمةٍ مستقلين يعملون في الميدان بلغات الحالات الجديدة واعتماد مهاراتهم وتدريبهم. ويتولى المهام المنوطة بالوظيفة الشاغرة لرئيس وحدة الترجمة الإنكليزية/المراجع الرئيسي (من الرتبة ف-4) مراجع (للغة الإنكليزية) (من الرتبة ف-4) يؤدي مهامه مترجمٌ (للغة الإنكليزية) (من الرتبة ف-3) متقاضياً لقاء ذلك بدَلَ الوظيفة الخاص بالرتبة ف-4. ويؤدي وظائف رئيس القسم بالتناوب رئيس وحدة الترجمة الشفوية، ورئيس وحدة دعم الترجمة التحريرية والمصطلحات، ورئيس وحدة ترجمة لغات الحالات. ويؤدي مهام مساعد إداري (من الرتبة خ ع-رأ)، هو الآن في إجازة خاصة بلا راتب، موظف من الرتبة خ ع من مِلاك موظفي الشعبة، بدعم مؤقت من موظف يعمل بدوام جزئي أعاره قسم آخر من أقسام قلم المحكمة.

501- وكما بُيِّن في تقرير المحكمة عن أنشطة وأداء البرنامج المقدَّم إلى لجنة الميزانية والمالية، استدام قسم مشاركة المجني عليهم وجبر أضرارهم لعدة سنوات وظيفتين من وظائف المساعدة المؤقتة العامة ضمن مِلاكه من الموظفين – وظيفة موظف قانوني مساعد (من الرتبة ف-1) منذ عام 2015 ووظيفة مساعد معني بتجهيز البيانات (من الرتبة خ ع-رأ) منذ عام 2016 – للنهوض بأود عبء عملٍ ثابت ومتزايد[108]. إنه ينشد معالجة هذا الوضع في إطار ميزانية عام 2022 المقترَحة بتحويل هاتين الوظيفتين من وظائف المساعدة المؤقتة العامة إلى وظيفتين ثابتتين. فقد تبين باستمرار أن الموارد المعنية تمثل متطلباً أساسياً من متطلبات عمل هذا القسم، وأن الطابع المؤقت لوظيفتي المساعدة المؤقتة العامة هاتين لا يلائم تلبية حاجة العمل الدائمة المعنية.

502- إن الزيادات المتوقَّع أن يشهدها عبء العمل في عام 2022 وفيما بعده، إذ ستجري محاكمات متعددة متزامنة وإجراءات لجبر الأضرار، يزيد من تأكيد ضرورة تحويل هاتين الوظيفتين من وظائف المساعدة المؤقتة العامة إلى وظيفتين ثابتتين. فمن المهام المنوطة بوظيفة الموظف القانوني المساعد مهمة تنسيق لا بد منها لسلاسة سير

[108] الوثيقة CBF/36/10

تسلسل أعمال الفريق والقسم بأسرهما. ويشار على الخصوص إلى أن الإجراءات بمقتضى المادة 15(3) من النظام الأساسي وإجراءات جبر الأضرار بينت أنه يُستفاد فائدةً كبيرة في تسلسل الأعمال المتعددة المتزامنة من هذا الدور التنسيقي، الذي يضطلع به الموظف القانوني المساعد إلى جانب مهام التحليل القانوني المعهودة وأعمال إعداد المراسلات القانونية مع الشركاء المتعددين. ومن المهام الأساسية التي يضطلع بها المساعد المعني بتجهيز البيانات تسجيل الطلبات والتحقق من سلسلة الجهات التي يُعهد إليها بحفظ استمارات الطلب. لقد تبين أنه لا بد من هذه المهمة لإدراج المعلومات في قاعدة البيانات التي يمسكها قسم مشاركة المجني عليهم وجبر أضرارهم وتحيين هذه القاعدة (نظام تدبُّر طلبات المجني عليهم) وإحالة طلبات المجني عليهم لإدراجها في ملف القضية.

503- وينشد المكتب العمومي لمحامي الدفاع تحويل وظيفة موظف قانوني (من الرتبة ف-3) من وظائف المساعدة المؤقتة العامة إلى وظيفة ثابتة. لقد أُقرّت هذه الوظيفة في بادئ الأمر ضمن إطار ميزانية عام 2016 واحتيج إليها منذ ذلك الحين بصورة مستمرة للنهوض بأود متطلبات عبء العمل المتزايد فيما يتعلق بـ14 حالة تنظر فيها المحكمة وما لا يقل عن 14 مدّعىً عليه يحتاجوا من محاموهم المعينون وأفرقة الدفاع عنهم دعماً مستمراً. وبالنظر إلى الزيادة التي عوينت مؤخراً في مرحلة الإجراءات التمهيدية وفي الحالات التي بلغت مرحلة التقاضي، إضافةً إلى خَمْسِ قضايا (تُعنى بها ستة أفرقةٍ من أفرقة الدفاع) يُرجَّح أن تكون في مرحلة الإجراءات التمهيدية أو مرحلة الإجراءات الابتدائية وثلاث قضايا يحتمل أن تكون في مرحلة النطق بالعقوبة أو مرحلة الاستئناف أو مرحلة جبر الأضرار، يحتاج مكتب المحامي العمومي للدفاع إلى الإبقاء على موظفين لتفادي حالات التأخير الكبير في تحيين موارد الدفاع والسهر على تمكنه من مساعدة جميع أفرقة الدفاع في الوقت المناسب. وسيقوم الموظف القانوني، بالتشارك مع الموظف القانوني المعاون (من الرتبة ف-2)، بالمهام المتمثلة في إجراء البحوث القانونية وإعداد الكتيبات من أجل تقديم المساعدة إلى أفرقة الدفاع، وسيؤدي مهام متعلقة بالسياسات عند اللزوم. وسيواصل شاغل هذه الوظيفة مساعدة المحامي الرئيسي (من الرتبة ف-5) والمحامي (من الرتبة ف-4) في أداء واجباتهما التدبرية بالإشراف على عمل مكتب المحامي العمومي للدفاع وفي توزيع المهام التي توعز بها دوائر المحكمة.

504- لقد ازداد عبء العمل الواقع على عاتق مكتب المحامي العمومي للمجني عليهم زيادةً كبيرة في عام 2021 - بسبب تعيينه لتمثيل المجني عليهم في قضية *عبد الرحمن*، والطلبات التمهيدية التي قدمها المجني عليهم في قضية *سعيد*، وضرورة تقديم الدعم للمحامين الخارجيين في قضيتين جديدتين (قضية *سعيد* وقضية *عبد الرحمن*)، وبدء إجراءات جبر الأضرار في قضيتين في آنٍ معاً – ويُتوقع أن يستمر تزايده في السنوات المقبلة. ولذا تلزم وظيفة ثابتة جديدة لموظف قانوني (من الرتبة ف-3). إن شاغل هذه الوظيفة سيساعد المحامين في مختلف الحالات والقضايا بحسب عبء العمل الواقع على عاتق الموظفين الآخرين والأولويات المأخوذ بها في إطار الإجراءات. إنّ شاغل الوظيفة المعنية سيقدم المساعدة إلى المحامين الخارجيين بحسب الاقتضاء. وتبلغ الزيادة في المقدار المطلوب لسد تكاليف الوظائف الثابتة 204.7 آلاف يورو.

505- إنّ كون وظيفة المساعدة المؤقتة العامة لموظف قانوني معاون (من الرتبة ف-2)، قد طُلبت دائماً بمثابة متطلب متكرّر يُبين أنه يُحتاج إليها بصورة مستمرة؛ وعليه فإن مكتب المحامي العمومي للمجني عليهم يطلب تحويلها من وظيفة مساعدة مؤقتة عامة إلى وظيفة ثابتة. إن هذه الوظيفة، التي أُقرت في بادئ الأمر ضمن إطار ميزانية عام 2016، تظل تُعتبر أساسية لكي يضطلع مكتب المحامي العمومي للمجني عليهم بالمهام المنوطة به في إطار ولايته على نحو مُرْضٍ. ويساعد شاغل هذه الوظيفة المحامين في طائفة من الحالات والقضايا بحسب عبء العمل الواقع على عاتق الموظفين والأولويات المأخوذ بها في إطار الإجراءات. إن الزيادة في المقدار المطلوب لعام 2022 المعزوة إلى تحويل الوظيفة المعنية هي زيادة محدودة.

المساعدة المؤقتة العامة *3 830.9 ألف يورو*

506- بالاستناد إلى الزيادة المتوقَّع أن يشهدها النشاط القضائي في عام 2022، يقابل معظم الزيادة الصافية البالغ مقدارها 312.1 2 ألف يورو (152.2 في المئة) في المبلغ المطلوب ضمن بند المساعدة المؤقتة العامة فيما يخص شعبة الخدمات القضائية المتطلبات المزيدة، المبيَّنة في التفصيل أدناه في معرض الحديث عن قسم تدبُّر الأعمال القضائية وقسم خدمات تدبُّر المعلومات وقسم الاحتجاز وقسم الخدمات اللغوية وقسم مشاركة المجني عليهم وجبر أضرارهم ومكتب المحامي العمومي للمجني عليهم.

507- وينطوي مقدار الموارد المطلوب في بند المساعدة المؤقتة العامة لقسم تدبُّر الأعمال القضائية على زيادة مقدارها 943.9 ألف يورو من أجل النهوض بأود أربع محاكمات تنعقد جلساتها على امتداد ما مجموعه 420 يوماً بدوام كامل. ويُطلب تمويل وظيفة لم تُموَّل سابقاً لموظف قانوني معاون/موظف معني بأنشطة جلسات المحكمة (من الرتبة ف-2) لـ12 شهراً للنهوض بأود أنشطة جلسات المحكمة المتزايدة والعمل المزيد في مجال دعم المشاريع الإداري. وتُطلب خَمْس وظائف جديدة لمدة 12 شهراً لدعم أنشطة جلسات المحكمة المزيدة، وهي وظيفتان لمعدي محاضر قضائية (باللغة الإنكليزية) (من الرتبة ف-2)، ووظيفة معدٍ للمحاضر القضائية (بالفرنسية) (من الرتبة ف-2)، ووظيفتان لمجهزين للنصوص (بالفرنسية) (من الرتبة خ ع-رأ). وتُطلب تسع وظائف جديدة لمدة ستة أشهر لكلٍ منها للنهوض بأود المحاكمة الجديدة في قضية *عبد الرحمن*: وظيفة موظف قانوني معاون/موظف معني بأنشطة جلسات المحكمة (من الرتبة ف-2) ووظيفة كاتب قضائي (من الرتبة خ ع-رأ)، ووظيفة مساعد معني بالإنتاج السمعي البصري (من الرتبة خ ع-رأ)، وثلاث وظائف لمجهزين للنصوص (باللغة الفرنسية) (من الرتبة خ ع-رأ)، وثلاث وظائف لمجهزين للنصوص (باللغة الإنكليزية) (من الرتبة خ ع-رأ).

508- *مدير لمشروع المحكمة الإلكترونية (eCourt) (من الرتبة ف-4) لمدة 12 شهراً (متطلب مستمر، لسنوات متعددة)*. سيعمل شاغل هذه الوظيفة بمثابة متخصصٍ في الشأن المعني ومدير تقني للمشاريع من أجل إعمال منصة تسلسل الأعمال القضائية، مشرفاً على المشروع حتى إنجازه.

509- موظف قانوني معاون/موظف معني بأنشطة جلسات المحكمة (من الرتبة ف-2) لمدة 12 شهراً (متطلب مستمر). تلزم هذه الوظيفة لتقديم الدعم المستمر لأنشطة جلسات المحكمة وأنشطة المساندة ذات الصلة، بما في ذلك التحقق من ملفات القضايا وتصديقها في إطار مشروع منصة أنساق تسلسل الأعمال القضائية، بغية نقل الملفات الحالية إلى النظام الجديد.

510- *موظف قانوني معاون/موظف معني بأنشطة جلسات المحكمة (من الرتبة ف-2) لمدة 6 أشهر (متطلب جديد، لسنوات متعددة)*. تلزم هذه الوظيفة لتأمين الدعم المستمر لأنشطة جلسات المحكمة، فور بلوغ قضية *عبد الرحمن* الجديدة مرحلة جلسات المحاكمة.

511- *مساعد معني بالإنتاج* السمعي البصري *(من الرتبة خ ع-رأ)، لمدة ستة أشهر (متطلب جديد، لسنوات متعددة)*. تلزم هذه الوظيفة لتأمين الدعم المستمر لأنشطة جلسات المحكمة فور بلوغ قضية *عبد الرحمن* مرحلة انعقاد جلسات المحاكمة.

512- *كاتب قضائي (من الرتبة خ ع-رأ)، لمدة 6 أشهر (متطلب جديد، لسنوات متعددة)*. تلزم هذه الوظيفة لتأمين الدعم المستمر لأنشطة جلسات المحكمة فور بلوغ قضية *عبد الرحمن* مرحلة انعقاد جلسات المحاكمة.

513- *معدان للمحاضر القضائية (باللغة الإنكليزية) (من الرتبة ف-2)، لمدة 12 شهراً لكلٍ منهما (متطلب جديد، لسنوات متعددة)*. تلزم هاتان الوظيفتان لإكمال مِلاك الفريق الأساسي الداخلي بغية النهوض بأود أنشطة جلسات المحكمة المزيدة.

514- *معد محاضر قضائية (باللغة الفرنسية) (من الرتبة ف-2)، لمدة 12 شهراً (متطلب جديد، لسنوات متعددة)*. تلزم هذه الوظيفة لتكملة مِلاك الفريق الأساسي الداخلي من أجل النهوض بأود أنشطة جلسات المحكمة المزيدة.

515- اثنان *من مجهّزي النصوص (باللغة الفرنسية) (من الرتبة خ ع-رأ) لمدة 12 شهراً لكل منهما (متطلب جديد)*. تلزم هاتان الوظيفتان لتكملة مِلاك الفريق الأساسي الداخلي من أجل النهوض بأود أنشطة جلسات المحكمة المزيدة.

516- ثلاثة *من مجهّزي النصوص (باللغة الفرنسية) (من الرتبة خ ع-رأ) لمدة 6 أشهر لكل منهم (متطلب جديد، لسنوات متعددة)*. تلزم هذه الوظائف لإكمال فريق إعداد المحاضر القضائية باللغة الفرنسية من أجل النهوض بأود النشاط على صعيد جلسات المحكمة المزيد بسبب جلسات المحاكمة الجديدة في قضية *عبد الرحمن*.

517- ثلاثة *من مجهّزي النصوص (باللغة الانكليزية) (من الرتبة خ ع-رأ) لمدة 6 أشهر لكل منهم (متطلب جديد، لسنوات متعددة)*. تلزم هذه الوظائف تكملةً لفريق إعداد المحاضر القضائية باللغة الإنكليزية من أجل دعم النشاط على صعيد جلسات المحكمة المزيد بسبب جلسات المحاكمة الجديدة في قضية *عبد الرحمن*.

518- وينطوي مقدار الموارد المقترَح في إطار بند المساعدة المؤقتة العامة لقسم خدمات تدبُّر المعلومات على زيادة مقدارها 1.5 ألف يورو بالقياس إلى ميزانية عام 2021 البرنامجية المعتمَدة.

519- *مساعد معني بتدبير المعلومات (يأخذ عمله شكل التعاون عبر الإنترنت) (من الرتبة خ ع-رأ) لمدة 12 شهراً (متطلَّب مستمر)*. نُقلت هذه الوظيفة في عام 2017 من أمانة جمعية الدول الأطراف إلى قلم المحكمة وأُدرجت ضمن الميزانية السنوية لقسم خدمات تدبُّر المعلومات اعتباراً من عام 2018. وينطوي المبلغ المطلوب لتمويل هذه الوظيفة على زيادة مقدارها 1.5 ألف يورو بالقياس إلى نظيره البالغ 75.7 ألف يورو الذي أُقرَّ فيما يخص عام 2021، تعزى إلى زيادة في تكاليف وظائف المساعدة المؤقتة العامة متصلة بالدرجات في سلم الرواتب. وتظل هذه الوظيفة تتسم بأهمية أساسية للتكفل بالشفافية حيال هيئات توجيه المحكمة والجمهور العام. فشاغل هذه الوظيفة يتولى المسؤولية عن صيانة نظم تكنولوجيا المعلومات التي توفر الوثائق والمعلومات لجمعية الدول الأطراف وهيئاتها الفرعية عن طريق الموقع الشبكي لأمانة الجمعية.

520- وينطوي المبلغ المطلوب في بند الموارد المموَّلة في إطار المساعدة المؤقتة العامة في قسم الاحتجاز على زيادة مقدارها 54.3 ألف يورو بالقياس إلى ميزانية عام 2021 المعتمَدة.

521- *موظف قانوني معاون (من الرتبة ف-2) لمدة 6 أشهر (متطلب جديد، لسنوات متعددة)*. لقد ازداد عدد الأوامر القاضية بالمراقبة النشطة إلى أربعة. وبناءً عليه يطلب قسم الاحتجاز إقرار وظيفةالموظف القانوني المعاون من وظائف المساعدة المؤقتة العامة، التي أُقرّت لمدة ستة أشهر فيما يخص عام 2021 (انظر الفقرة التالية)، لمدة ستة أشهر إضافية لتقديم الخدمة لمدة 12 شهراً كاملة. فلئن كان عدد الأشخاص المحتجَزين الخاضعين للمراقبة النشطة لم يزد إلا بنسبة 25 في المئة فإن عدد ساعات التواصل التي يجب أن تُراقَب مراقبةً نشطة ازداد بنسبة كبيرة تبلغ 83 في المئة. وعليه فإن 80% من الأشخاص المحتجَزين غير المدانين يخضعون لرقابة نشطة، وباعتماد التهم في قضية *عبد الرحمن* فقد يُخْضَع الشخص المحتجز الخامس إلى المراقبة النشطة. فتلزم الوظيفة المعنية لدعم قسم الاحتجاز في تنفيذ الأوامر القضائية القاضية بالمراقبة النشطة وما يرتبط بها من تقاض. فيُحتاج إلى شاغلها لمراجعة ترجمات ملخصاتِ أو محاضرِ المكالمات الهاتفية غير المشمولة بمقتضيات الخصوصية، ومراقبة الزيارات غير المشمولة بهذه المقتضيات، وتقديم وثائق قانونية إلى الدوائر التي أصدرت الأوامر المعنية بصورة منتظمة. فيجب أن تُسترعَى عناية الدوائر في الوقت المناسب إلى كل حالة من حالات الاشتباه بانتهاك الأوامر القاضية بالمراقبة النشطة للمكالمات الهاتفية والزيارات غير المشمولة بمقتضيات الخصوصية. ويجب إجراءُ واستدامةُ كل ما تأمر به الدوائر من عمليات حجب المعلومات والوثائق.

522- *موظف قانوني معاون (من الرتبة ف-2) لمدة 6 أشهر (متطلب مستمر، لسنوات متعددة)*. يلزم الموظف القانوني المعاون لدعم قسم الاحتجاز في تنفيذ الأوامر القاضية بالمراقبة النشطة. فيُحتاج إليه لمراجعة ترجمات ملخصات أو محاضر المكالمات الهاتفية غير المشمولة بمقتضيات الخصوصية، ومراقبة الزيارات غير المشمولة بهذه المقتضيات، وتقديم وثائق قانونية إلى كلٍ من الدوائر التي أصدرت الأوامر المعنية بصورة منتظمة. فيجب أن تُسترعَى عنايةُ الدوائر في الوقت المناسب إلى كل حالة من حالات الاشتباه بانتهاك الأوامر القاضية بالمراقبة النشطة للمكالمات الهاتفية والزيارات غير المشمولة بمقتضيات الخصوصية. ويجب إجراءُ واستدامةُ كل ما تأمر به الدوائر من عمليات حجب المعلومات والوثائق.

523- *مساعد إداري (من الرتبة خ ع-5) لمدة 12 شهراً (متطلب مستمر، لسنوات متعددة)*. يلزم المساعد الإداري لدعم قسم الاحتجاز في تنسيق وإعمال موارد الترجمة الشفوية والحلول التقنية، مع إمساك سجلاتٍ مادية دقيقة ومحيَّنة في شتى قواعد البيانات امتثالاً للأوامر القضائية الأربعة فيما يتعلق بالمراقبة النشطة للمكالمات الهاتفية غير المشمولة بمقتضيات الخصوصية والزيارات غير المشمولة بها للأشخاص المحتجَزين الأربعة.

524- وينطوي المبلغ المقترَح لسد تكاليف وظائف المساعدة المؤقتة العامة في قسم الخدمات اللغوية على زيادة مقدارها 1 446.4 ألف يورو (197.8 في المئة). لقد اتخذ قسم الخدمات اللغوية قراراً استراتيجياً يقضي بتوظيف تراجمة لجلسات المحكمة مؤقتاً في إطار عقود المساعدة المؤقتة العامة بدلاً من عقود المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات، لأن التوظيف في إطار المساعدة المؤقتة العامة أنجع بالقياس إلى تكاليفه من التوظيف في إطار عقود المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات وهو يضمن على نحوٍ أفضل توفر الموظفين لكي يضطلعوا بمهام أخرى من قبيل الترجمة التحريرية. ويتصل سائر التكاليف في إطار المساعدة المؤقتة العامة بوظائف المساعدين اللغويين الأربعة، اثنين للغة السِنْغو (متطلب متكرّر) واثنين للغة التماشيق (متطلب متكرّر)، في إطار عقود للمساعدة المؤقتة بدلاً من عقود الخدمات الخاصة، للنهوض بأود الزيادة في متطلبات الترجمة الشفوية في سياق العمليات من أجل أنشطة فرعية في قضية يِكاتوم (*Yekatom*) وانْغَيْسونا (*Ngaïssona*) وقضية *الحسن* (على الترتيب) وتنفيذ أوامر قضائية تقضي بالمراقبة النشطة بموجب البنْديْن 174 و175 من لائحة قلم المحكمة. وتستلزم المحاكمة في قضية *عبد الرحمن* ثلاثة تراجمة إضافيين ناطقين بالعربية للأنشطة القضائية (في إطار المساعدة المؤقتة العامة) ومساعد لغوي من أجل دعم الإجراءات. وببدء المحاكمة في قضية *عبد الرحمن* في عام 2022، يستدعي تزايد مقدار الترجمات إلى اللغة العربية فيما يخص الحالات التي تكون العربية فيها لغة المجني عليهم أو لغة الشهود أو لغة المشتبه فيهم أو لغة المتهمين الاستعانة بمراجع للغة العربية يعمل بدوام كامل (وظيفة جديدة) للسهر على ما يلزم من تماسك وجودة عالية في خدمات الترجمة إلى اللغة العربية. وسيُحتاج إلى موارد إضافية فيما يخص قضية *سعيد* إذا اعتُمدت فيها التهم.

الترجمة الشفوية للإجراءات القضائية

525- *أربعة تراجمة معاونين للأنشطة القضائية (للغة السنْغو) (من الرتبة ف-2)، 4.0 من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل، لمدة 12 شهراً (متطلب جديد) (من أجل قضية يِكاتوم (Yekatom) وانْغَيْسونا (Ngaïssona)/المِلاك المعني بالأنشطة القضائية)*. إن المِلاك المعني بلغة السنْغو يقدم خدمات الترجمة الشفوية من لغة السنْغو واللغة الفرنسية وإليهما من أجل المتهمين والشهود الناطقين بلغة السنْغو.

526- *ثلاثة تراجمة/مترجمين للأنشطة القضائية (للغة العربية) (من الرتبة ف-3)، 3.0 من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل، لمدة 12 شهراً (متطلب مستمر) (من أجل قضية الحسن/المِلاك المعني بالأنشطة القضائية)*. يقوم الفريق المعني

بالترجمة الشفوية إلى اللغة العربية من أجل المتهمين وترجمة إفادات الشهود الناطقين بالعربية إلى الإنكليزية والفرنسية ترجمةً شفوية.

527- *ثلاثة تراجمة/مترجمين للأنشطة القضائية (للغة العربية) (من الرتبة ف-3)، 1.5 من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل، لمدة 6 أشهر (متطلب جديد) (من أجل قضية علي محمد علي عبد الرحمن* في الحالة في السودان*/المِلاك المعني بالأنشطة القضائية)*. سيُوظَّف التراجمة المعنيون بموجب عقود مساعدة مؤقتة عامة من أجل الإجراءات. إن هذا الخيار أكثر اتساماً بالطابع الاقتصادي من الاستعانة بتراجمة مستقلين. إنهم سيقومون بالترجمة الشفوية من العربية وإليها، وسيعملون على مشاريع ترجمة تحريرية ومشاريع خاصة أخرى كما قد يلزم.

528- *مساعدان لغويان (للغة التماشيق) (من الرتبة خ ع-7)، 2.0 من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل، لمدة 12 شهراً (متطلب جديد) (من أجل قضية الحسن/المِلاك المعني بالأنشطة القضائية)*. سيواصل شاغلا هاتين الوظيفتين توفير الدعم اللغوي بلغة التماشيق، بحسب اللزوم، لقسم الاحتجاز وقسم المجني عليهم والشهود. وبدون هاتين الوظيفتين ستتعذر مواصلة توفير الخدمات اللغوية بمقتضى الأوامر ذات الصلة الصادرة عن الدوائر. ويلزم المساعد اللغوي الثاني (للغة التماشيق) للتكفل باستمرارية الخدمة وتنفيذ البندَيْن 174 و175 من لائحة قلم المحكمة.

529- *مساعدان لغويان (للغة السنْغو) (من الرتبة خ ع-7)، 2.0 من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل، لمدة 12 شهراً (متطلب مستمر) (من أجل قضية يكاتوم (Yekatom) وانْغَيْسونا (Ngaïssona)/المِلاك المعني بالأنشطة القضائية، وقضية سعيد/الأنشطة الفرعية)*. سيواصل شاغلا هاتين الوظيفتين توفير خدمات الترجمة الشفوية في الميدان وفي سياق العمليات وخدمات الترجمة التحريرية للنهوض بأود كثرة طلبات المساعدة بلغة السَنْغو الواردة من قسم الاحتجاز، وقسم المجني عليهم والشهود، وقسم مشاركة المجني عليهم وجبر أضرارهم، وقسم دعم المحامين. وبدون هاتين الوظيفتين ستتعذر مواصلة توفير الخدمات اللغوية بمقتضى الأوامر ذات الصلة الصادرة عن الدوائر. ويلزم المساعد اللغوي الثاني (للغة السنْغو) للتكفل باستمرارية الخدمة وتنفيذ البندَيْن 174 و175 من لائحة قلم المحكمة.

530- *مساعد لغوي (للغة العربية) (من الرتبة خ ع-7)، 1.0 من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل، لمدة 12 شهراً (متطلب جديد)*. تلزم هذه الوظيفة لتقديم خدمات اللغة العربية لجميع أقسام قلم المحكمة، ولا سيما قسم الاحتجاز، لسد الاحتياجات اليومية للترجمة الشفوية في سياق العمليات وخدمات الترجمة التحريرية. وبدون هذه الوظيفة سيتعذر التكفل باستمرارية الخدمة.

531- *مساعد لغوي (للغة العربية) (من الرتبة خ ع-أ) (0.5 من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل) لمدة 6 أشهر (متطلب جديد)*. تلزم هذه الوظيفة لتوفير الخدمات الأساسية في مجال الترجمة الشفوية في سياق العمليات والترجمة التحريرية لقسم المجني عليهم والشهود وسائر أقسام قلم المحكمة، وذلك على الخصوص لتيسير التواصل في سياق التعريف بأنشطة جلسات المحكمة وفيما يتعلق بالحماية - أو عمليات التقييم النفسي الاجتماعي للشهود في المحاكمة في قضية *عبد الرحمن*.

الترجمة التحريرية (للنصوص القضائية)

532- *مراجع (للغة العربية) (من الرتبة ف-4) (0.5 من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل) لمدة 12 شهراً (متطلب جديد)*. يلزم هذا المراجع للنهوض بأود تزايد مقدار الترجمات إلى اللغة العربية من أجل الحالات التي تكون فيها العربية لغة المجني عليهم أو الشهود أو المشتبه فيهم أو المتهمين، ما يستدعي وجود مراجع داخلي للغة العربية يعمل بدوام كامل سهراً على ما يلزم من التماسك وعلو درجة الجودة في خدمات الترجمة العربية على وجه التحديد طيلة جميع مراحل المحاكمة في قضية *عبد الرحمن*. إن هذه الوظيفة تلزم بمعزلٍ عن عدد أيام انعقاد الجلسات في هذه القضية.

الترجمة الشفوية في الميدان

533- كما يُبيَّن في الجدول الوارد أدناه، يبلغ عدد أيام الترجمة الشفوية في الميدان وفي سياق العمليات التي يطلبها المستفيدون من هذه الخدمة، بالاستناد إلى طلبات الخدمة المعينة التي وردت فيما يخص عام 2022، 748 2 يوماً. وتُبيَّن في الفقرات السردية التي تلي الجدول المتطلبات مقيسةً بأشهر العمل. ونظراً إلى القيود الحالية فيما يتعلق بالميزانية والموارد، عُدِّل عدد أشهر العمل تخفيضاً له على أساس متوسط مقدار المصروفات على امتداد السنوات الثلاث السابقة. ويُطلب التراجمة العاملون في الميدان وفي سياق العمليات لكي يقدموا خدماتهم – التي تشمل لغات حالات يمكن أن تكون أقل انتشاراً (لا يُتكلَّم بها على نطاقٍ واسع) – وذلك بناءً على إخطارٍ قصير الأجل وفي أصقاعٍ نائية. وبالتالي تجب استدامة شبكة واسعة من الصلات ومن التراجمة المعتمدين لتوفير الخدمات اللازمة. وتتصل هذه الخدمات بأعمال المحكمة الأساسية. ويمكن أن يُوظَّف تراجمة الميدان المعتمدون للعمل إمّا في المقر حيث يضطلعون بمهام اشتغالية في الرتبة خ ع-رر أو للعمل في عيْن المكان لتولي مهام ميدانية بالرتبة خ ع-7/الدرجة 1.

السنة	2016	2017	2018	2019	2021	2022
مقدار الترجمة الشفوية الموفَّرة في الميدان (محسوباً بعدد أيام عمل الترجمان الواحد)	668	1 006	819	916	1 808	2 748

534- *تراجمة معتمَدون للعمل في الميدان وللعمل في سياق العمليات (من الرتبة خ ع-رر أو من الرتبة خ ع-1/7)، لمدة 64.3 شهراً (متطلب جديد)*. ينطوي ذلك على زيادة مقدارها 15.4 شهراً بالقياس إلى عام 2021. وتشمل المخصصات لسد تكاليف المساعدة المؤقتة العامة متطلبات الترجمة الشفوية في الميدان (التي يوفرها فرادى التراجمة المتعاقدين). وتُستأجر خدمات تراجمة الميدان بموجب عقود خدمات خاصة. وقد احتُسِبت مبالغ جميع الاعتمادات المطلوبة بالاستناد إلى طلبات الخدمة الواردة من الجهات المتعامَل معها، والتي تتغير كل عام، إضافةً إلى لزوم الترجمة الشفوية المضطَلع بها في الميدان وفي سياق العمليات فيما يخص الحالات والقضايا.

- *الدعم في الميدان وفي سياق العمليات - الحالة الثانية في جمهورية أفريقيا الوسطى*

535- فيما يخص الحالة الثانية في جمهورية أفريقيا الوسطى، سيُنشر تراجمة لغة السنْغو العاملون في الميدان وفي سياق العمليات لمدة يُقدَّر أن تبلغ 7.1 أشهر لدعم قسم المجني عليهم والشهود، وقسم مشاركة المجني عليهم وجبر أضرارهم، والمحامين، والصندوق الاستئماني للمجني عليهم، ومكتب المحامي العمومي للمجني عليهم، خلال الزيارات والأنشطة المتصلة بحماية الشهود وبالدعم في الميدان. وسيحتاج قسم الخدمات اللغوية إلى موارد إضافية من أجل قضية *سعيد* إذا اعتُمدت فيها التهم.

- *الدعم في الميدان وفي سياق العمليات - الحالة في كوت ديفوار*

536- فيما يخص الحالة والقضية في كوت ديفوار، سيُنشر تراجمة لغة الديولا وغيرها من لغات الحالة ذات الصلة العاملون في الميدان وفي سياق العمليات لمدة يُقدَّر أن يبلغ مجملها 3.5 أشهر لدعم قسم الإعلام والتوعية، والمكتب القُطري، وقسم المجني عليهم والشهود. إنهم سيقومون بالترجمة في الميدان فيما يخص عمليات تقييم المخاطر وتقييم الحال النفسية الاجتماعية فيما يتعلق بالحماية، والإحالات طلباً للدعم، وتنظيم ملفات القضايا، وسييسرون التواصل خلال اللقاءات مع الجماعات المتضرِّرة، والمجني عليهم، والشهود، وموكِّلِيْ المحامين.

- *الدعم في الميدان وفي سياق العمليات - الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية*

537- فيما يخص الحالة والقضايا في جمهورية الكونغو الديمقراطية، سيُنشر التراجمة العاملون في الميدان وفي سياق العمليات لدعم قسم المجني عليهم والشهود وقسم دعم المحامين والصندوق الاستئماني للمجني عليهم ومكتب المحامي العمومي للمجني عليهم لمدة إجمالية مقدارها 5.6 أشهر عملاً بطلبات الخدمة.

- *الدعم في الميدان وفي سياق العمليات - الحالة في جورجيا*

538- فيما يخص الحالة في جورجيا سيُنشر تراجمة اللغة الجورجية واللغة الأُسيتية واللغة الروسية العاملون في الميدان وفي سياق العمليات لمدة إجمالية يُقدَّر أن تبلغ الشهر الواحد لدعم البعثات التي يجريها قسم مشاركة المجني عليهم وجبر أضرارهم وقسم المجني عليهم والشهود والصندوق الاستئماني للمجني عليهم.

- *الدعم في الميدان وفي سياق العمليات - الحالة في مالي*

539- فيما يخص الحالة في مالي سيُنشر تراجمة لغة البَمْبَارا ولغة السُنْغاي ولغة التماشيق العاملون في الميدان وفي سياق العمليات لمدة يُقدَّر أن تبلغ 13.1 شهراً من شهور العمل لدعم قسم دعم المحامين، وقسم مشاركة المجني عليهم وجبر أضرارهم، وقسم المجني عليهم والشهود، وقسم الإعلام والتوعية، والصندوق الاستئماني للمجني عليهم، وقسم الاحتجاز، ولتيسير اللقاءات مع المجني عليهم، والشهود، والوسطاء، وموكِّلِيْ محامي الدفاع. وسيلزم فريقٌ من تراجمة الميدان لمدة تبلغ 2.1 من أشهر العمل للقيام بالترجمة الشفوية التتبعية خلال جلسات المحاكمة في قضية *الحسن*.

- *الدعم في الميدان وفي سياق العمليات - الحالة في أوغندا*

540- فيما يخص قضية *أُنْغوين* (*Ongwen*)، سيُنشر تراجمة يعملون في الميدان وفي سياق العمليات لمدة إجمالية مقدارها 1.2 شهراً لدعم قسم دعم الشهود والصندوق الاستئماني للمجني عليهم بلغة الأشولي ولغة الأتيسو وغيرهما من لغات الحالة.

- *الدعم في الميدان وفي سياق العمليات - الحالة في ليبيا*

541- فيما يخص الحالة في ليبيا، سيستعان بالتراجمة العاملين في الميدان وفي سياق العمليات لمدة يُقدَّر أن تبلغ شهراً واحداً من شهور العمل لدعم الاجتماعات التي يعقدها قسم مشاركة المجني عليهم وجبر أضرارهم مع المجني عليهم وعمليات التقييم الخاصة بالحماية التي يجريها قسم المجني عليهم والشهود باللغة العربية.

- *الدعم في الميدان وفي سياق العمليات - الحالة في بورُندي*

542- فيما يخص الحالة في بورُندي سيستعان بالتراجمة العاملين في الميدان وفي سياق العمليات لمدة إجمالية يُقدَّر أن تبلغ 0.5 من شهور العمل لدعم عمليات تقييم المخاطر وعمليات التقييم النفسي الاجتماعي التي يجريها قسم المجني عليهم والشهود فيما يتعلق بالحماية، والإحالات طلباً للدعم، وتنظيم الملفات.

- *الدعم في الميدان وفي سياق العمليات - الحالة في أفغانستان*

543- فيما يخص الحالة في أفغانستان سيستعان بالتراجمة العاملين في الميدان لمدة إجمالية يُقدَّر أن يبلغ مقدارها 1.3 من شهور العمل لدعم الاجتماعات التي يعقدها قسم مشاركة المجني عليهم وجبر أضرارهم والتدريب الذي ينظمه مع المجني عليهم والوسطاء، وعمليات تقييم المخاطر وعمليات التقييم النفسي الاجتماعي التي يجريها قسم المجني عليهم والشهود فيما يتعلق بالحماية، والإحالات طلباً للدعم، وتنظيم ملفات القضايا.

- *الدعم في الميدان وفي سياق العمليات - الحالة في بنغلاديش/ميانمار*

544- فيما يخص الحالة في بنغلاديش/ميانمار، سيستعان بالتراجمة العاملين في الميدان لمدة إجمالية يُقدَّر أن يبلغ مقدارها 6.4 من شهور العمل لدعم الاجتماعات التي يعقدها قسم مشاركة المجني عليهم وجبر أضرارهم والتدريب الذي ينظمه مع المجني عليهم والوسطاء، والبعثات التي يجريها قسم الإعلام والتوعية للتوعية لدى الجماعات المتضرّرة، والتدريب المجرى على شبكة الإنترنت، وعمليات تقييم المخاطر والتقييم النفسي الاجتماعي التي يجريها قسم المجني عليهم والشهود فيما يتعلق بالحماية، والإحالات طلباً للدعم، وتنظيم ملفات القضايا.

- *الدعم في الميدان وفي سياق العمليات - الحالة في السودان*

545- فيما يخص الحالة في دارفور بالسودان، سيستعان بتراجمة يعملون في الميدان وفي سياق العمليات لمدة إجمالية يُقدَّر أن تبلغ 24.9 من شهور العمل للقيام بالترجمة الشفوية خلال المكالمات الهاتفية مع المحامين، وخلال بعثات المحامين، وتفاعلات قسم مشاركة المجني عليهم وجبر أضرارهم مع المجني عليهم والوسطاء في الميدان، واللقاءات ودورات التدريب المجراة عن بُعد مع المجني عليهم والوسطاء، والبعثات التي يجريها قسم الإعلام والتوعية من أجل التوعية لدى الجماعات المتضرّرة، واللقاءات التي ينظمها مكتب المحامي العمومي للمجني عليهم مع المجني عليهم، وعمليات التقييم التي يجريها قسم المجني عليهم والشهود فيما يتعلق بالحماية والدعم. كما إن قضية *عبد الرحمن* تستلزم موارد للترجمة الميدانية دعماً لأنشطة قسم المجني عليهم والشهود.

- *الدعم في الميدان وفي سياق العمليات - الحالة في كينيا*

546- يلزم دعم بتراجمة يعملون في الميدان يبلغ مجمله 1.4 شهر من معادلات شهور عمل الترجمان الواحد (تترتب عليه تكاليف إضافية مقدارها 11 631 يورواً) لما يجريه قسم المجني عليهم والشهود من أنشطة تقييم المخاطر وأعمال التقييم النفسي الاجتماعي المتعلقة بالحماية وبالإحالات طلباً للدعم وبتنظيم ملفات القضايا.

- *الدعم في الميدان وفي سياق العمليات – دعم عمل المكاتب القطرية وأنشطة جلسات المحكمة*

547- يلزم ما مجمله 2.0 من شهور العمل من أجل عملٍ يتعلق بالمصطلحات الأساسية يُجرى مع تراجمة الميدان بلغات الحالات التي لا يُنهض بأود العمل بها داخلياً. ويتعلق ذلك بلغات الحالات المستخدمة خلال جلسات المحكمة، بما فيها لغة السُنْغاي ولغة التماشيق، ويمكن أن يتصل بغيرها من لغات الحالات التي يجب النهوض بأود توفير الخدمات بها أثناء جلسات المحكمة.

548- وسيلزم ما يبلغ مجمله 1.9 من أشهر العمل لكي يضطلع تراجمة ميدانيون بدعم البعثات التي يجريها المحامون وعمليات تقييم المخاطر وعمليات التقييم النفسي الاجتماعي التي يجريها قسم المجني عليهم والشهود فيما يتعلق بالحماية، والإحالات طلباً للدعم، وتنظيم ملفات القضايا، بلغات حالات أخرى فيما يتعلق بعمليات التدارس الأولي. وينطوي مبلغ المتطلبات المقترَح تمويلها في إطار المساعدة المؤقتة العامة في قسم مشاركة المجني عليهم وجبر أضرارهم على زيادةٍ مقدارها 107.0 آلاف يورو (58.4 في المئة) بالقياس إلى عام 2021. وسيحتاج قسم مشاركة المجني عليهم وجبر أضرارهم، على أساس الافتراضات الحالية التي وضعتها المحكمة وجميع ما تحقّق ويُتوقع أن يتحقق من المكاسب المتأتية عن زيادة النجاعة فيما يخص هذا القسم على وجه التحديد، إلى زيادةٍ في عدد وظائف المساعدة المؤقتة العامة التي يضمها ملاكه بإضافة وظيفة واحدة من الرتبة ف-2. فهذه الوظائف ستلزم لتُسدَّ على نحوٍ كامل في عام 2022 الاحتياجات المرتبطة بإجراءات المحكمة، ولا سيما فيما يخص انخراط هذا

القسم في تناول شؤون المجني عليهم في الحالات والقضايا التي ليس للمحكمة فيها حضور ميداني ومن أجل ضمان التنسيق الفعال مع الصندوق الاستئماني للمجني عليهم في عددٍ متزايدٍ من القضايا. وبعد تحويل وظائف المساعدة المؤقتة العامة التي كانت تمثل متطلباً متكرّراً فيما سبق إلى وظائف ثابتة، ستتسم الموارد المطلوبة بأهمية أساسية للتقيد بالآجال القضائية المتعلقة بشؤون المجني عليهم في جميع الدعاوى الجاري النظر فيها. وينطوي المبلغ المطلوب على زيادة معتدلة المقدار. وذلك يستتبع تمويل *وظيفة مساعد معني بتجهيز البيانات (من الرتبة خ ع-رأ) لمدة 12 شهراً (متطلب مستمر*[109]). فعلى الرغم من المكاسب المتأتية عن زيادة النجاعة التي تحققت عن طريق الاستعانة على نحوٍ ابتكاري محسَّن بتكنولوجيا المعلومات في جمع الطلبات والزيادة البالغة في عدد الطلبات وارتفاع درجة التنوع والتعقيد التي تتسم بها (الظروف في الميدان؛ وتعدد القضايا في الحالة الواحدة مع تداخل مجموعات المجني عليهم فيها؛ إلخ)، يُتوقع أن يتأتى عن اعتماد التهم مؤخراً في قضية *عبد الرحمن* عبء عمل كبير ذو دلالة في عام 2022 سيفوق قدرة الوحدة المعنية إلى حدٍ بعيد. إن الموظف الإضافي (من الرتبة خ ع-رأ) المستعان به في إطار المساعدة المؤقتة العامة سيسهم بقيامه بإدخال البيانات وتقييم البيانات والإبلاغ ذي الصلة في تمكين القسم من الاضطلاع بالمهام المنوطة به في إطار ولايته في غضون الآجال القضائية التي تحددها الدوائر.

549- *موظف قانوني معاون (من الرتبة ف-2) لمدة 12 شهراً (متطلب جديد)*. تلزم هذه الوظيفة لدعم عمل قسم مشاركة المجني عليهم وجبر أضرارهم في مجال التنسيق الميداني. وفي عام 2022 سيُعهد إلى قسم مشاركة المجني عليهم وجبر أضرارهم بمواصلة التواصل الفعال مع الوسطاء، والمجتمع المدني، وممثلي المجني عليهم في بلدان الحالات التي لا تستديم المحكمة فيها حضوراً ميدانياً. وسيلزم هذا الانخراط في جميع مراحل الإجراءات وفي طائفة متنوعة من الحالات منها الحالة في السودان والحالة في بورُندي والحالة في أفغانستان والحالة في فلسطين والحالة في بنغلاديش/ميانمار. كما يتضح من الميزانية المتوقَّعة لمكتب المدّعي العام لعام 2022 أنه قد يلزم الدعم فيما يخص الإجراءات بموجب المادة 15 من النظام الأساسي. وفي الوقت الحاضر يقع عبء التنسيق الميداني فيما يخص شتى الحالات على عاتق شاغل وظيفة واحدة من الرتبة ف-3، وذلكم ترتيبٌ تبيَّن بالفعل أنه يتعذر العمل به في السنوات الماضية. وقد جُرِّبت حلولٌ مؤقتة من قبيل الاستعانة بخبراء استشاريين، والتعيينات القصيرة المدة، والموارد المقدَّمة بدون مقابل، فوُجِد أن هذه الحلول لا ترقى إلى المستوى اللازم. فلكي يتسنى لقسم مشاركة المجني عليهم وجبر أضرارهم أن يضطلع بالأنشطة الميدانية الضرورية ويقدِّم على النحو الواجب المستوى المطلوب من الخدمة إلى المجني عليهم وفقاً لنظام روما الأساسي لن يكون هناك غنىً عن وظيفة الموظف القانوني المعاون (من الرتبة ف-2) من وظائف المساعدة المؤقتة العامة.

550- *موظف قانوني معاون (من الرتبة ف-2) لمدة 12 شهراً (متطلب مستمر*[110]). تلزم هذه الوظيفة لتوفير دعم قانوني إضافي لقسم مشاركة المجني عليهم وجبر أضرارهم لزيادة قدرته على المساندة في المجال القانوني، وذلك على الخصوص نظراً إلى الإجراءات في قضية *عبد الرحمن* في عام 2022، مع التركيز على التكفل بتبسيط التنسيق والتعاون بين قسم مشاركة المجني عليهم وجبر أضرارهم والصندوق الاستئماني للمجني عليهم في القضايا المتزايدة العدد حيث يعملان يداً بيد في مرحلة جبر الأضرار من مراحل الإجراءات. وفي الوقت الحالي يقدِّم قسم مشاركة المجني عليهم وجبر أضرارهم الدعم المختلف الأنواع والمقادير بحسب الترتيبات المحددة في كل قضية، وذلكم نهجٌ اتُّبع مثلاً في قضية *لوبَنْغا* (*Lubanga*) وقضية *المهدي*. ويُتوقع أن يظهر المزيد من متطلبات الدعم (المتعلق بالصندوق الاستئماني للمجني عليهم وبالعمل في الميدان) في مجال التقييم القانوني لملفات المجني عليهم ومجال استبانة الأوضاع

[109] نظراً إلى أنه يُنْشَد حالياً تحويل وظائف مساعدة مؤقتة عامة سابقة من مِلاك قسم مشاركة المجني عليهم وجبر أضرارهم إلى وظيفة ثابتة، فإن من شأن المتطلبات من المساعدة المؤقتة العامة لعام 2022 أن تُعتبر "جديدة" بالمعنى الضيق؛ لكن متطلب المساعدة المؤقتة العامة المتعلق بالمساعد المعني بتجهيز البيانات (من الرتبة خ ع-رأ) يمثِّل، من منظور استمرار وجوب أداء المهمة المعنية على وجه التحديد، متطلباً مستمراً من السنوات السابقة.

[110] انظر الحاشية السابقة.

و/أو أخذ العينات؛ وذلك سيستلزم من قسم مشاركة المجني عليهم وجبر أضرارهم الاضطلاع بوظيفةٍ مركزيةٍ لتوزيع المهام وتقديم الدعم. ولـمّا كان معظم الخدمات ذات الصلة يستلزم (أيضاً) تحليلاً وتقييماً قانونيين، فسيشتمل الدور الذي يؤديه شاغل وظيفة المساعدة المؤقتة العامة اللازمة على مكونٍ قانوني. لذا يتعين أن يكون بوسع شاغل هذه الوظيفة أن يقدِّم المساعدة للوحدة القانونيَّة في أوقات بلوغ نشاطها أوجه وللوحدة الميدانية، بحسب ما تستلزمه المهمات المعنية (الإجراءات المنصوص عليها في المادة 15 من النظام الأساسي).

المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات *566.5 1*
ألف يورو

551- ينطوي المقدار المطلوب للمساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات على زيادة مقدارها 1 289.5 ألف يورو (465.5 في المئة)، تجسد زيادةً في الموارد اللازمة في قسم الخدمات اللغوية تعزى إلى بدء قضايا جديدة. ويُحتاج إلى تعزيز قدرة هذا القسم باستئجار خدمات مهنيين مستقلين لتقديم الخدمات اللازمة فيما يخص جلسات المحكمة. فبدون التمويل الكافي لاستئجار خدمات التراجمة المستقلين، يمكن أن تتوقف المحاكمات بسبب الافتقار إلى الترجمة الشفوية. وسيحتاج قسم الخدمات اللغوية إلى موارد إضافية في بند المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات إذا اعتُمدت التهم في قضايا هي الآن في المرحلة التمهيدية.

552- ويُحتاج إلى تراجمة مستقلين لتعزيز الموارد المتوفِّرة داخلياً على النحو المبيَّن فيما يلي:

الترجمة الشفوية للإجراءات القضائية

- قضية *الحسن*: ترجمانان مستقلان (للغة الفرنسية)؛
- *قضية يِكاتوم (Yekatom) وانْغَيْسونا (Ngaïssona)*: ثلاثة تراجمة (اثنان للغة الفرنسية وواحد للغة الإنكليزية)؛
- *قضية عبد الرحمن*: تستلزم المحاكمة فيها موارد إضافية، للاستعانة، بدءاً من حزيران/يونيو 2022 بمترجمين مستقلين ثلاثة منهم للغة الإنكليزية وثلاثة للغة الفرنسية وثلاثة للغة العربية للنهوض بأود المحاكمات المتزامنة. وإذا تقرّر عقد جلسات متزامنة في قضية *غِتْشيرو* (*Gicheru*) فإن قسم الخدمات اللغوية سيحتاج إلى استئجار خدمات ثلاثة تراجمة مستقلين للغة الفرنسية وثلاثة للغة الإنكليزية لمدة ستة أسابيع؛
- وتستلزم محاكمة *غِتْشيرو* (*Gicheru*) استئجار خدمات ستة تراجمة مستقلين (ثلاثة للغة الإنكليزية + ثلاثة للغة الفرنسية) لمدة ستة أسابيع للقيام بالترجمة الشفوية خلال جلساتٍ مُقرَّر أن تعقد لمدة خمسة أيام ستة مرات ما يمثل ستة أسابيع عمل. إنّ الجلسات المعنية ستتزامن مع الجلسات في قضية *الحسن* (كانون الثاني/يناير - آذار/مارس، وحزيران/يونيو - تموز/يوليو)، وفي *قضية يِكاتوم (Yekatom) وانْغَيْسونا (Ngaïssona)* (كانون الثاني/يناير - آذار/مارس، وأيار/مايو - تموز/يوليو) وفي قضية *عبد الرحمن* (أيار/مايو - تموز/يوليو). فيجب تعزيز المِلاك الداخلي بمهنيين مستقلين؛
- إذا اعتُمدت التهم في قضايا هي الآن في المرحلة التمهيدية فستلزم موارد إضافية.

سائر المتطلبات على صعيد الترجمة الشفوية

- قسم الإعلام والتوعية: أربعة مهنيين مستقلين (للغة الإنكليزية/اللغة الفرنسية) من أجل جلسات التعريف بالدبلماسيين الجدد (يومان)؛

- قسم الإعلام والتوعية: أربعة مهنيين مستقلين (للغة الإنكليزية/اللغة الفرنسية) من أجل اجتماع التنسيق التوعوي الذي ينظمه قسم مشاركة المجني عليهم وجبر أضرارهم (يومان)؛
- قسم الإعلام والتوعية: أربعة مهنيين مستقلين (للغة العربية/اللغة الإنكليزية) لاجتماع لأصحاب الشأن فيما يتعلق بالحالة في فلسطين؛
- قسم الإعلام والتوعية: أربعة مهنيين مستقلين (للغة العربية/اللغة الإنكليزية) لاجتماع لأصحاب الشأن فيما يتعلق بالحالة في السودان؛
- قسم دعم المحامين: أربعة مهنيين مستقلين (للغة الإنكليزية/اللغة الفرنسية) لحلقة تدارسٍ تدوم خمسة أيام؛
- قسم دعم المحامين: أربعة مهنيين مستقلين (للغة الإنكليزية/اللغة الفرنسية) لدورة تدريب تدوم أربعة أيام؛
- قسم دعم المحامين: أربعة مهنيين مستقلين (للغة الإنكليزية/اللغة الفرنسية) لحلقة عمل تدوم خمسة أيام؛
- المكتب القطري القائم في جورجيا: ثلاثة مهنيين مستقلين (للغة الإنكليزية/اللغة الجورجية) لمؤتمر صحفي ليوم واحد؛
- قسم مشاركة المجني عليهم وجبر أضرارهم: أربعة مهنيين مستقلين (للغة العربية/اللغة الإنكليزية) لحلقة عمل تدريبية تدوم أربعة أيام؛
- مكتب المحامي العمومي للدفاع: أربعة مهنيين مستقلين (للغة الإنكليزية/اللغة الفرنسية) لحلقة تدارس تدوم يوماً واحداً؛
- الصندوق الاستئماني للمجني عليهم: أربعة مهنيين مستقلين (للغة الإنكليزية/اللغة الفرنسية) لعشرة اجتماعات لمجلس إدارة الصندوق.

وتبيَّن في الجدول الوارد أدناه المتطلباتُ على صعيد توفير الترجمة الشفوية (للأنشطة القضائية وغيرها) بحسب السنوات:

السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
المقدار محسوباً بمعادلات عدد أيام عمل الترجمان الواحد	1 334	1 490	2 730	2 840	1 094	1 206	1 247	607 (في 12 أيار/مايو)

الترجمة التحريرية

553- ستظل وحدة الترجمة الإنكليزية ووحدة الترجمة الفرنسية تعتمدان رئيسياً على الموارد الداخلية لسد احتياجات الجهات التي تتعاملان معها، وستستعينان ظرفياً بدعم خارجي خلال فترات بلوغ عبء العمل أَوْجَهُ ومن أجل مشاريع خاصة تستلزم توظيف المزيد من العاملين بعقود قصيرة المدة. إن التعاقد مع المترجمين للعمل خارجياً أجدى اقتصادياً من خيار التعاقد معهم في محال المحكمة تعويضاً لنقص مِلاك المترجمين الموظفين لأنه لا يترتب على العقود المبرمة على أساس العمل خارج المحال لا تكاليف سفر ولا بدل معيشة يومي. ويُتوقع أن يقارب عبء العمل الواقع على عاتق وحدة الترجمة الإنكليزية في عام 2022 نظيره الذي شهده عام 2021. أما مقدار صفحات الوثائق التي أودعت طلبات ترجمتها لدى وحدة الترجمة الفرنسية لعام 2022 فيتخطى إلى حدٍ بعيد منذ الآن 800 10 صفحة، ما يمثل الناتج الاسمي السنوي لتسعة مترجمين، بينما لا يضم مِلاك هذه الوحدة إلا تسع وظائف من وظائف المترجمين و3.5 وظائف من وظائف المراجعين. ويضاف إلى ذلك أن المترابَط الفرنسي - الإنكليزي لقاعدة بيانات السوابق القضائية يُتوقع أن يؤتي طلبات خدمة يقارب مقدارها 000 10 صفحة. وسيواصَل تحقيق مكاسب من خلال زيادة النجاعة: فمِلاك وحدة الترجمة الفرنسية يضم موظفَيْن بإمكانهما الترجمة التحريرية إلى لغات أخرى (الإنكليزية والعربية)، وسيواصل موظف آخر المساعدة في مهام ظرفية في مجال الترجمة الشفوية.

554- وتعتمد وحدة ترجمة لغات الحالات اعتماداً رئيسياً على الموارد الخارجية لتوفير الخدمات في طائفة واسعة من لغات الحالات التي لا يضم المِلاك الداخلي موارد كافية لتوفيرها (منها اللغة العربية، ولغة الآشولي، ولغة السنْغو، ولغة التماشيق) أو لا يضم أي موارد (ومنها لغة الدَاري، ولغة البَشْتو، واللغة البُرمية، واللغة البنْغالية، ولغة الروهينجيا، واللغة الجورجية، واللغة العبرية، ولغة الديولا، ولغة الزغاوا، ولغة الفور). وتُحقَّق مكاسب متأتية عن زيادة النجاعة بانتداب التراجمة الموظفين للغة السنْغو لترجمة وثائق من هذه اللغة وإليها عندما تتيح ذلك مواعيد عملهم. وتشير طلبات الخدمة الحالية إلى لزوم توظيف مترجمين تحريريين بعقود قصيرة المدة باللغة العربية ولغة الزغاوا. وباعتماد التهم في قضية *عبد الرحمن*، يستدعي تزايد المقدار اللازم من الترجمة إلى اللغة العربية فيما يخص الحالات التي تكون فيها هذه اللغة هي لغة المجني عليهم أو الشهود أو المشتبه فيهم أو المتهمين، إنشاء وظيفة مراجع للغة العربية سهراً على ما يلزم من الشفافية وعلو درجة الجودة في خدمات الترجمة إلى العربية.

العمل الإضافي *20.0 ألف يورو*

555- يُعزى طلب المبلغ المقترَح إلى الاحتياجات في قسم خدمات تدبُّر المعلومات ويبقى المبلغ المطلوب في هذا البند دون تغيير بالقياس إلى نظيره في ميزانية عام 2021 البرنامجية المعتمَدة. وتراد بذلك التهيئة لتحسين الممارسة المتعلقة بأمن المعلومات في قسم خدمات تدبر المعلومات المتمثلة في كشف مواطن ضعف الحال في شتى مكوّنات البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات في المحكمة، ما يستلزم المزيد من عمل تقنيي الصيانة خارج أوقات الدوام الرسمي. ويلزم باقي المبلغ لتعويض الموظفين الذين يُحتاج إليهم لكي يضطلعوا بعمل معقَّد من قبيل ترقية نظم المحكمة الأساسية وتذليل المشكلات الأمنية مما لا يمكن القيام به إلا خارج ساعات العمل لكي لا يعتري أنشطة المحكمة أي انقطاع.

الموارد غير المتصلة بالعاملين **16 933.2 ألف يورو**

556- تبلغ الزيادة الصافية المقترَحة في بند الموارد غير المتصلة بالعاملين مبلغاً مقداره 1 436.8 ألف يورو (9.3 في المئة). وتنجم هذه الزيادة مباشرةً من زيادةٍ في النشاط القضائي في عام 2022 ويناظر معظمها زيادةً مقدارها 2 091.3 ألف يورو (36.5 في المئة) في المتطلبات من المساعدة القانونية لسد التكاليف ذات الصلة في الإجراءات في قضية *الحسن*، وقضية *يكاتوم* (*Yekatom*) *وانْغَيْسونا* (*Ngaïssona*)، وقضية *أُنْغوين* (*Ongwen*)؛ وزيادة مقدارها 397.5 ألف يورو (77.9 في المئة) في المتطلبات الإضافية لقسم خدمات تدبُّر المعلومات تعزى إلى زيادات في تكاليف الأثاث والعتاد من أجل استبدال البنية التحتية التي انتهى عمرها المفيد؛ وانخفاض مقداره 1 153.2 ألف يورو (75.0 في المئة) في المتطلبات في بند الخدمات التعاقدية، فيما يخص قسم خدمات تدبُّر المعلومات أيضاً؛ ومبلغ مقداره 129.1 ألف يورو يمثل متطلبات إضافية لمكتب المحامي العمومي للمجني عليهم – تتصل بزيادة الانخراط في تناول شؤون المجني عليهم في مراحل مبكرة جداً من الإجراءات، وبدء إجراءات جبر الأضرار في عدة قضايا في آنٍ معاً، وضرورة تقديم الدعم للمحامين الخارجيين في قضايا جديدة، وتعيين محامي هذا المكتب لتمثيل المجني عليهم في قضية *عبد الرحمن* – تبلغ مبلغاً مقداره 38.0 ألف يورو (28.9 في المئة) لسد تكاليف السفر، و83.7 ألف يورو (19.3 في المئة) لسد تكاليف الخبراء الاستشاريين. وينطوي المقدار المطلوب في بند السفر لقسم خدمات تدبر المعلومات لعام 2022 على زيادة زهيدة مقدارها 2.1 ألف يورو (12.1 في المئة) بالقياس إلى نظيره المعتمد لعام 2021 (البالغ 17.3 ألف يورو). ومن الزيادات الأخرى زيادة مقدارها 85.4 ألف يورو في قسم الخدمات اللغوية (26.6 في المئة)، تعزى رئيسياً إلى تكاليف الخدمات التعاقدية. وتُقترح زيادة محدودة مقدارها 5.7 آلاف يورو (11.7 في المئة) فيما يخص قسم تدبُّر الأعمال القضائية بفضل الدعم الذي قدَّمه موظفون عاملون في الميدان فيما يخص الروابط الفِدْيَوية للتواصل عن بُعد والمخزون المتوفر من اللوازم السمعية البصرية. وتشهد احتياجات قسم مشاركة المجني

عليهم إلى المخصصات لسد التكاليف غير المتصلة بالعاملين زيادة معتدلة مقدارها 15.3 ألف يورو (23.4 في المئة) وذلك بسبب أسفار العاملين في هذا القسم وما ينظمه من أنشطة التدريب في الميدان فيما يتعلق بالإجراءات في قضية *عبد الرحمن* على الخصوص.

557- إن معظم الموارد غير المتصلة بالعاملين اللازمة في شعبة الخدمات القضائية يُحتاج إليها لمواصلة التهيئة لسد تكاليف خدمات ونُظُم تكنولوجيا المعلومات/تدبُّر المعلومات في المحكمة. وهي تشمل مبلغاً مقداره 1 993.9 ألف يورو ضمن بند الموارد غير المتصلة بالعاملين لقسم الاحتجاز بزيادة مقدارها 24.4 ألف يورو (1.2 في المئة). أمّا المتطلب المتكرِّر المشمول بما يطلبه مكتب المحامي العمومي للدفاع وقسم مشاركة المجني عليهم وجبر أضرارهم فيبقى دون تغيير تقريباً وهو يلزم لسد تكاليف السفر وتكاليف الخدمات الاستشارية وتكاليف التدريب.

السفر *573.5 ألف يورو*

558- ينطوي مقدار الموارد المطلوبة في بند السفر على زيادة مقدارها 112.3 ألف يورو (24.3 في المئة)، تجسّد زيادةً في متطلباتٍ تخص رئيسياً قسم خدمات تدبُّر المعلومات (2.1 ألف يورو، أي 12.1 في المئة)، وقسم مشاركة المجني عليهم وجبر أضرارهم (10.4 آلاف يورو، أي 35.9 في المئة)، ومكتب المحامي العمومي للدفاع (1.0 ألف يورو، أي 33.3 في المئة)، ومكتب المحامي العمومي للمجني عليهم (38.0 ألف يورو، أي 28.9 في المئة)، وقسم تدبُّر الأعمال القضائية (15.6 ألف يورو، أي 50.5 في المئة). وثمة انخفاض فيما يطلبه مكتب مدير شعبة الخدمات القضائية (4.0 آلاف يورو، أي 100.0 في المئة)، وانخفاض فيما يطلبه قسم دعم المحامين (2.2 ألف يورو، أي 3.9 في المئة).

559- وإضافةً إلى الموارد الآنفة الذكر، سيحتاج مكتب المحامي العمومي للمجني عليهم إلى موارد في بند السفر للنهوض بأود الزيادة المتوقَّع أن يشهدها النشاط القضائي في عام 2022 (وذلك على وجه التحديد على صعيد إجراءات جبر الأضرار، التي تستلزم عملاً مستفيضاً في الميدان، وتعيين محامي هذا المكتب لتمثيل المجني عليهم في قضية *عبد الرحمن*). كما ستلزم موارد تُخصَّص في بند السفر بصورة عامة للنهوض بأود المهام المنوطة بهذا المكتب فيما يخص ما يسير من الإجراءات الابتدائية وإجراءات الاستئناف وإجراءات جبر الأضرار والتمكين من عقد ما يلزم من المشاورات مع موكِّلِي المحامين المعنيين.

560- وتلزم موارد في بند السفر لقسم دعم المحامين من أجل سد تكاليف سفر أعضاء هيئات انضباط المحامين للمشاركة في جلساتٍ في لاهاي، وتكاليف بعثاتٍ راميةٍ إلى تشجيع قانونيين من بلدان الحالات على الترشح للإدراج في قائمة محامي المحكمة والإسهام بالتالي في تقليص تكاليف التعيين في عين المكان. وينطوي المبلغ المطلوب على انخفاض مقداره 2.2 ألف يورو (3.9 في المئة).

561- وتحتاج شعبة الخدمات القضائية أيضاً إلى موارد خاصة بالسفر من أجل بعثات تنظَّم لتوفير الخدمات القضائية ذات الصلة. ويُحتاج في قسم تدبُّر الأعمال القضائية في عام 2022 إلى موارد في بند السفر مقدارها 46.5 ألف يورو - ينطوي على زيادة مقدارها 15.6 ألف يورو (50.5 في المئة) - من أجل أسفار الموظف القانوني المعاون/الموظفين المعنيين بأنشطة جلسات المحكمة لتقديم الدعم للإدلاء بالشهادة عن بُعد بواسطة الروابط الفِدْيَوية. فيُقدَّر أن 50 في المئة من جميع الشهود سيدلون بشهاداتهم عن بُعد بواسطة الروابط الفِدْيَوية. بيد أن قسم تدبُّر الأعمال القضائية قد درب موظفين عاملين في الميدان على تقديم الدعم التقني اللازم للإدلاء بالأدلة عن بُعد بواسطة الروابط الفِدْيَوية دون مساعدة من موظفين من هذا القسم يأتون جواً من المقر. إنّ طريقة العمل هذه، التي اعتُمدت في بادئ الأمر لمواجهة ما فُرض من قيود على السفر جرّاء جائحة كوفيد-19، تُتَّخذ الآن أساساً مرجعياً لأغراض التخطيط. وعليه فإنه يُقدَّر، فيما يخص الأصقاع التي يوجد فيها للمحكمة مكتب قُطري أو وحدة قُطرية يمكن أن يدعما الإدلاء

بالأدلة بواسطة الروابط الفِدْيَوية، سيقدِّم 85.0 في المئة من الشهود المدلين بشهاداتهم عن بُعد الأدلة المعنية بدعمٍ من الموظفين العاملين في الميدان الذين درَّبهم قسم تدبُّر الأعمال القضائية. أما الباقون البالغة نسبتهم 15.0 في المئة من الشهود فسيدلون بشهاداتهم بدعمٍ من قسم تدبُّر الأعمال القضائية في أماكن أخرى، ويُتوقع أن يجري 70.0 في المئة من العمل المعني في أوروبا و30.0 في المئة منه في أمكنة أخرى. وأمّا الأصقاع التي ليس للمحكمة فيها مكتب قُطري أو وحدة قُطرية يمكن أن يدعما الإدلاء بالشهادات عن بُعد بواسطة الروابط الفِدْيَوية فيُتوقع أن يدعم جميعَ الشهود المدلين بشهادتهم فيها عن بُعد موظفٌ من قسم تدبُّر الأعمال القضائية يكون قد سافر من مقر المحكمة إلى المكان المعني. وكذلك يُتوقع فيما يخص الأمكنة المعنية أن يقع 70 في المئة منها في أوروبا و30 في المئة في أمكنة أخرى. لقد خُفِّض المبلغ المطلوب فيما يخص قضية *الحسن* بنسبة 68 في المئة فأصبح مقداره 5.5 آلاف يورو. وخُفِّض المقدار المطلوب فيما يخص قضية *يكاتوم* (*Yekatom*) *وانْغَيْسونا* (*Ngaïssona*) بنسبة 47 في المئة فأصبح مقداره 7.9 آلاف يورو. أمّا فيما يخص قضية *عبد الرحمن* فيبلغ المبلغ المطلوب 22.9 ألف يورو. ويبلغ المقدار الإجمالي المطلوب فيما يخص قضية *غِتْشيرو* (*Gicheru*) 10.2 آلاف يورو.

562- إن البعثات التي يخطط قسم خدمات تدبُّر المعلومات لإجرائها في عام 2022 هي البعثات التي سبق إرجاؤها بسبب جائحة كوفيد-19. وتعزى الزيادة الزهيدة في المبلغ المطلوب إلى تحيين حساب تكاليف الرحلات الجوية ومعدلات بدل المعيشة اليومي. وسهراً على استمرارية الأعمال في الميدان، يُجري قسم خدمات تدبُّر المعلومات زيارات مبرمجة لأغراض الصيانة لجميع المكاتب القُطرية مرة كل سنتين. وبينما يتولى الفريق المعني بالشبكات والاتصالات ضمن الوحدة المعنية بعمليات المساعدة في مجال تكنولوجيا المعلومات، التابعة لقسم خدمات تدبُّر المعلومات، المسؤولية عن استقرار عمل الشبكات والبنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات المستعملة في المكاتب القُطرية، ويتولى تقنيو تكنولوجيا المعلومات العاملون في الميدان الدعم المباشر للمستعملين النهائيين وبعض الصيانة المعتادة، وتلزم الزيارات المبرمجة التي يقوم بها تقنيٌ معنيٌ بالشبكات والاتصالات من موظفي قسم خدمات تدبُّر المعلومات لإجراء أعمال الصيانة الأكثر تعقيداً، وعمليات ترقية العتاد المتقادم العهد واستبداله. ويُخطَّط لإجراء زيارات لأغراض الصيانة للمكاتب القُطرية القائمة في مالي وأوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية في عام 2022. كما تُغتنم فرصة الوقت المقضي في الميدان لتقديم تدريبٍ إضافي للتقنيين المعنيين بتكنولوجيا المعلومات في الميدان. ويلزم باقي المبلغ المطلوب لسد تكاليف سفر رئيس قسم خدمات تدبُّر المعلومات والموظف المعني بأمن المعلومات للمكتبين القُطريين القائمين في جمهورية أفريقيا الوسطى وأوغندا لإجراء عمليات تقييم لأمن المعلومات وتوفير تدريب أُرجئا منذ عام 2019 بسبب القيود المفروضة على الميزانية وجائحة كوفيد-19. إن الزيارات المعنية تتيح فرصةً لتقييم مستوى الخدمة التي يقدمها المقر في مجال تكنولوجيا المعلومات والتدقيق في الممارسات المتبعة فيما يخص أمن المعلومات.

563- وثمة خدمات قضائية أخرى تستلزم أسفاراً منها خدمات الترجمة الشفوية التي يوفرها قسم الخدمات اللغوية، وخدمات تيسير مشاركة المجني عليهم في الإجراءات الذي يتولاه قسم مشاركة المجني عليهم وجبر أضرارهم. وينطوي المبلغ المطلوب لقسم الخدمات اللغوية على زيادة مقدارها 51.4 ألف يورو (27.1 في المئة). ويحتاج قسم الخدمات اللغوية فيما يخص المحاكمة في قضية *عبد الرحمن* إلى موارد لسد تكاليف سفر التراجمة العاملين في الميدان لدعم البعثات الميدانية التي يجريها قسم المجني عليهم والشهود. وسيحتاج قسم الخدمات اللغوية إلى موارد إضافية فيما يخص قضية *سعيد*، إذا اعتمدت فيها التهم. ونظراً إلى اعتماد التهم في قضية *عبد الرحمن*، وزيادة عدد عمليات التحقيق في البلدان التي ليس للمحكمة فيها وحدة ميدانية، ينشد قسم مشاركة المجني عليهم وجبر أضرارهم زيادةً معتدلةً مقدارها 10.4 آلاف يورو بالقياس إلى المقدار المقر في بند السفر فيما يخص عام 2021. وقد تظهر احتياجات إضافية إلى الاعتمادات في هذا البند إذا اعتُمدت التهم في قضية *سعيد* لاحقاً.

الخدمات التعاقدية
597.5 ألف يورو

564- كما نوّه إليه آنفاً، تعد شعبة الخدمات القضائية جهةً موفرةً مقدمةً للخدمات للمحكمة جمعاء. ومن هذا الباب، تشمل مهامها استئناف تنفيذ مشروع منصة أنساق تسلسل الأعمال القضائية، الذي يعتبر أبرز المشاريع التي تُنفَّذ في إطار الاستراتيجية الخمسية للمحكمة الخاصة بتكنولوجيا المعلومات/تدبُّر المعلومات. ويشهد المبلغ المطلوب في بند الخدمات الاستشارية انخفاضاً مقداره 1 119.2 ألف يورو (65.2 في المئة).

565- ويطلب قسم خدمات تدبُّر المعلومات مبلغاً مقداره 383.8 ألف يورو، ينطوي على انخفاضٍ صافٍ مقداره 1 153.2 ألف يورو (75.0 في المئة) بالقياس إلى نظيره البالغ 1 537.0 ألف يورو الذي أُقرّ فيما يخص عام 2021. إنّ هذا الانخفاض أقل مما قُدِّر وذلك بسبب الموارد الإضافية اللازمة فيما يخص مشروع منصة أنساق تسلسل الأعمال القضائية. ويراد بالمبلغ المطلوب سد تكاليف من ثلاث فئات:

أ) تكاليف مقدارها 136.0 ألف يورو تمثل تكاليف أساسية متكرّرة يتعين تحملها لزيادة قدرات موظفي قسم خدمات تدبُّر المعلومات لكي ينهضوا بأود نُظُم تكنولوجيا المعلومات وتدبُّر المعلومات بما في ذلك نُظُم وتطبيقات قاعات المحكمة، والشبكة، ومركز البيانات، من قبيل التطبيق الحاسوبي المسمى SharePoint. وينطوي هذا المبلغ على زيادة مقدارها 55.0 ألف يورو بالقياس إلى نظيره لعام 2021 البالغ 81.0 ألف يورو. ويلزم جزءٌ من هذه الزيادة مقداره 50.0 ألف يورو لزيادة قدرة المحكمة على الرصد في مجال الأمن السيبراني، ويلزم باقيها البالغ 5.0 آلاف يورو للنهوض بأود زيادة متطلبات تجهيز ملفات المحفوظات والإرث الوثائقي. ويستعان بالمورِّدين الخارجيين المتخصِّصين عندما يُحتاج إلى تكنولوجيا أو خدمة معيَّنتين حاجةً لا يمكن أن تُلبى بالاقتصار على الاستعانة بالموارد المتاحة من الموظفين.

ب) تكاليف مقدارها 64.1 ألف يورو تمثل مصروفات متكرّرة تخص ثلاثة مشاريع: 50.0 ألف يورو لتطوير الأداة المكيَّفة بحسب الحاجة الخاصة بنقل ملفات التراث الوثائقي للمحكمة إلى منصة أنساق تسلسل الأعمال القضائية وتوجيه عملية النقل هذه؛ ومبلغ مقداره 10.0 آلاف يورو لتعزيز إرسال الإخطارات المؤتمت بالبريد الإلكتروني على الأجهزة النقالة من أجل المحامين الخارجيين؛ ومبلغ مقداره 4.1 آلاف يورو من أجل خدمات ترقية البرمجيات الحاسوبية لمكتب المراجعة الداخلية.

ج) مبلغ مقداره 183.7 ألف يورو يمثل مصروفات غير متكرّرة للفريق المعني بمنصة أنساق تسلسل الأعمال القضائية من أجل تمويل الوظائف التي يضمها المِلاك المعني بهذا المشروع بما فيها وظيفة الموظف المعني بالبرمجة فيما يخص البرمجيات الحاسوبية لمنصة تسلسل أنساق الأعمال القضائية ووظيفة المحلِّل المعني بهذه المنصة ووظيفة المساعد المعني بالتدريب. إن المحكمة أفادت في عام 2020 بأن جائحة كوفيد-19 وضرورة إيلاء الأولوية لاستمرارية العمليات القضائية أديا إلى إرجاء تحليل متطلبات العمل وبالتالي التقدم فيما يخص المشروع برمته. وإبان انعقاد الدورة الحادية والثلاثين للجنة الميزانية والمالية، إذ كان يُنشد استمرار تمويل وظيفة مدير مشروع المحكمة الإلكترونية لكي يتولى شاغلها تدبُّر تنفيذ المشروع، كان مبلغ الميزانية المقر في بند التكاليف غير المتصلة بالعاملين كافياً للأعمال المزمع القيام بها على صعيد تنفيذ الإصدار الأول منه في عام 2021، مع توقع أن تلي ذلك الإصدارات الأساسية اللاحقة بحلول نهاية عام 2022. لكن أثر جائحة كوفيد-19 على المحكمة والمحاكم الشريكة وما استتبعته من حاجة إلى إيلاء الأولوية لاستمرارية العمليات القضائية، معطوفة على تغيرات غير مرتقبة في مِلاك الموظفين تخص وظائف رئيسية يُعنى شاغلوها بمنصة أنساق تسلسل الأعمال

القضائية، بيَّنَا بوضوح، في أواخر عام 2020 وأوائل عام 2021، أنه لم يعد بالإمكان الإبقاء على برنامج الإصدارات المخطط لها فيما يخص عام 2021 وعام 2022. فوظيفة المحلِّل المعني بمنصة أنساق تسلسل الأعمال القضائية ووظيفة المساعد المعني بالتدريب، اللتين كان يُتوقع في بادئ الأمر أن تنتهي فترة الحاجة إليهما في عام 2021، تلزمان الآن لفترة من عام 2022.

566- وينطوي المبلغ الذي يطلبه قسم الخدمات اللغوية على زيادة مقدارها 34.0 ألف يورو (27.5 في المئة) لسد الاحتياجات إلى الترجمة التحريرية من أجل مرحلة جبر الأضرار في قضية *أُنغوين* (*Ongwen*). فتعهيد توفير خدمات الترجمة التحريرية لمترجمين خارجيين يظل يتسم بأهمية أساسية، لأن مِلاك هذا القسم الداخلي لا يضم مترجمين لجميع اللغات. كما قد تُعهَّد لمترجمين خارجيين ترجماتٌ بلغتي عمل المحكمة عندما يكون مِلاك المترجمين الداخليين المعنيين يعمل بأقصى طاقته في مهام أخرى. وكذلك يلزم تعهيد الترجمة لمترجمين خارجيين لأغراض التعاون القضائي بغية إتاحة الترجمة من لغات للتواصل تختارها الدول الأطراف وإلى هذه اللغات. ومعظم هذه اللغات لا يُتكفَّل بالترجمة بها داخلياً. ولم تتغير منذ عام 2003 التعريفة التي تدفع على أساسها المحكمة أجرة الترجمات المعهود بها إلى مترجمين خارجيين.

567- ويبقى المبلغ الذي يطلبه قسم مشاركة المجني عليهم وجبر أضرارهم مساوياً لنظيره المقر لعام 2021 (6.0 آلاف يورو). إنّ الموارد المطلوبة تلزم، خصوصاً حيث لا يمكن للمكاتب القُطرية أن تقدِّم المساعدة، من أجل خدماتٍ تخصصية ومرافق يحتاج إليها موظفو قسم مشاركة المجني عليهم وجبر أضرارهم (ولا تتوفر داخلياً) للاضطلاع بأنشطة ذات صلة في الميدان مع المجني عليهم وجماعات المجني عليهم.

568- ويبقى المبلغ المقترَح لمكتب المحامي العمومي للمجني عليهم (50.0 ألف يورو) مساوياً لنظيره في ميزانية عام 2021 المعتمَدة، ويظل يلزم من أجل مشاركة هذا المكتب في الإجراءات القضائية السائرة ومن أجل تعويض تكاليف نقل المجني عليهم الذين يسافرون من مكان إقامتهم إلى مكان آمن يمكنهم أن يلتقوا فيه بمحاميهم.

التدريب

65.0 ألف يورو

569- ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها 4.4 آلاف يورو (7.3 في المئة). إن توفير الموارد المطلوبة فيما يخص عام 2022 من أجل تدريب الموظفين يتسم بأهمية أساسية لتمكين الشعبة من النهوض بأود التغيرات في عبء عملها، ولسد تكاليف كل ما قد يلزم من الخبرة الإضافية. ويشار في هذا الصدد إلى أنه يجب أن تستديم أقسام عديدة قدراً معيَّناً من الخبرة التقنية إذا أُريد لقلم المحكمة أن يوفِّر خدمات مثلى لجميع أجهزة المحكمة، بما فيها الدوائر ومكتب المدّعي العام. فيُقترح تخصيص اعتمادات من أجل التدريب للأقسام التالية الذكر في إطار نفقاتها المتكرِّرة: قسم خدمات تدبُّر المعلومات (59.0 ألف يورو)، وقسم مشاركة المجني عليهم وجبر أضرارهم (5.4 آلاف يورو)، ومكتب المحامي العمومي للدفاع (0.6 ألف يورو). وبمثابة الحل الأنجع بالقياس إلى التكاليف، يوصى بأن يُجرى التدريب على الإنترنت أو بأن يُستعان بمدرِّب يجريه في محالِّ المحكمة كلما أمكن ذلك. وعلى الرغم من أن بعض جوانب المهام المنوطة بمكتب مدير شعبة الخدمات القضائية والمهام المنوطة بقسم الاحتجاز تستلزم تدريباً محدَّد الطابع فقد قرَّرا عدم تهيئة مخصَّصات من أجل هذا التدريب في عام 2022، وذلك بسبب الوضع الاقتصادي القائم حالياً.

570- وينطوي المقدار البالغ 59.0 ألف يورو المقترَح فيما يتعلق بتدريب موظفي قسم خدمات تدبُّر المعلومات على زيادةٍ مقدارها 8.6 آلاف يورو (17.1 في المئة) بالقياس إلى نظيره البالغ 50.4 ألف يورو في ميزانية عام 2021 البرنامجية المعتمَدة. ويظل التدريب المعني يتركز على تزويد موظفي قسم خدمات تدبُّر المعلومات بالمهارات والمعارف التقنية اللازمة لاستدامة تصديق تأهلهم، ولا سيما فيما يخص المهارات الضرورية للترقية الإلزامية لعناصر البنية التحتية الأساسية للمحكمة من قبيل

الشبكة، وحاجز الحماية، والبريد الإلكتروني، ونُظُم التشغيل، والنظام المسمى SharePoint، التي تجهّز شبكةَ الترابط الداخلي في المحكمة بمستودعات المحتوى والتطبيقات المكيَّفة بحسب الحاجة. فإذا لم يثابر قسم خدمات تدبر المعلومات على تحديث تصديق تأهل الموظفين وتحديث التدريب فسيتعيَّن عليه أن يعتمد اعتماداً متزايداً على المورّدين لخدمات الصيانة والترقية العادية، ما يزيد تكاليف الخدمات التعاقدية. إن قسم خدمات تدبر المعلومات يُجري التدريب على شبكة الإنترنت أو يجريه محلياً كلما أمكن ذلك.

الخبراء الاستشاريون *554.5 ألف يورو*

571- يشهد المبلغ المطلوب للشعبة في إطار هذا البند زيادة مقدارها 83.7 ألف يورو (17.8 في المئة).

572- ويشهد المبلغ المطلوب في إطار هذا البند لمكتب المحامي العمومي للمجني عليهم زيادة مقدارها 83.7 ألف يورو (19.3 في المئة) بالقياس إلى نظيره في ميزانية عام 2021 المعتمَدة. إن توفير هذه الموارد يبقى متطلباً متكرّراً وهي تلزم لسد تكاليف تعيين محامين من هذا المكتب لتمثيل المجني عليهم في قضية *عبد الرحمن*. ونظراً إلى المتطلبات اللغوية ذات الطابع المحدد في هذه القضية ومدى اتساع النطاق الجغرافي لأماكن وجود المجني عليهم فيها يظل تيسير الصلات مع المجني عليهم يستلزم استمرار تمويل وظيفة المساعد المقيم في لاهاي للمحامي الذي عُيِّن في عام 2021 ووظيفة المحامي العامل في الميدان المقيم في السودان. لقد بيّنت الممارسة أن دعم المحامي العامل في الميدان والمساعدين المقيمين في بلدان الحالات يتسم بأهمية أساسية لاستدامة الاتصال المستمر مع المجني عليهم، والمثابرة على إطلاعهم على المستجدات بشأن الإجراءات وتسجيل آرائهم وشواغلهم وإفاداتهم بلغة يفهمونها. ويتسم جمع الطلبات المملوءة والإفادات بأهمية خاصة في مرحلة جبر الأضرار من مراحل الإجراءات. ثم إنه يُحتاج لمساعدٍ للمحامين يعمل في الميدان لمدة أربع أشهر في كوت ديفوار للاهتمام بأنشطة لابثة إثر الحكم النهائي بتبرئة السيد *غْبَغْبو* (*Gbagbo*) والسيد *ابْليه غوديه* (*Blé Goudé*). وتُحسب التكاليف المعنية على أساس ما أُبرم فعلاً من العقود المتعلقة بالخبرة الاستشارية.

573- وتُطلب في إطار هذا البند موارد تبلغ مبلغاً مقداره 20.0 ألف يورو لمكتب المحامي العمومي للدفاع، ومبلغاً مقداره 6.0 آلاف يورو لقسم الاحتجاز، ومبلغاً مقداره 5.0 آلاف يورو لقسم مشاركة المجني عليهم وجبر أضرارهم (دون تغيير بالقياس إلى نظيره لعام 2021)، ومبلغاً مقداره 5.0 آلاف يورو لمكتب مدير شعبة الخدمات القضائية (دون تغيير بالقياس إلى نظيره لعام 2021).

محامو الدفاع *572.7 5 ألف يورو*

574- إن مقدار الميزانية المخصَّصة في إطار هذا البند يتوقف إلى حدٍ كبير على الافتراضات القضائية. وينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها 1 629.0 ألف يورو (41.3 في المئة) نتيجةً لتطبيق نظام المساعدة القانونية المعمول به في المحكمة على الأنشطة القضائية المخطط للاضطلاع بها والافتراضات ذات الصلة فيما يخص عام 2022. وستموَّل بالميزانية المقترَحة للدفاع تكاليف أفرقة الدفاع عن السيد *أُنْغوين* (*Ongwen*) والسيد *الحسن*، والسيد *انْغَيْسونا* (*Ngaïssona*)، والسيد *يِكاتوم* (*Yekatom*)، والسيد *انْتاغَنْدا* (*Ntaganda*)، والسيد *عبد الرحمن*، والسيد *غِتْشيرو* (*Gicheru*)، والسيد *سعيد*، وهي تشتمل على مخصصات لتمويلٍ مُخفَّض في قضية السيد *المهدي* وقضية السيد *بَندا* (*Banda*) وقضية السيد القذافي.

575- ويُطلب مبلغ إضافي لسد تكاليف المحامين المناوبين والمحامين المخصوصين، الذين يعيّنهم رئيس قلم المحكمة ودوائرها، على الترتيب، وفق الشروط المحدَّدة في نظام روما الأساسي، والقواعد الإجرائية وقواعد الإثبات، ولائحة المحكمة.

محامو المجني عليهم *2 191.6 ألف يورو*

576- إن مقدار الميزانية المخصَّصة في إطار هذا البند يتوقف إلى حدٍ كبير على الافتراضات القضائية. وينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها 464.5 ألف يورو (26.9 في المئة)، نتيجةً لتطبيق الافتراضات التي تستند إليها ميزانية عام 2022 البرنامجية المقترَحة. ويلزم المبلغ المطلوب لسد تكاليف الأفرقة الخارجية القائمة التي تتولى التمثيل القانوني للمجني عليهم المشاركين حالياً في الإجراءات أمام المحكمة. ويشمل هذا الرقم أفرقة خارجية تعمل في قضية *أُنْغوين (Ongwen)* والممثلين القانونيين المشتركين للمجني عليهم في قضية *لوبَنْغا (Lubanga)* (فريقَيْن)، وقضية *كاتَنْغا (Katanga)*، وقضية الحسن، وقضية المهدي، وقضية *أُنْغوين (Ongwen)*، وقضية *يِكاتوم (Yekatom)* وانْغَيْسونا (Ngaïssona)، وقضية *سعيد*، وقضية *عبد الرحمن*.

النفقات التشغيلية العامة *6 154.0 ألف يورو*

577- يشهد المبلغ المقترَح انخفاضاً مقداره 137.2 ألف يورو (2.2 في المئة). ويشمل المقدار المقترَح البالغ 6 154.0 ألف يورو مبلغاً مقداره 4 132.2 ألف يورو يمثل الموارد اللازمة في قسم خدمات تدبر المعلومات ومبلغاً مقداره 1 980.4 ألف يورو يمثل الموارد اللازمة في قسم الاحتجاز ومبلغاً مقداره 18.4 ألف يورو يمثل الموارد اللازمة في مكتب المحامي العمومي للمجني عليهم ومبلغاً مقداره 23.0 ألف يورو يمثل الموارد اللازمة في قسم مشاركة المجني عليهم وجبر أضرارهم.

578- فالمقدار المقترَح لقسم خدمات تدبُّر المعلومات يبلغ مبلغاً مقداره 4 132.2 ألف ينطوي على انخفاضٍ مقداره 173.0 ألف يورو ونسبته 4.0 في المئة بالقياس إلى نظيره المعتمد لعام 2021 البالغ 4 305.2 آلاف يورو. إن النفقات التشغيلية العامة تمثل أكبر مكوّنات التكاليف غير المتصلة بالعاملين التي يتكبَّدها قسم خدمات تدبُّر المعلومات وهي تشمل (أ) إيجار الأثاث والمعدات، (ب) تكاليف الاتصالات، (ج) تكاليف صيانة الأثاث والعتاد. وقد أفضت جائحة كوفيد-19 وما ترتب عليها من اعتماد المحكمة على قسم خدمات تدبُّر المعلومات لاستدامة استمرارية العمل، منذ عام 2020، إلى زيادة المتطلبات من الموارد اللازمة لتقديم الخدمات الأساسية التي يوفرها هذا القسم. وفي الوقت نفسه عمل هذا القسم بضراوة لتحقيق مكاسب متأتية عن زيادة النجاعة وأفلح بذلك في تحقيق مكاسب مقدارها 371.6 ألف يورو، ترد تفاصيلها في المرفق السادس عشر بوثيقة هذه الميزانية البرنامجية المقترَحة وتجسد بصورة مباشرة تخفيضات في التكاليف الأساسية بالقياس إلى ميزانية عام 2021 البرنامجية المعتمَدة.

579- إن باقي المبلغ المطلوب لسد المصروفات في قسم خدمات تدبُّر المعلومات يلزم لسد ما يترتب على الالتزامات التعاقدية المتصلة باستدامة وصيانة خدمات ومعدات يقدمها قسم خدمات تدبُّر المعلومات فيما يخص جميع النظم التي تستعملها المحكمة وموظفوها بصورة يومية في المقر وخارجه. ومن شأن أي تخفيضات إضافية في المخصصات لسد النفقات التشغيلية العامة أن تجعل من المتعيَّن على المحكمة وقف خدمات ونُظم معينة تستعمل حالياً، ما يؤدي إلى انقطاع في العمليات والتعرض لخطر عدم التقيد بالالتزامات السنوية الممتدة لسنوات متعددة. فالميزانية المقترَحة تشتمل على مخصصات لسد تكاليف سنوية متكرّرة تشمل: (أ) مبلغاً مقداره 142.1 ألف يورو لتكبُّد إيجار الأثاث والعتاد (المتوافق مع المبلغ المقر لعام 2021)؛ (ب) مبلغاً مقداره 985.3 ألف يورو لسد تكاليف الاتصالات (ينطوي على زيادة صافية مقدارها 7.2 آلاف يورو)؛ و(ج) مبلغاً مقداره 3 004.8 آلاف يورو لسد تكاليف صيانة الأثاث والعتاد في المقر والمكاتب القُطرية (ينطوي على انخفاض مقداره 140.4 ألف يورو).

580- وينطوي المقدار اللازم البالغ 1 980.4 ألف يورو من أجل قسم الاحتجاز على زيادة مقدارها 24.4 ألف يورو بسبب محتجَزٍ إضافي؛ وفيما عدا ذلك تبقى المتطلبات في هذا البند على حالها وذلك على الرغم من تطبيق مؤشر الأسعار السنوي على إيجار الزنازين بحسب الاتفاق بشأن هذه الأسعار. ولئن كانت هذه التكاليف المتكرّرة تزداد

بصورة عامة تزايداً يتوافق مع مؤشر الأسعار الاستهلاكية المطبق في هولندا فإن قسم الاحتجاز يتوقع أن يستوعب الزيادة المقدَّر أن تشهدها هذه الأسعار. وثمة تكاليف أخرى تشمل العناية الطبية وعناصر تتعلق على وجه التحديد بالسهر على احترام الخلفيات الدينية والثقافية للمحتجَزين كجانب من السهر على حسن حالهم، وتكاليف تخص المحتجَزين المعوزين تلزم من أجل مكالمتهم عائلاتهم وإجراء مكالمات مشمولة بمقتضيات الخصوصية مع أفرقة الدفاع عنهم. إن سد التكاليف المعنية يمثِّل متطلَّباً متكرِّراً. وستلزم موارد إضافية إذا اعتمدت التهم في القضايا التي هي في المرحلة التمهيدية حالياً.

581- وينطوي المقدار اللازم البالغ 18.4 ألف يورو المقترَح فيما يخص مكتب المحامي العمومي للمجني عليهم على زيادة مقدارها 7.4 آلاف يورو (67.3 في المئة) لسد تكاليف متصلة بجائحة كوفيد-19 تُتكبَّد من أجل الأسفار الرسمية التي يقوم بها الموظفون. كما تلزم الموارد المعنية لسد تكاليف استئجار محالَّ يمكن فيها للمجني عليهم أن يلتقوا بمحاميهم على نحو آمن ويصون العلاقة المتميِّزة بين المحامين وموكِّليهم.

582- وينطوي المقدار اللازم البالغ 23.0 ألف يورو المقترَح فيما يخص قسم مشاركة المجني عليهم وجبر أضرارهم على زيادة مقدارها 4.0 آلاف يورو (21.1 في المئة) بالقياس إلى نظيره في ميزانية عام 2021 البرنامجية المقترَحة، تعزى إلى احتياجات يُتوقع أن يتعين سدها للنهوض بأود عبء العمل فيما يخص قضية *عبد الرحمن*. إن الموارد المعنية تلزم، خصوصاً عندما لا تستطيع المكاتب القُطرية تقديم مساعدتها، من أجل مرافق خاصة يحتاج إليها موظفو قسم مشاركة المجني عليهم وجبر أضرارهم لإجراء أنشطة ذات صلة في الميدان مع المجني عليهم وجماعاتهم في بيئة ملائمة مصونة الأمن. ويشمل ذلك تكاليف استئجار المرافق، والنفقات المتصلة بالأسفار ضمن البلد المعني وبشؤون المجني عليهم، وبطبع كتيِّباتٍ وموادَّ إيضاحيةٍ للمجني عليهم تتعلق بمشاركتهم وجبر أضرارهم طبعاً خارجياً.

اللوازم والمواد *315.7 ألف يورو*

583- ينطوي المبلغ المقترَح على زيادة مقدارها 1.1 ألف يورو (0.3 في المئة). إن معظم الموارد المطلوبة في إطار ميزانية الشعبة في بند اللوازم والمواد يلزم في قسم خدمات تدبر المعلومات (291.8 ألف يورو)، وقسم الاحتجاز (7.5 آلاف يورو)، وقسم الخدمات اللغوية (7.0 آلاف يورو)، وقسم تدبر الأعمال القضائية (7.4 آلاف يورو)، وقسم مشاركة المجني عليهم وجبر أضرارهم (2.0 ألف يورو).

584- وينطوي المبلغ المطلوب لقسم تدبُّر الأعمال القضائية فيما يخص عام 2022 على انخفاض مقداره 5.4 آلاف يورو (42.2 في المئة) وهو محسوب على أساس الجرد والنشاط المخطط للاضطلاع به. وتلزم الموارد المطلوبة لشراء خراطيش من النوع LTO-6 من أجل تسجيل الإجراءات خلال الجلسات في قاعات المحكمة تسجيلاً سمعياً بصرياً بصورة يومية، ولتشغيل نظام التوزيع/البث المتواصل على الإنترنت (البث المتواصل المباشر، والبث المتواصل الآجل وبث مقاطع فِدْيَوية لإدلاء الشهود بإفاداتهم دون طمس وجوههم)، ويعمل نظام التسجيل بنسق LTO بمثابة وسيلة احتياط/أمان بالتزامن مع نظام التسجيل الرقمي والأرشفة بنسق IPV. ولا حاجة لشراء خراطيش من النوع LTO-5 فيما يخص عام 2022 لأن المخزون منها كافٍ. ويبلغ المبلغ الإجمالي فيما يخص قضية *الحسن* وقضية *يكاتوم* (*Yekatom*) وانْغَيْسونا (Ngaïssona) على وجه التحديد 3.8 آلاف يورو. وإضافةً إلى ذلك يلزم مبلغ إجمالي مقداره 1.9 ألف يورو من أجل شتى مراحل الإجراءات لشراء وحدات الذاكرة المحمولة من النوع USB المتدني السعة (32 جيغابَيْطاً) والكبير السعة (256 جيغابَيْطاً) لتلبية طلبات الاستنساخ ولشراء أقراص صلبة خارجية تُربط بالحواسيب بواسطة واصلات من النوع USB لأغراض الحفظ الاحتياطي وتخزين الملفات القضائية. ويبلغ المقدار الإجمالي المطلوب فيما يخص قضية *عبد الرحمن* 1.2 ألف يورو. ويبلغ المقدار الإجمالي المطلوب فيما يخص قضية *غِتْشيرو* (*Gicheru*) 0.4 ألف يورو.

585- وينطوي المقدار المطلوب البالغ 291.8 ألف يورو لقسم خدمات تدبُّر المعلومات عللى زيادة صافية مقدارها 6.5 آلاف يورو (2.3 في المئة) بالقياس إلى نظيره البالغ 285.3 ألف يورو المقر لعام 2021. إن قسم خدمات تدبُّر المعلومات سيحافظ على نفس المستوى من الخدمة مقلِّصاً في الوقت نفسه بمقدار 20.0 ألف يورو المخصصات اللازمة لسد تكاليف أشرطة التسجيل الاحتياطي معوِّضاً بذلك الزيادات اللازمة لتلبية طلب المستعملين النهائيين المرتفع تزويدهم بتوابع أجهزة تكنولوجيا المعلومات من قبيل لوحات المفاتيح باللغة الفرنسية، والكاميرات المتصلة بالشبكة العنكبوتية، وأقراص التسجيل المحمولة المشَفَّرة.

586- إن المبلغ المقترَح لقسم خدمات تدبر المعلومات فيما يخص عام 2022 يتألف كله من المخصَّصات لسد تكاليف متكرّرة، منها 184.8 ألف يورو من أجل مواصلة توفير المراجع والموارد للمكتبة، مثل الاشتراكات في المنشورات الدورية والدراسات الأحادية الموضوع الصادرة بصيغة رقمية أو مطبوعة، التي يستعين بها يومياً مكتبُ المدّعي العام والدوائرُ وقلمُ المحكمة في البحوث القانونية. ويتألف معظم هذا المقدار البالغ 184.8 ألف يورو من جزء مقداره 57.5 ألف يورو يلزم لسد تكاليف منشورات دورية للمكتبة بلغات مختلفة في القانون الجنائي الدولي، وحقوق الإنسان، والدراسات المعنية بالإبادة الجماعية، والتحليلات المعنية بالدفاع والأمن، يستعملها بصورة رئيسية مكتب نائب المدّعي العام، وشعبة التحقيق وقسم تحليل الحالات التابعان لمكتب المدعي العام، والموظفون القانونيون العاملون في الدوائر؛ وجزء مقداره 73.6 ألف يورو لسد تكاليف اشتراكات في خدمة البحث القانوني على الإنترنت المسماة Westlaw، ومجموعة منظومة الأمم المتحدة لاحتياز المعلومات الإلكترونية (UNSEIAC) التي تضم شركة Lexis-Nexis، وقاعدة البيانات Factiva، وتقارير أكسفورد المتعلقة بالقانون الدولي (Oxford Reports on International Law)، وبرمجيات البحث القانوني المسماة LegalTrac، وقاعدة بيانات موارد القوانين الأجنبية والدولية المسماة HeinOnline، وقواعد بيانات أخرى يستعملها الموظفون والباحثون القانونيون؛ وجزء مقداره 51.2 ألف يورو لشراء كتب صادرة بصيغة مطبوعة وصيغة إلكترونية بلغات مختلفة تستعملها الدوائر والأطراف المتقاضية والمحققون؛ وجزء مقداره 2.5 ألف يورو لسد تكاليف لوازم من أجل صون محفوظات المحكمة بصيغة مطبوعة على الورق.

587- أما باقي المخصَّصات لسد المصروفات المعنية فيما يخص قسم خدمات تدبر المعلومات، البالغ 107.0 آلاف يورو، فيلزم لسد تكاليف متطلبات أساسية من قبيل لوازم الطبع (خراطيش الحبر، والورق)، وأشرطة التسجيل الاحتياطي، واستبدال جُذاذات الذاكرة، ولوازم أرشفة لصون تراث المحكمة الوثائقي، واللوازم السمعية البصرية الخاصة بقاعات المحكمة والمكاتب، وما يطلبه المستعملون النهائيون من لوحاتِ مفاتيح لحواسيبَ بأبجديات خاصة بلغات معيَّنة ومن أقراص مشفَّرة ومن بطارياتٍ للحواسيب المحمولة.

588- وفيما يخص قسم الخدمات اللغوية وقسم الاحتجاز وقسم مشاركة المجني عليهم وجبر أضرارهم تبقى المبالغ المقترَحة دون تغيير بالقياس إلى نظيراتها في ميزانية عام 2021 المعتمَدة، ومنها مبلغ مقداره 7.0 آلاف يورو من أجل تحديث قواميس ومواد أخرى، ومبلغ مقداره 7.5 آلاف يورو من أجل البذلات الرسمية، ومبلغ مقداره 2.0 ألف يورو من أجل لوازم لحفظ طلبات المجني عليهم الأصلية ومواد تتعلق بالبعثات الميدانية.

الأثاث والعتاد *908.7 آلاف يورو*

589- ينطوي مقدار الموارد المقترَح فيما يخص الأثاث والعتاد لعام 2022 على زيادة مقدارها 398.2 ألف يورو (78.0 في المئة) بالقياس إلى المقدار البالغ 510.5 آلاف يورو الذي اعتُمد لعام 2021، تعزى إلى زيادةٍ في قسم تدبر الأعمال القضائية وزيادةٍ في قسم خدمات تدبر المعلومات وينطوي المبلغ المطلوب فيما يخص قسم تدبُّر الأعمال القضائية على زيادة مقدارها 0.7 ألف يورو (100 في المئة)، وينطوي المقدار

المطلوب لقسم خدمات تدبُّر المعلومات على زيادة مقدارها 397.5 ألف يورو (77.9 في المئة).

590- وتعزى الزيادة المطلوبة فيما يخص قسم تدبُّر الأعمال القضائية إلى التجديد السنوي لرخصة تطبيق Adobe Acrobat Pro DC اللازم من أجل عمليات محددة الطابع يقوم بها المساعدون المعنيون بالإنتاج السمعي البصري.

591- وينطوي المقدار المطلوب لقسم خدمات تدبُّر المعلومات البالغ 908.0 ألف يورو على زيادة مقدارها 397.5 ألف يورو (77.9 في المئة) بالقياس إلى نظيره البالغ 510.5 ألف يورو المقر فيما يخص عام 2021. وتعزى هذه الزيادة أساسياً إلى لزوم مبلغ مقداره 438.0 ألف يورو في بند المصروفات غير المتكرِّرة لاستبدال عناصر من البنية التحتية بلغت نهاية عمرها الاشتغالي، وأقل بمقدار 162.0 ألف يورو من المبلغ الذي تُوُقِّع في الدورة الحادية والثلاثين للجنة الميزانية والمالية التي عقدت في أيلول/سبتمبر 2018. ويتألف مقدار التكاليف المتصلة بالأثاث والعتاد في قسم خدمات تدبُّر المعلومات من المصروفات المتكبَّدة فيما يتعلق ببرامجيات حاسوبية ومعدات لنُظُم العمل الرئيسي (التي يشغلها المستعملون النهائيون بصورة مباشرة) والنُظُم الرديفة اللازمة لدعم النُظُم الرئيسية. وتشتمل النُظُم الرئيسية على تطبيقات تدبُّر الأدلة وغيرها من التطبيقات وعلى عتاد من قبيل محطات العمل، والحواسيب المحمولة، والأجهزة النقالة. وتشكل النُظُم الرديفة البنية التحتية التي تمكِّن التطبيقات والعتاد الخاصين بالمستعملين النهائيين من العمل وتبادل البيانات وحفظها.

592- إن الميزانية الإجمالية المقترَحة للأثاث والعتاد لعام 2022 تتألف من مبلغ مقداره 470.0 ألف يورو لسد تكاليف متكرِّرة تتعلق بالبنود الأساسية، التي تتغير سنوياً بسبب التقادم والبِلى، ومبلغ مقداره 438.0 ألف يورو في بند الاستثمارات غير المتكرِّرة من أجل استبدال عناصر من البنية التحتية انتهى عمرها المفيد. فالمحكمة تستعمل الأثاث والعتاد حتى يغدوا غير قابلَيْن للاستعمال أو غير متوافقَيْن مع سائر عناصر البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات في المحكمة. فمن شأن عدم استبدال عناصر البنية التحتية المنتهي عمرها المفيد أن يحول دون مثابرة المحكمة على تحديث نُظُمها فيفضي إلى تعريضها للمزيد من المخاطر الأمنية.

الجدول 25: البرنامج 3300: ميزانية عام 2022 المقترَحة

3300 شعبة الخدمات القضائية	مصروفات عام 2020 (بآلاف اليوروات) المجموع	المصروفات من صندوق الطوارئ	المجموع بما فيه المصروفات من صندوق الطوارئ	ميزانية عام 2021 المعتمَدة (بآلاف اليوروات)	التغيّر في الموارد مبلغه (بآلاف اليوروات)	نسبته المئوية (%)	ميزانية عام 2022 المقترَحة (بآلاف اليوروات)
موظفو الفئة الفنية				12 616.9	340.6	2.7	12 957.5
موظفو فئة الخدمات العامة				4 829.2	438.7	9.1	5 267.9
المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين	*18 303.1*	-	*18 303.1*	*17 446.1*	*779.3*	*4.5*	*18 225.4*
المساعدة المؤقتة العامة	1 331.0	231.0	1 562.0	1 518.8	2 312.1	152.2	3 830.9
المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات	338.7	166.3	505.0	277.0	1 289.5	465.5	1 566.5
العمل الإضافي	11.1	-	11.1	20.0	-	-	20.0
المجموع الفرعي لسائر تكاليف العاملين	*1 680.8*	*397.3*	*2 078.1*	*1 815.8*	*3 601.6*	*198.3*	*5 417.4*
السفر	39.2	3.1	42.2	461.2	112.3	24.3	573.5
الضيافة	-	-	-	-	-	-	-
الخدمات التعاقدية	781.9	2.5	784.4	1 716.7	(1 119.7)	(65.2)	597.5
التدريب	13.4	-	13.4	60.6	4.4	7.3	65.0
الخبراء الاستشاريون	370.8	89.8	460.6	470.8	83.7	17.8	554.5
محامو الدفاع	2 710.4	921.4	3 631.7	3 943.7	1 629.0	41.3	5 572.7
محامو المجني عليهم	1 211.9	328.8	1 540.7	1 727.1	464.5	26.9	2 191.6
النفقات التشغيلية العامة	6 214.2	137.1	6 351.3	6 291.2	(137.2)	(2.2)	6 154.0
اللوازم والمواد	341.6	131.4	473.0	314.6	1.1	0.3	315.7
الأثاث والعتاد	909.4	82.1	991.5	510.5	398.2	78.0	908.7
المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالعاملين	*12 592.7*	*1 696.1*	*14 288.8*	*15 496.4*	*1 436.8*	*9.3*	*16 933.2*
المجموع	**32 576.6**	**2 093.4**	**34 670.1**	**34 758.3**	**5 817.7**	**16.7**	**40 576.0**

الجدول 26: البرنامج 3300: مِلاك الموظفين المقترَح لعام 2022

3300	وكيل أمين عام	أمين عام مساعد	مد-2	مد-1	ف-5	ف-4	ف-3	ف-2	ف-1	*مجموع موظفي الفئة الفنية وما فوقها*	خ ع - ر ر	خ ع - ر أ	*مجموع موظفي فئة الخدمات العامة*	**مجموع الموظفين**
الوظائف الثابتة														
المقرة لعام 2021	-	-	-	1	7	23	34	42	5	*112*	2	74	*76*	**188**
الجديدة	-	-	-	-	-	-	2	1	1	*4*	-	1	*1*	**5**
المعادة التخصيص	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المعادة التصنيف	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المستعادة/المعادة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المقترَحة لعام 2022	**-**	**-**	**-**	**1**	**7**	**23**	**36**	**43**	**6**	***116***	**2**	**75**	***77***	**193**
وظائف المساعدة المؤقتة العامة (معادِلاتها بدوام كامل)														
المقرة لعام 2021	-	-	-	-	-	1.00	2.25	2.50	2.67	*8.42*	5.38	3.00	*8.38*	**16.80**
المستمرة	-	-	-	-	-	1.00	4.00	6.50	1.00	*12.50*	2.00	3.00	*5.00*	**17.50**
الجديدة	-	-	-	-	-	1.00	1.50	6.00	-	*8.50*	9.48	7.00	*16.48*	**24.98**
المعادة التخصيص	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المعادة التصنيف	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المحوَّلة	-	-	-	-	-	-	(1.00)	(1.00)	(1.00)	*(3.00)*	-	(1.00)	*(1.00)*	**(4.00)**
المقترَحة لعام 2022	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**2.00**	**4.50**	**11.50**	**-**	***18.00***	**11.48**	**9.00**	***20.48***	**38.48**

4- البرنامج 3800: شعبة العمليات الخارجية

المقدِّمة

593- تتولى شعبة العمليات الخارجية ("الشعبة") المسؤولية عن الوظائف المنوطة بقلم المحكمة الجنائية الدولية ("المحكمة") في مجالات التعاون، والتحليل، والتواصل الخارجي، وحماية الشهود ومساعدتهم، والعمليات الميدانية. وتضم الشعبة، بالإضافة إلى مكتب مديرها، ثلاثة أقسام في المقر، هي قسم المجني عليهم والشهود وقسم دعم العمليات الخارجية وقسم الإعلام والتوعية. كما تضم الشعبة الممثليات الخارجية للمحكمة في بلدان من بلدان الحالات (المكاتب القُطرية) ولدى منظمة الأمم المتحدة في مقرها القائم في نيويورك.

594- إن المكاتب القُطرية للمحكمة تُنشأ بحسب الاقتضاء في بلدان من بلدان الحالات للاضطلاع بالمهام المنوطة بقلم المحكمة في نطاق ولايته فيما يتعلق بشؤون الشهود والمجني عليهم والتواصل، ولتقديم الدعم لأنشطة مكتب المدّعي العام، ومحامي الدفاع، ومحامي المجني عليهم، والصندوق الاستئماني للمجني عليهم. وفي عام 2022 سيظل للمحكمة مكاتب قُطرية في ستة بلدان من بلدان الحالات هي جمهورية أفريقيا الوسطى، وكوت ديفوار، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجورجيا، ومالي، وأوغندا. ويتحدَّد قدُّ كلٍ من المكاتب القُطرية وتشكيل مِلاك موظفيه بحسب وضعه، مع مراعاة مرحلة انخراط المحكمة في البلد المعني من بلدان الحالات وملابسات الحالة المعنية على وجه التحديد والحاجة إلى دعم الأنشطة في بلدان مجاورة. إن المكاتب القُطرية هي ممثِّليات ظرفية الوجود في بلدان الحالات يمكن تعديل نطاقها. وثمة عوامل متعددة تؤخذ بالاعتبار في تقييم أفضل السبل إلى توفير الدعم ضمن البلد المعني/المنطقة المعنية للأنشطة التحقيقية والقضائية. وتتباين الوحدات المعنية، تبعاً لمرحلة الإجراءات وللحالة وللسياق القائم في الميدان، مراوحةً بين مكاتب تمثيل صغيرة وأجهزة عملٍ أكثر تعقيداً تلزم لسد متطلباتٍ متعددة الوجوه. وينهض مكتب الاتصال التابع للمحكمة القائم لدى منظمة الأمم المتحدة في نيويورك ("مكتب الاتصال") بأود العلاقات الخارجية مع الممثليات الدبلماسية لدى الأمم المتحدة ويدعم ما تضطلع به جميع أجهزة المحكمة من أنشطة في مجال التعاون تتعلق بالأمم المتحدة نفسها.

595- وتسهر الشعبة، من خلال التنسيق مع مقر المحكمة في لاهاي وبدعمٍ منه، على نجاعة وفعالية تناول المسائل الإدارية والإمدادية والأمنية فيما يتعلق بالممثليات الخارجية للمحكمة. ويشار في هذا الصدد إلى أن الشعبة تتولى المعاملة المركزية لقدرات المحكمة في مجال تخطيط المهمات وتدعم إجراءاتها المتعلقة بتدبر الأزمات. كما تقدِّم الشعبة للجهات التي تتعامل معها تحاليل عالية درجة الجودة ودقيقة الاستهداف بشأن الأمن والتطورات الاجتماعية السياسية ذات الصلة بعمل المحكمة. وتتولى الشعبة، عن طريق قسم المجني عليهم والشهود، المسؤولية عن تهيئة تدابير حمائية وعن القيام بترتيبات أمنية وعن إسداء مشورة اجتماعية نفسية وعن تقديم مساعدة إمدادية وأشكال أخرى من المساعدة إلى الشهود والمجني عليهم الذين يمثلون أمام المحكمة وغيرهم من الأشخاص المعرَّضين للخطر بسبب الشهادة التي يدلي بها الشهود المعنيون.

596- وتتولى الشعبة أيضاً المسؤولية عن التواصل الخارجي للمحكمة فتتكفل في هذا الصدد بالقيام في الوقت المناسب وعلى نحو دقيق بتزويد أصحاب الشأن الرئيسيين والجمهور العام بمعلومات عن ولاية المحكمة وأنشطتها من خلال طائفة متنوعة من وسائل الإعلام. ويشمل ذلك على الأخص الأنشطة التوعوية المنصبّة على المجني عليهم والجماعات المتضرّرة في بلدان الحالات. كما تضطلع الشعبة بمسؤوليات قلم المحكمة وفقاً لنظام روما الأساسي فيما يخص التعاون الدولي والتعاضد القضائي، فيما يتعلق مثلاً بالقبض على الأشخاص الذين صدرت أوامر بالقبض عليهم وبتسليمهم إلى المحكمة، وتنفيذ الأوامر بالمثول أمام المحكمة، ونقل الشهود المحتجَزين، وتنفيذ الإفراج المؤقت أو الإفراج عن الأشخاص الـمُبَرَّئين، وتيسير الزيارات القضائية إلى عين المكان.

بيئة العمل

597- لقد أثرت جائحة كوفيد-19 تأثيراً كبيراً على عمل شعبة العمليات الخارجية. ويُتوقع أن تستمر لفترة من عام 2022 حالات الانقطاع، ولزوم إيجاد حلولٍ للتغلب عليها. وقد قيَّمت الشعبة بعناية جميع طلبات الموارد الخاصة بالسفر لكي تقتصر على الأسفار ذات الأهمية الأساسية فيما يخص الأغراض الاشتغالية وإقامة الصلات والشبكات ذات الأهمية الحيوية ورأب العطب الذي يمكن أن يكون قد لحق بما كان قائماً من هذه الصلات والشبكات. ولـمّا كان كثير من عمل الشعبة يجري بعيداً عن المقر فإنه محكومٌ إلى حدٍ بعيد بمرحلة انخراط المحكمة في الحالة المعنية. وفي عام 2022 سيواصل قلم المحكمة دعم عمليات التحقيق التي يجريها مكتب المدّعي العام وسيضطلع بالأنشطة المنوطة به في إطار لايته فيما يتعلق بالحالات التي هي في مرحلة التحقيق. وتوافقاً مع عمليات التقييم لتبيُّن أكثر طرائق العمل نجاعةً وفعاليةً، سيُبقي قلم المحكمة المكتبين القُطريين القائمين في كوت ديفوار وجورجيا بينما سيتولى الحالات الأخرى التي بلغت مرحلة التحقيق، مثل الحالة في ليبيا والحالة في بورُندي والحالة في بنغلاديش/ميانمار والحالة في أفغانستان والحالة في فلسطين، موظفون يعملون في المقر أو في وحداتٍ ميدانية قائمة في بلدان أخرى. وسيدعم المكتبان القُطريان القائمان في مالي وفي جمهورية أفريقيا الوسطى الإجراءات الابتدائية، بما في ذلك مشاركة المجني عليهم، والأنشطة التوعوية، وحماية الشهود ومثولهم أمام المحكمة، والبعثات التي يجريها الأطراف والمشاركون في القضايا. وستدعم المكاتب القُطرية القائمة في أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية في المقام الأول الأنشطة المتعلقة بجبر الأضرار. بيد أن المكتب القُطري القائم في أوغندا سيتولى أيضاً مهام إضافية تتعلق في المقام الأول بأنشطة متأتية عن القضية والحالة في كينيا ودارفور بالسودان (فيما يتعلق بالسودان وبتشاد).

جمهورية أفريقيا الوسطى

598- يُتوقع أن تتواصل العمليات التي يجريها قلم المحكمة في الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى لفترة من عام 2022 شاملةً قضيةً هي في المرحلة الابتدائية (قضية *يكاتوم* (*Yekatom*) وانْغَيْسونا (Ngaïssona)) وقضيةً يُرجَّح أن تكون في مرحلة الإعداد للمحاكمة (قضية *سعيد*). وتظل جمهورية أفريقيا الوسطى، بوضعها الأمني المتوتر وظروفها السياسية المتقلبة، تعد واحدة من أكثر البيئات التي تعمل فيها المحكمة تطلباً. ويترتب على ذلك أثرٌ مباشرٌ على الموارد اللازمة لتدبُّر أمن الموظفين العاملين في هذا البلد والاهتمام بصحتهم وحسن حالهم، ولا سيما في سياق جائحة كوفيد-19، نظراً إلى ندرة المرافق الطبية القائمة ضمن البلد. وسيُطلب من المكتب القُطري القائم في جمهورية أفريقيا الوسطى في عام 2022 أن يقدِّم الدعم الإداري والاشتغالي والمتعلق بالأمن للمزيد من البعثات.

599- وستكون من كبريات مسببات التكاليف المترتبة على ما سيضطلع به قلم المحكمة من أنشطة متعلقة بالشهود المحاكمةُ في قضية *يكاتوم* (*Yekatom*) و *انْغَيسونا* (*Ngaïssona*)، المتوقَّع أن تستمر طيلة عام 2022، والإجراءاتُ في قضية *سعيد*. وتنجم عن ذلك زيادة في التكاليف غير المتصلة بالعاملين وتكاليف الموارد من الموظفين على السواء. وإذا اعتُمدت التهم في قضية *سعيد* فسيقدِّم قلم المحكمة إضافةً إلى الميزانية طالباً الموارد الإضافية اللازمة للنهوض بأود الأنشطة ذات الصلة المتعلقة بالمحاكمة في هذه القضية.

600- وعليه سيظل المكتب القُطري القائم في جمهورية أفريقيا الوسطى في طور اشتغالي في عام 2022 لدعم الأنشطة المتعلقة بالمحاكمة في قضية *يكاتوم* (*Yekatom*) و *انْغَيسونا* (*Ngaïssona*) وكل ما قد يُجرى من أنشطة متعلقة بالمحاكمة في قضية *سعيد* إذا اعتُمدت فيها التهم. وللمساندة في هاتين القضيتين يقترح المكتب القُطري القائم في جمهورية أفريقيا الوسطى أيضاً المضي فيما يجريه قلم المحكمة من أنشطة توعوية وأنشطة متعلقة بمشاركة المجني عليهم في الإجراءات، توافقاً مع التوصيات التي قُدِّمت

في إطار المراجعة التي أجراها خبراء مستقلون بشأن أهمية التوعية والتواصل النشطيْن من أجل المثابرة على إعلام الجماعات المتضرّرة بالمستجدات في المحكمة. ويُتوقع أن يظل المكتب القُطري القائم في جمهورية أفريقيا الوسطى في السنوات المقبلة في نفس الطور الاشتغالي المتميز بعبء عملٍ مرتفعٍ واقعٍ على عاتقه.

مالي

601- في عام 2022 سيظل المكتب القُطري القائم في مالي في نفس الطور الاشتغالي الذي شهده عام 2021، مهتماً بمحاكمة جارية (في قضية *الحسن*) وقضية هي في طور تنفيذ الأوامر بجبر الأضرار (قضية *المهدي*)، المتوقَّع استمرارهما طيلة عام 2022. إنّ إعمال هذا المكتب القُطري بصورة كاملة، نتيجة تساكنه في نفس المحال مع "بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي" (MINUSMA)، والتغييرات التدريجية التي تحققت نتيجةً لسيرورات التحسين المستمر، أتاحا للمكتب القُطري تقديم ميزانية لعام 2022 مُقلَّصة المقدار على الرغم من استمرار نهوضه بعبء عملٍ مرتفع. كما إن انتفاع هذا المكتب بالخدمات الإدارية للأمم المتحدة سيمكّنه من الحفاظ على ما له من أثرٍ إيجابي على سير عملياته. وتظل المحكمة تعمل في بيئة تتميز بتقلب الوضع الأمني، بما فيه من عنف متطرف، الذي أضفت عليه جائحة كوفيد-19 مؤخراً المزيد من التعقيد. بيد أن تساكن المكتب القُطري في نفس المحال مع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي أتاح له الاستفادة من المزيد من الأمن.

602- إن استمرار المحاكمة في قضية الحسن في عام 2022 سيستلزم تقديمَ قلمِ المحكمةِ المزيدَ من الدعم الإدري والدعم الاشتغالي، ولا سيما فيما يتعلق بحماية الشهود ومساعدتهم بما في ذلك الترتيب لمثولهم أمام المحكمة. وفي هذه المرحلة سيظل التواصل مع الجماعات المتضرّرة لإعلامها بالمستجدات القضائية أمراً أساسياً من الأمور التي يجب إيلاؤها الاعتبار. وسيعكف الصندوق الاستئماني للمجني عليهم طيلة عام 2022 على تنفيذ خطته المتعلقة بجبر الأضرار في قضية *المهدي*، ما سيستلزم أيضاً دعماً اشتغالياً كبيراً من قلم المحكمة. ولئن كانت المتطلبات من الموارد ستظل عاليةً في المرحلة الحالية فيُتوقع أن تنخفض تدريجياً على امتداد السنوات المقبلة إذا لم تُرفع قضايا جديدة في الحالة في مالي. ولئن كان مقدار الدعم الذي يطلبه مكتب المدّعي العام لعام 2022 قد انخفض فإن مقدار الدعم الإداري والاشتغالي والمتعلق بالأمن الذي يتعين على المكتب القُطري أن يقدِّمه بناءً على طلب قلم المحكمة والصندوق الاستئماني للمجني عليهم يظل كبيراً.

كوت ديفوار

603- إن الحكم الصادر عن دائرة الاستئناف القاضي بتأكيد تبرئة المتهمَيْن في قضية *اغْبَغبو* (*Gbagbo*) *وابْليه غوديه* (*Blé Goudé*) أفضى إلى تعديلٍ كبيرٍ في ما يتعين على المكتب القُطري في كوت ديفوار القيام به في الطور الاشتغالي فيما يتعلق بهذه القضية. وعلى الرغم من أن الإجراءات في قضية *اغْبَغبو* (*Gbagbo*) *وابْليه غوديه* (*Blé Goudé*) قد انتهت فإن المكتب القُطري القائم في كوت ديفوار سيظل يقدِّم دعمه الإداري والاشتغالي والمتعلق بالأمن في عام 2022 لعملية التحقيق الناشط التي يجريها مكتب المدّعي العام في القضية الثانية في الحالة في كوت ديفوار وللعمليات التي يجريها الصندوق الاستئماني للمجني عليهم في هذا البلد. وسيظل قلم المحكمة يحتاج إلى دعمٍ كبيرٍ في الميدان فيما يخص الأنشطة المتعلقة بالشهود. فهو منذ عام 2021 اتخذ خطواتٍ نشطة لنقل الموارد من كوت ديفوار إلى مالي لتمكين العاملين في المكتب القُطري في مالي من أن يزيد باطرادٍ إشرافه على الأنشطة في المكتب القُطري القائم في كوت ديفوار، في مجال الإدارة ومجال التوعية مثلاً.

604- إن المكتب القُطري القائم في كوت ديفوار يقترح تخفيضات في المخصصات لسد تكاليف الموظفين وفي المخصصات لسد التكاليف غير المتصلة بالعاملين لعام

2022. وسيظل هذا المكتب القُطري في نفس المحال في أبيجان كما كان في طور تقديم الدعم للإجراءات الابتدائية [في القضية الآنفة الذكر] لأنه قُدِّر أن هذا الحل هو الحل الأنجع بالقياس إلى تكاليفه، نظراً إلى المصروفات المترتبة على الانتقال إلى محالَّ جديدة أصغرَ وذلك رهناً بالقرارات التي سيتخذها المدّعي العام فيما يتعلق بانخراط المحكمة مستقبلاً في القضية الثانية في الحالة في كوت ديفوار. إن الترتيب الاشتغالي الحالي يتيح سريعاً توسيع نطاق العمل إذا قُبض على المزيد من المطلوبين كما يتيح تقليص نطاق العمل سريعاً وحتى إنهاءه، إذا لُزم ذلك.

جمهورية الكونغو الديمقراطية

605- لقد بلغ المكتبان القُطريان القائمان في جمهورية الكونغو الديمقراطية الطور النهائي على صعيد دعمهما للأنشطة المتعلقة بجبر الأضرار في قضية *لوبَنْغا* (*Lubanga*) وقضية *كاتَنْغا* (*Katanga*) وقضية *أُنْتاغَنْدا* (*Ntaganda*). وقد بدأ في عام 2021 تقليص مدى العمليات التي يجريها قلم المحكمة في الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وسيستمر في عام 2022 إذ يُزمع إغلاق المكتب القُطري القائم في كِنْشاسا، الذي سيُبقي له رغم ذلك وحدةً لها القدُّ الأدنى اللازم للاتصال بحكومة البلد المضيف ووكالات الأمم المتحدة، كما سيحتفظ بقدرته على توفير الحماية والدعم للشهود المشمولين بالحماية وتوفير حدٍ أدنى من خدمات النقل للموظفين المحليين العاملين في كِنْشاسا. وسيؤتي ذلك وفوراتٍ في التكاليف ذات شأن سواءٌ فيما يخص الموارد من الموظفين والموارد غير المتصلة بالعاملين. وسيقدِّم الدعمَ فيما يخص تنفيذ الأوامر بجبر الأضرار في قضية *لوبَنْغا* (*Lubanga*) وقضية *كاتَنْغا* (*Katanga*) وقضية *أُنْتاغَنْدا* (*Ntaganda*) المكتبُ القُطري القائم في بونيا، شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، بإشراف إدراي من المكتب القُطري القائم في أوغندا. ويظل الوضع الأمني في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية مُتَرَجْرِجَاً، ويظل يتعين اتخاذ تدابير كافية سهراً على سلامة وأمن الموظفين العاملين هناك.

أوغندا

606- ستتقدَّم العمليات التي يجريها قلم المحكمة في الحالة في أوغندا إلى طورٍ جديدٍ في عام 2022 إذ ستبلغ الإجراءات في قضية *أُنْغوين* (*Ongwen*) مرحلة الاستئناف والتقاضي في جبر الأضرار. وستستلزم المرحلة الأخيرة الذكر من قلم المحكمة، ومن المكتب القُطري القائم في أوغندا على وجه التحديد، في الطور الاشتغالي من عمله، أن يدعم الأنشطة المتعلقة بجبر الأضرار، وأن يبادر إلى إجراء أنشطةٍ توعوية وأنشطة متعلقة بمشاركة المجني عليهم في الإجراءات والمساندة في هذا الصدد لتنفيذ الأوامر القضائية وأن يتدبَّر توخيات المجني عليهم. كما سيواصل قلم المحكمة إجراء أنشطة متعلقة بالشهود يظل يلزم دعمٌ ميدانيٌ كبيرٌ فيما يخصها. وسيواصل المكتب القُطري أيضاً تقديم الدعم الإمدادي والأمني فيما يتعلق بقضية *أُنْغوين* (*Ongwen*) وبمشاريع المساعدة التي ينفذها الصندوق الاستئماني للمجني عليهم في شمال أوغندا.

607- وعملاً بالتوصيات المقدَّمة في سياق المراجعة التي أجراها خبراء مستقلون، سيواصل قلم المحكمة تجريب الاستعانة بالمكاتب القُطرية القائمة حالياً للنهوض بأود تقديم الدعم في بلدان الحالات الجديدة حيثما يكون ذلك مجدياً من الناحية الاشتغالية ومن الناحية المالية ومن الناحية السياسية. وسيمكِّن هذا النهج قلم المحكمة من طلب الحد الأدنى من الموارد من أجل الأنشطة الجديدة، خصوصاً فيما يتعلق بالحالة في دارفور بالسودان، وقضية *عبد الرحمن* (التي يشمل نطاقها السودان وتشاد) وقضية *غِتْشيرو* (*Gicheru*) في الحالة في كينيا. ويتباحث قلم المحكمة مع الأمم المتحدة والسلطات الأوغندية لتبيُّن ما إذا كان يمكن توفير حيز مكتبي في قاعدة الأمم المتحدة القائمة في إنْتيبي لتيسير هذه الأنشطة.

جورجيا

608- سيُبقى في عام 2022 على المكتب القُطري القائم في جورجيا لكي يقدِّم الدعم للأنشطة التي يجريها مكتب المدّعي العام، ويتواصل مع الجماعات المتضرِّرة والجمهور العام بشأن المهام المنوطة بالمحكمة وعملها في جورجيا على نحو يواكب التطورات في هذه الحالة، ولكي يقدِّم الدعم الدبلماسي والإمدادي والأمني للأنشطة المجراة فيها. وسيكون لأية قرارات يتخذها مكتب المدّعي العام عند انتهاء مرحلة التحقيق في هذه الحالة بحلول نهاية عام 2021 أثرٌ على مرحلة عمل المكتب القُطري فيها مستقبلاً. وستُدرس التطورات المعنية ضمن إطار تخطيط موارد شعبة العمليات الخارجية وستُجسَّد في الميزانية المقترَحة لهذه الشعبة لعام 2023. وعليه فإن قلم المحكمة يقترح تخفيضات معتدلة فيما يخص المكتب القُطري القائم في جورجيا لعام 2022 مبقياً على ترتيبات العمل الحالية، التي تتيح سريعاً توسيع نطاق العمل كما تتيح تقليص نطاق العمل سريعاً وحتى إنهاءه، إذا لزم ذلك.

بلدان الحالات الأخرى التي ليس للمحكمة فيها وجود ميداني

609- سيواصل قلم المحكمة في عام 2022 إجراء ودعم أنشطة تخص بلدان حالات عدة ليس فيها له مكتبٌ قُطري، ويتعلق ذلك على وجه التحديد بقضية *عبد الرحمن* في الحالة في دارفور بالسودان وقضية *غِتْشيرو* (*Gicheru*) في الحالة في كينيا. وفيما يخص هذه الحالات والقضايا، كان قلم المحكمة قد وضع في عام 2021 منوال انخراطه الميداني الذي تُجرَى الأنشطة الميدانية وتُدعَم وفقه بموارد في المقر، وموارد في المكتب القُطري القائم في أوغندا عند الإمكان. وفي هذا الخصوص يطلب قلم المحكمة موارد جديدة من موارد المساعدة المؤقتة العامة للمقر وللمكتب القُطري القائم في أوغندا كما يطلب إعادة تخصيص وظائف ثابتة بنقلها من كِنْشاسا في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى أوغندا لتدبُّر أمر حماية الشهود، والأنشطة التوعوية، وشتى أنواع دعم الأنشطة المتعلقة بالإجراءات الابتدائية في تشاد والسودان التي تخص قضية *عبد الرحمن*. كما يحتاج المكتب القُطري القائم في أوغندا إلى موارد لكي يسهر على تدبُّر حماية الشهود وتوفير الدعم الاشتغالي للبعثات المجراة في كينيا ضمن سياق قضية *غِتْشيرو* (*Gicheru*). كما سيكون للأنشطة التحقيقية التي يجريها مكتب المدّعي العام، ولا سيما عمليات التحقيق النشط المجراة فيما يتعلق بالحالة في ليبيا والحالة في بورُندي والحالة في بنغلاديش/ميانمار والحالة في أفغانستان والحالة في فلسطين، أثرٌ على متطلبات الموارد فيما يخص قلم المحكمة، ولا سيما فيما يتعلق بحماية الشهود.

مكتب الاتصال الخاص بالمحكمة الجنائية الدولية القائم لدى منظمة الأمم المتحدة (في نيويورك)

610- يتكفل مكتب الاتصال بالإفادة الدقيقة والآتية في حينها عن المستجدات ذات الصلة بعمل المحكمة ويساعد في المثابرة على إعلام البعثات الدبلماسية وغيرها من أصحاب الشأن الرئيسيين في نيويورك بالمستجدات في المحكمة. كما يدعم مكتب الاتصال عمل جمعية الدول الأطراف ("الجمعية") وأمانتها، ويمثِّل المحكمة في اجتماعات مكتب الجمعية وسائر هيئاتها الفرعية. وسيركِّز مكتب الاتصال في عام 2022 جهوده على النهوض بأود احتياجات المحكمة في مجال علاقاتها مع الأمانة العامة للأمم المتحدة، وسائر الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة، والبعثات الدبلماسية القائمة في نيويورك. ووفقاً للتوصيات المقدَّمة في إطار المراجعة التي أجراها خبراء مستقلون، سيستعرض قلم المحكمة، بالتشاور مع أصحاب الشأن الرئيسيين، دور مكتب الاتصال بغية تقديم مقترح بشأن الموارد ومِلاك الموظفين اللذين من شأنهما أن يتيحا لهذا المكتب أن ينهض على نحوٍ واقعي بطائفة الأنشطة المعهود بها إليه.

الأولويات الاستراتيجية لعام 2022

611- إنّ الأهداف الاستراتيجية لشعبة العمليات الخارجية لعام 2022 تندرج في إطار الخطة الاستراتيجية لقلم المحكمة للفترة الممتدة من عام 2022 حتى عام 2024 وهي

مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بتنفيذ التوصيات ذات الصلة التي قُدِّمت في سياق المراجعة التي أجراها خبراء مستقلون. وسيجري عمل الشعبة في سياق السهر على استمرارية الأعمال في عالمٍ ستظل فيه جائحة كوفيد-19 تؤثر تأثيراً تأثيراً بالغاً على البلدان وعلى السفر الدولي. وستثابر الشعبة على الأخذ بالتخطيط المسبق بدرجة أكبر وعلى زيادة النجاعة في تخصيص الموارد للعمليات الميدانية التي يجريها قلم المحكمة. وعلى وجه التحديد ستعمل الشعبة في عام 2022 لتحويل "إطار المشاركة الميدانية لقلم المحكمة" الذي تعمل به حالياً إلى استراتيجية للعمليات الخارجية بكل معنى الكلمة، بغية تعزيز أثر وجود المحكمة في الميدان لتحسين استعمال الموارد التحسين الأمثل.

612- وتماشياً مع التوصيات التي قُدِّمت في سياق المراجعة التي أجراها خبراء مستقلون ستقوم شعبة العمليات الخارجية أيضاً بدراسة وتجريب جعل المكاتب القُطرية تعمل بمثابة مراكز تُعنى بعدة بلدانٍ في المنطقة المعنية. ومنذ تقليص قدّ المكتب القُطري القائم في كِنشاسا بجمهورية الكونغو الديمقراطية الذي بدأ في عام 2020، خفَّض قلم المحكمة مقدار الموارد من الموظفين الذين يحتاج إليهم هذا المكتب وذلك بالكفِّ عن تمويل وظائف يضمها مِلاكه أو بإعادة تخصيصها بنقلها إلى أماكن عملٍ أخرى ازداد فيها الطلب على الدعم الذي يقدمه القلم. فعلى سبيل المثال نُقلت وظيفة رئيس المكتب القُطري القائم في كِنْشاسا والموظف العامل في الميدان (المعني بمشاركة المجني عليهم وجبر أضرارهم) فيه من جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى أوغندا. ومنذئذٍ يشرف رئيس المكتب القُطري، العامل الآن في أوغندا، على الأنشطة المجراة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما فيها الأنشطة المتعلقة بالمجني عليهم وبالتوعية، التي أشرف عليها أيضاً الموظفون المهنيون العاملون في أوغندا. وفي عام 2021 توسع المكتب القُطري القائم في أوغندا في الاستعانة بموارده المتوفرة ليقدم الخدمات دعماً للأنشطة التحقيقية التي يجريها قلم المحكمة وللأنشطة المتصلة بالشهود المجراة في المنطقة، إضافةً إلى تنسيق الأنشطة التي يضطلع بها قلم المحكمة في نطاق ولايته فيما يتعلق بقضية *أُنْغوين* (*Ongwen*) في الحالة في أوغندا نفسها. ونظراً إلى اعتماد التهم في قضية *عبد الرحمن* في الحالة في دارفور بالسودان وفي قضية *غِتْشيرو* (*Gicheru*) في الحالة في كينيا فإن شعبة العمليات الخارجية تخطط لتقديم الدعم انطلاقاً من أوغندا للأنشطة المتعلقة بالمحاكمات في هذه القضايا الثلاث وللأنشطة المتعلقة بجبر الأضرار في قضية *انْتاغَنْدا* (*Ntaganda*) وقضية *كاتنْغا* (*Katanga*) وقضية *لوبَنْغا* (*Lubanga*) في الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وكذلك سيواصل المكتب القُطري القائم في مالي الإشراف بصورة متزايدة على الأنشطة المجراة فيما يتعلق بالحالة في كوت ديفوار حيث سيُبقَى على وحدةٍ ميدانيةٍ أصغر بعد إنهاء قضية *غْبَغبو* (*Gbagbo*) *وانْبليه غوديه* (*Blé Goudé*)، على الرغم من أن من المتوقَّع أن تستمر عمليات التحقيق الناشط التي يجريها مكتب المدّعي العام.

613- وستعمل شعبة العمليات الخارجية في عام 2022 بتعاون وثيق مع سائر مكوِّنات المحكمة لوضع استراتيجية للتواصل مُنسَّقة شاملة لكل مكونات المحكمة. وعند وضع هذه الاستراتيجية ستُدرس التوصيات ذات الصلة التي قُدِّمت في سياق المراجعة التي أجراها خبراء مستقلون دراسةً متمعنة لإرساء أساسٍ راسخٍ لجهود المحكمة على صعيد التواصل على امتداد السنوات المقبلة. ولئن أمكن أن تترتبَ على تنفيذ استراتيجية التواصل في نهاية المطاف تبعاتٌ تتعلق بالموارد، ما سيُعرض عند الاقتضاء على جمعية الدول الأطراف لكي تنظر فيه، فإن الاستراتيجية المعنية ستعدُّ بالموارد المتوفرة حالياً دون غيرها. وسيواصل مكتب الإعلام والتوعية في عام 2022 الجهود التي يبذلها لتقديم معلومات دقيقة وآنية في حينها عن المحكمة وعملها إلى الجمهور العام وأصحاب الشأن الرئيسيين. ونظراً إلى الهجمات السياسية الخطيرة التي تُشنُّ على المحكمة تغدو أهمية الجهود المبذولة لاستدامة وزيادة دعم الجمهور العام للمحكمة كمؤسسة أكبر منها في أي وقتٍ مضى.

614- ويجب أن تُكَمَّل الجهود التي تبذلها المحكمة في مجال التواصل باستراتيجيات وتدابير فعالة خاصة بالعلاقات الخارجية بغية تعزيز الدعم السياسي. إن قسمَ دعم العمليات الخارجية ومكتبَ الاتصال القائم في نيويورك سيؤديان في عام 2022 دوراً

أساسياً في استدامة التحاور البنَّاء بين شتى أجهزة المحكمة، من جهة، والدول والمنظمات الدولية، من جهة أخرى، وفي المضي في تطويره، بغية مواصلة تعزيز الدعم السياسي للمحكمة وتمييز المجالات الملموسة للتعاون من أجل الفائدة التي تجنيها المحكمة في نهاية المطاف فيما يخص عملياتها التحقيقية وإجراءاتها القضائية وصمودها المؤسسي بوجه عام. كما ستظل شعبة العمليات الخارجية تقدم الدعم إلى هيئة الرئاسة وجمعية الدول الأطراف في النهوض بالطابع العالمي لنظام روما الأساسي وبالتالي تعزيز مشروعية المحكمة.

615- إن تجربة المحكمة حتى تاريخه بيَّنت أهمية إبرام اتفاقات إطارية مع الدول بشأن إعادة توطين الشهود والإفراج المؤقت عن المتهمين والإفراج النهائي عن المبرَّئين أو المدانين، وأهمية دعم هيئة الرئاسة في إبرام المزيد من الاتفاقات بشأن إنفاذ العقوبات. فبدون الإطار المناسب الذي يمكِّن الدول من التعاون مع المحكمة، يتعذر على المحكمة أن تضطلع على نحو فعال بالمهام المنوطة بها في إطار ولايتها. وقد اضطُرّ قلم المحكمة إلى وضع ترتيبات مخصوصة يترتب عليها تكبد تكاليف طائلة عندما لم تبدِ أي دولة رغبتها في أن تقبل على أراضيها الأشخاصَ الذي يحظون بإطلاق سراحهم المؤقت. كما إن لعدم التعاون تبعات شديدة في مجال الميزانية لأنه يجعل من المتعذر على الشهود الخروج من برنامج الحماية الخاص بالمحكمة. وعلى النطاق الداخلي ستُجري شعبة العمليات الخارجية، بالتوافق مع التوصيات التي قُدِّمت في سياق المراجعة التي أجراها خبراء مستقلون، تقييماً لاحتياجات قسم المجني عليهم والشهود وبُنَى مِلاك موظفيه لتبيُّن ما إذا كان يمكن تحقيق تحسينات على هذا الصعيد.

616- وستظل شعبة العمليات الخارجية تركِّز أيضاً، بالتنسيق الوثيق مع مكتب المدّعي العام، على حشد دعم الدول من أجل القبض على المشتبه فيهم الطلقاء حالياً. إنّ النجاح في عمليات القبض على المشتبه فيهم ونقلهم، الذي أُحرز مؤخراً في قضية سعيد في الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى، يبين النتائج التي يمكن أن تتحقق من خلال النهج القائم على الاستعانة بـ"فريق من الأفرقة" بالتعاون بين قلم المحكمة ومكتب المدّعي العام وبالاستثمارات المركَّزة ولكن المحدودة في هذا المجال. لكن هناك 13 شخصاً أصدرت المحكمة أوامر بالقبض عليهم لـمّا يزالوا طلقاء، ما يستلزم استمرار بذل الجهود لتقديم الفارين من مواجهة العدالة إليها.

موارد الميزانية **22 320.6 ألف يورو**

617- ينطوي المبلغ الإجمالي لميزانية عام 2022 المقترَحة لشعبة العمليات الخارجية على زيادة مقدارها 112.8 1 ألف يورو (5.2 في المئة) بالقياس إلى ميزانية عام 2021 المعتمَدة.

618- إن الزيادة فيما تطلبه شعبة العمليات الخارجية من موارد من الموظفين وموارد غير متصلة بالعاملين لعام 2022 تنجم رئيسياً عن زيادة عدد الإحالات التي استلمها مؤخراً قسم المجني عليهم والشهود طلباً لدعمهم، في إطار قضايا تشهد مرحلة الإجراءات الابتدائية وقضايا تشهد مرحلة الإجراءات التمهيدية معطوفةً على زيادة أيضاً في عدد إحالات الشهود طلباً لدعمهم المقدَّر أن تُستلم في عام 2022 والموارد الإضافية اللازمة لدعم الشهود في سياق حالات أخرى، مثل الحالة في بنغلاديش/ميانمار. كما يُتوقع أن يكون لجائحة كوفيد-19 أثرٌ على السفر وأنشطة تنظيم ملفات القضايا حتى لفترة من عام 2022، ويمكن أن يضطر قسم المجني عليهم والشهود إلى الاعتماد إلى حدٍ كبير على توفر الموارد من الموظفين في بلدان الحالات لتوفير الدعم الأساسي وخدمات المتابعة اليومية للمستفيدين من مساندته، ولا سيما لتيسير مثول الشهود في المحاكمات، والاهتمام بتنظيم ملفات قضايا في الميدان للشهود والمجني عليهم المشمولين بالحماية حالياً والشهود والمجني عليهم الذين سيحالون طلباً للحماية. وينجم جزءٌ آخر من الزيادة في الموارد من الموظفين عن ضرورة توظيف عاملين متقنين للغة العربية وملمين بالبيئة الثقافية وبيئة العمل في السودان/تشاد لكي يتسنى لهم دعم وإجراء الأنشطة المتعلقة بقضية *عبد الرحمن* بعد اعتماد التهم فيها. ولا يضم مِلاك الوحدة المعنية/القسم المعني التابعة/التابع لقلم المحكمة في المقر وفي الميدان مثل هؤلاء

الموظفين لكي يتولوا تقديم الدعم اللازم. كما تعزى الزيادة فيما يُطلب من الموارد غير المتصلة بالعاملين إلى ضرورة دعم الأنشطة المتعلقة بالمحاكمات وإجراء الأنشطة التوعوية في السودان/تشاد فيما يتعلق بقضية *عبد الرحمن* وفي كينيا فيما يتعلق بقضية *غِتْشيرو* (*Gicheru*)، وإيلاء الأولوية للأنشطة التوعوية المزمع إجراؤها فيما يخص الحالتَيْن الخاضعتَيْن للتحقيق عملاً بأوامر قضائية، ألا وهما الحالة في بنغلاديش/ميانمار والحالة في فلسطين؛ وفيما يخص الحالة في أفغانستان نظراً إلى ما يبديه المجتمع الأهلي وأطرافٌ فاعلون أخرى من اهتمامٍ كبيرٍ بها. ويطلب المكتب القُطري في جمهورية أفريقيا الوسطى زيادةً صغيرة بسبب الزيادة المقرَّرة فيما يجريه ضمن البلد من الأنشطة التوعوية والأنشطة المتصلة بمشاركة المجني عليهم وجبر أضرارهم التي سيُتَّبع من أجلها نهجٌ ابتكاري فيما يخص قضية *يكاتوم* (*Yekatom*) و *انْغَيسونا* (*Ngaïssona*) وقضية *سعيد* بغية شرح القرارات المتعلقة باعتماد التهم بغض النظر عن اعتمادها أو عدمه. إن الزيادة المطلوبة الآنفة الذكر تُعوَّض إلى حدٍ كبير بتقليصٍ في متطلبات الشعبة من الموارد.

619- ويعزى قسطٌ كبيرٌ من تخفيض المتطلبات من الموارد في الشعبة إلى ما يلي: (1) إغلاق محال المكتب القُطري القائم في كِنْشاسا بجمهورية الكونغو الديمقراطية (سبق أن انتقل هذا المكتب القُطري في عام 2021 إلى محال أصغر بكثير)؛ (2) استخدام الموارد المتوفرة في المكتب القُطري القائم في كوت ديفوار على أساس درجات أولويات الأنشطة المعنية؛ (3) الوفورات والمكاسب المتأتية عن زيادة النجاعة التي استُبين إمكان تحقيقها، على النحو الذي يرد المزيد من التفاصيل عنه فيما يلي. ولا يبقى في كِنْشاسا إلا موظفان محليان لاستدامة الاضطلاع بمهمة التواصل مع البلد المضيف ووكالات الأمم المتحدة، وتوفير خدمات نقلٍ محدودة. ويواصل المكتب القُطري القائم في كوت ديفوار استخدامه الموارد على أساس درجات الأولوية إثر تخفيضٍ في الأنشطة المجراة ضمن هذا البلد. وقد أفضت هاتان المبادرتان إلى تخفيضٍ كبير في المقدار المطلوب من الموارد من الموظفين والمقدار المطلوب من الموارد غير المتصلة بالعاملين، وعلى الخصوص الكفُّ عن تمويل سبع وظائف من المِلاك العامل في كِنْشاسا والمِلاك العامل في كوت ديفوار.

الموارد من الموظفين **16 375.5 ألف يورو**

620- تنطوي الموارد من الموظفين المطلوبة فيما يخص شعبة العمليات الخارجية على زيادة مقدارها 161.9 ألف يورو (1.0 في المئة) بالقياس إلى ميزانية عام 2021 المعتمَدة؛ وإن كان معظم الزيادة المطلوبة قد عُوِّض إلى حدٍ كبير بالكفِّ عن تمويل 10 وظائف (إضافةً إلى الوظائف التي سبق الكفُّ عن تمويلها فيما يخص عام 2021) من مِلاك العاملين في كِنْشاسا وكوت ديفوار وجمهورية أفريقيا الوسطى، كما ترد تفاصيله فيما يلي. وتنجم هذه الزيادة عن 1) طلب العودة إلى تمويل خَمْس وظائف ثابتة ووظيفة واحدة من وظائف المساعدة المؤقتة العامة كان قد كُفَّ عن تمويلها، 2) طلب وظائف إضافية من وظائف المساعدة المؤقتة العامة للنهوض بأود الزيادة الكبيرة في عدد الإحالات المستلَمة من مكتب المدّعي العام للشهود طلباً لحمايتهم في قضية *عبد الرحمن* وقضية *سعيد* (بصرف النظر عن ما إذا كان سيُنتقل في قضية *سعيد* إلى مرحلة المحاكمة) والأنشطة التوعوية المتعلقة بقضية *عبد الرحمن* وقضية *غِتْشيرو* (*Gicheru*).

621- وفيما يخص الموارد من الموظفين التي يطلبها قسم المجني عليهم والشهود، ينبغي التنويه إلى أنه يُتوقع أن يظل لجائحة كوفيد-19 أثرٌ على الأسفار وأنشطة تدبُّر ملفات القضايا في عام 2022، وقد يضطر قسم المجني عليهم والشهود إلى الاعتماد إلى حدٍ كبير على توفر الموارد من الموظفين في بلدان الحالات لكي يقدِّموا الدعم الأساسي وخدمات المتابعة اليومية للمستفيدين من مساندته، ولا سيما لتيسير مثول الشهود في المحاكمات، والاهتمام بتنظيم ملفات القضايا في الميدان للشهود والمجني عليهم المشمولين حالياً بالحماية وأولئك الذين لـمّا تُستلم إحالاتهم طلباً لحمايتهم. وستقضي الزيادة الكبيرة في عدد إحالات مكتب المدّعي العام للشهود طلباً لحمايتهم في

قضية *سعيد* وقضية *عبد الرحمن* خلال المرحلة التمهيدية من الإجراءات فيهما وخلال المرحلة الابتدائية من الإجراءات في قضية *عبد الرحمن* إلى زيادة مقابلة في الخدمات التي يتعين على قسم المجني عليهم والشهود تقديمها، بصرف النظر عن اعتماد التهم في قضية *سعيد* أو عدمه. وذلك أنه لا تأثير للقرارات المتعلقة باعتماد التهم على عدد ما استُلم قبل جلسات اعتماد التهم في قضية سعيد من إحالات للشهود طلباً لحمايتهم زائداً عدد الإحالات طلباً للحماية التي يُرجَّح أن تُستلم من الآن وخلال فترة من عام 2022. فعبء العمل الواقع على عاتق قسم المجني عليهم والشهود فيما يتعلق بأنشطة الحماية يبدأ بالزيادة ليغدو باهظاً في المرحلة التمهيدية قبل عقد جلسات اعتماد التهم عندما يكون مكتب المدّعي العام قد ميّز الشهود المعرضين للخطر. وتظل الأخطار شديدةً (لمدة سنوات أحياناً) بعد اعتماد التهم وحتى بعد نهاية المرحلة الابتدائية، ما يستلزم انخراط قسم المجني عليهم والشهود المستمر والمديد في توفير حماية المنتفعين من خدماته وتنظيم ملفات القضايا لهم. كما إن لزوم موارد إضافية لتوفير الدعم للشهود في الحالات الخاضعة للتحقيق، مثل الحالة في بنغلاديش/ميانمار، تبرّر زيادةً في الموارد من الموظفين من أجل سدِّ احتياج المنتفعين من الخدمات والنهوض بأود الأنشطة ذات الصلة.

622- وإثر اعتماد التهم مؤخراً في قضية *عبد الرحمن* وقضية *غِتْشيرو* (*Gicheru*)، تلزم موارد إضافية من الموظفين للمكتب القُطري القائم في أوغندا وقسم الإعلام والتوعية بغية توفير الخدمات الدبلماسية والأمنية والاشتغالية، وتوفير الحماية للشهود والمجني عليهم، وتقديم خدمات المساندة للمحاكمات، دعماً للمحاكمة في قضية *عبد الرحمن* والمحاكمة في قضية *غِتْشيرو* (*Gicheru*)، انطلاقاً من أوغندا، وإجراء الأنشطة التوعوية المرتبطة بذلك انطلاقاً من المقر أو بإيفاد بعثات إلى السودان/تشاد وكينيا. والجدير بالملاحظة أن من شأن الأنشطة وتوفير الخدمات المرتبطة بقضية *عبد الرحمن* أن تستلزم مِلاكاً من الموظفين المتقنين للغة العربية وذوي الدراية بالثقافة وبيئة العمل في السودان/تشاد، يحتاج إليهم قلم المحكمة.

623- إن الزيادة في الموارد المطلوبة من الموظفين عُوِّضت إلى حدٍ كبير بالكفِّ عن تمويل عَشْرِ وظائف إضافية من مِلاك العاملين في كِنْشاسا وكوت ديفوار وجمهورية أفريقيا الوسطى. وكما أشير إليه آنفاً، سيُبقي قلم المحكمة، إثر إغلاق المكتب القُطري في كِنْشاسا، على مِلاك له قدُّ الحد الأدنى اللازم للاضطلاع بمهمة الاتصال وتوفير خدمات نقلٍ محدودة محتفظاً بموظفَيْن محليَيْن فقط في المكتب المعني في عام 2022. وعليه فإن الوظائف الباقية الأربع التي يضمها مِلاك المكتب القُطري القائم في كِنْشاسا لن تعود لازمة ويُطلب إمّا الكفُّ عن تمويلها أو نقلها إلى أوغندا. وإضافةً إلى ذلك يظل قلم المحكمة يستخدم على أساس درجات الأولوية الموارِدَ التي يحتاج إليها المكتب القُطري القائم في كوت ديفوار، الذي يُكفُّ عن تمويل ثلاث وظائف من الوظائف التي يضمها مِلاكه.

624- واستباقاً لإمكان الحاجة إلى إقامة وحدةٍ ميدانيةٍ للمحكمة في بلدان حالاتٍ أخرى أو إلى الاضطلاع بأنشطة دعمٍ فيما يتعلق بقضايا أو حالاتٍ جديدة، يُقترح أن يُكفَّ عن تمويل الوظائف التي لم تعد لازمةً في بيئة العمل الحالية، بدلاً من إلغائها، وأن يعاد إلى تمويلها لاحقاً إذا لزمت للاضطلاع بأنشطة دعمٍ فيما يتعلق بحالات أو قضايا أخرى. وثمة استثناءٌ من ذلك يخص طلب إعادة تخصيص أربع وظائف بنقلها من جمهورية الكونغو الديمقراطية (كِنْشاسا) إلى أوغندا.

الوظائف الثابتة: من الفئة الفنية وفئة الخدمات العامة *14 461.4 ألف يورو*

625- ينطوي المبلغ المطلوب لسد تكاليف الوظائف الثابتة على انخفاض مقداره 221.0 ألف يورو (1.5 في المئة) بالقياس إلى ميزانية عام 2021 المعتمَدة. لقد حُقِّق هذا التخفيض، على الرغم من طلب العودة إلى تمويل ست وظائف كُفَّ عن تمويلها فيما يخص عام 2021، بالكفِّ عن تمويل 11 وظيفة أخرى يضمها مِلاك العاملين في جمهورية الكونغو الديمقراطية (كِنْشاسا) وكوت ديفوار وجمهورية أفريقيا الوسطى.

626- إن قلم المحكمة يقترح التعديلات التالية البيان على الوظائف الثابتة في شعبة العمليات الخارجية بالقياس إلى الموارد المقرّة فيما يخص عام 2021:

وظائف يراد الكف عن تمويها

جمهورية الكونغو الديمقراطية

أ) مساعدان يعملان في الميدان (من الرتبة خ ع - رأ) (كِنشاسا)

ب) مساعد معني بالأمن المحلي (من الرتبة خ ع - رأ) (كِنشاسا)

ج) ثلاثة سائقين (من الرتبة خ ع - رأ) (كِنشاسا)

د) عامل تنظيف (من الرتبة خ ع - رأ) (كِنشاسا).

627- إثر إغلاق المكتب القُطري القائم في كِنْشاسا بجمهورية الكونغو الديمقراطية المقرَّر أن يجري في عام 2022، لن يُبقَى إلا على مساعد عامل في الميدان (معني بالتوعية) وسائق رئيسي من مِلاك العاملين في كِنْشاسا وذلك لكي يُحافَظ على وجود مِلاك الحد الأدنى اللازم للاضطلاع بمهمة الاتصال وتوفير خدمات نقل محدودة.

628- وإذا اعتُمدت التهم في قضية *سعيد* فسيُطلب إعادة تخصيص وظيفة مساعد معني بالأمن المحلي ووظيفة مساعد يعمل في الميدان من مِلاك الموظفين العاملين في كِنْشاسا وذلك بنقلهما إلى المكتب القُطري القائم في جمهورية أفريقيا الوسطى لتقديم الدعم للأنشطة المتعلقة بالمحاكمة في القضية المعنية. وإذا نُقلت وظيفة المساعد المعني بالأمن المحلي الذي يضمه مِلاك العاملين في كِنْشاسا إلى المكتب القُطري القائم في جمهورية أفريقيا الوسطى فستُطلب إعادة تحديد المهام المضطلع بها في إطارها بجعلها وظيفة مساعد إداري.

كوت ديفوار

ه) موظف معني بالأمن في الميدان (من الرتبة ف -3) (كوت ديفوار)

و) مساعد يعمل في الميدان (من الرتبة خ ع-رأ) (كوت ديفوار)

ز) سائق (من الرتبة خ ع-رأ) (كوت ديفوار).

629- إذا أفضى التحقيق الناشط الذي يجريه حالياً مكتب المدّعي العام في القضية الثانية في الحالة في كوت ديفوار إلى إصدار أي أمر بالقبض على مشتبه فيهم فإن قلم المحكمة سينظر في طلب تمويل هذه الوظائف مجدداً في حالة زيادة الأنشطة المضطلع بها ضمن هذا البلد.

جمهورية أفريقيا الوسطى

ح) سائق (من الرتبة خ ع-رأ) (جمهورية أفريقيا الوسطى).

630- أعاد المكتب القُطري القائم في جمهورية أفريقيا الوسطى تنظيم المهام والمسؤوليات ضمنه بغية زيادة النجاعة على نحوٍ جعل بمستطاع مِلاك الموظفين الحالي استيعاب المهام ذات الصلة. ولذا يمكن الكفُّ عن تمويل هذه الوظيفة إلى حين لزومها من جديد بسبب زيادة في الأنشطة الميدانية.

وظيفتان تراد إعادة تخصيصهما

أ) موظف معني بالشؤون الإدارية والعمليات (من الرتبة ف - 3) (كِنشاسا)؛ وظيفة تُنقل من كِنشاسا في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى أوغندا

ب) سائق (من الرتبة خ ع-رأ) (كِنشاسا)؛ وظيفة تُنقل من كِنشاسا في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى أوغندا.

631- يطلب قلم المحكمة إعادة تخصيص الموظف المعني بالشؤون الإدارية والعمليات (من الرتبة ف-3) بنقلها من كِنْشاسا بجمهورية الكونغو الديمقراطية إلى أوغندا لتقديم الدعم من أوغندا للأنشطة المتعلقة بالمحاكمة في قضية *عبد الرحمن* المقرَّر إجراؤها في السودان. وأخذاً بالاعتبار لما يُتوقع الاضطلاع به من أنشطة مكثَّفة في قضية *عبد الرحمن* التي من شأنها أن تستلزم دعماً اشتغالياً من المكتب القُطري القائم في أوغندا، يتعين على قلم المحكمة، نظراً إلى أن مِلاك الموظفين الإداريين في المكتب القُطري القائم في أوغندا لا يضم موظفين يتقنون اللغة العربية، أن يوظِّف في أقرب وقتٍ ممكن موظفاً معنياً بالشؤون الإدارية والعمليات يتكلم العربية لتقديم الدعم الاشتغالي الآنف الذكر وللمتابعة مع السلطات السودانية بشأن تنفيذها طلبات التعاون القضائي الصادرة عن المحكمة.

632- وتُطلب إعادة تخصيص وظيفة السائق بنقلها إلى المكتب القُطري القائم في أوغندا لكي يقدم شاغلها دعماً إضافياً للأنشطة المتعلقة بمرحلة جبر الأضرار في قضية *أُنْغوين* (*Ongwen*).

وظيفة كُفَّ عن تمويلها يراد تمويلها مجدَّداً

أ) مساعد رئيسي معني بتنظيم ملفات القضايا (من الرتبة خ ع - رأ).

633- تلكم هي واحدةٌ من ثلاث وظائف المساعدين الرئيسيين المعنيين بتنظيم ملفات القضايا ضمن مِلاك موظفي قسم المجني عليهم والشهود التي يتفاعل شاغلوها مع الشهود ساهرين على راحتهم وحسن حالهم خلال إدلائهم بالشهادات أثناء المحاكمة في مقر المحكمة. وإزاء عبء العمل المزيد في إطار العمليات المتعلقة بالمحاكمة (سواءٌ عند المثول الوجاهي وعند الإدلاء بالشهادة بواسطة تكنولوجيا الروابط الفِدْيَوية عن بُعد)، تلزم هذه الوظيفة من جديد لكي يقدِّم شاغلها الدعم اللازم للشهود عندما يكونون في مقر المحكمة من أجل الإدلاء بشهادتهم، بما في ذلك مهمات مرافقة الشهود المدعوين للشهادة في المحاكمة والمساعدة في العمليات المتعلقة بالمحاكمة على العموم.

وظائف كُفَّ عن تمويلها يراد تمويلها مجدَّداً وإعادة تخصيصها

634- تُطلب العودةُ إلى تمويل الوظيفتين التاليتين البيان، اللتين كُفَّ عن تمويلهما فيما يخص عام 2021، ونقلُهما إلى المكتب القُطري القائم في أوغندا فيما يخص عام 2022:

أ) رئيس فريق معاون (من الرتبة ف-2) (جمهورية الكونغو الديمقراطية)؛ وظيفة تُنقل من جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى أوغندا

ب) موظف معاون معني بحسن حال العاملين (من الرتبة ف-2)؛ وظيفة تُنقل من المقر إلى أوغندا.

635- إن الوظيفتين اللتين كانتا ضمن مِلاك قسم المجني عليهم والشهود تبين أنهما من الوظائف ذات الأهمية الأساسية في عام 2021 لكي يكون بوسع هذا القسم النهوض بأود الارتفاع الكبير الذي طرأ مؤخراً على عدد إحالات مكتب المدّعي العام للشهود طلباً لحمايتهم في قضية *عبد الرحمن*. وستكون هاتان الوظيفتان ضروريتين للنهوض بأود الزيادة في عبء العمل في عام 2022 فيما يخص قضية *عبد الرحمن* الناجم عن الارتفاع الآنف الذكر في عدد الإحالات التي استُلمت بالفعل من مكتب المدّعي العام.

ج) موظف معني بالأمن في الميدان (من الرتبة ف-3) (كِنْشاسا)؛ وظيفة تُنقل من جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى أوغندا

د) مساعد إداري (من الرتبة خ ع-رأ) (كِنْشاسا)؛ وظيفة تُنقل من جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى أوغندا.

636- كذلك يطلب قلم المحكمة العودة إلى تمويل الوظيفتين اللتين كان يضمهما مِلاك العاملين في كِنْشاسا ونقلهما إلى أوغندا ليقدم شاغلاهما خدمات أمنية وإمدادية ويدعما الأنشطة المتعلقة بالمحاكمة في قضية *عبد الرحمن*. وتتسم وظيفة الموظف المعني بالأمن في الميدان الناطق بالعربية بأهمية حاسمة فيما يخص قدرة قلم المحكمة على السهر على أمن وسلامة البعثات التي يجريها في السودان. ونظراً إلى أنه لن تكون لقلم المحكمة وحدة ميدانية في السودان في عام 2022 فإنه يُرتقب أن يكون بوسع الموظف المعني بالأمن في الميدان الناطق بالعربية الموظَّفِ حديثاً أن يعمل بصورة مستقلة دون مساندة من أي موظفي أمن محليين لتوفير الدعم اللغوي والاستخبار الأمني في السودان. ونظراً إلى الأنشطة الكثيفة المتعلقة بالمرحلة الابتدائية المتوقَّع أن تجري في السودان فسيحتاج الموظف المعني بالشؤون الإدارية والعمليات الذي سيُنقل من كِنْشاسا بجمهورية الكونغو الديمقراطية إلى أوغندا إلى دعمٍ من مساعدٍ إداري ناطقٍ بالعربية يكون مُلمَّاً ببيئة العمل في السودان لكي يقدِّم المساعدة الإمدادية والإدارية. ولذا تُطلب العودة إلى تمويل وظيفة المساعد الإداري التي كانت ضمن مِلاك العاملين في كِنْشاسا بجمهورية الكونغو الديمقراطية وإعادة تخصيصها بنقلها إلى أوغندا لكي يقدِّم شاغلها الدعم في الاضطلاع بالأنشطة المجراة في السودان.

637- ويُطْلَب استمرارُ عدم تمويل الوظائف التالية البيان في عام 2022:

أ) محلِّل مساعد (من الرتبة خ ع - رر)

ب) مساعد رئيسي معني بحسن حال العاملين (من الرتبة خ ع - رر)

ج) مساعد معني بتنظيم ملفات القضايا (من الرتبة خ ع - رأ)

د) مساعد يعمل في الميدان (من الرتبة خ ع - رأ) (بونيا).

638- وإذا اعتُمدت التهم في قضية *سعيد* فسيطلب قلم المحكمة أن يعاد إلى تمويل وظيفة المساعد الذي يعمل في الميدان التي كان يضمها مِلاك العاملين في بونيا وأن يُعاد تخصيصها بنقلها إلى المكتب القُطري القائم في جمهورية أفريقيا الوسطى لكي يقدِّم شاغلها الدعم في الأنشطة المتعلقة بالمحاكمة في هذه القضية.

المساعدة المؤقتة العامة — *1 797.6 ألف يورو*

639- ينطوي مقدار الموارد المطلوبة لشعبة العمليات الخارجية في بند المساعدة المؤقتة العامة على زيادةٍ مقدارها 351.2 ألف يورو (24.3 في المئة) بالقياس إلى نظيره في ميزانية عام 2021 المعتمَدة. إن قلم المحكمة يطلب فيما يخص عام 2022 ما مجموعه ست وظائف جديدة من وظائف المساعدة المؤقتة العامة (4.75 من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل) ومواصلة تمويل 30 وظيفة من وظائف المساعدة المؤقتة العامة منها وظيفة تظل غير مُموَّلة ووظيفة تُموَّل مجدَّداً وتُنقل إلى أوغندا. إن الزيادة تنجم عن طلب ست وظائف جديدة من وظائف المساعدة المؤقتة العامة وطلب العودة إلى تمويل وظيفة واحدة كُفَّ عن تمويلها في عام 2021. وقد عُوِّضت هذه الزيادة إلى حدٍ كبير بالكفِّ عن تمويل إحدى عشرة وظيفة أخرى كانت ضمن مِلاك العاملين في جمهورية الكونغو الديمقراطية (كِنْشاسا) وكوت ديفوار وجمهورية أفريقيا الوسطى.

وظائف مموَّلة يراد استمرار تمويلها

640- *موظف معاون معني بالحسابات السرية والتخطيط (من الرتبة ف-2)، لمدة 12 شهراً، (متطلَّب مستمر، لسنوات متعددة)*. تشمل المهام المضطلع بها في إطار هذه الوظيفة العمليات المالية السرية المتصلة بحماية المجني عليهم والشهود في الحالات التي تنظر فيها المحكمة، ولا سيما فيما يتعلق بانتقال الأشخاص الدولي. فشاغل الوظيفة المعنية يدعم عمليات إعادة التوطين العالية درجة السرّية، فيتصل بالشركاء الخارجيين ويقدم المساعدة إلى رؤساء الأفرقة والمنفِّذين خلال العمليات الحسّاسة. لقد ثبت أن هذه

الوظيفة تلزم للأمد الطويل إذ إنها حاسمة الأهمية لنجاعة عمل برنامج الحماية الخاص بالمحكمة الجنائية الدولية، الذي يستلزم درجة السرّية العليا. إن نُظُم الحسابات السرية التي أنشأها قسم المجني عليهم والشهود يشتمل على التفاعل المنتظم مع الأطراف الخارجية من الغير وتناول مبالغ كبيرة من الأموال السرية، باتّباع ممارسات عمل متسمة بالحساسية تستلزم مستوىً معيَّناً من الالتزام المهني. وإضافةً إلى هذه المهام، يقدِّم شاغل هذه الوظيفة أيضاً دعماً اختُبِر على مدىً طويل يُحتاج إليه في مراقبة الأموال وتسيير شؤون الميزانية والشؤون المالية، استفاد منه قسم المجني عليهم والشهود فائدةً كبيرة في سياق العمليات المعقّدة التي شهدتها السنوات السابقة من أجل تحقيق وفورات ومكاسب متأتية عن زيادة النجاعة. فالتعقيد الذي يكتنف عمليات قسم المجني عليهم والشهود وضرورة انتهاج سياسات يمكن العمل بها لتحقيق الوفورات والمكاسب المتأتية عن زيادة النجاعة يستلزمان استمرار الرصد والمراجعة والتحليل على نحو يصون السرية المطلقة في عمليات قسم المجني عليهم والشهود. وتتوافق الحاجة المستمرة إلى هذه الوظيفة مع إضفاء الطابع المركزي على جميع المهام المتصلة بالشؤون المالية وشؤون الميزانية ضمن فريق التخطيط، بما في ذلك تدبرُ الشؤون المالية في الميدان ووضعُ نهج أكثر تنظيماً فيما يتعلق بتحليل الميزانية ومراقبتها والتدابير الرامية إلى زيادة النجاعة. لقد تبينت المنافع التي تؤتيها هذه الوظيفة لقسم المجني عليهم والشهود ولقلم المحكمة من خلال تحسينها إدارة الموارد وتحقيقها تحسينات ذات شأن.

641- *موظف معاون معني بالتدريب على حماية الشهود (من الرتبة ف-2)، لمدة 12 شهراً، (متطلَّب مستمر، لسنوات متعددة)*. يدعم شاغل هذه الوظيفة تنفيذ خطة قسم المجني عليهم والشهود الخاصة بالتدريب التخصصي على حماية الشهود وتنمية القدرات على ذلك. وتلزم هذه الوظيفة لتتسنى للقسم مواصلة تنفيذ استراتيجيته الخاصة بالتدريب والسهر على وضع برنامجه الخاص بالتدريب وتنسيقه واستدامته وتنفيذه، ما يجعل موظفي القسم يحيطون إحاطةً راسخة بما يستلزمه تنفيذ المهام المنوطة به من مفاهيم الحماية والخطر وتدبر ملفات القضايا. ويعمل شاغل هذه الوظيفة أيضاً مع الموظفين للتقيد بمعايير العمل اللازمة التطبيق، ما يمثل ضرورةً نظراً إلى استمرار تغيُّر التحديات على صعيد السرية فيما يخص تقنيات حماية الشهود وتقليص المخاطر. كما ينبغي تكييف إجراءات الحماية مع التغيرات التي تشهدها الأوضاع الاجتماعية السياسية في كل من المناطق المعيَّنة التي يُعمَل فيها. وعليه فإن مواصلة تنمية القدرات المهنية لموظفي قسم المجني عليهم والشهود في مجال حماية الشهود تتسم بأهمية حاسمة فيما يخص نجاعة عمل القسم وحماية المحكمة للمجني عليهم والشهود.

642- *موظف معاون معني بإعداد ملفات القضايا (من الرتبة ف-2)، لمدة 12 شهراً، (متطلَّب مستمر، لسنوات متعددة)*. تهيئ هذه الوظيفة الاستمرارية اللازمة فيما يخص إعداد ملفات القضايا وجمع المعلومات في إطار الحالات المعروضة على المحكمة. وتلزم هذه الوظيفة الوحيدة ضمن مِلاك فريق إعداد ملفات القضايا التابع لقسم المجني عليهم والشهود لدعم المحلِّل العامل في هذا القسم في مراقبة ومراجعة الوضع الأمني في جمهورية أفريقيا الوسطى ودارفور بالسودان ومالي وجورجيا وليبيا وغيرها من مناطق النزاع/ما بعد النزاع التي تعمل فيها المحكمة. فشاغل هذه الوظيفة يأتي على وجه التحديد بالخبرة العسكرية اللازمة للسهر على تمييز الأطراف الفاعلة التي تمثل مصدر التهديد العاملة في مناطق النزاع هذه تمييزاً سليماً وعلى تحليل وفهم استراتيجياتهم العسكرية/التمردية، وقدراتهم، وطرائق عملهم، وعلى تقييم ما يمثلونه من خطر على المجني عليهم والشهود في البيئات العدوانية بناءً على ذلك.

643- *محلِّل معاون (من الرتبة ف-2)، لمدة 12 شهراً، (متطلَّب مستمر، لسنوات متعددة)*. تلزم موارد للاضطلاع بأعمال التحليل والبحث في قضايا الحالة في مالي وغيرها من الحالات والقضايا المستجدة. فهذه الوظيفة تهيئ الدعم اللازم في التحليل وجمع المعلومات، ومراقبةِ واستعراضِ الوضع الأمني في بلدان الحالات. وسيساعد شاغل هذه الوظيفة الأفرقة المعنية بالحالات في استبانة الأخطار المحتملة مقدَّماً وسيسدي المشورة فيما يتعلق بعمليات الحماية. وسيدعم شاغل هذه الوظيفة أيضاً حالات أخرى غير الحالة في مالي، مثل الحالة في جورجيا والحالة في ليبيا والحالة في دارفور

بالسودان والحالة في بورُندي والحالة في أفغانستان والحالة في بنغلاديش/ميانمار والحالات في سائر مناطق النزاعات/ما بعد النزاعات التي تعمل فيها المحكمة.

644- *رئيس فريق (من الرتبة ف-3)، لمدة 12 شهراً، (متطلَّب مستمر، لسنوات متعددة)*: إن المهام المنوطة بشاغل هذه الوظيفة، الذي وُظِّف في بادئ الأمر لكي يقود الفريق المعني بالحالة في جورجيا وهو في المقر، تطورت على مرِّ السنين فغدت تشمل مسؤوليات أخرى تندرج ضمن نطاق مهام قادة الأفرقة. ويشرف شاغل الوظيفة على الأنشطة المتصلة بثلاث حالات يُحقَّق فيها تحقيقاً ناشطاً (بما فيها الحالة في جورجيا التي لـمّا تزل الأنشطة التحقيقية لمكتب المدّعي العام فيها جارية والتي تستلزم نفس المقدار من الدعم كما في السنوات السابقة) متولياً في الوقت نفسه المسؤولية عن عمليات النقل الدولي للشهود والمجني عليهم التي تهتم بها الأفرقة المهتمة بحالات أخرى. ويقوم شاغل هذه الوظيفة وهو في المقر بمهام تنسيقية ويدير عمليات يومية تتعلق بالحالات المعنية. كما يُعنى شاغل هذه الوظيفة بمركز عمل قسم المجني عليهم والشهود القائم في المقر المسؤول عن عمليات نقل الشهود والمجني عليهم وعن العمل التنسيقي والترتيبات اللازمة للنجاح في تنفيذ عمليات إعادة التوطين على النطاق الدولي وعن كل ما قد يحدث من حالات مثول الشهود أو المجني عليهم أمام المحكمة. ولقد استبين إمكان زيادة النجاعة عن طريق هذا الترتيب دون الحاجة إلى طلب موارد إضافية. إن "المسؤولية البنيوية" المتولاة في إطار هذه الوظيفة - "بنية توزيع الأعمال" (WBS) في نظام SAP - تطورت من كونها تخص جورجيا على وجه التحديد إلى كونها تخص العمليات الميدانية بصورة عامة (الانتقال من الرمز FOP-GEO إلى الرمز FOP-OPS) في هذه الميزانية المقترَحة تجسيداً للحال الراهن، على نحوٍ يتماشى مع مهام قادة الأفرقة الأخرى الذين يتناولون حالات متعددة.

645- *رئيس فريق معاون (من الرتبة ف-2) (للحالة في جورجيا)، لمدة 12 شهراً، (متطلَّب مستمر، لسنوات متعددة)*. إن هذه الوظيفة هي إحدى الوظيفتين (إلى جانب وظيفة رئيس الفريق) اللتين تشتملان على مسؤوليةٍ فيما يخص الحالة في جورجيا. إنها تلزم للنهوض بأود عبء العمل المتصل بعمليات التحقيق التي يجريها مكتب المدّعي العام في جورجيا، دعماً للنُظُم والآليات التي تستلزمها أنشطة مكتب المدّعي العام وفقاً لمتطلباته فيما يخص نفس المقدار من الأنشطة الذي شهدته السنوات السابقة. ويتولى شاغل هذه الوظيفة تمثيل الفريق العامل في الميدان التابع لقسم المجني عليهم والشهود في المكتب القُطري في جورجيا، ويساعد رئيسَ الفريق على الاضطلاع بالتدبر اليومي للمسائل المتصلة بالحماية، ويدير نظام التحرك الاستجابي الأولي، ويتابع حالات إحالة الأطراف للشهود التماساً لحمايتهم ومساندتهم. ويُجري شاغل هذه الوظيفة عمليات تقييم للتهديدات والمخاطر فيما يخص الاشتمال ببرنامج الحماية الخاص بالمحكمة الجنائية الدولية، ويقدِّم توصياتٍ بشأن تدابير حماية الشهود. إنه أبدى حرافةً خاصة في تقديمه الدعم النشط لرئيس الفريق الآنف الذكر، ولا سيما فيما يتعلق بعمليات إعادة التوطين على النطاق الدولي.

646- *رئيس فريق معاون (من الرتبة ف-2) (للحالة في مالي)، لمدة 12 شهراً، (متطلَّب مستمر، لسنوات متعددة)*. تلزم هذه الوظيفة لكي يقدم شاغلها الدعم الضروري فيما يتعلق بتنظيم ملفات القضايا في الميدان وبشؤون الشهود والمجني عليهم المشمولين بالحماية. إن الفريق المعني بالحالة في مالي هو في الوقت الحاضر واحدٌ من الفريقين الأنشط، في النهوض بعبء عملٍ مزيد متصلٍ بالأنشطة المتعلقة بالمحاكمات والعمليات الميدانية، بما في ذلك دعم نظام التحرك الاستجابي الأولي وغيره من آليات العمل التي تستلزمها الأنشطة التي يجريها مكتب المدّعي العام والأنشطة القضائية. وسيتولى شاغل هذه الوظيفة قيادة الفريق العامل في الميدان التابع لقسم المجني عليهم والشهود، وسيساعد رئيسَ الفريق المسؤول في المقر عن الحالة في مالي على الاضطلاع بالتدبر اليومي للمسائل المتصلة بالحماية، وسيدير نظام التحرك الاستجابي الأولي، وسيتابع حالات إحالة الأطراف للشهود التماساً لحمايتهم ومساندتهم. وسيُجري عمليات تقييم للتهديدات والأخطار فيما يتعلق بالاشتمال ببرنامج المحكمة الخاص بالحماية، وسيقدم

توصيات بشأن تدابير حماية الشهود، وسيقوم بجمع وتحيين المعلومات المتعلقة بالشهود من أجل المديرين الرئيسيين في المقر وللإدراج في الوثائق المراد رفعها إلى الدوائر.

647- *أربعة تقنيين معنيين بتكنولوجيا المعلومات في الميدان (من الرتبة خ ع-رأ) (للحالات في أوغندا وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية ومالي)، لمدة 12 شهراً لكلٍ منهم، (متطلب مستمر)*. إن وظيفة التقني المعني بتكنولوجيا المعلومات العامل في جمهورية الكونغو الديمقراطية ستبقى غير مُموَّلة فيما يخص عام 2022. أمّا وظائف التقنيين المعنيين بتكنولوجيا المعلومات العاملين في أوغندا وجمهورية أفريقيا الوسطى ومالي فتظل لازمة لكي يقدِّم شاغلوها الدعم في إجراءات جبر الأضرار والأنشطة المتعلقة بالمحاكمات والأنشطة التي يجريها الصندوق الاستئماني للمجني عليهم في أوغندا وجمهورية أفريقيا الوسطى ومالي وبلدان الحالات المجاورة لها التي تعمل فيها المحكمة. وعلى العموم تماثل الخدمات التي يقدمها شاغلو هذه الوظائف الخدمات التي يقدمها مكتب المساعدة في مجال تكنولوجيا المعلومات التابع لقسم خدمات تدبُّر المعلومات والمساعدون المختصون في التقنيات السمعية البصرية. فشاغلو الوظائف المعنية يدعمون الأنشطة اليومية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وييسِّرون العمل العام في مجال تذليل المصاعب، وحلّ المشكلات، وتخفيف المخاطر المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويشار على الخصوص إلى أنه، نظراً إلى أن المحكمة تحولت إلى العمل إلكترونياً (e-Court)، ثمة حاجة بيّنة إلى أن يكون في عداد مِلاك المكاتب القُطرية تقني معني بتكنولوجيا المعلومات في الميدان لكي يدعم إجراءات المحكمة بترتيبِ ومساندةِ التباحث عن بعد بواسطة وسائل الاتصال الفِدْيَوي من أجل الجلسات والاجتماعات مع المقر. ويضاف إلى ذلك أن التقنيين المعنيين بتكنولوجيا المعلومات في الميدان يؤدون دوراً حاسماً في التكفل بكون الخدمات المتعلقة بتوصيلية الإنترنت وبالبيانات التي تؤتيها الأجهزة المتنقلة وبالطبع (عندما يُحصَل عليها بالإيجار) مطابقة لمقتضيات العقود ذات الصلة ومتوافقة مع متطلبات عمل المكاتب القُطرية. كما يقدم التقنيون المعنيون بتكنولوجيا المعلومات في الميدان المساعدة للموظفين المعنيين بالشؤون الإدارية والعمليات في المكاتب القُطرية على تدبر الممتلكات من وسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فيسدون المشورة بشأن الأجهزة المشارفة على نهاية عمرها الاشتغالي وبشأن التخلص من هذه الأجهزة.

648- *موظف معني بالأمن في الميدان (من الرتبة ف-3) (للحالة في مالي)، لمدة 12 شهراً، (متطلب مستمر)*: يلزم الموظف المعني بالأمن في الميدان لكي يقود الفريق الأمني الكامل في المكتب القُطري في مالي، التي تُعتبر من أخطر البلدان التي تعمل فيها المحكمة، فيمكِّنَ هذا المكتبَ من تقديم مقدار كاف من الدعم الأمني. وسيواصل الموظف المعني بالأمن في الميدان تولي المهمة الحاسمة الأهمية المتمثلة في مراقبة الأمن وتقييم المخاطر، وتنظيم جلسات الإحاطة ودعم العمليات في الميدان. وتظل هذه الوظيفة لازمة في ظل الارتفاع الكبير في مقدار الأنشطة القضائية فيما يتعلق بمحاكمة *الحسن*، وتنفيذ خطةِ جبر الأضرار في قضية *المهدي*، وذلك كله في سياقٍ يبقى من أشقِّ الأسيقة وأقلِّها قابليةً للتنبؤ بمآله. ونظراً إلى الكفِّ عن تمويل وظيفة الموظف المعني بالأمن في الميدان في كوت ديفوار، سيتولى شاغل وظيفة الموظف المعني بالأمن في الميدان، بمساعدةٍ من الموظف المعاون المعني بالأمن في الميدان، الإشراف على عمل المساعد المعني بالأمن المحلي في كوت ديفوار، وهو الموظف الوحيد المعني بالأمن في هذا البلد فيما يخص عام 2022، وسيقدِّم الدعم فيما يخص الاحتياجات الأمنية في كوت ديفوار.

649- *مساعد معني بالأمن المحلي (من الرتبة خ ع-رأ) (للحالة في مالي)، لمدة 12 شهراً، (متطلب مستمر)*: تظل وظيفة المساعد المعني بالأمن المحلي الذي يعمل في المكتب القُطري القائم في مالي تلزم لكي يقدم شاغلها الدعمَ للفريق المعني بالأمن في الميدان في هذا البلد. وكما بُيِّن في وصف وظيفة الموظف المعني بالأمن في الميدان، يظل السياق في مالي من أشقِّ الأسيقة وأقلِّها قابليةً للتنبؤ بمآله، ويظل توفير الموارد الكفيلة بالتمكين من إجراء الأنشطة في بيئة سالمة وآمنة إلى أقصى حد ممكن أمراً أساسياً فيما يخص العمليات الميدانية. إن المساعد المعني بالأمن المحلي يقدم الدعم للعضوين الآخرَيْنِ في الفريق المعني بالأمن في الميدان في مالي. إن هذه الوظيفة ستظل

تتسم بأهمية أساسية لأن المكتب القُطري في مالي سينهض أيضاً بأود الاحتياجات الأمنية للمكتب القُطري القائم في كوت ديفوار إثر المضيْ في استعمال موارد المكتب الأخير الذكر على أساس درجات الأولوية.

650- *أربعة مساعدين يعملون في الميدان (من الرتبة خ ع-رأ) - اثنان معنيان بمشاركة المجني عليهم وجبر أضرارهم واثنان معنيان بالتوعية - (للحالة في مالي)، لمدة 12 شهراً لكل منهم، (متطلب مستمر)*. تظل هذه الوظائف الأربع لمساعدين يعملون في الميدان (من الرتبة خ ع-رأ) - اثنان معنيان بمشاركة المجني عليهم وجبر أضرارهم واثنان معنيان بالتوعية - لازمة للمكتب القطري القائم في مالي. إنها تلزم لكي يدعم شاغلوها الموظفَ العامل في الميدان (فيما يخص مشاركة المجني عليهم وجبر أضرارهم) (من الرتبة ف-3) والموظفَ العامل في الميدان (فيما يخص التوعية) (من الرتبة ف-3) في الاضطلاع بالنشاط التوعوي الذي يجريه قلم المحكمة وفي تولي المسؤوليات المتعلقة بمشاركة المجني عليهم وجبر أضرارهم في قضية *المهدي* وقضية *الحسن*، بما في ذلك الجهود المبذولة للمثابرة على إعلام المجني عليهم والجماعات المتضرّرة بالمستجدات في الإجراءات القضائية. ونظراً إلى استمرار الأنشطة الكثيفة المتعلقة بالمحاكمة في قضية *الحسن* وإلى تنفيذ خطة جبر الأضرار في قضية *المهدي* فإن قلم المحكمة سيواصل أنشطته التوعوية وتفاعله مع المجني عليهم والجماعات المتضرّرة في هاتين القضيتين في عام 2022.

651- *سائق رئيسي (من الرتبة خ ع-رأ) (للحالة في مالي)، لمدة 12 شهراً، (متطلب مستمر)*. ستكون الوظيفة المطلوبة في عداد مِلاك المكتب القُطري القائم في مالي. ويظل السائق الرئيسي لازماً لكي يتولى تدبُّر وتنسيق عمل سائر السائقين ومجموعة الـمَرْكَبات. إن الإبقاء على وظيفة سائق رئيسي في المكتب القُطري القائم في مالي سيجعل مِلاك الدعم بالسائقين في هذا المكتب القُطري مماثلاً للمِلاك المناظر في المكاتب القُطرية القائمة في بلدان حالات أخرى، الذي ينهض بأود نفس المقدار من الأنشطة. إن هذه الوظيفة تظل لازمةً بصورة خاصة بسبب الأنشطة القضائية التي ستستمر في عام 2022.

652- ثلاثة *سائقين (من الرتبة خ ع-رأ) (للحالة في مالي)، لمدة 12 شهراً لكل منهم، (متطلب مستمر)*: نظراً إلى مواصلة النشاط القضائي في قضية *الحسن* وقضية *المهدي* في الحالة في مالي في عام 2022، تظل هذه الوظائف لازمةً للنهوض بأود تقديم خدمات النقل المعنية بغية ضمان استمرارية العمل. إن السائقين الثلاثة يقدِّمون حالياً خدمات النقل تحت إشراف السائق الرئيسي.

653- *مساعدان يعملان في الميدان (من الرتبة خ ع-رأ) (للحالة في أوغندا) - واحد معني بمشاركة المجني عليهم وجبر أضرارهم والآخر معني بالتوعية - لمدة 12 شهراً لكل منهما (متطلب مستمر)*. نظراً إلى أن قضية *أُنْغوين* (*Ongwen*) بلغت مرحلة إجراءات جبر الأضرار فإن الفريق المعني بالتوعية وبمشاركة المجني عليهم وجبر أضرارهم العامل في المكتب القُطري القائم في أوغندا سيواجه أوجاً في نشاطه في عام 2022. إن وظيفة المساعد العامل في الميدان المعني بالتوعية ستتسم بأهمية أساسية لمواصلة تنفيذ الخطة الاستراتيجية للتواصل الموسَّع النطاق الرامي إلى تقديم معلومات دقيقة وآتية في حينها بصورة مستمرة إلى المجني عليهم والجماعات المتضرّرة وسائر أصحاب الشأن في شمال أوغندا. كما يُتوقع لشاغل وظيفة المساعد العامل في الميدان (المعني بمشاركة المجني عليهم وجبر أضرارهم) أن يواظب على التواصل مع المجني عليهم في قضية *أُنْغوين* (*Ongwen*) وفي الحالة في أوغندا لتزويدهم بالمعلومات ذات الصلة، ويتدبَّر أمر توخياتهم الطاغية، ويساعد في أنشطة جبر الأضرار عملاً بكل ما قد يصدر من أوامر قضائية.

654- *مساعدان يعملان في الميدان (من الرتبة خ ع-رأ) (معنيان بمشاركة المجني عليهم وجبر أضرارهم) (للحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى)، لمدة 12 شهراً لكل منهما، (متطلب مستمر)*. تعزّز هاتان الوظيفتان مِلاك الفريق المعني بمشاركة المجني عليهم وجبر أضرارهم وبالتوعية العامل في جمهورية أفريقيا الوسطى. ويعمل

شاغلاهما تحت إشرافٍ مباشرٍ من الموظف العامل في الميدان (من الرتبة ف-3) (المعني بمشاركة المجني عليهم وجبر أضرارهم وبالتوعية) والموظف العامل في الميدان (من الرتبة ف-3) (المعني بمشاركة المجني عليهم وجبر أضرارهم). فلمواجهة الزيادة في عبء العمل ومتطلبات الإنتاجية المتأتية عن الإجراءات في قضية *يكاتوم* (*Yekatom*) و *انْغَيسونا* (*Ngaïssona*)، يحتاج المكتب القُطري القائم في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى استدامة قدرته على النهوض على نحوٍ ملائمٍ بأود الأنشطة المتصلة بمشاركة المجني عليهم وبالتوعية في عام 2022. إن شاغلَي هاتين الوظيفتين سيواصلان تسخير قدراتهما المتعددة (على صعيد المهارات اللغوية، والتواصل مع بعض الجماعات، وتحسين تمثيل الجنسَيْن) ضمن إطار كلِّ طيف الأنشطة المتعلقة بمشاركة المجني عليهم وجبر أضرارهم وبالتوعية التي يحتاج إليها المكتب القُطري لكي يؤدي المهام المنوطة به على نحو فعال. إن هاتين الوظيفتين تعززان على نحوٍ متبادَل الوظائف الثابتة ذات الصلة وذلك بتوفير القدرة اللازمة وتحسين استمرارية الأعمال والصمود بحيث يتسنى استدامة زخم العمل خلال فترات الإجازات، وفترات الراحة وفترات المرض والنقاهة.

655- *سائق رئيسي (من الرتبة خ ع-رأ) (للحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى)، لمدة 12 شهراً، (متطلب مستمر)*. إن هذه الوظيفة المطلوبة ستظل ضمن مِلاك المكتب القُطري القائم في جمهورية أفريقيا الوسطى للتمكين من زيادة فعالية الاستعانة بالسائقين الذين يضمهم هذا المِلاك (والتوصل بذلك إلى تقليص مقدار العمل الإضافي والإجازات التعويضية) وفعالية استعمال وسائل النقل والمولِّدات المحوزة (إذ سيسهر الموظف المعني على إجراء أعمال الصيانة والإصلاح في الوقت المناسب وعلى تمييز ما يمكن تحقيقه من مكاسب متأتية عن زيادة النجاعة ووفورات ذات صلة). كما إنها تتيح أداء المهام المنوطة بالسائق الرئيسي بصرف النظر عن بإعمال السائقين في بعثات. فتدبُّر مِلاك العاملين المعنيين بالنقل والممتلكات ذات الصلة به في المكتب القُطري على نحوٍ اقتصادي سيتسم بأهمية أساسية في سنةٍ تشهد زيادةً كبيرةً في مقدار طلبات دعم المهمات التي يتلقاها المكتب القُطري من الأطراف والمشاركين الخارجيين.

656- *مساعد معني بالأمن المحلي (من الرتبة خ ع-رأ) (للحالة في جورجيا)، لمدة 12 شهراً، (متطلب مستمر)*. نظراً إلى أن مِلاك المكتب القُطري القائم في جورجيا لا يضم أي موظف معني بالأمن في الميدان، تلزم وظيفة المساعد المعني بالأمن المحلي (من الرتبة خ ع-رأ) لتوفير الدعم الملائم في مجال الأمن والسلامة من أجل الأنشطة التي تجريها المحكمة في جورجيا. فسيقدِّم المساعد المعني بالأمن المحلي الخدمات بسهره على السلامة المادية والأمن لموظفي المحكمة العاملين بصورة دائمة في جورجيا أو الموفدين في بعثة إليها. إنّ هذا المساعد ينظِّم جلساتٍ إطلاعية وجلساتِ إطِّلاعية، ويجري عملياتِ تقييمٍ أمني، ويعدُّ نصوص الخطط الأمنية، ويتصل بإدارة الأمم المتحدة للسلامة والأمن وغيرها من الأطراف المعنية بالأمن في الميدان. كما إن المساعد المعني بالأمن المحلي يساعد رئيس المكتب القُطري القائم في جورجيا في معاملة شتى أنواع العوارض والحوادث الأمنية التي قد تقع.

657- *مساعد إداري (من الرتبة خ ع-رأ) (للحالة في جورجيا)، لمدة 12 شهراً، (متطلب مستمر)*. إنّ شاغل وظيفة المساعد الإداري سيواصل دعم رئيس المكتب القُطري (من الرتبة ف-5) في تسيير وإدارة المكتب القُطري القائم في اتْبيليسي، وتظل وظيفته مهمةً أهميةً أساسية من أجل نجاعة تسيير شؤون المكتب القُطري المتعلقة بالميزانية وشؤونه المالية وشؤونه التقنية. فشاغل هذه الوظيفة يقدِّم الدعم الإداري للعمل اليومي للمكتب القُطري وللبعثات التي يجريها قلم المحكمة ومكتب المدّعي العام والصندوق الاستئماني للمجني عليهم. كما إنه يقدِّم ما يلزم من دعمٍ لغوي باللغة الإنكليزية واللغة الجورجية واللغة الروسية للمكتب القُطري والمقر فيما يتعلق بالشؤون الإدارية.

658- *سائق (من الرتبة خ ع-رأ) (للحالة في جورجيا)، لمدة 12 شهراً، (متطلب مستمر)*. إن الوظيفة المعنية هي وظيفة السائق الوحيد الذي يقدم خدمات النقل لجميع موظفي المحكمة الموفدين إلى جورجيا في إطار بعثة أو العاملين فيها. وستظل وظيفة

السائق هذه تتيح للمكتب القُطري تقليص مقدار الأموال اللازم لاستئجار المَرْكَبات والدعم الذي يقدمه السائقون. إن شاغل هذه الوظيفة ملمٌ بمدينة اتْبيليسي والمناطق المحيطة بها، بما فيها منطقة خط الحدود الإدارية لأوسيتيا الجنوبية ومخيمات الأهالي النازحين داخلياً. كما إن السائق يفحص بانتظام مجموعة مَرْكَبات المحكمة الموجودة في اتْبيليسي، ويسهر على صيانتها على نحوٍ سليم، ويراقب استهلاك الوقود.

659- لزوم سائقين: يُحتاج إلى سائقين مقاولين مقاولة فردية بموجب عقود خدمات خاصة لمدة تسعة أشهر في المكتب القُطري القائم في أوغندا ولمدة شهرين في المكتب القُطري القائم في كِنْشاسا بجمهورية الكونغو الديمقراطية.

وظيفة كُفَّ عن تمويلها يراد تمويلها مجدَّداً وإعادة تخصيصها

660- *موظف معاون معني بملفات القضايا في الميدان (من الرتبة ف-2) (للحالة في جورجيا)، لمدة 12 شهراً، (متطلب مستمر) (وظيفة كانت قد نُقلت من جورجيا إلى أوغندا)*. يُقترح أن يعاد إلى تمويل هذه الوظيفة لعام 2022، التي كُفَّ عن تمويلها في عام 2021، وأن يعاد تخصيصها بنقلها إلى أوغندا دعماً للمِلاك الأساسي المعني بالحالة في دارفور بالسودان. لقد ثبت بالفعل أن هذه الوظيفة هي واحدةٌ من الوظائف ذات الأهمية الأساسية في عام 2021 لتمكين مِلاك قسم المجني عليهم والشهود من النهوض بأود الارتفاع الكبير الذي طرأ مؤخراً على عدد إحالات مكتب المدّعي العام طلباً لحماية أشخاص في قضية *عبد الرحمن*. وقد قرَّر قسم المجني عليهم والشهود أن لا يطلب الحصول على مبالغ من صندوق الطوارئ لتمويل هذه الوظيفة فيما يخص عام 2021 نظراً إلى أنه ليس من المرجَّح إمكان شغلها بحلول نهاية عام 2021 بسبب طول المدة التي يستلزمها التوظيف عادةً. والحال أن هذه الوظيفة ستلزم للنهوض بأود الزيادة في عبء العمل الذي سيشهده عام 2022 فيما يخص قضية *عبد الرحمن* جرّاء الارتفاع الكبير الآنف الذكر في عدد الإحالات التي استُلمت بالفعل من مكتب المدّعي العام.

وظائف جديدة يُطْلَب استحداثها

661- *محلِّل معاون (من الرتبة ف-2)، لمدة 12 شهراً (وظيفةٌ مستمرةُ اللزومِ مُوّلت لعام 2021 في إطار مبالغ صندوق الطوارئ المخطَر بلزوم استخدامها من أجل الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى)*. كانت هذه الوظيفة قد طُلبت على أساس التمويل بمبالغ من صندوق الطوارئ فيما يخص قضية *يكاتوم* (*Yekatom*) و *انْغَيسونا* (*Ngaïssona*) لعام 2021. إن الأنشطة المجراة حالياً فيما يتعلّق بالحالة الثانية في جمهورية أفريقيا الوسطى (القضيتين "أ" و"ب")، معطوفةً على تقديرات مكتب المدّعي العام للأنشطة التي سيجريها في عام 2022، تبرّر الحاجةَ إلى مواصلة تمويل هذه الوظيفة فيما يخص عام 2022. فهي تلزم لكي يتولى شاغلها أعمال التحليل والبحث في القضايا المرفوعة ضمن إطار الحالة الثانية في جمهورية أفريقيا الوسطى وحالاتٍ وقضايا مستجدة أخرى. فهذه الوظيفة تهيئ الدعم اللازم في التحليل وجمع المعلومات، ومراقبةِ واستعراضِ الوضع الأمني في بلدان الحالات. وسيساعد شاغل هذه الوظيفة الأفرقة المعنية بالحالات في استبانة الأخطار المحتملة مقدَّماً وسيسدي المشورة فيما يتعلق بعمليات الحماية. كما إن هذه الوظيفة تعزّز قدرة فريق قسم المجني عليهم والشهود المعني بإعداد ملفات القضايا فيما يتعلق بأعمال تقييم التهديدات والمخاطر فيما يخص جميع بلدان الحالات التي تعمل فيها المحكمة.

662- مساعدان رئيسيان معنيان بتنظيم ملفات القضايا في الميدان (من الرتبة خ ع-رأ)، *لمدة 12 شهراً (وظيفةٌ جديدة ووظيفةٌ مستمرةُ اللزومِ مُوّلت لعام 2021 في إطار مبالغ صندوق الطوارئ المخطَر بلزوم استخدامها من أجل الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى)*. تلزم هاتان الوظيفتان لكي يدعم شاغلاهما الموظف المعاون المعني بالقضايا في الميدان في إدارة العمليات الميدانية المتعلقة بالأنشطة المتصلة بالمحاكمات والأنشطة المتصلة بالحماية التي يجريها قسم المجني عليهم والشهود. وسيُركَّز في إطار هذه الوظيفة رئيسياً على الاتصال وتدبُّر العلاقات المباشرة بين قسم المجني عليهم والشهود

من جهة وبين الشهود من جهة أخرى وعلى دعم الأنشطة المتعلقة بالحماية وبالمساندة وبالمحاكمات في الحالة في دارفور بالسودان والحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى.

663- *موظف معاون معني بالتوعية (من الرتبة ف-2)، لمدة 12 شهراً*. في عام 2022 لن تكون لقلم المحكمة وحدةٌ ميدانيةٌ في السودان ولذا فإن قسم الإعلام والتوعية سيُجري أنشطته التوعوية انطلاقاً من المقر وبإيفاد بعثات توعوية إلى السودان. وتتسم وظيفة الموظف المعاون المعني بالتوعية الإضافي المتقن للغة العربية وذي الدراية بثقافة دارفور بالسودان بأهمية أساسية لإقامة واستدامة الشبكات وتنفيذ خطط العمل سهراً على إشهار المحاكمة في قضية *عبد الرحمن*. وينبغي التنويه إلى أن مِلاك قسم الإعلام والتوعية لا يضم موظفين ناطقين بالعربية ولذا فإنه ليس بوسع موظفيه الحاليين استيعاب عبء العمل المتصل بالأنشطة المتوقعة.

المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات — *116.5 ألف يورو*

664- ينطوي المبلغ المطلوب لسد تكاليف وظائف المساعدين المعنيين بشؤون الشهود المستعان بهم بموجب عقود خدمات خاصة على زيادة مقدارها 31.7 ألف يورو (37.4 في المئة) بالقياس إلى نظيره فيما يخص السنة السابقة، وهو يلزم لتقديم الدعم للعدد المتوقَّع من شهود المحاكمات خلال إدلائهم بشهاداتهم خلال المحاكمات في لاهاي. ويشمل المبلغ المطلوب شهوداً في المحاكمات يبلغ مجموعهم 145 شاهداً من المقرّر أن يدلوا بشهاداتهم في عام 2022، سيدعم هؤلاء المساعدون المعنيون بالشهود 50 في المئة دعماً مباشراً.

665- ويراد بطلب هذا المبلغ الزهيد، على الرغم من أن عدد الشهود المتوقَّع فيما يخص عام 2022 أكبر بكثير، ضمانُ توفير ميزانية لها المقدار الأساسي الضروري من أجل الدعم اللازم المعتاد، على نحوٍ يتوقف على الخصوص على اللغات التي يستخدمها الشهود الذين يدلون بشهاداتهم خلال المحاكمة في مقر المحكمة.

666- ستستلزم المحاكمات في قضية الحسن وقضية *يكاتوم* (*Yekatom*) و *انْغَيسونا* (*Ngaïssona*) وقضية *غِتْشيرو* (*Gicheru*) وقضية *عبد الرحمن* تعبئة نشطة للموارد. فالاستعانة بموظفين تُستأجر خدماتهم بموجب عقود خدمات خاصة تتسم بأهمية أساسية للتكفل بسد احتياجات الشهود، ولا سيما لأن التحلي بالمرونة أمرٌ أساسي نظراً إلى القيود التي تفرضها التدابير المتَّخذَة فيما يتعلق بجائحة كوفيد-19.

الموارد غير المتصلة بالعاملين — 5 945.1 ألف يورو

667- ينطوي المقدار المقترَح للموارد غير المتصلة بالعاملين في شعبة العمليات الخارجية لعام 2022 على زيادةٍ مقدارها 950.9 ألف يورو (19.0 في المئة). إن الموارد المطلوبة لسد التكاليف غير المتصلة بالعاملين يمثل معظمها متطلباً متكرّراً وهي تلزم من جديد فيما يخص عام 2022 لسد تكاليف السفر، وتكاليف الخدمات التعاقدية، وتكاليف التدريب، والنفقات التشغيلية العامة، وتكاليف اللوازم والمواد، وتكاليف الأثاث والعتاد. إن هذه الزيادة ناجمة رئيسياً عن ما يلي: (1) الارتفاع الكبير في عدد إحالات الشهود طلباً لدعمهم (إعادة توطينهم، وإعادة إسكانهم، وعمليات نقلهم الـمُساعَد) الذي تضاعف ثلاثة أضعاف بالقياس إلى نظيره لعام 2021، وزيادة في مقدار طلبات إعمال نظام التحرك الاستيجابي الأولي بنسبة تقارب 29 في المئة والزيادة المتوقَّع أن تطرأ على عدد الشهود المراد أن يدلوا بإفاداتهم خلال المحاكمات بنسبة تقارب 50 في المئة في عام 2022؛ (2) الأنشطة التوعوية المقرر أن يجريها قسم الإعلام والتوعية فيما يتعلق بالحالة في بنغلاديش/ميانمار وفلسطين الخاضعتَيْن حالياً للتحقيق عملاً بأوامر قضائية، وفيما يخص قضية *علي عبد الرحمن* إثر اعتماد التهم فيها مؤخراً، وضرورة استئجار خدمات خبراء استشاريين لدعم الأنشطة التوعوية فيما يتعلق بالحالة في فلسطين والحالة في أفغانستان؛ (3) زيادة طلبها المكتب القُطري القائم في جمهورية أفريقيا الوسطى لسد تكاليف زيادة مخطط لها في الأنشطة التوعوية والأنشطة المتعلقة بمشاركة المجني عليهم وجبر أضرارهم.

668- إن الزيادة التي اقترحتها شعبة العمليات الخارجية عُوّضت إلى درجة كبيرة بانخفاض تحقق بوسائل منها: (1) إغلاق محال المكتب القُطري القائم في كِنْشاسا المخططَ له؛ (2) الجهود التي بذلها قسم المجني عليهم والشهود لاستيعاب أقصى قدرٍ ممكن من تكاليف إحالات الشهود طلباً لدعمهم؛ (3) اتباع ممارسة عامة في جميع مكوّنات شعبة العمليات الخارجية تقضي بأن لا يُهيَّأ في الميزانية إلا لسد تكاليف الأسفار المتسمة بأهمية أساسية لأغراض العمل ولإقامة الصلات والشبكات المتسمة بأهمية حيوية ورأب عطبها؛ (4) سائر ما تبينت المكاتب الخارجية إمكان تحقيقه من الوفورات والمكاسب المتأتية عن زيادة النجاعة بما في ذلك تقليص تكاليف صيانة الـمَرْكَبات عن طريق شطب الـمَرْكَبات القديمة من قائمة الموجودات. كما يسرُّ شعبة العلاقات الخارجية الإفادةُ بإنشاء لجنة إدارة الموارد بمثابة فريقٍ استشاري تقني من أجل تحديد الموارد المادية المتوفرة في جميع المكاتب الخارجية، وتقييمها، ورَوْزها، والاستجابة لمقتضيات الاستعانة بها على أساس درجات الأولوية. إنّ هذه اللجنة التي أنشئت ضمن سياق سياسة المحكمة المتعلقة بإدارة الأصول، وبإسهامٍ ومشاركةٍ ملموسَيْن من أصحاب الشأن الرئيسيين في أجهزة المحكمة، تسعى إلى تقديم توجيهاتٍ استراتيجية وتحديدٍ مسبقٍ للأولويات في إدارة الموارد المادية دعماً لأنشطة المحكمة ومتطلبات عملها. وفي عام 2021 أوصت هذه اللجنة بإعادة تخصيص الـمَرْكَبات بنقلها من مكتبٍ قُطري إلى آخر سهراً على نجاعة تسخير الموارد، وبشطب عددٍ من الـمَرْكَبات القديمة من قائمة الممتلكات بغية تقليص تكاليف صيانة الـمَرْكَبات فيما يخص عام 2022.

السفر *1 019.1 ألف يورو*

669- ينطوي المبلغ المطلوب على زيادةٍ مقدارها 130.7 ألف يورو (14.7 في المئة) بالقياس إلى نظيره في ميزانية عام 2021 المعتمَدة. إن الزيادة الإجمالية في بند الموارد الخاصة بالسفر التي طلبتها شعبة العمليات الخارجية عُوّضت إلى حدٍ كبير بالعمل في شتى مكوّنات شعبة العمليات الخارجية والمكاتب القُطرية بمبدأ يقضي بأن لا يُهيَّأ في الميزانية إلا لسدِّ تكاليف الأسفار الرئيسية لأغراض العمل وبأن تقام الصلات والشبكات ذات الأهمية البالغة وأن يُرأب عطبها، وذلك بانخفاضٍ في مقدار ميزانية السفر التي طلبها قسم دعم العمليات الخارجية والمكاتب القُطرية (عدا المكتب القُطري القائم في أوغندا).

670- وينطوي مقدار الموارد التي يطلبها قسم المجني عليهم والشهود في بند السفر على زيادة مقدارها 237.5 ألف يورو (71.2 في المئة) بالقياس إلى ميزانية عام 2021 المعتمَدة. وتُطلب هذه الزيادة لا للنهوض بأود الأنشطة الحالية المجراة في الحالة في مالي والحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى دعماً للشهود الذين أحيلوا بالفعل إلى قسم المجني عليهم والشهود، فحسب، بل أيضاً لدعم الشهود الذين سيحالون إليه في عام 2022 فيما يتعلق بأربع قضايا هي في مرحلة الإجراءات الابتدائية وقضيةٍ هي في مرحلة الإجراءات التمهيدية، بصرف النظر عن اعتماد التهم فيها من عدمه. ويشار فيما يخص الدعم في القضايا التي هي في مرحلة الإجراءات الابتدائية، قضية الحسن وقضية *يِكاتوم* (*Yekatom*) و*انْغَيسونا* (*Ngaïssona*) وقضية *عبد الرحمن* وقضية *غِتْشيرو* (*Gicheru*)، إلى أنها ستستلزم موارد لإجراء عمليات التقييم وغيرها مما يلزم من الأنشطة ذات الصلة دعماً لمثول الشهود في المحاكمة أمام المحكمة. وتنبغي ملاحظة أن ميزانية السفر الخاصة بقسم المجني عليهم والشهود مرتبطةٌ ارتباطاً مباشراً بمقدار إحالات الأشخاص طلباً لحمايتهم، وعدد الشهود المراد أن يدلوا بشهاداتهم خلال المحاكمة وما يقابله من أنشطةٍ على صعيد تنظيم ملفات القضايا في الميدان، مما تنطوي عليه ضمنياً متطلبات الخدمة الخاصة بمكتب المدّعي العام وبسائر الأطراف التي تستدعي الشهود. فالمبلغ المطلوب يلزم لدعم إيفاد البعثات للأغراض المتعلقة بالمحاكمة وكذلك من أجل أعمال التقييم المتعلقة بالحماية، وعمليات النقل المساعَد، والبعثات المتعلقة بإعادة التوطين، في سياق جميع القضايا النشطة، والقضايا التي تنجم في الحالات المستجدة. وتوخياً لتقليص عبء البعثات التي يوفد فيه الموظفون (للعمل لأمدٍ طويل) وتقليل المصاعب التي (يمكن أن) تنجم عن جائحة كوفيد-19 خلال البعثات،

طلب قسم المجني عليهم والشهود أيضاً إعادة تخصيص وظائف بنقلها إلى أوغندا كما طلب وظائف جديدة من وظائف المساعدة المؤقتة العامة لدعم الأفرقة المعنية بالحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى والحالة في دارفور بالسودان فيما يخص عام 2022.

671- وتنطوي الموارد التي يطلبها قسم دعم العمليات الخارجية في بند السفر (البالغ مقدارها 31.4 ألف يورو) على انخفاض مقداره 20.2 ألف يورو (39.1 في المئة) بالقياس إلى المقدار المناظر في ميزانية عام 2021 المعتمَدة، يقابل تكاليف غير متكرّرة تترتب على أسفارٍ في بعثاتٍ يوفدها قسم دعم العمليات الخارجية لأغراضٍ تتعلق بالأنشطة الخاصة بالمشتبه بهم الطلقاء، وإقامة الشبكات و/أو مراقبة الأعطال مما يستلزم حضوراً في البلد المعني ولقاءات وجاهية مع الأشخاص (في أفريقيا، وخارج أوروبا، وفي أمريكا الجنوبية).

672- وتنطوي الموارد المطلوبة في بند السفر فيما يخص قسم الإعلام والتوعية (البالغ مقدارها 43.3 ألف يورو) على زيادة مقداره 11.7 ألف يورو (37.0 في المئة) بالقياس إلى ميزانية عام 2021 المعتمَدة، تعزى إلى ضرورة السهر على إشهار المحاكمة في قضية *عبد الرحمن* والمحاكمة في قضية *غِتْشيرو* (*Gicheru*) في ظل عدم وجود أي وحدة ميدانية تابعة لقلم المحكمة لا في السودان ولا في كينيا، ومعاملة الأسفار على أساس درجات الأولوية بالاستناد إلى الأولويات القضائية، والاستعانة بشبكة الإنترنت والأدوات الرقمية إلى أقصى حدٍ ممكن. كما يُرمى من الموارد المطلوبة إلى تيسير بعثة إلى مخيمات اللاجئين في تشاد حيث يوجد كثيرٌ من أفراد الجماعات المتأثرة بالحالة في دارفور بالسودان. وبغية التكفل بإشهار المحاكمة في قضية *غِتْشيرو* (*Gicheru*) يعتزم قسم الإعلام والتوعية أيضاً إجراء بعثات في كينيا لعقد جلسات إعلامية مختلطة مع أصحاب الشأن في كينيا، بمن فيهم وسائل الإعلام والمجتمع المدني والأوساط القانونية (عقد جلسة إعلامية لكل مجموعة). وكذلك ستُسخَّر الموارد المطلوبة للتكفل بتمكن الناطق الرسمي والموظفين المعنيين بالتوعية من التواصل الفعال مع الجماعات المتضرّرة وأصحاب الشأن الرئيسيين ومع وسائل الإعلام لتيسير التغطية الدقيقة فيما يخص بلدان الحالات التي ليس فيها للمحكمة وحدة ميدانية مثل بنغلاديش/ميانمار والسودان. وعلاوةً على ذلك يعتزم الناطق الرسمي ورئيس قسم الإعلام والتوعية عقد جلساتٍ إعلامية أو لقاءات تشبيكية مع أصحاب الشأن الرئيسيين ووسائل الإعلام الإقليمية والمحلية لدحض التصورات المغلوطة، وتقديم معلومات عن دور المحكمة وأنشطتها، وتكوين الثقة واستدامتها مع وسائل الإعلام المحلية والإقليمية في أوروبا وشمال أفريقيا.

673- وينطوي مقدار الموارد التي تطلبها المكاتب الخارجية (البالغ مقدارها 319.5 ألف يورو) على انخفاض مقداره 91.8 ألف يورو (22.3 في المئة) يعزى إلى تقليص مقدار الأنشطة المجراة في كِنْشاسا بجمهورية الكونغو الديمقراطية وفي كوت ديفوار، وإلى ما استبانت المكاتب القُطرية إمكان تحقيقه من المكاسب المتأتية عن زيادة النجاعة. ومن سبل تحقيق هذه المكاسب أن المكتب القُطري القائم في أوغندا أبقى على مجموعة من السائقين المستعان بهم بموجب عقود خدمات خاصة يقودون المَرْكَبات إلى مكانٍ يقع في منتصف الطريق إلى شمال أوغندا حيث يأتي سائقون من غولو للقاء البعثة بغية تقليص بدل المعيشة اليومي الذي يتقاضاه السائقون وساعات العمل الإضافي التي يستلزمها دعم البعثات. كما إن زيادة استعانة المكتب القُطري القائم في جمهورية أفريقيا الوسطى بالإذاعة ووسائط التواصل الاجتماعي والتلفاز فيما يخص أنشطته التوعوية قلّصت من الاستعانة بالبعثات التوعوية المجراة لعقد لقاءات وجاهية على النحو الذي دُرج عليه خارج بَنْغي. ويشار على العموم أنه، استخلاصاً للعبر من جائحة كوفيد-19، يُستعان إلى أقصى حدٍ ممكن باللقاءات الافتراضية.

674- إن الموارد التي تطلبها المكاتب الخارجية في إطار بند السفر تمثل مطلباً متكرّراً وتلزم لدعم الزيارات التي تجريها وحدة الصحة المهنية للمكاتب القُطرية بغية مراقبة الحال الصحية البدنية والصحة النفسية للموظفين العاملين في الميدان؛ وتقييم أثر جائحة كوفيد-19 على حُسْن حال الموظفين وعلى المرافق الصحية؛ وتقديم الدعم الاشتغالي للأطراف في القضايا والمشاركين فيها وللصندوق الاستئماني للمجني عليهم فيما يخص

العمل ضمن البلد المعني والبعثات الخارجية؛ وإجراء عمليات التقييم الأمني؛ وتيسير سفر موظفي المكاتب القُطرية لإجراء الأنشطة التوعوية والأنشطة المتعلقة بمشاركة المجني عليهم وجبر أضرارهم. ويتسم توفير المبلغ المطلوب بأهمية خاصة من أجل إعمال الإجراءات اللازمة للسهر على أمن البعثات الموفدة إلى المناطق التي تشهد وضعاً أمنياً متقلباً، مثل مالي، وجمهورية أفريقيا الوسطى، ودارفور بالسودان، وتشاد، والمناطق الواقعة خارج المحيط الأمني لمدينة بونيا [في جمهورية الكونغو الديمقراطية]. ويطلب المكتب القُطري القائم في أوغندا موارد إضافية للنهوض بأود الزيادة المتوقَّع أن تشهدها الأنشطة المجراة دعماً لتنفيذ كل ما قد يصدر من قرارات قضائية خلال فترة جبر الأضرار في قضية *أُنْغوين* (*Ongwen*)، وتيسير مكالمات السيد *أُنْغوين* الفِدْيَوية مع أسرته في أوغندا وضمان حياة عائلية له وهو محتجز. وقد عُوّضت هذه الزيادة تعويضاً كاملاً بالتخفيضات التي استبانت المكاتب القُطرية الأخرى إمكان تحقيقها. ولـمّا كان المكتب القُطري القائم في أوغندا سيقدِّم أيضاً الدعم الدبلماسي والأمني والاشتغالي للأنشطة المتصلة بقضية *عبد الرحمن*، فتُطلب أيضاً موارد من أجل دعم سفر ثلاث بعثات إلى السودان هي 1) بعثة يجريها رئيس المكتب القُطري إلى السودان للقاء بمسؤولي حكومته، وممثلي وكالات الأمم المتحدة في هذا البلد، والأوساط الدبلماسية وغيرهم من أصحاب الشأن، 2) بعثة يجريها الموظف المعني بالشؤون الإدارية والعمليات لكي يقابل المنسِّقين الذين تعينهم الحكومة السودانية ووكالات الأمم المتحدة، وللتعاقد مع جهات خارجية لتوفير شتى الخدمات/السلع (مثل موفري خدمات النقل، ومشغلي الاتصالات بالأجهزة المتنقلة، إلخ) التي ستلزم خلال البعثات إلى السودان، 3) بعثة يجريها الموظف المعني بالأمن في الميدان لإجراء التقييم الأمني واللقاء بالعاملين في إدارة الأمم المتحدة للسلامة والأمن.

675- وينطوي مقدار الموارد التي يحتاج إليها مكتب مدير شعبة العمليات الخارجية من أجل السفر (البالغ 53.9 ألف يورو) على انخفاض مقداره 6.5 آلاف يورو (10.8 في المئة) وهو يلزم لتيسير نفس الأنشطة التي شملتها ميزانية السنة السابقة، بما فيها الزيارات العادية للمكاتب القُطرية، وزيارات بلدان من بلدان الحالات (الجديدة)، مثل بنغلاديش/ميانمار والسودان، بغية إقامة واستدامة الشبكات وعقد الشراكات بين المحكمة والدول (الدول الأطراف والدول غير الأطراف)، والسفر من أجل الاتصال بوكالات الأمم المتحدة، ووكالات الاتحاد الأوروبي، والمنظمات غير الحكومية، لاستدامة تحاور المحكمة مع هذه الأطراف الفاعلة.

الخدمات التعاقدية — *1 247.9 ألف يورو*

676- ينطوي المبلغ المطلوب على زيادةٍ مقدارها 121.6 ألف يورو (10.8 في المئة) بالقياس إلى نظيره في ميزانية عام 2021 المعتمَدة. وتعزى هذه الزيادة رئيسياً إلى زيادة مقدارها 117.0 ألف يورو (62.7 في المئة) طلبها قسم الإعلام والتوعية من أجل أنشطة توعوية مقرر إجراؤها في الحالتين الخاضعتين للتحقيق عملاً بأوامر قضائية، هما الحالة في بنغلاديش/ميانمار والحالة في فلسطين، وفي الحالة في السودان للتكفل بإشهار المحاكمة في قضية *علي عبد الرحمن*.وتلزم الموارد المعنية بصورة خاصة من أجل تنظيم جلسة إعلامية ممختلطة (يشارك فيها موظفون من موظفي المحكمة وهم في المقر مع عاملين محليين يجتمعون في قاعة في السودان للتغلب على القيود المتعلقة بالربط عبر شبكة الإنترنت) مع أصحاب الشأن الرئيسيين الذين يؤثرون في اتخاذ القرارات (الأوساط القانونية، والمنظمات غير الحكومية، والصحفيون) في الخرطوم. كما تلزم الموارد بصورة خاصة لتنظيم جلسات إعلامية مع زعماء المخيمات في بنغلاديش ومع ممثلي وسائل الإعلام والمجتمع الأهلي في أفغانستان. كما يُرمى من الموارد المطلوبة إلى سد نفقات أنشطة توعوية محدودة تُنظَّم في عين المكان خلال البعثات إلى مخيمات اللاجئين في بنغلاديش ودارفور بالسودان وتشاد، ما ستترتب عليه تكاليف تتعلق باستئجار القاعات وبالترجمة الشفوية والحشد. وعلاوةً على ذلك ستلزم اعتمادات لسد تكاليف استقدام مجموعة صغيرة من أصحاب الشأن من فلسطين وإسرائيل إلى لاهاي وتكاليف خبيرٍ استشاري للمساعدة في الحالة في فلسطين لمدة ستة

أشهر. كما يُحتاج إلى الموارد من أجل مسك قاعدة البيانات المتعلقة بالرصد والتقييم التوعويَيْن، التي تستخدمها الأفرقة في الميدان وفي المقر لتقييم ومراقبة درجة جودة العمليات وأثرها.

677- وسيواصَل وضع تصاميم حملات تواصلية يُرمى منها إلى شحذ الوعي بالمحكمة بواسطة أدوات جديدة وابتكارية، من قبيل عروض الصور المتحركة، والبيانيات الإعلامية، وغيرها من الموارد القابلة للتشارك، للمضي في التكفل بإعلام الجماعات المتضرّرة والجمهور العام وأصحاب الشأن على نحو فعال في المجال القانوني والمجال الأكاديمي والمجال المنصب على الشباب. ثم إنه تلزم أيضاً اعتمادات لنشر وتعميم مقالات رأي وبيانات صحفية على نطاق عالمي؛ وإصدار نسخ من منشورات المحكمة على شكل وحدات من وحدات الذاكرة من النوع USB ونسخ مطبوعة؛ وترقية مركز الزوار وصيانته؛ وإقامة الصلات على نحو استراتيجي مع أصحاب النفوذ لزيادة تأثير الأنشطة، على نحو يتوافق مع استراتيجية المحكمة الخاصة بوسائط التواصل الاجتماعي؛ وترقية الخدمات التي تقدمها المحكمة على موقعها الشبكي وتصميم سمات جديدة في هذا الموقع. إن الزيادة التي يطلبها قسم الإعلام والتوعية تُعوَّض جزئياً بالتخفيض الذي تقترحه المكاتب الخارجية.

678- وتنطوي الموارد التي يطلبها قسم المجني عليهم والشهود على زيادة مقدارها 9.8 ألف يورو. ولم يكن هذا القسم قد طلب موارد ضمن إطار بند الخدمات التعاقدية في ميزانية عام 2021 المعتمَدة. ويُطلب المبلغ المعني من أجل نظام تدبُّر ملفات الشهود في قسم المجني عليهم والشهود، ومن أجل صيانة وترقية برمجيات حاسوبية في قسم تدبُّر الأعمال القضائية. ولئن كان قسم خدمات تدبُّر المعلومات هو الذي يسدُّ عادةً تكاليف صيانة النظام وترقيته فإن قسم المجني عليهم والشهود يتحمل تكاليف متكرّرة أخرى تخص تعديلات النظام، وتحسيناته، والإضافات إليه، وتكاليف سفر الخبراء الاستشاريين.

679- ويظل القسط الأعظم من الموارد المطلوبة لعام 2022 يخص المكاتب الخارجية (919.6 ألف يورو) بانخفاضٍ مقداره 45.2 ألف يورو (0.6 في المئة) بالقياس إلى ميزانية عام 2021 المعتمَدة. إن للموارد المطلوبة أهمية أساسية فيما يخص التدابير الأمنية الواجب إعمالها في المكاتب القُطرية، وخدمات النقل والحماية في إطار البعثات، والدعم الشرطي المحلي في بلدان الحالات على أساس استرداد التكاليف، وتقاسم التكاليف المُتكبَّدة محلياً فيما يتصل بنظام الأمم المتحدة لإدارة الشؤون الأمنية، وما يُجرى في الميدان من الأنشطة التوعوية والأنشطة المتصلة بمشاركة المجني عليهم وجبر أضرارهم. ويطلب المكتب القُطري القائم في جمهورية أفريقيا الوسطى زيادةً للنهوض بأود زيادةٍ في أنشطته التوعوية وأنشطته المتعلقة بمشاركة المجني عليهم وجبر أضرارهم. لكن حُقِّقت وفورات، ولا سيما فيما يخص الأنشطة التوعوية القائمة على اللقاءات الوجاهية في بَنْغي، عن طريق الاستعانة على نحوٍ ابتكاري بترتيب عروض سينمائية مؤقتة في الأحياز العامة. إن اتباع هذا النهج، الذي أتاحه شراء عتاد مناسب للسياق المعني مرةً واحدة في عام 2021، قلّص إلى حدٍ كبير التكاليف الهامشية المترتبة على الأنشطة التوعوية المجراة في بَنْغي، فلم تعد تترتب على إجراء هذه الأنشطة إلا تكلفةٌ طفيفةٌ تقتصر على التكاليف الأمنية التي لا بد من تكبُّدها.

680- وحُقِّق المزيد من المكاسب المتأتية عن زيادة النجاعة من خلال المزيد من الاستعانة بمرافق المكاتب في محال المكتب القُطري القائم في جمهورية أفريقيا الوسطى لتهيئة "مركزٍ إعلامي". لقد أتاح هذا المركز الإعلامي جعل مجموعة مختارة من الجمهور العام محدودة (بسبب الحدود المكانية والقيود المتأتية عن جائحة كوفيد-19) تطّلع على الأنشطة الجارية في قاعة المحكمة في المقر بصورة آنية بمتابعتها على المنوال الآني. إن مجموعات الجمهور المعنية ستضاعف فعالية مركز الإعلام فيما بعد بقيامها بتعميم المعلومات ذات الصلة. إن التكاليف الزهيدة لعمل مركز الإعلام تقتصر على المتطلبات الأمنية الإضافية. وبصرف النظر عن فعالية هذه النهوج الابتكارية، ستظل التوعية على أساس المقابلات الوجاهية تؤدي دوراً هاماً في التواصل مع بعض مجموعات الجمهور، ولا سيما خارج بَنْغي.

681- ويعتزم المكتب القُطري القائم في جمهورية أفريقيا الوسطى إجراء عددٍ محدودٍ من هذه البعثات في عام 2022، رهناً بإتاحة البيئة فيما يتعلق بجائحة كوفيد-19 إجراء مثل هذه الأنشطة دون أن تترتب على ذلك مخاطر صحية كبيرة. كما طُلِب من المكتب القُطري القائم في جمهورية أفريقيا الوسطى أن يقدِّم قدراً كبيراً من الدعم لبعثاتٍ تُجرى خارج بَنْغي للأطراف والمشاركين في المحاكمة في قضية *يكاتوم* (*Yekatom*) وانْغَيْسونا (Ngaïssona) وللصندوق الاستئماني للمجني عليهم. إن تعزيز التدابير الأمنية بعد كانون الأول/ديسمبر 2020 في كثيرٍ من الأماكن خارج بَنْغي استلزم من المكتب القُطري القائم في جمهورية أفريقيا الوسطى أن ينهض من جديد بمقتضيات لزوم تقديم الدعم الأمني المسلح لمعظم البعثات التي تُجرى خارج بَنْغي. وقد كُفَّ في عام 2020/2019 إلى حدٍ كبير عن الأخذ بهذه الافتراضية في التخطيط في الفترة السابقة نظراً إلى تحسن الوضع الأمني. والحال أن التردي اللاحق في الوضع الأمني أفضى إلى زيادة نسبتها 200 في المئة في التكاليف المرتبطة بالخدمات التعاقدية. وقد عوّضت هذه الزيادة إلى حدٍ ما بانخفاضٍ نسبته 81.0 في المئة في الدعم الأمني المسلح المقدَّر لزوم تقديمه في بَنْغي. وكنتيجةٍ مباشرة للأنشطة المتصلة بقضية *سعيد*، بغض النظر عن ما إذا اعتُمدت فيها التهم أم لم تُعتمدْ، تفضي تكاليف تنفيذ الأنشطة التوعوية والأنشطة المتعلقة بمشاركة المجني عليهم وجبر أضرارهم معطوفةً على ضرورة استخدام المنصات الإعلامية الآنفة الذكر، إلى زيادة نسبتها 63.0 في المئة في تكاليف الخدمات التعاقدية.

682- وإثر اعتماد التهم في قضية *عبد الرحمن* مؤخراً، تُطلب موارد إضافية لسدِّ ما يترتب على تطبيق الاتفاق المحلي بشأن تقاسم التكاليف المحلية فيما يخص نظام الأمم المتحدة لإدارة الشؤون الأمنية فيما يخص الموظفين العاملين في المكتب القُطري القائم في أوغندا، نظراً إلى تقديم هؤلاء الموظفين مختلف أنواع الدعم للمكتب القُطري القائم في أوغندا. كما ستُسدُّ بالموارد المطلوبة كلفة البدل الذي يُدفع للشرطة المحلية لقاء مساندتها البعثات الداخلية في السودان بغية توفير الأمن لموظفي المحكمة الجنائية الدولية. وقد طلب المكتب القُطري القائم في مالي زيادةً طفيفة بسبب التكاليف الإضافية المقابلة لزيادة في عدد الموظفين العاملين في الميدان الذين سيعملون في هذا المكتب؛ وزيادة في مساهمة المحكمة في التكاليف المتقاسَمة المترتبة على الخدمات الأمنية المشتركة مع الأمم المتحدة، والدعم الذي يقدِّمه مستوصف الأمم المتحدة الطبي وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي؛ وزيادة في أنشطة البعثات التي يطلبها الأطراف في القضايا والمشاركون فيها في الحالة في مالي والتي يطلبها الصندوق الاستئماني للمجني عليهم.

683- إن الزيادات الآنفة الذكر التي طلبها المكتب القُطري القائم في جمهورية أفريقيا الوسطى والمكتب القُطري القائم في مالي عُوّضت تعويضاً كاملاً بالتخفيضات التي اقترحها المكتبان القُطريان القائمان في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والمكتب القُطري القائم في كوت ديفوار والمكتب القُطري القائم في جورجيا. ومن ذلك أن المكتب القُطري القائم في كِنْشاسا بجمهورية الكونغو الديمقراطية تمكن من اقتراح تخفيضٍ شديد يعزى رئيسياً إلى إقفال محاله، ما أفضى إلى تقليصٍ في تكاليف خدمات الصيانة والخدمات الأمنية، وتخفيضٍ في عدد موظفي المحكمة الموجودين في كِنْشاسا والمزيد من تقليص مقدار الأنشطة التوعوية.

684- وما من تغيُّرٍ في المقدار المطلوب لقسم دعم العمليات الخارجية في إطار البند المعني البالغ 15.0 ألف يورو (0.0 في المئة). إن الموارد اللازمة تمثل متطلباً متكرّراً وهي تلزم لتقديم الدعم فيما يخص الأنشطة المتعلقة بالمشتبه فيهم الطلقاء، ويلزم معظمها لسد تكاليف خدمات استخبارية يقدِّمها الغير فيما يتعلق بمتابعة المعلومات بشأن أماكن وجود المشتبه فيهم الطلقاء المطلوبين لدى المحكمة.

التدريب — *69.6 ألف يورو*

685- ينطوي المقدار المطلوب في بند التدريب على انخفاضٍ مقداره 23.4 ألف يورو (25.2 في المئة) بالقياس إلى نظيره في ميزانية عام 2021 المعتمَدة. وستولي شعبة

العمليات الخارجية فيما يخص عام 2022 الأولوية للتدريب الإلزامي (المتعلق بالترخيص) اللازم من أجل استدامة قدرة هذه الشعبة على الاضطلاع بالمهام المنوطة بها في إطار ولايتها وستوليها أيضاً للتدريب الذي لا يتطلب سفراً، مثل التدريب على شبكة الإنترنت فيما يخص اللغات وغيره من فرص التعلُّم على شبكة الإنترنت.

686- وينطوي المبلغ المطلوب للمكاتب القطرية في بند التدريب على انخفاض مقداره 27.9 ألف يورو (37.4 في المئة) بالقياس إلى نظيره في ميزانية عام 2021 المعتمَدة. إن معظم هذا المبلغ المخفَّض لم يُطلبْ إلا لتمكين المكاتب القُطرية من تيسير التدريب الإلزامي اللازم لاستدامة القدرة فيما يتعلق بالأمن وبِضْع جلساتٍ للتدريب غير الإلزامي على شكل دروسٍ لتعلُّم الإنكليزية بواسطة الإنترنت، لكنها مهمة أهميةً أساسية لإجراء عمليات المحكمة.

687- كما ينطوي المبلغ المطلوب في بند التدريب لقسم دعم العمليات الخارجية عى انخفاض مقداره 10.8 آلاف يورو (68.4 في المئة). إن الموارد المعنية تمثل متطلباً متكرّراً وهي تلزم من أجل تدريب تخصصي يُجرى على الإنترنت يتوافق مع المهام الاشتغالية المنوطة بهذا القسم دعماً لأنشطة المحكمة.

688- وينطوي مقدار الموارد التي يطلبها قسم الإعلام والتوعية في إطار بند التدريب على زيادة مقدارها 10.4 آلاف يورو (400.0 في المئة) بالقياس إلى مقدار الموارد المقر لعام 2021 تعزى إلى ضرورة تحسين مهارات الموظفين والمسؤولين المنتخَبين في مجال تقديم العروض. ونظراً إلى الزيادة الهائلة التي شهدتها الفعاليات التي تُنظم على الإنترنت (من قبيل المؤتمرات، والعروض، والزيارات الافتراضية للمحكمة) بـ"الشكل المعتاد الجديد" الناجم عن جائحة كوفيد-19 فإن قسم الإعلام والتوعية سينظم تدريباً في ثلاث لغات لكبار مسؤولي المحكمة وموظفيها (سيتابعه عددٌ من المتدربين يصل حتى 40) بغية تحسين مهاراتهم في مجال تقديم العروض. كما تلزم اعتمادات من أجل تحليل ومتابعة ما يُنشر في وسائط التواصل الاجتماعي بغية تقييم أثر المنتجات الخاصة بهذه الوسائط تقييماً أفضل، لزيادة فعاليتها والتحسين الأمثل للتواصل مع مختلف مجموعات الجمهور المستهدَفة.

689- ولا تغيير في المبلغ الزهيد الذي يطلبه قسم المجني عليهم والشهود (4.9 آلاف يورو) ويعتزم أن تُسدَّ به تكاليف التدريب الذي يطلبه الصندوق الاستئماني للمجني عليهم من قسم المجني عليهم والشهود فيما يخص عام 2022 بشأن التدابير التخفيفية فيما يخص تنفيذ الأوامر القاضية بجبر الأضرار عندما لا تكون هناك محاكمات جارية، والتدريب بشأن التدابير الواجب إعمالها لتنفيذ الأوامر بجبر أضرار المجني عليهم في قضيتين مختلفتين لكن مرتبطتين. ويتوافق هذا الطلب مع ولاية قسم المجني عليهم والشهود القاضية بإعمال مبادرات تدريبية لمنفعة قلم المحكمة وغيره من أجهزتها.

الخبراء الاستشاريون *80.5 ألف يورو*

690- ينطوي مقدار الموارد المطلوب في هذا البند لشعبة العمليات الخارجية على زيادةٍ مقدارها 75.0 ألف يورو (1 363.6 في المئة) بالقياس إلى نظيره في ميزانية عام 2021 المعتمَدة. وطلب قسم الإعلام والتوعية جزءاً من المبلغ المطلوب مقداره 60.0 ألف يورو. وينطوي المبلغ الذي طلبه هذا القسم على زيادة مقدارها 54.5 ألف يورو (990.9 في المئة) تعزى إلى لزوم استئجار خدمات خبيرَيْن استشاريَيْن لدعم الأنشطة التوعوية المجراة في الحالة في فلسطين والحالة في أفغانستان، على الترتيب، وخدمات خبير استشاري لمدة ستة أشهر لكي ينظم أنشطة توعوية وأنشطة إعلامية فيما يتعلق بالإجراءات في قضية *غِتُشيرو* (*Gicheru*).

691- ويطلب قسم دعم العمليات الخارجية فيما يخص عام 2022 مبلغاً مقداره 16.0 ألف يورو لسد تكاليف الاستعانة بخبير استشاري متخصص بشأن الأنشطة المتعلقة بالمشتبه فيهم الطلقاء. فمن شأن عدم القدرة على التكفل باستمرار الخدمات في هذا المجال أن يؤثر تأثيراً سلبياً كبيراً على ضمان استمرارية الأنشطة الجارية فيه. فالاعتمادات المعنية تُطلب لتأمين المتطلبات في الربع الأول من السنة على الأقل، على

أن تُؤمَّن أموالٌ إضافيةٌ في وقتٍ لاحق من السنة من مصدرَيْن فقط هما ما يتاح من الوفورات من المخصصات لسد تكاليف الموظفين أو ما يتأتى عن معدل شغور الوظائف فيما يخص عام 2022.

692- وطلب المكتب القُطري القائم في جمهورية أفريقيا الوسطى موارد مقدارها 4.5 آلاف يورو في بند الخبراء الاستشاريين. ولم يكن قد طُلِب تخصيص اعتمادات في إطار بند الخبراء الاستشاريين من باب الاستباق في ميزانية عام 2021 المعتمَدة. والحال أنه، من أجل استدامة استمرارية الأعمال في بيئة العمل المتأتية عن جائحة كوفيد-19، حُوّلت فيما يخص عام 2021 اعتمادات من بنود أخرى في الميزانية لسد تكاليف خبراء استشاريين استُعين بهم لتيسير ثم تعزيز انتقال المكتب القُطري إلى المزيد من الاستعانة بالمنصة الإعلامية المناسبة لإيصال المعلومات في سياق جائحة كوفيد-19، من قبيل لوحات الإعلان والبث الإذاعي والبث التلفازي، والبث عن طريق وسائط التواصل الاجتماعي. ونظراً إلى فعالية هذه المنصات (من حيث التكاليف والمحتوى) ومطالها، سيُكفُّ في عام 2022 عن الاستعانة ببث أعداد كبيرة من الرسائل النصية القصيرة التي هيئ لها في ميزانية عام 2021، ما سيؤتي وفورات نسبية. وسيستعان بالسائقين الإضافيين المستأجَرة خدماتهم بصفتهم "خبراء استشاريين" لتقديم المقدار اللازم من الدعم الاشتغالي الذي يطلبه الأطراف والمشاركون في إجراءات المحاكمة تفادياً للحاجة إلى موارد إضافية من الموظفين.

النفقات التشغيلية العامة — *3 022.9 ألف يورو*

693- ينطوي مقدار الميزانية المقترَح في بند النفقات التشغيلية العامة على زيادة مقدارها 644.6 ألف يورو (27.1 في المئة) بالقياس إلى الموارد المقرة لعام 2021. وتنجم هذه الزيادة عن مقدار الموارد التي طلبها قسم المجني عليهم والشهود الذي ينطوي على زيادة مقدارها 681.3 ألف يورو (53.3 في المئة). وسيستخدم المبلغ الذي طلبه هذا القسم لدعم برامج إعادة التوطين وإعادة الإسكان في إطار برنامج الحماية الخاص بالمحكمة الجنائية الدولية، ونظام التحرك الاستيجابي الأول، وتدبُّر القضايا، والدعم النفسي للشهود والمجني عليهم، ومثول الشهود والمجني عليهم في المحاكمات، وغير ذلك مما يمثل جميعه حجر الزاوية في اضطلاع قسم المجني عليهم والشهود بمهمته المتمثلة في توفير الحماية والترتيبات الأمنية والمشورة النفسية الاجتماعية وغير ذلك من أشكال المساعدة المناسبة للمجني عليهم والشهود المشمولين بعنايته.

694- وانطلاقاً من ارتفاع عدد ما تلقاه قسم المجني عليهم والشهود حديثاً من إحالات الشهود طلباً لدعمهم (وهو بالفعل أعلى بكثيرٍ من تقديرات مكتب المدّعي العام فيما يخص عام 2021 وله بالتالي أثرٌ ماليٌ على ميزانية قسم المجني عليهم والشهود لعام 2021)، معطوفاً على الارتفاع المماثل في عدد إحالات الشهود المقدَّر أن يشهده عام 2022، يمكن اعتبار أن الزيادة التي يطلبها هذا القسم تبقى محدودة محدودية قد تنطوي على خطر نقص الأموال المتاحة إذا نفَّذ مكتب المدّعي العام جميع ما قدَّر أنه سيصدره من إحالات الشهود فيما يخص عام 2022. إن قسم المجني عليهم والشهود خفَّض ميزانية نفقاته التشغيلية العامة للسنة الرابعة على التوالي لكنه يتوقع منذ الآن أن يواجه نقصاً في الاعتمادات في عام 2021. ولئن كان هذا القسم قد تدبَّر أمر النهوض بالمهام المنوطة به في إطار ولايته في السنوات الثلاث الماضية على الرغم من الصعوبات الكبيرة التي واجهها فقد تجسَّد نقص الاعتمادات في تأخير العمل فيما يتعلق بالبعثات وغيرها من عمليات تدبُّر القضايا، من قبيل إعادة توطين الشهود في بلدان وجهتهم الأخيرة. وإذا كان بعضٌ من المجازفة مقبولاً فإن من شأن عدم تخصيص الاعتمادات اللازمة لأنشطة حماية الشهود والمجني عليهم أن يفضي حتماً إلى أخطارٍ على حياة الأشخاص المعرضين للخطر في الأمد الطويل لا يمكن تدبُّر أمرها. فيظل صعباً على قسم المجني عليهم والشهود أن يتدبَّر أمر النهوض بعبء العمل المطلوب بميزانية أقل في ظل المزيد من الأنشطة في جمهورية أفريقيا الوسطى ومالي ودارفور بالسودان/تشاد وفي القضايا المستجدة الأخرى، مع استمرار العمليات في بورُندي وليبيا وجورجيا وكوت ديفوار وأوغندا.

695- وعلى الرغم من ذلك اتَّخذ قسم المجني عليهم والشهود بالفعل تدابير للتمكن من استيعاب عدد من إحالات الأشخاص طلباً لدعمهم، وتقليص تكاليف نظام التحرك الاستجابي الأولي وتدبُّر القضايا والمساندة فيما يخص القضايا المرفوعة حالياً في معظم الحالات، وأن يهيئ في الميزانية لخمسين في المئة من شهادات الشهود التي يُدلَى بها خلال المحاكمات مستبقاً في الوقت نفسه إمكان تيسير الخمسين في المئة الباقية بواسطة الروابط الفِدْيَوية.

696- وينطوي مقدار الموارد المقترَح في إطار هذا البند لقسم الإعلام والتوعية على زيادةٍ مقدارها 0.5 ألف يورو (1.9 في المئة)، وهو يلزم لصيانة معدات تحرير الأفلام والخواديم وغيرها من العناصر التي تخص موفِّري خدمات الإنترنت، ولسد تكاليف متكرِّرة مثل إيجار العتاد لفعالية فتح المحكمة أبوابها للزوار في سياق اليوم الدولي المفتوح في لاهاي.

697- وينطوي مقدار الموارد المطلوبة للمكاتب الخارجية (البالغ 1 036.1 ألف يورو) على انخفاضٍ مقداره 37.2 ألف يورو (3.5 في المئة) وذلك على الرغم من تدابير تخفيف وطأة جائحة كوفيد-19 التي يجب إعمالها. إن الموارد المطلوبة تلزم رئيسياً لسد تكاليف تسيير المكاتب القُطرية، بما في ذلك إيجار محالها وتكاليف صيانتها، وتكاليف المرتفَقَات (الماء والكهرباء)، وغير ذلك من تكاليف التشغيل المتفرقة (مثل المصروفات النقدية الصغيرة، وتأمين المحال ومجموعة الـمَرْكَبات، وصيانة الـمَرْكَبات). إن التخفيض المقترَح ينجم رئيسياً عما يلي: (1) تخفيضٌ في تكاليف الصيانة يعزى إلى اعتزام إقفال محال المكتب القُطري القائم في كِنْشاسا بجمهورية الكونغو الديمقراطية، والمزيد من تقليص عدد مَرْكَبَات المحكمة الموجودة في كِنْشاسا وفي كوت ديفوار، ما أفضى إلى تخفيضٍ من المتطلبات من وقود الـمَرْكَبَات ومن أعمال الصيانة، وانخفاض التكاليف المقابل لتقليص عدد الموظفين العاملين في كِنْشاسا وكوت ديفوار؛ (2) تحقيق وفورات كبيرة في تكاليف الماء والكهرباء عن طريق تركيب عدّادات في محال المكتب القُطري المشترك مع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي لاحتساب التكاليف الفعلية لاستهلاك المرتفَقَات التي توفرها هذه البعثة. وإضافةً إلى ذلك أبرم المكتب القُطري القائم في مالي اتفاقاً مع هذه البعثة يقضي بالكفِّ عن دفع مبلغ مقطوع لقاء صيانة المبنى. وستُطلب أعمال الإصلاح والصيانة المتكرِّرة بحسب الحاجة إليها وستعدُّ فاتورةٌ بتكاليف الخدمات المقابلة المستحقة على المحكمة.

698- إن الانخفاض المحدد في الموارد المطلوبة للمكاتب الخارجية كما أشير إليه آنفاً عوَّض تعويضاً كاملاً الزيادةَ في الموارد التي يطلبها المكتبان القُطريان القائمان في أوغندا وجمهورية أفريقيا الوسطى وعوَّضت جزئياً الزيادة التي طلبها قسم المجني عليهم والشهود لعام 2022 بالقياس إلى مقدار الموارد المقر لعام 2021. ويطلب المكتب القُطري القائم في أوغندا زيادةً (مقدارها 37.0 ألف يورو) ناجمة عن: 1) تهيئة حيزٍ مكتبي صغير في عنْتيبي ابتغاءَ النجاعة حيث يمكن تقديم الدعم من وقتٍ إلى آخر للأنشطة المجراة في البلدان المجاورة لأوغندا، 2) استئجار مرْكَبَات من أجل البعثات في دارفور بالسودان، 3) شراء هاتف محلي ومفتاح إلكتروني، ومقدار من بيانات الاتصال ومن وقت الاتصال للموظفين العاملين في إطار البعثات في السودان لتمكينهم من الاتصال في الميدان. وقد طلب المكتب القُطري القائم في جمهورية أفريقيا الوسطى زيادةً (مقدارها 29.8 ألف يورو) (12.4 في المئة) تعزى إلى زيادة متفق عليها تعاقدياً بنسبة 8.0 في المئة في تكاليف إيجار محال المكتب والحيز المرتبط به، وزيادة كبيرة في التكاليف المحلية المترتبة على خدمات تكييف وتطهير المكتب (بما في ذلك المعالجة ضد البعوض المسبب للملاريا)، ولزوم استخدام الكهرباء التي تنتجها المولدات خلال ساعات العمل، وعقد جديد خاص بالصيانة المعتادة لأجهزة المراقبة بواسطة التلفزيون المغلق الدارة، وزيادة في تكاليف المرْكَبَات ناتجة مباشرةً عن الزيادة المتوقَّعة في استخدامها، ولا سيما المرْكَبَات المصفَّحة المستعملة فيما يخص البعثات خارج بَنْغي.

اللوازم والمواد *457.2 ألف يورو*

699- تنطوي الميزانية المقترَحة فيما يخص اللوازم والمواد على انخفاض مقداره 15.4 ألف يورو (3.3 في المئة) بالقياس إلى مقدار الموارد المناظر المقر لعام 2021. فمقدار الموارد المطلوبة للمكاتب الخارجية (البالغ 410.4 آلاف يورو) ينطوي على انخفاض مقداره 42.7 ألف يورو (9.4 في المئة). إن المبلغ المطلوب يلزم لشراء مستهلَكات دعماً للعمليات اليومية، بما في ذلك وقود المرْكَبَات ومولِّدات الكهرباء، واللوازم المكتبية، ومعدات تكنولوجيا المعلومات الصغيرة، ومكيِّفات الهواء، وماء الشرب، والوجبات الخاصة بحالات الطوارئ، ومعدات الحماية الشخصية التي سيستخدمها الموظفون العاملون في الميدان في سياق جائحة كوفيد-19. إن جميع المكاتب الخارجية (عدا المكتب القُطري القائم في أوغندا) اقترحت فيما يخص عام 2022 تخفيضاً في ما تطلبه من موارد في إطار بند اللوازم والمواد، وذلك على الرغم من التكاليف الإضافية التي يلزم تحملها لشراء معدات الحماية الشخصية. كما إن التخفيض المقترَح ينجم عن أمور منها الوفورات التي استبان المكتب القُطري القائم في مالي إمكان تحقيقها في استهلاكه للوقود إثر شطب ثلاث مرْكَبَات قديمة من قائمة الممتلكات. وقد أعمل المكتب القُطري القائم في جمهورية أفريقيا الوسطى أيضاً مراقبةً معزَّزة للمخزونات، وقلَّص عدد الموجودات، وحسَّن التقديرات على أساس الإحاطة الأفضل بسبل التوريد المحلي والاستخدام المقدَّر. وإثر اعتماد التهم في قضية *عبد الرحمن* مؤخراً، يطلب المكتب القُطري القائم في أوغندا، نظراً إلى أنه سيقدِّم الدعم الاشتغالي للأنشطة المجراة في السودان، مبلغاً صغيراً لسد تكاليف وقود السيارات المستأجَرَة وتكاليف استئجار المرْكَبَات المصفَّحة دعماً للبعثات النظامية والبعثات التي تقوم بها الشخصيات المرموقة في السودان.

700- إن التخفيض الذي تقترحه المكاتب القطرية يعوّض تعويضاً كاملاً الزيادة التي طلبها قسم المجني عليهم والشهود وقسم الإعلام والتوعية وقسم دعم العمليات الخارجية. ولئن كان قسم المجني عليهم والشهود لم يطلب أي موارد في بند اللوازم والمواد لعام 2021 وكان قسم دعم العمليات الخارجية لم يطلب في هذا البند إلا 10.0 آلاف يورو، فإن كليهما طلب مقادير مزيدة من الموارد لعام 2022 (16.8 ألف يورو لقسم المجني عليهم والشهود و10.0 آلاف يورو لقسم دعم العمليات الخارجية) وذلك لسد التكاليف التالية: 1) تكاليف الاشتراكات الخاصة بالفريق المعني بإعداد ملفات القضايا في قسم المجني عليهم والشهود بموجب العقود السارية التي ستُجدَّد لعام 2022؛ 2) تكاليف مواصلة الاشتراكات في نشرات التحليل الاقتصادي لشتى وحدات المحكمة (رصد هيئة الإذاعة البريطانية المسمى BBC Monitoring، ونشرة صحيفة الـEconomist، والنشرة الإلكترونية المسماة Africa Intelligence)، ومتطلب إضافي جديد يترتب على خدمات تقدمها مؤسسة Experian في مجال التحقق الدولي من الهويات/التقارير عن الملاءة المالية لأغراض تدبُّر تجميد الممتلكات. أما المبلغ الذي طلبه قسم الإعلام والتوعية (10.0 آلاف يورو) فيمثل متطلباً متكرّراً وهو ينطوي على زيادة مقدارها 0.5 ألف يورو (5.3 في المئة) تعزى إلى ارتفاع في مقدار اشتراكات سنوية. وتلزم اعتمادات من أجل تجديد برمجيات حاسوبية ورخَصٍ تستعمل لتصميم مطبوعات ومواد بصرية خاصة بوسائط التواصل الاجتماعي وبطاقات ذاكرة للكامرات المستخدمة لإنشاء هذه المواد.

الأثاث والعتاد *47.9 ألف يورو*

701- ينطوي المبلغ المطلوب في بند الأثاث والعتاد على زيادةٍ مقدارها 17.8 ألف يورو (59.1 في المئة) بالقياس إلى ميزانية عام 2021 المعتمَدة. فمقدار الموارد المطلوبة من أجل المكاتب الخارجية يشهد زيادةً مقدارها 5.4 آلاف يورو (35.8 في المئة) وهو يلزم في المقام الأول لسد تكاليف شراء أثاث وعتاد مكتبي في المكاتب القطرية دعماً للأنشطة الجديدة أو لسد احتياجات موظفين جدد. إن المكتبَيْن القُطريَيْن القائمَيْن في جمهورية أفريقيا الوسطى وفي جورجيا لم يطلبا أي موارد لسد تكاليف

الأثاث والعتاد فيما يخص عام 2021 وعليه فإن المكتب القُطري القائم في جمهورية أفريقيا الوسطى سيحتاج في عام 2022 إلى استبدال بعض الأثاث المكتبي البالي وسيحتاج المكتب القُطري القائم في جورجيا في عام 2022 إلى شراء المزيد من الخزائن المنيعة لحفظ وثائق هامة ونقود وغير ذلك من العناصر حفظاً آمناً.

702- يعزى باقي الزيادة التي تطلبها شعبة العمليات الخارجية إلى زيادة مقدارها 7.0 آلاف يورو (46.7 في المئة) يطلبها قسم الإعلام والتوعية، وموارد تمثل مطلباً متكرّراً مقدارها 5.4 آلاف يورو يطلبها قسم المجني عليهم والشهود. إن توفير المبلغ الذي يطلبه قسم الإعلام والتوعية مهم أهمية أساسية لاستبدال الحواسيب المتقادم عهدها الخاصة بتحوير المواد السمعية البصرية والتصميم البياني، وكامرات التصوير السينمائي، وشراء معدات لتيسير إجراء المقابلات والمشاركات الحية على وسائط التواصل الاجتماعي على نحوٍ ابتكاري. وتسد بهذا المبلغ أيضاً تكاليف تكييف قاعة المقابلات الخاصة بإنتاج المبثوثات الرقمية (podcasts)، وصيانة معدات التصوير الفِدْيَوي والضوئي وشراء ما يلزم منها لاستدامة فعالية تجهيزات الاتصال، وتكاليف وحدات الذاكرة من النوع USB التي تستخدم للاستنساخ ويعتبر توفير اعتمادات لتكبُّدها متطلباً متكرّراً. ولم يطلب قسم المجني عليهم والشهود أية موارد في بند الأثاث والعتاد لعام 2021 وهو يطلب مبلغاً صغيراً فيما يخص عام 2022 لسد تكاليف ترخيص البرمجيات الحاسوبية التي يستعملها فريق إعداد القضايا في هذا القسم.

الجدول 27: البرنامج 3800: ميزانية عام 2022 المقترَحة

3800 **شعبة العمليات الخارجية**	مصروفات عام 2020 (بآلاف اليوروات) المجموع	المصروفات من صندوق الطوارئ	المجموع بما فيه المصروفات من صندوق الطوارئ	ميزانية عام 2021 المعتمَدة (بآلاف اليوروات)	التغيّر في الموارد مبلغه (بآلاف اليوروات)	نسبته المئوية (%)	ميزانية عام 2022 المقترَحة (بآلاف اليوروات)
موظفو الفئة الفنية				10 718.0	(123.2)	(1.1)	10 594.8
موظفو فئة الخدمات العامة				3 964.4	(97.8)	(2.5)	3 866.6
المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين	*14 821.8*	*-*	*14 821.8*	*14 682.4*	*(221.0)*	*(1.5)*	*14 461.4*
المساعدة المؤقتة العامة	2 139.7	-	2 139.7	1 446.4	351.2	24.3	1 797.6
المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات	-	-	-	84.8	31.7	37.4	116.5
العمل الإضافي	9.9	-	9.9	-	-	-	-
المجموع الفرعي لسائر تكاليف العاملين	*2 149.5*	*-*	*2 149.5*	*1 531.2*	*382.9*	*25.0*	*1 914.1*
السفر	448.5	100.5	549.0	888.4	130.7	14.7	1 019.1
الضيافة	-	-	-	-	-	-	-
الخدمات التعاقدية	829.7	174.8	1 004.5	1 126.3	121.6	10.8	1 247.9
التدريب	25.9	-	25.9	93.0	(23.4)	(25.2)	69.6
الخبراء الاستشاريون	23.1	18.7	41.8	5.5	75.0	1 363.6	80.5
النفقات التشغيلية العامة	2 112.1	71.6	2 183.8	2 378.3	644.6	27.1	3 022.9
اللوازم والمواد	274.9	-	274.9	472.6	(15.4)	(3.3)	457.2
الأثاث والعتاد	136.2	-	136.2	30.1	17.8	59.1	47.9
المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالعاملين	*3 850.4*	*365.6*	*4 216.1*	*4 994.2*	*950.9*	*19.0*	*5 945.1*
المجموع	**20 821.8**	**365.6**	**21 187.4**	**21 207.8**	**1 112.8**	**5.2**	**22 320.6**

الجدول 28: البرنامج 3800: مِلاك الموظفين المقترَح لعام 2022

3800	وكيل أمين عام	أمين عام مساعد	مد-2	مد-1	ف-5	ف-4	ف-3	ف-2	ف-1	*مجموع موظفي الفئة الفنية وما فوقها*	خ ع - ر ر	خ ع - ر أ	*مجموع موظفي فئة الخدمات العامة*	**مجموع الموظفين**
الوظائف الثابتة														
المقرة لعام 2021	-	-	-	1	8	9	33	40	-	*91*	4	98	*102*	**193**
الجديدة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المعادة التخصيص	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المعادة التصنيف	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المستعادة/المعادة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المقترَحة لعام 2022	**-**	**-**	**-**	**1**	**8**	**9**	**33**	**40**	**-**	***91***	**4**	**98**	***102***	**193**
وظائف المساعدة المؤقتة العامة (معادِلاتها بدوام كامل)														
المقرة لعام 2021	-	-	-	-	-	-	2.00	7.00	-	*9.00*	-	21.92	*21.92*	**30.92**
المستمرة	-	-	-	-	-	-	2.00	7.00	-	*9.00*	-	21.00	*21.00*	**30.00**
الجديدة	-	-	-	-	-	-	-	2.00	-	*2.00*	-	2.75	*2.75*	**4.75**
المعادة التخصيص	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المعادة التصنيف	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المحوَّلة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المقترَحة لعام 2022	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**2.00**	**9.00**	**-**	***11.00***	**-**	**23.75**	***23.75***	**34.75**

دال- البرنامج الرئيسي الرابع: أمانة جمعية الدول الأطراف

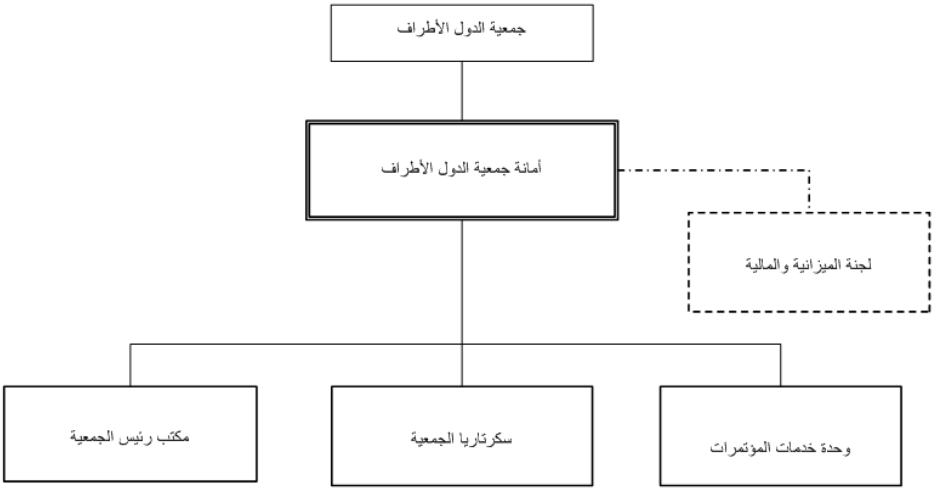

المقدِّمة

703- تقدم أمانة جمعية الدول الأطراف ("أمانة الجمعية") إلى جمعية الدول الأطراف ("الجمعية") ومكتبها وهيئاتها الفرعية مساعدة إدارية وتقنية في اضطلاعها بمهامها بموجب نظام روما الأساسي[111]. ومن المهام التي تضطلع بها أمانة الجمعية في مجال خدمات المؤتمرات تخطيطُ وإعدادُ وتنسيقُ اجتماعات الجمعية وهيئاتها الفرعية، واستلامُ وثائقهما وتقاريرهما وقراراتهما، وترجمةُ هذه المواد واستنساخُها وتوزيعُها. كما تقدِّم أمانة الجمعية خدمات فنية للجمعية وهيئاتها الفرعية. ومن المهام التي تضطلع بها في مجال الخدمات الفنية تقديمُ الخدمات القانونية وخدماتِ السكرتاريا الفنية، مثل توفيرِ الوثائق والتقارير والملخَّصات التحليلية، وإسداءِ المشورة على الصعيد الداخلي فيما يتعلق بالمسائل القانونية والفنية المتصلة بعمل الجمعية.

704- ويشتمل هذا البرنامج الرئيسي (أمانة جمعية الدول الأطراف) على أربعة برامج دائمة: البرنامج 4100 (وحدة خدمات المؤتمرات)، والبرنامج 4200 (سكرتاريا الجمعية)، والبرنامج 4400 (مكتب رئيس الجمعية)، والبرنامج 4500 (لجنة الميزانية والمالية).

موارد الميزانية 3 175.6 ألف يورو

705- ينطوي المبلغ المطلوب لعام 2022 على زيادةٍ صافية مقدارها 338.6 ألف يورو (11.9 في المئة) بالقياس إلى ميزانية عام 2021 المعتمَدة.

706- وتعزى هذه الزيادة رئيسياً إلى عددٍ من التكاليف المدرجَة في ميزانية عام 2022، منها التكاليف المرتبطة بعقد الدورة الحادية والعشرين للجمعية في لاهاي[112]، وجلسة للجنة الاستشارية المعنية بترشيحات القضاة تدوم ليومين، وزيادة في مقدار الأتعاب السنوية التي تُدفع للمراجع الخارجي. وقد حُقِّقت بعض الوفورات من خلال تشكيلة من التدابير، مثل إجراء تعديلات على الموارد من الموظفين بغية سد الاحتياجات الفعلية للأمانة على نحو تُتوخى به المرونة المقترنة بمراعاة اعتبارات النجاعة ومفاعيل العمل التآزري.

---

111 من هذه الهيئات الفريقان العاملان التابعان لمكتب جمعية الدول الأطراف (القائمان في نيويورك ولاهاي)، واللجنة الاستشارية المعنية بترشيحات قضاة المحكمة، ولجنة الميزانية والمالية، ولجنة المراجعة. إن مقر أمانة الجمعية قائم في لاهاي لكنها تقدِّم الخدمات الفنية إلى هيئة رئاسة الجمعية ومكتبها وفريقه العامل القائم في نيويورك، من خلال إعداد وثائق ما قبل الدورات ووثائق ما بعد الدورات.

112 يشمل الطلب في إطار الخدمات التعاقدية كلَّ تكاليف استئجار قاعات الاجتماعات فيما يخص دورة الجمعية التي ستُعقد في عام 2022.

الموارد من الموظفين **762.1 1 ألف يورو**

707- يتألف مِلاك العاملين في أمانة الجمعية من 10 وظائف ثابتة (خمس وظائف من الفئة الفنية وخمس وظائف من فئة الخدمات العامة) و11 وظيفة من وظائف المساعدة المؤقتة (سبع وظائف من الفئة الفنية وأربع وظائف من فئة الخدمات العامة (4.25 من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل)). ونظراً إلى أن دورة الجمعية لعام 2022 ستُعقد في لاهاي فإنه يُطلب في هذه الميزانية المقترَحة عددٌ من الموظفين بعقودٍ قصيرة المدة في إطار المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات. وفي بعض الحالات يتيح مزيدٌ من المكاسب المتأتية عن زيادة النجاعة وتحسينٌ لطرائق العمل النهوضَ بعبء العمل بالموارد الحالية.

الوظائف الثابتة: من الفئة الفنية وفئة الخدمات العامة *130.6 1 ألف يورو*

708- ينطوي المقدار المطلوب في بند الوظائف الثابتة على انخفاض مقداره 86.8 ألف يورو (7.1 في المئة) ناجم عن كفِّ الأمانة عن تمويل وظيفة الموظف المعني بالوثائق/المحفوظات (من الرتبة خ ع-رر). وتسعى الأمانة إلى جعل شاغلي وظائف إدارية أخرى في مِلاك الموظفين الخاص بالبرنامج الرئيسي الرابع يؤدون المهام المرتبطة بهذه الوظيفة. ويتألف مِلاك العاملين في أمانة الجمعية حالياً من مديرها (من الرتبة مد-1)، والأمين التنفيذي للجنة الميزانية والمالية (من الرتبة ف-5)، وموظف قانوني (من الرتبة ف-4)، وموظف قانوني (من الرتبة ف-3)، ومساعد خاص للمدير (من الرتبة ف-2)، ومساعد إداري رئيسي (من الرتبة خ ع-رر)، وموظف معني بالوثائق/المحفوظات (من الرتبة خ ع-رر)[113]، ومساعد معني بالاجتماعات والشؤون الإدارية (من الرتبة خ ع-رأ)، ومساعدَيْن إداريين (من الرتبة خ ع-رأ). وفيما عدا الاستثناءات المذكورة في الفقرة التالية، يؤدي جميع العاملين في أمانة الجمعية مهامهم تحت إشراف مديرها. ويقدِّم العاملون فيها إلى الجمعية وإلى هيئاتها الفرعية خدمات فنية (يقدمها الموظفون القانونيون) وخدمات تقنية (يقدمها الموظفون المعنيون بدعم الائتمار وبالشؤون الإدارية).

709- ويشار فيما يخص التراتب الإداري إلى أن المساعد الخاص لرئيسة الجمعية (وظيفة من وظائف المساعدة المؤقتة العامة) يرفع تقاريره إليها مباشرة. أما الأمين التنفيذي للجنة الميزانية والمالية فيرفع تقاريره إلى رئيس هذه اللجنة مباشرة. إنه، إضافةً إلى المهام المحدَّدة الطابع التي يضطلع بها بصفته الأمين التنفيذي، يواصل الاضطلاع بمهام عامة ضمن الأمانة جمعاء، وخصوصاً فيما يخص تمويلَ البرنامج الرئيسي الرابع وتسييرَ شؤونه. وبناءً على توصية من لجنة الميزانية والمالية وافقت الجمعية في عام 2015 على تعيينه أميناً للجنة المراجعة[114]، إضافةً إلى المهام الآنفة الذكر التي يتولاها. ويقدِّم الموظفان المعنيان بالشؤون الإدارية (انظر أدناه) والمساعد الإداري الرئيسي المساعدة إلى الأمين التنفيذي في عمله من أجل هاتين اللجنتين، كما يقدِّمها إليه بالقدر اللازم باقي العاملين في الأمانة.

المساعدة المؤقتة العامة *552.5 ألف يورو*

710- ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها 22.7 ألف يورو (4.3 في المئة). ويضم مِلاك العاملين في الأمانة حالياً أربع وظائف من وظائف المساعدة المؤقتة العامة بدوام كامل، والعديد من الوظائف التي تُشغل في إطار المساعدة المؤقتة العامة لأجل قصير بغية تقديم الخدمات إلى الجمعية وهيئاتها الفرعية (552.5 ألف يورو). إنّ هذه الزيادة الصافية تعزى إلى وظيفة المساعد الخاص للرئيس (من الرتبة ف-3) الجديدة

[113] كُفَّ عن تمويل هذه الوظيفة فيما يخص عام 2022.

[114] *الوثائق الرسمية لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الدورة الرابعة عشرة، لاهاي، 18-26 تشرين الثاني/نوفمبر 2015* (ICC-ASP/14/20)، المجلَّد الثاني، الجزء باء-3، الفقرة 145.

المطلوبة بدلاً من وظيفة المساعد الخاص للرئيس (من الرتبة ف-2) السابقة التي يعمل شاغلها في نيويورك.

711- *موظف قانوني رئيسي (من الرتبة ف-5)، لمدة 0.5 شهر، (متطلب مستمر، لسنوات متعددة)*. يقوم الموظف القانوني الرئيسي (من الرتبة ف-5)، خلال عدد محدود من الأيام، بتقديم الخدمات الفنية إلى الجمعية وفريقيها العاملين (إعداد وثائق ما قبل الدورة، ووثائق الدورة، ومشاريع التقارير). إن عمل هذا الموظف الإضافي يرفد عمل الموظفَيْن القانونيَيْن اللذين يضمهما مِلاك الأمانة الأساسي.

712- *موظف قانوني (من الرتبة ف-4)، لمدة 0.5 شهر، (متطلب مستمر، لسنوات متعددة)*. يقوم الموظف القانوني (من الرتبة ف-4)، خلال عدد محدود من الأيام، بتقديم الخدمات الفنية إلى الجمعية وفريقيها العاملين (إعداد وثائق ما قبل الدورة، ووثائق الدورة، ومشاريع التقارير). إن عمل هذا الموظف الإضافي يرفد عمل الموظفَيْن القانونيَيْن اللذين يضمهما مِلاك الأمانة الأساسي.

713- *موظف معني بالشؤون الإدارية (من الرتبة ف-3)، لمدة 12 شهراً، (متطلب مستمر، لسنوات متعددة)*. يساعد شاغل هذه الوظيفة الأمينَ التنفيذي للجنة الميزانية والمالية في التحضير لدورتيها، وفي متابعة تنفيذ التوصيات التي تقدِّمها والشؤون ذات الصلة، بما في ذلك التحضير لدورات لجنة المراجعة. كما إن وجود هذه الوظيفة يهيئ للأمين التنفيذي فرصة الاهتمام بالمزيد من اجتماعات فريق لاهاي العامل وإبلاغ لجنة الميزانية والمالية عن المسائل الرئيسية المتصلة بشؤون الميزانية والشؤون المالية والشؤون الإدارية.

714- *موظف معني بالشؤون الإدارية (من الرتبة ف-3)، لمدة شهر واحد، (متطلب مستمر، لسنوات متعددة)*. يساعد شاغل هذه الوظيفة الأمينَ التنفيذي للجنة الميزانية والمالية في كتابة المحاضر وإعداد التقارير بشأن دورتَي لجنة الميزانية والمالية ودورتَي لجنة المراجعة.

715- *موظف قانوني (من الرتبة ف-3)، لمدة 12 شهراً، (متطلب مستمر، لسنوات متعددة)*. يساعد شاغل هذه الوظيفة الأمانة فيما يتعلق بالمسائل الرئيسية المتصلة بشؤون الميزانية والشؤون المالية والشؤون الإدارية، ويساعد الميسِّرَ المعنيَّ بالميزانية البرنامجية المقترَحة. وإضافةً إلى ذلك يسهم شاغل هذه الوظيفة أيضاً في النهوض بأود مهام أخرى منوطةٍ بالجمعية في إطار ولايتها.

716- *مساعد خاص للرئيس (من الرتبة ف-3)، لمدة 12 شهراً (متطلَّب جديد[115]، لسنوات متعددة) (حتى نهاية فترة ولاية الرئيس الحالي للجمعية[116])*. يعمل شاغل هذه الوظيفة في نيويورك، فيساند الرئيسَ خلال زياراته لها بشأن ما يهم المحكمة من الشؤون المتصلة بالأمم المتحدة. إن شاغل هذه الوظيفة يقدّم دعماً فنياً وتقنياً إلى الرئيس في إعداد البيانات والمراسلات، وفيما يخص التنسيق مع أصحاب الشأن الرئيسيين، ويسهم في تخطيط وتنفيذ استراتيجية الرئيس الخاصة بالعلاقات الخارجية والتواصل وذلك على الخصوص بإسداء المشورة بشأن المسائل والمستجدات التي تؤثر على أنشطة الرئيس في مجال العلاقات الخارجية. كما إن شاغل هذه الوظيفة يقدِّم للرئيس، بحسب اللزوم، الدعم فيما يتعلق بالسياسات والدعم القانوني والدعم الاستراتيجي ويسدي إليه المشورة بشأن المسائل المعقدة المتصلة بولايته والمهام المنوطة به. إنه يساعد أيضاً في إعداد البلاغات الرسمية، والاهتمام بالاجتماعات المعنية بالمسائل المتصلة بالجمعية في مقر الأمم المتحدة (مثل تدوين الملاحظات)، والتواصل المستمر مع الدول المتمتعة بصفة المراقب للترويج لعالمية نظام روما الأساسي. كما يقدِّم هذا الموظف خدمات فنية إلى المكتب وإلى فريق نيويورك العامل، وإلى دورات الجمعية، وذلك بتوجيه من أمانة

[115] إن وظيفة المساعد الخاص للرئيس (من الرتبة ف-2)، المموَّلة في إطار المساعدة المؤقتة العامة، العامل شاغلها في نيويورك، لم تعد تلزم.

[116] أي حتى كانون الأول/ديسمبر 2023.

الجمعية. أما تقديم الخدمات التقنية فسيواصِل توليَّه مكتبُ الاتصال التابع للمحكمة القائم لدى منظمة الأمم المتحدة في نيويورك.

717- *مساعد خاص للمدير (من الرتبة ف-1)، لمدة 12 شهراً (متطلَّب مستمر، لسنوات متعددة)*. يساعد شاغل هذه الوظيفة مدير *أمانة الجمعية* في شؤون منها التحضير الإمدادي لدورات الجمعية، وتدبُّر مشاركة ممثلي المنظمات غير الحكومية، وشؤون وسائل الإعلام، وتنظيم الفعاليات الجانبية. كما يقدِّم هذا الموظف المساعدة باضطلاعه بأنشطة أخرى على صعيد الدعم الإمدادي طيلة السنة، وينظِّم لقاءات المدير مع مسؤولي المحكمة وممثلي الدول الأطراف.

718- *مساعدون معنيون بالتسجيل (من الرتبة خ ع-رأ)، لمدة 4.5 أشهر (متطلَّب مستمر، لسنوات متعددة) (وظيفة غير ممولة)*. تحتاج الأمانة إلى مساعدين معنيين بالتسجيل خلال الفترة الممتدة طيلة الأشهر السابقة للدورة السنوية للجمعية والمنتهية عند انتهاء هذه الدورة. إن المساعدين المعنيين بالتسجيل يساعدون المدير فيما يتعلق بكل الجوانب الإمدادية لجلسات الجمعية، بما في ذلك تسجيلُ الوفود وممثلي المنظمات غير الحكومية قبل انعقاد الدورة السنوية للجمعية وخلاله، والتسجيل للمشاركة على المنصات الافتراضية، وإصدارُ شارات النفوذ للمشاركين في الدورة السنوية، والمساعدةُ في إعداد ومسك قائمة المشاركين في الدورة السنوية، وإعدادُ الوثائق وتوزيعها، وتحديدُ المتطلبات من الأحياز والاحتياجات إلى المعدات من أجل الاجتماعات، وسائرُ أعمال التحضير الإمدادي من أجل دورة الجمعية.

719- مساعد إداري (من الرتبة خ ع-رأ) لمدة شهر واحد *(متطلب مستمر، لسنوات متعددة)*. تحتاج الأمانة إلى مساعد إداري خلال الفترة الممتدة طيلة الأشهر السابقة للدورة السنوية للجمعية والمنتهية عند انتهاء هذه الدورة. إنه يساعد المدير في أعمال التحضير الإمدادي لدورة الجمعية.

720- *مساعد معني بالوثائق (من الرتبة خ ع-رأ)، لمدة 0.5 شهر (متطلَّب مستمر، لسنوات متعددة) (وظيفة غير ممولة)*. تحتاج الأمانة إلى مساعد معني بالوثائق خلال شهر انعقاد الدورة السنوية للجمعية. إنه يساعد المدير في إعداد الوثائق من أجل دورة الجمعية.

721- *مساعد معني بالخدمات (من الرتبة خ ع-رأ)، لمدة شهر واحد (متطلَّب مستمر، لسنوات متعددة) (وظيفة غير ممولة)*. يسهر المساعد المعني بالخدمات على أن تُقدَّم الخدمات للجمعية على النحو السليم فيما يخص عتاد تكنولوجيا المعلومات والبرنامجيات ذات الصلة في المحكمة، التي ستُنصب وتصان في مكان انعقاد الجمعية. ويجب أيضاً أن يتوفر عددٌ من الموظفين جاهزين للعمل بناءً على استدعائهم بغية تذليل أي مشكلة قد تقوم.

المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات — *70.0 ألف يورو*

722- ينطوي المبلغ المطلوب على انخفاض مقداره 80.0 ألف يورو (53.3 في المئة) لأن الأمانة ستسعى إلى الحد من العبء المالي المترتب على الترجمة الشفوية بتنسيقها مع قلم المحكمة للاستعانة بالتراجمة الداخليين في لاهاي كلما أمكن الأمر[117]. إن دورة الجمعية ستعقد في لاهاي، حيث يجب أن توفر الأمانة التراجمة؛ كما يُحتاج إلى مساعدين مؤقتين آخرين للدعم في الإعداد للدورة وفي عقدها. ويشمل المبلغ المقترَح تكاليف الترجمة الشفوية لجلسات الجمعية واجتماعات مكتبها وسائر هيئاتها الفرعية.

[117] إن تقديم قلم المحكمة الدعم في توفير خدمات الترجمة الشفوية بواحدةٍ على الأقل من لغتَي عمل المحكمة يتوقف على عدم انشغال تراجمته بالإجراءات القضائية. وتجب الاستعانة بتراجمة خارجيين لتوفير الترجمة الشفوية باللغات الرسمية الأخرى.

العمل الإضافي *9.0 آلاف يورو*

723- ينطوي المبلغ المقترَح على انخفاض مقداره 5.0 آلاف يورو (35.7 في المئة). ويُدفع تعويض عن العمل الإضافي للموظفين من فئة الخدمات العامة الذين يُطلب منهم تقديم المساعدة المذكورة أعلاه ويتوجب عليهم أن يعملوا، خلال دورة الجمعية ودورات اللجان وفيما يتعلق بهذه الدورات، لمدةٍ تُجاوِز ساعات العمل المعتادة، وقد تمتد لتشمل عطل نهاية الأسبوع[118].

الموارد غير المتصلة بالعاملين **1 413.5 ألف يورو**

724- ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها 487.7 ألف يورو (52.7 في المئة)، تعزى رئيسياً إلى عقد دورة الجمعية الحادية والعشرين في لاهاي، وسفر تسعة من أعضاء اللجنة الاستشارية المعنية بترشيحات قضاة المحكمة إلى لاهاي للمشاركة في دورة لهذه اللجنة تدوم يومين والزيادة في مقدار الأتعاب السنوية التي تدفع للمراجع الخارجي.[119]. وتلزم الموارد غير المتصلة بالعاملين لسد تكاليف السفر، وتكاليف الضيافة، وتكاليف الخدمات التعاقدية، وتكاليف التدريب، والنفقات التشغيلية العامة، وتكاليف اللوازم والمواد، وتكاليف الأثاث والعتاد. إن توفير الموارد المعنية غير المتصلة بالعاملين يمثل متطلَّباً متكرِّراً.

السفر *427.8 ألف يورو*

725- ينطوي المبلغ المطلوب في بند السفر على زيادة مقدارها 50.6 ألف يورو (13.4 في المئة). إن ميزانية السفر تُهيئ لسد تكاليف أسفار تسعة من أعضاء اللجنة الاستشارية المعنية بترشيحات القضاة إلى لاهاي؛ وسفر أعضاء لجنة الميزانية والمالية للمشاركة في دوراتها؛ وأسفار رئيس هذه اللجنة للمشاركة في جلسات مع فريق نيويورك العامل وفريق لاهاي العامل ومسؤولي المحكمة؛ والأسفار التي يقوم بها بضعة من أعضاء هذه اللجنة لزيارة المكاتب القُطرية. كما إن المخصَّص في إطار هذا البند من بنود الميزانية يسد تكاليف سفر أعضاء مكتب رئيسة الجمعية، بما في ذلك زيارات مقر المحكمة في لاهاي وزيارات نيويورك[120]. وتُسَدّ بالموارد المطلوبة أيضاً تكاليف سفر خمسة من أعضاء لجنة المراجعة إلى لاهاي.

الضيافة *7.0 آلاف يورو*

726- لا تغيُّر في المقدار المطلوب من أجل الضيافة. إن الموارد المخصَّصة للضيافة تُستخدم رئيسياً من أجل دورتَي لجنة الميزانية والمالية ودورتَي لجنة المراجعة.

الخدمات التعاقدية *951.7 ألف يورو*

727- ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها 448.4 ألف يورو (89.1 في المئة)، تعزى رئيسياً إلى عقد الدورة الحادية والعشرين للجمعية في مركز مؤتمرات المحفل العالمي في لاهاي، ويشمل هذا المبلغ كل تكاليف استئجار قاعات المؤتمرات، والخدمات المتفرقة والمرافق المتاحة في مكان انعقاد الجمعية، وإصدار الشارات، واستئجار المزيد من العاملين المعنيين بالأمن والمعدات الأمنية، ومعدات الحماية

---

[118] خلافاً لدورات الجمعية التي تُعقد في لاهاي، لا تشمل دوراتها التي تُعقد في مقر الأمم المتحدة اجتماعات في أيام السبت.

[119] تبلغ زيادة الأتعاب السنوية التي تُدفع لمراجع الحسابات الخارجي مبلغاً مقداره 30.0 ألف يورو.

[120] إن رئيسة الجمعية للفترة 2021-2023، السيدة سِلفيا فرنَنديز دي غُرْمَندي (Silvia Fernández de Gurmendi) (الأرجنتين) تقيم في بوينس آيرس بالأرجنتين. وتنتهي فترة ولايتها البالغة ثلاث سنوات في كانون الأول/ديسمبر 2023، عند اختتام الدورة الثانية والعشرين للجمعية.

الشخصية[121]، وأعمال الطبع، والمعدات الأخرى، وما يعهد به إلى جهات خارجية من خدمات الترجمة[122]، والطباعة الخارجية.

التدريب

7.5 آلاف يورو

728- يكاد المقدار المطلوب من أجل التدريب أن لا يكون تغيَّر. فهو ينطوي على زيادة مقدارها 0.1 ألف يورو (1.4 في المئة). وتُستخدم المخصَّصات للتدريب بغية استدامة مواكبة الموظفين للمستجدات في مجالات عملهم المحدَّدة.

النفقات التشغيلية العامة *6.0 آلاف يورو*

729- ينطوي المبلغ المقترَح في بند النفقات التشغيلية العامة على انخفاض مقداره 11.4 ألف يورو (65.5 في المئة) يُعزى إلى تقليصٍ في طبع الوثائق تماشياً مع النهج القائم على "التقليل من استخدام الورق". وتُسد بالمخصَّصات في إطار هذا البند المصروفات على إرسال بعض الوثائق والمطبوعات (إلى الدول الأطراف وإلى أعضاء لجنة الميزانية والمالية وإلى أعضاء لجنة المراجعة). إن هذه المواد تُرْسَل بالبريد العادي أو بالبريد المسجَّل أو بالبريد الخاص. ويمكن أن تُقلَّص المخصصات في إطار هذا البند من بنود الميزانية تقليصاً كبيراً إذا اعتُمد، تماشياً مع الاتجاه السائد في المنظمات الدولية، نهجٌ "أكثر اتساماً بالطابع الأخضر"/سياسة قائمة على التقليل من استعمال الورق.

اللوازم والمواد *8.5 آلاف يورو*

730- لا تغيُّر في المقدار المقترَح في بند اللوازم والمواد. وتُسد بالمخصَّصات في إطار هذا البند تكاليف اللوازم المكتبية، بما فيها لوازم الكتابة التي يستخدمها موظفو الأمانة (ومنها القرطاس، وخراطيش الحبر، وأقلام الحبر، ودفاتر المذكرات، والأضابير)، ولوازم الكتابة لدورتَي لجنة الميزانية والمالية، ودورتَي لجنة المراجعة، والدورة السنوية للجمعية، والاجتماعات العادية لفريق لاهاي العامل.

الأثاث والعتاد *5.0 آلاف يورو*

731- لا تغيُّر في المقدار المقترَح في بند الأثاث والعتاد. فالأمانة تواصل النهوض بالنجاعة من خلال تحقيق وفورات في تكاليف طبع النسخ الورقية من الوثائق، ونقلها، وتخزينها، وتوزيعها. إن زيادة اتّباع هذا النهج القائم على "التقليل من استخدام الورق" وزيادة الاستعانة بالموقع الشبكي للجمعية وشبكات الترابط الخارجي يمكن أن تتيحا المزيد من تقليص الحاجة إلى المواد المطبوعة في الأجل المتوسط.

---

121 للحد من خطر العدوى بكوفيد-19.

122 إن مقدار الاعتمادات المخصَّصة للترجمة التحريرية يجسِّد مقدارَ المصروفات المتكبَّدة في العام السابق لترجمة الوثائق ذات الطابع المتكرّر/المعتاد. وفي عام 2020 بلغت تكاليف الترجمة التحريرية زهاء 274.0 ألف يورو (بما في ذلك تكاليف ترجمة التقرير الضخم الذي قدمَّه الخبراء المستقلون في الوثيقة ICC-ASP/19/16).

الجدول 29: البرنامج الرئيسي الرابع: ميزانية عام 2022 المقترَحة

البرنامج الرئيسي الرابع أمانة جمعية الدول الأطراف	مصروفات عام 2020 (بآلاف اليوروات) المجموع	المصروفات من صندوق الطوارئ	المجموع بما فيه المصروفات من صندوق الطوارئ	ميزانية عام 2021 المعتَمَدة (بآلاف اليوروات)	التغيّر في الموارد مبلغه (بآلاف اليوروات)	نسبته المئوية (%)	ميزانية عام 2022 المقترَحة (بآلاف اليوروات)
موظفو الفئة الفنية				800.3	(1.0)	(0.1)	799.3
موظفو فئة الخدمات العامة				417.1	(85.8)	(20.6)	331.3
المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين	*1 118.9*	-	*1 118.9*	*1 217.4*	*(86.8)*	*(7.1)*	*1 130.6*
المساعدة المؤقتة العامة	309.1	-	309.1	529.8	22.7	4.3	552.5
المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات	105.0	-	105.0	150.0	(80.0)	(53.3)	70.0
العمل الإضافي	17.4	-	17.4	14.0	(5.0)	(35.7)	9.0
المجموع الفرعي لسائر تكاليف العاملين	*431.6*	-	*431.6*	*693.8*	*(62.3)*	*(9.0)*	*631.5*
السفر	127.5	-	127.5	377.2	50.6	13.4	427.8
الضيافة	0.9	-	0.9	7.0	-	-	7.0
الخدمات التعاقدية	1 020.4	-	1 020.4	503.3	448.4	89.1	951.7
التدريب	-	-	-	7.4	0.1	1.4	7.5
الخبراء الاستشاريون	286.3	-	286.3	-	-	-	-
النفقات التشغيلية العامة	5.5	-	5.5	17.4	(11.4)	(65.5)	6.0
اللوازم والمواد	3.0	-	3.0	8.5	-	-	8.5
الأثاث والعتاد	-	-	-	5.0	-	-	5.0
المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالعاملين	*1 443.7*	-	*1 443.7*	*925.8*	*487.7*	*52.7*	*1 413.5*
المجموع	**2 994.2**	-	**2 994.2**	**2 837.0**	**338.6**	**11.9**	**3 175.6**

الجدول 30: البرنامج الرئيسي الرابع: مِلاك الموظفين المقترَح لعام 2022

البرنامج الرئيسي الرابع	وكيل أمين عام	أمين عام مساعد	مد-2	مد-1	ف-5	ف-4	ف-3	ف-2	ف-1	*مجموع موظفي الفئة الفنية وما فوقها*	خ ع - ر ر	خ ع - ر ا	*مجموع موظفي فئة الخدمات العامة*	**مجموع الموظفين**
الوظائف الثابتة														
المقرة لعام 2021	-	-	-	1	1	1	1	1	-	*5*	2	3	*5*	**10**
الجديدة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المعادة التخصيص	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المعادة التصنيف	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المستعادة/المعادة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المقترَحة لعام 2022	**-**	**-**	**-**	**1**	**1**	**1**	**1**	**1**	**-**	***5***	**2**	**3**	***5***	**10**
وظائف المساعدة المؤقتة العامة (معادِلاتها بدوام كامل)														
المقرة لعام 2021	-	-	-	-	0.04	0.04	2.08	1.00	1.00	*4.17*	-	0.58	*0.58*	**4.75**
المستمرة	-	-	-	-	0.04	0.04	2.08	-	1.00	*3.17*	-	0.58	*0.58*	**3.75**
الجديدة	-	-	-	-	-	-	1.00	-	-	*1.00*	-	-	-	**1.00**
المعادة التخصيص	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المعادة التصنيف	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المحوَّلة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المقترَحة لعام 2022	**-**	**-**	**-**	**-**	**0.04**	**0.04**	**3.08**	**-**	**1.00**	***4.17***	**-**	**0.58**	***0.58***	**4.75**

الجدول 31: البرنامج 4100: ميزانية عام 2022 المقترَحة

4100 وحدة خدمات المؤتمرات	مصروفات عام 2020 (بآلاف اليوروات) المجموع	المصروفات من صندوق الطوارئ	المجموع بما فيه المصروفات من صندوق الطوارئ	ميزانية عام 2021 المعتمَدة (بآلاف اليوروات)	التغيّر في الموارد مبلغه (بآلاف اليوروات)	نسبته المئوية (%)	ميزانية عام 2022 المقترَحة (بآلاف اليوروات)
موظفو الفئة الفنية				-	-	-	-
موظفو فئة الخدمات العامة				-	-	-	-
المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين	*-*	*-*	*-*	*-*	*-*	*-*	*-*
المساعدة المؤقتة العامة	121.4	-	121.4	261.6	(2.2)	(0.8)	259.4
المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات	93.9	-	93.9	90.0	(50.0)	(55.6)	40.0
العمل الإضافي	0.8	-	0.8	9.0	-	-	9.0
المجموع الفرعي لسائر تكاليف العاملين	*216.2*	*-*	*216.2*	*360.6*	*(52.2)*	*(14.5)*	*308.4*
السفر	6.1	-	6.1	-	37.3	-	37.3
الضيافة	-	-	-	-	-	-	-
الخدمات التعاقدية	986.5	-	986.5	353.0	442.2	125.3	795.2
التدريب	-	-	-	-	-	-	-
الخبراء الاستشاريون	-	-	-	-	-	-	-
النفقات التشغيلية العامة	5.5	-	5.5	6.0	(3.0)	(50.0)	3.0
اللوازم والمواد	3.0	-	3.0	5.0	-	-	5.0
الأثاث والعتاد	-	-	-	-	-	-	-
المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالعاملين	*1 001.1*	*-*	*1 001.1*	*364.0*	*476.5*	*130.9*	*840.5*
المجموع	**1 217.2**	**-**	**1 217.2**	**724.6**	**424.3**	**58.6**	**1 148.9**

الجدول 32: البرنامج 4100: مِلاك الموظفين المقترَح لعام 2022

4100	وكيل أمين عام	أمين عام مساعد	مد-2	مد-1	ف-5	ف-4	ف-3	ف-2	ف-1	*مجموع موظفي الفئة الفنية وما فوقها*	خ ع - ر ر	خ ع - ر أ	*مجموع موظفي فئة الخدمات العامة*	**مجموع الموظفين**
الوظائف الثابتة														
المقرة لعام 2021	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
الجديدة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المعادة التخصيص	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المعادة التصنيف	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المستعادة/المعادة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المقترَحة لعام 2022	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**
وظائف المساعدة المؤقتة العامة (معادِلاتها بدوام كامل)														
المقرة لعام 2021	**-**	**-**	**-**	**-**	**0.04**	**0.04**	**1.00**	**-**	**1.00**	***2.08***	**-**	**0.58**	***0.58***	**2.67**
المستمرة	**-**	**-**	**-**	**-**	**0.04**	**0.04**	**1.00**	**-**	**1.00**	***2.08***	**-**	**0.58**	***0.58***	**2.67**
الجديدة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المعادة التخصيص	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المعادة التصنيف	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المحوَّلة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المقترَحة لعام 2022	**-**	**-**	**-**	**-**	**0.04**	**0.04**	**1.00**	**-**	**1.00**	***2.08***	**-**	**0.58**	***0.58***	**2.67**

الجدول 33: البرنامج 4200: ميزانية عام 2022 المقترَحة

4200 سكرتاريا جمعية الدول الأطراف	مصروفات عام 2020 (بآلاف اليوروات) المجموع	المصروفات من صندوق الطوارئ	المجموع بما فيه المصروفات من صندوق الطوارئ	ميزانية عام 2021 المعتمَدة (بآلاف اليوروات)	التغيّر في الموارد مبلغه (بآلاف اليوروات)	نسبته المئوية (%)	ميزانية عام 2022 المقترَحة (بآلاف اليوروات)
موظفو الفئة الفنية				615.1	0.7	0.1	615.8
موظفو فئة الخدمات العامة				322.1	(90.5)	(28.1)	231.6
المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين	*832.4*	-	*832.4*	*937.2*	*(89.8)*	*(9.6)*	*847.4*
المساعدة المؤقتة العامة	14.4	-	14.4	-	-	-	-
المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات	-	-	-	-	-	-	-
العمل الإضافي	16.6	-	16.6	5.0	(5.0)	(100.0)	-
المجموع الفرعي لسائر تكاليف العاملين	*30.9*	-	*30.9*	*5.0*	*(5.0)*	*(100.0)*	-
السفر	3.6	-	3.6	26.9	(17.6)	(65.4)	9.3
الضيافة	0.5	-	0.5	1.0	-	-	1.0
الخدمات التعاقدية	-	-	-	-	-	-	-
التدريب	-	-	-	3.2	0.1	3.1	3.3
الخبراء الاستشاريون	-	-	-	-	-	-	-
النفقات التشغيلية العامة	-	-	-	-	-	-	-
اللوازم والمواد	-	-	-	3.5	-	-	3.5
الأثاث والعتاد	-	-	-	5.0	-	-	5.0
المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالعاملين	*4.1*	-	*4.1*	*39.6*	*(17.5)*	*(44.2)*	*22.1*
المجموع	**867.4**	-	**867.4**	**981.8**	**(112.3)**	**(11.4)**	**869.5**

الجدول 34: البرنامج 4200: مِلاك الموظفين المقترَح لعام 2022

4200	وكيل أمين عام	أمين عام مساعد	مد-2	مد-1	ف-5	ف-4	ف-3	ف-2	ف-1	*مجموع موظفي الفئة الفنية وما فوقها*	خ ع - ر ر	خ ع - ر أ	*مجموع موظفي فئة الخدمات العامة*	**مجموع الموظفين**
الوظائف الثابتة														
المقرة لعام 2021	-	-	-	1	-	1	1	1	-	*4*	1	3	*4*	**8**
الجديدة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المعادة التخصيص	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المعادة التصنيف	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المستعادة/المعادة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المقترَحة لعام 2022	**-**	**-**	**-**	**1**	**-**	**1**	**1**	**1**	**-**	***4***	**1**	**3**	***4***	**8**
وظائف المساعدة المؤقتة العامة (معادِلاتها بدوام كامل)														
المقرة لعام 2021	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المستمرة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
الجديدة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المعادة التخصيص	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المعادة التصنيف	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المحوَّلة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المقترَحة لعام 2022	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**

الجدول 35: البرنامج 4400: ميزانية عام 2022 المقترَحة

4400 **مكتب رئيسة جمعية الدول الأطراف**	مصروفات عام 2020 (بآلاف اليوروات) المجموع	المصروفات من صندوق الطوارئ	المجموع بما فيه المصروفات من صندوق الطوارئ	ميزانية عام 2021 المعتمَدة (بآلاف اليوروات)	التغيّر في الموارد مبلغه (بآلاف اليوروات)	نسبته المئوية (%)	ميزانية عام 2022 المقترَحة (بآلاف اليوروات)
موظفو الفئة الفنية				-	-	-	-
موظفو فئة الخدمات العامة				-	-	-	-
المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين	-	-	-	-	-	-	-
المساعدة المؤقتة العامة	171.6	-	171.6	123.6	26.2	21.2	149.8
المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات	-	-	-	-	-	-	-
العمل الإضافي	-	-	-	-	-	-	-
المجموع الفرعي لسائر تكاليف العاملين	*171.6*	-	*171.6*	*123.6*	*26.2*	*21.2*	*149.8*
السفر	16.6	-	16.6	102.6	(4.1)	(4.0)	98.5
الضيافة	-	-	-	-	-	-	-
الخدمات التعاقدية	-	-	-	6.0	-	-	6.0
التدريب	-	-	-	-	-	-	-
الخبراء الاستشاريون	-	-	-	-	-	-	-
النفقات التشغيلية العامة	-	-	-	-	-	-	-
اللوازم والمواد	-	-	-	-	-	-	-
الأثاث والعتاد	-	-	-	-	-	-	-
المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالعاملين	*16.6*	-	*16.6*	*108.6*	*(4.1)*	*(3.8)*	*104.5*
المجموع	**188.2**	-	**188.2**	**232.2**	**22.1**	**9.5**	**254.3**

الجدول 36: البرنامج 4400: مِلاك الموظفين المقترَح لعام 2022

4400	وكيل أمين عام	أمين عام مساعد	مد-2	مد-1	ف-5	ف-4	ف-3	ف-2	ف-1	*مجموع موظفي الفئة الفنية وما فوقها*	خ ع - ر ر	خ ع - ر أ	*مجموع موظفي فئة الخدمات العامة*	**مجموع الموظفين**
الوظائف الثابتة														
المقرة لعام 2021	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
الجديدة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المعادة التخصيص	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المعادة التصنيف	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المستعادة/المعادة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المقترَحة لعام 2022	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**
وظائف المساعدة المؤقتة العامة (معادِلاتها بدوام كامل)														
المقرة لعام 2021	-	-	-	-	-	-	-	1.00	-	*1.00*	-	-	-	**1.00**
المستمرة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
الجديدة	-	-	-	-	-	-	1.00	-	-	*1.00*	-	-	-	**1.00**
المعادة التخصيص	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المعادة التصنيف	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المحوَّلة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المقترَحة لعام 2022	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**1.00**	**-**	**-**	***1.00***	**-**	**-**	**-**	**1.00**

الجدول 37: البرنامج 4500: ميزانية عام 2022 المقترَحة

4500 لجنة الميزانية والمالية	مصروفات عام 2020 (بآلاف اليوروات)			ميزانية عام 2021 المعتمَدة (بآلاف اليوروات)	التغيّر في الموارد		ميزانية عام 2022 المقترَحة (بآلاف اليوروات)
	المجموع	المصروفات من صندوق الطوارئ	المجموع بما فيه المصروفات من صندوق الطوارئ		مبلغه (بآلاف اليوروات)	نسبته المئوية (%)	
موظفو الفئة الفنية				185.2	(1.7)	(0.9)	183.5
موظفو فئة الخدمات العامة				95.0	4.7	4.9	99.7
المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين	*286.5*	-	*286.5*	*280.2*	*3.0*	*1.1*	*283.2*
المساعدة المؤقتة العامة	1.8	-	1.8	144.6	(1.3)	(0.9)	143.3
المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات	11.1	-	11.1	60.0	(30.0)	(50.0)	30.0
العمل الإضافي	-	-	-	-	-	-	-
المجموع الفرعي لسائر تكاليف العاملين	*12.9*	-	*12.9*	*204.6*	*(31.3)*	*(15.3)*	*173.3*
السفر	33.1	-	33.1	247.7	35.0	14.1	282.7
الضيافة	0.4	-	0.4	6.0	-	-	6.0
الخدمات التعاقدية	26.3	-	26.3	144.3	6.2	4.3	150.5
التدريب	-	-	-	4.2	-	-	4.2
الخبراء الاستشاريون	-	-	-	-	-	-	-
النفقات التشغيلية العامة	-	-	-	11.4	(8.4)	(73.7)	3.0
اللوازم والمواد	-	-	-	-	-	-	-
الأثاث والعتاد	-	-	-	-	-	-	-
المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالعاملين	*59.8*	-	*59.8*	*413.6*	*32.8*	*7.9*	*446.4*
المجموع	**359.2**	-	**359.2**	**898.4**	**4.5**	**0.5**	**902.9**

الجدول 38: البرنامج 4500: مِلاك الموظفين المقترَح لعام 2022

4500	وكيل أمين عام	أمين عام مساعد	مد-2	مد-1	ف-5	ف-4	ف-3	ف-2	ف-1	*مجموع موظفي الفئة الفنية وما فوقها*	خ ع - ر ر	خ ع - ر أ	*مجموع موظفي فئة الخدمات العامة*	**مجموع الموظفين**
الوظائف الثابتة														
المقرة لعام 2021	-	-	-	-	1	-	-	-	-	*1*	1	-	*1*	**2**
الجديدة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المعادة التخصيص	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المعادة التصنيف	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المستعادة/المعادة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المقترَحة لعام 2022	**-**	**-**	**-**	**-**	**1**	**-**	**-**	**-**	**-**	***1***	**1**	**-**	***1***	**2**
وظائف المساعدة المؤقتة العامة (معادِلاتها بدوام كامل)														
المقرة لعام 2021	-	-	-	-	-	-	1.08	-	-	*1.08*	-	-	-	**1.08**
المستمرة	-	-	-	-	-	-	1.08	-	-	*1.08*	-	-	-	**1.08**
الجديدة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المعادة التخصيص	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المعادة التصنيف	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المحوَّلة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المقترَحة لعام 2022	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**1.08**	**-**	**-**	***1.08***	**-**	**-**	**-**	**1.08**

الجدول 39: البرنامج 4600: ميزانية عام 2022 المقترَحة

4600 الهيئات العاملة بتكليف من الجمعية لعام 2021	مصروفات عام 2020 (بآلاف اليوروات)			ميزانية عام 2021 المعتمَدة (بآلاف اليوروات)	التغيّر في الموارد		ميزانية عام 2022 المقترَحة (بآلاف اليوروات)
	المجموع	المصروفات من صندوق الطوارئ	المجموع بما فيه المصروفات من صندوق الطوارئ		مبلغه (بآلاف اليوروات)	نسبته المئوية (%)	
موظفو الفئة الفنية				-	-	-	-
موظفو فئة الخدمات العامة	-	-	-	-	-	-	-
المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين	-	-	-	-	-	-	-
المساعدة المؤقتة العامة	-	-	-	-	-	-	-
المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات	-	-	-	-	-	-	-
العمل الإضافي	-	-	-	-	-	-	-
المجموع الفرعي لسائر تكاليف العاملين	68.2	-	68.2	-	-	-	-
السفر	-	-	-	-	-	-	-
الضيافة	7.6	-	7.6	-	-	-	-
الخدمات التعاقدية	-	-	-	-	-	-	-
التدريب	286.3	-	286.3	-	-	-	-
الخبراء الاستشاريون	-	-	-	-	-	-	-
النفقات التشغيلية العامة	-	-	-	-	-	-	-
اللوازم والمواد	-	-	-	-	-	-	-
الأثاث والعتاد	*362.1*	-	*362.1*	-	-	-	-
المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالعاملين	**362.1**	-	**362.1**	-	-	-	-
المجموع				-	-	-	-

الجدول 40: البرنامج 4600: مِلاك الموظفين المقترَح لعام 2022

4600	وكيل أمين عام	أمين عام مساعد	مد-2	مد-1	ف-5	ف-4	ف-3	ف-2	ف-1	*مجموع موظفي الفئة الفنية وما فوقها*	خ ع - ر ر	خ ع - ر أ	*مجموع موظفي فئة الخدمات العامة*	**مجموع الموظفين**
الوظائف الثابتة														
المقرة لعام 2021	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
الجديدة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المعادة التخصيص	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المعادة التصنيف	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المستعادة/المعادة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المقترَحة لعام 2022	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
وظائف المساعدة المؤقتة العامة (معادِلاتها بدوام كامل)														
المقرة لعام 2021	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المستمرة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
الجديدة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المعادة التخصيص	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المعادة التصنيف	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المحوَّلة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المقترَحة لعام 2022	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**

هاء - البرنامج الرئيسي الخامس: مباني المحكمة

المقدِّمة

732- أنشئ هذا البرنامج الرئيسي لتوفير صيانة مقر المحكمة الجنائية الدولية ("المحكمة") في لاهاي. إن الصيانة الوقائية والصيانة التصحيحية وبرنامج استبدال العناصر المندرجة في عداد رأس المال معهودٌ بها إلى مقاولٍ خارجيٍ من المقاولين الرئيسيين.

موارد الميزانية **2 270.0 ألف يورو**

733- ضمَّنت المحكمة تقريرَها عن المستبدَلات المندرجة في عداد رأس المال، الذي قُدِّم إلى لجنة الميزانية والمالية في دورتها الرابعة والثلاثين، عرضاً مفصَّلاً عن خطة خمسية لاستبدال عناصر تندرج في عداد رأس المال. والحال أنه قُلِّص المبلغ المتصل بهذه الخطة لعام 2022.

734- ونظراً إلى أن لجنة الميزانية والمالية أوصت بإعادة تقييم الخطة الخاصة باستبدال العناصر المندرجة في عداد رأس المال للأمد المتوسط وللأمد الطويل في ضوء الاعتمادات المخصصة في ميزانية عام 2021 فإن الزيادة المتوقَّعة الناجمة عن ارتفاع مؤشر الأسعار في قطاع إدارة المرافق في هولندا تُستوعب ضمن الميزانية المقترَحة. وسينفَّذ هذا التخفيض من خلال مواصلة استبدال العناصر الهشّة التي انهارت بالفعل أو تظهر عليها علامات الانهيار الوشيك، دون غيرها من العناصر.

النفقات التشغيلية العامة *2 270.0 ألف يورو*

735- إن هذا المقترَح يتألف من عنصرَيْن رئيسيَيْن: '1' الصيانة الوقائية والتصحيحية (المتكرِّرة)؛ '2' العمليات المخططة لاستبدال عناصر تندرج في عداد رأس المال (متغير). إنه ينطوي على زيادة يُقدَّر أن تبلغ نسبتها 2.5 في المئة أخذاً في الحسبان للتضخم في التكاليف المشمولة بالعقود الخاصة بالصيانة الوقائية والصيانة التصحيحية. ويبلغ المقدار المقترَح للصيانة الوقائية والصيانة التصحيحية 1 938.4 ألف يورو والمبلغ المقترَح لعمليات استبدال عناصر مندرجة في عداد رأس المال 331.6 ألف يورو.

736- إن المبلغ المقترَح فيما يخص المستبدَلات المندرجة في عداد رأس المال حُسِب على أساس عناصر الأصول التي يتعين استبدالها عاجلاً في عام 2022. وقد خُطِّط في بادئ الأمر لتخصيص مبلغ في هذا البند لعام 2022 مقداره 605.0 آلاف يورو وأُبلغت لجنة الميزانية والمالية بذلك. والحال أنه، جرَّاءَ محدودية الأموال المتاحة من أجل استبدال عناصر تندرج في عداد رأس المال، ستُرجأ بعض الأنشطة في هذا المجال وسيُقتصر على استبدال العناصر الأساسية اللازمة لاستعمال المبنى اليومي ولن يجري استبدالها إلا عندما تكون قد غدت عتيقةً وعاطلةً على نحوٍ لا رجعة عنه.

الجدول 41: البرنامج الرئيسي الخامس: ميزانية عام 2022 المقترَحة

البرنامج الرئيسي الخامس مباني المحكمة	مصروفات عام 2020 (بآلاف اليوروات) المجموع	المصروفات من صندوق الطوارئ	المجموع بما فيه المصروفات من صندوق الطوارئ	ميزانية عام 2021 المعتمَدة (بآلاف اليوروات)	التغيّر في الموارد مبلغه (بآلاف اليوروات)	نسبته المئوية (%)	ميزانية عام 2022 المقترَحة (بآلاف اليوروات)
موظفو الفئة الفنية				-	-	-	-
موظفو فئة الخدمات العامة				-	-	-	-
المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين	-	-	-	-	-	-	-
المساعدة المؤقتة العامة	-	-	-	-	-	-	-
المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات	-	-	-	-	-	-	-
العمل الإضافي	-	-	-	-	-	-	-
المجموع الفرعي لسائر تكاليف العاملين	-	-	-	-	-	-	-
السفر	-	-	-	-	-	-	-
الضيافة	-	-	-	-	-	-	-
الخدمات التعاقدية	-	-	-	-	-	-	-
التدريب	-	-	-	-	-	-	-
الخبراء الاستشاريون	-	-	-	-	-	-	-
النفقات التشغيلية العامة	2 270.0	-	2 270.0	2 270.0	-	-	2 270.0
اللوازم والمواد	-	-	-	-	-	-	-
الأثاث والعتاد	-	-	-	-	-	-	-
المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالعاملين	*2 270.0*	-	*2 270.0*	*2 270.0*	-	-	*2 270.0*
المجموع	**2 270.0**	-	**2 270.0**	**2 270.0**	-	-	**2 270.0**

واو- البرنامج الرئيسي السادس: أمانة الصندوق الاستئماني للمجني عليهم

الملخَّص

أنشطة البرامج الحالية (2021)

737- يعمل الصندوق الاستئماني للمجني عليهم لدى المحكمة الجنائية الدولية ("الصندوق الاستئماني") لرأب الأذى الذي لحق بالمجني عليهم من جرّاء الجرائم التي تندرج ضمن نطاق اختصاص المحكمة الجنائية الدولية ("المحكمة"). ويؤدّي الصندوق الاستئماني مهمتين: (1) تسيير شؤون جبر الأضرار الذي تأمر به المحكمة بحق الشخص المدان (مهمة جبر الأضرار)[123]، (2) تسخير موارده الأخرى لصالح المجني عليهم وفقاً لأحكام المادة 79 من نظام روما الأساسي (مهمة تقديم المساعدة)[124].

738- ومنذ عام 2020، زادت أنشطة الصندوق الاستئماني للمجني عليهم زيادةً كبيرة كما يظهر من زيادة عدد العقود المبرمة مع شركائه في التنفيذ من ست عقود إلى 27 عقداً. ففي أوائل عام 2020 كان تنفيذ الأوامر بجبر الأضرار يجري فقط في قضية *كاتَنْغَا* (*Katanga*)؛ أما في قضية *المهدي* وقضية *لوبَنْغَا* (*Lubanga*) فكانت تجري عملية استدراج عروض لانتقاء الشركاء في التنفيذ وعملية لتحديد من يحق لهم الحصول على التعويضات. وبدأ تنفيذ برنامج جبر الأضرار في قضية المهدي بدفع تعويضات فردية اعتباراً من كانون الثاني/يناير 2021. وفي 30 آذار/مارس 2021 عُقدت المراسم الرمزية في بَاماكو بمالي من أجل أهالي مالي والمجتمع الدولي. وفي 15 آذار/مارس 2021 بدأ نفاذ العقد البالغة مدته خَمْس سنوات مع الشريك في التنفيذ فيما يخص جبر الأضرار في قضية *لوبَنْغَا* (*Lubanga*) بتقديم تعويضات جماعية على شكل خدمات، بقيمةٍ تبلغ 10 ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية. وتضاعف عدد البرامج الخاصة بتقديم المساعدة من برنامج واحد (كان يُنفَّذ في أوغندا، إلى أربعة برامج، تُنفَّذ في جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى وكوت ديفوار.

739- وعلاوةً على ذلك بدأ التخطيط لتنفيذ برنامج لجبر الأضرار في قضية *أنْتاغَنْدا* (*Ntaganda*) إثر صدور أمر الدائرة الابتدائية القاضي بجبر الأضرار محدداً مسؤولية السيد *أنْتاغَنْدا* بـ30 مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية. وسيبدأ بحلول نهاية عام 2021 وفي عام 2022 تنفيذ ثلاثة برامج أخرى لتقديم المساعدة في جورجيا وكينيا ومالي، وتجري عملية شراء للتعاقد مع الشركاء في التنفيذ المناسبين.

740- وقد اتسمت بأهمية أساسية لتجهيز عملية الشراء والتعاقد مع 22 شريكاً جديداً من الشركاء في التنفيذ المساعدةُ التي قدَّمها قلم المحكمة، بوسائل منها على الخصوص إنشاء فرقة العمل المعنية بعمليات الشراء (المؤلفة من عاملين من قلم المحكمة وعاملين في الصندوق الاستئماني للمجني عليهم)، والدعمُ الذي قدَّمته الوحدة المعنية بالشراء

---

[123] القاعدة 98(2) و(3) و(4) من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات.

[124] القاعدة 98(5) من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات. وللاستزادة من المعلومات عن الأساس القانوني للصندوق الاستئماني للمجني عليهم يرجى الرجوع إلى الموقع الشبكي https://www.trustfundforvictims.org/en/about/legal-basis

والمكتب القانوني، إضافةً إلى تعزيز مِلاك موظفي الصندوق الاستئماني بالانتداب المؤقت لموظفٍ معاونٍ معني بعمليات الشراء وموظفين قانونيين مساعدين في إطار التعاقد القصير الأجل. وكما شُدِّد عليه في التقرير عن المراجعة التي أجراها خبراء مستقلون، الصادر في أيلول/سبتمبر 2020، سيواصل الصندوق الاستئماني تعزيز التعاون مع قلم المحكمة ولا سيما فيما يتعلق بالتعاقد للحصول على خدمات الشركاء في التنفيذ سهراً على النجاعة، والتجاوب، والشفافية، والحياد، والجودة.

الغايات الاستراتيجية

741- في آب/أغسطس 2020 اعتمد مجلس إدارة الصندوق الاستئماني للمجني عليهم الخطةَ الاستراتيجيةَ للصندوق للفترة 2020-2021. ويُتوخى أن يواصَل في إطار الخطة الاستراتيجية التالية للصندوق، للفترة 2022-2025، النهج الاستراتيجي الذي يتبعه الصندوق حالياً وأن يُوسَّع العمل به، مع السعي لتحقيق المزيد من التلاؤم مع الأُطُر الزمنية للخطة الاستراتيجية الشاملة بنطاقها المحكمة جمعاء وبمضمون هذه الخطة، والتركيز على المهمة المتميزة المنوطة بالصندوق في إطار ولايته المتمثلة في رأب الأذى الذي لحق بالمجني عليهم في الجرائم المندرجة ضمن إطار اختصاص المحكمة.

742- وتتمثَّل الغايات الاستراتيجية للصندوق الاستئماني للمجني عليهم فيما يلي:

أ) على صعيد المفعول: أن يتغلب المجني عليهم وأُسَرُهم على الأذى الذي لحق بهم، فيَحْيَوْن حياة كريمة، ويسهمون في التصالح وإرساء السلام ضمن جماعاتهم، نتيجةً لتنفيذ الأوامر بجبر الأضرار وبرامج المساعدة؛

ب) على صعيد الأداء: أن يتكفَّل الصندوق الاستئماني للمجني عليهم، عاملاً بالتواؤم مع المحكمة، بحُسْنَ الإدارة والمساءلة والشفافية في جميع أنشطته وملبِّياً في الوقت نفسه المتطلبات التي تقضي بها المهام المنوطة به في إطار ولايته، وأن تُضْمَن له الموارد الكافية للعمل تنفيذاً لبرامجه الخاصة بالمساعدة وجبر الأضرار في بلدان الحالات المعروضة على المحكمة.

743- أما من حيث التأخير فقد أحدثت أنشطة الصندوق الاستئماني للمجني عليهم أثراً أكبر على ما عانى منه المجني عليهم من أذى وصدمات وضعف حالٍ متعدد الوجوه من جرّاء الجرائم المنصوص عليها في نظام روما الأساسي. وسيظل ما يسخّره الصندوق الاستئماني للمجني عليهم لرأب الأذى الذي لحق بالمجني عليهم يُحدث أثراً أكبر إذ ستغدو جميع البرامج شغّالةً بصورة تامة في عام 2022، في سياق تحدياتٍ اشتغالية متعددة الوجوه. وسيتعين على الصندوق الاستئماني للمجني عليهم قياس وتقييم هذا الأثر بمتابعة أنشطته وتقييمها. ويضاف إلى ذلك أنه سيتعين على الصندوق الاستئماني للمجني عليهم أن يحسن أنشطته التوعوية بدعم من المكاتب القُطرية عند الإمكان، وأن يضع استراتيجيات للتواصل فيما يخص برامجه.

744- وأما فيما يخص الأداء، فقد عمل الصندوق الاستئماني للمجني عليهم إلى أقصى حدود المستطاع في إطار مِلاك الموظفين المهيأ له في الميزانية منذ بداية عام 2020، وغدا المكوّن الإداري في هذا المِلاك عاملاً بصورة كاملة. ويشمل ذلك المستشار القانوني، الذي يعمل بصفة نائبٍ للمدير التنفيذي، ومديري البرامج الثلاثة الذين يعملون في بلدان الحالات. وفي عام 2022 سيجعل تنامي عدد المشاريع التي يموّلها الصندوق الاستئماني للمجني عليهم من المتعيّن عليه أن يُجري استثمارات لتحسين إجراءات العمل القياسية ووضع المزيد منها، وتعزيز المهارات المهنية والمهارات المتعلقة بتدبُّر السيرورات. إنّ إقامة واستدامة العلاقات مع أصحاب الشأن الأساسيين، اللتين تعتبران الأساس لنجاعة الصندوق الاستئماني للمجني عليهم وفعاليته، ستستلزمان كذلك إجراء استثمارات: جمع الأموال من الجهات المانحة من القطاعين العام والخاص؛ وزيادة بروز استثمارات الصندق ومنجزاته للعيان؛ والتكفل بالتجاوب لأوامر المحكمة القاضية

بجبر الأضرار؛ والتعاون مع قلم المحكمة؛ والتمكن من انتقاء الشركاء المحليين في التنفيذ ودعمهم ومراقبتهم.

745- إن الأوامر بجبر الأضرار تأتي لصالح المجني عليهم في الجرائم التي يُدان المتهمون بارتكابها. ويعتبر تمييز وانتقاء المنتفعين بتعويضات جبر الأضرار مهمةً تنظيميةً أساسية من مهام الصندوق الاستئماني للمجني عليهم ومن مهام موظفيه القانونيين وموظفيه المعنيين بالبرامج على الخصوص. فسيتعين على الصندوق الاستئماني للمجني عليهم، بالتعاون مع المحكمة وشركائها في بلدان الحالات، وضع استراتيجيات تجعل هذه السيرورات أنجع وأكثر فعالية، يحدوه في ذلك المبدأ القاضي بعدم الإضرار.

تدبُّر الأموال وشؤون جمع الأموال

746- إن اطراد تنامي عبء العمل المتأتي عن القضايا التي بلغت مرحلة جبر الأضرار، واتساع نطاق هذه الإجراءات وما تتسم به من تعقيد اشتغالي، يبين تزايد رجحان الأنشطة المتصلة بجبر الأضرار ضمن مجموعة الأنشطة التي يضطلع بها الصندوق الاستئماني للمجني عليهم، ما يتجسد في احتياجاته على صعيد الميزانية وتخصيص الاعتمادات المتوفرة له.

747- وحتى تاريخه اعتُبر الأشخاص الذين أدانتهم المحكمة مُعْوزين؛ وبالتالي مُوّلت جميع أنشطة الصندوق المتعلقة بجبر الأضرار بتبرعات، قدَّمتها في المقام الأول الدول الأطراف في نظام روما الأساسي. ويهيئ الجدول الوارد أدناه لمحةً عامة عن التبرعات (بآلاف اليوروات) التي استُلمت حتى تاريخه:

	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
المجموع	207.4	985.8	102.0 1	550.8	913.6	168.0 1	555.0 1	245.0 3	293.0 2	495.0 4	987.0 4	935.0 2	700.0 1	064.0 3	076.0 4	669.0 2	788.0 2

748- وفي أكثر الحالات تضع الدول التي تقدِّم تبرعاتٍ للصندوق الاستئماني للمجني عليهم شروطاً على استخدام تبرعاتها وتطلب تخصيصها لوجه استخدامٍ معين. كما إن متطلباتها المتعلقة بالإبلاغ تطورت وغدت متنوعة من حيث الآجال والمحتوى. وبالتالي يسخِّر موظفو الصندوق الاستئماني للمجني عليهم مقداراً طائلاً من الوقت والموارد لأنشطة تدبُّر الأموال ما يعتبر مجالاً سيتعين على الصندوق أن يوليه المزيد من التركيز في المستقبل.

749- وتخضع مشاريع المساعدة وجبر الأضرار إلى تمديدات سنوية على أساس توفر الأموال، وعليه فإن الصندوق الاستئماني للمجني عليهم لا يرتبط بالتزاماتٍ إلا فيما يتعلق بالسنة المعنية بموجب العقد الخاص بكل مشروع، رامياً إلى تكميل مبالغ تعويضات جبر الأضرار ومواصلة تنفيذ برامج المساعدة طيلة عمرها الممتد لسنوات متعددة.

750- ويبيِّن الرسم البياني التالي محفظة الصندوق الاستئماني للمجني عليهم بحلول 31 آذار/مارس 2021 وتوزُّعها:

توزُّع محفظة الصندوق الاستئماني للمجني عليهم بحلول 31 آذار/مارس 2021 (باليوروات)

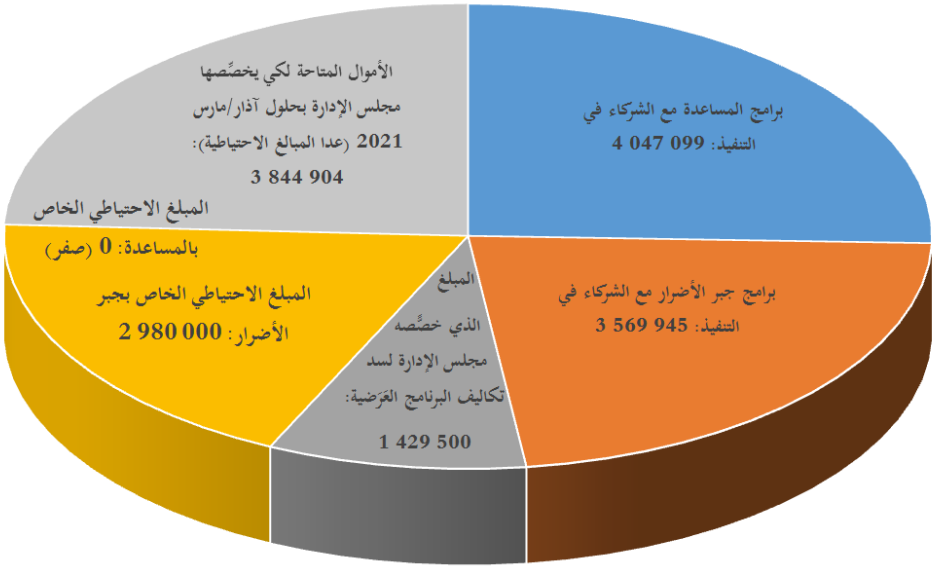

751- ونظراً إلى زيادة الأنشطة وعدد القضايا التي بلغت مرحلة جبر الأضرار، بما فيها قضية *أُنْتاغَنْدا* (*Ntaganda*) (التي تبلغ فيها المسؤولية عن جبر الأضرار 30 مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية)، وتوقع أن يصدر الأمر بجبر الأضرار في قضية *أُنْغوين* (*Ongwen*) في أواخر عام 2021/أوائل عام 2022، فإن جمع الأموال يحظى بدرجة عالية من الأولوية عند الصندوق الاستئماني في عام 2021 وعام 2022. فسيتعين على الصندوق المزيد من الاستثمار لتوفير القدرة من أجل ذلك وأن تكون له استراتيجية منفصلة خاصة بجمع الأموال. ويبين الجدول الوارد فيما يلي مقادير الأموال اللازمة لتكميل مبالغ تعويضات جبر الأضرار التي تقضي بها الأوامر الجاري تنفيذها حالياً.

752- إنّ الجدول الوارد أدناه يبين المقادير المقدَّرة اللازمة لتنفيذ البرامج الحالية (الخاصة بتقديم المساعدة وبجبر الأضرار) طيلة عمرها المتوقَّع.

مُقدّرات أرقام حشد الموارد للصندوق الاستئماني للمجني عليهم (بملايين اليوروات)				
لبرامج جبر الأضرار ولبرنامج المساعدة				
[السنة]	2022	2023	2024	2025
المقادير العليا	5.8	12.1	9.3	8.7
المقادير الدنيا	2.7	9.6	7.9	7.4

الأولويات فيما يخص عام 2022

753- لقد ميَّز الصندوق الاستئماني للمجني عليهم مجالين ذويْ أولوية للنشاط فيما يخص عام 2022: جبر الأضرار وحشد الموارد، اللذين يرتبط كل منهما بغاية استراتيجية مختلفة عن الغاية الاستراتيجية التي يرتبط بها الآخر (المفعول والأداء، على الترتيب) لكنهما مجالان مترابطان. ويُتوقع أن تتأتى عن الأنشطة في مجال جبر الأضرار ومجال حشد الموارد زيادة كبيرة في عبء العمل بدءاً من عام 2022، ما يجعلها تستلزم موارد إضافية تُخصَّص لها في إطار الميزانية.

754- *إجراءات جبر الأضرار*: في عام 2022 ستبلغ أنشطة الصندوق المتعلقة بجبر الأضرار درجات لم يسبق لها مثيل من حيث المقدار والتعقيد. ولئن كان يُتوقع أن تُستكمل أنشطة تنفيذ الأوامر بجبر الأضرار في قضية *كاتَنْغا* (*Katanga*) (جمهورية

الكونغو الديمقراطية) في عام 2022 فإنها ستستمر في عام 2022 وفيما بعده في قضية *لوبَنْغَا* (*Lubanga*) (جمهورية الكونغو الديمقراطية) وقضية *المهدي* (مالي). وفي قضية *انْتاغَنْدا* (*Ntaganda*) يُتوقع أن تبدأ أنشطة تنفيذ الأوامر بجبر الأضرار، بما فيها التحقق من أهلية المجني عليهم للحصول على التعويضات، في عام 2021 وأن تستمر بوتيرة كاملة في عام 2022. أمّا في قضية *أُنْغوين* (*Ongwen*) (أوغندا)، وهي حتى تاريخه أكبر القضايا التي يجري في إطارها جبر الأضرار، فستوضع في عام 2022 خطة تنفيذ خاصة لجبر الأضرار. إنّ متابعة أنشطة جبر الأضرار وتقديم المساعدة، وتقييم هذه الأنشطة، سيستلزمان موارد مكرَّسة لهما في إطار الميزانية.

755- *حشد الموارد*: لقد بُيِّن فيما تقدَّم مجموع الاحتياجات إلى تمويل برامج الصندوق الاستئماني. ويُتوقع أن تكون قيمة تعويضات جبر الأضرار في قضية *أُنْغوين* (*Ongwen*) أكبر منها في أي من القضايا السابقة. ومن الأساسي، لضمان واستدامة قدرة الصندوق الاستئماني على أن يظل يسدُّ احتياجاته لتمويل البرامج الخاصة بجبر الأضرار وتقديم المساعدة، أن يضم مِلاك موظفيه موظفين مخصَّصين لحشد الأموال فيما يتعلق بسوق الجهات المانحة من القطاع العام، ما يمثِّل وسيظل يمثِّل القسط الأعظم من الإيرادات الأساسية للصندوق الاستئماني. وسيستلزم دعم تنمية الموارد تعزيزَ قدرة الصندوق الاستئماني في مجال التواصل (الإبلاغ عن الأنشطة، والاهتمام بالموقع الشبكي، والنشر في وسائط التواصل الاجتماعي). وتمثِّل إدارة الأموال مهمةً من مهام الصندوق بالغة الأهمية وهي ستستلزم كذلك المزيد من التعزيز وتحسين الأداء في السنوات المقبلة.

756- وتُبيَّن في الجدول الوارد فيما يلي أنشطة الصندوق الاستئماني للمجني عليهم ذات الأولوية في عام 2022، إلى جانب المهام الأساسية المنوطة بأمانة الصندوق.

757- وبمعزلٍ عن ضرورة أن تتركز موارد الصندوق الاستئماني في عام 2022 على جبر الأضرار وحشد الموارد (جمع الأموال)، يتعين على الصندوق أيضاً وضع سياسات من أجل ضمان القدرة المناسبة على التيقن من الجودة ومراقبتها. وعملاً بالتقرير عن التقييم الذي أجرته آلية الرقابة المستقلة في عام 2019 وفي التقرير عن المراجعة التي أجراها خبراء مستقلون الذي صدر في عام 2020، يضع الصندوق سياسات ترسي الأساس لبناه التوجيهية وطرائق عمله، إضافةً إلى القواعد السارية على تدبُّر الأموال والاستثمار في البرامج الخاصة بجبر الأضرار والبرامج الخاصة بالمساعدة.

758- إنّ الصندوق الاستئماني، واضعاً في اعتباره ندرة الموارد المتاحة في إطار الميزانية، يسعى باستمرار إلى إقامة التوازن المناسب بين استخدام الموارد، ولا سيما المِلاك من الموظفين، والنتائج المتوخاة فيما يخص الأداء المؤسسي، ويدعو إلى دعم إقامة هذا التوازن. ويُلاحَظ في هذا الصدد أنّ نجاعة الصندوق الاستئماني فيما يتعلق بالميزانية وأداءه المؤسسي يتأثران بعوامل خارجية: '1' القرارات القضائية في القضايا التي يجري فيها جبر الأضرار، التي توعز للصندوق الاستئماني باعتماد طرائق تنفيذٍ معينة وما يتصل بها من إجراءات الإبلاغ المعتادة (ما يمثِّل أيضاً واحداً من مسبِّبات التكاليف فيما يخص قلم المحكمة والممثلين القانونيين للمجني عليهم)؛ '2' قدرة قلم المحكمة على التعاون والتعاضد مع الصندوق الاستئماني في السيرورات الإدارية الداعمة لتنفيذ البرامج؛ '3' الاستعانة بشركاء في التنفيذ لإجراء أنشطة التنفيذ نيابةً عن الصندوق الاستئماني، ما يستلزم متابعة هؤلاء الشركاء وإرشادهم عن كثب؛ '4' شروط السوق فيما يخص جمع الأموال من القطاع العام والقطاع الخاص (حشد الموارد)، التي تتميز بالمزيد من التنافس على موارد من الجهات المانحة هي أقل توفراً.

إن الجدول الوارد أدناه يهيئ، فيما يتعلق بأولويات الصندوق الاستئماني لعام 2022، لمحة وافية عن نجاعة السيرورات الرئيسية وتناسبيتها:

النجاعة: تناسبية استخدام موارد الميزانية فيما يتعلق بالأداء المؤسسي

المهمة	النشاط	التناسبية	الملاحظات

	تولي الصندوق الاستئماني للمجني عليهم التنفيذ مباشرةً	تكاليف مرتفعة نسبياً تَتَكَبَّد في إطار الميزانية	مثال: في قضية *كاتَنْغا*؛ فيما يتعلق بطرائق دفع التعويضات، نصحت الدائرة الابتدائية بتولي الصندوق الاستئماني التنفيذ مباشرة بدلاً من الاستعانة بالشركاء في التنفيذ. وسيترتب على ذلك تكبُّد مقدار كبير من تكاليف الموظفين في المكتب القطري القائم في بونيا وفي المقر، فضلاً عن تكبُّد تكاليف السفر واستمرار تكبُّد تكاليف الممثلين القانونيين للمجني عليهم في إطار الميزانية.
جبر الأضرار	إجراء الفحص الرامي إلى التحقق من تأهل المجني عليهم للحصول على التعويضات	تكاليف مرتفعة نسبياً تَتَكَبَّد في إطار الميزانية	إن الفحص الرامي إلى التحقق من تأهل المجني عليهم غير المميَّزين للحصول على التعويضات في قضية *لوبَنْغا* (تعويضات جماعية) وقضية *المهدي* (تعويضات فردية) يستتبع تكبُّد مقدار كبير من تكاليف الموظفين في المكتب القطري القائم في بونيا وفي المقر، فضلاً عن تكاليف السفر. كما يستلزم ذلك استخدام قسط كبير من المخصَّصات في الميزانية لقلم المحكمة (قسم مشاركة المجني عليهم وجبر أضرارهم) وللممثلين القانونيين للمجني عليهم. ويعتزم الصندوق الاستئماني إقتراح طرائق تحققٍ أنجعَ فيما يخص قضية *أنْتاغَندا* وقضية *أنغوين*.
حشد الموارد	زيادة انخراط الجهات المانحة من القطاع العام	اختلال شديد في التوازن بين مقدار الميزانية والأداء المتوخى (2022)	ما من مِلاك مخصَّص لجمع الأموال من الجهات المانحة من القطاع العام، ويُضطلَع حالياً بهذا العمل ظرفياً بواسطة الشركاء في التنفيذ. إن الارتفاع غير العادي في الاحتياجات إلى تمويل الصندوق الاستئماني يُعزى على الخصوص إلى القضايا الجديدة المأمور فيها بجبر الأضرار (قضية *أنْتاغَندا* وقضية *أنغوين*)، التي تُعَد كبيرة ومعقَّدة. أما برامج المساعدة فتستلزم تمويلًا مستداماً.
	زيادة بروز الصندوق الاستئماني للعيان (التواصل)	اختلال في التوازن بين مقدار الميزانية والأداء المتوخى (2022)	دعماً لجمع الأموال ونهوضاً بالمناصرة والمساءلة، يجب إبلاغ معلومات واضحة ودقيقة وآنية في الوقت المناسب عن أنشطة الصندوق الاستئماني واحتياجاته التمويلية، وذلك بواسطة الموقع الشبكي ووسائل التواصل الاجتماعي والتقارير التي تتاح لعامة الجمهور.

آثار أولويات الصندوق الاستئماني لعام 2022 على الميزانية

759- يدرك الصندوق الاستئماني القيود المالية التي تواجهها الدول الأطراف، والتي أضفت عليها جائحة كوفيد-19 طابعاً من التعقيد. وهو يواجه في الوقت نفسه مصاعب جسيمة متعاظمة، ولا سيما في مجال جبر الأضرار ومجال جمع الأموال، اللذين أُكِّد في التقرير عن المراجعة التي أجراها خبراء مستقلون أنهما مجالان يثيران شواغل. وفيما يتعلق بهذه الأولويات يطلب الصندوق الاستئماني الموارد الإضافية التالية البيان:

- جبر الأضرار: جبر الأضرار: 169.1 ألف يورو (للتجهز بموظفين يُعنوْن بالعمل القانوني، والمتابعة والتقييم، وعمليات الشراء/إقامة الشراكات، وسد تكاليف السفر ذات الصلة)؛
- تعبئة الموارد: تعبئة الموارد: 104.8 آلاف يورو (للتجهز بموظفين يُعنوْن بجمع الأموال لدى الجهات المانحة من القطاع العام، وبالأنشطة المتعلقة ببروز الصندوق للعيان بما في ذلك النشر في وسائط التواصل الاجتماعي)، وسد تكاليف السفر ذات الصلة).

760- وللنهوض بأود هذه الزيادات يقترح الصندوق الاستئماني إعادة تحديد درجات الأولوية فيما يخص بعض الموارد والوفورات بالقياس إلى المقادير المرجعية الأساسية. لقد ركَّز الصندوق في ميزنته لسد تكاليف السفر وتكاليف الخدمات الاستشارية على جبر الأضرار وحشد الموارد، ساعياً بذلك إلى تحقيق وفورات يمكن فيها مثلاً أن يُستعاض بالعمل وعقد الاجتماعات عن بُعد بدلاً من الاجتماعات الحضورية التي من شأنها أن تستلزم القيام بالأسفار.

761- وسينهض الصندوق الاستئماني بالزيادة المتوقَّع أن يشهدها عبء العمل في عام 2022 بوسائل تتمثل في المقام الأول بالسعي إلى تحقيق وفورات، عن طريق توخي المرونة على صعيد مهمات العمل وعلى صعيد التكليف بها مثلاً، وفي التركيز على استخدام الموارد من أجل المشاريع ذات الأولوية، وفي التعاون الوثيق مع قلم المحكمة لتبسيط السيرورات ونشدان وجوه التآزر، وتفادي الأسفار التي ليست ضرورية ضرورة صارمة وذلك بعقد الاجتماعات والمؤتمرات عن بُعد. وعلى الرغم من ذلك يطلب الصندوق الاستئماني زيادةً معتدلةً في ميزانيته لكي يتمكن من تعزيز أدائه على صعيد جمع الأموال ومفعوله من خلال تنفيذ الأوامر بجبر الأضرار. إنّ الزيادة المطلوبة تبلغ مبلغاً مقداره **188.6 ألف يورو**، تعادل 5.9 في المئة من المبلغ المناظر الذي أُقرَّ في ميزانية عام 2021 المعتمَدة.

الأنشطة المتصلة بالمهام المنوطة بالصندوق الاستئماني: منظورٌ مفصَّل فيما يخص عام 2022

جبر الأضرار

762- في عام 2022 ستكون هناك خَمْسُ قضايا في مرحلة تنفيذ الأوامر بجبر الأضرار، أي الفترة الممتدة من تاريخ إصدار الأوامر بجبر الأضرار حتى تاريخ تنفيذ هذه الأوامر تنفيذاً كاملاً:

أ) قضية *كاتَنْغا* (*Katanga*): يُتوقع أن يُنجز تنفيذ الأوامر بجبر الأضرار القاضية بتقديم تعويضات جماعية في النصف الأول من عام 2022. وسيستمر في عام 2022 تقييم تنفيذ البرنامج والإبلاغ عنه، والإبلاغ المنتظم إلى الدائرة والجهات المانحة المعينة؛

ب) قضية *لوبَنْغا* (*Lubanga*): بدأ تنفيذ برنامج الخمس سنوات لجبر الأضرار الجماعية بتعويضاتٍ تأخذ شكل تقديم خدمات في 15 آذار/مارس 2021 وسيستمر في عام 2022. ومن المهم أن يُضمن في عام 2022 وصول تعويضات جبر الأضرار إلى المنتفعين بها. وينقضي الأجل المتاح لطلب الحصول على تعويضات جبر الأضرار في 1 تشرين الأول/أكتوبر 2021، ويُتوقع أن يكون قد تم في أوائل عام 2022 تمييز جميع المنتفعين بتعويضات جبر الأضرار في هذه الحالة وأن يغدو بوسعهم استلام التعويضات المعنية. وسيتعين أن يسهر العاملون في إطار برنامج الصندوق والأفرقة القضائية على قيام الشريك بالتنفيذ بتنفيذ المشروع على نحوٍ يتوافق كل التوافق مع خطة التنفيذ المقرَّة وأن تصل تعويضات جبر الأضرار إلى المنتفعين. فستستمر المتابعة والتقييم أيضاً. كما سيُنفَّذ في عام 2022 برنامج جبر الأضرار بتعويضاتٍ رمزية، وسيُنتقَى الشريك في التنفيذ في عام 2021. وسيستمر إبلاغ الدائرة وجهات مانحة معينة. وسيلزم أيضاً جمع الأموال من أجل سدِّ النقص في التمويل؛

ج) قضية *المهدي*: يُتوقع أن يُنجز بحلول نهاية عام 2021 تنفيذ جبر الأضرار بتقديم تعويضاتٍ فردية. وسيستمر تقييم هذا التنفيذ في عام 2022. وسيستمر في عام 2022 تنفيذ برامج جبر الأضرار بتقديم تعويضات جماعية بالتعاون مع ثلاثة شركاء في التنفيذ، منهم منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، وسيلزم كما هي الحال فيما يخص برنامج جبر الأضرار في قضية *لوبَنْغا* (*Lubanga*)، إشراف العاملين في إطار البرنامج والموظفين القانونيين على التنفيذ إشرافاً عن كثب. وسيستمر إبلاغ الدائرة وجهات مانحة معينة؛

د) قضية *أُنْتاغَنْدا* (*Ntaganda*): يُتوقع أن يُقرَّ مشروع خطة التنفيذ في عام 2021. وسيتعين على الصندوق الاستئماني للمجني عليهم في عام 2021 وعام 2022 التركيز على التعاقد مع المنظمات المنفِّذة وعلى التشارك معها لتنفيذ الأوامر بجبر الأضرار على النحو المخطط له. ويمثل العاملون في نطاق برنامج الصندوق الاستئماني للمجني عليهم، والموظفون القانونيون،

والموظفون المعنيون بالشؤون المالية، وخبيرٌ مختصٌ بالتعاقد يقدم خدماته، الموارد اللازمة للسهر على تنفيذ هذه الإجراءات بسلاسة، في الميدان وفي المقر. وفي هذا الغرض سيحتاج الصندوق إلى تعاونٍ وثيق من الوحدة المعنية بالشراء ومن مكتب الشؤون القانونية التابع لقلم المحكمة. وسيكون من الأساسي جمع الأموال لتمكين الصندوق من المضي في تكميل المبلغ المتاح حتى يبلغ المقدار المقابل للمسؤولية في هذه القضية البالغ 30 مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية.

وسيتعين أن تغدو سيرورة تمييز المنتفعين في قضية *انْتاغَنْدا* (*Ntaganda*) عاملةً في عام 2022 وهي ستستلزم مشاركةً من الموظفين القانونيين والموظفين العاملين في نطاق البرنامج. وسيستتبع ذلك تنسيقاً مع قلم المحكمة والشركاء في التنفيذ، رهناً بتصميم سيرورة تمييز المجني عليهم واستبانة أهليتهم للحصول على تعويضات جبر الأضرار في خطة التنفيذ.

ويضاف إلى ذلك أن الصندوق الاستئماني للمجني عليهم سيقوم بتنفيذ ومتابعة التدابير العاجلة المتَّخذة لصالح المجني عليهم الأضعف حالاً ناهضاً بالمهام المذكورة فيما تقدَّم ضمن الفقرة الفرعية (ب) قضية *لوبَنْغا* (*Lubanga*)؛

ه) قضية *أُنْغوين* (*Ongwen*): إثر إصدار الأمر القاضي بجبر الأضرار في قضية *أُنْغوين* في أواخر عام 2021/أوائل عام 2022، ستقع على عاتق الصندوق الاستئماني للمجني عليهم مهمة وضع مشروع خطة للتنفيذ ما سيستتبع في المقام الأول مشاركةً من الموظفين القانونيين والعاملين في إطار البرنامج وتعاونهم الوثيق مع قلم المحكمة والممثلين القانونيين، والتنسيق مع المنظمات الدولية الحكومية، والمنظمات غير الحكومية، والسلطات الحكومية، والمجتمع المدني. وعندما تُقرُّ خطة التنفيذ، بحلول منتصف عام 2022، سيبدأ الصندوق الاستئماني للمجني عليهم عملية التعاقد والتشارك مع الهيئات القائمة بالتنفيذ، على النحو المبين في الفقرة الفرعية (د) قضية *انْتاغَنْدا* (*Ntaganda*). كما سيشارك الموظفون القانونيون في إعداد الملاحظات فيما يخص دعاوى استئناف الأمر بجبر الأضرار.

تقديم المساعدة

763- يقوم الشركاء في التنفيذ بتنفيذ برامج تقديم المساعدة لصالح المجني عليهم في الجرائم المندرجة ضمن نطاق اختصاص المحكمة المرتَكبَة في بلدان الحالات. ويمكن أن تُنفَّذ هذه البرامج قبل أو إبَّان الإجراءات الجارية أمام المحكمة أو بعد انتهاء هذه الإجراءات. وعليه فإن برامج المساعدة يمكن أن تشمل المجني عليهم في جرائم غير الجرائم التي تصدر فيما يخصها الأوامر القاضية بجبر الأضرار والمجني عليهم في جرائم قُضي ببراءة المتهمين بارتكابها.

764- ويتولى تصميم تنفيذ برامج المساعدة والإشراف عليه نفس الموظفين الذين ينخرطون في تنفيذ أوامر المحكمة القاضية بجبر الأضرار. ويتولى الموظفون المعنيون بالبرامج المسؤولية الرئيسية عن إدارة الشركاء في التنفيذ والإشراف على عملهم، وعلى إعمال ضوابط مراقبة داخلية سليمة وما يتصل بها من أدوات وإجراءات، وعلى توعية المجني عليهم (الذين يمكن أن يكونوا) من المستحقين للتعويضات وتوعية جماعاتهم، وعلى إقامة واستدامة العلاقات مع سائر أصحاب الشأن، مثل سلطات الدولة المعنية الوطنية والمحلية ووكالاتها الأخرى. ويتكفل الموظفون المعنيون بالشؤون المالية والموظفون العاملون في إطار البرامج في المقر بكون تقارير الشركاء في التنفيذ مطابقة للمعايير ذات الصلة ويدخلون المعلومات المعنية في نُظُم تدبُّر المعلومات الخاصة بالصندوق الاستئماني للمجني عليهم (نظام تخطيط الموارد المؤسسية ببرمجيات SAP، وسيرورة تقييمية يُتعاقَد حالياً بشأنها). كما إنهم يقومون بالمراقبة المالية. ويسهم العاملون في المقر في مراقبة الجودة بتوطيدهم مراقبة البرامج فيما يخص أثرها على المنتفعين بها وبالسهر على تقييمها. وتتاح البيانات المتعلقة بالجانب المالي ومحتوى

البرامج والمعلومات المتعلقة بأثرها للصندوق الاستئماني للمجني عليهم لكي يبلغها إلى الجهات المانحة وجمعية الدول الأطراف ولجنة الميزانية والمالية. ويقدِّم موظفو الصندوق القانونيون الدعم القانوني للمدير التنفيذي وللعاملين في إطار البرامج فيما يتعلق بالتفاعل مع الشركاء في التنفيذ، بالتعاون الوثيق مع مكتب الشؤون القانونية التابع لقلم المحكمة.

765- ويُرمى أيضاً من برامج المساعدة، باعتبارها شكلاً من أشكال جبر الأضرار التي لحقت بالمجني عليهم، إلى مواءمة أنشطة الصندوق الاستئماني مع المبادرات المتخذة على الصعيدين الوطني والدولي لتقديم تعويضاتٍ للمجني عليهم في الجرائم المندرجة ضمن نطاق اختصاص المحكمة، بالاستناد إلى مبدأ "التكامل في جبر الأضرار". فالمسؤولية عن رأب الأذى اللاحق بالمجني عليهم في الجرائم الدولية تقع بصورة رئيسية على عاتق حكومة بلد الحالة المعني، التي تعمل في هذا الشأن وفقاً لقوانين هذا البلد الوطنية ولما صدَّق عليه من معاهدات دولية وللقانون الدولي العرفي. فبرامج المساعدة التي ينفذها الصندوق الاستئماني للمجني عليهم لا تأتي لجعل الحكومة المعنية في حِلٍ من المسؤولية عن رأب الأذى ولا لتنقل هذه المسؤولية عن عاتقها. وفي إطار هذا الفهم للتكامل في جبر الأضرار، يمكن بالتالي أن تأتي برامج المساعدة التي ينفذها الصندوق الاستئماني حيث لا توجد برامج وطنية ذات صلة أو أن تأتي بمثابة تكملةٍ و/أو تعزيزٍ لبرامج أو أنشطة جبر الأضرار الخاصة بالحكومة المعنية. ولهذه الغاية يتعين على الموظفين العاملين في إطار البرامج التواصل الوثيق مع السلطات الحكومية ومع سائر المبادرات الجارية المتعلقة بجبر الأضرار في بلدان الحالات المعنية.

766- وسينفِّذ الصندوق الاستئماني للمجني عليهم في عام 2022 سبعة برامج مساعدة:

أ) *أوغندا*: سيستمر تنفيذ برنامج المساعدة للسنة الرابعة من الفترة المشمولة به البالغة خَمْسَ سنوات في شمال أوغندا بواسطة خمسة شركاء في التنفيذ لصالح زهاء أربعين ألف منتفع به انتفاعاً مباشراً. إن مواصلة تنفيذ البرنامج في سنته الرابعة ستستلزم ما لا يقل عن 1.5 مليون يورو من موارد الصندوق الخارجة عن الميزانية.
ويمكن أن يُعدَّ برنامج المساعدة الذي سيجري تنفيذه في عام 2022 بمثابة محطة أولى على طريق انتصاف المجني عليهم الضعيفي الحال في قضية *أُنْغوين* (*Ongwen*) قبل أن يغدو في الإمكان تنفيذ برامج جبر الأضرار فيها.

ب) *جمهورية الكونغو الديمقراطية*: سيستمر تنفيذ برنامج المساعدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في السنة الثالثة من الفترة المشمولة به البالغة خَمْسَ سنوات في إقليم إيتوري وإقليم شمال كيفو وإقليم جنوب كيفو بواسطة عشرة شركاء في التنفيذ لصالح زهاء عشرين ألف منتفع انتفاعاً مباشراً وزهاء خمسين ألف منتفع يشاركون في جلسات توطيد السلام. وسيستلزم الاستمرار في تنفيذ هذا البرنامج في سنته الثالثة مبلغاً لا يقل مقداره عن 1.2 مليون يورو؛ ويمكن أن يظل الأضعف حالاً من بين المجني عليهم في قضية *انْتاغَنْدا* (*Ntaganda*) مشمولين بمشاريع المساعدة الجاري تنفيذها في إقليم إيتوري في عام 2022، إذا أقرّت الدائرة الابتدائية خطط الصندوق الابتدائية الخاصة بالتنفيذ؛

ج) *جمهورية أفريقيا الوسطى*: سيستمر تنفيذ برامج المساعدة في جمهورية أفريقيا الوسطى في السنة الثانية من الفترة المشمولة به البالغة خَمْس سنوات بواسطة خَمْس شركاء في التنفيذ لصالح زهاء ثمانية آلاف منتفع انتفاعاً مباشراً. وستستلزم مواصلة تنفيذ المشروع في سنته الثانية زهاء 1 مليون يورو. ويتكفل بالرقابة في عين المكان فيما يخص هذا البرنامج موظفٌ معاونٌ معنيٌ بالبرامج. وسيستلزم ما يمكن أن يُتَّخذ على الصعيدين الدولي والوطني من مبادرات جبر الأضرار في جمهورية أفريقيا الوسطى من الصندوق الاستئماني للمجني عليهم أن يتواصل عن كثبٍ مع الشركاء الدوليين والسلطات الوطنية في عام 2022 بغية الدفع قُدُماً ببرامج جبر الأضرار التي

ستندرج ضمن سياق الأوامر بجبر الأضرار التي قد تصدر فيما يتعلق بمقاضاة المتهمين الجارية فيما يتعلق بالحالة الثانية في جمهورية أفريقيا الوسطى.
إن الصندوق الاستئماني للمجني عليهم سيواصل في عام 2022 اشتمال المجني عليهم البالغي ضَعْفِ الحال، الـمُمثَّلين في القضايا الجاري النظر فيها في الحالة الثانية في جمهورية أفريقيا الوسطى، ببرامج المساعدة التي ينفذها؛

د) *كوت ديفوار*: سيستمر تنفيذ برنامج المساعدة في كوت ديفوار في سنته الثانية وستُمدَّد فترة تنفيذه لسنة ثالثة وأخيرة بحلول عام 2022 لصالح المجني عليهم في الحوادث الـ13 المشمولة بالبرنامج. وستستلزم مواصلة تنفيذ البرنامج بواسطة ثلاثة شركاء في التنفيذ في سنته الثالثة مبلغاً يقارب 600 000 يورو. ويتواصل الموظفون المعنيون بالبرنامج أيضاً مع مجلس استشاري لتدبُّر برنامج المساعدة واستدامة العلاقات الوثيقة مع السلطات الوطنية فيما يتعلق بالبرنامج الإداري الوطني الخاص بجبر الأضرار. وسيتعين على الصندوق الاستئماني في عام 2022 أن يستبين ما إذا كان يجب مواصلة تنفيذ هذا البرنامج بعد عام 2023 وأن يحدد كيفية مواصلة تنفيذه، ولا سيما بالنظر إلى ما هناك من ثغرات في مجال جبر الأضرار، بما فيه الثغرات الناجمة عن قرار التبرئة في قضية *اغْبَغْبو* (*Gbagbo*) *وابْليه غوديه* (*Blé Goudé*)، الذي أيدته دائرة الاستئناف؛

ه) *مالي*: من المقرّر أن يبدأ تنفيذ برنامج المساعدة في مالي في أواخر عام 2021 أو أوائل عام 2022. ويُركَّز فيه على المجني عليهم في جرائم ارتُكبت خارج تِمْبُكتو، التي نشأت فيها قضية *المهدي* (الجاري جبر الأضرار فيها) وقضية *الحسن* (المتوقَّع أن يجري جبر الأضرار فيها). ويراد ببرنامج المساعدة هذا تكميل البرنامج الإداري الوطني الخاص بجبر الأضرار المقرّر أن يبدأ تنفيذه في عام 2023/2022؛

و) *جورجيا*: من المقرّر أن يبدأ تنفيذ برنامج المساعدة في جورجيا في النصف الأول من عام 2022 عندما تُنجز عملية انتقاء الشركاء في التنفيذ والتعاقد معهم. ويُقدَّر أن يستلزم تنفيذ هذا البرنامج لفترة ثلاث سنوات مبلغاً مقداره 600 000 يورو. إنّ موظفي الصندوق الاستئماني للمجني عليهم المعنيين بهذا البرنامج سيضطلعون بالعمل المعني عن بُعد وهم في المقر أو في مكاتب وطنية أخرى؛

ز) *كينيا*: من المقرّر أن يبدأ تنفيذ برنامج المساعدة في كينيا في النصف الأول من عام 2022 عند إنجاز عملية انتقاء الشركاء في التنفيذ والتعاقد معهم. ويُقدَّر أن يستلزم تنفيذ هذا المشروع لفترة سنة واحدة "مع التركيز على ضحايا الجرائم الجنسية والجرائم الجنسانية المنطَلِق"، مبلغاً مقداره 300 000 يورو. إنّ موظفي الصندوق الاستئماني للمجني عليهم المعنيين بهذا البرنامج سيضطلعون بهذا العمل عن بُعد من المكتب القُطري القائم في أوغندا.

767- ويعتزم الصندوق الاستئماني للمجني عليهم أن يجري في النصف الأول من عام 2022 عمليات تقييم للجدوى في برنامج مساعدةٍ في الحالة في دارفور بالسودان وبرنامج مساعدةٍ في الحالة في بنغلاديش/ميانمار.

768- وسيواصل موظفو الصندوق الاستئماني للمجني عليهم المعنيون بالبرامج والموظفون القانونيون العملَ في عام 2022 على تبسيط السيرورات المتبعة في تدبُّر شؤون الشركاء في التنفيذ والإشراف عليهم بوضع إجراءات عمل قياسية من أجل ذلك. وسيواصل موظفو الصندوق المعنيون بالبرامج، وغيرهم من موظفيه عند الاقتضاء، عقد اجتماعاتهم التي تعقد مرةً كل أسبوعين بمثابة هيكلٍ معمولٍ به فيما يخص المسائل ذات الصلة بتدبُّر البرامج، بما فيه الإشراف على الشركاء في التنفيذ (الاجتماع المعني بتدبُّر المِنَح).

آلية المراجعة ووضع السياسات والموارد ذات الصلة

769- بالاستناد إلى التصنيف الأولي للتوصيات التي قُدِّمت في إطار المراجعة التي أجراها خبراء مستقلون ولباقي المسائل، الذي وضعته آلية المراجعة وأُنجِز في نيسان/أبريل 2021، سيواصل الصندوق الاستئماني للمجني عليهم في عام 2021 وعام 2022 التواصل عن كثب مع هيئات الجمعية ذات الصلة ومع (دوائر) المحكمة (وقلم المحكمة) للاهتمام بالمعاينات والتوصيات الواردة في التقرير عن المراجعة التي أجراها خبراء مستقلون. إنّ ميسِّريْ مجلس إدارة الصندوق والأمانة (أحد أعضاء المجلس ومستشار المدير التنفيذي/نائبه) سيسخِّران وقتهما وجهدهما للدفع قُدُماً بهذه المسائل، ما يعني اضطلاع الفريق القانوني بعبء عملٍ أبهظ في عام 2022.

770- ويُشدَّد في إطار المعاينات المسجَّلة في التقرير عن المراجعة التي أجراها خبراء مستقلون على ضرورة وضع سياسات يعتمدها مجلس الإدارة عملاً بالبند 15 من نظام الصندوق الاستئماني. إنّ هذه السياسات، التي تأتي إضافةً إلى الاستراتيجية الجديدة للفترة 2022-2024، تتصل على الخصوص بالمسائل التالية البيان، التي بدأ الصندوق الاستئماني للمجني عليهم يهتم بكثيرٍ منها في عام 2021:

أ) *الحوكمة/طرائق العمل*: يعمل مجلس الإدارة الآن على وضع سياسة بشأن طرائق عمله والعلاقة بينه وبين أمانة الصندوق، فيما يخص أموراً منها تعيين المنسقين وعقد الاجتماعات الشهرية عن بُعد. ويضاف إلى ذلك أنه دعا الجمعية إلى النظر في شتى المؤهلات التي يتعين أن يتمتع بها أعضاؤه. وستولي أيضاً في إطار سيرورة آلية المراجعة العناية لتعزيز العلاقة بين الجمعية ومجلس إدارة الصندوق؛

ب) *تدبُّر الأموال والاستثمار*: بالزيادة الكبيرة في التمويل المخصَّص لأغراضٍ معينة وفي التزامات إبلاغ الجهات المانحة، غدا عمل الصندوق الاستئماني للمجني عليهم في مجال تدبُّر الأموال واستثمارها أكثر اتساماً بالضرورة البالغة. ولئن كان المدير التنفيذي والمسؤول المالي والموظف التنفيذي المعاون يقومون بهذا العمل حتى تاريخه فإن التقيد بالمتطلبات التي تحددها الجهات المانحة يشمل شتى جوانب الامتثال والجوانب القانونية. كما إن الالتزامات المتعلقة بالإبلاغ ازدادت في السنوات الماضية نظراً إلى أن تخصيص التبرعات لوجوه إنفاقٍ معينة بناءً على طلب الجهات المانحة لا يستلزم تتبع وجوه استخدام موارد الصندوق الخارجة عن الميزانية فحسب بل أيضاً تقديم تقارير مُفصَّلة على فترات مختلفة. ويضاف إلى ذلك أن مضمون التقارير (ما يتضمنه من البيانات المالية، وعروضٍ للمفعول ولخصوصيات البرامج) تنامى من حيث الحجم ودرجة التعقيد نظراً إلى أن مجموعة أنشطة الصندوق غدت أوسع.

وستُعتمد في عام 2021 سياسةٌ خاصةٌ بتدبُّر الأموال والإستثمار والجوانب ذات الصلة. ولـمّا كان تدبُّر الأموال والاستثمار يمثلان مهمةً رئيسيةً من مهمات الصندوق الاستئماني فإن هذه السياسة ستُتَّخذ عند اعتمادها مرجعاً فيما يخص المتطلبات فيما يتعلق بالميزانية في هذا المجال؛

ج) *الاستثمار في البرامج الخاصة بتقديم المساعدة وبجبر الأضرار*: ذلكم مكوِّنٌ من مكوِّنات تدبر الأموال ومهمةٌ من المهام الأساسية المنوطة بمجلس إدارة الصندوق الاستئماني. ولذا فإن استراتيجيات الصندوق الاستئماني الخاصة بوقتِ وكيفيةِ الاستثمار في برامج تقديم المساعدة وبرامج جبر الأضرار ستُدمج بالسياسة الخاصة بتدبر الأموال والاستثمار. إن توضيح نهج الصندوق فيما يخص استعمال أمواله، ولا سيما التبرعات، يمثل تجاوباً مع ما ورد بهذا الشأن في التقرير عن المراجعة التي أجراها خبراء مستقلون الذي صدر في عام 2020 وما ورد في تقرير آلية الرقابة المستقلة الذي صدر في عام 2019؛

د) *تنمية الموارد*: سيُتناول ذلك بطرائق عدة في عام 2021، منها على الخصوص وضع استراتيجية لجمع الأموال تخص الجهات المانحة من القطاع

العام، وتحيين المبادئ التوجيهية المتعلقة بالهبات الخاصة التي يقدِّمها الأفراد، وإعداد استراتيجية لجمع الأموال من الجهات المانحة من القطاع الخاص. أمّا الجوانب المنهجية العامة لجمع الأموال فستُتناول في نطاق السياسة المتعلقة بتدبُّر الأموال.

إن مِلاك موظفي الصندوق الاستئماني للمجني عليهم يضم موظفاً واحداً مُخصَّصاً لجمع الأموال من القطاع الخاص، هو الموظف المعني بجمع الأموال وبروز الصندوق للعيان (من الرتبة ف-3). ويهتم بجمع الأموال من القطاع العام المديرُ التنفيذي بدعمٍ في هذا المجال من الموظف التنفيذي المعاون ومديري البرامج المعنيين في الميدان. وقد أقرّ مجلس إدارة الصندوق في تشرين الثاني/نوفمبر 2020، بغية تعزيز الجهود التي كانت ستبذل في عام 2021 لجمعه الأموال من القطاع العام تعزيزاً عاجلاً، الاستعانة بأموال من المخصصات لسد تكاليف البرامج العرَضِية التي تندرج ضمن الموارد الخارجة عن الميزانية، بغية تمكين الصندوق من القيام على نحوٍ أفضل بتقدير وضع السوق وإقامة شراكات بالغة الأهمية مع الجهات المانحة من القطاع العام والمبادرات المشتركة بين القطاعين العام والخاص. ولـمّا كان جمع الأموال واحدةً من مهام الصندوق الاستئماني للمجني عليهم الرئيسية، كما أشير إليه أيضاً في التقرير عن المراجعة التي أجراها خبراء مستقلون، ونظراً إلى أن من الضروري ضرورةً ملحة جمع الأموال في نطاقٍ يتخطى الجهات التي درجت على تقديم المنح للصندوق وإلى الوقت الذي يستلزمه الاستثمار في مثل هذه العلاقات، يطلب الصندوق الاستئماني للمجني عليهم وظيفة موظف مخصَّص لجمع الأموال من الجهات المانحة من القطاع العام في عام 2022، على غرار الموظف المخصَّص لجمع الأموال من القطاع الخاص.

ه) يُشدَّد في التقرير عن المراجعة التي أجراها خبراء مستقلون قوي التشديد على ضرورة أن يتشارك الصندوق الاستئماني للمجني عليهم مع المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية سهراً على جعل عمله لرأب الأذى الذي لحق بالمجني عليهم يكتسب مطالاً فعلياً. وكذلك خلصت فرقة العمل المعنية بالتعاقد على المشتريات التي أنشأها قلم المحكمة والمدير التنفيذي في أوائل عام 2020 إلى أن الإجراء المعمول به حالياً للتعاقد بشأن تقديم الخدمات عملاً بالنظام المالي والقواعد المالية لا يناسب على أفضل وجه مقتضيات التشارك السريع مع المنظمات من أجل تنفيذ الأوامر بجبر الأضرار وأنشطة المساعدة.

فمراعاةً للنظرة المعمَّقة المتطورة في احتياجات المكتب في مجال التشارك وطرائق سد هذه الاحتياجات، تطلب أمانة الصندوق تعزيز مِلاكه بموظفٍ معاونٍ معني بتنمية الشراكات وبالمشتريات، يحلُّ محلَّ الموظف المعاون المعنيِّ بالشراء (من الرتبة ف-2، وظيفة قصيرة المدة) العامل حالياً بصورة مؤقتة والذي تُموَّل وظيفته بالمخصَّصات لسد البرامج العَرَضية. ورهناً بالموافقة على هذه الوظيفة فيما يخص عام 2022، يُتوقع أن يُعيَّن شاغلها في الربع الأخير من عام 2022.

771- ثم إن الصندوق الاستئماني للمجني عليهم يعتزم وضع سياسة خاصة بالنزاهة في عام 2021-2022 تشمل النزاهة في المجال المالي والنزاهة فيما يتعلق بالتواصل بالمجني عليهم.

772- إنّ مشاريع السياسات ستتاح للدول الأطراف وللجمعية وللمحكمة وللمنظمات غير الحكومية ولممثلي المجتمع المدني لكي تبدي هذه الجهات ملاحظاتها وتعقيباتها عليها بغية التوصل إلى أوسع توافقٍ ممكن بين جميع أصحاب الشأن المعنيين بالصندوق الاستئماني للمجني عليهم. ولئن كانت هذه العملية تستلزم مقداراً طائلاً من الوقت والموارد، وستظل تستلزمها مثل هذا المقدار لفترة من عام 2022، فإنها ستتيح للصندوق التحسين على صعيد الشفافية والتواصل بشأن عمله، ما سيزيد من ثقة الجهات المانحة به ويضمن جمع الأموال من أجل أنشطته.

موارد الصندوق الاستئماني الخارجة عن الميزانية

تدبر الأموال

773- يتولى المدير التنفيذي، بإشرافٍ من مجلس الإدارة، المسؤولية عن إدارة موارد الصندوق الاستئماني الخارجة عن الميزانية (التبرعات، والغرامات، والدخل المتأتي عن تنفيذ الأوامر بالمصادرة) ويخضع لمساءلةٍ مباشرة من المجلس فيما يخص استخدام الأموال المعنية. وتعود إلى مجلس الإدارة المسؤولية النهائية عن تخصيص الأموال لبرامج جبر الأضرار وبرامج المساعدة. كما إن المدير التنفيذي يتولى إدارة العلاقات مع الجهات المانحة من القطاع العام، بدعمٍ من الموظفة التنفيذية المعاونة. وفي المقر يسهر الموظف المعني بالشؤون المالية والمساعد المعني بالشؤون المالية والمساعدون المعنيون بالبرامج على إمكان تتبع استخدام الأموال وعلى تخصيصها للأنشطة ذات الصلة. كما إنهم يسهرون على أن يجري صرف الأموال على النحو المخطط له، تساعدهم في ذلك المكاتب المعنية من بين مكاتب قلم المحكمة. ويقوم الموظف المالي بتجهيز المدفوعات للشركاء في التنفيذ بناءً على التحقق من تقارير الشركاء بالتنفيذ بالشكل الذي تُستلم فيه من مديري البرامج. وتتكفل الموظفة التنفيذية المعاونة بتقديم التقارير إلى الجهات المانحة وبالتقيد في ذلك بالآجال المحددة. ويسدي المستشار القانوني المشورة بشأن مطابقة الأموال الجاري تدبُّرها مع مقتضيات الاتفاقات المبرمة مع الجهات المانحة والعقود المتعلقة بالخدمات المبرمة مع الشركاء في التنفيذ ويثابر على الاطلاع على السيرورات ذات الصلة. وتقوم الموظفة التنفيذية المعاونة وفريقها أيضاً بتنظيم إعداد مشاريع التقارير المراد رفعها إلى الجمعية ولجنة الميزانية والمالية، وتقارير الصندوق السنوية. ويساعدها في الاضطلاع بهذه المهمة حالياً مساعدٌ إداريٌ إضافي تُموَّل وظيفته من الأموال المخصَّصة لسد تكاليف البرامج العَرَضية. ويُرجَّح أن يستلزم الاضطلاع بمهمة تدبُّر أموال الصندوق الاستئماني والإبلاغ عنها مزيداً من الدعم عندما تُقرُّ السياسة الخاصة بتدبُّر الأموال والاستثمار التي وُضعت حديثاً.

تنمية الموارد

774- إنّ تنمية الموارد من الجهات المانحة من القطاع العام تعتبر مسؤوليةً تعود للمدير التنفيذي في المقام الأول، تدعمه في الاضطلاع بها الموظفة التنفيذية المعاونة ومديرو البرامج كلٌّ فيما يخص بلدان الحالات التي يُعنى بها. ويضم مِلاك موظفي الصندوق الاستئماني للمجني عليهم موظفاً مُخصَّصاً قصرياً لجمع الأموال من الجهات المانحة من القطاع الخاص. وكما بُيِّن آنفاً، يفتقر الصندوق الاستئماني للمجني عليهم حالياً إلى موظفٍ يُخصَّص بصورة تامة لتنمية الموارد المتأتية من الجهات المانحة من القطاع العام، على الرغم من أن هذه الموارد تظل تمثِّل المصدر الرئيسي لإيرادات الصندوق. ونظراً إلى عبء العمل الباهظ الذي يقع على عاتق مديري البرامج الثلاثة في هذا المجال وعلى عاتق المدير التنفيذي، فإنه يلزم المزيد من الدعم من موظفٍ معني بجمع الأموال وبإبراز الصندوق للعيان ذي دراية يخصَّص لتنمية الموارد المتأتية من الجهات المانحة من القطاع العام.

التطوير التنظيمي

775- لقد تسارعت وتيرة العمليات وازداد معدل التنفيذ بسبب النمو الفائق الذي شهدته محفظة استثمارات الصندوق ومجموعة أنشطته. ونتيجةً لذلك تعيَّن على الصندوق الاستئماني للمجني عليهم أن يتدبَّر أمر عدد كبير من وجوه التعقيد بصورة يومية موفياً في الوقت نفسه بالتزاماته تجاه المحكمة وتجاه المجني عليهم. ولكي تتسنى له مواصلة القيام بذلك، يتعيَّن عليه الحفاظ على قدرته على التصدي بصورة مرنة للمستجدات غير المتوقَّعة، بوسائل منها إعادة تخصيص الموظفين العاملين في الميدان مؤقتاً، ونشر الموظفين العاملين في المقر و/أو قلم المحكمة إلى أماكن للعمل في الميدان مؤقتاً، واستئجار خدمات خبراء استشاريين لمدة قصيرة.

776- وتوخياً للمزيد من تعزيز القدرات على الإدارة والتنفيذ، يتطلع الصندوق الاستئماني إلى استدامة القدرات التنظيمية الأساسية لأمانته والاستناد إليها، كما فعل في الفترة الممتدة من أواسط عام 2019 حتى أواسط عام 2020 بتعبئة الموظفين الرئيسيين الأساسيين، بمن فيهم مديرو البرامج العاملون في الميدان والمستشار القانوني، ومرؤوسوهم المباشرون. ونظراً إلى العمل فيما يتعلق بالسياسات ذات الصلة على النحو المبين آنفاً، يمكن توقع أن تتخذ القدرات التنظيمية لأمانة الصندوق شكلاً أكبر، في مجال تدبُّر الأموال ووضع البرامج في المقر وفي الميدان مثلاً.

777- ويظل المدير التنفيذي مسؤولاً عن مراقبة أمانة الصندوق من الناحية المالية والإدارية، يدعمه في ذلك المستشار القانوني عاملاً بصفته نائباً له. وكذلك تمثِّل اجتماعات فريق التنسيق التي تعقد مرةً كل أسبوعين، وهو فريقٌ يتألف من شاغلي هاتين الوظيفتين بالإضافة إلى مديري البرامج، والموظف المعني بالشؤون المالية، والموظف المعني بجمع الأموال وبروز الصندوق للعيان، والموظف المعني بالمتابعة والتقييم، آليةً تدبُّرية فعّالة.

778- وينهض مديرو البرامج والموظفون المعاونون المعنيون بالبرامج في الميدان بأود إعداد مشاريع خطط التنفيذ وتولي الرقابة الاشتغالية والإدارية على تنفيذ الأوامر بجبر الأضرار وبرامج المساعدة. ويشتمل هذا العمل الرقابي على إدارة الشركاء في التنفيذ والإشراف عليهم، وعلى إعمال ضوابط مراقبة داخلية سليمة وما يتصل بها من أدوات وإجراءات، وعلى توعية المجني عليهم (الذين يمكن أن يكونوا) من المستحقين للتعويضات وتوعية جماعاتهم، وعلى إقامة واستدامة العلاقات مع سائر أصحاب الشأن، مثل سلطات الدولة المعنية الوطنية والمحلية ووكالاتها الأخرى. أمّا التوجيه الوظيفي لعمل البرامج (وضع المعايير، وإسداء المشورة التقنية، والاضطلاع بمراقبة الجودة) ستعود المسؤولية عنه للمستشار القانوني، والموظف المعني بالشؤون المالية، والموظف المعني بالمتابعة والتقييم.

779- ويتكفل مديرو البرامج، بإرشادٍ من المستشار القانوني، بكون تنفيذ الأوامر بجبر الأضرار متوافقاً مع أوامر الدوائر القاضية بجبر الأضرار ومع خطة التنفيذ المقرّة. ويقدِّم المستشار القانوني عادةً تقارير ربع سنوية إلى الدوائر المعنية التي تراقب التنفيذ. ويتولى المستشار القانوني المسؤولية عن إعداد نصوص القرارات المتعلقة بالاستحقاق التي يصدرها مجلس إدارة الصندوق، ويسهر على تناسق عملية تمييز المجني عليهم وعملية انتقاء المنتفعين، ولا سيما المنتفعين ببرامج جبر الأضرار. كما إن المستشار القانوني يسدي المشورة بشأن الشؤون القانونية المتعلقة بالشركاء في التنفيذ، ويستديم العلاقة مع مكتب الشؤون القانونية التابع لقلم المحكمة.

780- وبإرشادٍ من الموظف المعني بالشؤون المالية ينفِّذ مديرو البرامج إجراءات إدارية، منها عمليات تدقيقٍ في المشاريع لأغراض التحقق الإداري وعمليات تقييم تدبُّري، دعماً لتنفيذ البرامج. إن التقارير المالية والتقارير الوصفية الواردة من الشركاء في التنفيذ تُسجَّل في نظام تدبُّر المِنَح ببرمجيات SAP الخاص بالصندوق، الذي أنشئ وفقاً للبند 38 من نظام الصندوق الاستئماني للمجني عليهم، وفي نظامٍ خاصٍ بالمعلومات المتعلقة بالمفعول بعد أن يقوم الموظف المعني بالمتابعة والتقييم بالتحقّق منها والتدقيق فيها.

781- ويتولى الموظف المعني بالمتابعة والتقييم المسؤولية عن السهر على مراقبة جودة ممارسة الصندوق الاستئماني المتمثلة في متابعة إبلاغ الشركاء في التنفيذ عن نتائج المشاريع وعلى التيقن من جودتها، والمسؤولية عن التكليف بإجراء عمليات استقصاء لتبيُّن مدى رضا المنتفعين بالمشاريع المعنية وبعمليات تقييمٍ لمفعولها. ويجري في عام 2021 التعاقد بشأن نظامٍ للمعلومات التدبُّرية يُموَّل بالأموال المخصَّصة لسد تكاليف البرامج العَرَضية. وسييسر هذا النظام، عندما يغدو عاملاً، الإشراف على البرامج ورفع تقارير عنها إلى جهات منها أصحاب الشأن الخارجيون مثل المحكمة، والدول الأطراف وهيئاتها الرقابية، والجهات المانحة للصندوق الاستئماني. إنّ الموظف المعني بالمتابعة والتقييم يحتاج إلى الدعم للاضطلاع بهذه المهمة الحاسمة الأهمية في

المقر لكي يتسنى له قياس مفعول برامج الصندوق المتزايدة العدد والإبلاغ عن هذا المفعول. وقد خُطِّط في بادئ الأمر لتوفير هذا الدعم في الميدان (بونيا)، لكن أعيد تخصيص الوظائف المعنية على شكل وظيفة واحدة يعمل شاغلها في المقر. ولأغراض التقييم يعتمد الصندوق الاستئماني على خدمات خبراء خارجيين لإجراء دراسات مرجعية أساسية وعمليات تقييم لاحق، وإجراء استقصاءات لقياس درجة رضا المستفيدين من خدماته. وتموَّل هذه المهمات من المخصَّصات لسد تكاليف البرامج العَرَضية.

782- وفي عام 2022 سيغدو من المهم أكثر منه في أي وقت مضى وضع المنظور فيما يخص برامج جبر الأضرار بوجه عام وبناء الشراكات ذات الصلة مع الهيئات، والمنظمات غير الحكومية، والمجتمع المدني، والمنظمات الدولية، الناشطة في مجال جبر الأضرار وفي بلدان الحالات ذات الصلة. ونتيجةً لذلك سيُحتاج إلى العمل فيما يخص مسائل من قبيل الشخصية القانونية للصندوق الاستئماني، وأهليته لعقد الشراكات، وانطباق قواعده المتعلقة بالشراء والتعاقد، وتحديد متطلباته بوضوح. وفي الوقت نفسه تجب إقامة هذه الشراكات أو التعاقد بشأنها. وسيستلزم ذلك أيضاً عملاً فيما يخص السياسات والمفاهيم، ولا سيما عند ربط عمل الصندوق الاستئماني والمحكمة في إطار مهمتيهما المتمثلتين في جبر الأضرار وتقديم المساعدة بالبرامج الإقليمية أو الوطنية الخاصة بجبر الأضرار. ويراد أن يضطلع بهذا العمل المتعلق بالمفاهيم والعمل القانوني المستشار القانوني مع شاغلي الوظيفتين الجديدتين المتمثلتين في وظيفة الموظف المعني بجمع الأموال وبروز الصندوق للعيان وفي وظيفة الموظف المعاون المعني بإقامة الشراكات وبعمليات الشراء.

783- وفيما يتعلق بالموظفين القانونيين، يراد أن تُموَّل بالموارد المهيأ لها في الميزانية حالياً وظيفة مستشار قانوني (من الرتبة ف-4) ووظيفتان لموظفَيْن قانونيَيْن معاونَيْن (من الرتبة ف-2) من وظائف المساعدة المؤقتة العامة. ولم يتسنَّ تدبُّر أمر عبء العمل المتزايد المتعلق بما تنطوي عليه القضايا من أنشطة جبر الأضرار والتعاقد لعام 2020 وعام 2021 إلاّ بدعمٍ بموظفَيْن قانونيَيْن مساعدَيْن إضافيَيْن (من الرتبة ف-1) استُعين بهما بموجب عقد قصير المدة وبمتعاقدين آخرين استُأجرت خدماتهم خلال فترات بلوغ عبء العمل المعني أوجه في عام 2021. ويرسي المستشار القانوني أساس تنفيذ الأوامر بجبر الأضرار ويسدي الإرشاد فيما يخصه، بما في ذلك تمييز المجني عليهم والتحقق من أوضاعهم دعماً لمجلس إدارة الصندوق في اتخاذه القرارات الإدارية المتعلقة بالاستحقاق، ويقوم بمراقبة الجودة العامة. ويُنتدب أعضاء الفريق القانوني، بإشراف المستشار القانوني، للاهتمام بقضيةٍ واحدةٍ أو عددٍ أكثر من القضايا، والاتصال بالممثلين القانونيين، ودعم مدير البرنامج المعني، وإجراء عملية تمييز المجني عليهم وعملية تحديد مستحقي الحصول على المساعدة أو التعويضات، وإعداد التقارير ربع السنوية التي تُرفع إلى الدائرة المعنية. ويضاف إلى ذلك أن الموظفين القانونيين يشاركون أيضاً في التعاقد مع الشركاء والسهر على تقيُّد الشركاء في التنفيذ فيما يخص جبر الأضرار بخطط التنفيذ المقرّة. كما يؤدي المستشار القانوني دور منسِّق أمانة الصندوق فيما يخص آلية المراجعة وهو ينهمك كثيراً في وضع السياسات، ما يستلزم تقديم الموظفين القانونيين المساعدة له في هذه العملية. وفي عام 2021 تُموَّل وظيفتا الموظفَيْن القانونيَيْن المساعدَيْن المشغولتين بعقود قصيرة المدة بالأموال المخصَّصة لسد تكاليف البرامج العَرَضية فيما يتعلق على الخصوص بإعداد مشاريع وثائق السياسات ما يمثِّل شأناً عاجلاً لكنه مؤقت. بيد أن عبء العمل فيما يتعلق بالقضايا الخَمْس المتوقَّع أن تشهد إجراءات لجبر الأضرار يستلزم دعماً قانونياً إضافياً لضمان جودة الملاحظات القانونية التي يقدِّمها الصندوق الاستئماني وضمان سرعة تنفيذ الأوامر بجبر الأضرار وارتفاع مفعولها. إنّ أعضاء الفريق القانوني يسافرون إلى بلدان الحالات لإعداد مشاريع خطط التنفيذ، والقيام بتمييز المجني عليهم أو التشاور مع أصحاب الشأن عند وضع خطةٍ للتنفيذ فيما يتعلق بتنفيذ الأوامر بجبر الأضرار. وبناءً عليه تُطلب وظيفةٌ إضافية لموظفٍ قانونيٍ معاون (من الرتبة ف-2)، من وظائف المساعدة المؤقتة العامة.

784- وقد يحتاج موظفو الصندوق الاستئماني للمجني عليهم الذين يُجرون مقابلات من أجل تمييز المجني عليهم إلى دعمٍ نفسي مناسب قبل عقد جلسات المقابلة وبعدها.

ولئن كان قسم المجني عليهم والشهود التابع لقلم المحكمة قد وفَّر دعماً لموظفي الصندوق القانونيين فإن مهمة تقديم الدعم النفسي تستلزم المزيد من التعزيز، وستُستطلَع في هذا الشأن وجوه التآزر الممكن مع قلم المحكمة.

785- ويدعم المساعد الإداري الموظفة التنفيذية المعاونة. وهو يتولى في المقام الأول المسؤولية عن العلاقات مع مجلس إدارة الصندوق، مقدماً الدعم لاجتماعاته الشهرية، والمسؤولية عن تقديم الدعم الإداري للمدير التنفيذي وغيره من الموظفين. وإلى جانب تدبُّر العلاقات مع الدول، تقدِّم الموظفة التنفيذية المعاونة الدعم أيضاً لوحدة الصندوق الاستئماني المعنية بالموارد البشرية/بالتوظيف ووحدته المعنية بالتواصل وذلك بإعداد البيانات الصحفية والسهر على المكوِّن المتمثل في وسائط التواصل الاجتماعي. وتعمل الموظفة التنفيذية المعاونة بتعاونٍ وثيق مع قسم الإعلام والتوعية، ومديري البرامج، والمكاتب القُطرية، فيما يتعلق بإصدار البيانات الصحفية وغيرها من البلاغات المتصلة بالأنشطة الجارية التي يضطلع بها الصندوق الاستئماني. فنظراً إلى الأنشطة المتزايدة التي يضطلع بها الصندوق الاستئماني وإلى ضرورة تعزيز بروزه للعيان والتواصل فيما يخصه، يلزم مساعدٌ إداريٌ إضافي ينصب عمله على وسائط التواصل الاجتماعي لدعم الموظفة التنفيذية المعاونة في عملها.

علاقة العمل مع قلم المحكمة

786- لقد أقام الصندوق الاستئماني للمجني عليهم وقلم المحكمة علاقةً تعاونيةً قوية، واضعَيْن في الاعتبار الأدوار والمسؤوليات المنوطة بكلٍ منهما وضرورة تنمية التآزر المتعدد الوجوه بينهما حيثما أمكن ذلك. وتتسم علاقة العمل بين الصندوق الاستئماني وقلم المحكمة بأهمية خاصة ويُنَصُّ عليها في إطار التعاون والتعاضد الذي وُضِع في آذار/مارس 2019. وكما أُفيدت به لجنة الميزانية والمالية في حزيران/يونيو 2020، يتعاون الصندوق الاستئماني، إذ يعمل بموجب مقتضيات ولايته المتعلقة بجبر الأضرار وتقديم المساعدة، تعاوناً وثيقاً مع المكاتب القُطرية، وقسم المالية، والوحدة المعنية بالشراء، وقسم مشاركة المجني عليهم وجبر أضرارهم، والوحدة المعنية بالعلاقات الخارجية وتعاون الدول، وقسم دعم المحامين، ومكتب المحامي العمومي للمجني عليهم، وقسم الأمن والسلامة، وقسم الإعلام والتوعية[125]. ويُقدِّر الصندوق الاستئماني عالي التقدير تعاون قلم المحكمة والممثلين القانونيين للمجني عليهم ومساعدتهم طيلة إعداد وتنفيذ الأوامر بجبر الأضرار في عام 2020 وعام 2021، ويتطلع إلى مواصلة هذا التعاون في عام 2022.

787- ويُنشد من إطار التعاون والتعاضد الذي وُضِع في عام 2019 غرضان: وضع مفهومٍ مشتركٍ لمجالات التعاون والتعاضد بين قلم المحكمة وأمانة الصندوق الاستئماني للمجني عليهم[126]، وتمكين قلم المحكمة وأمانة الصندوق الاستئماني من التخطيط لتدبُّر الموارد والقدرات على أفضل وجهٍ ممكنٍ من أجل اضطلاع كلٍ منهما على نحو فعال وناجع بالمهام المنوطة به في إطار ولايته. ويبين إطار التعاون الطرائق الاشتغالية لعلاقة العمل بين أمانة الصندوق الاستئماني وقلم المحكمة، بما في ذلك الأدوات الاشتغالية (التخطيط والرصد المشتركان)، ومسؤولو التنسيق، ودورية الاجتماعات، وآليات التداعي على مستوىً أرفع لمعالجة المعاسر وغيرها من المشكلات سريعاً، واجتماعات التنسيق واستعراض التقدم على المستوى الإداري الرفيع. ويمكن أن يُمضى في عام 2022 بتحديث هذا الإطار وتكييفه من أجل تحسين التعاون بين الصندوق الاستئماني وقلم المحكمة وتحقيق المزيد من جوانب التآزر ومن المكاسب المتأتية عن زيادة النجاعة.

---

125 *تقرير عن توازع المسؤوليات بين قلم المحكمة والصندوق الاستئماني في إجراءات جبر الأضرار السائرة، ووجوه التآزر والازدواج المحتملة*، لجنة الميزانية والمالية، الدورة الرابعة والثلاثون (الوثيقة CBF/34/12).

126 انظر البند 19 من نظام الصندوق الاستئماني للمجني عليهم (القرار ICC-ASP/4/Res.3، الذي اعتُمد في 3 كانون الأول/ديسمبر 2005): "تستشير الأمانة [رئيس قلم المحكمة] بشأن جميع المسائل الإدارية والمالية التي تتلقى مساعدة بشأنها من [قلم المحكمة]، مع مراعاة استقلاليتها".

788- ويعتمد الصندوق الاستئماني للمجني عليهم على قسم المالية لصرف المكافآت وغيرها من المبالغ، والسهر على رفع التقارير المالية المناسبة إلى أصحاب الشأن المعنيين. وهو يعتمد على الوحدة المعنية بالشراء ومكتب الشؤون القانونية التابع لقلم المحكمة فيما يخص مسائل الشراء والتعاقد. وقد أبقى رئيس قلم المحكمة والمدير التنفيذي للصندوق الاستئماني على فرقة العمل المعنية بالشراء في عام 2021، ما أتاح النجاح في تذليل كل معاسر الشراء التي شهدها عام 2020، ويمكن أن تواصل هذه الفرقة عقد اجتماعاتها الشهرية ذات الصلة في عام 2022 دعماً لوضع إطار للتشارك وللتعاقد تناسب الصندوق الاستئماني على أفضل وجه.

789- ويعتمد الصندوق الاستئماني على الخدمات التي يقدمها قلم المحكمة للمساعدة في تقييمِ وتوقعِ وتخفيفِ المصاعب الأمنية التي تهدد تنفيذ برامج المساعدة وتنفيذ الأوامر بجبر الأضرار.

790- كما يعتمد الصندوق الاستئماني للمجني عليهم على المكاتب القُطرية فيما يخص دعم عمله التوعوي، والمسائل المتعلقة بالامتيازات والحصانات، وتوفير الحيّز المكتبي، وجميع الشؤون المتعلقة بالمكاتب فيما يخص موظفي الصندوق المعنيين بالبرامج في المكاتب القُطرية، وفيما يخص الشؤون المتعلقة بالأمن والصحة، مثل داء إيبولا وجائحة كوفيد-19. ويضاف إلى ذلك أن موظفي المكاتب القُطرية يمكن أن يدعموا إجراءات الصندوق الاستئماني المتعلقة بتمييز المجني عليهم.

موارد الميزانية **3 388.2 ألف يورو**

791- تبلغ الزيادة المقترَحة مبلغاً مقداره 188.6 ألف يورو، يعادل 5.9 في المئة من المقدار المقر في هذا البند ضمن ميزانية عام 2021 المعتمَدة.

792- وسينهض الصندوق الاستئماني بعبء العمل المتزايد الواقع على عاتقه باتخاذه على النطاق الداخلي تدابير تتمثل في توخي المرونة وتحقيق مكاسب متأتية عن زيادة النجاعة، بما في ذلك تطبيق مثل هذه التدابير في علاقة العمل مع قلم المحكمة. وسيتركز عمل الصندوق في عام 2022 على تنفيذ الأوامر القاضية بجبر الأضرار في خَمْسِ قضايا، وزيادة الموارد لتوفير التكملة اللازمة لمبالغ تعويضات جبر الأضرار، وتوسيع نطاق برامج المساعدة الجاري تنفيذها. وعليه فإن الموارد الإضافية المطلوبة تخص ما ذُكر آنفاً من مجالات الأولوية المتعلقة بجبر الأضرار وجمع الأموال، بما في ذلك زيادة بروز الصندوق للعيان عن طريق النشر في وسائط التواصل الاجتماعي ونشدان التشارك مع المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية لصالح المجني عليهم. إنّ تنوع الجهات المانحة واشتراط تخصيص هباتها لأوجه استخدام معينة يتطلبان على نحوٍ متزايد تعزيز الصندوق لأنشطته في مجال تدبُّر الأموال وتركيز عمل موظفيه على الإبلاغ المالي والوصفي الداخلي والخارجي. فالموارد الإضافية المطلوبة ستتيح للصندوق أن يكون متجاوباً في استراتيجيته والنهوض بمهامه.

793- وتُقترح التعديلات التالية البيان:

- العودة بمعدَّل شغور الوظائف المعمول به من 12 في المئة إلى 10 في المئة تماشياً مع إنفاق الاعتمادات لسد تكاليف الموظفين؛
- تحويل وظيفتين من وظائف المساعدة المؤقتة العامة تتسمان بأهمية محورية لاستمرار الأعمال في المقر؛
- الكف عن تمويل وظيفتين من وظائف المساعدة المؤقتة العامة؛
- إعادة تخصيص وظيفة من وظائف المساعدة المؤقتة العامة بنقلها من جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى المقر؛

- طلب ثلاث وظائف جديدة من وظائف المساعدة المؤقتة يطبَّق عليها عامل تأخير في التوظيف مقداره ستة أشهر، ووظيفة من وظائف المساعدة المؤقتة يطبَّق عليها عامل تأخير في التوظيف مقداره عشرة أشهر؛
- زيادة ميزانية السفر بمقدار 56.2 ألف يورو (38.8 في المئة).

الموارد من الموظفين **3 019.5 ألف يورو**

794- ينطوي المبلغ المطلوب لسد تكاليف الوظائف الثابتة على زيادة مقدارها 195.9 ألف يورو (16.8 في المئة) بالقياس إلى نظيره في ميزانية عام 2021 المعتمَدة. وينطوي المبلغ المطلوب لسد تكاليف وظائف المساعدة المؤقتة العامة على انخفاض مقداره 63.4 ألف يورو (3.7 في المئة) بالقياس إلى نظيره في ميزانية عام 2021 المعتمَدة. وتنجم الزيادة في عدد الوظائف الثابتة عن طلب تحويل وظيفتين من وظائف المساعدة المؤقتة العامة قائمتين منذ مدة طويلة ستلزمان في المستقبل. وتُعوَّض هذه الزيادة جزئياً بانخفاضٍ في تكاليف المساعدة المؤقتة العامة.

795- وسيتألف مِلاك موظفي الصندوق الاستئماني في عام 2022 من 11 وظيفة ثابتة، و18 وظيفة من وظائف المساعدة المؤقتة العامة (15.17 من معادِلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل). ويبلغ المقدار المطلوب لسد تكاليف الوظائف الثابتة 1 360.5 ألف يورو. ويبلغ المقدار المطلوب لسد تكاليف وظائف المساعدة المؤقتة العامة 1 695.0 ألف يورو.

الوظائف الثابتة: من الفئة الفنية وفئة الخدمات العامة *1 360.5 ألف يورو*

796- يدير الصندوق الاستئماني للمجني عليهم مديره التنفيذي (من الرتبة مد-1).

797- مستشار قانوني (من الرتبة ف-4). يسدي شاغل هذه الوظيفة إلى المدير التنفيذي للصندوق وإلى مجلس إدارة الصندوق المشورة القانونية التخصصية فيما يتعلق بإعداد وتنفيذ الأنشطة المندرجة ضمن إطار مهمتَي الصندوق المتمثلتين في تقديم المساعدة وجبر الأضرار. ويندرج في إطار مسؤولية شاغل هذه الوظيفة الاضطلاعُ بدور نائب المدير التنفيذي للصندوق وإسداءُ المشورة الرفيعة المستوى بشأن وضع استراتيجيتَي الصندوق القانونية والمؤسسية، وإدارةُ سيرورة إعداد الوثائق القانونية والتقارير المرحلية التي تقدَّم إلى المحكمة، وتمثيلُ الصندوق خارجياً، والتوجيهُ الوظيفي لتنفيذ أوامر المحكمة القاضية بجبر الأضرار.

798- ثلاثة مديري برامج (من الرتبة ف-4). يعمل واحد من شاغلي هذه الوظائف في المكتب القُطري القائم في كمبالا (أوغندا) وآخر في المكتب القُطري القائم في بونيا (جمهورية الكونغو الديمقراطية) والثالث في المكتب القُطري القائم في أبيجان (كوت ديفوار). إن شاغلي هذه الوظائف مسؤولون ومساءَلون فيما يتعلق بتصميم برامج الصندوق وتعويضات جبر الأضرار وتنفيذ هذه البرامج والتعويضات والإشراف التدبري عليها. وهم مسؤولون مباشرة أمام المدير التنفيذي.

799- موظف معني بالمتابعة والتقييم (من الرتبة ف-3). يعمل شاغل هذه الوظيفة في لاهاي. وهو يؤدي دوراً محورياً في تنسيق البرامج، ويرفع التقارير إلى المدير التنفيذي أو إلى المستشار القانوني أو إلى المفوَّضة إليه مهامهما. إنه يتولى المسؤوليةَ عن توجيهِ جميعِ أنشطةِ متابعةِ البرامج وتقييمِها والإبلاغِ عنها، والمسؤوليةَ عن ضمانِ مراقبةِ جودتِها. كما يتولى المسؤولية عن وضع معايير للمتابعة والتقييم من خلال خطة مراقبة أداء الصندوق.

800- موظف معني بالشؤون المالية (من الرتبة ف-3): يتولى شاغل هذه الوظيفة المسؤولية عن تدبُّر الشؤون المالية للصندوق الاستئماني للمجني عليهم، ويتكفل بتعزيز الرقابة المالية، والإبلاغ، والمراقبة الداخلية، والتقيد بإجراءات الصندوق الاستئماني والسياسات المالية للمحكمة. ويسدي الموظف المعني بالشؤون المالية الإرشاد لمديري البرامج فيما يتعلق بالشركاء في التنفيذ، ويتولى المسؤولية عن إدارة نظام تدبُّر المِنَح

ببرمجيات SAP والمضي في تطويره وتطوير السياسات المالية المتعلقة بمهام الصندوق وأنشطته. كما يركِّز شاغل هذه الوظيفة على تنسيق وتنفيذ عمليات الشراء، بصفته المنسِّق الرئيسي لعمليات الشراء المتصلة بالمساعدة وجبر الأضرار.

801- مساعد إداري (من الرتبة خ ع-رأ). يتولى شاغل هذه الوظيفة الدور البالغ الأهمية المتمثل في النهوض بعبء العمل الإداري الملازم لحسن اشتغال مجلس إدارة الصندوق الاستئماني وأمانته.

802- مساعد معني بالبرامج (من الرتبة خ ع-رأ). يقدِّم شاغل هذه الوظيفة إلى الموظف المعني بالشؤون المالية وإلى فريق إدارة البرامج في لاهاي الدعم في وضع وتنفيذ برامج المساعدة وتعويضات جبر الأضرار.

803- *موظف تنفيذي معاون (من الرتبة ف-2) (متطلَّب جديد)*. يطلب الصندوق الاستئماني تحويل هذه الوظيفة المشغولة في إطار المساعدة المؤقتة العامة إلى وظيفة ثابتة. فقد تبين أن هذه الوظيفة تتسم بأهمية بالغة فيما يخص عمل الصندوق الاستئماني بتولي شاغلها الاتصال مع أصحاب الشأن الخارجيين، وبخاصة الجهات المانحة من القطاع العام، والسهر على وجود قناة تواصل مستمر مع الدول بغية تأمين تمويل برامج الصندوق الخاصة بالمساعدة وبرامجه الخاصة بجبر الأضرار. إن شاغل هذه الوظيفة يقوم بتقديم وتنظيم الدعم التنفيذي للمدير التنفيذي للصندوق الاستئماني ومجلس إدارته، ويشرف على وحدات الدعم الإداري في أمانة الصندوق. إن شاغل هذه الوظيفة يشارك في تدبُّر العلاقات مع أصحاب الشأن الخارجيين الرفيعي المستوى، على صعيد المسائل المتعلقة بالتواصل، ويقوم بتنظيم فعاليات يُرمى منها إلى زيادة بروز الصندوق في الأوساط العامة، والتشجيع على زيادة التبرعات والهبات التي تقدِّمها إلى الصندوق جهات خاصة.

804- موظف معاون معني بالبرامج (من الرتبة ف-2) (متطلَّب جديد). يقترح الصندوق الاستئماني تحويل هذه الوظيفة المشغولة في إطار المساعدة المؤقتة العامة إلى وظيفة ثابتة. إنّ هذه الوظيفة، التي يعمل شاغلها في لاهاي، تتسم بأهمية بالغة للسهر على سلامة تدبُّر الأموال، ولا سيما بتحويل الأموال التي ترد من الشركاء في التنفيذ/مديري البرامج بحيث تندرج على نحوٍ دقيق ضمن آليات الرقابة وما يرفعه الصندوق الاستئماني إلى الجهات المانحة والجمعية والهيئات ذات الصلة من تقارير شاملة صحيحة وآتية في الوقت المناسب. ويستديم شاغل هذه الوظيفة علاقات العمل المباشرة مع مديري البرامج والموظفين المعاونين المعنيين بالبرامج في الميدان، ويمكن أن يقدِّم الدعم في إعداد الأطر البرامجية.

المساعدة المؤقتة العامة — *1 659.0 ألف يورو*

805- ينطوي المبلغ المطلوب لسد تكاليف وظائف المساعدة المؤقتة العامة على انخفاض مقداره 63.4 ألف يورو (3.7 في المئة) بالقياس إلى نظيره في ميزانية عام 2021 المعتمَدة.

806- ففي عام 2021 كان مِلاك موظفي الصندوق الاستئماني للمجني عليهم يضم 18 وظيفة من وظائف المساعدة المؤقتة العامة (15.13 من معادِلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل). ويقترح الصندوق التغييرات التالية لإعادة التكيف مع الأولويات والتحديات في عام 2022:

- الكف عن تمويل وظيفة *مدير برامج (من الرتبة ف -4)* يعمل في مالي؛
- الكف عن تمويل وظيفة *مساعد معني بالمتابعة والتقييم (من الرتبة خ ع - رأ)*؛
- نقل وظيفة *مساعد معني بالمتابعة والتقييم (من الرتبة خ ع - رأ)* من الميدان إلى المقر؛

- تحويل وظيفتين مموَّلتين منذ مدة طويلة في إطار المساعدة المؤقتة العامة إلى وظيفتين ثابتتين: وظيفة *موظف تنفيذي معاون (من الرتبة ف -2)* ووظيفة *موظف معاون معني بالبرامج (من الرتبة ف -2)*.

807- بالمقابل يطلب الصندوق الاستئماني أربع وظائف جديدة في إطار المساعدة المؤقتة العامة (طلباً ترد فيما تقدَّم وفيما يلي مسوِّغات له وافية):

- *موظف معني بجمع الأموال للصندوق وببروزه للعيان (من الرتبة ف-3) لمدة 6 أشهر؛*
- *موظف قانوني معاون (من الرتبة ف-2) لمدة 6 أشهر؛*
- *موظف معاون معني بإقامة الشراكات وبعمليات الشراء (من الرتبة ف-2) لمدة شهرين؛*
- *مساعد إداري (من الرتبة خ ع-أ) لمدة 6 أشهر.*

808- ويبلغ مجموع وظائف المساعدة المؤقتة العامة 18 (15.17 من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل). وتفضي التعديلات المقترَحة إلى إبقاء صافي عدد الوظائف دون تغيير، وإلى زيادة مقدارها 0.04 في مكافئ هذه الوظائف من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل، وإلى تخفيضٍ مقداره 63.4 ألف يورو في مبلغ الموارد المطلوبة.

في المقر

809- *موظفان معنيان بجمع الأموال للصندوق وببروزه للعيان (من الرتبة ف-3)، وظيفة أحدهما تمثِّل متطلباً مستمراً لمدة 12 شهراً، ووظيفة الآخر تمثِّل متطلباً جديداً لمدة 6 أشهر*. يتلازم شحذ الوعي وجمع الأموال ليؤتي تضافرهما أساساً سياسياً ومالياً أقوى لإنجاز المهام المنوطة بالصندوق في إطار ولايته وتحقيق رسالته وغاياته. ويظل الصندوق الاستئماني يسعى إلى تنويع مكوِّنات دخله الأساسي. إن كلتا المهمتين المتمثلتين في شحذ الوعي وفي تنمية الموارد تمثلان مهمتين استراتيجيتين من مهام الصندوق الاستئماني، وتحظيان، كما بُيِّن آنفاً، بدرجة عالية من الأولوية لدى الصندوق فيما يخص عام 2022. فأنشطة جمع الأموال تستلزم قدرة تخصُّصية مخصَّصة لها، وذلك ما سيسهم به الموظفون المعنيون بجمع الأموال وبروز الصندوق للعيان في أنشطة جمع الأموال من القطاعين الخاص والعام. بيد أن حشد الموارد من الجهات المانحة من القطاع العام وحشدها من الجهات المانحة من القطاع الخاص يمثلان مجالين مختلفَيْن يستلزمان تجربةً وخبرةً مختلفتين. ولذا تُطلب الوظيفة الجديدة، المخصَّصة قصرياً لجمع الأموال من الجهات المانحة من القطاع العام، لكي يتمكن الصندوق الاستئماني من حشد الموارد على نحوٍ متسق من أهم مجموعة من الجهات المانحة له، ألا وهي الدول، ومن توسيع قدرته على التوجه أيضاً إلى المنظمات الدولية باعتبارها جهات مانحة له.

810- موظف *معاون معني بإقامة الشراكات وبعمليات الشراء (من الرتبة ف-2)، لمدة شهرين (متطلب جديد، لسنوات متعددة)*. يسهر شاغل هذه الوظيفة على سلاسة إجراء جميع عمليات الشراء الجارية وعلى التنسيق مع وحدة الشراء التابعة لقلم المحكمة، ما يعدُّ أمراً أساسياً لسرعة تنفيذ الأوامر بجبر الأضرار. إن شاغلها يساعد في إقامة الشراكات مع المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية من أجل تنفيذ الأوامر بجبر الأضرار وبرامج المساعدة توسيعاً لنطاق مفعول جبر الأضرار فيما يخص المجني عليهم. ويشمل ذلك السهر، مع المستشار القانوني ومديري البرامج المعنية، على وضع واستدامة الأطر التنظيمية للشراكات مع هذه المنظمات. إنه سيعمل تحت إشراف المستشار القانوني.

811- ثلاثة *موظفين قانونيين معاونين (من الرتبة ف-2)، وظيفتا اثنين منهم تمثِّل متطلباً مستمراً لمدة 12 شهراً، ووظيفة الآخر تمثِّل متطلباً جديداً لمدة 6 أشهر، لسنوات متعددة*. يلزم الموظفون القانونيون المعاونون لكي يقوموا بأنشطة بحث وتحرير وإبلاغ

طيلة مرحلة جبر الأضرار، ولكي يستديموا علاقات العمل مع الأطراف والمشاركين في إجراءات جبر الأضرار ومع الموظفين المعنيين في المحكمة، بمن فيهم العاملون في الهيئة القضائية وفي قلم المحكمة. وستكون المهمات التي يتولاها شاغلو هذه الوظائف متصلةً بالحالات على أساس الإجراءات السائرة لجبر الأضرار، وهي قضية *كاتَنْغَا* (*Katanga*)، وقضية *لوبَنْغَا* (*Lubanga*)، وقضية *المهدي*، وقضية *انْتاغَنْدا* (*Ntaganda*)، وقضية *أُنْغوين* (*Ongwen*). وستشمل هذه المهمات على وجه التحديد البحث المتعلق بالوثائق والتقارير القانونية الخاصة بالصندوق الاستئماني وإعداد نصوص هذه الوثائق والتقارير؛ وتنفيذ سيرورات تمييز المجني عليهم والتحقق من أوضاعهم، بما في ذلك تدريب الموظفين العاملين في الميدان؛ وتناول تسيير الإجراء المعمول به في الصندوق الاستئماني لتمييز المجني عليهم والتحقق من أوضاعهم، بوسائل منها تنظيم ملفات المجني عليهم؛ وتدبر علاقات العمل المتصلة بجبر الأضرار مع أصحاب الشأن المعنيين ضمن المحكمة وخارجها؛ ودعم اتخاذ المجلس للقرارات المتعلقة بالاستحقاق ورفع التقارير ذات الصلة إلى الدوائر الابتدائية. ومن المسؤوليات الأخرى التي سيتولاها الموظفان القانونيان المعاونان متابعة القضايا في المرحلة الابتدائية، لكي يكون الصندوق الاستئماني على درجة مناسبة من الاطّلاع والتأهب عند بداية مرحلة جبر الأضرار. ومنذ عام 2020 يُدعم الفريق القانوني بوظائف تُشغل وفق عقود قصيرة المدة تمكن كلاً من أعضاء الفريق القانوني من تركيز عمله على قضيتين اثنتين كحدٍ أقصى. ونظراً إلى عبء العمل المزيد فيما يتعلق بجبر الأضرار في عام 2022 والعمل اللازم الاضطلاع به في مجال إعداد نصوص السياسات، تُطلب وظيفة إضافية هي وظيفة موظف قانوني معاون بغية التقيُّد بالآجال القضائية، وتقديم مذكرات جيدة، والقيام بعملية تمييز المجني عليهم وعملية استبانة أهليتهم للحصول على المساعدة أو تعويضات جبر الأضرار اللازمتين لتحديد مجموعات المنتفعين. ويرفع الموظفون القانونيون المعاونون تقاريرهم إلى المستشار القانوني.

812- وظيفة *مساعد معني بالمتابعة والتقييم (من الرتبة خ ع - رأ)، لمدة 6 أشهر (متطلب مستمر، لسنوات متعددة)*. تطلب إعادة تخصيص هذه الوظيفة بنقلها من جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى لاهاي. إن هذه الوظيفة حاسمة الأهمية للنهوض بأود أعمال تحليل البيانات المتصلة بمتابعة تنفيذ برامج المساعدة والأوامر القاضية بجبر الأضرار (في قضية *لوبَنْغا* وقضية *كاتَنْغا* وقضية *المهدي* وقضية انْتاغَنْدا وقضية *أُنغوين*) وبالإبلاغ عن تنفيذها وتقييمه، وأود أعمال التحقق من هذه البيانات، بما في ذلك دعم الاستقصاءات المجراة لاستطلاع مدى رضا المستفيدين من البرامج المعنية. ويرفع شاغل هذه الوظيفة تقاريره إلى الموظف المعني بالمتابعة والتقييم دعماً لاتساق وتماسك ممارسة الصندوق في مجال المتابعة والإبلاغ والتقييم، وفقاً للمعايير والقواعد الواردة في خطة مراقبة أداء الصندوق.

813- *مساعد معني بالشؤون المالية (من الرتبة خ ع-رأ) لمدة 12 شهراً (متطلَّب مستمر، لسنوات متعددة)*. يقدِّم شاغل هذه الوظيفة الدعم اللازم في تنفيذ برامج المساعدة وعمليات جبر الأضرار. إنه يساند الموظف المعني بالشؤون المالية (من الرتبة ف-3) في تدبُّر الأموال وفي الأنشطة المتعلقة بالجانب المالي، بما فيها ما يتعلق بتخطيط الموارد المؤسسية ببرمجيات SAP، وفي مساندة الأفرقة المعنية بالبرامج. وإضافةً إلى ذلك، يقدِّم المساعد المعني بالشؤون المالية الدعم للشركاء في التنفيذ العاملين في إطار اضطلاع الصندوق بالمهمتين المنوطتين به في إطار ولايته المتمثلتين في تقديم المساعدة وفي جبر الأضرار، بما في ذلك تقديم هذا الدعم في سياق الزيادة العامة التي يُتوقع أن يشهدها عبء العمل في عام 2022.

814- *مساعد معني بالبرامج (من الرتبة خ ع-رأ) لمدة 12 شهراً (متطلَّب مستمر، لسنوات متعددة)*. يدعم شاغل هذه الوظيفة الفريق المعني بإدارة البرامج في لاهاي (الموظف المعني بالمتابعة والتقييم، والموظف المعاون المعني بالبرامج) في وضع وتنفيذ برامج المساعدة وأعمال تنفيذ الأوامر القاضية بجبر الأضرار. كما إنه يقدم الدعم اللازم للأفرقة المعنية بالبرامج في بلدان الحالات فيما يتعلق بتنفيذ برامج المساعدة وعمليات جبر الأضرار.

815- *مساعد إداري (من الرتبة خ ع-أ)، لمدة 6 أشهر (متطلَّب جديد، لسنوات متعددة)*. سيقدِّم شاغل هذه الوظيفة الدعم فيما يخص الأنشطة المتعلقة ببروز الصندوق للعيان وأنشطته التواصلية، التي تتسم بأهمية أساسية للنجاح في حشد الموارد. وتشتمل المهمة الرئيسية للمساعد الإداري في تمثيل الصندوق الاستئماني في وسائط التواصل الاجتماعي، بما في ذلك تمثيله على الموقع الشبكي، وعلى منصة تويتر، ومنصة فِسبوك، سهراً على استمرارية الحضور وعلى بث المعلومات. وإضافةً إلى ذلك سينسِّق شاغل هذه الوظيفة تنسيقاً وثيقاً مع مديري البرامج والموظفين المعنيين بجمع الأموال وببروز الصندوق للعيان دعماً للاستراتيجيات التوعوية التي يتبعها مديرو البرامج واستراتيجيات جمع الأموال. وسيعمل شاغل هذه الوظيفة تحت إشراف الموظفة التنفيذية المعاونة.

إدارة البرامج والعملياتُ الميدانية

816- *سبعة موظفين معاونين معنيين بالبرامج في الميدان (من الرتبة ف-2)، لمدة 12 شهراً لكل منهم (متطلَّب مستمر، لسنوات متعددة)*. يعمل شاغلو هذه الوظائف في المكاتب القُطرية: ثلاثة منهم يعملون في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وواحد يعمل في أوغندا، وواحد يعمل في مالي، وواحد يعمل في كوت ديفوار، وواحد يعمل في جمهورية أفريقيا الوسطى. إن شاغلي الوظائف المعنية يمثلون جزءاً من المِلاك الأساسي للصندوق الاستئماني العامل في الميدان للأمد الطويل تحت إشراف مديري البرامج (من الرتبة ف-4). وهم يساعدون على ضمان الاستمرارية والاتساق ومراقبة الجودة فيما يتعلق بإعداد وتنفيذ برامج المساعدة وتعويضات جبر الأضرار. إنهم يقدمون دعماً حاسم الأهمية فيما يتعلق بالتحقق من أوضاع المجني عليهم وإجراء البحوث الاشتغالية للمساندة في إعداد البرامج الخاصة بالمساعدة وبجبر الأضرار والتخطيط لها، بما في ذلك ما يتعلق بأسواق الخدمات المحلية من أجل إجراءات الشراء الرامية إلى انتقاء الشركاء في التنفيذ.

817- *مساعد معني بالبرامج في الميدان (من الرتبة خ ع-5)، لمدة 12 شهراً (للحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية) (متطلَّب مستمر، لسنوات متعددة)*. يعمل شاغل هذه الوظيفة في جمهورية الكونغو الديمقراطية للنهوض بأود تنفيذ الأمرين بجبر الأضرار في قضية *لوبَنْغا* وقضية *كاتَنْغا* والبرنامج الخاص بالمهمة المتمثلة في تقديم المساعدة. فيُحتاج إلى تعزيز القدرات على هذا النحو للتكفل بالاضطلاع بالمهام الأساسية لدعم البرامج في الميدان ومساندة الموظفين المعنيين بالبرامج بجمع وتسجيل وحفظ المعلومات المتعلقة بأنشطة التنفيذ، وإعداد التقارير المرحلية وتقارير تبيان الحال، والسهر على توافق أعمال مراقبة جودة نشاط الشركاء في التنفيذ مع قواعد الصندوق وإجراءاته، وتقديم الدعم الإداري إلى فريق العمل الميداني التابع للصندوق.

الموارد غير المتصلة بالعاملين — 368.7 ألف يورو

818- تلزم الموارد غير المتصلة بالعاملين من أجل سد تكاليف السفر وتكاليف الضيافة وتكاليف الخدمات التعاقدية وتكاليف التدريب وتكاليف الخبراء الاستشاريين والنفقات التشغيلية العامة وتكاليف اللوازم والمواد. وينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها 56.1 ألف يورو (17.9 في المئة) بالقياس إلى نظيره في ميزانية عام 2021 المعتمَدة. إنّ هذه الزيادة تجسد استمرار اتباع نهج متحفظ مقترنٍ بالمتطلبات المتأتية عن زيادة كبيرة في محفظة الاستثمارات، وأنشطة جمع الأموال، وأنشطة مجلس إدارة الصندوق. إنّ توفير جميع الموارد المعنية غير المتصلة بالعاملين يمثل متطلباً متكرّراً، عدا المقدار الذي يخص دعم نميطة تدبُّر المِنَح ببرمجيات SAP (البالغ 15.0 ألف يورو) المدرج في بند الخدمات التعاقدية ضمن الميزانية.

السفر *201.1 ألف يورو*

819- ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها 56.2 ألف يورو (38.8 في المئة) وهو سيلزم رئيسياً فيما يتعلق بأنشطة برامج الصندوق الاستئماني (في إطار مهمتيه المتمثلتين في تقديم المساعدة وفي جبر الأضرار)، وأنشطته على صعيد البروز للعيان/جمع الأموال، والمبادرات المتصلة بمجلس إدارته. ونظراً إلى توقع استئناف السفر الدولي وإلى تنامي الاحتياجات المتصلة بمجموعة استثمارات وأنشطة الصندوق الاستئماني، سيلزم هذا المبلغ، الأدنى من نظيره الخاص بالسفر لعام 2019، لعمل الصندوق الاستئماني في المجالين ذوي الأولوية المتمثلين في جبر الأضرار وفي حشد الموارد كما سيلزم لدعم مبادرات جمع الأموال لمجلس إدارة الصندوق على النطاق الدولي ومبادراته الترويجية.

الضيافة *1.0 ألف يورو*

820- لا تغيُّر في المبلغ المطلوب، وهو يلزم لسد تكاليف التواصل مع الغير على نحو فعال في سياق تدبُّر الصندوق لعلاقاته الخارجية.

الخدمات التعاقدية *99.3 ألف يورو*

821- لا تغير في المبلغ المطلوب. إن المخصَّصات للخدمات التعاقدية تلزم لسد تكاليف الطبع الخارجي في الميدان وفي المقر، وتكاليف نميطة برامجيات SAP الخاصة بدعم تدبُّر المنح، بما في ذلك خدمات دعم الأعمال، وتكاليف إعداد الفعاليات والمواد الخاصة بجمع الأموال، وتكاليف إيجار المحالّ في الميدان، وأتعاب المراجع الخارجي، وتكاليف اجتماعات مجلس إدارة الصندوق، وتكاليف الترجمة التحريرية الإنكليزية - الفرنسية التي يتولاها مترجمون خارجيون.

التدريب *19.1 ألف يورو*

822- ينطوي المبلغ المطلوب على انخفاض مقداره 1.0 ألف يورو (0.5 في المئة). إنه يلزم لسد تكاليف توفير التدريب الذي يحتاج إليه الموظفون الحاليون والجدد العاملون في لاهاي وفي المكاتب القطرية ضمن مِلاك أمانة الصندوق ببنيته الموسَّعة.

الخبراء الاستشاريون *40.2 ألف يورو*

823- لا تغير في المبلغ المطلوب. وسيُحتاج إلى الخبراء الاستشاريين أولاً لدعم أنشطة ظرفية في مجال جبر الأضرار، بوسائل منها إسداء المشورة التخصصية، ثم لدعم الأنشطة المتعلقة ببروز الصندوق للعيان وأنشطته في مجال جمع الأموال.

النفقات التشغيلية العامة *5.0 آلاف يورو*

824- لا تغير في المبلغ المطلوب. إنه يلزم لسد تكاليف حلقات العمل والاجتماعات التي تُعقد في المكاتب القُطرية وتكاليف مواد اتصال وتكاليف إرسال بالبريد.

اللوازم والمواد *3.0 آلاف يورو*

825- لا تغير في المبلغ المطلوب. إنه يلزم لسد تكاليف اللوازم المكتبية الأساسية وغيرها من المستهلكات المكتبية.

الجدول 42: البرنامج الرئيسي السادس: ميزانية عام 2022 المقترَحة

البرنامج الرئيسي السادس أمانة الصندوق الاستئماني للمجني عليهم	مصروفات عام 2020 (بآلاف اليوروات) المجموع	المصروفات من صندوق الطوارئ	المجموع بما فيه المصروفات من صندوق الطوارئ	ميزانية عام 2021 المعتَمَدة (بآلاف اليوروات)	التغيّر في الموارد مبلغه (بآلاف اليوروات)	نسبته المئوية (%)	ميزانية عام 2022 المقترَحة (بآلاف اليوروات)
موظفو الفئة الفنية				1 031.4	190.1	18.4	1 221.5
موظفو فئة الخدمات العامة				133.2	5.8	4.4	139.0
المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين	*1 160.4*	-	*1 160.4*	*1 164.6*	*195.9*	*16.8*	*1 360.5*
المساعدة المؤقتة العامة	1 529.2	-	1 529.2	1 722.4	(63.4)	(3.7)	1 659.0
المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات	-	-	-	-	-	-	-
العمل الإضافي	-	-	-	-	-	-	-
المجموع الفرعي لسائر تكاليف العاملين	*1 529.2*	-	*1 529.2*	*1 722.4*	*(63.4)*	*(3.7)*	*1 659.0*
السفر	93.1	-	93.1	144.9	56.2	38.8	201.1
الضيافة	-	-	-	1.0	-	-	1.0
الخدمات التعاقدية	68.9	-	68.9	99.3	-	-	99.3
التدريب	11.4	-	11.4	19.2	(0.1)	(0.5)	19.1
الخبراء الاستشاريون	86.6	-	86.6	40.2	-	-	40.2
النفقات التشغيلية العامة	2.7	-	2.7	5.0	-	-	5.0
اللوازم والمواد	3.2	-	3.2	3.0	-	-	3.0
الأثاث والعتاد	-	-	-	-	-	-	-
المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالعاملين	*265.9*	-	*265.9*	*312.6*	*56.1*	*17.9*	*368.7*
المجموع	**2 955.6**	-	**2 955.6**	**3 199.6**	**188.6**	**5.9**	**3 388.2**

الجدول 43: البرنامج الرئيسي السادس: مِلاك الموظفين المقترَح لعام 2022

البرنامج الرئيسي السادس	وكيل أمين عام	أمين عام مساعد	مد-2	مد-1	ف-5	ف-4	ف-3	ف-2	ف-1	*مجموع موظفي الفئة الفنية وما فوقها*	خ ع - ر ر	خ ع - ر أ	*مجموع موظفي فئة الخدمات العامة*	**مجموع الموظفين**
الوظائف الثابتة														
المقرة لعام 2021	-	-	-	1	-	4	2	-	-	*7*	-	2	*2*	**9**
الجديدة	-	-	-	-	-	-	-	2	-	*2*	-	-	-	**2**
المعادة التخصيص	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المعادة التصنيف	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المستعادة/المعادة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المقترَحة لعام 2022	**-**	**-**	**-**	**1**	**-**	**4**	**2**	**2**	**-**	***9***	**-**	**2**	***2***	**11**
وظائف المساعدة المؤقتة العامة (معادِلاتها بدوام كامل)														
المقرة لعام 2021	-	-	-	-	-	0.04	1.00	11.00	-	*12.04*	-	3.08	*3.08*	**15.13**
المستمرة	-	-	-	-	-	-	1.00	11.00	-	*12.00*	-	3.50	*3.50*	**15.50**
الجديدة	-	-	-	-	-	-	0.50	0.67	-	*1.17*	-	0.50	*0.50*	**1.67**
المعادة التخصيص	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المعادة التصنيف	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المحوَّلة	-	-	-	-	-	-	-	(2.00)	-	*(2.00)*	-	-	-	**(2.00)**
المقترَحة لعام 2022	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**1.50**	**9.67**	**-**	***11.17***	**-**	**4.00**	***4.00***	**15.17**

زاي- البرنامج الرئيسي السابع-2: مشروع المباني الدائمة - قرض الدولة المضيفة

المقدِّمة

826- في عام 2008 قبلت جمعية الدول الأطراف ("الجمعية") عرض الدولة المضيفة منحها قرضاً خاصاً بمشروع المباني الدائمة يصل مبلغه حتى 200 مليون يورو كحد أقصى، يُرَدّ على مدى فترة مقدارها 30 سنة بمعدَّل فائدة يبلغ 2.5 في المئة[127].

827- وتلبيةً لطلب لجنة الميزانية والمالية وطلب الجمعية، أنشأت المحكمة الجنائية الدولية ("المحكمة")، في إطار ميزانيتها المعتمَدة لعام 2011، البرنامج الرئيسي السابع-2 للإبلاغ عن مقدار الفائدة المتوقَّع أن تُدفع على مبالغ القرض التي تستلمها المحكمة من أجل مشروع المباني الدائمة[128].

828- ولا تترتَّب التبعات المالية للبرنامج الرئيسي السابع-2 إلا على الدول الأطراف التي لم تأخذ بخيار الدفعة الواحدة أو التي لم تسدِّد بصورةٍ كاملةٍ مبلغَ الدفعة الواحدة المستحق عليها[129].

829- وينص الاتفاق المبرَم بين الدولة المضيفة والمحكمة بشأن القرض على وجوب أن تدفع المحكمة في موعد الاستحقاق (أي في أجل أقصاه الأول من شباط/فبراير من كل سنة تقويمية) مبلغ الفائدة المستحقة عليها للدولة المضيفة عن السنة التقويمية السابقة و/أو كل مقدار قد يُسنَد إلى السنوات التقويمية السابقة في إطار تسديد مبلغ القرض[130].

830- ويبيَّن في الجدول الوارد أدناه بمزيد من التفصيل أثر ذلك فيما يخص السنوات المقبلة.

أثر دفع الفوائد المستحقة عن القرض وتسديد مبلغه على مدى السنوات المقبلة (باليوروات)

	2019	*2020*	*2021*	*2022*	*2023*
أقساط رد القرض					
المدفوعات تسديداً لمبلغ القرض وللفوائد المستحقة عنه	3 585 127	3 585 127	3 585 127	3 585 127	3 585 127
مجموع المدفوعات	3 585 127	3 585 127	3 585 127	3 585 127	3 585 127

831- لقد بدأ تسديد مبلغ القرض بعد إنهاء عقود استئجار المباني المؤقتة في 30 حزيران/يونيو 2016. إن ما سيُدفع تسديداً للقرض وللفائدة المستحقة عن الفترة الممتدة من 1 كانون الثاني/يناير حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2021 سيستحق دفعه في أجل أقصاه 1 شباط/فبراير 2022.

127 *الوثائق الرسمية لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الدورة السابعة، لاهاي، 14-22 تشرين الثاني/نوفمبر 2008* (ICC-ASP/7/20)، المجلد الأول، الجزء الثالث، القرار ICC-ASP/7/Res.1، الفقرة 2 والمرفق الثاني.

128 *الوثائق الرسمية لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الدورة التاسعة، نيويورك، 6-10 كانون الأول/ديسمبر* 2010 (ICC-ASP/9/20)، المجلد الثاني، الجزء ألف، القسم زاي، الفقرة 466.

129 *الوثائق الرسمية لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الدورة السابعة، لاهاي، 14-22 تشرين الثاني/نوفمبر* 2008 (ICC-ASP/7/20)، المجلد الأول، الجزء الثالث، القرار ICC-ASP/7/Res.1، المرفق الثالث.

130 الاتفاق المبرَم بين دولة هولندا (وزارة الشؤون الخارجية) والمحكمة الجنائية الدولية بشأن القرض، المؤرخ بـ 23 آذار/مارس 2009، الفقرة 6-1.

الجدول 44: البرنامج الرئيسي السابع-2: ميزانية عام 2022 المقترَحة

البرنامج الرئيسي السابع-2: ما يخص قرض الدولة المضيفة	مصروفات عام 2020 (بآلاف اليوروات)				التغيّر في الموارد		
	المجموع	المصروفات من صندوق الطوارئ	المجموع بما فيه المصروفات من صندوق الطوارئ	ميزانية عام 2021 المعتمَدة (بآلاف اليوروات)	مبلغه (بآلاف اليوروات)	نسبته المئوية (%)	ميزانية عام 2022 المقترَحة (بآلاف اليوروات)
موظفو الفئة الفنية				-	-	-	-
موظفو فئة الخدمات العامة				-	-	-	-
المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين	-	-	-	-	-	-	-
المساعدة المؤقتة العامة	-	-	-	-	-	-	-
المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات	-	-	-	-	-	-	-
العمل الإضافي	-	-	-	-	-	-	-
المجموع الفرعي لسائر تكاليف العاملين	-	-	-	-	-	-	-
السفر	-	-	-	-	-	-	-
الضيافة	-	-	-	-	-	-	-
الخدمات التعاقدية	-	-	-	-	-	-	-
التدريب	-	-	-	-	-	-	-
الخبراء الاستشاريون	-	-	-	-	-	-	-
النفقات التشغيلية العامة	-	-	-	-	-	-	-
اللوازم والمواد	-	-	-	-	-	-	-
الأثاث والعتاد	-	-	-	-	-	-	-
المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالعاملين	-	-	-	-	-	-	-
المجموع	-	-	-	-	-	-	-
ما يخص قرض الدولة المضيفة	*3 585.1*	-	*3 585.1*	*3 585.1*	-	-	*3 585.1*
المجموع، شاملاً قرض الدولة المضيفة	**3 585.1**	-	**3 585.1**	**3 585.1**	-	-	**3 585.1**

حاء- البرنامج الرئيسي السابع-5: آلية الرقابة المستقلة

المقدِّمة

832- أنشأت جمعية الدول الأطراف ("الجمعية") في دورتها الثامنة[131] البرنامج الرئيسي السابع-5 (آلية الرقابة المستقلة) وفقاً للمادة 112(4) من نظام روما الأساسي بغية تهيئة رقابة مستقلة وفعالة ومجدية في المحكمة الجنائية الدولية ("المحكمة"). وقد اعتمدت الجمعية في دورتها الثانية عشرة ولاية آلية الرقابة المستقلة المشتملة على التفتيش والتقييم والتحقيق وذلك بقرارها ICC-ASP/12/Res.6[132].

833- ويتمثل غرض آلية الرقابة المستقلة في طمأنة الجمعية إلى مراقبة المحكمة مراقبة فعالة شاملة بغية تعزيز نجاعة عملها والاقتصاد في نفقاتها. ويُتوصل إلى ذلك عن طريق عمليات تفتيش وعمليات تقييم وعمليات تحقيق، على نحوٍ مستقل. وتقوم آلية الرقابة المستقلة بعمل تقييمي وتفتيشي بناء على طلب مباشر من الجمعية أو رؤساء أجهزة المحكمة، وتُجري عمليات تحقيق استناداً إلى سلطتها التقديرية فيما تُبْلَغ عنه من مخالفات أو انتهاكات لقواعد المحكمة ولوائحها، بما في ذلك التحقيق بشأن المسؤولين المنتخَبين، عملاً بالقاعدة 26 من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات التي عدَّلتها الجمعية في دورتها السابعة عشرة التي عُقدت عام 2018. وعدَّلت الجمعية في دورتها التاسعة عشرة ولاية آلية الرقابة المستقلة تجسيداً رسمياً لانفراد هذه الآلية بالاختصاص القضائي في التحقيق في حالات الادّعاء بارتكاب المسؤولين المنتخَبين مخالفات ومخالفات خطيرة، وفقاً للقاعدة 26 من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات وتوسيعاً لنطاق هذا الاختصاص ليشمل المسؤولين المنتخَبين السابقين.

موارد الميزانية **874.2 ألف يورو**

834- ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها 134.7 ألف يورو (18.2 في المئة)، تجسّد زيادةً مقابلة في تكاليف الموظفين بسبب طلب وظيفة مفتشٍ إضافية على النحو الواردة تفاصيله فيما يلي. وتبقى المخصصات لسد التكاليف غير المتصلة بالعاملين دون تغير يذكر إذ إن مبلغها ينطوي على زيادة مقدارها 0.8 ألف يورو (1.5 في المئة).

الموارد من الموظفين **818.3 ألف يورو**

835- ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها 133.7 ألف يورو (19.6 في المئة) بسبب طلب وظيفة محققٍ إضافي تُشغل بموجب عقد من عقود المساعدة المؤقتة العامة.

الوظائف الثابتة: من الفئة الفنية وفئة الخدمات العامة *526.6 ألف يورو*

836- يضم مِلاك موظفي آلية الرقابة المستقلة من أربع وظائف ثابتة: واحدة من الرتبة ف-5 (رئيس آلية الرقابة المستقلة)، وواحدة من الرتبة ف-4 (الاختصاصي الرئيسي المعني بالتقييم)، وواحدة من الرتبة ف-2 (محقّق معاون)، وواحدة من الرتبة خ ع-رأ (مساعد إداري). كما إن مِلاكه يضم وظيفة من الرتبة ف-4 (من وظائف المساعدة المؤقتة العامة) لمحقّق رئيسي. إن هذا المحقِّق الرئيسي (من الرتبة ف-4) يقود حالياً الوحدة المعنية بالتحقيق بدعمٍ من محقّق معاون (من الرتبة ف-2)، بينما يقود الاختصاصي الرئيسي المعني بالتقييم الوحدة المعنية بالتقييم بدعمٍ من رئيس آلية الرقابة

131 *الوثائق الرسمية لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الدورة الثامنة، لاهاي، 18-26 تشرين الثاني/نوفمبر 2009* (ICC-ASP/8/20)، المجلد الأول، الجزء الثاني، القرار ICC-ASP/8/Res.1.

132 *الوثائق الرسمية لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الدورة الثانية عشرة، لاهاي، 20-28 تشرين الثاني/نوفمبر* 2013، (ICC-ASP/12/20)، المجلد الأول، الجزء الثالث، القرار ICC-ASP/12/Res.6، المرفق، الفقرة 5.

المستقلة وبتوجيه منه. أمّا المساعد الإداري فيقدِّم الدعم الإداري للبرنامج الرئيسي برمته والدعم الفني للمحقّق الرئيسي وللاختصاصي الرئيسي المعني بالتقييم.

المساعدة المؤقتة العامة *291.7 ألف يورو*

837- *محقق رئيسي (من الرتبة ف-4) لمدة 12 شهراً (متطلب مستمر، لسنوات متعددة)*. تواجه آلية الرقابة المستقلة مصاعب كبيرة في النهوض بعبء العمل الواقع على عاتقها، وذلك على الرغم من أنها مجهزة بمِلاك كامل من الموظفين وفق ولايتها الاشتغالية. ولئن كان من الممكن مواجهة الضغط في مجال عمليات التقييم وعمليات التفتيش بصورة جزئية عن طريق الحدِّ مما يُجرى من مهمات فذلك لا يسري على عمليات التحقيق. لقد كافحت الآلية لسد متطلبات عبء عملها في مجال التحقيق في حين أنّ عدد ما تتلقاه من دعاوى مخالفات يخرج عن نطاق سيطرتها. وكما بُيِّن في آخر ثلاثة تقارير سنوية رفعتها الآلية إلى الجمعية، اضطُرت بسبب افتقارها إلى المحقِّقين إلى إعادة ملفات القضايا إلى رؤساء الأجهزة، سعياً منها إلى تدبُّر أمر عبء العمل التحقيقي المتزايد الواقع على عاتقها. ولذا فإنها تطلب مواصلة تمويل وظيفة المحقِّق الرئيسي (من الرتبة ف-4).

838- *محقق (من الرتبة ف-3) لمدة 12 شهراً (متطلب جديد، لسنوات متعددة)*. ترى آلية الرقابة المستقلة أن من المهم أهمية بالغة معالجة محدودية مواردها من الموظفين معالجةً بنيوية للتوصل في إجرائها لعمليات التحقيق وإنجازها إلى التناسق مع الممارسة الفضلى المعترف بها دولياً. ففي عام 2020 استلزم إنجاز آلية الرقابة المستقلة لكلٍ من عمليات التحقيق الكامل الست التي أجرتها مدةً مقدارها في المتوسط 285 يوماً (أي أكثر من تسعة أشهر)، ما يزيد عن المدة البالغة ستة أشهر المعتبَر أنها المدة المرجعية بحسب الممارسة الدولية الفضلى (وهي المدة التي استهدفت الآلية الإنجاز في غضونها) وذلك بسبب محدودية مِلاك موظفيها. كما تطول الآجال في مجال إجراء عمليات التقييم الأولي للدعاوى التي لا تفضي في نهاية المطاف إلى عمليات تحقيق كامل، ومراجعة هذه التقييمات. إن حالات التأخير هذه تزعزع ثقة الموظفين بآلية الرقابة المستقلة بصفتها هيئةً تحقيقية ويمكن أن تعرض المحكمة لخطر التقاضي أمام المحاكم الإدارية.

839- ويتسم كثيرٌ من دعاوى إساءة السلوك التي أُبلغت إلى آلية الرقابة المستقلة بحساسية بالغة ويشمل بعضها موظفين رئيسيين. ويستلزم تناول مثل هذه الدعاوى قدراً عالياً من المهارة والخبرة. فعلى سبيل المثال شمل 45 في المئة من عمليات التحقيق الكامل التي أجرتها آلية الرقابة المستقلة منذ عام 2018 واحداً على الأقل من الموظفين من الرتبة ف-5 فما فوق (بينهم موظفون منتخَبون). كما إن عدداً من الدعاوى التي أُغلق ملفها بعد التقييم الأولي شمل موظفين رئيسيين أو مسؤولين منتخَبين.

840- إن عبء العمل الثقيل المتعلق بالقضايا الواقع على عاتق فريق التحقيق التابع لآلية الرقابة المستقلة لا يترك له قدراً يذكر من الوقت لوضع السياسات وإجراءات العمل القياسية اللازمة للمزيد من الشفافية للاضطلاع بالمهام، وإعداد وثائق السياسات الخاصة بالإطار التنظيمي للمحكمة. وقد نوّه أيضاً في إطار المراجعة التي أجراها خبراء مستقلون إلى أن الموظفين لا يحيطون كما يبدو بولاية آلية الرقابة المستقلة ما يجعلهم يفتقرون إلى الثقة بها. ويُلاحَظ في الوقت نفسه أن قدرة آلية الرقابة المستقلة على شحذ الوعي بين الموظفين محدودة.

841- إنّ المقترَح الحالي سيمكِّن المحقِّق من قيادة عمليات التحقيق على نحوٍ مستقلٍ مسانداً في الوقت نفسه المحقِّق الرئيسي فيما يخص عمليات التحقيق الأكثر حساسيةً وتعقيداً، تحت إشرافٍ عام من رئيس هيئة الرقابة المستقلة. كما سيساعد المحقِّق والمحقِّق الرئيسي في وضع وثائق السياسات وإجراء أنشطة التوعية لدى موظفي المحكمة.

842- وسيدعم المحقِّق المعاون المحقِّق الرئيسي والمحقِّق في جميع عمليات التحقيق، مساعداً في السهر على التقيُّد بفضلى الممارسات من قبيل قيام اثنين من أعضاء الفريق

بإجراء المقابلات. وكذلك سيُجري المحقِّق المعاون عمليات تفتيش، علماً بأن التفتيش مهمةٌ لم يتسنَّ لآلية الرقابة المستقلةالاضطلاع بها في السنوات الأخيرة، وسيدعم آلية الرقابة المستقلة في سائر الشؤون، بما في ذلك السياسة والتوعية.

843- والخلاصة أنّ آلية الرقابة المستقلة ترى، نظراً إلى عبء العمل المتصل بالقضايا الواقع على عاتقها، أنّ الاضطلاع بمهمة التحقيق على نحوٍ مستدام سيستلزم محقِّقَيْن (محقِّقاً ومحقِّقاً رئيسياً) بوسعهما أن يقودا عمليات التحقيق بصورة مستقلة، بمساعدة ودعم من زميلٍ مبتدئ. وذلكم كان نموذج العمل الذي طبَّقته آلية الرقابة المستقلة لمدة ستة أشهر في عام 2019، إذ كان مِلاك موظفيها يضم وظيفتَيْن مؤقتتَيْن من الرتبة ف-4 يدعم شاغليهما محقِّق معاون. ودونما ريب زاد ذلك نجاعة وفعالية آلية الرقابة المستقلة في تناولها الدعاوى بارتكاب مخالفات زيادةً كبيرة.

الموارد غير المتصلة بالعاملين **55.9 ألف يورو**

844- ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها 0.8 آلاف يورو (1.5 في المئة). تجسِّد هذه الزيادة تخفيضاتٍ في تكاليف الخبراء الاستشاريين وتكاليف التدريب وزيادةً كبيرةً في تكاليف العتاد. إنّ جميع الموارد غير المتصلة بالعاملين تمثِّل متطلباً متكرِّراً عدا الموارد المتعلقة بالعتاد.

الخدمات التعاقدية *3.0 آلاف يورو*

845- يلزم المبلغ المطلوب لتقديم الدعم في المهام الإشرافية التي تضطلع بها آلية الرقابة المستقلة عن طريق تقديم خدمات إعداد محاضر المقابلات، مثلاً.

الخبراء الاستشاريون *17.0 ألف يورو*

846- نظراً إلى اقتراح إضافة محقِّق من الرتبة ف-3، انخفض المبلغ اللازم لسد تكاليف الخبرة الاستشارية في مجال التحقيق انخفاضاً كبيراً مقداره 8.2 ألف يورو (32.5 في المئة)، لأنه يُتوقع أن لا يُحتاج إلى الخبراء الاستشاريين في هذا المجال إلاّ فيما يخص خبرةً محددة الطابع أو عندما تُستأجر خدماتهم محلياً من أجل عمليات التحقيق المتصلة بالمكاتب القُطرية. ولـمّا كان من المتعذر التنبؤ بدقة بعدد عمليات التحقيق التي تُجرى وبأنواع الخبرة التي ستلزم فإن المبلغ المطلوب قد لا يُستخدم كله. ويُتوقع أن يُحتاج إلى خدمات خبيرٍ استشاريٍ مختص في التقييم من أجل عملية تقييم معينة واحدة. ويُتوقع أن يُحتاج إلى خدمات خارجية في مجال إعداد محاضر المقابلات.

السفر *18.5 ألف يورو*

847- ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها 2.3 ألف يورو (14.2 في المئة). يتعذر التنبؤ بالأمكنة التي ستُجرى فيها عمليات تحقيق في المكاتب القُطرية ولا بكيفية إجراء العمليات المعنية. وعليه فإنه يُهيَّأ بالمقدار المطلوب لبعثة عملٍ ميدانية لتقديم دعمٍ مباشرٍ للأنشطة الرقابية، ولأسفارٍ للمشاركة في اجتماعات سنوية تعقد مع النظراء في الأوساط المختصة بالتقييم والتحقيق. وقد زيد المبلغ المطلوب زيادةً طفيفة أخذاً في الحسبان لكون أحد الاجتماعات المعنية سيعقد خارج أوروبا في عام 2022.

التدريب

7.0 آلاف يورو

848- ينطوي المبلغ المطلوب على انخفاض مقداره 3.7 آلاف يورو (34.6 في المئة)، يجسِّد التركيزَ على زيادة الاستعانة ببرامج التدريب على شبكة الإنترنت، التي غدت مؤخراً متاحةً على نطاق أوسع. إن المبلغ المطلوب يلزم لتمكين موظفي الآلية من المشاركة في تدريب رامٍ إلى استدامة مهاراتهم الفنية، والتكفل بإحاطتهم بأفضل

الممارسات الدولية في مجالات اختصاصهم، و استدامة تأهلهم المهني في المجال المعني.

العتاد *10.4 آلاف يورو*

849- ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة كبيرة مقدارها 8.4 آلاف يورو (420.0 في المئة). إنّ انتشار الوسائط الرقمية في كل مكان في عالم اليوم تجعل معظم الأنشطة التحقيقية التي تجريها آلية الرقابة المستقلة تشتمل على أدلة رقمية. ويُطلب المبلغ المعني لتجهيز آلية الرقابة المستقلة بالقدرة على إجراء التحليل الجنائي العلمي الأساسي للأدلة الرقمية على نحوٍ أكثر شفافيةً وفعاليةً ونجاعة. إنه سيتيح إجراء المراجعات الجنائية العلمية الأساسية في جميع القضايا التي بين يديها متقيدةً في الوقت نفسه بفضلى الممارسات المعترف بها، ومقلِّصةً بذلك خطر التقاضي المتأتي عن عمليات التحقيق المعنية. وفيما يخص عمليات الاستخلاص والتحليل الأكثر تعقيداً، اعتمدت آلية الرقابة المستقلة في الماضي على دعم قسم البحث الجنائي العلمي التابع لمكتب المدّعي العام و/أو قسم خدمات تدبُّر المعلومات التابع لقلم المحكمة، وهي ستواصل طلب هذا الدعم، وذلكم ما يجعل المبلغ المطلوب محدوداً بالقياس إلى ما تُسخِّره للرقابة المنظمات الدولية الأخرى. وقد حُسِب هذا المبلغ بالاستناد إلى مشورة قسم خدمات تدبُّر المعلومات وقسم البحث الجنائي العلمي، اللذين أسديا لآلية الرقابة المستقلة المشورة بشأن أكثر السبل نجاعةً إلى تحقيق أهدافها.

الجدول 45: البرنامج الرئيسي السابع-5: ميزانية عام 2022 المقترَحة

البرنامج الرئيسي السابع-5 آلية الرقابة المستقلة	مصروفات عام 2020 (بآلاف اليوروات) المجموع	المصروفات من صندوق الطوارئ	المجموع بما فيه المصروفات من صندوق الطوارئ	ميزانية عام 2021 المعتمَدة (بآلاف اليوروات)	التغيّر في الموارد مبلغه (بآلاف اليوروات)	نسبته المئوية (%)	ميزانية عام 2022 المقترَحة (بآلاف اليوروات)
موظفو الفئة الفنية				450.7	(1.3)	(0.3)	449.4
موظفو فئة الخدمات العامة				75.7	1.5	2.0	77.2
المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين	*457.4*	-	*457.4*	*526.4*	*0.2*	*0.0*	*526.6*
المساعدة المؤقتة العامة	114.6	-	114.6	158.0	133.7	84.6	291.7
المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات	-	-	-	-	-	-	-
العمل الإضافي	-	-	-	-	-	-	-
المجموع الفرعي لسائر تكاليف العاملين	*114.6*	-	*114.6*	*158.0*	*133.7*	*84.6*	*291.7*
السفر	0.8	-	0.8	16.2	2.3	14.2	18.5
الضيافة	-	-	-	-	-	-	-
الخدمات التعاقدية	3.0	-	3.0	-	3.0	-	3.0
التدريب	3.9	-	3.9	10.7	(3.7)	(34.6)	7.0
الخبراء الاستشاريون	10.2	-	10.2	25.2	(8.2)	(32.5)	17.0
النفقات التشغيلية العامة	-	-	-	1.0	(1.0)	(100.0)	-
اللوازم والمواد	-	-	-	-	-	-	-
الأثاث والعتاد	0.3	-	0.3	2.0	8.4	420.0	10.4
المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالعاملين	*18.3*	-	*18.3*	*55.1*	*0.8*	*1.5*	*55.9*
المجموع	**590.3**	-	**590.3**	**739.5**	**134.7**	**18.2**	**874.2**

الجدول 46: البرنامج الرئيسي السابع-5: مِلاك الموظفين المقترَح لعام 2022

البرنامج الرئيسي السابع-5	وكيل أمين عام	أمين عام مساعد	مد-2	مد-1	ف-5	ف-4	ف-3	ف-2	ف-1	*مجموع موظفي الفئة الفنية وما فوقها*	خ ع - ر ر	خ ع - ر أ	*مجموع موظفي فئة الخدمات العامة*	**مجموع الموظفين**
الوظائف الثابتة														
المقرة لعام 2021	-	-	-	-	1	1	-	1	-	*3*	-	1	*1*	**4**
الجديدة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المعادة التخصيص	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المعادة التصنيف	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المستعادة/المعادة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المقترَحة لعام 2022	**-**	**-**	**-**	**-**	**1**	**1**	**-**	**1**	**-**	***3***	**-**	**1**	***1***	**4**
وظائف المساعدة المؤقتة العامة (معادِلاتها بدوام كامل)														
المقرة لعام 2021	-	-	-	-	-	1.00	-	-	-	*1.00*	-	-	-	**1.00**
المستمرة	-	-	-	-	-	1.00	-	-	-	*1.00*	-	-	-	**1.00**
الجديدة	-	-	-	-	-	-	1.00	-	-	*1.00*	-	-	-	**1.00**
المعادة التخصيص	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المعادة التصنيف	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المحوَّلة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المقترَحة لعام 2022	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**1.00**	**1.00**	**-**	**-**	***2.00***	**-**	**-**	**-**	**2.00**

طاء- البرنامج الرئيسي السابع – 6: مكتب المراجعة الداخلية

المقدِّمة

850- إن مكتب المراجعة الداخلية ("المكتب") يساعد المحكمة الجنائية الدولية ("المحكمة") في تحقيق أهدافها الاستراتيجية والاشتغالية بمراجعته الصارمة للنظم والعمليات في شتى مكوِّنات المحكمة. وتهدف المراجعات (عمليات التدقيق) التي يجريها إلى تبيُّن مدى جودة تدبُّر التهديدات والفرص (المخاطر) المحتملة، ويشمل ذلك استبانةَ ما إذا كان معمولاً بالبنى والسياسات والسيرورات الأكثر اتّساماً بالفعالية وما إذا كان يُتقيَّد بالإجراءات الـمُقَرّة. كما يقدِّم المكتب خدمات في مجال إسداء المشورة بناءً على طلب من إدارة المحكمة.

وفي عام 2022 سيضطلع المكتب بالأنشطة التالي بيانها:

أ) إعداد خطة عمل المكتب العامة وخطة عمله الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصال استناداً إلى خطط المحكمة الاستراتيجية وتحليل المخاطر التي يمكن أن تؤثِّر على تحقيق أهداف المحكمة؛

ب) تنفيذ تسع مهمات على الأقل؛

ج) القيام مرتين خلال السنة باستعراض حال تنفيذ التوصيات، بالتشاور مع مديري وحدات العمل في المحكمة، والإبلاغ عن التقدم المحرَز على هذا الصعيد؛

د) توفير خدمات إسداء المشورة لمديري وحدات المحكمة بناء على طلبهم؛

ه) تنفيذ وتحديث برنامج ضمان الجودة والتحسين؛

و) إعداد شتى التقارير الواجب رفعها إلى لجنة المراجعة وحضور اجتماعات هذه اللجنة.

موارد الميزانية **775.0 ألف يورو**

851- ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها 22.3 ألف يورو (3.0 في المئة).

الموارد من الموظفين **718.8 ألف يورو**

852- ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها 2.0 ألف يورو (0.3 في المئة). ويتألف مِلاك العاملين في مكتب المراجعة الداخلية من أربع وظائف ثابتة ووظيفة واحدة من وظائف المساعدة المؤقتة العامة (1.0 من معادِلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل). ولا يطلب المكتب أية وظائف ثابتة إضافية لكنه يحتاج إلى مواصلة تمويل وظيفة المساعدة المؤقتة العامة التي يضمها مِلاكه حالياً.

الوظائف الثابتة: من الفئة الفنية وفئة الخدمات العامة *586.5 ألف يورو*

853- مدير لمكتب المراجعة الداخلية (من الرتبة مد-1)، يتولى المسؤولية عن تدبر شؤون المكتب الإدارية، ووضع خطة المراجعة المستندة إلى تقييم المخاطر، والإشراف على ما يقوم به المراجعون من أعمال، واستدامة البرنامج الخاص بضمان الجودة والتحسين. ويهيئ المدير ما يطمئن رؤساء أجهزة المحكمة الثلاثة إلى فعالية ونجاعة الإدارة وتدبر المخاطر والضوابط الداخلية. وإضافةً إلى ذلك يعد المدير التقارير المرمي منها إلى إعلام لجنة المراجعة.

854- مراجع رئيسي (من الرتبة ف-4) ومراجع داخلي (من الرتبة ف-3) يُجريان المراجعات، ويسديان خدمات المشورة، ويستعرضان تنفيذ التوصيات، ويضطلعان بمهام إضافية بناءً على طلب المدير.

855- مساعد معني بالمراجعة الداخلية (من الرتبة خ ع-رأ) يقدِّم الدعم الإداري للمكتب ويسهم في إجراء المراجعات. كما يساند المساعدُ المعني بالمراجعة الداخلية المديرَ في تدبُّر برنامج ضمان الجودة والتحسين وفي إعداد التقارير المراد رفعها إلى لجنة المراجعة.

المساعدة المؤقتة العامة *132.3 ألف يورو*

856- *مراجع معني بتكنولوجيا المعلومات (من الرتبة ف-3) لمدة 12 شهراً (متطلَّب مستمر، لسنوات متعددة)*. يعمل في مكتب المراجعة الداخلية مراجع معني بتكنولوجيا المعلومات، هو خبير في تكنولوجيا المعلومات والاتصال ومراجعة ما يخصها. إن شاغل هذه الوظيفة يقوم بإعدادِ وتحديث الخطة السنوية لمراجعة الأنشطة المجراة على صعيد تكنولوجيا المعلومات والاتصال ويُجري عمليات المراجعة ذات الصلة ويقدِّم خدمات في مجال إسداء المشورة. كما إنه يقوم بالمتابعة فيما يتعلق بتنفيذ التوصيات المقدِّمة في إطار المراجعة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال، التي لا يمكن أن يقوم بها على نحو فعال سائرُ المراجعين الذين يشغلون وظائف ثابتة بسبب افتقارهم إلى المعارف التقنية في هذا المجال. ويسهم هذا المراجع (المعني بتكنولوجيا المعلومات) أيضاً في المراجعات التي يجريها سائر المراجعين عندما تشمل مهماتهم المعنية أنشطة متعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصال.

الموارد غير المتصلة بالعاملين **56.2 ألف يورو**

857- تلزم الموارد غير المتصلة بالعاملين لسد تكاليف السفر (متطلَّب متكرّر) وتكاليف التدريب (متطلَّب متكرّر) وتكاليف الخبراء الاستشاريين (متطلَّب غير متكرّر). وينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها 20.3 ألف يورو (56.5 في المئة). وتخص الزيادة طلب أموالٍ للتعاقد مع خبير استشاري من أجل ترقية البرنامج الحاسوبي المسمى TeamMate+ (أحدث إصدار للبرنامج الحاسوبي الذي يستخدمه مكتب المراجعة الداخلية على امتداد السنوات العشر الأخيرة) وتوفير التدريب اللازم على استعماله.

السفر *10.5 آلاف يورو*

858- ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها 0.4 ألف يورو (3.7 في المئة) وهو يلزم لتمكين المكتب من إجراء مراجعات في المكاتب القُطرية وفقاً لخطة المراجعة لعام 2022.

التدريب

25.0 ألف يورو

859- إن المبلغ المطلوب يساوي نظيره المقر لعام 2021. فيتعيَّن أن يتدرَّب المراجعون بانتظام من أجل استدامة كفاءتهم المهنية. إن كل مراجعي مكتب المراجعة الداخلية الأربعة معتمَدو المهارات في مجال المراجعة الداخلية أو مجال مراجعة تكنولوجيا المعلومات. فـ "معهد المراجعين الداخليين" (IIA) و"رابطة مراجعةِ ومراقبةِ نظم المعلومات" (ISACA) يطلبان أن يتابع المراجعون المصدَّق على تمتعهم بالمهارات 40 ساعة من التدريب المهني المستمر كل عام لاستدامة صلاح شهاداتهم. ويجب أن تكون دورات التدريب المعنية متصلة على وجه التحديد بعمل المراجعين المعنيين ومهاراتهم وخبرتهم. ولا توفِّر المحكمة حالياً دورات تدريب في مجال الإدارة، ومجال تدبر المخاطر، ومجال المطابقة، ومجال المراجعة العامة، ومجال مراجعة تكنولوجيا

المعلومات، ومجال تدبر الضوابط الداخلية، وغير ذلك من مجالات اهتمام مراجعي المكتب.

860- وتبلغ تكاليف دورة التدريب التي توفَّر في إطارها 25 ساعة من التدريب المهني المستمر مبلغاً يقارب 5.0 آلاف يورو، بحسب المكان المعني في أوروبا. وقد نظر المكتب في جميع الخيارات المتاحة للوفاء على نحو ناجع بالمتطلب القاضي بمتابعة 40 ساعة من التدريب المهني المستمر. فقد نُظر في دورات التدريب الذي يُوفَّر ضمن المحكمة، وحضور المؤتمرات، ودورات التدريب على شبكة الإنترنت، ودورات التدريب التي لا تنظَّم إلا في هولندا. والحال أن ثمة قيوداً على هذه الحلول البديلة (كأن لا توفَّر الدورات المعنية إلا باللغة الهولندية وأن لا تتناول إلا عدداً محدوداً من المواضيع). أما منصة المحكمة الخاصة بالتدريب على شبكة الإنترنت فلا يمكن أن يستخدمها فريق مكتب المراجعة الداخلية إلا من أجل دورات التدريب غير المتصلة بالمراجعة. ويضاف إلى ذلك أنّ هذه المنصة لا تُصدِر الشهادة المناسبة التي تلزم للحصول على ساعات التدريب المهني المستمر.

الخدمات التعاقدية *20.7 ألف يورو*

861- زيد المبلغ المطلوب زيادة مقدارها 20.7 ألف يورو لتمكين المكتب من التعاقد مع خبير استشاري خارجي. ويشمل نطاق عمل الخبير الاستشاري المعني إعداد ترقية إلى الإصدار TeamMate+ من الناحية المؤسسية، بما في ذلك التخطيط، والتشكيل، والتدريب، والاختبار، والإعمال. وسيَسُد قسم خدمات تدبُّر المعلومات المصروفات المتصلة بالرُخَص والجانب التقني للترقية. ويعتزم مكتب المراجعة الداخلية ترقية نظامه إلى الإصدار TeamMate+ في عام 2022.

862- لقد استعمل مكتب المراجعة الداخلية البرنامج TeamMate AM بمثابة برنامج حاسوبي للمراجعة الداخلية على امتداد السنوات العَشْر الأخيرة، وهو يحوز خَمْسَ رُخَصٍ لاستعماله. وقد سُدَّت التكاليف السنوية لصيانة هذه الأداة الحاسوبية بميزانية قسم خدمات تدبُّر المعلومات الخاصة بصيانة البرمجيات الحاسوبية. ويتألف البرنامج TeamMate AM من نمائط عدة. ويستعمل مكتب المراجعة الداخلية رئيسياً نميطة "أوراق العمل الإلكترونية" (EWP) من أجل توثيق أعمال المراجعة الداخلية؛ لكنه قرَّر مؤخراً استعمال النميطة المسماة TeamCentral أيضاً من أجل متابعة التوصيات المقدَّمة في إطار المراجعة الداخلية التي تجري حالياً باتباع إجراءٍ يدوي يستند إلى البيانات التي يجري مسكها في نظام SharePoint. وخلال مباحثات جرت حديثاً مع مورّد برنامج TeamMate بشأن استعمال نميطة TeamCentral، علم مكتب المراجعة الداخلية أنّ برامجيات TeamMate AM ستبلغ نهاية عمرها الاشتغالي بحلول نهاية عام 2023. وبعد ذلك التاريخ سيَكُفُّ مورّد هذه الأداة عن دعمها الصياني وعن إصدار ترقياتٍ لها لأنه سيستعاض عنها بالبرنامج TeamMate+، وهو أداةٌ تستند إلى منصةٍ للمراجعة المستنِدة إلى الشبكة العنكبوتية وتقييم الأخطار والمطابقة، قابلة للتشكيل. إنّ الانتقال إلى TeamMate+ سيستتبع تكبُّد المحكمة تكاليف إضافية.

863- وعندها أعدَّ مكتب المراجعة الداخلية مبادرةً متعلقة بالأعمال قدَّمها إلى قسم خدمات تدبُّر المعلومات لكي يراجع متطلبات المكتب والحلول الممكنة. وطلب مكتب المراجعة الداخلية من قسم خدمات تدبُّر المعلومات النظر في إمكان القيام داخلياً بتصميم أداة للمراجعة. وعقد المكتب، بالتشارك مع قسم خدمات تدبُّر المعلومات، مشاورات شتى مع المورِّد المعني للتباحث بشأن الخيارات التالية البيان: (1) مواصلة استعمال TeamMate AM بعد عام 2023؛ (2) الترقية إلى الإصدار TeamMate+ في المقر؛ (3) الترقية إلى الإصدار TeamMate+ على خادومٍ من خواديم الحوسبة السحابية. فقدَّم المورِّد تقديراً لتكاليف الانتقال، قيَّمه قسم خدمات تدبُّر المعلومات.

864- ليس تصميم أداةٍ من هذا النوع داخلياً بالخيار المفضل لأن قسم خدمات تدبُّر المعلومات لا يستطيع تخصيص الموارد الداخلية لهذا المشروع ولأن مُقدَّر كلفته الإجمالية (كلفة التجهيز وكلفة التشغيل) تقارب 40.0 ألف يورو. وليس شراء منتجٍ آخر

من المنتجات المتوفرة في السوق بالخيار المرغوب فيه أيضاً؛ فمعظم المنظمات المعتبرة مرجعاً في هذا المجال تستخدم TeamMate+ بمثابة حلٍ مأخوذ به في عملها على صعيد المراجعة، ومن شأن الانتقال إلى استعمال برنامج حاسوبي جديد أن يستلزم موارد إضافية وأن يستتبع سيرورة شراء مديدة دون وجود ما يضمن أن الأخذ بحلٍ جديد سيكون أفضل أو أرخص لأي درجة كانت من اختيار البرنامج TeamMate+. أمّا مواصلة استعمال البرنامج الحالي TeamMate AM بعد نهاية عام 2024 فلن يضمنه المورّد وبالتالي يجب تفاديه.

865- وقد أوصى قسم خدمات تدبُّر المعلومات، مستنداً إلى تقييمه لعرض الأسعار الذي قدَّمه المورّد وللاعتبارات المتعلقة بتصميم أداة من هذا النوع داخلياً أو شراء منتج آخر متوفر في السوق، بأن يأخذ مكتب المراجعة الداخلية بالحل المتمثل في الترقية إلى الأداة TeamMate+، ويفضل أن يكون ذلك في حيّزٍ على أحد الخواديم السحابية.

الجدول 47: البرنامج الرئيسي السابع – 6: ميزانية عام 2022 المقترَحة

البرنامج الرئيسي السابع - 6 مكتب المراجعة الداخلية	مصروفات عام 2020 (بآلاف اليوروات) المجموع	المصروفات من صندوق الطوارئ	المجموع بما فيه المصروفات من صندوق الطوارئ	ميزانية عام 2021 المعتمَدة (بآلاف اليوروات)	التغيّر في الموارد مبلغه (بآلاف اليوروات)	نسبته المئوية (%)	ميزانية عام 2022 المقترَحة (بآلاف اليوروات)
موظفو الفئة الفنية				507.6	1.7	0.3	509.3
موظفو فئة الخدمات العامة				75.7	1.5	2.0	77.2
المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين	*596.8*	-	*596.8*	*583.3*	*3.2*	*0.5*	*586.5*
المساعدة المؤقتة العامة	109.0	-	109.0	133.5	(1.2)	(0.9)	132.3
المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات	-	-	-	-	-	-	-
العمل الإضافي	-	-	-	-	-	-	-
المجموع الفرعي لسائر تكاليف العاملين	*109.0*	-	*109.0*	*133.5*	*(1.2)*	*(0.9)*	*132.3*
السفر	-	-	-	10.9	(0.4)	(3.7)	10.5
الضيافة	-	-	-	-	-	-	-
الخدمات التعاقدية	-	-	-	-	20.7	-	20.7
التدريب	5.5	-	5.5	25.0	-	-	25.0
الخبراء الاستشاريون	-	-	-	-	-	-	-
النفقات التشغيلية العامة	-	-	-	-	-	-	-
اللوازم والمواد	-	-	-	-	-	-	-
الأثاث والعتاد	-	-	-	-	-	-	-
المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالعاملين	*5.5*	-	*5.5*	*35.9*	*20.3*	*56.5*	*56.2*
المجموع	**711.3**	-	**711.3**	**752.7**	**22.3**	**3.0**	**775.0**

الجدول 48: البرنامج الرئيسي السابع - 6: مِلاك الموظفين المقترَح لعام 2022

البرنامج الرئيسي السابع - 6	وكيل أمين عام	أمين عام مساعد	مد-2	مد-1	ف-5	ف-4	ف-3	ف-2	ف-1	*مجموع موظفي الفئة الفنية وما فوقها*	خ ع - ر ر	خ ع - ر أ	*مجموع موظفي فئة الخدمات العامة*	**مجموع الموظفين**
الوظائف الثابتة														
المقرة لعام 2021	-	-	-	1	-	1	1	-	-	*3*	-	1	*1*	**4**
الجديدة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المعادة التخصيص	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المعادة التصنيف	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المستعادة/المعادة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المقترَحة لعام 2022	**-**	**-**	**-**	**1**	**-**	**1**	**1**	**-**	**-**	***3***	**-**	**1**	***1***	**4**
وظائف المساعدة المؤقتة العامة (معادِلاتها بدوام كامل)														
المقرة لعام 2021	-	-	-	-	-	-	1.00	-	-	*1.00*	-	-	-	**1.00**
المستمرة	-	-	-	-	-	-	1.00	-	-	*1.00*	-	-	-	**1.00**
الجديدة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المعادة التخصيص	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المعادة التصنيف	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المحوَّلة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المقترَحة لعام 2022	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**1.00**	**-**	**-**	***1.00***	**-**	**-**	**-**	**1.00**

المرفقات

المرفق الأول

البنية التنظيمية للمحكمة الجنائية الدولية

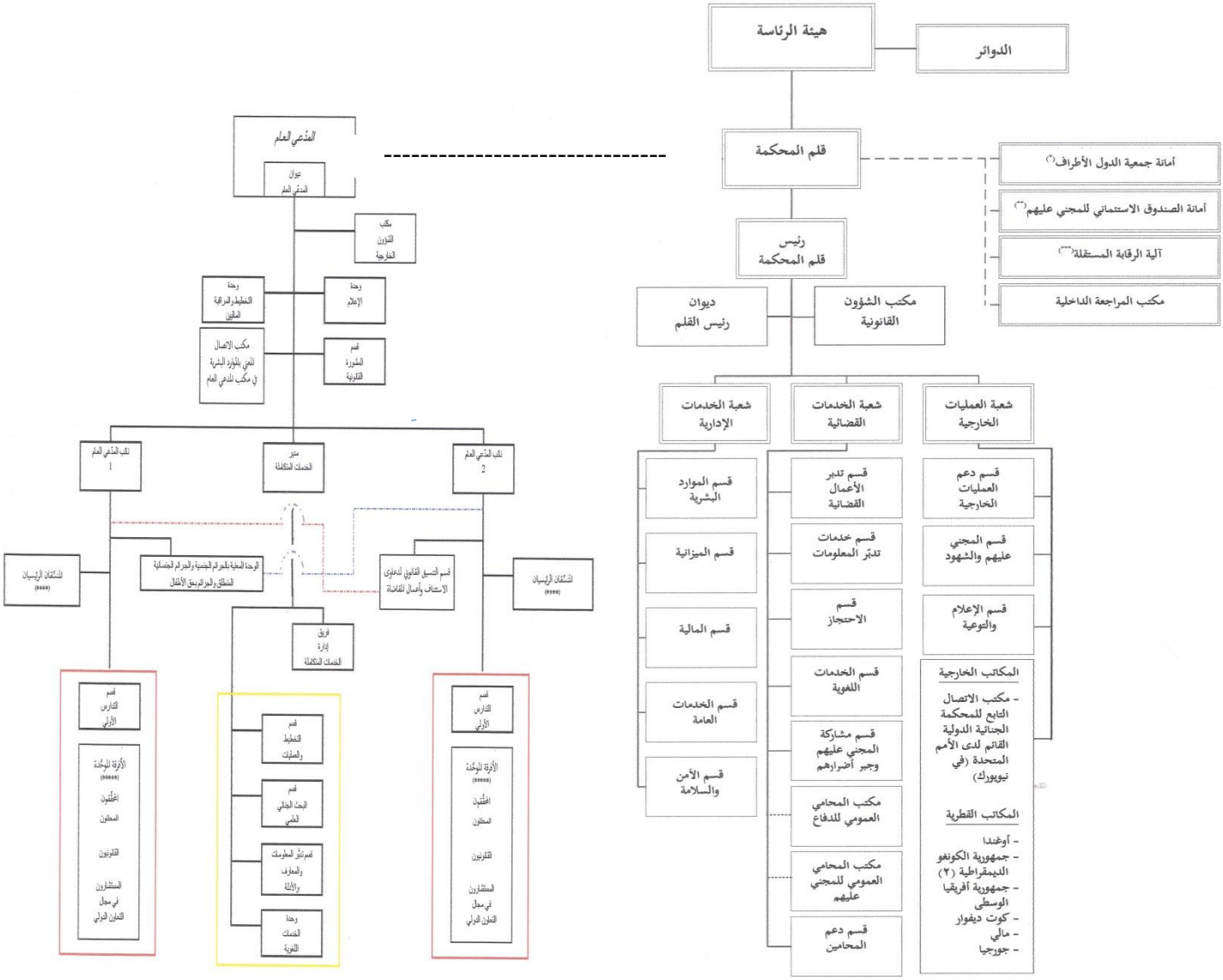

(*) تشرف جمعية الدول الأطراف إشرافاً كاملاً على عمل أمانتها، المسؤولة أمامها مباشرة. وتَعتبر أمانة جمعية الدول الأطراف جزءاً لا يتجزأ من المحكمة الجنائية الدولية، وتتبع هي والعاملون فيها لقلم المحكمة فيما يخص الأغراض الإدارية.

(**) إن أمانة الصندوق الاستئماني للمجني عليهم مسؤولة أمام مجلس إدارته من الناحية الوظيفية وأمام قلم المحكمة من الناحية الإدارية (من ناحية التقيد بالنصوص التنظيمية). ويكون مجلس إدارة الصندوق الاستئماني للمجني عليهم مسؤولاً أمام جمعية الدول الأطراف مسؤوليةً مباشرة.

(***) آلية الرقابة المستقلة هي هيئة من الهيئات الفرعية لجمعية الدول الأطراف، أنشئت وفقَ المادة 112(4) من نظام روما الأساسي. إنها مسؤولة أمام جمعية الدول الأطراف مسؤوليةً مباشرة.

(****) منسِّق قانوني ومنسِّق لعمليات التحقيق/التحليل

(*****) ستكون هناك أفرقة موحَّدة متعدِّدة تَنتدب لتناول مختلف الحالات والقضايا.

المرفق الثاني

الافتراضات والمعطيات المتعلقة بميزانية عام 2022 البرنامجية المقترَحة

	المعطى	*الافتراض*	*الوصف*
-1	عدد أيام انعقاد جلسات المحكمة	421	154 يوما للحالة الثانية في جمهورية افريقيا الوسطى - القضية ب (يكاتوم/*Yekatom* و انْغَيْسونا/*Ngaïssona*)؛ و126 يوماً للحالة في مالي – القضية الثانية (*الحسن*)؛ و15 يوماً للحالة في أوغندا - قضية *أنغوين* (*Ongwen*)؛ و95 يوماً للحالة في السودان - قضية *عبد الرحمن*؛ و30 يوماً للحالة في كينيا - قضية *غِتْشيرو* (*Gicheru*)
-2	عدد الحالات الخاضعة للتحقيق	14	الحالة في بورُندي، والحالتان الاولى والثانية في جمهورية افريقيا الوسطى، والحالة في كوت ديفوار، والحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والحالة في دارفور بالسودان، والحالة في جورجيا، والحالة في كينيا، والحالة في ليبيا، والحالة في مالي، والحالة في ميانمار، والحالة في أفغانستان، والحالة في أوغندا، والحالة في فلسطين
-3	عدد عمليات التحقيق الناشط	8	الحالة في بنغلاديش/ميانمار، والحالة في بورُندي، والحالة في كوت ديفوار - القضية الثانية، والحالة في دارفور بالسودان، والحالة في جورجيا، والحالة في ليبيا - القضية الثالثة، والحالة في ليبيا - القضية الرابعة، والحالة في ليبيا - القضية الخامسة
-4	عدد الأوامر بإلقاء القبض التي رُفعت عنها أختام التحريز ولـمّا يزل يُنتظر تنفيذها	13	القضية الاولى مكرّرا في الحالة في كوت ديفوار (1)؛ والقضايا الاولى (1) والثانية (2) والرابعة (1) والخامسة (1) في الحالة في دارفور بالسودان؛ والقضية الرابعة في الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (1)؛ والقضايا الأولى (1) والثانية (1) والثالثة (2) في الحالة في ليبيا؛ والحالة في أوغندا (2)
-5	عدد عمليات التدارس الأولي	8	الحالة في بوليفيا، والحالة في كولومبيا، والحالة في غينيا، والحالة في نيجيريا، والحالة في الفلبين، والحالة في أكرانيا، والحالة في فنزويلا - القضية الأولى، والحالة في فنزويلا - القضية الثانية
-6	عدد الأفرقة المعنية بالإجراءات الابتدائية (التابعة للدوائر)[1]	8	الدائرة الابتدائية السادسة (جبر الاضرار في قضية *انتاغندا*/Ntaganda)؛ الدائرة الابتدائية التاسعة (جبر الأضرار في قضية *أنغوين*/*Ongwen*)؛ الدائرة الابتدائية الثانية (جبر الأضرار في قضية *لوبَنْغا*/*Lubanga* وفي قضية *كاتَنْغا*/*Katanga* - شهران)؛ الدائرة الابتدائية الثامنة (جبر الأضرار في قضية *المهدي*)؛ الدائرة الابتدائية العاشرة (قضية *الحسن*)؛ الدائرة الابتدائية الخامسة (قضية *يكاتوم*/*Yekatom* و *انْغَيْسونا*/*Ngaïssona*)؛ قضية عبد الرحمن، وقضية غِتْشيرو/*Gicheru*
-7	عدد الأفرقة المعنية بالإجراءات الابتدائية (التابعة لمكتب المدّعي العام)	5	للحالة الثانية في جمهورية افريقيا الوسطى - القضية ب (*يكاتوم*/*Yekatom* و*انْغَيْسونا*/*Ngaïssona*)، والحالة في مالي - القضية الثانية (*الحسن*)، والحالة في دارفور بالسودان (قضية *عبد الرحمن*)، والحالة الثانية في جمهورية أفريقيا الوسطى - القضية/ (سعيد)، والحالة في كينيا (قضية *غِتْشيرو*/*Gicheru*)
-8	عدد أفرقة الدعم التابعة لقلم المحكمة المعنية بجلساتها	2.5	
-9	عدد أفرقة الدفاع المموَّلة في إطار نظام المساعدة القانونية	11	في الإجراءات التمهيدية: قضية *القذافي* (نشاط مقلص)، وقضية *سعيد* في الإجراءات الابتدائية: قضية الحسن، وقضية *يكاتوم*/*Yekatom* و *انْغَيْسونا*/*Ngaïssona*، وقضية عبد *الرحمن*، وقضية *غِتْشيرو*/*Gicheru*، وقضية *بَندا*/*Banda*(نشاط مقلص) في إجراءات الاستئناف: قضية *أنغوين*/*Ongwen* في إجراءات جبر الأضرار: قضية *أنتاغندا*/*Ntaganda*، *وقضية المهدي* (نشاط مقلص)
-10	عدد ممثِّلي المجني عليهم المموَّلين في إطار نظام المساعدة القانونية	8	في الإجراءات التمهيدية: قضية *سعيد*[2] في الإجراءات الابتدائية: *قضية الحسن*، وقضية *يكاتوم*/*Yekatom* و *انْغَيْسونا*/*Ngaïssona* في إجراءات جبر الأضرار: *قضية كاتَنْغا*/*Katanga*، *وقضية لوبَنْغا*/*Lubanga* (*الأولى*)، *وقضية لوبَنْغا* (*الثانية*)، *وقضية المهدي*، *وقضية أنغوين*/*Ongwen*
-11	عدد افرقه الممتلين القانونيين للمجني عليهم التابعة لمكتب المحامي العمومي المجني عليهم	9	*أنغوين* (1)، *كاتَنْغا* (1)، *لوبَنْغا* (1)، *انْتاغَنْدا* (2)، *يكاتوم* و *انْغَيْسونا* (2)، عبد *الرحمن*[3] *(1)*، إجراءات أخرى (1)
-12	عدد اللغات المنهوض باود تقديم الخدمات بها في جلسات المحكمة	9	1- لغة الاشولي، 2- الإنكليزية، 3- الفرنسية، 4- لغة البَمْبارا، 5- العربية، 6- لغة السَنْغو، 7- لغة السُنغاي، 8- لغة التماشيق، 9- الألمانية

[1] الأفرقة المعنية بالإجراءات الابتدائية هي أفرقة تابعة للدوائر يمكن أن تُنتدب للإعداد لما سيُعقد مستقبلاً من المحاكمات وجلسات انعقادها وجلسات النطق بالعقوبة والجلسات الخاصة بجبر الأضرار.

[2] يجب تحديد نوع التمثيل القانوني (ما إذا كان مموَّلاً في إطار نظام المساعدة القانونية أو كان يضطلع به ممثلون قانونيون للمجني عليهم): ما يجب إبقاء متَّسع لأخذه بالحسبان في عملية الميزنة مستقبلاً.

[3] يجب تحديد نوع التمثيل القانوني (ما إذا كان مموَّلاً في إطار نظام المساعدة القانونية أو كان يضطلع به ممثلون قانونيون للمجني عليهم): ما يجب إبقاء متَّسع لأخذه بالحسبان في عملية الميزنة مستقبلاً.

	المعطى	*الافتراض*	*الوصف*
-13	عدد اللغات المتصلة بالقضايا المنهوض بأود تقديم الخدمات بها	36	1- الإنكليزيه، 2- الفرنسيه، 3- لغة الاشولي، 4- العربيه، 5- العربيه (باللهجة السودانية)، 6- السواحلية (باللهجة الكونغولية)، 7- لغة الكِنْيَرْوَنْدا، 8- لغة اللِنْغالا، 9- لغة الديولا، 10- لغة البَمْبارا، 11- لغة الموريه، 12- لغة الاتيسو، 13- لغة الألور، 14- لغة السَنْغو، 15- لغة الزغاوة، 16- لغة الفور، 17- لغة التماشيق، 18- الجورجية، 19- الروسية، 20- لغة السُنْغاي، 21- لغة اللندو، 22- لغة الغيريه، 23-لغة اللُنْغو، 24- لغة التِغرينيا، 25- لغة الفُلْفُلْد، 26- لغة الداري، 27- لغة البَشْتو، 28- لغة الكيرُنْدي، 29- الأمهرية، 30- معلومة سرّية مصنّفة (ألف)، 31- العبرية، 32- الأكرانية، 33- البورمية، 34- البنغالية، 35- لغة الروهنجيا، 36- معلومة سرّية مصنّفة (باء)
-14	عدد اللغات المنهوض بأود تقديم الخدمات بها من أجل المراسلة مع الدول الأطراف	8	1- الإنكليزيه، 2- الفرنسيه، 3- العربيه، 4- الإسبانيه، 5- الهولنديه، 6- الإيطاليه، 7- البرتغالية، 8- لغة السَنْغو
-15	عدد دعاوى الاستئناف النهائي	1	*في قضية أُنْغوين* (بمقتضى المادة 74 من النظام الأساسي)
-16	عدد الشهود الذين يمثلون للإدلاء بشهاداتهم	131	في قضية *الحسن* (42)، وقضية *يِكاتوم/Yekatom* و *انْغَيْسونا/Ngaïssona* (59)، وقضية *عبد الرحمن* (30)
-17	المدة القصوى المتوقعة لمكوث كل شاهد	10	3 أيام للتحضير + يومان للإلمام بالأمور + يومان للجلسات + 3 أيام لعطلة نهاية الأسبوع و/أو الاستراحات = 10 أيام بمثابة متوسط لكل شاهد
-18	عدد المجني عليهم الذين يطلبون المشاركة في الإجراءات/جبر الأضرار[4]	7 800	في الحالة الثانية في جمهورية افريقيا الوسطى (1 000)، والحالة في مالي (500)، والحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (800)، والحالة في أوغندا (3 000)، والحالة في دارفور بالسودان (1 500)، وحالات أخرى (1 000)
-19	عدد الشهود والمجني عليهم المشمولين بالحماية	115	هم الشهود/المجني عليهم وغيرهم من المعرّضين للخطر بسبب شهادتهم المشمولون بحماية قسم المجني عليهم والشهود بمن فيهم الأشخاص المشمولون ببرنامج المحكمة الخاص بالحماية وبغير ذلك من أشكال الدعم
-20	عدد الأشخاص المشمولين بالحماية	590	هم الشهود/المجني عليهم ومعالوهم الذين قد تشملهم الحماية والرعاية اللتان يقدمهما قسم المجني عليهم والشهود في عام 2022
-21	عدد المشتبه فيهم/المتهمين الذين يمثلون أمام المحكمة[5]	6	الحسن، أنْغوين (Ongwen)، يِكاتوم (Yekatom)، انْغَيْسونا (Ngaïssona)، عبد الرحمن، غِتْشيرو (Gicheru)
-22	عدد المحتجَزين من المشتبه فيهم أو المتهمين أو المدانين	6	أنْغوين (Ongwen)، الحسن، يِكاتوم (Yekatom)، انْغَيْسونا (Ngaïssona)، عبد الرحمن، سعيد
-23	عدد الزنازين اللازمة	6	نموذج استئجار الزنازين: مجموعات تتألف كل منها إما من ست زنازين أو من 12 زنزانة: فيلزم استئجار مجموعة من ست زنازين
-24	عدد المكاتب/الوحدات القطرية	8	واحد في جمهورية افريقيا الوسطى (بَنغي)، وواحد في كوت ديفوار (ابيجان)، واثنان في جمهورية الكونغو الديمقراطية (كِنْشاسا وبوتيا)، وواحد في جورجيا (اتْبيليسي)، وواحد في مالي (باماكو)، وواحد في أوغندا (كمبالا)، يضاف إليها مكتب الاتصال القائم لدى منظمة الأمم المتحدة في نيويورك
-25	عدد عمليات التحقيق التي هي في مرحلة التخطيط لإجرائها	2	التحقيق في الحالة في أفغانستان والتحقيق في الحالة في فلسطين

[4] الأرقام المعنية تمثل عدد الطلبات الفردية المتوقَّع أن تُستلم. وتُحسب طلبات المشاركة وطلبات جبر الأضرار على حدة. كما تُحسب على حدةٍ الإفاداتُ بمعلومات إضافية فيلزم تقييمٌ كامل لمدخلات بيانات قلم المحكمة وتقييمٌ قانوني ذو صلة (عندما تُستلم استمارة إضافية مثلاً).

[5] من أجل هذه الوثيقة فقط يشمل مصطلح "المتهم" الأشخاص الذين قُضي في الدرجة الابتدائية بتبرئتهم أو بإدانتهم ويُنتظر في قضاياهم البت في دعاوى الاستئناف النهائي. إنه لا يشمل بنطاقه الأشخاص الذين لا يمثلون أمام المحكمة إلا فيما يخص جلسات النظر في جبر الأضرار.

المرفق الثالث

قائمة المستجدات الممكنة الحدوث التي قد تؤثر على ميزانية عام 2022 البرنامجية المقترَحة

1- المستجدات الإجرائية التي تفضي إلى تأخير في الدعاوى القائمة، ومنها:

أ) حالات التأخير في الإجراءات بسبب عوائق غير متوقَّعة متعلقة بالأدلة (مثل تعذُّر حضور الشهود (مؤقتاً))؛

ب) المسائل التي هي عرضة للطعن فيها بدعاوى استئناف تمهيدي أمام دائرة الاستئناف: كل دعوى استئناف تمهيدي (يُطلب أن يكون له أثر إيقافي)، في القضايا المنظور فيها في المرحلة التمهيدية أو المرحلة الابتدائية، تؤخر سير الإجراءات فيما يخص جوهر القضايا المعنية؛

ج) إيقاف الإجراءات المؤقت بسبب تعذر مشاركة قاض أو طرفٍ في الدعوى (أو الممثل الرئيسي لهذا الطرف) جرّاء أمور منها تنحيته، أو انسحابه، أو مرضه الخطير، أو وفاته.

2- المستجدات الإجرائية المفضية إلى أنشطة جديدة غير مرتقبة حالياً:

أ) اعتماد التهم المفضي إلى مباشرة محاكمات.

3- المستجدات غير المرتقبة حالياً، ومنها:

أ) القبض على أشخاص من المطلوبين لدى المحكمة أو تقديمهم إليها بموجب أمر بالقبض عليهم؛

ب) مباشرة المدّعي العام من تلقاء نفسه التحقيق في حالات جديدة (بعد أن يكون قد التمس إذناً بالقيام بذلك من الدائرة التمهيدية وتكون هذه الدائرة قد منحته هذا الإذن)؛

ج) إحالة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة حالات إلى المحكمة؛

د) إحالة الدول الأطراف حالات إلى المحكمة.

المرفق الرابع

الغايات الاستراتيجية

المرفق الرابع (أ)

قائمة الغايات الاستراتيجية المبيَّنة في الخطة الاستراتيجية للمحكمة الجنائية الدولية (للفترة 2019 - 2021)

الف - الاداء في مجال القضاء وفي مجال المقاضاة	*باء - التعاون والتكامل*	*جيم - الاداء المؤسسي*
الغاية 1: زيادة سرعة ونجاعة أنشطة المحكمة الرئيسية (عمليات التدارس الأولي، وعمليات التحقيق، والمحاكمات، وإجراءات جبر الأضرار) مع صون الاستقلال والعدالة والجودة في إجراءاتها، وضمان التقيد بأعلى المعايير القانونية وحماية سلامة الأفراد وحسن حالهم، ولا سيما المجني عليهم والشهود	الغاية 4: مواصلة تعزيز الدعم السياسي وتطوير أشكال التعاون والمساعدة الاشتغالية لجميع الأطراف فيما يخص عمليات التدارس الأولي، وعمليات التحقيق، وحماية الشهود، وتنفيذ الأوامر بإلقاء القبض، والإجراءات القضائية	الغاية 6: المضي في زيادة التمرس المهني والتفاني والنزاهة في جميع عمليات المحكمة
الغاية 2: المضي في تطوير نهج المحكمة إزاء المجني عليهم في جميع مراحل الإجراءات القضائية بما فيها مرحلة جبر الأضرار (على أن يجري ذلك بالتعاون مع الصندوق الاستئماني للمجني عليهم فيما يخص مرحلة الإجراءات الأخيرة الذكر)	الغاية 5: التباحث مع الدول وسائر أصحاب الشأن فيما يتعلق بالمبادرات الاستراتيجية الجديدة لزيادة قدرة منظومة نظام روما الأساسي على النهوض بالمسؤولية المشتركة عن وضع حد لظاهرة الإفلات من العقاب، وتصميم هذه المبادرات، بوسائل منها تشجيع الدول الأطراف على تنفيذ نظام روما على الصعيد الوطني واتخاذ سائر التدابير التكاملية (بما في ذلك تقديم الدعم والمساعدة إلى المجني عليهم)، ووضع استراتيجية لإنجاز تناول الحالات الخاضعة للتحقيق	الغاية 7: تهيئة وضمان بيئة عمل سالمة ومصونة الأمن محورها حسن حال الموظفين وتحسين مهاراتهم المستمر
الغاية 3: المضي في تعميم الأخذ بالمنظور الجنساني في جميع جوانب عمل المحكمة في المجال القضائي وفي مجال المقاضاة		الغاية 8: النهوض بالتمثيل الجغرافي العادل والتوازن بين الجنسين ولا سيما في مجموعة الموظفين من الفئة العليا
		الغاية 9: إدارة الموارد على نحو فعال متماسك شفاف مسؤول قابل للتكيف، والمضي في تعزيز استدامة المحكمة وصمودها حيال المخاطر المستبانة
		الغاية 10: وضع استراتيجية لإنجاز تناول الحالات الخاضعة للتحقيق

المرفق الرابع (ب)

قائمة الغايات الاستراتيجية المبيَّنة في الخطة الاستراتيجية لمكتب المدّعي العام (للفترة 2019 - 2021)

1- الارتقاء بجودة الأداء فيما يتعلق بأهم الأنشطة التي يضطلع بها المكتب:

(أ) *الغاية الاستراتيجية 1:* تحقيق معدَّل نجاح عال في الترافع أمام المحكمة؛

(ب) *الغاية الاستراتيجية 2:* زيادة سرعةِ ونجاعةِ عمليات التدارس الأولي، وعمليات التحقيق، وأنشطة المقاضاة، دون النيل من جودتها ولا من حسن حال العاملين؛

(ج) *الغاية الاستراتيجية 3:* القيام مع الدول بوضع استراتيجيات ومنهجيات لزيادة معدَّل القبض على الأشخاص الذين لـمّا تنفَّذ أوامر بالقبض عليهم صادرة عن المحكمة؛

(د) *الغاية الاستراتيجية 4:* تهذيبُ وتعزيزُ نهج المكتب تجاه المجني عليهم ولا سيما ضحايا الجرائم الجنسية والجرائم الجنسانية المنطلق والجرائم المرتكَبة بحق الأطفال أو الماسّة بهم.

2- الارتقاء بالممارسات الإدارية السليمة:

(أ) *الغاية الاستراتيجية 5:* زيادة قدرة المكتب على إدارة موارده البشرية على نحو فعال ومسؤول وخاضع للمساءلة.

3- الإسهام في عمل منظومة نظام روما الأساسي على نحو فعال:

(أ) *الغاية الاستراتيجية 6:* المضي في تعزيز قدرة المكتب وشركائه على وضع حد لظاهرة الإفلات من العقاب.

المرفق الرابع (ج)

قائمة الغايات الاستراتيجية المبيَّنة في الخطة الاستراتيجية لقلم المحكمة (للفترة 2019 - 2021)

1- نظراً إلى الخدمات الأساسية التي يقدمها قلم المحكمة إلى المحكمة، يجب عليه السهرُ على توظيف أقدر الأشخاص المستعدين للعمل وأكثرِهم إنتاجيةً والسعيُ إلى الامتياز في كل ما يفعلُه. وبغيةَ تعظيم الإنتاجية باشر قلم المحكمة برنامجاً مدته ثلاث سنوات يُرمى منه إلى زيادة التزام الموظفين. كما إن قلم المحكمة، نشداناً منه للامتياز بشتى وجوهه، بدأ برنامجاً مدته ثلاث سنوات من أجل التحسين المستمر.

2- إن المحكمة حريصة على تحسين التمثيل الجغرافي والتوازن بين الجنسين في مجموعة موظفيها. ولـمّا كان قلم المحكمة مكوّن المحكمة الذي يستخدم أكبر عدد من موظفيها فإن عليه بطبيعة الحال أن يولي الأولوية لهذه المسألة. وبناءً عليه فإن قلم المحكمة يشرع في برنامج عمل مدته ثلاث سنوات لتحسين التمثيل الجغرافي والتوازن بين الجنسين، مركِّزاً فيما يخص التوازن الأخير الذكر تركيزاً رئيسياً على الوظائف من الفئة العليا.

3- وبالتالي فإن لقلم المحكمة ثلاث أولويات هي:

(أ) التحسين المستمر؛

(ب) زيادة التزام الموظفين؛

(ج) التمثيل الجغرافي والتوازن بين الجنسين.

المرفق الرابع (د)

البرنامج الرئيسي الأول: الهيئة القضائية

النتائج المتوخّاة ومؤشّرات الأداء والمرامي لعام 2022

النتائج المتوخّاة	*مؤشّرات الأداء*	*المرامي لعام 2022*
الأهداف 1-4 (الغايات الاستراتيجية 1-3)		
1- اضطلاع هيئة الرئاسة الفعّال بالتخطيط وبتقديم الدعم من أجل نجاعة تدبُّر الإجراءات القضائية	• استبانة المسائل التي يمكن أن تقوم وتدبَّرها على نحو فعال	• 100%
	• مدى جودة أعمال التحضير لاجتماعات هيئة الرئاسة واجتماعات القضاة وجودة دعم هذه الاجتماعات	• حظو هذه الأعمال بالرضا التام
	• نجاعة تنظيم الطلبات/الوثائق التي تودع لدى هيئة الرئاسة	• صدور جميع القرارات في غضون الآجال المقرَّة
	• مدى التقيد بالمواعيد وتوخي الجودة في المشورة التي تقدَّم إلى الرئيس وإلى نائبيه بشأن مسائل التسيير والإدارة	• حظوه بالرضا التام
2- التنفيذ والعمل بالتوافق مع مؤشّرات الأداء المناسبة فيما يخص السيروراتِ القضائيةَ والدعمَ القضائيَ ذا الصلة	• مواصلة جمع البيانات ذات الصلة في المجالات الرئيسية لمبادرة مؤشرات الأداء فيما يتعلق بالسيرورات التي يشمل نطاقها المحكمة جمعاء وبالسيرورات الخاصة بالهيئة القضائية	• 100%
	• تطبيق مؤشرات الأداء في السيرورات التي يشمل نطاقها المحكمة جمعاء وفي السيرورات الخاصة بالهيئة القضائية	• حظوه بالرضا التام
3- تنفيذ الإجراءات التمهيدية والإجراءات الابتدائية وإجراءات الاستئناف على نحو عادل وسريع، مع الاحترام الكامل لحقوق المتهمين والاعتبار الواجب لحماية المجني عليهم والشهود	• تقليص الآجال الفاصلة بين مراحل الإجراءات دون المساس بحقوق الأطراف والمشاركين والمجني عليهم في أن تُوفَّر لهم العدالة والحماية بحسب الحال	• تحقيق تحسين قابل للقياس بالمقارنة بالقضايا الأسبق
4- الدفع قُدُما باستعراض العبر المستخلصة من السيرورات القضائية، بالتشاور مع أصحاب الشأن بحسب الاقتضاء، مع التركيز على التغييرات التي لا تستلزم إدخال تعديلات على القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات	• مواصلة إضفاء الاتّساق على الممارسة القضائية	• بحلول نهاية عام 2022
الأهداف 5-8 (الغايتان الاستراتيجيتان 4 و5)		
5- الشفافية والفعالية في التواصل وتبادل المعلومات بين الهيئة القضائية والأفرقة العاملة التابعة للجمعية	• عدد اجتماعات فريق لاهاي العامل/فريق الدراسة المعني بالحوكمة التي يشارك فيها ممثل لهيئة الرئاسة/للمحكمة بحسب الاقتضاء	• تمثيلهما كلما كان ذلك مناسباً
6- تعزيز الثقة، والالتزام، والدعم، فيما بين أصحاب الشأن الخارجيين المعنيين بالمحكمة من خلال تبادل المعلومات في الاجتماعات، والمؤتمرات، وغيرها من المناسبات فيما يتعلق بجهود المحكمة وحرصها على إقامة العدل على نحو سريع وبدرجة رفيعة من الجودة	• عدد ما يعقده الرئيس/هيئة الرئاسة من الاجتماعات الرفيعة المستوى مع ممثلي الدول والمنظمات الدولية والمجتمع المدني	• أكثر من 100 اجتماع
	• مشاركة هيئة الرئاسة في اجتماعات جمعية الدول الأطراف، وفريق لاهاي العامل، وفريق الدراسة المعني بالحوكمة، ولجنة الميزانية والمالية، وجلسات الإحاطة الخاصة بالدِبْلُماسيين وبالمنظمات غير الحكومية، إلخ	• كلما لزم ذلك

النتائج المتوخّاة	*مؤشّرات الأداء*	*المرامي لعام 2022*
7- انضمام المزيد من الدول إلى نظام روما الأساسي والاتفاق بشأن امتيازات المحكمة وحصاناتها أو تصديقها عليهما وتعزيز تواصل وتعاون الدول غير الأطراف مع المحكمة	• تنسيق الجهود مع سائر أصحاب الشأن لاسترعاء العناية إلى أهمية عالمية نظام روما الأساسي والاتفاق بشأن الامتيازات والحصانات وتشجيع الدول التي لم تصدِّق عليهما أو تنضم إليهما على القيام بذلك	• انضمام/تصديق دولة واحدة أخرى إلى/على النظام الأساسي ودولة واحدة أخرى إلى/على الاتفاق بشأن الامتيازات والحصانات
8- إبرام المزيد من الاتفاقات مع الدول بشأن إنفاذ العقوبات	• إبرام اتفاقات متعلقة بإنفاذ العقوبات	• 1
الأهداف 9-11 (الغايات الاستراتيجية 6-9)		
9- المضي في تحسين تدبُّر أداء الموظفين	• التقيد التام في البرنامج الرئيسي الأول بنظام تقييم الأداء المعمول به في المحكمة، بما في ذلك إسهام مديري الوحدات والقضاة بتقديم المعلومات ذات الصلة	• 100%
	• القيام في الوقت المناسب وعلى نحو شفاف بتقديم التقارير والمعلومات المطلوبة	• 100%
10- النهوض بأود قدوم القضاة الجدد ومغادرة نظرائهم من القضاة المنتهية ولايتهم	• تنظيم توجيه القضاة في المحكمة لتعريفهم بإجراءات المحكمة وموظفيها ومرافقها • ضمان الانتقال المناسب فيما يتعلق بالقضاة المغادرين	• حظو ذلك بالرضا التام
11- إدارة الموارد على نحو فعال بما في ذلك تمييز وتنفيذ المزيد من تدابير زيادة النجاعة الممكن اتخاذها	• وجوه التحسن في الجداول الزمنية للإجراءات القضائية من خلال تنفيذ التعديلات المتأتية عن العبر المستخلَصة	• تحقيق تحسينات يمكن قياسها
12- تحقيق النجاعة في الاستعانة بموارد الدوائر من الموظفين من خلال إدارتهم بصورة مركزية وتوخي المرونة في إعمالهم لمواجهة التغير في عبء العمل المتصل بالقضايا الذي يتعيَّن النهوض به	• اضطلاع رئيس الدوائر (موظف من الرتبة ف-5) بإدارة مواردها إدارة مركزية فعالة	• 100%

المرفق الرابع (هـ)

البرنامج الرئيسي الثاني: مكتب المدَّعي العام

البرنامج ألف (ركن المدّعي العام) والبرنامج باء (ركنا المقاضاة) والبرنامج جيم (ركن الخدمات المتكاملة): النتائج المتوخّاة ومؤشّرات الأداء والمرامي لعام 2022

الغاية الاستراتيجية	*النتائج المتوخّاة*	*مؤشّرات الأداء*	*المرامي لعام 2022*
			البرامج المسؤولة
			البرامج ألف وباء وجيم
الغاية 1 من غايات المحكمة			
الغاية 1 من الغايات الاستراتيجية لمكتب المدّعي العام: تحقيق معدَّل نجاح عالٍ في الترافع أمام المحكمة	• التكفل بجودة عمليات التحقيق وأعمال المقاضاة • استعراض الحالات والقضايا (تحليل الثغرات وتحديد درجات الأولوية والعمل على أساسها) • مراجعة سياسة مكتب المدعي العام بشأن انتقاء القضايا وتحديد درجات أولويتها والعمل على أساسها	مؤشرات الأداء 1-1 و1-2 و1-3: نتائج المقاضاة	• إجراء استعراض للحالات والقضايا مع تحليل للثغرات وتقديمه إلى المدعي العام • إقرار المدعي العام خطة العمل بشأن تحديد درجات الأولوية والعمل على أساسها • إنجاز مراجعة السياسة المعنية
			البرامج ألف وباء وجيم
الغايتان 1 و10 من غايات المحكمة			
الغاية 2 من الغايات الاستراتيجية لمكتب المدّعي العام: زيادة سرعة ونجاعة وفعالية عمليات التدارس الأولي وعمليات التحقيق وأعمال المقاضاة	• إعمال البنية التنظيمية الجديدة • تحديد معايير إسناد الحالات والقضايا تحديداً يفضي إلى تخصيص موارد لركنَي المقاضاة • تحديد أنساق جديدة لتسلسل الأعمال • زيادة سرعة ونجاعة عمليات التدارس الأولي وعمليات التحقيق والمحاكمات • زيادة التواصل بين الأفرقة الموحَّدة ووحدات الخدمات المتكاملة من خلال اجتماعات دورية مؤسسية • مراجعة سياسة مكتب المدعي العام الخاصة بإنجاز تناول الحالات • وضع الجديد من مؤشرات الأداء الرئيسية لتتبُّع التحسُّن	مؤشر الأداء 7: إنتاجية المكتب • العمل بالبنية التنظيمية الجديدة • إسناد الحالات والقضايا ضمن ركنَي المقاضاة (عدد الحالات والقضايا المسنَدة \ عدد الحالات والقضايا) • إعداد وتنجيز المقترَحات بشأن أنساق تسلسل الأعمال ضمن ضمن ركنَي المقاضاة (عدد المقترَحات المنجَّزة\ عدد أنساق تسلسل الأعمال) • إعداد مقترح بشأن مؤشرات الأداء الرئيسية الجديدة	• إعادة تنظيم مكتب المدعي العام ضمن إطار الأركان الجديدة • تخصيص الحالات والقضايا المسندة إلى كل من ضمن ركنَي المقاضاة وفق المعايير التي يحددها المدعي العام • إقرار المدعي العام لتخصيص الموارد ضمن ضمن ركنَي المقاضاة • القيام في وقت أبكر بدمج المحققين والقانونيين والمحللين والمستشارين في مجال التعاون الدولي ضمن أفرقة معنية بعمليات التدارس الأولي تعزيزاً لمهمة التدارس الأولي وإتاحة للمزيد من الفعالية في الانتقال منها إلى مهمة التحقيق • ضم مسؤولٍ تنسيقٍ معني بمقتضيات المادة 54 من النظام الأساسي إلى كل فريق بغية التكفل بتنظيم الأدلة المجرّمة والأدلة المبرّئة وتقييمها على نحو سليم

الغاية الاستراتيجية	*النتائج المتوخّاة*	*مؤشّرات الأداء*	*المرامي لعام 2022*
			• إعدادُ وتعميمُ وإقرارُ الخطط السنوية الخاصة بالتعاون والعلاقات الخارجية، وتحديد الخطوات اللازم اتخاذها من أجل تنفيذها في الفترة المعنية، وتحقيق معدَّل لتنفيذها يزيد عن 80% • توسيع شبكة مسؤولي تنسيق العمل • الرد خلال الفترة المعنية على أكثر من 75% من طلبات المساعدة • تحديث مؤشرات الأداء الرئيسية أو تحديد مؤشرات أداء رئيسية جديدة لتتبُّع التحسينات في سرعة ونجاعة عمليات التدارس الأولي وعمليات التحقيق والمحاكمات • الانتهاء من مراجعة سياسة مكتب المدعي العام الخاصة بإنجاز تناول الحالات
			البرنامجان ألف وباء
الغاية 4 من غايات المحكمة			
الغاية 3 من الغايات الاستراتيجية لمكتب المدّعي العام: القيام مع الدول بوضع استراتيجيات ومنهجيات لزيادة معدَّل القبض على الأشخاص الذين لـمّا تنفَّذ أوامر بالقبض عليهم صادرة عن المحكمة	• المضي في التنسيق مع قلم المحكمة - الفريق المعني بتعقب المشتبه فيهم الطلقاء (SALTT) والفريق العامل المعني بالمشتبه فيهم الطلقاء (SALWG) • اجتراح الأفكار وحشد الدعم والتعاون	مؤشر الأداء 7: إنتاجية المكتب مؤشر الأداء 4-7: التعاون الدولي	• تعزيز شبكة الدول الشريكة المتاحة للمساعدة في تعقب المشتبه فيهم الطلقاء وتيسير تقديمهم إلى المحكمة، وتمييز شركاء جدد • تعزيز القدرة على الاطّلاع على المعلومات الاستخبارية المتعلقة بالتعقب
			البرنامجان ألف وباء
الغايتان 2 و3 من غايات المحكمة			
الغاية 4 من الغايات الاستراتيجية لمكتب المدّعي العام: تهذيبُ وتعزيزُ نهج المكتب تجاه المجني عليهم ولا سيما ضحايا الجرائم الجنسية والجرائم الجنسانية المنطلق والجرائم المرتكَبة بحق الأطفال أو الماسّة بهم	• أن يرُكز من باب الأولوية في جميع عمليات التدارس الأولي وعمليات التحقيق وأعمال المقاضاة على الجرائم الجنسية والجرائم الجنسانية المنطلق والجرائم المرتكَبة بحق الأطفال أو الماسة بهم • أن تطبَّق السياسة المتعلقة بالجرائم الجنسية والجرائم الجنسانية المنطلق والسياسة المتعلقة بالجرائم المرتكَبة بحق الأطفال أو الماسة بهم تطبيقاً كاملاً • أن تنخرط وحدات المكتب المهتمة بالجرائم الجنسية والجرائم الجنسانية المنطلق والجرائم المرتكَبة بحق الأطفال أو الماسة بهم انخراطاً أكثر فعالية في القضايا المعنية	مؤشر الأداء 4-8: الاهتمام بالجرائم الجنسية والجرائم الجنسانية المنطلق والسياسة الخاصة بالأطفال • اشتمال الخطط على إنجاز تمييز واستعراضِ هذه الجرائم المهتم بها على سبيل الأولوية تمييزاً واستعراضاً منهجيين (عدد الخطط المشار فيها إلى هذه الجرائم/عدد ما يُعد من الخطط ذات الصلة) • تضمُّن خطط عمليات التدارس الأولي وعمليات التحقيق والمحاكمات مشورة وتوصيات من وحدات المكتب المهتمة بالجرائم الجنسية والجرائم الجنسانية المنطلق والجرائم المرتكَبة بحق الأطفال أو الماسة بهم (عدد الخطط المتضمنة مشورة للوحدة المعنية بشؤون المساواة بين الجنسين وشؤون الأطفال/عدد ما يُعد من الخطط ذات الصلة)	• إظهارُ جميع التقارير المتعلقة بالأنشطة الأساسية بذلَ جهد كاف في هذا الصدد وتحقيقَ نتائج في شأن هذه الجرائم المهتم بها على سبيل الأولوية • تضمُّن جميع خطط الأفرقة الموحَّدة مساهمات ومقترحات من الوحدة المعنية بشؤون المساواة بين الجنسين وشؤون الأطفال

الغاية الاستراتيجية	*النتائج المتوخّاة*	*مؤشّرات الأداء*	*المرامي لعام 2022*
			البرامج ألف وباء وجيم
الغايات 6 و7 و8 و9 من غايات المحكمة			
الغاية 5 من الغايات الاستراتيجية لمكتب المدّعي العام: المضي في زيادة قدرة المكتب على إدارة موارده على نحو فعال ومسؤول وخاضع للمساءلة	• الإدارة والتدبر المسؤولان والخاضعان للمساءلة • تعزيز وحدات ديوان المدعي العام للتمكين من أداء المهام المنوطة بها على نحو ناجع وفعال من خلال الأخذ بالتوصيات ذات الصلة الواردة في التقرير عن المراجعة التي أجراها خبراء مستقلون • إسناد مجموعة الأنشطة المنوطة بديوان المدعي العام على نحو يبسِّط أنساق تسلسل الأعمال ويزيد من فعالية تجاوب المكتب • تحديد أنساق تسلسل الأعمال في أركان المكتب تبسيطاً للسيرورات وتسخيراً لكل الإمكانات التي تهيئها الموارد والمهارات المتوفرة • تحسين التواصل والتشارك مع أصحاب الشأن • النهوض بحسن حال الموظفين • المضي في تطبيق نهج التحسين المستمر • تحسين التوازن بين الجنسين/التوازن الجغرافي • تدريب الموظفين تدريباً ملائماً لأدائهم مهامهم • التقيد الكامل بالإطار التنظيمي • التحسين الأمثل لإعمال موارد الميزانية والصندوق الاحتياطي • استطلاع الإمكانيات التي تتيحها المادة 116 من النظام الأساسي لضمان الحصول على تبرعات • استطلاع إمكانية توسيع التعاون مع الشركاء من القطاع الخاص • تلقي ضمن ركنَي المقاضاة دعماً فعالاً وناجعاً لإجراء عمليات التدارس الأولي وعمليات التحقيق والمحاكمات • تحسين تدبر المعلومات	مؤشرات الأداء 11-1 حتى 11-14: التخطيط والتنفيذ والتقيد بالقواعد والمعايير في المجال المالي مؤشرات الأداء 8-1 حتى 8-5: الموارد البشرية - أداء الموظفين وتنمية قدراتهم • تحديد أنساق تسلسل الأعمال في البنية التنظيمية الجديدة (عدد ما يحدَّد من أنساق تسلسل الأعمال/عدد ما يميَّز من أنساق تسلسل الأعمال) • التقيد بنظام الموظفين الإداري ونظامهم الأساسي وبالقواعد والنظام الماليين (الاستثناءات/مجموع حالات حصولها) • التدريب على قيادة الموظفين وعلى السهر على حسن حالهم وعلى شحذ الوعي بمسألة المساواة بين الجنسين (عدد العاملين المدرَّبين/مجموع العاملين) • النتائج المرحلية المحقَّقة/المزمَع تحقيقها في إطار خطة العمل الخاصة بالتوازن بين الجنسين/التمثيل الجغرافي	• تحديد مجموعة الأنشطة وأنساق تسلسل الأعمال ضمن إطار موارد ديوان المدعي العام • تمييز وتوظيف موارد إضافية لتعزيز ديوان المدعي العام وزيادة فعاليته (مثل ديوان المدعي العام ووحدة الإعلام) • إعمال أنساق تسلسل الأعمال في البنية التنظيمية الجديدة • إقرار المدعي العام لاستراتيجية التواصل الجديدة والنموذج ذي الصلة • اتّباع نهج في التخطيط قائم على الاستعانة بأفرقة موحَّدة يتيح استمرار تحديث توقعات احتياجات الأفرقة ضمن حدود مخصَّصات الميزانية المعتمَدة • انتظامُ تضمُّن خطط الأفرقة الموحَّدة مساهمةً من وحدة الخدمات اللغوية ومن قسم تدبُّر المعارف والأدلة فيما يتعلق بالاحتياجات إلى الموارد من اللغويين ومتطلبات الدعم في مجال تكنولوجيا المعلومات (العتاد والبرامج الحاسوبيين) • إنشاء مجلس معني بإدارة البيانات تابع للمكتب يتولى تقييسَ المسائل المتصلة بتدبُّر البيانات والمعلومات والبتَّ فيها • بدء الانتقال إلى استعمال المنصة السَحَابية وإلى اعتماد أدوات تتيح جمع الأدلة الرقمية في عين المكان • عدم الخلوص في دعاوى الاستئناف الإداري إلى أي استنتاجات سلبية كبيرة الشأن • كون تدقيق المعاملات يؤكد كفاية الضوابط المعمول بها • التقيد التام بالقواعد والنظام الماليين واستخدام أموال الصناديق (الميزانية المعتمَدة وصندوق الطوارئ) استخداماً سليماً مندرجاً ضمن إطار المعدَّلات المستهدَفة المتفق عليها • إعداد وتنفيذ خطة العمل التي توضع بناءً على نتائج الاستقصاءات
			• استخلاص عبرة واحدة على الأقل بعد كل من كبريات فعاليات التحقيق أو المقاضاة • إكمال90٪ من الموظفين التدريب الإلزامي • إنجاز إعداد جميع استمارات تقييم الأداء في الأجل المحدَّد

الغاية الاستراتيجية	*النتائج المتوخّاة*	*مؤشّرات الأداء*	*المرامي لعام 2022*
			البرامج ألف وباء
الغاية 5 من غايات المحكمة			
الغاية 6 من الغايات الاستراتيجية لمكتب المدّعي العام: المضي في تعزيز قدرة المكتب وشركائه على وضع حد لظاهرة الإفلات من العقاب	• المثابرة على تجويد التعاون مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية التي لها وجود ميداني ذو شأن والمعهود إليها بمهام إنسانية أو حمائية ضمن إطار ولايتها • دعم جهود مكاتب التحقيق والمقاضاة الوطنية عند الطلب • تعزيز الشراكات مع الأوساط الأكاديمية ومنظمات القواعد الشعبية لتحسين قياس أثر المحكمة التحفيزي وتعزيز هذا الأثر	مؤشر الأداء 7: إنتاجية المكتب مؤشرات الأداء 5-1 حتى 5-4: • جودة التفاعل مع المكتب	• وضع خطة عمل لتعزيز التعاون والتكامل • إرسال جميع الردود الأولية (الإيجابية أو السلبية) على الطلبات في غضون شهرين بعد ورودها؛ وإرسال 80% من الردود الجوهرية عليها في غضون ستة أشهر بعد ورودها

المرفق الرابع (و)

البرنامج الرئيسي الثالث: قلم المحكمة

ألف- مكتب رئيس قلم المحكمة

مكتب رئيس قلم المحكمة: النتائج المتوخّاة ومؤشّرات الأداء والمرامي لعام 2022

النتائج المتوخّاة	*مؤشّرات الأداء*	*المرامي لعام 2022*
- إسداء المشورة السديدة قانونياً والمنصبّة على الجهات المتعامَل معها	- النسبة المئوية للمشورات المسداة في غضون الآجال المتفق عليها	- 95%
- القيام في الوقت المناسب بإعداد وتقديم وثائق رفيعة مستوى الجودة	- النسبة المئوية للوثائق المودعة التي تكون قد قُدِّمت في غضون الآجال المحدَّدة	- 100%

باء- شعبة الخدمات الإدارية

شعبة الخدمات الإدارية: النتائج المتوخّاة ومؤشّرات الأداء والمرامي لعام 2022

النتائج المتوخّاة	*مؤشّرات الأداء*	*المرامي لعام 2022*
ـ توفير بيئة سليمة لنظام تخطيط الموارد المؤسسية ببرمجيات SAP من خلال تذليل المسائل التقنية في الوقت المناسب	ـ متوسط عدد الأيام التي يستغرقها تذليل المشكلات المبلَغ عنها بواسطة بطاقات الخدمة ضمن نظام SAP	ـ 4 أيام عمل لمعالجة حوادث نظام SAP ـ 8 أيام عمل لتلبية طلبات الخدمة ضمن نظام SAP
ـ تقليص المخاطر الصحية التي يتعرض لها الموظفون خلال العمل	ـ النسبة المئوية لغياب الموظفين (الاتجاه السنوي على هذا الصعيد)	ـ أن لا تزيد عن 3%
ـ تهيئة بيئة عمل سالمة ومصونة الأمن في محالّ المحكمة	ـ عدد الحوادث المتعلقة بالأمن والسلامة ذات الأثر السلبي على استعمال مباني المحكمة أو التي تسبب حالات تأخير في الإجراءات القضائية (الاتجاه السنوي على هذا الصعيد)	ـ أن لا يقع أكثر من حادث واحد في عام 2022
ـ اتسام إجراء التدقيق الأمني بالفعالية وإنجازه في الوقت المناسب	ـ النسبة المئوية لحالات التدقيق الأمني المنجَزة في الوقت المحدَّد	ـ 90%
ـ تقديم وثائق محاسبة دقيقة وكاملة في الوقت المناسب	ـ أن لا ينطوي الرأي المُبدى في إطار مراجعة البيانات المالية على أي "تحفظات" لأسباب تندرج ضمن إطار سيطرة قسم المالية	ـ تلقي رأي لا تحفظ فيه مُبدى في إطار مراجعة البيانات المالية لعام 2021
ـ تبسيط الإجراءات المالية	ـ عدد الإجراءات التي يتم تبسيطها، بوسائل منها الأتمتة بواسطة برمجيات SAP	ـ تبسيط إجراءين ماليين
ـ تقديم وثيقة ميزانية دقيقة في الوقت المناسب	ـ عدد ما يُصدر من تصويبات (الاتجاه السنوي على هذا الصعيد) ـ مدى التقيد بالمواعيد في تقديم الوثيقة ـ عدد الأشهر الذي يستغرقها إعداد الميزانية	ـ 1 ـ عدم حدوث تأخير ـ 6 أشهر (شباط فبراير حتى تموز/يوليو)
ـ تقديم تقارير دقيقة وآتية في حينها عن تنفيذ الميزانية والتوقعات ذات الصلة	ـ النسبة المئوية للتقارير المقدَّمة في الوقت المناسب	ـ 90%
النتائج المتوخّاة	*مؤشّرات الأداء*	*المرامي لعام 2022*
ـ المشترَيات: شراء السلع والخدمات الجيدة بأسعار مناسبة من خلال إجراء منصف وشفاف	ـ النسبة المئوية لقيمة المشتريات بأوامر شراء مستنَد فيها إلى استدراج عروض تنافسية ـ النسبة المئوية للمشتريات من مصدر وحيد المبرَّرة والموثَّقة بصورة كاملة	ـ 60%-70% ـ 90%-95%
المباني: صيانة المباني الدائمة للمحكمة على نحو سليم واستعمالها بصورة ناجعة، فيما يخص جميع المنتفعين بها	ـ النسبة المئوية للطلبات الموجَّهة إلى مكتب المساعدة التابع لوحدة إدارة المرافق التي تُلبى في يوم العمل المتفق عليه ـ عدد الحالات التي يكون فيها جزء من المبنى غير قابل للاستعمال بصورة كاملة ـ النسبة المئوية للموظفين الراضين	ـ 96% ـ 4 ـ 96%
ـ الأسفار في مهمات رسمية: الترتيب لهذه الأسفار في الوقت المناسب	ـ النسبة المئوية للتقارير عن نفقات السفر التي يُنجز إعدادها في غضون ثلاثة أيام عمل بعد استلام خطة السفر المنجَزة تماماً	ـ 92%
ـ تدبُّر الأصول: صيانة قاعدة بيانات الأصول المسجَّلة بحيث تكون دقيقة وكاملة	ـ النسبة المئوية للأصول المسجَّلة في قاعدة البيانات في غضون ثلاثة أيام عمل بعد إنجاز إعداد التقرير عن السلع المستلَمة في نظام SAP	ـ 95%

ـ توظيف العاملين في الوقت المناسب وبصورة ناجعة بالقياس إلى التكاليف وعلى نحو جامع	ـ المدة التي يستغرقها التوظيف (الاتجاه السنوي على هذا الصعيد) ـ التمثيل الجغرافي والتساوي بين الجنسين في مجموعة الموظفين (الاتجاه السنوي على هذا الصعيد)	ـ تقليص مقداره 5 أيام لمتوسط المدة التي يستغرقها التوظيف (من تاريخ نشر إعلان شغور الوظيفة المعنية إلى تاريخ موافقة المسؤول الرئيسي) ـ تحقيق زيادة نسبتها 10% في متوسط عدد المرشَّحين لكل وظيفة من رعايا البلدان غير الممثَّلة ضمن مجموعة موظفي المحكمة والبلدان المنقوصة التمثيل فيها، وزيادة نسبتها 10% في متوسط عدد المرشَّحات لكل وظيفة من الوظائف من الرتبة فـ-4 وما فوقها
ـ النهوض بثقافة التزام الموظفين الشديد	ـ النسبة المئوية للموظفين الذين يجيبون عن أسئلة الاستقصاء المتعلق بالتزام الموظفين	ـ 67%
ـ النهوض بسياسة الثقة القائمة على استمرار التباحث بشأن أداء الموظفين وتنمية قدراتهم	ـ النسبة المئوية لما يُنجز في الوقت المحدَّد من المباحثات بشأن الأداء وتقارير استعراضه	ـ 96%

جيم- شعبة الخدمات القضائية

شعبة الخدمات القضائية: النتائج المتوخّاة ومؤشّرات الأداء والمرامي لعام 2022

النتائج المتوخّاة	*مؤشّرات الأداء*	*المرامي لعام 2022*
ـ القيام في الوقت المناسب بتوفير ترجمات عالية درجة الجودة للوثائق التي تستلزمها الإجراءات القضائية وعمل المحكمة الإداري	ـ النسبة المئوية للإجراءات أو غيرها من أنشطة المحكمة التي تُلغى بسبب الافتقار إلى الترجمة	ـ 0%
ـ توفير الترجمة الشفوية العالية درجة الجودة للإجراءات القضائية والفعاليات غير القضائية المجراة في المقر وفي الميدان	ـ النسبة المئوية للإجراءات أو الفعاليات التي تُلغى بسبب عدم توفر الترجمة الشفوية	ـ 0%
ـ التقييم الدقيق للمستحقات في إطار نظام المساعدة القانونية	ـ معدَّل النجاح في دعاوى الاستئناف	- 50%
ـ الرد في الوقت المناسب على طلبات الدفاع للمساعدة	ـ النسبة المئوية للحالات التي يُرد فيها على هذه الطلبات في غضون الأجل المتفق عليه	ـ 80%
ـ استدامة توفر النظم الأساسية	ـ النسبة المئوية لتوفر النظم الأساسية (يُعتبر نظام قاعة المحكمة متوفراً إذا ذُلِّل الحادث الماسّ به ضمن الأجل المتفق عليه)	ـ تذليل 99.8% من الحوادث خلال ساعات العمل
ـ التحرك دون إبطاء حيال الحوادث المتعلقة بأمن المعلومات لتقليل التضرر وتقليص احتمال الانتهاكات الأمنية في المستقبل	ـ عدد الحوادث التي تحظى بالدرجة الأولى من الأولوية (الحوادث الحرجة) والحوادث التي تحظى بالدرجة الثانية من الأولوية (الحوادث العالية درجة الخطورة) ـ معدَّل مقدار الوقت الذي يجري خلاله التحرك (محسوباً بالدقائق) فيما يخص الحوادث التي تحظى بالدرجة الأولى من الأولوية (الحوادث الحرجة) والحوادث التي تحظى بالدرجة الثانية من الأولوية (الحوادث العالية درجة الخطورة)	- عدم وقوع أي حادث - التحرك في غضون ساعة (خلال ساعات العمل)
ـ استدامة سلامة المحتجزين وصون أمنهم	ـ معدَّل حالات الشروع في الفرار ـ معدَّل وقوع الإصابات (المجموع السنوي)	- عدم وقوع أي شروع في الفرار - عدم زيادة عدد الإصابات على 12 إصابة في السنة لكل شخص محتجَز تقع بسبب ممارسته الرياضة

النتائج المتوخّاة	*مؤشّرات الأداء*	*المرامي لعام 2022*
ـ وصول الأشخاص المحتجزين إلى المحكمة في الوقت المناسب لحضور الجلسات، ما يضمن عدم حدوث أي تأخير في الإجراءات القضائية بسبب التأخر في الوصول من مركز الاحتجاز	ـ النسبة المئوية لحالات الوصول في الوقت المحدَّد (الاتجاه السنوي على هذا الصعيد)	ـ الوصول في الوقت المحدد في 90% من الحالات
ـ القيام على نحو دقيق وفي الوقت المناسب بتمييز المجني عليهم من أجل مشاركتهم في الإجراءات القضائية النشطة	ـ النسبة المئوية لما تصدِّق عليه الدائرة مما يقدِّمه قلم المحكمة من تحليلات طلبات المجني عليهم	ـ 100%
ـ القيام في الوقت المناسب بإيداع وثائق قسم مشاركة المجني عليهم وجبر أضرارهم	ـ النسبة المئوية للوثائق التي تودَع في الأجل الذي تكون الدائرة المعنية قد حددته	ـ 100%
ـ توفُّر قاعات المحكمة لعقد الجلسات فيها	ـ عدد الجلسات التي تُلغى بسبب عدم توفر موظفي الدعم الرئيسيين ـ عدد الجلسات التي تُلغى بسبب عدم النشر في جدول مواعيد المحكمة (نظام المحكمة الإلكترونية، وشبكة التواصل الداخلي، والموقع الشبكي للمحكمة) ـ عدد الجلسات التي تُلغى بسبب عدم قيام أفرقة قسم تدبر الأعمال القضائية بالتجريب اللازم	ـ 0% ـ 0% ـ 0%
ـ توفر الوثائق العلنية، ووثائق الأدلة والمحاضر، على موقع المحكمة الشبكي الخارجي	ـ النسبة المئوية للوثائق التي تتاح في الآجال المتفق عليها	ـ 100%
ـ قيام مكتب المحامي العمومي للدفاع بتوفير الخدمات القانونية لأفرقة الدفاع في الوقت المناسب	ـ النسبة المئوية من طلبات الدفاع للمساعدة التي تُلبّى ابتدائياً على نحو مُرْضٍ في غضون 24 ساعة عمل	ـ 100%
ـ قيام مكتب المحامي العمومي للدفاع بإيداع الوثائق في الوقت المناسب	ـ النسبة المئوية للوثائق التي تودَع في الآجال المحدَّدة	ـ 100%
ـ قيام مكتب المحامي العام للمجني عليهم بتوفير الخدمات لمحامي المجني عليهم في الوقت المناسب	ـ النسبة المئوية لما يُلبّى على نحو مُرْضٍ في غضون الآجال المتفق عليها من الطلبات التي يقدمها محامو المجني عليهم	ـ 100%
ـ قيام مكتب المحامي العمومي للمجني عليهم بإيداع الوثائق في الوقت المناسب	ـ النسبة المئوية للوثائق التي تودَع في الآجال المحدَّدة	ـ 100%

دال- شعبة العمليات الخارجية

شعبة العمليات الخارجية: النتائج المتوخّاة ومؤشّرات الأداء والمرامي لعام 2022

النتائج المتوخّاة	*مؤشّرات الأداء*	*المرامي لعام 2022*
- إدلاء الشهود الذين يُدعون إلى المثول أمام الدوائر بإفادتهم في الوقت المحدد	- النسبة المئوية لما يُتخذ في الوقت المناسب من التدابير الإمدادية الضرورية وما يُقدَّم إلى المحكمة في الآجال المتفق عليها من تقارير التقييم	- 100%
- تقليص المخاطر المحيقة بالشهود والمجني عليهم تقليصاً فعلياً	- المدة التي تستغرقها إعادة توطين الشاهد/المجني عليه - تكاليف إعادة توطين الشاهد/المجني عليه	- إعادة التوطين في غضون 6 أشهر[1] - مقدار يراوح بين 30 000 يورو و100 000 يورو في السنة الأولى من الإقامة بعد إعادة التوطين[2]
- القيام في الوقت المناسب بتقديم تقييمات تحليلية متكاملة	- النسبة المئوية للتنفيذ ضمن الآجال المتفق عليها (تقارير تقييم عدم إيداع الوثائق المطلوبة، تقارير تبيان الوضع، التحديثات الخاصة بالسودان/ليبيا وخلية التحليل المشتركة) - النسبة المئوية للتنفيذ ضمن الآجال المفروضة (تقديم الوثائق القضائية وإحاطات الإدارة العليا) - عدد المنتَجات التي تتطلب تعاوناً فنياً يتخطى حدود وحدة التحاليل القُطرية، مثل التبادل مع المكاتب القطرية و/أو الأقسام والشُعب والأجهزة في المقر	- 85% - 100% - 200
- الزيادة في عدد اتفاقات التعاون؛ والنهوض بعالمية نظام روما الأساسي[3]، [4]	- عدد اتفاقات التعاون الجديدة التي يجري التفاوض بشأنها أو تُبرم - عدد الدول التي يستجد تصديقُها على نظام روما الأساسي أو اتخاذُها خطوات نحو التصديق عليه	- 4 - 1

[1] ستُنجز عمليات إعادة توطين الشهود في غضون ستة أشهر بعد تحديد الدولة المستقبِلة وقبولها حالة إعادة التوطين على أراضيها. ويُتوقع وقوع حالات تأخير بالنظر إلى الوضع فيما يتعلق بجائحة كوفيد-19 والقيود المفروضة على قدرة موظفي قسم المجني عليهم والشهود على السفر في شتى أنحاء المعمورة، ما يفضي إلى إمكان تمديد الأجل المرمي إلى إنجاز العملية فيه (بفعل أثر جائحة كوفيد-19) حتى 12 شهراً.

[2] يُتوقع أن يظل متوسط تكاليف إعادة التوطين بين 30.0 ألف يورو و 100.0 ألف يورو في السنة الأولى من الإقامة بعد إعادة التوطين، متوقفاً على قد الأسرة، وعلى مدى التعقيد الذي تتسم به متطلباتها، وعلى الدولة المستقبِلة.

[3] يستلزم التصديقُ على نظام روما الأساسي وتوقيعُ اتفاقات التعاون عدةَ عمليات تفاعل بين المحكمة والدول. إن هذا المؤشر يبيّن عدد أعمال التواصل (الرسائل الإلكترونية، والمذكرات الشفوية، والرسائل، والمكالمات الهاتفية، والاجتماعات، والبعثات، إلخ) المجراة في السنة المعنية والتي تفضي إلى إمكان (أ) التصديق على نظام روما الأساسي و(ب) التوقيع على اتفاقات تعاون جديدة.

[4] الأثر الممكن أن تحدثه جائحة كوفيد-19 في عام 2022: لقد تعلم قسم دعم العمليات الخارجية في عام 2020 وعام 2021 العمل بنجاح عن بعد وبأدوات افتراضية بشأن اتفاقات التعاون وعالمية نظام روما الأساسي؛ لكن ينبغي أن يلاحَظ أن محدودية أو انعدام القدرة على السفر والمشاركة في اجتماعات وفعاليات رفيعة المستوى للترويج لهاتين النتيجتين قد يعوقان، إذا استمرت الظروف الحالية طيلة عام 2022، إمكان توصل قسم دعم العمليات الخارجية إلى تحقيق المرامي المحددة فيما يخص عام 2022، رهناً بتطور الوضع المتصل بالجائحة.

النتائج المتوخّاة	*مؤشّرات الأداء*	*المرامي لعام 2022*
ـ تعاون الدول الأطراف وغيرها من الدول والمنظمات الإقليمية والمنظمات الدولية تعاوناً يأتي في الوقت المناسب[5]	ـ عدد المسائل الداعية إلى إصدار طلبات التعاون التي يُرد عليها رداً إيجابياً ـ الوقت الذي ينقضي بين إحالة طلب التعاون وتلقي الجواب النهائي ـ النسبة المئوية للعمليات التي تُنجز بنجاح (القبض على المشتبه فيهم، وتقديمهم إلى المحكمة، والزيارات/الجلسات التي تُجرى في عين المكان، وتقييمات بلدان الحالات الجديدة)	ـ 50% ـ 60 يوماً[6] ـ 90%
ـ تخطيط البعثات المتكامل الفعال والأسفار الآمنة	ـ النسبة المئوية للبعثات التي تُقر مع خطط السفر	ـ 95%-98%[7]
ـ النهوض باطّلاع الجمهور على عمل المحكمة	ـ العدد السنوي للجدد من المتابعين على كل منصات وسائط التواصل الاجتماعي ـ عدد زيارات المحكمة ـ عدد زائري الموقع الشبكي للمحكمة	ـ 100 000 ـ 200 مجموعة (زيارات 100 منها افتراضية)/8 000 زائر (زيارات 4 000 منهم افتراضية) ـ مليونان ونصف المليون
ـ إعلام المجني عليهم والجماعات المتضررة في بلدان الحالات بالأنشطة القضائية ذات الصلة بهم	ـ عدد الأشخاص الذين يحضرون الأنشطة التوعوية في بلدان الحالات	ـ 45 000

[5] كما نوّه إليه آنفاً، تعلَّم قسم دعم العمليات الخارجية في عام 2020 وعام 2021 العمل بنجاح عن بعد وبأدوات افتراضية، على الرغم من جائحة كوفيد-19، من أجل بلوغ المرامي المبتغاة في مجال التعاون، بما في ذلك نجاحه في عملية نقل أجريت في عام 2020؛ لكن ينبغي التنويه إلى أنه إذا استمرت الظروف الحالية طيلةَ عام 2022 فيمكن أن يكون للقيود المفروضة على القدرة على السفر أثر على تحقيق المرامي المحدَّدة فيما يخص عام 2022، ولا سيما فيما يتعلق بتناول بعض طلبات التعاون وتنفيذ العمليات بنجاح. كما ينبغي التنويه إلى أن تحقيق المرامي المعنية يتوقف إلى حد كبير على الدعم الذي يقدمه الشركاء الخارجيون.

[6] متوسط الوقت (محسوباً بالأيام) الذي يظل الطلب المعني خلاله جاريَ التناول.

[7] إن عدد ما يقدَّم من الخطط المتعلقة بالبعثات سيتوقف بالغَ التوقف على ما قد يكون هناك من قيود مستمرة متعلقة بالسفر، بحسب التطورات المرتبطة بجائحة كوفيد-19.

النتائج المتوخّاة	*مؤشّرات الأداء*	*المرامي لعام 2022*
ـ تلقي جميع الجهات المتعامَل معها دعماً إمدادياً وأمنياً مناسباً من المكاتب القطرية	ـ عدد البعثات المدعومة[8]	ـ جمهورية الكونغو الديمقراطية: 100 أوغندا: 205 جمهورية أفريقيا الوسطى: 137[10] كوت ديفوار: 33 مالي: 148 جورجيا: 30 مكتب الاتصال القائم في نيويورك: 10
	ـ عدد ما يُعَد من التقارير المتعلقة بالأمن والتقارير التقييمية[9]	ـ جمهورية الكونغو الديمقراطية: 220 أوغندا: 666 جمهورية أفريقيا الوسطى: 52 كوت ديفوار: 110 مالي: 75 جورجيا: 50
ـ رد سلطات الدولة المضيفة وسائر أصحاب الشأن في الوقت المناسب على طلبات التعاون الصادرة عن المحكمة	ـ النسبة المئوية لما يُرد عليه رداً إيجابياً من المسائل الداعية إلى إصدار طلبات التعاون	ـ جمهورية الكونغو الديمقراطية: 75% أوغندا: 75% جمهورية أفريقيا الوسطى: 25%[11] كوت ديفوار: 80% مالي: 90% جورجيا: 90% مكتب الاتصال القائم في نيويورك: 90%
	ـ الوقت الذي ينقضي بين إحالة طلب التعاون وتلقي الجواب النهائي	ـ جمهورية الكونغو الديمقراطية: 60 يوماً أوغندا: 21 يوماً جمهورية أفريقيا الوسطى: 60 يوماً كوت ديفوار: 30 يوماً مالي: 15 يوماً جورجيا: 30 يوماً مكتب الاتصال القائم في نيويورك: 30 يوماً

[8] يمكن أن تؤثر الميزانية المعتمَدة وجائحة كوفيد-19 والوضع الأمني على القدرة على تحقيق المرامي المبتغاة على صعيد الأداء بأشكال عديدة، منها عجز الموظفين، والقيود التي تفرضها الدول المضيفة، والخطر اللاّبث الذي لا يمكن للهيئة المعنية بالبعثة أن تقبل التعريض له.

[9] يمكن أن تؤثر الميزانية المعتمَدة وجائحة كوفيد-19 والوضع الأمني على القدرة على تحقيق المرامي المبتغاة على صعيد الأداء بأشكال عديدة. فعلى سبيل المثال قد يحول دون توليف التقارير عجزُ الموظفين أو عدم القدرة على الاطّلاع على المعلومات اللازمة.

[10] حُسب هذا الرقم على أساس طلب الميزانية المقدَّم وطلبات الخدمة المستلَمة. ويُعتزم دعم جميع البعثات المجراة في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى أقصى حد ممكن بغض النظر عما إذا كانت مدرجة في طلبات الخدمة المستلَمة قبل تقديم طلب الميزانية.

[11] يتوقف بلوغ هذا المرمى على تحليل البيانات الخاصة بالفترات السابقة. لكن ينبغي التنويه إلى أن بلوغه أو عدم بلوغه أمر خارج إلى حد بعيد عن سيطرة المكتب القطري.

النتائج المتوخّاة	*مؤشّرات الأداء*	*المرامي لعام 2022*
ـ إتاحة الاحتكام إلى القضاء للمجني عليهم والجماعات المتضررة	ـ عدد الفعاليات المزمَع إجراؤها مع المجني عليهم والجماعات المتضررة[12]	ـ جمهورية الكونغو الديمقراطية: 50 أوغندا: 396 جمهورية أفريقيا الوسطى: 186 (فعالية واحدة/6 أشهر[14]) كوت ديفوار: 10 مالي: 21 جورجيا: 30
	ـ عدد أفراد الجماعات المتضررة المتواصَل معهم من خلال التوعية المباشرة وغير المباشرة[13]	ـ جمهورية الكونغو الديمقراطية: 4 500 تُووصل معهم بصورة مباشرة و23 مليوناً تُووصل معهم بصورة غير مباشرة أوغندا: 97 680 تُووصل معهم بصورة مباشرة و27 مليوناً تُووصل معهم بصورة غير مباشرة جورجيا: 400 تُووصل معهم بصورة مباشرة و300 000 تُووصل معهم بصورة غير مباشرة جمهورية أفريقيا الوسطى: 25 000 تُووصل معهم بصورة مباشرة و3 ملايين تُووصل معهم بصورة غير مباشرة[15] كوت ديفوار: 500 تُووصل معهم بصورة مباشرة ومليون ونصف المليون تُووصل معهم بصورة غير مباشرة مالي: 300 تُووصل معهم بصورة مباشرة و8 ملايين تُووصل معهم بصورة غير مباشرة

[12] إن الأرقام المقدَّرة تشمل الأنشطة المتعلقة بالتواصل والأنشطة المتعلقة بمشاركة المجني عليهم وجبر أضرارهم.

[13] تُجرى أنشطة التوعية أيضاً بصورة غير مباشرة عن طريق البرامج التلفازية و/أو الإذاعية.

[14] فعالية توعية واحدة تُجرى كل ستة أشهر في مكان وجود كلٍ من الجماعات المتضررة التي يتم تمييزها.

[15] يُفترض فيما يخص هذا المرمى على صعيد التواصل المباشر أن يبلغ متوسط الجمهور المتابع زهاء 125 شخصاً لكل فعالية. والحال أنه يمكن أن يكون لجائحة كوفيد-19والوضع الأمني أثر كبير على عدد الحضور. أما فيما يتعلق بالتواصل غير المباشر فما من طريقة دقيقة لرصد مطال البث الإذاعي في جمهورية أفريقيا الوسطى. لقد حُدِّد هذا المرمى على افتراض بلوغ نسبة التغطية 60% من أهالي جمهورية أفريقيا الوسطى. وسيقدِّم المكتب القطري برامج إلى ما لا يقل عن 18 محطة إذاعة محلية وإلى محطة الإذاعة الوطنية وإلى مجموعة من محطات الإذاعة التجارية مختارة اختياراً يجعلها تتسم بالتمثيل الجغرافي.

المرفق الرابع (ز)

البرنامج الرئيسي الرابع: أمانة جمعية الدول الأطراف

النتائج المتوخّاة ومؤشّرات الأداء والمرامي لعام 2022

النتائج المتوخّاة	*مؤشّرات الأداء*	*المرامي لعام 2022*
الهدف 1 الائتمار على النحو المقرَّر	ـ سير الاجتماعات على نحو سلس، واختتامها في الموعد المحدَّد؛ واعتماد التقارير ذات الصلة ـ النظر في جميع بنود جدول الأعمال ـ تلقي المشاركين دعماً فنياً وإمدادياً في الاجتماعات، بما في ذلك المساعدة في التسجُّل وتقديم الوثائق وتوفير الخدمات اللغوية ـ رضا المشاركين في الجلسات عما يُجرى من ترتيبات وعما يُقدَّم من معلومات	غ/م
الهدف 2 تحرير الوثائق وترجمتها بإتقان وإصدارها من أجل تجهيزها واستنساخها وتوزيعها في الوقت المناسب	ـ توفير خدمات المؤتمرات الجيدة للدول ورضاها عن هذه الخدمات بما فيها خدمات تحرير الوثائق وترجمتها وإصدارها في الوقت المناسب، بأربع لغات رسمية[1]، على نحو يهيئ لها دعماً كاملاً في مهامها ـ تقديم المساعدة إلى الدول على النحو اللازم، ولا سيّما تزويدها بالمعلومات والوثائق المتعلقة بالجمعية وبالمحكمة	- غ/م
الهدف 3 إسداء المشورة القانونية الجيدة إلى الجمعية وهيئاتها الفرعية	ـ تقديم خدمات قانونية فنية إلى الدول، منها تزويدها بوثائق، تسهِّل عملها وتدعمها فيه ـ رضا المشاركين في الجمعية وأعضاء الهيئات ذات الصلة عن الجلسات	- غ/م
الهدف 4 القيام على نحو فعال بتعميم الوثائق والمعلومات على الدول الأطراف (بواسطة شبكة الإنترنت وغيرها من الوسائل)	ـ كثيراً ما يستعان في ذلك بالموقع الشبكي وبشبكات التواصل الخارجي الخاصة بالجمعية وبمكتبها وبلجنة الميزانية والمالية وبلجنة المراجعة	- غ/م

[1] اعتباراً من عام 2009 لا تُصدر الوثائق الرسمية للجمعية إلا بأربع لغات رسمية هي الإسبانية والإنكليزية والعربية والفرنسية.

المرفق الرابع (حاء)

البرنامج الرئيسي السادس: أمانة الصندوق الاستئماني للمجني عليهم

النتائج المتوخّاة ومؤشّرات الأداء والمرامي لعام 2022

النتائج المتوخّاة	*مؤشّرات الأداء*	*المرامي لعام 2022*
الهدف 1		
على صعيد المفعول: أن يتغلب المجني عليهم وأُسَرُهم على الأذى الذي لحق بهم، فيَحْيَوْن حياة كريمة، ويسهمون في التصالح وإرساء السلام ضمن جماعاتهم، نتيجةً لتنفيذ الأوامر بجبر الأضرار وبرامج المساعدة	1- جبر الضرر الذي يلحق بمجني عليهم بانتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان مستفيدين مباشرةً من التعويضات الفردية أو الجماعية التي تأمر بها المحكمة	3 000
	2- عدد المستفيدين مباشرةً الذين يُهتم بجبر ضررهم في إطار المهمة المتمثلة في المساعدة (الدعم الجسدي والنفسي والمادي)	15 000
الهدف 2		

أن يتكفَّل الصندوق الاستئماني للمجني عليهم، عاملاً بالتواؤم مع المحكمة، بحُسْنِ الإدارة والمساءلة والشفافية في جميع أنشطته وملبِّياً في الوقت نفسه المتطلبات التي تقضي بها المهام المنوطة به في إطار ولايته، وأن تُضْمَن له الموارد الكافية للعمل تنفيذاً لبرامجه الخاصة بالمساعدة وجبر الأضرار في الحالات المعروضة على المحكمة	1- زيادة الإيرادات الآتية من الجهات المانحة من القطاع العام ومن القطاع العام/الخاص: رفع مقادير الإيرادات الأولية الآتية من جهات مانحة من القطاع الخاص وإنشاء شراكات تمويل جديدة مع جهات من القطاع العام والقطاع العام/القطاع الخاص	تحصيل 100٪ من الحد الأدنى من الإيرادات الآتية من الجهات المانحة من القطاع العام، بما يتماشى مع تقديرات الصندوق للمبالغ المتأتية عن حشد الموارد (جمع الأموال)
	2- وضع السياسات: تنجيز السياسات الرئيسية ووضعها موضع التطبيق، ولا سيما السياسة المتعلقة بإدارة الأموال والاستثمار والسياسة المتعلقة بالشراكات والسياسة المتعلقة بالتحقق من الجهات المانحة	التكفل باعتماد هذه السياسات الرئيسية الثلاث بعد الانتهاء من عملية التشاور
	3- إدارة الموارد البشرية: مراجعة المجالات الوظيفية في الصندوق الاستئماني وإعادة تنظيمها، بما فيها إدارةُ الأموال وحشد الموارد والإبلاغُ عن النتائج المحقَّقة داخلياً وخارجياً	إجراء مراجعة للأداء الوظيفي الداخلي؛ وتنفيذ كل ما قد تبيّن لزومَه من مواءمات المجالات الوظيفية و/أو التعديلات البنيوية

المرفق الرابع (ط)

البرنامج الرئيسي السابع-5: آلية الرقابة المستقلة

النتائج المتوخّاة ومؤشّرات الأداء والمرامي لعام 2022

النتائج المتوخّاة	*مؤشّرات الأداء*	*المرامي لعام 2022*
الهدف 1		
الإسهام في الرقابة الفعالة للمحكمة من خلال عمليات تحقيق في المخالفات المدّعى بها تُجرى في الوقت المناسب وعلى نحو مهني	- النسبة المئوية للقضايا التي يتم تناولها في غضون ستة أشهر من الإبلاغ عنها	- 60%

المرفق الرابع (ي):

البرنامج الرئيسي السابع - 6: مكتب المراجعة الداخلية

النتائج المتوخّاة ومؤشّرات الأداء والمرامي لعام 2022

النتائج المتوخّاة	*مؤشّرات الأداء*	*المرامي لعام 2022*
الهدف 1		
الإسهام في تحقيق ما تنشده المحكمة من أهداف استراتيجية واشتغالية بتهيئة ما يطمئن الإدارة إلى نجاعة وفعالية الحوكمة وأطر المراقبة الداخلية وتدبّر المخاطر من خلال أعمال المراجعة/إسداء المشورة	عدد ما يؤدّى من مهمات المراجعة وإسداء المشورة مقابل عدد مهماتهما التي تقضي بأدائها الخطة المقرّة لعمل مكتب المراجعة الداخلية	9 مهمات كحد أدنى (من مهمات المراجعة ومهمات إسداء المشورة)

المرفق الخامس

معلومات عن مِلاك موظفي المحكمة

المرفق الخامس (أ)

مِلاك موظفي المحكمة المقترَح لعام 2022 بحسب البرامج الرئيسية

المحكمة جمعاء	وكيل أمين عام	أمين عام مساعد	مد-2	مد-1	ف-5	ف-4	ف-3	ف-2	ف-1	*مجموع موظفي الفئة الفنية وما فوقها*	خ ع - ر ر	خ ع - ر أ	*مجموع موظفي فئة الخدمات العامة*	**مجموع الموظفين**
البرنامج الرئيسي الأول	-	-	-	-	**3**	**3**	**21**	**12**	-	***39***	**1**	**11**	***12***	**51**
البرنامج الرئيسي الثاني	**1**	**2**	-	**3**	**18**	**37**	**78**	**79**	**24**	***242***	**1**	**79**	***80***	**322**
البرنامج الرئيسي الثالث	-	**1**	-	**3**	**22**	**45**	**85**	**92**	**6**	***254***	**15**	**312**	***327***	**581**
البرنامج الرئيسي الرابع	-	-	-	**1**	**1**	**1**	**1**	**1**	-	***5***	**2**	**3**	***5***	**10**
البرنامج الرئيسي السادس	-	-	-	**1**	-	**4**	**2**	**2**	-	***9***	-	**2**	***2***	**11**
البرنامج الرئيسي السابع-5	-	-	-	-	**1**	**1**	-	**1**	-	***3***	-	**1**	***1***	**4**
البرنامج الرئيسي السابع - 6	-	-	-	**1**	-	**1**	**1**	-	-	***3***	-	**1**	***1***	**4**
المجموع العام	**1**	**3**	-	**9**	**45**	**92**	**188**	**187**	**30**	***555***	**19**	**409**	***428***	**983**

المرفق الخامس (ب)

تعديلات جدول الموظَّفين

عدد الوظائف	*الرتبة*	*تسمية الوظيفة*	*في ميزانية عام 2021 المعتمَدة*	*في ميزانية عام 2022 المقترَحة*
1	ف-3	موظف معني بالأمن في الميدان	مكتب قَطري (جمهورية الكونغو الديمقراطية)	مكتب قَطري (أوغندا)
1	ف-3	موظف معني بالشؤون الإدارية وشؤون العمليات	مكتب قطري (جمهورية الكونغو الديمقراطية)	مكتب قطري (أوغندا)
1	خ ع - ر أ	مساعد معني بالدعم الإداري	مكتب قطري (جمهورية الكونغو الديمقراطية)	مكتب قطري (أوغندا)
1	خ ع - ر أ	سائق	مكتب قطري (جمهورية الكونغو الديمقراطية)	مكتب قطري (أوغندا)
مجموع الوظائف المعاد تخصيصها ضمن قلم المحكمة:			**4**	

المرفق الخامس (ج)

قائمة الوظائف المحوَّلة لعام 2022 (من وظائف مساعدة مؤقتة عامة إلى وظائف ثابتة)

عدد الوظائف	*الرتبة*	*كانت في عام 2021*	*تصبح في عام 2022*	*البرنامج/القسم*	*تسمية الوظيفة*
1	ف-2	وظيفة مساعدة مؤقتة عامة	وظيفة ثابتة	مكتب مدير شعبة الخدمات الإدارية	موظف إداري معاون
1	خ ع - ر أ	وظيفة مساعدة مؤقتة عامة	وظيفة ثابتة	مكتب مدير شعبة الخدمات الإدارية	مؤازر طبي يعمل في الميدان
1	ف-1	وظيفة مساعدة مؤقتة عامة	وظيفة ثابتة	قسم مشاركة المجني عليهم وجبر أضرارهم	موظف قانوني مساعد
1	خ ع - ر أ	وظيفة مساعدة مؤقتة عامة	وظيفة ثابتة	قسم مشاركة المجني عليهم وجبر أضرارهم	مساعد معني بتجهيز البيانات
1	ف-3	وظيفة مساعدة مؤقتة عامة	وظيفة ثابتة	مكتب المحامي العمومي للدفاع	موظف قانوني
1	ف-2	وظيفة مساعدة مؤقتة عامة	وظيفة ثابتة	مكتب المحامي العمومي للمجني عليهم	موظف قانوني معاون
مجموع الوظائف المحوَّلة في قلم المحكمة:		**6**			
1	ف-2	وظيفة مساعدة مؤقتة عامة	وظيفة ثابتة	أمانة الصندوق الاستئماني للمجني عليهم	موظف تنفيذي معاون
1	ف-2	وظيفة مساعدة مؤقتة عامة	وظيفة ثابتة	أمانة الصندوق الاستئماني للمجني عليهم	موظف معاون معني بالبرامج
مجموع الوظائف المحوَّلة في أمانة الصندوق الاستئماني للمجني عليهم:		**2**			
مجموع الوظائف المحوَّلة:		**8**			

المرفق السادس

الرواتب والمستحقات لعام 2022 (بآلاف اليوروات)

المرفق السادس (أ)

رواتب القضاة ومستحقاتهم لعام 2022 (بآلاف اليوروات)

البند	*التكاليف*
هيئة الرئاسة:	
الأبدال الخاصة للرئيس ونائبيه	28.0
المجموع الفرعي لهيئة الرئاسة	28.0
الدوائر:	
تكاليف الرواتب القياسية: لثمانية عشر قاضياً متفرغاً	3 416.0
المعاشات التقاعدية للقضاة: لثمانية عشر قاضياً متفرغاً	864.0
المجموع الفرعي للدوائر	4 280.0
المتطلبات الإضافية:	
بدل الإعالة	154.0
أقساط التأمين الصحي	72.0
المستحقات عن الإجازات السنوية المتجمِّعة	98.0
المستحقات المتجمِّعة المتصلة بالقدوم (الاستقدام) من الوطن/العودة (الإعادة) إلى الوطن	135.0
مقدَّر النفقات المتصلة بإجازات زيارة الوطن وبمِنَح التعليم	287.5
التأمين على الإصابات بسبب الخدمة: متطلب المحكمة	21.6
المجموع الفرعي للمتطلبات الإضافية	768.1
مجموع رواتب القضاة ومستحقاتهم لعام 2022	**5 076.1**

المرفق السادس (ب)

التكاليف القياسية لرواتب الموظفين من الفئة الفنية ومن فئة الخدمات العامة العاملين في المقر لعام 2022 (بآلاف اليوروات)

رتبة الوظيفة	*صافي الراتب*	*تكاليف الموظفين العامة*	*بدل التمثيل*	*المجموع*
	(1)	*(2)*	*(3)*	*(4)=(3)+(2)+(1)*
وكيل أمين عام	186.0	77.8	4	267.8
أمين عام مساعد	170.6	71.3	3	244.9
مد-1	153.5	64.1		217.6
ف-5	129.4	54.1		183.5
ف-4	112.4	47.0		159.4
ف-3	93.2	39.0		132.3
ف-2	75.1	31.4		106.5
ف-1	75.1	31.4		106.5
خ ع – رر	70.3	29.4		99.7
خ ع – رأ	54.4	22.8		77.2

فعل عوامل تأخير التوظيف:

(أ) على ما في البرنامج الرئيسي الأول من الوظائف القائمة من الفئة الفنية ومن فئة الخدمات العامة: 5 في المئة

(ب) على ما في البرنامج الرئيسي الثاني من الوظائف القائمة من الفئة الفنية ومن فئة الخدمات العامة: 8 في المئة

(ج) على ما في البرنامج الرئيسي السادس من الوظائف القائمة من الفئة الفنية ومن فئة الخدمات العامة: 10 في المئة

(د) على ما في البرنامج الرئيسي الثالث من الوظائف القائمة من الفئة الفنية ومن فئة الخدمات العامة: 12 في المئة

(هـ) على ما في البرامج الرئيسية الرابع والسابع-5 والسابع-6 من الوظائف القائمة من الفئة الفنية ومن فئة الخدمات العامة: 0 في المئة

	فعل عوامل تأخير التوظيف				
رتبة الوظيفة	*(%0)*	*(%5)*	*(%8)*	*(%10)*	*(%12)*
وكيل أمين عام	267.8	254.4	246.4	241.0	235.7
أمين عام مساعد	244.9	232.7	225.3	220.4	215.5
مد-1	217.6	206.7	200.2	195.8	191.5
ف-5	183.5	174.3	168.8	165.2	161.5
ف-4	159.4	151.4	146.6	143.5	140.3
ف-3	132.3	125.7	121.7	119.1	116.4
ف-2	106.5	101.2	98.0	95.9	93.7
ف-1	106.5	101.2	98.0	95.9	93.7
خ ع – رر	99.7	94.7	91.7	89.7	87.7
خ ع – رأ	77.2	73.3	71.0	69.5	67.9

المرفق السابع

ميزانية عام 2022 المقترَحة لمكتب الاتصال لدى الاتحاد الأفريقي

1- وفقاً للقسم التاسع من قرار جمعية الدول الأطراف ICC-ASP/9/Res.4[1] لم تخصَّص موارد لمكتب الاتصال لدى الاتحاد الأفريقي في ميزانية عام 2022 البرنامجية المقترَحة. فإذا حدث أن وافق الاتحاد الأفريقي على طلب المحكمة الجنائية الدولية ("المحكمة") فتحَ مكتب اتصال في أديس أبابا فإن المحكمة ستخطر لجنة الميزانية والمالية بلزوم استخدام مبلغ من صندوق الطوارئ يصل حتى المقدار ذي الصلة المدرج في ميزانية المحكمة المقترَحة لعام 2022 البالغ 399 400 يورو من أجل المضي إلى إنشاء المكتب المعني.

	مصروفات عام 2020 (بآلاف اليوروات)				*التغيّر في الموارد*		
1320 مكتب الاتصال لدى الاتحاد الأفريقي	*المجموع*	*المصروفات من صندوق الطوارئ*	*المجموع بما فيه المصروفات من صندوق الطوارئ*	*ميزانية عام 2021 المعتمَدة (بآلاف اليوروات)*	*مبلغه باليوروات*	*نسبته المئوية (%)*	*ميزانية عام 2022 المقترَحة (بآلاف اليوروات)*
القضاة							
موظفو الفئة الفنية							195.8
موظفو فئة الخدمات العامة							69.5
المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين							*265.3*
المساعدة المؤقتة العامة	-	-	-	-	-	-	-
المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات	-	-	-	-	-	-	-
العمل الإضافي	-	-	-	-	-	-	-
المجموع الفرعي لسائر تكاليف العاملين	-	-	-	-	-	-	-
السفر	-	-	-	-	-	-	15.2
الضيافة	-	-	-	-	-	-	1.0
الخدمات التعاقدية	-	-	-	-	-	-	15.6
التدريب	-	-	-	-	-	-	-
الخبراء الاستشاريون	-	-	-	-	-	-	-
النفقات التشغيلية العامة	-	-	-	-	-	-	49.6
اللوازم والمواد	-	-	-	-	-	-	5.0
الأثاث والعتاد	-	-	-	-	-	-	47.7
المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالعاملين	-	-	-	-	-	-	*134.1*
المجموع	-	-	-	-	-	-	**399.4**

[1] *الوثائق الرسمية لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الدورة التاسعة، نيويورك، 6-10 كانون الأول/ديسمبر 2010* (ICC-ASP/9/20)، المجلد الأول، الجزء الثالث، القرار ICC-ASP/9/Res.4.

المرفق الثامن

بيان الإيرادات المقدَّرة لعام 2022

الصندوق الاستئماني لأقل البلدان نمواً (باليوروات)

مقدّر الإيرادات لعام 2022	
تبرعات المانحين	10 000
المجموع الفرعي للإيرادات	*10 000*
مقدّر المصروفات لعام 2022	
تكاليف السفر	8 700
تكاليف الإدارة	1 300
المجموع الفرعي للمصروفات	*10 000*
صافي الإيرادات لعام 2022	**0**

المرفق التاسع

تكنولوجيا المعلومات

المرفق التاسع (أ)

تكنولوجيا المعلومات وتدبر المعلومات في المحكمة الجنائية الدولية: الاستراتيجية الخمسية للفترة 2018- 2022

1- تضمَّنت ميزانية عام 2019 البرنامجية المقترَحة للمحكمة الجنائية الدولية ("المحكمة")، التي قُدِّمت إلى لجنة الميزانية والمالية لكي تنظر فيها خلال دورتها الحادية والثلاثين في أيلول/سبتمبر 2018، بناءً على طلب هذه اللجنة في دورتها الثلاثين، عرضاً كاملاً يبيِّن الاستثمار المُجرى على نطاق المحكمة في إطار المخصَّصات لسد تكاليف الموظفين والتكاليف غير المتصلة بالعاملين لاستراتيجية المحكمة الخمسية الخاصة بتكنولوجيا المعلومات/تدبُّر المعلومات. ويأتي هذا المرفق، المعد استناداً إلى ميزانية عام 2022 البرنامجية المقترَحة، بلمحة عامة مُحيَّنة عن الاستثمار الإجمالي للفترة الممتدة من عام 2017 حتى عام 2022، والمقادير المتوقَّعة للتكاليف التشغيلية السنوية في إطار قسم خدمات تدبر المعلومات لدعم النظم ذات الصلة خلال تنفيذ الاستراتيجية وبعد تنفيذها، وببيانٍ لتوزُّع مصروفات عام 2021 من أجل تكنولوجيا المعلومات وتدبُّر المعلومات والموارد المطلوبة لسد مصروفات عام 2022 من أجلهما.

2- إن الجدول التالي أُعِدَّ بالاستناد إلى الأرقام الفعلية للأعوام 2017 حتى 2020 وميزانية عام 2021 البرنامجية المعتمَدة وميزانية عام 2022 البرنامجية المقترَحة. وسيتضمن التقرير المقدَّم إلى لجنة الميزانية والمالية قبل انعقاد دورتها السابعة والثلاثين تفاصيل عن المصروفات الفعلية بحسب المشروع ومقدار ما يخصه من المكاسب المتأتية عن زيادة النجاعة أو الأرباح. وتعتزم المحكمة أن تُقدِّم استراتيجيةً جديدةً تشمل بنطاقها المحكمة جمعاء للفترة 2023-2025 ستُحدَّد فيها المجموعة التالية من الأولويات والمبادرات الاستراتيجية في مجال تكنولوجيا المعلومات/تدبُّر المعلومات. وهكذا فإن عام 2022 يعتبر سنة فجوة ستطلب المحكمة فيما يخصها اعتمادات لتنفيذ مشروع منصة أنساق تسلسل الأعمال القضائية في إطار الاستراتيجية المعنية. وينبغي التنويه إلى أن الاستثمار الإجمالي على نطاق المحكمة لطيلة المدة المشمولة بالاستراتيجية الحالية، وبما فيها سنة 2022 التي تعتبر سنة فجوة، يُتوقع أن يبلغ 8 377.7 ألف يورو، أي ما يقل بمقدار 293.2 ألف يورو عن الحد الأقصى للاستثمار على نطاق المحكمة الذي حددته لجنة الميزانية والمالية، البالغ 8 670.9 ألف يورو، الذي بينته في دورتها الحادية والثلاثين[1]. وسيُقدَّم تقريرٌ منفصلٌ عن تنفيذ الاستراتيجية على نطاق المحكمة إلى لجنة الميزانية والمالية لكي تنظر فيه خلال دورتها السابعة والثلاثين. ويُقتصر في المعلومات المقدَّمة في هذا المرفق على الاستثمار الإجمالي بحسب الكيان المعتبَر مركزاً للتكاليف والاستثمار الشامل بنطاقه المحكمة جمعاء المطلوب بحسب مجال العمل في إطار الاستراتيجية.

الجدول 1: مجمل المستثمَرات في إطار الاستراتيجية الخمسية الخاصة بتكنولوجيا المعلومات/تدبر المعلومات الشاملة بنطاقها المحكمة جمعاء للفترة 2017-2021 ولسنة الفجوة 2022 (بآلاف اليوروات)

بند التكاليف/الكيان المعتبَر مركزاً لها	*2017*	*2018*	*2019*	*2020*	*2021*	*2022*	*المجموع للفترة المشمولة بالاستراتيجية (وبما فيها سنة الفجوة)*
تكاليف الموظفين							

[1] الوثيقة ICC-ASP/17/15 (تقرير لجنة الميزانية والمالية [عن أعمال دورتها الحادية والثلاثين])، الفقرة 11.

البرنامج الرئيسي الثالث: قلم المحكمة							
شعبة الخدمات الإدارية	-	100	98.6	98.3	107.5		404.4
شعبة الخدمات القضائية	-	146.5		147.1	158.0	158.0	609.6
مجموع تكاليف الموظفين	-	*246.5*	*98.6*	*245.4*	*265.5*	*158.0*	*1 014.0*
فارق تكاليف الموظفين عنها للسنة السابقة	-	+246.5	-147.9	+146.8	+20.1	-107.5	-
التكاليف غير المتصلة بالعاملين							
البرنامج الرئيسي الثاني: مكتب المدّعي العام	-	135.0	146.0	174.0	174.0	-	629.0
البرنامج الرئيسي الثالث: قلم المحكمة							
شعبة الخدمات القضائية	664.0	824.0	1 364.0	1 439.0	1 563.0	183.7	6 037.7
شعبة الخدمات الإدارية	-	225.0	0.0	20.0	50.0	-	295.0
المجموع للبرنامج الرئيسي الثالث: قلم المحكمة	664.0	1 049.0	1 364.0	1 459.0	1 613.0	183.7	6 332.7
مجموع المبالغ المأذون بترحيلها			***249.0***	***.153.0***			***402.0***
مجموع التكاليف غير المتصلة بالعاملين	***664.0***	***1 184.0***	***1 759.0***	***1 786.0***	***1 787.0***	***183.7***	***7 363.7***
فارق التكاليف غير المتصلة بالعاملين عنها للسنة السابقة	-	+520.0	+575.0	+27.0	+1	*-1603.3*	-
مجموع الاستثمارات للمحكمة جمعاء	**664.0**	**1 430.5**	**1 857.6**	**2 031.4**	**2 052.5**	**341.7**	**8 377.7**
فارق المجموع عنه للسنة السابقة	-	**+766.5**	**+427.1**	**+173.8**	**+21.1**	**-1 710.8**	-

3- إن الاستثمار الإجمالي المقترَح إجراؤه على نطاق المحكمة لعام 2022 يبلغ مبلغاً مقداره 341.7 ألف يورو، يتألف من جزء مقداره 158.0 ألف يورو يندرج في بند تكاليف الموظفين وجزء مقداره 183.7 ألف يورو يندرج في بند التكاليف غير المتصلة بالعاملين. ويلزم الاستثمار المقترَح لتوسيع الفريق المعني حالياً بمشروع منصة أنساق تسلسل الأعمال القضائية، الذي يتألف من موظفين في المحكمة وخبراء استشاريين خارجيين. ولئن استمر العمل على مشروع منصة أنساق تسلسل الأعمال القضائية طيلة أزمة كوفيد-19 فإن التقدم على هذا الصعيد كان أبطأ مما خُطِّط له وذلك بسبب العمل عن بُعد، وعُطَل الموظفين غير المتوقَّعة في قسم خدمات تدبُّر المعلومات، والمتطلبات الاشتغالية في قسم تدبُّر الأعمال القضائية فيما يتصل باستعمال قاعتين من قاعات جلسات المحكمة في آن معاً. وتخطِّط المحكمة للاستعانة بالعقود القصيرة المدة طيلة عام 2022، بمثابة نهج أنجع بالقياس إلى التكاليف من تعهيد العمل المعني لجهات تجارية وهو يتيح الاستفادة من خبرة الموظفين السابقين في المحاكم الشقيقة.

الجدول 2: بيان وجيز بالمستثمَرات في مشاريع الاستراتيجية الخمسية الخاصة بتكنولوجيا المعلومات/تدبر المعلومات الشاملة بنطاقها المحكمة جمعاء لعام 2022 (بآلاف اليوروات)

التمويل الخاص بالاستراتيجية لعام 2022	*البرنامج الرئيسي الثاني: مكتب المدّعي العام*	*البرنامج الرئيسي الثالث: قلم المحكمة*		*المجموع للمجال المعني*
		شعبة الخدمات الإدارية	*شعبة الخدمات القضائية*	
تكاليف الموظفين				
المتعلقة بالعمل القضائي	-	-	158.0	158.0
المتعلقة بالعمل الإداري	-		-	
مجموع تكاليف الموظفين	-		*158.0*	*158.0*
التكاليف غير المتصلة بالعاملين				
المتعلقة بالمقاضاة		-		
المتعلقة بالعمل القضائي		-	183.7	183.7
المتعلقة بالعمل الإداري			-	
المتعلقة بتدبر المعلومات		-		
المتعلقة بأمن المعلومات		-		
المتعلقة بالترشيد في تكنولوجيا المعلومات		-		
مجموع التكاليف غير المتصلة بالعاملين			*183.7*	*183.7*
المجموع			**341.7**	**341.7**

4- يرد في الجدول 3 أدناه بيانٌ بتوزُّع الاعتمادات المطلوبة من أجل مشروع منصة أنساق تسلسل الأعمال القضائية في عام 2022 بحسب المبادرة والكيان المعتبَر مركزَ تكاليف. ويطلب قسم تدبُّر الأعمال القضائية مبلغاً مقداره 158 ألف يورو من أجل وظيفة مدير مشروع المحكمة الإلكترونية (eCourt)، بينما يطلب قسم خدمات تدبُّر المعلومات مبلغاً مقداره 183.7 ألف يورو لسد مصروفات متعلقة بخدمات تعاقدية تندرج في بند التكاليف غير المتصلة بالعاملين من أجل تمويل وظيفتين لمدة قصيرة: موظف معني بإعداد البرامج الحاسوبية الخاصة بمنصة أنساق تسلسل الأعمال القضائية (من الرتبة فـ-2) ومحلِّل معني بهذه المنصة، ومساعد معني بالتدريب (من الرتبة خ ع-رأ).

الجدول 3: توزُّع المستثمَرات في مشاريع الاستراتيجية الخاصة بتكنولوجيا المعلومات/تدبُّر المعلومات الشاملة بنطاقها المحكمة جمعاء لعام 2022 (بآلاف اليوروات)

		البرنامج الرئيسي الثاني: مكتب المدّعي العام	*البرنامج الرئيسي الثالث: قلم المحكمة*			
			شعبة الخدمات الإدارية		*شعبة الخدمات القضائية*	
المبادرة		*تكاليف الموظفين*	*التكاليف غير المتصلة بالعاملين*	*تكاليف الموظفين*	*التكاليف غير المتصلة بالعاملين*	*المجموع*
القضاء	منصة أنساق تسلسل الأعمال القضائية - مستودع المعلومات الموحَّد					
	منصة أنساق تسلسل الأعمال القضائية - المنفذ إلى الأدلة وملفات القضايا			158.0	183.7	341.7
المجموع				**158.0**	**183.7**	***341.7***

المرفق التاسع (ب)

تكاليف تكنولوجيا المعلومات وتدبر المعلومات على نطاق المحكمة جمعاء

ميزانية عام 2022 المقترَحة لقسم خدمات تدبر المعلومات

1- إن الميزانية البالغ مقدارها 10 533.1 ألف يورو المطلوبة من أجل قسم خدمات تدبُّر المعلومات في عام 2022 تتألف من المبالغ المبيَّنة أدناه:

أ) التكاليف الأساسية التي يبلغ مقدارها 9 844.4 ألف يورو، وتتألف بدورها من مبلغ مقداره 4 758.9 ألف يورو يندرج في بند تكاليف الموظفين ومبلغ مقداره 5 085.5 ألف يورو يندرج في بند التكاليف غير المتصلة بالعاملين. وتمثِّل الزيادة البالغ مقدارها 49.8 ألف يورو في التكاليف الأساسية بالقياس إلى المقدار البالغ 9 794.6 ألف يورو الذي أُقِرَّ لعام 2021 الأثرَ الصافي لما يلي: (1) زيادة مقدارها 107.0 آلاف يورو في تكاليف الموظفين تعزى إلى تمويل وظيفة المساعد المعني بتقديم الخدمات العامل ضمن الوحدة المعنية بخدمات تكنولوجيا المعلومات والزيادات المتأتية عن الترفيع السنوي في درجات جدول الرواتب؛ و(2) انخفاض مقداره 57.2 ألف يورو في التكاليف غير المتصلة بالعاملين بالقياس إلى مقدارها البالغ 5 142.7 ألف يورو المقر لعام 2021. إن ما بذله قسم خدمات تدبُّر المعلومات من جهود مستمرة أفضى إلى تحقيق مكاسب متأتية عن زيادة النجاعة ووفورات مقدارها 371.6 ألف يورو لتعويض الزيادات التي لا مناص منها في التكاليف إذ تشرع المحكمة في إجراء ترقياتٍ إلزامية في خدماتها الأساسية، منتقلةً من التركيز على الاستثمار في العتاد والبرامج الحاسوبية المندرجين في عداد رأس المال إلى التركيز على التراخيص السنوية القائمة على أساس الاشتراك.

ب) مبلغ مقداره 438.0 ألف يورو في بند الاستثمارات غير المتكرّرة لاستبدال البنية الأساسية التي بلغت نهاية عمرها الاشتغالي في مركز البيانات، وقاعات المحكمة، ومجمَّع المؤتمرات. فبدون هذه الاستثمارات تواجه المحكمة مخاطر حدوث انقطاع في أنشطتها الأساسية وعدم تقيُّدٍ بعقود الصيانة والخدمة.

ج) مبلغ مقداره 183.7 ألف يورو في بند التكاليف الإضافية ضمن إطار استراتيجية المحكمة الخمسية الخاصة بتكنولوجيا المعلومات/تدبُّر المعلومات من أجل تمويل مشروع أنساق تسلسل الأعمال القضائية. إن ضرورة استدامة استمرارية العمليات القضائية إبّان جائحة كوفيد-19، مقترنةً بحالات غير مرتقبة لشغور وظائف في قسم خدمات تدبُّر المعلومات وقسم تدبُّر الأعمال القضائية بسبب تخصيص وظائف للعمل ضمن الفريق المعني بمنصة أنساق تسلسل الأعمال القضائية أفضت إلى إبطاء التقدم في تحليل الأعمال وألحقت بالمشروع المزيد من التأخر بالقياس إلى المواعيد المقرّرة. ولإنجاز الإصدار الأول من المنصة في عام 2021، زيدت الموارد البشرية التي يخصصها الفريق المعني بالمشروع لتحليل الأعمال وتطوير منصة تدبُّر المحتويات المؤسسية ببرمجيات Documentum، ما أفضى إلى تسريع إنفاق الميزانية المعتمَدة. وتُطلب في إطار الميزانية المقترَحة اعتمادات إضافية لسد تكاليف خدمات تعاقدية من أجل سد كل تكاليف العقود القصيرة المدة الخاصة بوظائف رئيسية للمشروع هي وظيفة الموظف المعني بإعداد البرامج الحاسوبية الخاصة بمنصة أنساق تسلسل الأعمال القضائية (من الرتبة ف-2) والمحلِّل المعني بهذه المنصة والمساعد في مجال التدريب (من الرتبة خ ع-أ). إن العمل بعقود قصيرة المدة هو أنجع من حيث التكاليف من التعامل مع موفِّري خدمات تجاريين.

د) مبلغ مقداره 87.6 ألف يورو لاستثمارات غير متكرّرة تخص على سبيل المثال نقل التراث من الوثائق القضائية وترقيات للحلول الخاصة بالمحامين الخارجيين ومكتب المراجعة الداخلية.

تكاليف تكنولوجيا المعلومات وتدبر المعلومات على نطاق المحكمة

2- من النفقات الأساسية المتصلة بتكنولوجيا المعلومات/تدبُّر المعلومات تكاليفُ الوظائف الثابتة ووظائف المساعدة المؤقتة العامة في مِلاك قلم المحكمة ومِلاك مكتب المدّعي العام التي تلزم لدعم نظم وخدمات تكنولوجيا المعلومات/تدبُّر المعلومات في المحكمة.كما إن ميزانية قسم خدمات تدبر المعلومات تتضمن مخصَّصات لسد تكاليف المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات وتكاليف العمل الإضافي. وتُعَرَّف المصروفات الأساسية غير المتصلة بالعاملين والخاصة بتكنولوجيا المعلومات/تدبُّر المعلومات بأنها كل المصروفات اللازمة لدعم عمليات المحكمة وأنشطتها الجارية راهناً؛ ويشمل ذلك المصروفات من أجل السفر (الذي يتعلق على وجه الخصوص بصيانة نُظُم تكنولوجيا المعلومات/تدبُّر المعلومات الخاصة بالمحكمة)، والخدمات التعاقدية، والتدريب، والنفقات التشغيلية العامة (المتعلقة بالاتصالات، واستئجار الأثاث والعتاد وصيانتهما، إلخ)، واللوازم والمواد، والأثاث والعتاد.

الجدول 4: مجموع التكاليف المتصلة بتكنولوجيا المعلومات/تدبُّر المعلومات المتكبدة على نطاق المحكمة جمعاء في إطار بند تكاليف الموظفين وبند التكاليف غير المتصلة بالعاملين (بآلاف اليوروات)

	2017	*2018*	*2019*	*2020*	*2021*	*2022*	*المجموع*
التكاليف الأساسية							
تكاليف الموظفين	5 887.5	5 946.1	6 535.4	6 782.9	6 350.0	6 313.1	37 815.0
التكاليف غير المتصلة بالعاملين	5 930.0	6 459.2	5 726.8	5 811.9	6 031.2	6 203.6	36 162.7
مجموع التكاليف الأساسية	*11 817.5*	*12 405.3*	*12 262.2*	*12 594.8*	*12 381.2*	*12 516.7*	*73 977.7*
فارق المجموع عنه للسنة السابقة		*+587.8*	*-143.1*	*+332.6*	*-213.6*	*+135.5*	
استراتيجية تكنولوجيا المعلومات/تدبر المعلومات							
تكاليف الموظفين		246.5	98.6	245.4	265.5	158.0	1 014.0
التكاليف غير المتصلة بالعاملين	664.0	1 184.0	1 759.0	1 786.0	1 787.0	183.7	7 363.7
المجموع للاستراتيجية	*664.0*	*1 430.5*	*1 857.6*	*2 031.4*	*2 052.5*	*341.7*	*8 377.7*
التكاليف الأخرى غير المتكرِّرة المتصلة بتكنولوجيا المعلومات/تدبر المعلومات							
التكاليف غير المتصلة بالعاملين						*896.90*	*896.90*
المجموع لتكنولوجيا المعلومات/تدبّر المعلومات للمحكمة جمعاء	**12 481.5**	**13 835.8**	**14 119.8**	**14 626.2**	**14 433.7**	**13 755.30**	**83 252.30**
فارق المجموع عنه للسنة السابقة (بما فيه ما يخص الاستراتيجية)	-	*+1 354.3*	*+284.0*	*+506.4*	*-192.5*	*-678.4*	-

3- يأتي الجدول 4 بلمحة عامة رفيعة عن التكاليف الفعلية والتكاليف المتوقَّعة الـمُتكبَّدة في المحكمة جمعاء فيما يخص تكنولوجيا المعلومات/تدبر المعلومات وذلك على أساس المصروفات الفعلية للفترة 2017-2020 (فيما يخص المصروفات غير المتصلة بالعاملين) وميزانية عام 2021 البرنامجية المعتمَدة وميزانية عام 2022 البرنامجية المقترَحة. ويُتوقع أن يبلغ مجمل المصروفات الخاصة بتكنولوجيا المعلومات/تدبُّر المعلومات على نطاق المحكمة للفترة 2017-2022 مبلغاً مقداره 83 252.3 ألف يورو. ولـمّا كان عام 2022 يعتبر سنة فجوة في هذا الصدد، إذ ستشمل استراتيجية المحكمة التالية الخاصة بتكنولوجيا المعلومات/تدبُّر المعلومات الفترة الممتدة من عام 2023 حتى عام 2025، فإنه يتعذر تقدير تكاليف تكنولوجيا المعلومات/تدبُّر المعلومات فيما يخص الفترة 2023-2025 على نحوٍ دقيق قبل تنجيز الاستراتيجية المعنية. ويرد في الجدول 5 بيانٌ بالتكاليف مزيدُ التفصيلِ بحسب الكيانات المعتبَرة مراكز لها. ويمكن تلخيص المعلومات التي يتضمنها الجدول 4 كما يلي:

أ) في عام 2017 بلغت تكاليف تكنولوجيا المعلومات/تدبُّر المعلومات في المحكمة جمعاء مبلغاً مقداره 12 481.5 ألف يورو، منه جزء مقداره 664.0 ألف يورو يمثِّل المصروفات الفعلية المتصلة بالاستراتيجية الخمسية لتكنولوجيا المعلومات/تدبر المعلومات وجزء مقداره 11 817.5 ألف يورو يمثِّل التكاليف الأساسية، منها 5 887.5 ألف يورو تندرج في بند تكاليف الموظفين و5 930.0 ألف يورو تندرج في بند التكاليف غير المتصلة بالعاملين.

ب) في عام 2018 بلغ مجموع تكاليف تكنولوجيا المعلومات/تدبر المعلومات في المحكمة جمعاء مبلغاً مقداره 13 835.0 ألف يورو، منه جزء مقداره 1 430.5 ألف يورو استُثمر في السنة الثانية من السنوات المشمولة باستراتيجية المحكمة الخمسية الخاصة بتكنولوجيا المعلومات/تدبر المعلومات. أما باقيه البالغ 12 405.3 آلاف يورو فمنه 5 946.1 ألف يورو تندرج في بند تكاليف الموظفين و6 459.2 ألف يورو تندرج في بند التكاليف غير المتصلة بالعاملين.

ج) يشمل المجموع البالغ 14 119.8 ألف يورو فيما يخص عام 2019 مقدار المستثمَرات الفعلي البالغ 1 857.6 ألف يورو في السنة الثالثة من السنوات المشمولة بالاستراتيجية الخمسية الخاصة بتكنولوجيا المعلومات/تدبر المعلومات. إن هذا الرقم أقل من الرقم الوارد في ميزانية عام 2019 البرنامجية المعتمَدة بسبب عدم شغل وظيفة شاغرة هي وظيفة مدير مشاريع المحكمة الإلكترونية (eCourt) في قسم تدبُّر الأعمال القضائية ونقص الإنفاق في إطار بند التكاليف غير المتصلة بالعاملين فيما يخص مشاريع استراتيجية لمكتب المدّعي العام. أما باقي التكاليف فيما يخص عام 2019 فيتألف من مخصَّصات الميزانية المعتمَدة لسد تكاليف الموظفين البالغة 6 535.4 ألف يورو والمقدار الفعلي للتكاليف غير المتصلة بالعاملين البالغ 5 726.8 ألف يورو.

د) إن مجموع التكاليف التي تكبدتها المحكمة فيما يخص تكنولوجيا المعلومات/تدبر المعلومات لعام 2020، البالغ 14 626.2 ألف يورو، يشمل المقدار الفعلي البالغ 2 031.4 ألف يورو للمستثمَرات في السنة الرابعة من السنوات المشمولة باستراتيجية المحكمة الخمسية الخاصة بتكنولوجيا المعلومات/تدبر المعلومات، الذي يقل بمقدار 16.1 ألف يورو عن المقدار المقر لعام 2020 البالغ 2 047.5 ألف يورو. أما باقي المصروفات المتوقَّعة البالغ 12 594.8 ألف يورو فمنه 6 782.9 ألف يورو تندرج في بند تكاليف الموظفين و5 811.9 ألف يورو تندرج في بند التكاليف غير المتصلة بالعاملين.

ه) يبلغ مجموع التكاليف المتوقَّع لعام 2021 مبلغاً مقداره 14 433.7 ألف يورو، منه 2 052.5 ألف يورو تمثل تكاليف الموظفين والتكاليف غير المتصلة بالعاملين للسنة الخامسة من السنوات المشمولة باستراتيجية المحكمة الخمسية الخاصة بتكنولوجيا المعلومات/تدبُّر المعلومات. أما الباقي من المقدار المتوقَّع البالغ 12 381.2 ألف يورو للمصروفات الـمُتكبَّدة في المحكمة جمعاء فيما يخص تكنولوجيا المعلومات/تدبُّر المعلومات فيتألف من 6 350.0 ألف يورو تندرج في بند تكاليف الموظفين و6 031.2 ألف يورو تندرج في بند التكاليف غير المتصلة بالعاملين.

و) تشمل الميزانية المقترَحة لعام 2022 مجموع التكاليف المتكبَّدة على نطاق المحكمة فيما يخص تكنولوجيا المعلومات/تدبُّر المعلومات البالغ مبلغاً مقداره 13 755.3 ألف يورو (منطوياً على انخفاض مقداره 678.4 ألف يورو بالقياس إلى عام 2021)، منه مبلغ مقداره 12 516.7 ألف يورو يمثِّل مجمل التكاليف الأساسية المتكبَّدة على نطاق المحكمة، منه 6 313.1 ألف يورو تندرج في بند تكاليف الموظفين و6 203.6 آلاف يورو تندرج في بند التكاليف غير المتصلة بالعاملين. فمبلغ التكاليف الأساسية لعام 2022 يزيد بمقدار 135.5 ألف يورو عن مبلغ التكاليف الأساسية لعام 2021؛ وتعزى هذه الزيادة الزهيدة إلى التكاليف المتكرّرة المترتبة على العمل عن بُعد والحفاظ على استمرارية العمل إبان جائحة كوفيد-19. كما إن مبلغ مجمل التكاليف الخاصة بتكنولوجيا المعلومات/تدبُّر المعلومات المتكبَّدة على نطاق المحكمة يشمل فئتين من المصروفات غير المتكرّرة: تكاليف الاستراتيجية الخاصة بتكنولوجيا المعلومات/تدبُّر المعلومات وسائر التكاليف غير المتكرّرة الخاصة بتكنولوجيا المعلومات/تدبُّر المعلومات. وفيما يخص عام 2022 يُطلب من أجل مشروع منصة أنساق تسلسل الأعمال القضائية مبلغ مقداره 341.7 ألف يورو في بند

الموارد من الموظفين وبند الموارد غير المتصلة بالعاملين في إطار استراتيجية تكنولوجيا المعلومات/تدبُّر المعلومات[2]. إن باقي التكاليف غير المتكرّرة الخاصة بتكنولوجيا المعلومات/تدبُّر المعلومات البالغ مجموعها 896.9 ألف يورو يشمل مبلغاً مقداره 525.6 ألف يورو من أجل استبدال عناصر تندرج في عداد رأس المال وغيره من مشاريع تكنولوجيا المعلومات في قسم خدمات تدبُّر المعلومات التي سبق إدراجها ضمن المقدار المتوقَّع للتكاليف الأساسية؛ ومبلغاً مقداره 300.0 ألف يورو طلبه المدّعي العام من أجل مبادرات مكتب المدّعي العام؛ ومبلغاً مقداره 40.2 ألف يورو من أجل الصندوق الاستئماني للمجني عليهم؛ ومبلغاً مقداره 31.1 ألف يورو لسد تكاليف غير متصلة بالعاملين في آلية الرقابة المستقلة ومكتب المراجعة الداخلية من أجل مشتريات غير متكرِّرة من العتاد والبرامج الحاسوبية الخاصة بتكنولوجيا المعلومات.

الجدول 5: مجموع تكاليف الموظفين الأساسية للمحكمة جمعاء بحسب البرنامج الرئيسي/مكوّنه المعتبَر مركز تكاليف (بآلاف اليوروات)

البرنامج	*2017 (المقادير الفعلية)*	*2018 (المقادير الفعلية)*	*2019 (المقادير الفعلية)*	*2020 (المقادير الفعلية)*	*2021 (الميزانية المعتمَدة)*	*2022 (الميزانية المقترَحة)*	*المجموع*
تكاليف الموظفين							
البرنامج الرئيسي الثاني: مكتب المدّعي العام	767.7	783.5	773.2	990.5	1 051.3	732.2	5 098.4
البرنامج الرئيسي الثالث: قلم المحكمة							
شعبة الخدمات القضائية - قسم خدمات تدبر المعلومات	4 358.9	4 444.7	5 011.1	5 060.8	4 651.9	4 758.9	28 286.3
شعبة الخدمات القضائية - قسم تدبر الاعمال القضائية	190.8	196.8	196.8	186.9	133.2	203.7	1 108.2
شعبة الخدمات القضائية - قسم مشاركة المجني عليهم وجبر أضرارهم	87.7	90.0	88.7	87.6	94.6	93.7	542.3
شعبة الخدمات الإدارية - نظام SAP	298.8	306.2	304.6	344.2	317.3	426.6	1 997.7
شعبة العمليات الخارجية - المكاتب القطرية	110.7	124.9	161.0	112.9	101.7	98.0	709.2
البرنامج الرئيسي الرابع: امانة جمعية الدول الأطراف	72.9	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	72.9
مجموع تكاليف الموظفين	**5 887.5**	**5 946.1**	**6 535.4**	**6 782.9**	**6 350.0**	**6 313.1**	**37 815.0**
فارق المجموع عنه للسنة السابقة	-	*+58.6*	*+589.3*	*+247.5*	*-432.9*	*-36.9*	-
التكاليف غير المتصلة بالعاملين							
البرنامج الرئيسي الثاني: مكتب المدّعي العام	389.4	95.9	73.4	199.3	73.4	305.0	1 136.4
البرنامج الرئيسي الثالث: قلم المحكمة							
شعبة الخدمات القضائية - قسم خدمات تدبر المعلومات	4 492.0	5 496.1	4 858.80	4 842.90	5 142.70	5 085.5	29 918.0
شعبة الخدمات القضائية - قسم تدبر الاعمال القضائية	0.0	34.7	8.9	12.8	12.8	6.5	75.7
شعبة الخدمات القضائية - قسم الخدمات اللغوية	31.3	5.3	0.0	0.0	0.0	7.0	43.6
شعبة الخدمات القضائية - قسم مشاركة المجني عليهم وجبر أضرارهم	0	5.7	1.4	0.0	3	5.0	15.1
شعبة الخدمات القضائية - قسم الاحتجاز	21.6	21.6	18.0	18.0	18.0	18.0	115.2
شعبة الخدمات الإدارية - نظام SAP	454.0	382.0	380.0	359.5	365.9	372.3	2 313.7
شعبة الخدمات الإدارية - وحدة الصحة المهنية						22.0	22.0
شعبة الخدمات الإدارية - قسم الموارد البشرية				33.0	63.0	62.0	158.0
شعبة الخدمات الإدارية - قسم الخدمات العامة	82.5	50.3	100.0	50.2	56.8	49.0	388.8
شعبة الخدمات الإدارية - قسم الامن والسلامة	15.8	78.5	63.6	63.6	63.6	32.0	317.1
شعبة العمليات الخارجية - المكاتب القطرية	54.7	33.1	67.8	64.7	65.3	34.2	319.8
شعبة العمليات الخارجية – قسم دعم العمليات الخارجية	12.1	23.3	12.5	15.2	16.1	20.0	99.2
شعبة العمليات الخارجية – قسم المجني عليهم والشهود	202.7	161.4	30.8	37.7	0.0	32.0	464.6
شعبة العمليات الخارجية – قسم الإعلام والتوعية	59.8	69.4	81.6	80.0	50.6	90.0	431.4
المجموع للبرنامج الرئيسي الثالث: قلم المحكمة	5 426.5	6 361.4	5 623.4	5 577.6	5 857.8	5 835.5	34 682.2
البرنامج الرئيسي السادس: امانة الصندوق الاستئماني للمجني عليهم	114.1	1.9	30.0	35.0	100.0	33.0	314.0
البرنامج الرئيسي السابع: الية الرقابة المستقلة ومكتب المراجعة الداخلية						31.1	31.1

[2] سهراً على الاتساق في الإبلاغ عن التكاليف الإجمالية المترتبة على تنفيذ المحكمة للاستراتيجية الخمسية الخاصة بتكنولوجيا المعلومات/تدبُّر المعلومات فإن تكاليف وظيفة المساعدة المؤقتة العامة المتمثلة في وظيفة مدير مشاريع المحكمة الإلكترونية (من الرتبة ف-4) لمشروع منصة أنساق تسلسل الأعمال القضائية تُحتسب بمثابة مخصّص للاستراتيجية كمبلغ متوقع لعام 2022 لا بمثابة تكاليف أساسية.

البرنامج	2017 (المقادير الفعلية)	2018 (المقادير الفعلية)	2019 (المقادير الفعلية)	2020 (المقادير الفعلية)	2021 (الميزانية المعتمَدة)	2022 (الميزانية المقترَحة)	المجموع
مجموع التكاليف غير المتصلة بالعاملين	5 930.0	6 459.2	5 726.8	5 811.9	6 031.2	6 203.6	36 162.7
فارق المجموع عنه للسنة السابقة	-	*+529.2*	*-732.4*	*+85.1*	*+219.3*	*+172.4*	-

4- إن ما يؤديه قسم خدمات تدبر المعلومات من مهام وما يوفره من خدمات في مجال تكنولوجيا المعلومات/تدبر المعلومات وما يؤديه ويوفره منهما سائر الأقسام لا يتداخلان، مع العلم بأن توزُّع المسؤوليات المعنية يبيَّن في جدول بغية تفادي أي ازدواج أو ثغرة في دعم النظم والخدمات ذات الصلة. ويقوم قسم خدمات تدبر المعلومات، ومكتب المدّعي العام، وقسم تدبر الأعمال القضائية، وشعبة الخدمات الإدارية، وقسم مشاركة المجني عليهم وجبر أضرارهم، بتوثيق تقديم الدعم الاشتغالي اليومي (الخدمات الأساسية) بواسطة جداول من الجداول المسماة RACI (مختصر إنكليزي لكلمات تشير إلى المسؤولية والمساءلة والتشاور والاطّلاع). وتمثِّل هذه الجداول وثائق متطورة تُحيَّن فيما يخص النظم أو الخدمات الجديدة. وإذا بقي نطاق الخدمات والنظم المدعومة في شتى وحدات المحكمة ثابتاً فلا يُتوقع أن تطرأ زيادة في مِلاك الوظائف الثابتة أو وظائف المساعدة المؤقتة العامة لسد احتياجات العمل اليومية. إن الزيادة في تكاليف الموظفين لعام 2022 تعزى رئيسياً إلى تعديلات بنيوية أجريت في مكتب المدّعي العام لسد الاحتياجات المتعلقة بتدبُّر البيانات وبالتطبيقات التي تخص عمليات المكتب على وجه التحديد، وهي غالباً ما تتسم بطابع سري. وتُنسَّق هذه المهام مع قسم خدمات تدبُّر المعلومات من خلال نموذج عملٍ مختلط بغية ضمان بقاء قلم المحكمة موفِّراً محايداً لخدمات تكنولوجيا المعلومات/تدبُّر المعلومات.

5- إن معظم التكاليف غير المتصلة بالعاملين يندرج في ميزانية قسم خدمات تدبر المعلومات (الميزانية المركزية لتكنولوجيا المعلومات/تدبر المعلومات). وفي عام 2017 مثَّلت ميزانية قسم خدمات تدبر المعلومات 75.8 في المئة من مجموع المصروفات المعنية. وفي عام 2018، الذي مثَّل فيه تزايد الطابع المركزي في إطار عملية التآزر بين شتى وحدات المحكمة، ازدادت هذه النسبة فبلغت 85.1 في المئة؛ ويُتوقع أن تبقى ثابتةً حتى نهاية عام 2021. ويُتوقع أن تنخفض في عام 2022 لتبلغ 82 في المئة من مجمل التكاليف الأساسية غير المتصلة بالعاملين للمحكمة جمعاء. ويعزى هذا الانخفاض الطفيف إلى نقل بعض الخدمات التي تخص مكتب المدّعي العام على وجه التحديد إلى ميزانيته. إن قسم خدمات تدبر المعلومات يخطِّط للمصروفات وينسِّقها سنوياً مع مكتب المدّعي العام ومع فريق نظام SAP التابع لشعبة الخدمات الإدارية. وعندما يُجمع بين هذه الكيانات الثلاثة باعتبارها مراكز للتكاليف فإن المصروفات الـمُعامَلة مركزياً والمنسَّقة تبلغ كنسبة مئوية من التكاليف غير المتصلة بالعاملين : 90.0 في المئة و92.5 في المئة استناداً إلى الأرقام الفعلية لعام 2017 وعام 2018، على الترتيب؛ و92.8 في المئة و92.9 في المئة استناداً إلى الأرقام الفعلية لعام 2019 وعام 2020، على الترتيب؛ و92.6 في المئة في عام 2021؛ و93 في المئة من الرقم المتوقَّع لعام 2022. ويُعْرَض هذا الاتجاه بيانياً في الشكل 1 الوارد أدناه.

الشكل 1: النسبة المئوية للتكاليف الأساسية لتكنولوجيا المعلومات/تدبُّر المعلومات غير المتصلة بالعاملين المعامَلة مركزياً ضمن قسم خدمات تدبر المعلومات (الخط المتقطع) والمنسَّقة مركزياً مع مكتب المدّعي العام وفريق نظام SAP التابع لشعبة الخدمات الإدارية

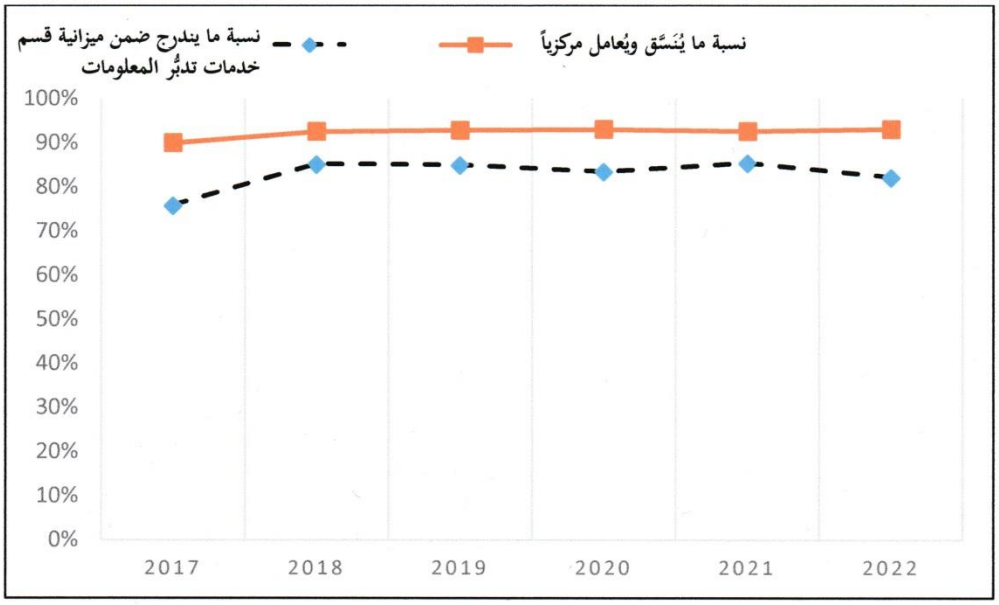

6- إن النسبة الباقية البالغة 7 في المئة من المصروفات المتصلة بتكنولوجيا المعلومات/تدبر المعلومات، التي لا تُنسَّق بين قسم خدمات تدبر المعلومات ومكتب المدّعي العام وفريق نظام SAP التابع لشعبة الخدمات الإدارية، تندرج في فئتين رئيسيتين. وتتألف الفئة الأولى من تكاليف أعتدة تكنولوجيا المعلومات/تدبر المعلومات ولوازمها المشتراة محلياً لكي تستعملها المكاتب القُطرية والمعدات واللوازم التخصصية التي تخص على وجه التحديد خدمات لا يدعمها قسم خدمات تدبر المعلومات دعماً مركزياً. فعلى سبيل المثال تستخدم وحدة الإنتاج السمعي البصري في قسم الإعلام والتوعية نظام تشغيل ماكنتوش (Mac)، وهو المعيار الصناعي فيما يخص الإنتاج السمعي البصري. ويشتري قسم الإعلام والتوعية الأعتدة والبرامج الحاسوبية المتوافقة ويتدبرها طيلة العمر الاشتغالي للمعدات المعنية. وتتألف الفئة الثانية من اشتراكات في خدمات البرمجيات الحاسوبية التي تشتمل عليها عمليات قسم من الأقسام ولا تستلزم من قسم خدمات تدبر المعلومات أي دعم على صعيد البنية الأساسية، فتبقى مندرجة في إطار الميزانية الاشتغالية السنوية للقسم المعني. ومن الأمثلة البارزة على مثل هذه الحلول نظامُ الإخطار الجماعي الذي يستخدمه قسم الأمن والسلامة لاستدامة إعلام الموظفين في حالات الطوارئ، والمنصةُ المسماة SuccessFactors ("عوامل النجاح") التي تُستعمل من أجل التوظيف وتدبُّر الأداء. فالأقسام التي تُعمِل هذه الخدمات هي الجهة التي يمكن لها أن تنهض بأودها على نحوٍ أفضل، ولذا فإن تكاليفها تُعامَل معاملةً غير مركزية وفقاً لنموذج عملٍ مختلط. فمن شأن زيادة المعامَلة المركزية أن تستلزم موارد إضافية في قسم خدمات تدبُّر المعلومات لكي يتدبَّر الخدمات المعنية، بما في ذلك تدبُّر المشتريات والعقود ذات الصلة. فنموذج العمل المختلط هو أكثر فعالية ونجاعة بالقياس إلى التكاليف.

7- وسيواظَب على تحيين التوقعات من أجل كل دورة من دورات تخطيط الميزانية وفقاً للنظام الإيكولوجي لتكنولوجيا المعلومات/تدبر المعلومات المعمول به في المحكمة والتزاماتها التعاقدية المرتبَط بها لصيانة النظم المعنية. ويمثِّل عام 2022 سنة فجوة فيما يخص الاستراتيجية، وسيعمل رئيس المحكمة والمدّعي العام فيها اللذان انتُخبا مؤخراً مع قلم المحكمة لتحديد أولوياتهما فيما يخص الاستراتيجية للفترة الممتدة من عام 2023 حتى عام 2025. واستناداً إلى تباحثهما ستعد المحكمة استراتيجيتها التالية الخاصة بتكنولوجيا المعلومات/تدبُّر المعلومات وتوقعات مجمل المصروفات الخاصة

بتكنولوجيا المعلومات/تدبُّر المعلومات على نطاق المحكمة، بما فيها التكاليف الأساسية، لتقديمها إلى جمعية الدول الأطراف في دورتها التاسعة والثلاثين.

المرفق العاشر

المقادير المرجعية الأساسية لميزانية عام 2022 البرنامجية المقترَحة

1- تماشياً مع توصية لجنة الميزانية والمالية[1]، تقدم المحكمة أدناه جدولاً يبيِّن الميزانية المخصَّصة في عام 2021 مقارنةً بميزانية عام 2022 البرنامجية المقترَحة. ويتمثَّل الغرض من الجدول في مقارنة المقادير المرجعية الأساسية للموارد بين عام 2021 وعام 2022. وتبيِّن الأعمدة الأولى المبالغَ المخصَّصة في إطار ميزانية عام 2021 البرنامجية المعتمَدة، ومبالغَ صندوق الطوارئ المخطَّر حتى الآن بلزوم استخدامها ومبالغَ أثر الزيادة التي شهدها نظام الأمم المتحدة الموحَّد فيما يخص عام 2021، ما يمثِّل تكاليف إضافية بالنسبة إلى المقادير المرجعية الأساسية لميزانية المحكمة المعتمَدة لعام 2021. ويُخفَّض حاصل ذلك بما يعادل انخفاض المقادير المرجعية الأساسية الناجم عن الوفورات والمكاسب المتأتية عن زيادة النجاعة التي استُبين إمكان تحقيقها على نطاق المحكمة كما يفاد به في المرفق السادس عشر. وتقارَن المقادير المرجعية الأساسية الإجمالية لعام 2021 بمقادير ميزانية عام 2022 البرنامجية المقترَحة، ويُظهِر الفرق بين هذه وتلك زيادةً إجمالية في مبلغ الميزانية المرجعية الأساسية المطلوبة مقدارها 14.1 مليون يورو.

البرنامج الرئيسي/البرنامج/البرنامج الفرعي	ميزانية عام 2021 البرنامجية المعتمَدة [أ]	مقدار الموارد الإضافية (من صندوق الطوارئ) [ب]	مقدار تخفيضات المقادير المرجعية الأساسية [ج]	مقدار المبالغ المتصلة بتغيرات نظام الأمم المتحدة الموحَّد [د]	مقدار المبالغ المتصلة بالتغيرات على صعيد جبر أضرار المجني عليهم [ه]	المقدار المرجعي الأساسي [و=أ+ب+ج+د+هـ]	ميزانية عام 2022 البرنامجية المقترَحة [ز]	فارق ميزانية عام 2022 البرنامجية المقترَحة عن المقدار المرجعي الأساسي [ح=ز-و]	فارق ميزانية عام 2022 البرنامجية المقترَحة عن ميزانية عام 2021 البرنامجية المعتمَدة [ط=ز-أ]
1100- هيئة الرئاسة	1 342.1	-	(184.7)	3.2	-	1 160.6	1 609.9	449.3	267.8
1200- الدوائر	10 414.2	-	-	(29.0)	-	10 385.2	11 760.3	1 375.1	1 346.1
البرنامج الرئيسي الأول: الهيئة القضائية	*11 756.3*	*-*	*(184.7)*	*(25.8)*	*-*	*11 545.8*	*13 370.2*	*1 824.4*	*1 613.9*
البرنامج الرئيسي الثاني: مكتب المدَّعي العام	*47 334.8*	*-*	*(206.2)*	*(109.6)*	*-*	*47 019.0*	*51 377.4*	*4 358.4*	*4 042.6*
3100- مكتب رئيس قلم المحكمة	1 666.2	-	-	(3.2)	-	1 663.0	1 680.5	17.5	14.3
3200 - شعبة الخدمات الإدارية	18 151.7	-	(394.3)	171.1	-	17 928.5	18 756.3	827.8	604.6
3300 - شعبة الخدمات القضائية	34 758.3	-	(279.4)	55.8	-	34 534.7	40 576.0	6 041.3	5 817.7
3800 - شعبة العمليات الخارجية	21 207.8	-	(486.8)	(241.5)	-	20 479.5	22 320.6	1 841.1	1 112.8
3710 - مجلس الموظفين (برنامج فرعي)	-	-	-	-	-	-	245.5	245.5	245.5
البرنامج الرئيسي الثالث: قلم المحكمة	*75 784.0*	*-*	*(1 160.5)*	*(17.8)*	*-*	*74 605.7*	*83 578.9*	*8 973.2*	*7 794.9*
4100- وحدة خدمات المؤتمرات	724.6	-	-	(2.2)	-	722.4	1 148.9	426.5	424.3
4200 - سكرتاريا الجمعية	981.8	-	-	9.9	-	991.7	869.5	(122.2)	(112.3)
4400 - مكتب رئيس الجمعية	232.2	-	-	(8.4)	-	223.8	254.3	30.5	22.1
4500 - لجنة الميزانية والمالية	898.4	-	-	1.7	-	900.1	902.9	2.8	4.5
البرنامج الرئيسي الرابع: أمانة جمعية الدول الأطراف	*2 837.0*	*-*	*-*	*1.0*	*-*	*2 838.0*	*3 175.6*	*337.6*	*338.6*
البرنامج الرئيسي الخامس: المباني	*2 270.0*	*-*	*-*	*-*	*-*	*2 270.0*	*2 270.0*	*-*	*-*
البرنامج الرئيسي السادس: أمانة الصندوق الاستئماني للمجني عليهم	*3 199.6*	*-*	*-*	*74.5*	*29.9*	*3 304.0*	*3 388.2*	*84.2*	*188.6*
البرنامج الرئيسي السابع-2: قرض الدولة المضيفة	*3 585.1*	*-*	*-*	*-*	*-*	*3 585.1*	*3 585.1*	*-*	*-*
البرنامج الرئيسي السابع-5: آلية الرقابة المستقلة	*739.5*	*-*	*-*	*1.6*	*-*	*741.1*	*874.2*	*133.1*	*134.7*
البرنامج الرئيسي السابع-6: مكتب المراجعة الداخلية	*752.7*	*-*	*-*	*2.0*	*-*	*754.7*	*775.0*	*20.3*	*22.3*
المحكمة الجنائية الدولية جمعاء	**148 259.0**	**-**	**(1 551.4)**	**(74.1)**	**29.9**	**146 663.4**	**162 394.6**	**15 731.2**	**14 135.6**

[1] *الوثائق الرسمية لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الدورة الثامنة عشرة، لاهاي، 2-7 كانون الأول/ديسمبر 2019* (ICC-ASP/18/20)، المجلد الثاني، الجزء باء-1، القسم الثاني-ألف-1، الفقرة 15.

المرفق الحادي عشر

تطور الأنشطة القضائية الحركي الاستراتيجي بحسب الحالات

تبيِّن الأرقام الواردة في الجدولين أدناه تخصيص الموارد على نطاق المحكمة بحسب الحالات

الجدول 1: تطور الأنشطة القضائية الحركي الاستراتيجي بحسب الحالات (بآلاف اليوروات)

الميزانية بحسب الحالة: بآلاف اليوروات[1]، [2]	*الدعم الاشتغالي (أنشطة جلسات المحكمة والعمليات الميدانية)*	*أوغندا*	*جمهورية الكونغو الديمقراطية*	*دارفور بالسودان*	*جمهورية أفريقيا الوسطى*	*كينيا*	*ليبيا*	*كوت ديفوار*	*مالي*	*جورجيا*	*بوروندي*	*بنغلاديش/م يانمار*	*أفغانستان*	*فلسطين*
المعتمَدة لعام 2017	33 157.9	3 010.5	6 660.8	1 399.9	8 447.3	2 362.7	1 568.0	6 390.0	2 483.1	3 666.0	-	-	-	-
	(23 قضية)	(3 قضايا)	قضيتان	(3 قضايا)	(4 قضايا)	قضيتان	(3 قضايا)	(3 قضايا)	قضيتان	(قضية واحدة)				
المعتمَدة لعام 2018	36 226.1	3 024.5	6 969.4	1 270.3	8 822.7	965.7	1 689.5	6 104.7	2 313.8	3 168.1	-	-	-	-
	(23 قضية)	(3 قضايا)	قضيتان	(3 قضايا)	(4 قضايا)	قضيتان	(3 قضايا)	(3 قضايا)	قضيتان	(قضية واحدة)				
المعتمَدة لعام 2019	36 276.0	2 681.1	1 869.1	1 364.0	7 425.7	268.2	2 286.9	5 876.8	3 316.0	3 614.5	2 159.8	2 159.8	2 159.8	-
	(23 قضية)	قضيتان	قضيتان	(3 قضايا)	(4 قضايا)	قضيتان	(3 قضايا)	(3 قضايا)	قضيتان	(قضية واحدة)	(قضية واحدة)	(قضية واحدة)	(قضية واحدة)	
المعتمَدة لعام 2020	32 782.6	2 597.5	5 549.3	1 293.3	7 639.7	32.4	3 687.5	5 639.2	3 701.9	4 371.3	3 314.3	-	-	-
	(21 قضية)	(قضيتان)	قضيتان	(3 قضايا)	(3 قضايا)	قضيتان	(3 قضايا)	قضيتان	قضيتان	(قضية واحدة)	(قضية واحدة)			
المعتمَدة لعام 2021	31 035.4	2 261.5	3 188.4	2 499.4	8 331.9	0.0	2 475.5	5 139.4	3 819.8	3 521.6	2 794.5	2 487.0	662.9	-
	(22 قضية)	قضيتان	(قضية واحدة)	(3 قضايا)	قضيتان	(قضية واحدة)	(4 قضايا)	(3 قضايا)	قضيتان	(قضية واحدة)	(قضية واحدة)	(قضية واحدة)	(قضية واحدة)	
المقترَحة لعام 2022	36 864.8	3 011.4	2 539.3	6 223.8	8 395.9	1 114.3	3 068.1	4 239.8	3 216.0	1 946.8	2 687.5	2 214.2	442.9	50.0
	(22 قضية)	قضيتان	(قضية واحدة)	(3 قضايا)	قضيتان	(قضية واحدة)	(4 قضايا)	قضيتان	(قضية واحدة)	(قضية واحدة)	(قضية واحدة)	(قضية واحدة)	(قضية واحدة)	(قضية واحدة)

(1) لا تشمل الأرقام المعنية التكاليف المعزوّة إلى أنشطة جلسات المحكمة لكنها تشمل التكاليف المعزوّة إلى العمليات المجراة في سياق جلسات المحكمة.

(2) لا تشمل الأرقام المعنية مبالغ صندوق الطوارئ المخطَّر بلزوم استخدامها.

الجدول 2: توزُّع الموظفين بحسب تخصيصهم للحالات

الموارد من الموظفين بحسب الحالة[1]، [2]	*الدعم الاشتغالي (أنشطة جلسات المحكمة والعمليات الميدانية)*		*أوغندا*		*جمهورية الكونغو الديمقراطية*		*دارفور بالسودان*		*جمهورية أفريقيا الوسطى*		*كينيا*		*ليبيا*		*كوت ديفوار*		*مالي*		*جورجيا*		*بوروندي*		*بنغلاديش/ميانمار*		*أفغانستان*		*فلسطين*	
	وظائف ثابتة[3]	*مساعدة مؤقتة عامة*[4]	*وظائف ثابتة*[3]	*مساعدة مؤقتة عامة*[4]	*وظائف ثابتة*[3]	*مساعدة مؤقتة عامة*[4]	*وظائف ثابتة*[3]	*مساعدة مؤقتة عامة*[4]	*وظائف ثابتة*[3]	*مساعدة مؤقتة عامة*[4]	*وظائف ثابتة*[3]	*مساعدة مؤقتة عامة*[4]	*وظائف ثابتة*[3]	*مساعدة مؤقتة عامة*[4]	*وظائف ثابتة*[3]	*مساعدة مؤقتة عامة*[4]	*وظائف ثابتة*[3]	*مساعدة مؤقتة عامة*[4]	*وظائف ثابتة*[3]	*مساعدة مؤقتة عامة*[4]	*وظائف ثابتة*[3]	*مساعدة مؤقتة عامة*[4]	*وظائف ثابتة*[3]	*مساعدة مؤقتة عامة*[4]	*وظائف ثابتة*[3]	*مساعدة مؤقتة عامة*[4]	*وظائف ثابتة*[3]	*مساعدة مؤقتة عامة*[4]
المعتمَدة لعام 2017	303	60.60	24	7.91	42	3.11	19	7.30	56	17.39	6	0.55	14	4.30	45	11.19	2	5.55	21	18.44	-	-	-	-	-	-	-	-
	(23 قضية)		(3 قضايا)		(قضيتان)		(3 قضايا)		(4 قضايا)		(قضيتان)		(3 قضايا)		(3 قضايا)		(قضيتان)		(قضية واحدة)									
المعتمَدة لعام 2018	287	61.87	28	6.52	52	4.10	10	1.43	57	15.10 -	1	1.08	10	5.00	46	9.87	20	5.98	18	18.41 -	-	-	-	-	-	-	-	-
	(23 قضية)		(3 قضايا)		(قضيتان)		(3 قضايا)		(4 قضايا)		(قضيتان)		(3 قضايا)		(3 قضايا)		(قضيتان)		(قضية واحدة)									
المعتمَدة لعام 2019	277	70.60	25	9.96	45	4.75	7	2.33	43	17.00	2	-	14	5.33	42	12.08	11	16.40	19	13.50	14	5.50						
	(23 قضية)		(قضيتان)		(قضيتان)		(3 قضايا)		(4 قضايا)		(قضيتان)		(3 قضايا)		(3 قضايا)		(قضيتان)		(قضية واحدة)		(قضية واحدة)							
المعتمَدة لعام 2020	272	55.67	25	7.55	50	8.13	9	1.17	35	15.58 -	1	0.04	19	11.16	39	12.73	16	16.11	22	18.23	18	8.23	-	-	-	-	-	-
	(21 قضية)		(قضيتان)		(قضيتان)		(3 قضايا)		(3 قضايا)		(قضيتان)		(3 قضايا)		(قضيتان)		(قضيتان)		(قضية واحدة)		(قضية واحدة)							
المعتمَدة لعام 2021	263	54.25	24	4.94	34	5.60	18	3.53	47	18.38 -	1	-	13	5.48	39	8.67	18	16.97	20	14.54	16	7.38	9	10.67	5	2.03	-	-
	(22 قضية)		(قضيتان)		(قضية واحدة)		(3 قضايا)		(قضيتان)		(قضية واحدة)		(4 قضايا)		(3 قضايا)		(قضيتان)		(قضية واحدة)		(قضية واحدة)		(قضية واحدة)		(قضية واحدة)			
المقترَحة لعام 2022	282	80.33	32	5.68	29	5.63	41	11.08	29	22.08	5	1.01	13	8.42	37	6.71	13	17.09	9	11.08	13	6.33	10	5.78	3	0.36	-	-
	(22 قضية)		(قضيتان)		(قضية واحدة)		(3 قضايا)		(قضيتان)		(قضية واحدة)		(4 قضايا)		(قضيتان)		(قضيتان)		(قضية واحدة)		(قضية واحدة)		(قضية واحدة)		(قضية واحدة)			

(1) لا تشمل الأرقام المعنية الموارد من الموظفين المعزوّة إلى أنشطة جلسات المحكمة لكنها تشمل الموارد المعزوّة إلى العمليات المجراة في سياق جلسات المحكمة.

(2) لا تشمل الأرقام المعنية الوظائف التي تُسد تكاليفها من مبالغ صندوق الطوارئ المخطَّر بلزوم استخدامها.

(3) استناداً إلى أعداد هذه الوظائف المبيَّنة في الميزانية بحسب الحالة.

(4) استناداً إلى ما يقابل هذه الوظائف من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل، المبيَّنة في الميزانية بحسب الحالة.

المرفق الثاني عشر

مخصَّصات الميزانية لعمليات التحقيق الناشط في إطار البرنامج الرئيسي الثاني (بآلاف اليوروات) *

	الحالة	*مُقدّر مخصَّص ميزانية 2022*	*مخصَّصُ ميزانية 2021*
-1	بنغلاديش/ميانمار	2 057.7	2 398.6
-2	بورُندي	2 444.1	2 791.7
-3	كوت ديفوار (القضية الثانية)	2 702.8	3 297.8
-4	دارفور بالسودان **	4 375.1	1 223.3
-5	جورجيا	1 281.2	2 868.4
-6	ليبيا***	2 785.0	2 706.5

(*) سيُجري مكتب المدعي العام على سبيل الأولوية في عام 2022 ما مجموعه ثماني عمليات تحقيق ناشط في الحالات التالية: الحالة في بنغلاديش/ميانمار، والحالة في بورُندي، والحالة في كوت ديفوار، والحالة في دارفور بالسودان، والحالة في جورجيا، والحالة في ليبيا (ثلاث قضايا). إن الأرقام الواردة في الجدول أعلاه مستقاة من البيانات المدرَجة في نظام الميزانية: منصة تخطيط وإدماج الأعمال (BPC) ببرمجيات SAP. بيد أن نظام الميزانية لا يتيح تخصيص نفس الموارد لعمليات تحقيق ناشط متعددة خلال السنة نفسها. ولذا فإن الجدول يهيئ صورة آنية للوضع كما هو في بداية السنة، ويُفترض فيه أن المقادير المعنية ستبقى على حالها طيلة عام 2022. وفي عام 2021 كانت القضية ب في الحالة الثانية في جمهورية أفريقيا الوسطى في المرحلة الابتدائية بينما كانت القضية أ فيها في المرحلة التمهيدية. ونظراً إلى أن أنشطة التحقيق في كلتا هاتين القضيتين تندرج في إطار دعم المحاكمات ضمن ميزانية عام 2022 البرنامجية المقترَحة فإن جمهورية أفريقيا الوسطى لم تعد مدرجة في هذا الجدول. وكذلك لم تعد جمهورية الكونغو الديمقراطية تظهر فيه. وفيما يخص عام 2021 تضمن الجدول صفاً لجمهورية الكونغو الديمقراطية لأنه خُطِّط لإجراء أنشطة في حالتها عام 2020 (لا في عام 2021). أما التحقيق في الحالة في أفغانستان والتحقيق في الحالة في فلسطين فلا يزالان في مرحلة التخطيط.

(**) تشمل الموارد المبيَّنة فيما يخص دارفور بالسودان الفريق المكلَّف بعمليات التحقيق والفريق المخصَّص للإجراءات التمهيدية في قضية المدعي العام ضد علي محمد علي عبد الرحمن. ونظراً إلى أن التهم في هذه القضية لـمّا تكن قد اعتُمدت إبان إعداد ميزانية عام 2022 المقترَحة فإنه لم يكن متاحاً فيما يخص الحالة في دارفور بالسودان إلا عنصر واحد من عناصر "بنية توزع الأعمال" (WBS) (العمليات الميدانية - السودان) (FOP-SUD) فأُدرجت في إطار رمز WBS المعني جميعُ الموارد من العاملين فيما يخص هذه الحالة.

(***) خطَّط مكتب المدعي العام للتركيز في عام 2021 على مجموعة من عمليات التحقيق في الحالة في ليبيا (القضية الثالثة). لكنه واصل مراقبة تطور جميع قضايا هذه الحالة وهو يعتزم أيضاً أن يُجري في عام 2022 أنشطة تحقيقية في القضيتين الرابعة والخامسة من قضاياها.

المرفق الثالث عشر

الزيادات السنوية في الميزانيات البرنامجية المعتمَدة للأعوام 2015 حتى 2021 (بآلاف اليوروات)

البرنامج الرئيسي	*الميزانية المعتمَدة لعام 2015*	*الميزانية المعتمَدة لعام 2016*	*الميزانية المعتمَدة لعام 2017*	*الميزانية المعتمَدة لعام 2018*	*الميزانية المعتمَدة لعام 2019*	*الميزانية المعتمَدة لعام 2020*	*الميزانية المعتمَدة لعام 2021*	*الزيادة في الفترة 2015 -2021*
البرنامج الرئيسي الأول: الهيئة القضائية								
المجموع	12 034.1	12 430.6	12 536.0	12 712.0	12 107.6	12 081.5	11 756.3	-277.8
الفارق عن السنة السابقة	1 988.3	396.5	105.4	176.0	-604.4	-26.1	-325.2	
الفارق عن السنة السابقة بالـ%	%19.8	%3.3	%0.8	%1.4	-%4.8	-%0.2	-%2.7	-%2.3
المصروفات الفعلية	11 023.8	12 702.8	12 232.3	12 168.7	11 592.6	11 193.5	11 132.2	108.4
معدَّل الإنفاق بالـ%	%91.6	%102.2	%97.6	%95.7	%95.7	%92.6	%94.7	%95.7 بالمتوسط
البرنامج الرئيسي الثاني: مكتب المدَّعي العام								
المجموع	39 612.6	43 233.7	44 974.2	45 991.8	46 802.5	47 383.4	47 334.8	7 722.2
الفارق عن السنة السابقة	6 392.6	3 621.1	1 740.5	1 017.6	810.7	580.9	-48.6	
الفارق عن السنة السابقة بالـ%	%19.2	%9.1	%4.0	%2.3	%1.8	%1.2	-%0.1	%19.5
المصروفات الفعلية	40 581.2	41 960.3	44 432.0	43 735.0	46 447.1	45 015.5	45 285.1	4 703.9
معدَّل الإنفاق بالـ%	%102.4	%97.1	%98.8	%95.1	%99.2	%95.0	%95.7	%97.6 بالمتوسط
البرنامج الرئيسي الثالث: قلم المحكمة								
المجموع	65 025.9	72 759.2	76 632.6	77 142.5	76 651.2	75 916.9	75 784.0	10 758.1
الفارق عن السنة السابقة	-1 267.2	7 733.3	3 873.4	509.9	-491.3	-734.3	-132.9	
الفارق عن السنة السابقة بالـ%	-%1.9	%11.9	%5.3	%0.7	-%0.6	-%1.0	-%0.2	%16.5
المصروفات الفعلية	67 988.3	73 278.6	78 811.5	75 956.2	77 360.5	75 410.0	75 708.2	7 719.9
معدَّل الإنفاق بالـ%	%104.6	%100.7	%102.8	%98.5	%100.9	%99.3	%99.9	%101.0 بالمتوسط
البرنامج الرئيسي السادس: أمانة الصندوق الاستئماني للمجني عليهم								
المجموع	1 815.7	1 884.5	2 174.5	2 541.5	3 130.3	3 226.1	3 199.6	1 383.9
الفارق عن السنة السابقة	229.9	68.8	290.0	367.0	588.8	95.8	-26.5	
الفارق عن السنة السابقة بالـ%	%14.5	%3.8	%15.4	%16.9	%23.2	%3.1	-%0.8	%76.2
المصروفات الفعلية	1 542.9	1 640.7	1 704.3	2 031.3	2 803.8	2 955.6	3 254.7	1 711.8
معدَّل الإنفاق بالـ%	%85.0	%87.1	%78.4	%79.9	%89.6	%91.6	%101.7	بالمتوسط 87.6%

* أرقام مصروفات عام 2021 هي أرقامها المتوقَّعة في حزيران/يونيو منه.

المرفق الرابع عشر

ما يُقترح من الاستثمارات فيما يندرج في عداد رأس المال للفترة 2022-2025

1- كما طلبته لجنة الميزانية والمالية، حدَّدت المحكمة الجنائية الدولية ("المحكمة") تكاليف استثماراتها فيما يندرج في عداد رأس المال وعرضتها على جمعية الدول الأطراف ("الجمعية") سهراً على الإحاطة الأفضل بآثارها الشاملة بنطاقها المحكمة جمعاء، وتفادياً لأي مفاجآت عندما يحل أجل تسديد مبلغ مميَّز بوضوح[1]. ويهيئ الجدول الوارد فيما يلي لمحة عامة عن هذه التكاليف للأعوام 2022 حتى 2025. وتماشياً مع الممارسة السابقة، نُظِّمت المبالغ اللازمة للاستثمار فيما يندرج في عداد رأس المال ضمن إطار ميزانية عام 2022 البرنامجية المقترَحة للمحكمة بحسب درجة الأولوية وخُفِّضت إلى الحد الأدنى.

2- إن ما تشمله هذه التقديرات من المستثمَرات المندرجة في عداد رأس المال المتعلقة بمباني المحكمة قد حُدِّد وعُرض في تقرير قُدِّم إلى لجنة الميزانية والمالية[2]. وتقدِّم المحكمة في التقرير المعني خطة خمسية تبيِّن ما يخص المباني الدائمة من تقديرات تكاليف الـمُستبدَلات المندرجة في عِداد رأس المال.

الجدول 1: خطة الاستثمار فيما يندرج في عداد رأس المال لمدة الأربع سنوات 2022-2025 (المبالغ مبيَّنة باليوروات)

الاستثمار فيما يندرج في عداد رأس المال	*2022*	*2023*	*2024*	*2025*
الـمَرْكَبات	-	425 000	430 000	440 000
المستبدَلات المندرجة في عِداد رأس المال من تجهيزات المباني الدائمة القائمة في لاهاي	331 600	1 409 670	162 858	6 748 782
الاستثمارات المتعلقة باستراتيجية المحكمة الخمسية الخاصة بتكنولوجيا المعلومات/تدبر المعلومات	183 700	-	-	-
سائر مستثمَرات تكنولوجيا المعلومات المندرجة في عِداد رأس المال	438 000	641 000	1 282 000	1 758 000
مجموع المستثمَرات فيما يندرج في عداد رأس المال	**953 300**	**2 475 670**	**1 874 858**	**8 946 782**

ألف - الـمَرْكَبات

3- حُسِبَت التكاليف المبيَّنة في الجدول أعلاه بالاستناد إلى خطة استبدال الـمَرْكَبات المستخدمة في الميدان للسنوات 2022 حتى 2025. ويجري توزيع الـمَرْكَبات وتناقلها فيما بين المكاتب القطرية وفقاً للاحتياجات الاشتغالية.

باء - المستبدَلات المندرجة في عِداد رأس المال من تجهيزات المباني الدائمة القائمة في لاهاي

4- إن تقديرات المستبدَلات المندرجة في عِداد رأس المال المبيَّنة في الجدول 1 تمثل جزءاً من الخطة المتجددة التي عُرضت في التقرير الآنف الذكر الذي قُدِّم إلى لجنة الميزانية والمالية.

---

[1] *الوثائق الرسمية لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الدورة العاشرة، نيويورك، 12-21 كانون الأول/ديسمبر* 2011 (ICC-ASP/10/20)، المجلَّد الثاني، الجزء باء-ثانياً، الفقرة 22.

[2] الوثيقة CBF/34/10.

جيم - الاستثمارات المتعلقة باستراتيجية المحكمة الخمسية الخاصة بتكنولوجيا المعلومات/تدبر المعلومات

5- وفقاً لإستراتيجية المحكمة الخمسية الخاصة بتكنولوجيا المعلومات/تدبُّر المعلومات يلزم أن يُستثمَر فيما يندرج في عِداد رأس المال مبلغ مقداره 183.7 ألف يورو في عام 2022 من أجل منصة أنساق تسلسل الأعمال القضائية بغية توسيع الفريق المعني بالمشروع بإضافة موظفٍ معني بإعداد البرامج الحاسوبية الخاصة بمنصة أنساق تسلسل الأعمال القضائية، ومحلِّلٍ معني بهذه المنصة، ومساعدٍ معني بالتدريب ذي الصلة.

دال - سائر مستثمَرات تكنولوجيا المعلومات المندرجة في عِداد رأس المال

6- تحتاج المحكمة إلى استثمار مبلغ مقداره 4 119.0 ألف يورو في تكنولوجيا المعلومات على امتداد السنوات الأربع التالية لاستبدال البنية الأساسية المنتهي عمرُها الاشتغالي في مركزَي البيانات التابعَيْن للمحكمة، وشبكة المحكمة، والعتاد الحاسوبي وغيره من معدات تكنولوجيا المعلومات في قاعات جلسات المحكمة. فعتادُ الشبكةِ ومركزَي البيانات يمثِّل أهمَّ مكوِّنات البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال في المحكمة، بينما يُعتبر عتاد قاعات جلسات المحكمة ومعدات تكنولوجيا المعلومات المرتبطة به عنصراً أساسياً للعمليات القضائية الرئيسية في المحكمة. لقد أُعْمِلت هذه المكوِّنات خلال تنفيذ مشروع المباني الدائمة للمحكمة ولها عمرٌ اشتغالي يراوح بين خمس سنوات وخمس عشرة سنة بحسب المكوِّن المعني. وتسعى المحكمة حيثما أمكن الأمر إلى تقليل أثر الاحتياجات إلى استبدال العتاد على الميزانية من خلال إطالة العمر المفيد للعتاد واتّباع استراتيجيات للاستبدال التدريجي. بيد أنه لا مناص في بعض الحالات من استبدال مكوِّنات البنية الأساسية استبدالاً كاملاً بل إنَّ هذا الاستبدال يمكن أن يكون أجدى من الناحية الاقتصادية.

7- وفيما يخص عام 2022، يطلب قسم خدمات تدبُّر المعلومات مبلغاً إجمالياً مقداره 438.0 ألف يورو لاستبدال عتاد بلغ نهاية عمره الاشتغالي، منه جزء مقداره 263.0 ألف يورو يلزم من أجل مركزَي البيانات، وجزء مقداره 105.0 آلاف يورو يلزم من أجل عتاد قاعات جلسات المحكمة، ويلزم الجزء الباقي البالغ 70.0 ألف يورو من أجل البنية الأساسية للشبكة. إن هذه الأرقام مدرجة ضمن مجموع تكاليف تكنولوجيا المعلومات على نطاق المحكمة الواردة تفاصيلها في المرفق التاسع (ب).

8- وفيما يخص عام 2023 يتوقع قسم خدمات تدبُّر المعلومات استثمار مبلغ إجمالي مقداره 641.0 ألف يورو، منه جزء مقداره 235.0 ألف يورو يلزم من أجل الشبكة، وجزء مقداره 286.0 ألف يورو يلزم من أجل قاعات جلسات المحكمة، وجزء مقداره 120.0 ألف يورو يلزم من أجل تجديد البنية الأساسية لمركزَي البيانات.

9- وفيما يخص عام 2024 يتوقع قسم خدمات تدبُّر المعلومات استثمار مبلغ إجمالي مقداره 1 282.0 ألف يورو، منه جزء مقداره 770.0 ألف يورو يلزم من أجل شبكة تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وجزء مقداره 392.0 ألف يورو يلزم من أجل البنية الأساسية لقاعات جلسات المحكمة، ويلزم الباقي البالغ 120.0 ألف يورو من أجل مركزَي البيانات.

10- وفيما يخص عام 2025 يتوقع قسم خدمات تدبُّر المعلومات أن يستثمر فيما يندرج في عِداد رأس المال مبلغاً إجمالياً مقداره 1 758.0 ألف يورو، منه جزء مقداره 970.0 ألف يورو يلزم من أجل شبكة تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المحكمة، وجزء مقداره 630.0 ألف يورو يلزم من أجل مركزَي البيانات، ويلزم الباقي البالغ 158.0 ألف يورو من أجل البنية الأساسية لقاعات جلسات المحكمة.

11- إن التوقعات المعروضة هنا وُضعت استناداً إلى ما يتوفر حالياً من البيانات المتعلقة بتقادم عهد المعدات واللوازم التكنولوجية، والمعلومات عن البِلى في الفترات السابقة، ومتطلبات المحكمة في مجال التكنولوجيا، وما يُعرف من حلول تكنولوجيا المعلومات والاتصال. هذا وستواظب المحكمة على تحديث توقعاتها سنوياً.

المرفق الخامس عشر

تكاليف صيانة مباني المحكمة وتكاليف استعمالها والخطة المتوسطة الأجل لاستبدال عناصر فيها مما يندرج في عداد رأس المال لعام 2022 (بآلاف اليوروات)

1- إن المخصَّصات للعمل الإضافي تلزم لسد تكاليف العمل الذي يضطلع به تقنيو إدارة المرافق الذين يُستدعَون في حالات الطوارئ للقيام بأعمال مثل أعمال الإصلاح أو غيرها من العمليات العاجلة خارج ساعات العمل.

2- ومن تكاليف صيانة المباني تكاليفُ التنظيف، وتكاليف البستنة، وتكاليف أعمال التعديل في المباني، وتكاليف تدبر النفايات، وتكاليف مكافحة الآفات.

3- وتشمل تكاليف المرتفقات تكاليف الكهرباء والتدفئة/التبريد ورسوم الصرف الصحي.

4- وتشتمل صيانة الأثاث والعتاد على إصلاح الأثاث والمفروشات النسيجية.

5- ومن اللوازم والمواد الأواني وأدوات المائدة المستخدمة في المقصف، ولوازم أعمال الإصلاح الصغيرة التي يقوم بها مباشرة موظفو إدارة مرافق المحكمة.

6- إن الأثاث يُستبدل عند عطبه عطباً يتعذر رأبه. ويخص المبلغ المعني مبنى المقر الرئيسي فقط.

قسم الخدمات العامة	
العمل الإضافي	20.0
صيانة المباني	864.3
المرتفقات	864.0
صيانة الأثاث والعتاد	30.0
اللوازم والمواد	9.0
الأثاث	35.0
المجموع الفرعي لقسم الخدمات العامة	*1 822.3*
البرنامج الرئيسي الخامس (المباني)	
عمليات استبدال ما يندرج في عداد رأس المال لعام 2022	331.6
الصيانة الوقائية والتصحيحية	1938.4
المجموع الفرعي للبرنامج الرئيسي الخامس (المباني)	*2 270.0*
المجموع	**4 092.3**

المرفق السادس عشر

ما تحقَّق في عام 2021 من الوفورات والمكاسب المتأتية عن زيادة النجاعة ومقدَّرات ما سيتحقَّق منها في عام 2022

1- وفقاً لما طلبته جمعية الدول الأطراف ("الجمعية") ولجنة الميزانية والمالية، تُقدَّم في هذا المرفق معلومات مفصَّلة عن الوفورات، والمكاسب المتأتية عن زيادة النجاعة، والتكاليف غير المتكرِّرة، وتخفيضات التكاليف الإضافية. وفيما يخص منطلق هذه المبادرة، يرجى الرجوع إلى الأقسام ذات الصلة في الطلبات المتعلقة بالوفورات والمكاسب المتأتية عن زيادة النجاعة[1].

ألف- الوفورات

الوصف	الناتج المحقق (في ميزانية عام 2022 البرنامجية المقترَحة)	*التكاليف المتفاداة لعام 2021 (دون تغيير المقادير المرجعية الأساسية) (بآلاف اليوروات)*	*تقليص المقادير المرجعية الأساسية لعام 2022 (بآلاف اليوروات)*
عدم تجديد رخصة الصيانة والدعم الخاصة بالتطبيق تيتوس (Titus) لتأشير الرسائل	إن عدم تجديد رخصة الصيانة والدعم الخاصة بالتطبيق تيتوس (Titus) لتأشير الرسائل في عام 2021 بسبب قلة الوظائف التي يؤديها وقلة تطابقه مع وسائل العمل عن بُعد سيفضي إلى تقليص في المبلغ المرجعي الأساسي مقداره 13.0 ألف يورو في السنة اعتباراً من عام 2021 فصاعداً.	-	13.0
تقليص تكاليف دعم نظام التسجيل الرقمي	مكّن تدريب تقنيي المعدات السمعية البصرية المجرى في مكان العمل لكي يتولوا دور الدعم الأولي من التفاوض لتقليص تكاليف الدعم فقُلِّصت من 206.0 آلاف يورو في عام 2021 إلى 142.0 ألف يورو في عام 2022 (في إطار بند التكاليف الأساسية).	-	64.0
دمج وسائل التخزين	إن دمج وسائل تخزين البيانات المتقادم عهدها في عام 2021 سيقلص التكاليف السنوية ذات الصلة من 75.0 ألف يورو إلى 50.0 ألف يورو.	-	25.0
ترقية التخزين بأشرطة التسجيل وتحسينه الأمثل	وجد قسم خدمات تدبُّر المعلومات طريقة لتحديث حله الخاص بالتخزين بأشرطة التسجيل يتيح زيادة سعة التسجيل لكل شريط، مقلِّصاً بذلك عددَ الأشرطة اللازمة التي يجري حفظها خارج الموقع ومقدارَ المصروفات ذات الصلة المندرجة في بند التكاليف الأساسية من 25.0 ألف يورو في عام 2021 إلى 5.0 آلاف يورو في السنة بدءاً من عام 2022 فصاعداً.	-	20.0
عدم تجديد عقد الصيانة والدعم الخاص بالمكوِّن الإضافيPS QUAESTIO PRO لنظام IBM SPSS	تقرّر الاستغناء عن هذه الأداة إثر مراجعة لاستعمالها وللاستراتيجية ذات الصلة. وقد قرّر مجلس التوجيه («الحوكمة») المعني بتدبُّر المعلومات (IMGB) عدم تجديد عقد الدعم المعني بدءاً من عام 2022 فصاعداً.	-	5.4
عدم تجديد عقد الصيانة والدعم الخاص بالبرنامج الحاسوبي بريزي (Prezi) المستخدم في تقديم العروض البيانية	نظراً إلى دمج مجموعة التطبيقات، أقرّ مجلس التوجيه («الحوكمة») المعني بتدبُّر المعلومات عدم تجديد الاشتراك المتعلق ببرمجيات بريزي (Prezi).	-	1.5

[1] *الوثائق الرسمية لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الدورة الخامسة عشرة، لاهاي، 16-24 تشرين الثاني/نوفمبر 2016* (ICC-ASP/15/20)، المجلَّد الأول، الجزء الثالث، القرار ICC-ASP/15/Res.1، القسم لام، الفقرتان 1 و2؛ والوثيقة ICC-ASP/16/10، الفقرات 38 حتى 51، ومرفقها العاشر؛ والقرار ICC-ASP/16/Res.1، القسم كاف، الفقرة 2؛ والوثيقة ICC-ASP/17/5، الفقرة 17.

الوصف	الناتج المحقَق (في ميزانية عام 2022 البرنامجية المقترَحة)	*التكاليف المتفاداة لعام 2021 (دون تغيير المقادير المرجعية الأساسية) (بآلاف اليوروات)*	*تقليص المقادير المرجعية الأساسية لعام 2022 (بآلاف اليوروات)*
الشراكة مع مركز الأمم المتحدة الدولي للحوسبة: تغيير موفِّر الخدمات وتحقيق تقليص متكرِّر في تكاليف صيانة الموقع الشبكي للمحكمة، بما في ذلك وظيفة البث العمومي المتواصل على شبكة الإنترنت	راجع قسم خدمات تدبُّر المعلومات الحلول الاستضافية المعمول بها فميَّز موفِّر خدماتٍ جديداً. إنه مركز الأمم المتحدة الدولي للحوسبة، وهو منظمة لا تبتغي الربح مقتصرة على استرداد ما تتكبده من تكاليف يمكنها أن تقدِّم، بالاستناد إلى كثرة الجهات التي تتعامل معها ضمن نطاق نظام الأمم المتحدة الموحَّد، حلولاً قابلة للتكييف ناجعة بالقياس إلى تكاليفها. والحل المأخوذ به هو برنامجٌ حاسوبي (Drupal) متاح للعموم، خلافاً لتطبيق SharePoint. لقد أعْمَل مركز الأمم المتحدة الدولي للحوسبة مشاريع عديدة لاستضافة المواقع الشبكية وله سجل نجاح مشهودٍ به في تعامله مع منظمات أخرى مثل المنظمة الدولية للهجرة (IOM) والصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة (UNJSPF)، ومكتب الأمم المتحدة في جنيف (UNOG). إن التكاليف الأساسية لدعم الموقع الشبكي للمحكمة التي بلغت 91.6 ألف يورو في عام 2021 ستُقلَّص بمقدار 75.0 ألف يورو في السنة بدءاً من عام 2022 فصاعداً.	-	75.0
ترشيد تكاليف التراخيص الخاصة بتدبُّر الوثائق	يقوم قسم خدمات تدبُّر المعلومات بتقييس الحل المأخوذ به لتدبُّر المحتوياتفي المحكمة. فالمحتويات ستنتقل تدريجياً إلى نظام SharePoint. أما الحل الحالي المعمول به (نظام HPE لتدبر الوثائق)، فسيُستغنى عنه تدريجياً، ما سيقلِّص عدد الرخص اللازمة كل سنة. وستنخفض تكاليف الصيانة نتيجةً لذلك.	-	30.0
المقابلات المجراة في المقر والمقابلات المجراة عن بعد: في إطار شعبة التحقيق التابعة لمكتب المدّعي العام عُمِل منذ عام 2018 (عندما سمحت بذلك المقتضيات الأمنية) بإجراء يسافر الشهود المقيمون في أوروبا وفقه إلى المقر بدلاً من أن يسافر محققان إلى المكان الذي يقيم فيه الشاهد. أما فيما يخص عام 2022 فلا تشتمل التوقعات إلا على مقابلات تُجرى عن بعد.	فيما يخص عام 2021، يُتوقع أن تُجرى في المقر 25 مقابلة وأن تُجرى عن بعد 30 مقابلة. وبذلك تُدَّخر تكاليف سفر محققَيْن. ويبلغ مجموع الوفورات المعنية 194.7 ألف يورو ناقصاً كلفة سفر الشهود إلى المقر في 25 حالة. أما فيما يخص عام 2022 فيُزمع إجراء 30 مقابلة عن بعد. ولن تُجرى بعد الآن مقابلات في المقر. إن الأخذ بالحل المتمثل في إجراء 30 مقابلة عن بعد سيوفر تكاليف سفر محققَيْن وبدل معيشتهما اليومي، وتكاليف قاعات الاجتماع. ويبلغ مقدار الوفورات المتوقَّع أن يؤتيها ذلك 106.2 آلاف يورو.	150.7	106.2
زيادة تواجد موظفي شعبة التحقيق في الميدان: استحداث قدرة على التحقيق في الميدان	فيما يخص عام 2021 ثمة بعثتان يُتوقع أن لا يلزم إجراؤهما وذلك بفضل وجود الموظفين/شاغلي الوظائف التالية في الميدان: 1- مساعد معني بالتحقيق في حالة معيَّنة (موظف واحد في الحالة في كوت ديفوار) 2- مساعد معني بالتحقيق في حالة معيَّنة (موظفان في الحالة في كوت ديفوار) 3- مساعد معني بالتحقيق في حالة معيَّنة (موظف واحد في الحالة في جورجيا) 4- مساعد معني بالتحقيق في حالة معيَّنة (موظف واحد في الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى) 5- محقق مساعد من الرتبة ف-1 (في الحالة في مالي). بذلك ستُقلَّص الاعتمادات التي تلزم لسد تكاليف السفر وتكاليف الموظفين، ما يفضي إلى وفوراتٍ مقدارها 214.0 ألف يورو في عام 2021. ويُتوقع أن تُحقَّق في عام 2022 وفورات مقدارها 100.0 ألف يورو على افتراض إقامة وحدات ميدانية في بلدان حالات أخرى لـمّا يزل يتعيَّن تحديدها.	214.0	100.0

الوصف	الناتج المحقَق (في ميزانية عام 2022 البرنامجية المقترَحة)	*التكاليف المتفاداة لعام 2021 (دون تغيير المقادير المرجعية الأساسية) (بآلاف اليوروات)*	*تقليص المقادير المرجعية الأساسية لعام 2022 (بآلاف اليوروات)*
إثر تباحث مع المسؤولين عن الدعم الذي تقدّمه "بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي" (MINUSMA) نُصبت عدّادات في محال المحكمة لقياس التكاليف الفعلية التي تتكبدها هذه البعثة لتوفير المرتفقات، ما أفضى إلى وفورات كبيرة في المستهلَكات من الماء والكهرباء.	يُتوقع أن يفضي الاتفاق الجديد بشأن الأسعار إلى وفورات مقدارها 45.1 ألف يورو. كما يُتوقع أن يكون استعمال المحال أقل كثافةً منه في عام 2021 وذلك بفضل ترتيبات العمل عن بُعد، ما يؤدي إلى وفورات مخطَّط لتحقيقها مقدارها 30.8 ألف يورو.	-	30.8
قيام موظفي قسم تدبُّر الأعمال القضائية بتدريب العاملين في المكاتب القطرية على تدبُّر الدعم في مجال الروابط الفِدْيَوية عن بُعد في المكاتب القطرية، ما يفضي إلى وفورات في تكاليف السفر التي يتكبدها هذا القسم	متى انتهت القيود المفروضة بسبب جائحة كوفيد-19 ستقتصر الأسفار التي يلزم أن يجريها قسم تدبُّر الأعمال القضائية على الأسفار من أجل الاهتمام بالروابط الفِدْيَوية غير المقامة في المكاتب القطرية. وخلافاً للحال فيما يخص تكاليف السفر البالغة 30.9 ألف يورو في عام 2021 على افتراض أن يُستجوب 90 شاهداً، يُطلب فيما يخص عام 2022 مبلغ مقداره 13.4 ألف يورو على افتراض استجواب مئة شاهد وشاهد (101).	-	17.5
سيؤخذ بالحلول القائمة على الترجمة الشفوية عن بُعد عند الإمكان وبحسب الاقتضاء. وقد بينت الخبرة المكتسبة من أزمة كوفيد-19 أن الأخذ بالترجمة الشفوية عن بُعد يمكن أن يكون خياراً مجدياً، كأن يؤخذ بها فيما يخص الاجتماعات القصيرة التي تعقد في محال ذات بنية تقنية أساسية ملائمة وفيما يخص بعض الفعاليات غير القضائية.	قلِّصت الزيادة في نفقات السفر استناداً إلى طلبات الخدمة. فقد قُلِّصت تكاليف السفر من أجل إجراء المقابلات بمقدار 16.0 ألف يورو. وتُفوديت تكاليف رحلات مدتها 85 يوماً على أساس الكلفة البالغة 330 يورو في اليوم لبدل المعيشة اليومي المطبَّق فيما يخص المملكة المتحدة. وتُفوديت مهام دعم لقسم المجني عليهم والشهود لمدة 60 يوماً تبلغ كلفة اليوم الواحد منها 97 يورو. وتُفوديت تكاليف 20 يوم سفر لتراجمة غير محليين لتولي الترجمة الشفوية في الميدان يُقدَّر أن مجموعها كان سيبلغ 6.7 آلاف يورو. وتُفوديت تكاليف ترجمة شفوية عن بُعد لدعم أنشطة قسم المجني عليهم والشهود مقدارها 33.8 ألف يورو.	90.4	-
طبّق تخفيض لمقدار طلبات الترجمة الشفوية الموفَّرة في الميدان وطلبات الترجمة بلغات الحالات المتوقَّع أن يقدمها أهم المنتفعين بالخدمات المعنية، وذلك استناداً إلى المقدار الأقصى والمقدار المتوسط للمصروفات التي تكبدها هؤلاء المنتفعون بالخدمات على امتداد السنوات الثلاث السابقة.	حُقِّق تخفيض للزيادة في المصروفات المتصلة بأتعاب فرادى المتعاقدين استناداً إلى طلبات الخدمة. فقد خُفِّض عدد أيام خدمة الموظف من الرتبة خ ع-7 بمقدار 114 1 يوماً يُقدَّر أن تبلغ كلفة اليوم منها 112 يورو (التعريفة المحلية).	125.0	-
في عام 2021 أصدر المكتب القطري القائم في كوت ديفوار استدراج عروض تنافسية لتوفير خدمات إسكان، مُعامِلاً بصورة مركزية توفير خدمات كانت تُنظَّم سابقاً عن طريق مقدِّمي خدمات متعددين.	بلغ مقدّر تكاليف الخدمات التي وفِّرت عن طريق مقدِّمي خدمات متعددين ما مجموعه 73.9 ألف يورو بينما بلغت تكاليف الخدمات المقابلة التي تقدمها جهة وحيدة 62.0 ألف يورو. إن انتقاء مقدِّم الخدمات على نحو مركزي اعتباراً من الأول من تموز/يوليو 2021 سيؤتي وفورات مقدارها 10.9 آلاف يورو.	10.9	-
إثر اعتماد نظام تدبُّر التعلم على الإنترنت تسنى للمحكمة تقليص مبلغ الموارد المطلوبة في إطار ميزانية الموارد البشرية لقلم المحكمة لسد تكاليف التدريب المتكبَّدة في المحكمة جمعاء.	قلِّصت المتطلبات من الموارد من أجل التدريب بمقدار 49.6 ألف يورو.	-	49.6
بيّن استعراض الخدمات التي تقدمها وحدة إدارة المرافق التابعة لقسم الخدمات العامة أن الخدمات نفسها يمكن أن تُوفَّر من خلال بنية للأفرقة المعنية تتسم بمزيد من المرونة.	ألغيت ثلاث وظائف من الرتبة خ ع-ر أ وأضيفت وظيفة واحدة من الرتبة ف-3 ما تمثّل صافي أثره في تخفيضٍ لعدد الوظائف وتقليصٍ لتكاليف الموظفين.	-	87.3

الوصف	الناتج المحقق (في ميزانية عام 2022 البرنامجية المقترَحة)	*التكاليف المتفاداة لعام 2021 (دون تغيير المقادير المرجعية الأساسية) (بآلاف اليوروات)*	*تقليص المقادير المرجعية الأساسية لعام 2022 (بآلاف اليوروات)*
في عام 2020 بدأت الدوائر المتخصِّصة المعنية بكوسوفو عمليات الاحتجاز في المبنى 4 وتولت قسطاً من المهام ذات الصلة متفقاً عليه. فتسنى لقسم الاحتجاز تقليص عدد موظفي السجن بمقدار مقابل.	حقق قسم الاحتجاز في عام 2021 تخفيضاً مقداره 106.0 آلاف يورو في نفقاته التشغيلية العامة، التي بلغت 1 940.0 ألف يورو في عام 2020، ما يُتوقع أن يفضي إلى تقليص للمبلغ المرجعي الأساسي في عام 2022.	106.0	-
كان قسم الأمن والسلامة سيحتاج عادة إلى 7 موظفين معنيين بالأمن معيَّنين في إطار المساعدة المؤقتة العامة (كما في الماضي) لتوفير خدمات الأمن والسلامة لقاعتين من قاعات جلسات المحكمة في آنٍ معاً. والحال أن هذا القسم يقترح، إثر إجراء تعديل لنموذج عمله وتدارسٍ دقيقٍ للأنشطة المتوقَّع أن تجري في عام 2022، العمل بنهجٍ مرنٍ أكثر نجاعةً تسد به الاحتياجات إلى الموظفين مؤقتاً بعمل ثلاثة موظفين معنيين بالأمن معيَّنين في إطار المساعدة المؤقتة العامة (ثلاثة من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل) وبعمل إضافي تبلغ تكاليفه 112.0 ألف يورو.	إن النهج المقترَح سيتيح لقسم الأمن والسلامة تحقيق وفورات يقارب مبلغها 99.6 ألف يورو، تتمثل في الفرق بين تكاليف ثلاثة وظائف من الرتبة خ ع-رأ والعمل الإضافي، من جهة، وتكاليف سبع وظائف من الرتبة خ ع-رأ من جهة أخرى.	-	257.4
المجموع		**697.0**	**882.7**

باء- المكاسب المتأتية عن زيادة النجاعة

الوصف	الناتج المحقق (في ميزانية عام 2022 البرنامجية المقترَحة)	*التكاليف المتفاداة لعام 2021 (دون تغيير المقادير المرجعية الأساسية) (بآلاف اليوروات)*	*الوفورات لعام 2021 (بآلاف اليوروات)*
يُعتبر إعداد ميزانية عام 2022 البرنامجية المقترَحة أول مثالٍ على استعمال أداة "تخطيط الأعمال وإدماجها" التي اعتُمدت منذ سنتين استعمالاً معمَّماً. إن اتسام استعمال هذه الأداة بالطابع الشامل أتاح للموظفين تسخير وقتهم على نحو أنجع في مرحلة إدخال البيانات، وجعل مراجعةَ الإدارة للبيانات أسهل، وإعدادَ تقارير الإدارة أسرع وأجدر بالتعويل عليها. وبإعمال هذه الأداة أصبح بوسع جميع الأقسام إدخال متطلباتها فيما يخص ميزانية السنة التالية في المنصة الإلكترونية على الإنترنت. ويَسْهُل على مدير كل قسم أن يراجع البيانات التي يدخلها قسمه وعلى قسم الميزانية أن يجمع البيانات المعنية ضمن تقارير الإدارة بعد أن يكون المدير المعني قد أقرها. إن التقارير التي تُعَد على هذا النحو تكون سريعة الإتاحة وخاليةً من الأخطاء، خلافاً للتوليفات الصعبة التناول المعدة بالاستعانة ببرنامج Excel التي كانت تُستخدم سابقاً.	فيما يخص قسم الميزانية يُتوقع أن يبلغ مقدار المكسب المتأتي عن زيادة النجاعة بواسطة هذه الأداة ما يناظر زهاء أسبوعين من وقت عمل المساعد المعني بالميزانية (موظف من الرتبة خ ع-رأ) خلال ثلاثةِ أشهر فترة الإعداد الكثيف للميزانية الممتدة من آذار/مارس حتى حزيران/يونيو. فمهمة المساعدين المعنيين بالميزانية تبدلت من كونها إدخالاً للبيانات في صحيفة جدولية لإنشاء وثيقة الميزانية إلى كونها عملية تحقق من إدخالها في أداة تخطيط الأعمال وإدماجها ضمن إطار الحل المستند إلى برمجيات SAP. هذا ولم يُقيَّم أثر ذلك على سائر مكوِّنات المحكمة.	-	4.5

الوصف	الناتج المحقق (في ميزانية عام 2022 البرنامجية المقترَحة)	*التكاليف المتفاداة لعام 2021 (دون تغيير المقادير المرجعية الأساسية) (بآلاف اليوروات)*	*الوفورات لعام 2021 (بآلاف اليوروات)*
يخطط قسم الميزانية للعمل بإجراء جديد على نطاق المحكمة في عام 2022 بغية تمكين موظفي التصديق من الشروع في عمليات تحويل الاعتمادات ضمن نظام SAP، مستغنين بذلك عن الإجراء القائم على استعمال الورق المستلزم للكثير من الموارد المعمول به حالياً. ويُتوقع أن يزيد الإجراء الجديد من جودة إدارة موظفي التصديق للاعتمادات جاعلاً في الوقت نفسه عمل قسم الميزانية أنجع.	فيما يخص قسم الميزانية يُتوقع أن يناظر المكسب المتأتي عن زيادة النجاعة على هذا النحو زهاء 30% من عبء العمل الواقع على عاتق المساعد المعني بالميزانية.	23.0	-
نظرت أقسام شعبة الخدمات الإدارية في سبل تحسين الإجراء المتبع حالياً فيما يخص مراقبة كشوف الرواتب والميزانية، فميَّزت أداةً من أدوات نظام SAP تعزّز تبادل البيانات بين قسم الموارد البشرية وقسم الميزانية: هي أداة "تخطيط تكاليف العاملين/تخطيط الأعمال وإدماجها" (PCP/PBC). إن هذه الأداة تتيح تناقل البيانات بين مختلف نمائط نظام SAP المشاركة في الإجراء المتعلق بكشوف الرواتب، ما سيتيح للأقسام تحسين هذا الإجراء باستحداث متصوَّرات توقعية ويمكن أن يتيح الحجزَ المسبق لتكاليف الرواتب ضمن نظام SAP.	يتوقع قسم الميزانية أن يتوصل، بتنفيذه المرحلة الأولى من تطبيق هذا الحل الجديد ضمن نظام SAP، إلى تقليص عدد المعاملات المجراة خلال دورات الأعمال الشهرية المتعلقة بكشوف الرواتب بنسبة لا تقل عن 50% في عام 2022. ويقابل ذلك انخفاضاً في الوقت المستغرق من زهاء يوم واحد في الشهر إلى زهاء نصف يوم في الشهر. وسيُسخَّر الوقت المكتسب عن طريق ذلك لتحليل تكاليف الموظفين بغية تعزيز توقعات التنفيذ والتوصل في نهاية المطاف إلى تحسين إدارة الموارد من الموظفين بغية تحقيق معدَّلات تنفيذ أعلى في نهاية السنة.	-	2.1
تحسين الترابط والتحليل عن طريق منصة المحكمة الخاصة بالاستخبار عن التهديدات	سيتيح ذلك للوحدة المعنية بأمن المعلومات التركيز على الأحداث والمؤشرات الأكثر إلحاحاً في مجال أمن المعلومات، ما يقلِّص الوقت المقضي في تحديد العلاقات بين الأحداث والعوارض المنعزلة، ومدى أهميتها، والتوصل كذلك إلى زيادة فعالية ونجاعة هذه الوحدة في تحسين إبراز الأخطار المحيقة بأمن المعلومات خلال ساعات العمل. فالإجراء المتَّبع حالياً في هذا المجال يستلزم تمييزَ الأحداث المثيرة للاشتباه، واستبانةَ ترابطها وتحليلَها من ناحية ما يمكن أن توقعه من أذى. أما الإجراء الجديد فيتيح تحقيق ذلك من خلال الأتمتة، ما يقلص الجهد والوقت اللذين يتعيَّن أن يبذلهما المشغِّل البشري. ويُقدَّر ما يؤتيه ذلك من تخفيض في الجهود المعنية بما يعادل 0.1 من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل من الرتبة خ ع-رأ للوحدة كلها.	-	7.7
تحسين ضوابط مراقبة السياسات والإجراءات من أجل التصدي للعوارض الماسة بأمن المعلومات في المحكمة وتدبُّر هذه العوارض	يقدّر مجمل الوفورات في الجهد المعني لكلِ وحدةِ أمنِ المعلومات بما يكافئ 0.1 من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل (مقدار يتوزع على موظفَيْن من الرتبة خ ع-رأ، وموظف واحد من الرتبة ف-3، وموظف واحد من الرتبة ف-4). وقد تُوَصِل من خلال استراتيجية تكنولوجيا المعلومات/تدبُّر المعلومات والاستثمارات ذات الصلة إلى تقليص الوقت الذي يبذله الموظفون عن طريق أتمتة مراقبة أمن المعلومات والإبلاغ عنه. كما قُلِّص الوقت اللازم للتحرك من أجل تحقيق الهدف المتمثل في أن يقل هذا الوقت عن 30 دقيقة.	-	11.2

الوصف	الناتج المحقق (في ميزانية عام 2022 البرنامجية المقترَحة)	*التكاليف المتفاداة لعام 2021 (دون تغيير المقادير المرجعية الأساسية) (بآلاف اليوروات)*	*الوفورات لعام 2021 (بآلاف اليوروات)*
زيادة أتمتة عمليتي تسجيل وتحليل الحوادث الأمنية في نظام الدليل النشط.	تعزى الوفورات المعنية إلى أتمتة السيرورات ضمن نطاق الإجراء اليدوي المعمول به حالياً. إن الإجراء المعمول به حالياً يستلزم تمييزَ حوادث الدليل النشط المثيرة للاشتباه، واستبانةَ ترابطها، وتحليلَها من ناحية الضرر الذي يمكن أن توقعه. ويتحقق ذلك بالإجراء الجديد عن طريق الأتمتة، ما يقلص الجهد والوقت اللذين يلزم أن يبذلهما المشغِّل البشري. ويُقدَّر ما يؤتيه ذلك من تخفيض في الجهود المعنية بما يعادل 0.1 من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل من الرتبة خ ع-رأ للوحدة كلها.	-	7.7
تهيئة فرص لتدرب الموظفين على الإنترنت بغية تحسين الاستفادة من الاشتراكات الإلكترونية والمواد المتاحة مجاناً على شبكة الإنترنت، وتيسير وتحسين اطّلاعهم على المنشورات والمواد البحثية ذات الصلة.	تواصلت المحكمة مع مقدِّمي الخدمات الذين تتعامل معهم حالياً، ومع مكتبة مقر الأمم المتحدة وجهات أخرى توفِّر قواعد البيانات، لكي تهيئ لموظفيها وللمحامين الخارجيين فرصاً للتدرب التخصصي المجاني على شبكة الإنترنت. فهيأت المحكمة، دون أن تتحمل أي تكاليف، لخمس دورات تدريب على هذا النحو بلغ مجموع من استفادوا منها 186 شخصاً. وقد أفضت هذه الدورات إلى تقليص الوقت الذي يقضيه موظفو المكتبة في تناول الطلبات المتكرّرة وغيرهم من موظفي المحكمة في تقصي المعلومات. ويُقدَّر أن تلبية المكتبة لطلب بحثٍ معقد تكافئ ساعتين ونصف الساعة (2.5) من وقت عمل موظف من الرتبة ف-2. وعليه فإن الوقت الذي يقتصده الموظف الواحد من الموظفين الذين تدربوا على هذا النحو يقدَّر تقديراً متحفظاً بساعتين ونصف الساعة (2.5) في المتوسط من الساعات المقضية في البحث، أي أنه ادُّخر ما مجموعه 465 ساعة من وقت عمل الموظفين المعنيين.	29.9	-
عدم تجديد عقد الصيانة والدعم الخاص بنظام Systran للترجمة المستعان فيها بالحاسوب	استناداً إلى بحث أجرته الشركة الحائزة لبراءة إنتاج البرنامج الحاسوبي المعني، اقترح مكتب المدّعي العام الكف عن استخدام هذا النظام بدءاً من عام 2023 فصاعداً وإنهاء عقد الدعم والصيانة الرسمي الخاص به في عام 2022.	-	29.9
وجوب أن تَجرى في الصباح الباكر فحوصٌ مؤتمتة لسلامة النظم تشمل كلَّ مكوِّنات تكنولوجيا المعلومات الأساسية في المكاتب القطرية، تفضي إلى إرسال بلاغ بالبريد الإلكتروني يُفصِّل كل ما قد يعاين من مشكلات، يمكن عندئذٍ تذليلها على نحوٍ استباقي لا على نحوٍ انفعالي	الإبلاغ الاستباقي بمشكلات تكنولوجيا المعلومات في المكاتب القطرية، ما يتيح تذليلها على نحوٍ أسرع وأنجع	-	-
تطبيق حل ساتلي جديد (منخفض السوية) للمكتب القطري القائم في بَنْغي يهيئ للعمل بعرض موجة أكبر ويوفِّر خطاً احتياطياً، فيزيد نجاعة هذا المكتب القطري زيادة كبيرة	لم تعمل هذه الخدمة لمدة كافية تتيح المقارنة من حيث مسائل التوصيلية، لكن هذا المكتب القطري مجهزٌ الآن بخطٍ ثانٍ مخصَّص للتواصل الفِدْيَوي عن بعد لقاء نفس الثمن الذي كان في السابق يُدفع من أجل خطٍ وحيد. ونتيجةً لذلك لم يعد الاتصال ينقطع خلال جلسات استجواب الشهود.	-	-
أعاد قسم التحقيق التابع لمكتب المدّعي العام تخصيص موظفَيْن بنقلهما مؤقتاً من مواقع عمل أخرى لكي يساعد أحدهما فريق التحقيق المعني بالحالة في دارفور بالسودان ويساعد الآخر قسم تحليل عمليات التحقيق (بشأن القضية الثانية في الحالة في كوت ديفوار)، مولياً المهمتين اللتين يؤديانهما حالياً درجةَ أوليةٍ أدنى.	لا يستلزم ذلك أي إجراءات توظيف. ويقدّر المكسب المتأتي عن زيادة النجاعة عن هذا الطريق بما يعادل شهراً من عمل الموظف الواحد من الرتبة ف-3.	10.0	-

الوصف	الناتج المحقق (في ميزانية عام 2022 البرنامجية المقترَحة)	*التكاليف المتفاداة لعام 2021 (دون تغيير المقادير المرجعية الأساسية) (بآلاف اليوروات)*	*الوفورات لعام 2021 (بآلاف اليوروات)*
اعتَمدت في قسم البحث الجنائي العلمي مواد فِدْيَوية يمكن الاستعانة بها باستقلال للاسترشاد بشأن جمع وتناول البيانات. فأمكن لمن يريد الاستعانة بهذه المواد من العاملين في مكتب المدّعي العام أن يتسجل بنفسه، ما حرَّر موارد من الموظفين بعدم استلزامه قضاء أي مدرّب بعضاً من وقته لتسيير الجلسات المعنية أو تحديد مواعيدها. وتُوفَّر في نطاق ذلك دورتان هما (1) دورة عن جمع البيانات المؤتمت في عمليات التحقيق التي يجريها مكتب المدّعي العام و(2) دورة في تناول البيانات عن طريق التطبيق المسمى "الملف المحمول" (Portable Case) ببرمجيات "أكسيوم" (AXIOM)**.**	يقدّر المكسب المتأتي عن زيادة النجاعة على هذا النحو بما يعادل 10 أيام من أيام عمل الموظف من الرتبة ف-3 في السنة.	-	5.5
اعتمد قسم البحث الجنائي العلمي تطبيقات تفاعلية لوضع الخرائط يستعاض بها عن الخرائط الورقية والخرائط الساكنة.	يبلغ مقدار الوقت الذي يُقتصد عن طريق وضع الخرائط التفاعلي بما يكافئ 3 أشهر من وقت عمل الموظف من الرتبة ف-3 العامل بدوام كامل.	-	30.7
تحسين قيام فريق المحكمة الإلكترونية (eCourt) بتدريب مستعملي هذا النظام وذلك بالانتقال من التدريب الحضوري إلى التدريب عن طريق التواصل عن بُعد بواسطة التسجيلات الفِدْيَوية على الإنترنت.	بعد العمل الابتدائي المتمثل في إنشاء التسجيلات الفِدْيَوية، سيوفَّر التدريب للمنتفعين النهائيين بحسب رغبتهم دون أن يستلزم ذلك وقتاً إضافياً من وقت عمل موظفي قسم تدبُّر الأعمال القضائية من الرتبة خ ع-رأ. ويُقدَّر المكسب المتأتي عن زيادة الفعالية على هذا النحو بـ5 ساعات من وقت عمل الموظف من الرتبة ف-2 و5 ساعات من وقت عمل الموظف من الرتبة خ ع-رأ.	-	0.6
الحفاظ على الخبرة: المواظبة على تشجيع حراك العاملين والاستعانة بهم على النحو الأمثل خلال المراحل التي تشهد انخفاضاً في النشاط على صعيد جلسات المحكمة وذلك بإعادة تخصيص موظفي قسم تدبُّر الأعمال القضائية بانتقالهم من العمل في إطار فريقٍ إلى العمل في إطار فريقٍ آخر ضمن القسم أو إلى العمل في وحدات أخرى ضمن قلم المحكمة أو في المحكمة جمعاء، أو إلى العمل في منظمات دولية أخرى على أساس تبادل الموظفين	التعاضد ضمن قسم تدبَّر الأعمال القضائية: يساعد الموظفون المعنيون بالدعم في مجال أنشطة جلسات المحكمة أفرقةً أخرى؛ ويساعد معدّو المحاضر القضائية المنسِّقين المعنيين بالمحاضر؛ ويقوم واحد من المساعدين المعنيين بإنتاج المواد السمعية البصرية بمساعدة فريق دعم المحكمة الإلكترونية (eCourt)؛ ويقوم واحد من المساعدين المعنيين بالوثائق القضائية من الرتبة خ ع-رأ على نحوٍ منتظم بمساعدة الكتبة القضائيين لتفادي إلغاء الجلسات في حالة نقص التجهيز بالموظفين. مساعدة الأقسام الأخرى: يقوم موظف من الرتبة خ ع-رأ بمساعدة قسم مشاركة المجني عليهم وجبر أضرارهم بما يعادل 75 ساعة في الشهر من وقت عمل الموظف الواحد العامل بدوام كامل؛ ويساعد موظف من الرتبة ف-2 قسم مشاركة المجني عليهم وجبر أضرارهم (116 يوماً في عام 2020).	-	-

الوصف	الناتج المحقق (في ميزانية عام 2022 البرنامجية المقترَحة)	*التكاليف المتفاداة لعام 2021 (دون تغيير المقادير المرجعية الأساسية) (بآلاف اليوروات)*	*الوفورات لعام 2021 (بآلاف اليوروات)*
تحسين التجهيز الإداري لسجلات الحضور عند نهاية العام: استحداثُ واستدامةُ نظام للحفظ المصون الأمن في تطبيق SharePoint لحفظ السجلات النهائية لحضور 30 موظفاً من العاملين في قسم تدبُّر الأعمال القضائية يتاح النفوذ إليه لقسم الموارد البشرية. إنه أداة ناجعة متاحة لقسم الموارد البشرية لمتابعة مراجعة سجلات الحضور، وقد زاد من نجاعة الإجراء المعني، الذي كان في السابق يستلزم كثيراً من المراسلات والتذكيرات للموظفين، ومن أعمال تصديق الإجازات، ومن البلاغات المرسلة إلى وحدة الصحة المهنية. وقد تجاوب قسم الموارد البشرية مع هذه الطريقة الجديدة في العمل التي يمكن أن يُوَسَّع نطاق اتّباعها ليشمل أقساماً أخرى.	المكسب المتوقع أن يتأتى عن زيادة النجاعة على هذا النحو: ثلاثة أيام من أيام عمل موظف من الرتبة خ ع-رأ في المتوسط، على أساس عمليةِ مراجَعةٍ لمدة شهر واحد.	-	1.7
في الإجراءات القضائية استَعيض عن أضابير مادية منطوية على معلومات مطبوعة أعدها الأطراف (وصل عددها حتى 10 أضابير لكل شاهد) بأضابير رقمية أُعدت مرة واحدة في نظام تدبُّر الأدلة المسمى Ringtail وأتيحت للمستعملين الذين يهمهم الأمر ما أفضى إلى عدم تكبُّد التكاليف المترتبة على المقدار الذي كان سيُصْدَر ويُقَرّ فعلياً من الأوراق المعنية.	في عام 2021 أفضى تطبيق هذا النهج في قضيتين ناشطتين إلى ادّخار موارد مادية (في الطباعة) وساعات عمل لموظف من الرتبة خ ع-رأ يعمل في إطار الفريق المعني بالإجراءات الابتدائية في مكتب المدير العام وضمن إطار أفرقة المحامين الخارجيين. وستُعمَّم هذه الممارسة في المستقبل.	-	-
تحسين تجهيز طلبات المستعملين للمساعدة من فريق دعم المحكمة الإلكترونية (eCourt): بالانتقال من الاستعانة بالرسائل الإلكترونية إلى نظام مؤتمت مركزي (نظام SolvIT).	إن نظام SolvIT المركزي يتيح ادّخارَ الوقت الذي يستغرقه الاتصال مع الأفرقة الأخرى في قسم خدمات تدبُّر المعلومات والمضطلعين بمهام إعادة الإرسال، وتقليصَ الوقت الذي يستغرقه تناول الطلبات. ويصعب تقدير الوفورات التي يؤتيها ذلك بسبب تعدد الأطراف المنخرطة في الأمر وعدم وجود مقادير مرجعية أساسية.	-	-
تنظيف وتبسيط البيانات الشرحية المتعلقة بالأدلة المسجَّلة لدى قلم المحكمة قضيةً فقضية (فيما يخص القضايا النشطة): يُطبَّق تدبير التحسين المستمر هذا لاستبعاد خانات البيانات الشرحية غير اللازمة وتبسيط الإجراءات اللاحقة	بهذا النهج الجديد سيُدّخر قسط من الوقت الذي يقضيه فريق المحكمة الإلكترونية ومنظمو ملفات القضايا في تحميل المعلومات والوثائق التي يجري الكشف عنها، وسيَسْهُل الانتقال إلى منصة أنساق تسلسل الأعمال القضائية. ويصعب تقدير الأثر الذي سيحدثه ذلك نظراً إلى عدم انتظام مدى تقليص أعباء العمل.	-	-
استحداث إجراء مؤتمت خاص بوثائق الالتزام المتنوعة	إن هذا الحل الجديد المأخوذ به في نطاق نظام SAP سيغني عن الحاجة إلى استحداث وثائق الالتزام المتنوعة يدوياً وسيُدَّخر به زهاء نصف يوم من أيام عمل المساعد المعني بالشؤون المالية في الشهر. وسيُسخَّر الوقت المكتسب على هذا النحو لتحسين مراقبة السُلَف المتقادم عهدها التي دُفعت في إطار وثائق الالتزام المتنوعة.	-	2.1
إنشاء موقع شبكي خاص بالاشتراكات المقرَّرة استبعاداً للحاجة إلى طبع الرسائل وختمها واستنساخها وإرسالها بالبريد.	يقدّر المكسب المتأتي عن زيادة النجاعة على هذا النحو بزهاء سبع أيام عمل في السنة للموظف المعاون المعني بالحسابات والاشتراكات (من الرتبة ف-2). وسيُسخَّر الوقت المكتسب لتحديث وصيانة الموقع الإلكتروني. كما ستُقلَّص بذلك تكاليف الإرسال بالبريد وتكاليف الطبع. وسيتاح للدول الأطراف الاطلاع السهل على شبكة الإنترنت على المعلومات المحيَّنة المتعلقة باشتراكاتها.	-	2.4

الوصف	الناتج المحقق (في ميزانية عام 2022 البرنامجية المقترَحة)	*التكاليف المتفاداة لعام 2021 (دون تغيير المقادير المرجعية الأساسية) (بآلاف اليوروات)*	*الوفورات لعام 2021 (بآلاف اليوروات)*
أتمتة إعداد التقارير المتعلقة بمصروفات السفر بتطبيق إجراءٍ لا يُستعمل فيه الورق	إن تنفيذ هذا المشروع في إطار نظام SAP في قسم المالية سيتيح ادخار الوقت باستبعاد الحاجة إلى القيام يدوياً بإدخال التقارير المتعلقة بمصروفات السفر المتلقاة من أجل دفع المبالغ المعنية وضم روابط نظام تدبُّر الوثائق بهذه التقارير في نظام SAP. ويُتوقع أن يبلغ مجمل تقليص الوقت على هذا النحو زهاء نصف يوم من أيام عمل المساعد المعني بالشؤون المالية (موظف من الرتبة خ ع-رأ) في الشهر، وسيسخِّر هذا المساعد الوقت المدخَّر لاستبانة وتذليل المعاسر في سيرورة دفع مصروفات السفر. كما سيستفيد من هذا المشروع جميع القائمين بالأسفار والمكاتب القطرية بفضل فوريةِ تلقي التقارير المتعلقة بمصروفات السفر التي يعدها قسم المالية.	-	2.2
خلال ما يتخلل فترة العقود المبرمة مع التراجمة العاملين في الميدان من أيام يُلغى فيها انتدابهم للعمل بسبب تغيرات في جدول مواعيد المحكمة، تُنظَّم عن بُعد حلقات عمل معنية بالمصطلحات عوضاً عن النشاط المعني.	بذلك توحَّد المصطلحات المستخدمة بلغات الحالات دون أن تترتب على ذلك مصروفات إضافية. ويُخفَّض بمقدار 11 يوماً عددُ أيام الخدمة اللازم أن يؤديها ثلاثة تراجمة بأجر يومي محلي مقداره 94 يورو في اليوم.	-	3.0
يتيح التحلي بالمرونة في الاستعانة بالموارد من الموظفين قيامَ العاملين في قسم خدمات اللغات الذين يمكنهم الترجمة من إحدى لغات الحالات مثل اللغة العربية واللغة الهولندية أو إليها بتقديم خدمات لغوية إضافية؛ ويساعد العاملون في وحدة الترجمة الفرنسية في مهمات ترجمة فورية ضمن إطار العمل من وقت إلى آخر.	تخفيض في تكاليف الاستعانة بمترجمين خارجيين للغتين العربية والهولندية: ما يعادل ترجمة زهاء 86 ألف كلمة بتكلفة تبلغ 0.15 يورو للكلمة الواحدة كان مترجمون خارجيون سيكلَّفون بترجمتها لولا ذلك.	-	13.0
عند الإمكان يؤدي تراجمة من الموظفين مهام ترجمة شفوية في الميدان أو في نطاق العمل بدلاً من أن يؤديها تراجمة مستقلون متعاقد معهم (من بين التراجمة المستقلين المعتمدين للترجمة في الميدان المدرجين في قائمة قسم خدمات اللغات). ولا يتسنى الأخذ بهذا الحل إلا فيما يخص تشكيلات اللغات المتوافر تراجمة بها داخلياً وعندما لا تكون هناك جلسات أو فعاليات أخرى في المقر تستلزم خدمات التراجمة الموظفين.	تحقيق مكاسب متأتية عن زيادة النجاعة فيما يخص أتعاب التراجمة المتعاقدين والاستعانة بالموارد الداخلية على نحو ناجع. ويمثِّل ذلك 45 يوماً من الخدمة التي يؤديها الموظف الداخلي من الرتبة خ ع-رأ ما يحقق مكسباً متأتياً عن زيادة النجاعة يقارب مقداره 257 يورواً في اليوم.	-	11.6
تحقيق مكاسب متأتية عن زيادة النجاعة في إدارة الشراء والمنح من أجل إجراء جبر الأضرار، بما في ذلك التعويضات الجماعية والفردية، والعمل مع الشركاء في التنفيذ، والمصروفات العامة للصندوق الاستئماني للمجني عليهم؛ والعمل بإجراءٍ ناجعٍ من أجل شراء السلع: مثّل الاستثمار في نظام SAP لتدبُّر المنح من أجل معاملات الشراء وجبر الأضرار تحسيناً تقنياً ضرورياً في معمارية النظام من أجل التكفل بدقة إدخال البيانات ومواصلة الإبلاغ وفقاً لقرارات الدوائر الابتدائية	يتوقع الصندوق الاستئماني للمجني عليهم تحقيق المزيد من الشفافية والتحسين في إبلاغ الغير. وفي ظل عدم وجود مقادير مرجعية أساسية في الوقت الراهن، يمكن للصندوق الاستئماني للمجني عليهم أن يفيد بأنه يستطيع الآن تنفيذ معاملات جبر الأضرار في النميطة الخاصة بالمنح في نظام SAP وقد أدرج في برامجه الخاصة بجبر الأضرار أربعة من الشركاء الجدد في التنفيذ. وقد تحقق ذلك بالاستعانة بنفس العدد من الموظفين المسؤولين عن المساعدة في تدبُّر الأموال. ويُتوقع استيعاب المزيد من العمل المتعلق بجبر الأضرار مع الشركاء في التنفيذ بنفس المقدار من الموارد عندما يكتسب الموظفون الكفاءة اللازمة في استعمال النظام. ويُقدَّر المكسب المتأتي عن زيادة النجاعة على هذا النحو بما يكافئ 0.1 من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل من الرتبة خ ع-رأ.	-	7.7

الوصف	الناتج المحقق (في ميزانية عام 2022 البرنامجية المقترَحة)	*التكاليف المتفاداة لعام 2021 (دون تغيير المقادير المرجعية الأساسية) (بآلاف اليوروات)*	*الوفورات لعام 2021 (بآلاف اليوروات)*
أعيد تنظيم سيرورة عمليات التدارس الأولي التي يجريها مكتب المدّعي العام بغية النهوض بالتكامل الأوثق على نطاق المكتب، وتعزيز الانتقال من عمليات التدارس الأولي إلى عمليات التحقيق، والمضي في توسيع نطاق العملية الداخلية لتوحيد المقاييس والممارسات وتناقل المعارف داخلياً.	بفضل تعاون العاملين في قسم التدارس الأولي وشعبة التحقيق وشعبة المقاضاة تعاوناً أوثق فيما يتعلق بتحليل عمليات التدارس الأولي، غدا نقل القضايا من مرحلة التدارس الأولي إلى مرحلة التحقيق أيسر. فلم يعد يلزم قيام محللي شعبة التحقيق بالعمل من جديد على المعلومات المتعلقة بالقضايا لجعلها ممكنةَ الاستعمال في أدوات تحليل عمليات التحقيق المعمول بها في هذه الشعبة.	-	-
الأخذ بنظام لتدبُّر شؤون المستعملين في نظام SAP تدبراً مؤتمتاً	في السابق كان مسك سجلات المستعملين في نظام SAP يجري يدوياً على أساس طلبات الخدمة المقدَّمة ضمن هذا النظام. وقد تسنى بتدبُّر شؤون المستعملين في نظام SAP تدبُّراً مؤتمتاً تقليص أعمال مسك السجلات المعنية بمقدار 50% (يوم واحد من أيام عمل الموظف الواحد من الرتبة خ ع-رأ في الشهر). وسيُسخَّر الوقت المكتسب على هذا النحو للمضي في الأتمتة وفي التحسين في إدارة شؤون فريق نظام SAP.	-	4.2
أفضى إعداد التقارير لمتابعة استعمال رخص برمجيات SAP في المحكمة (الإبلاغ عن تدبُّر رخص برمجيات SAP) إلى زيادة قدرة الفريق المعني بنظام تخطيط الموارد المؤسسية ببرمجيات SAP على مراقبة استخدام الرخص المعنية بصورة شهرية، ما حد من العمل اللازم فيما يتعلق بدمج المعلومات المتعلقة بالرخص المعنية والإفادة بها.	يُتوقع أن يفضي ذلك إلى تقليص عبء العمل المتمثل في الإبلاغ عن الرخص المعنية بنسبة 50% (2.5 من أيام عمل الموظف من الرتبة خ ع-رأ في السنة). وسيُسخَّر الوقت المكتسب على هذا النحو في المضي في الأتمتة والتحسين في إدارة شؤون الفريق المعني بتخطيط الموارد المؤسسية ببرمجيات SAP.	-	0.9
وضع حلول لإدارة التعلم على شبكة الإنترنت: تحسين مترابَط البيانات المرجعية في نظام تدبُّر التعلُّم	كانت استعانة قسم الموارد البشرية بمترابَط البيانات المرجعية في نظام تدبُّر التعلُّم تستلزم عدداً من الخطوات اليدوية التي استعيض عنه الآن بمترابَطٍ مؤتمتٍ تماماً، ما يقلص عبء العمل ذا الصلة بمقدار 0.5 من أيام عمل الموظف الواحد من الرتبة خ ع-رأ في الشهر. وسيُسخَّر الوقت المدَّخر على هذا النحو للمضي في الأتمتة والتحسين على صعيد إدارة شؤون الفريق المعني بتخطيط الموارد المؤسسية ببرمجيات SAP.	-	2.1
إعمال نظام مؤتمت لإقرار الإجازات الـمَرَضية المصدَّقة	إن إجراء الموافقة المؤتمت جعل إقرار الإجازات الـمَرَضية أبسط للفريق المعني به في وحدة الصحة المهنية. وهو لم يغير من المقدار المرجعي الأساسي لكنه أتاح لوحدة الصحة المهنية أن تولي الأولوية للمسائل المتأتية عن جائحة كوفيد-19. وقد قلِّص الوقت الذي تستغرقه مراجعة الإجازة الـمَرَضية بمقدار زهاء أربع دقائق من وقت عمل الموظف من الرتبة خ ع-رأ لكل حالة من زهاء 25 حالة في الشهر.	-	0.9
تخفيض مقدار تكاليف العقود الخاصة بتنظيف مباني المقر	قلِّص مقدار تكاليف العقود الخاصة بالتنظيف من 840.0 ألف يورو قبل جائحة كوفيد-19 إلى 715.0 ألف يورو فيما يخص عام 2021 وعام 2022.	125.0	-
المجموع		**187.9**	**151.7**

جيم- التكاليف غير المتكرِّرة

الوصف	الناتج المحقق (في ميزانية عام 2022 البرنامجية المقترَحة)	*تقليص المقادير المرجعية الأساسية لعام 2022 (بآلاف اليوروات)*
مقدّر تكاليف تعيين القضاة الحديثي الانتخاب	لا تتكبَّد في عام 2022 تكاليف متصلة بقدوم قضاة جدد لتولي مهامهم.	184.7
المجموع		**184.7**

دال- تخفيضات التكاليف الإضافية

الوصف	الناتج المحقق (في ميزانية عام 2022 البرنامجية المقترَحة)	التكاليف المتفاداة لعام 2021 (دون تغيير المقادير المرجعية الأساسية) (بآلاف اليوروات)	تقليص المقادير المرجعية الأساسية لعام 2022 (بآلاف اليوروات)
زيادة الاستعانة بالتدريب في مجال أمن المعلومات على شبكة الإنترنت إبان جائحة كوفيد-19 فيما يخص موظفي الوحدة المعنية بأمن المعلومات	إن زيادة الاستعانة بالتدريب في مجال أمن المعلومات على شبكة الإنترنت إبان جائحة كوفيد-19، عوضاً عن التدريب الحضوري المعتاد، آتت وفورات يراوح مبلغها بين 5.0 آلاف يورو و10.0 آلاف يورو في الفترة 2020-2021 من تكاليف التدريب وتكاليف السفر وبدل المعيشة اليومي فيما يخص الوحدة المعنية. بيد أن ذلك أثر سلباً على استدامة المؤهلات التقنية الضرورية.	10.0	-
تقليص مقدار تكاليف توفير خدمات الإنترنت بسبب تقليص قدِّ المكتب القطري القائم في كِنْشاسا	في عام 2021 بلغت تكاليف توفير خدمة الإنترنت 45.7 ألف يورو. وبنقل المكتب تمكنت المحكمة من زيادة جودة التوصيلية (بخط ألياف ضوئية بدلاً من طرفية ساتلية ذات فتحة بالغة الصِغَر (VSAT)) ومن تقليل التكاليف السنوية لتوفير خدمة الإنترنت إلى 17.0 ألف يورو.	-	28.0
بدأ تقليص قدِّ عمليات قلم المحكمة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في عام 2021 وسيستمر في عام 2022 بإغلاق مقر المكتب القطري في كِنْشاسا. وستبقى المحكمة على القدرة على الاتصال بحكومة البلد المضيف ووكالات الأمم المتحدة وعلى توفير خدمات نقلٍ محدودة عن طريق الموظفين المحليين العاملين في كِنْشاسا. ولئن كان المكتب القطري القائم في أبيجان سيبقى في نفس المحال كما كان في مرحلة دعم الإجراءات الابتدائية فإن قلم المحكمة اتخذ على نحوٍ مماثل خطوات نشطة لنقل الموارد من كوت ديفوار إلى مالي. وسيتزايد تولي الموظفين العاملين في المكتب القطري القائم في مالي الإشراف على الأنشطة المجراة في كوت ديفوار، في مجالات منها مثلاً الإدارة والتوعية.	سعياً إلى الأخذ بحلول مرنة ومراعاة التغيرات التي طرأت على متطلبات العمل كُفَّ عن تمويل 10 وظائف من وظائف العاملين في المكاتب القطرية فيما يخص عام 2022.	-	456.0
المجموع		**10.0**	**484.0**

المرفق السابع عشر

الافتراضات والمعطيات للفترة 2018-2022 من الفترات الخمسية المتعاقبة المأخوذ بها في المحكمة

مقارنة بين الافتراضات والمعطيات للفترة 2018-2022

	المعطى	*المُقَر والفعلي لعام 2018*			*المُقَر والفعلي لعام 2019*			*المُقَر والفعلي لعام 2020*			*المُقَر لعام 2021*		*المقترَح لعام 2022*	
		المقرّ	*الفعلي*	*الوصف*	*المقرّ*	*الفعلي*	*الوصف*	*المقرّ*	*الفعلي*	*الوصف*	*المقرّ*	*الوصف*	*المقترَح*	*الوصف*
1	عدد أيام انعقاد جلسات المحكمة	400	93	قاعتا جلسات: كوت ديفوار - 13 يوماً، جمهورية أفريقيا الوسطى (الحالة الأولى) - 8أيام، جمهورية أفريقيا الوسطى (الحالة الثانية) - يوم واحد، دارفور بالسودان - 5 أيام، جمهورية الكونغو الديمقراطية - 5 أيام (لإنجاز الدفاع تقديم مرافعته)، مالي - 3 أيام، أوغندا -57 يوماً، ICC-RoC46(3)-01/18 - يوم واحد (ترحيل شعب الروهِنجيا). إن التباين يُعزى رئيسياً إلى تأخير في قضية *أنغوين* وقضية *اغَيَغْبو و ابليه غوديه*، بينما أدى تخفيض عدد شهود الدفاع أيضاً إلى انخفاض العدد المتوقَّع لأيام جلسات المحكمة في قضية *بوسكو*.	294	94	قضية *اغَيَغْبو وابليه غوديه* (كوت ديفوار) [1]: 3 أيام؛ قضية *أنغوين* (أوغندا) [2]: 58 يوماً؛ قضية *الحسن* (القضية الثانية في الحالة في مالي): 8 أيام؛ قضية *أنتا غَنْدا* (جمهورية الكونغو الديمقراطية): 4 أيام؛ قضية *لوبَنْغا* (جمهورية الكونغو الديمقراطية): يوم واحد؛ قضية *بمبا* (جمهورية أفريقيا الوسطى): يوم واحد؛ قضية *بمبا وآخرين* (جمهورية أفريقيا الوسطى): يومان؛ قضية *البشير* (دارفور بالسودان): يوم واحد؛ قضية *القذافي* (ليبيا): يومان؛ الحالة في جزر القمر: يومان؛ قضية *أنْغَيسونا* (الحالة الثانية في جمهورية أفريقيا الوسطى): يوم واحد؛ قضية *يكاتوم و أنْغَيسونا* (الحالة الثانية في جمهورية أفريقيا الوسطى): 7 أيام؛ الحالة في أفغانستان: 3 أيام؛ قضية *بندا* (دارفور بالسودان): يوم واحد	0	71	قضية *الحسن*: 48 يوماً؛ قضية *اغَيَغْبو و ابليه غوديه*: 4 أيام؛ قضية *أنغوين*: 3 أيام؛ قضية *أنتا غَنْدا*: 3 أيام؛ الحالة في أفغانستان: يوم واحد؛ قضية *عبد الرحمن*: 4 أيام؛ قضية *يكاتوم و أنْغَيسونا*: يوم واحد؛ قضية *غِتَشيرو*: يوم واحد؛ قضية القذافي: يوم واحد؛ جلسة مغلقة/غير علنية في دعاوى أخرى: 5 أيام	200	الحالة الثانية في جمهورية أفريقيا الوسطى- القضية ب (*يكاتوم وأنْغَيسونا*)؛ 100 يوم؛ الحالة في مالي - القضية الثانية (قضية *الحسن*): 100 يوم	421	الحالة الثانية في جمهورية أفريقيا الوسطى- القضية ب (*يكاتوم وأنْغَيسونا*)؛ 154 يوماً؛ الحالة في مالي - القضية الثانية (قضية *الحسن*): 126 يوماً؛ أوغندا (قضية *أنغوين*): 15 يوماً؛ السودان - قضية (*عبد الرحمن*): 95 يوماً؛ كينيا (قضية *غِتَشيرو*): 30 يوماً
2	عدد الحالات الخاضعة للتحقيق	10	11	الحالة في بورُندي؛ والحالتان الأولى والثانية في جمهورية أفريقيا الوسطى؛ والحالة في كوت ديفوار؛ والحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ والحالة في جورجيا؛ والحالة في كينيا؛ والحالة في ليبيا؛ والحالة في مالي؛ والحالة في دارفور بالسودان؛ والحالة في أوغندا	11	12	الحالة في بورُندي؛ والحالتان الأولى والثانية في جمهورية أفريقيا الوسطى؛ والحالة في كوت ديفوار؛ والحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ والحالة في دارفور بالسودان؛ والحالة في جورجيا؛ والحالة في كينيا؛ والحالة في ليبيا؛ والحالة في مالي؛ والحالة في أوغندا؛ والحالة في بنغلاديش/ميانمار	11	13	والحالة في أفغانستان؛ والحالة في بنغلاديش/ميانمار؛ والحالة في بورُندي؛ والحالتان الأولى والثانية في جمهورية أفريقيا الوسطى؛ والحالة في كوت ديفوار؛ والحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ والحالة في دارفور بالسودان؛ والحالة في جورجيا؛ والحالة في كينيا؛ والحالة في ليبيا؛ والحالة في مالي؛ والحالة في أوغندا	13	الحالة في بورُندي؛ والحالتان الأولى والثانية في جمهورية أفريقيا الوسطى؛ والحالة في كوت ديفوار؛ والحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ والحالة في دارفور بالسودان؛ والحالة في جورجيا؛ والحالة في كينيا؛ والحالة في ليبيا؛ والحالة في مالي؛ والحالة في بنغلاديش/ميانمار؛ والحالة في أفغانستان؛ والحالة في أوغندا	14	الحالة في بورُندي؛ والحالتان الأولى والثانية في جمهورية أفريقيا الوسطى؛ والحالة في كوت ديفوار؛ والحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ والحالة في دارفور بالسودان؛ والحالة في جورجيا؛ والحالة في كينيا؛ والحالة في ليبيا؛ والحالة في مالي؛ والحالة في بنغلاديش/ميانمار؛ والحالة في أفغانستان؛ والحالة في أوغندا؛ والحالة في فلسطين

مقارنة بين الافتراضات والمعطيات للفترة 2018-2022

المعطى		*المُقر والفعلي لعام 2018*			*المُقر والفعلي لعام 2019*			*المُقر والفعلي لعام 2020*			*المُقر لعام 2021*		*المقترَح لعام 2022*	
		المقرّ	*الفعلي*	*الوصف*	*المقرّ*	*الفعلي*	*الوصف*	*المقرّ*	*الفعلي*	*الوصف*	*المقرّ*	*الوصف*	*المقترَح*	*الوصف*
3	عدد عمليات التحقيق الناشط	6	7	الحالة في بورُندي؛ والحالة الثانية في جمهورية أفريقيا الوسطى (القضية أ (سيليكا))؛ والحالة الثانية في جمهورية أفريقيا الوسطى (القضية ب (أنتي - بالاكا))؛ والحالة في كوت ديفوار (القضية الثانية)؛ والحالة في جورجيا؛ والحالة في ليبيا (القضية الثالثة)؛ والحالة في مالي	8	9	الحالة في بورُندي؛ والحالة الثانية في جمهورية أفريقيا الوسطى (القضية أ (سيليكا))؛ والحالة الثانية في جمهورية أفريقيا الوسطى (القضية ب (أنتي - بالاكا))؛ والحالة في كوت ديفوار (القضية الثانية)؛ والحالة في دارفور بالسودان؛ والحالة في جورجيا؛ والحالة في ليبيا (القضيتان الثالثة والرابعة)؛ والحالة في بنغلاديش/ميانمار	9[1]	10	الحالة في أفغانستان[2]؛ والحالة في بنغلاديش/ميانمار؛ والحالة في بورُندي؛ والحالة الثانية في جمهورية أفريقيا الوسطى؛ والحالة في كوت ديفوار (القضية الثانية)؛ والحالة في دارفور بالسودان؛ والحالة في جورجيا؛ والحالة في ليبيا (القضيتان الثالثة والرابعة)؛ والحالة في مالي	9[3]	الحالة في بورُندي؛ والحالة الثانية في جمهورية أفريقيا الوسطى؛ والحالة في كوت ديفوار (القضية الثانية)؛ والحالة في دارفور بالسودان؛ والحالة في جورجيا؛ والحالة في ليبيا (القضية الثالثة)؛ والحالة في مالي؛ والحالة في بنغلاديش/ميانمار؛ والحالة في أفغانستان	8	الحالة في بنغلاديش/ميانمار؛ والحالة في بورُندي؛ والحالة في كوت ديفوار (القضية الثانية)؛ والحالة في دارفور بالسودان؛ والحالة في جورجيا؛ والحالة في ليبيا (القضايا الثالثة والرابعة والخامسة)
4	عدد الأوامر بإلقاء القبض التي رُفعت عنها أختام التحريز ولـمّا يزل يُنتظر تنفيذها	14	15	القضية الأولى في الحالة في ليبيا (1)؛ والقضية الثانية في الحالة في ليبيا (1)؛ والقضية الثالثة في الحالة في ليبيا (2)؛ والقضايا الأولى والثانية والرابعة في الحالة في دارفور بالسودان (4)[4] والقضية الثالثة في الحالة في دارفور بالسودان (1)؛ والقضية الأولى مكرَّراً في الحالة في كوت ديفوار (1)؛ والقضيتان الثالثة والرابعة في الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (1)؛ وقضية الجرائم المنصوص عليها في المادة 70 من النظام الأساسي في الحالة في كينيا (3)؛ والحالة في أوغندا (1)	16	16	القضية الأولى مكرَّراً في الحالة في كوت ديفوار (1)؛ والقضايا الأولى (2) والثانية والرابعة والخامسة (2) والثالثة (1) في الحالة في دارفور بالسودان؛ والقضية الرابعة في الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (1)؛ وقضية الجرائم المنصوص عليها في المادة 70 من النظام الأساسي في الحالة في كينيا (3)؛ والقضية الأولى في الحالة في ليبيا (1)؛ والقضية الثانية في الحالة في ليبيا (1)؛ والقضية الثالثة في الحالة في ليبيا (2)؛ والحالة في أوغندا (2)	16	14	القضية الأولى مكرَّراً في الحالة في كوت ديفوار (1)؛ والقضايا الأولى (1)[5] والثانية والرابعة والخامسة (2) والثالثة (1) في الحالة في دارفور بالسودان؛ والقضية الرابعة في الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (1)؛ وقضية الجرائم المنصوص عليها في المادة 70 من النظام الأساسي في الحالة في كينيا (2)[6]؛ والقضايا الأولى (1) والثانية (1) والثالثة (2) في الحالة في ليبيا؛ والحالة في أوغندا (2)	16	القضية الأولى مكرَّراً في الحالة في كوت ديفوار (1)؛ والقضايا الأولى (1) والثانية (2) والرابعة (1) والخامسة (1) في الحالة في دارفور بالسودان؛ والقضية الرابعة في الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (1)؛ وقضية الجرائم المنصوص عليها في المادة 70 من النظام الأساسي في الحالة في كينيا (3)؛ والقضايا الأولى (1) والثانية (1) والثالثة (2) في الحالة في ليبيا؛ والحالة في أوغندا (2)	13	القضية الأولى مكرَّراً في الحالة في كوت ديفوار (1)؛ والقضايا الأولى (1) والثانية (2) والرابعة (1) والخامسة (1) في الحالة في دارفور بالسودان؛ والقضية الرابعة في الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (1)؛ والقضايا الأولى (1) والثانية (1) والثالثة (2) في الحالة في ليبيا؛ والحالة في أوغندا (2)

[1] تسع عمليات تحقيق ناشط لكن العمليتين اللتين تُجريان في الحالة في دارفور بالسودان والحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية يُحتسب لهما 12 شهراً على الإجمال.

[2] في 5 آذار/مارس 2020 قررت دائرة الاستئناف بالإجماع الإذن للمدّعية العامة بمباشرة تحقيق في جرائم مدّعىً بارتكابها تندرج في إطار اختصاص المحكمة فيما يتعلق بالحالة في جمهورية أفغانستان الإسلامية. ولئن أُذن لمكتب المدّعي العام بالتحقيق في الحالة المعنية فإنه تلقى أيضاً طلباً من أفغانستان عملاً بالمادة 18 من نظام روما الأساسي. ويقوم المكتب بتحليل المعلومات المعنية تحليلاً مُتمعّناً فيه وينظر فيما إذا كان للمعلومات التي قدمتها حكومة أفغانستان أثرٌ على التحقيق الذي ينوي إجراءه. وبالنظر إلى هذا التقييم الجاري، إضافةً إلى القيود العملية المتأتية عن الأزمة الصحية العالمية، لم يتخذ المكتب خطوات تحقيقية نشطة، لكنه يفي بالتزاماته بمقتضى النظام الأساسي.

[3] تسع عمليات تحقيق ناشط، لكن لن تدوم كلها طيلة السنة: التحقيق في القضية أ في الحالة الثانية في جمهورية أفريقيا الوسطى (ستة أشهر) والتحقيق في الحالة في جورجيا (6 أشهر).

[4] ضم القضايا الأولى والثانية والرابعة في الحالة في دارفور بالسودان.

[5] نُقل علي محمد علي عبد الرحمن إلى عهدة المحكمة في 9 حزيران/يونيو 2020 بعد تسليمه نفسَه طواعية في جمهورية أفريقيا الوسطى.

[6] في 2 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، سلَّم بول غِثْشيرو (Paul Gicheru) نفسَه إلى السلطات الهولندية عملاً بهذا الأمر بالقبض عليه لجرائم مخلّة بإقامة العدل تتمثل في التأثير المفسد على شهود المحكمة. وفي 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، نُقل بول غِثْشيرو إلى عهدة المحكمة بعد إنجاز ما يلزم من إجراءات على الصعيد الوطني.

	مقارنة بين الافتراضات والمعطيات للفترة 2018-2022																	
	المعطى	*المُقر والفعلي لعام 2018*				*المُقر والفعلي لعام 2019*				*المُقر والفعلي لعام 2020*				*المُقر لعام 2021*		*المقترَح لعام 2022*		
		المقرّ	*الفعلي*	*الوصف*	*المقرّ*	*الفعلي*	*الوصف*	*المقرّ*	*الفعلي*	*الوصف*	*المقرّ*	*الفعلي*	*الوصف*	*المقرّ*	*الوصف*	*المقترَح*	*الوصف*
5	عدد عمليات التدارس الأولي	8 إلى10	11	الحالة في أفغانستان؛ والحالة في كولومبيا؛ والحالة في الغابون (انتهت العملية في 21 أيلول/سبتمبر 2018)؛ والحالة في غينيا؛ والحالة في العراق/المملكة المتحدة؛ والحالة في نيجيريا؛ والحالة في فلسطين؛ والحالة في أكرانيا؛ والحالة في الفلبين (بدأت العملية في 8 شباط/فبراير 2018)؛ والحالة في فنزويلا (بدأت العملية في 8 شباط/فبراير 2018)؛ والحالة في بنغلاديش/ميانمار (بدأت العملية في 6 أيلول/سبتمبر 2018)	9	9	الحالة في كولومبيا؛ والحالة في غينيا؛ والحالة في العراق/المملكة المتحدة؛ والحالة في نيجيريا؛ والحالة في فلسطين؛ والحالة في الفلبين؛ والحالة في أكرانيا؛ والحالة في فنزويلا؛ والحالة في بنغلاديش/ميانمار	9	10	الحالة في بوليفيا؛ والحالة في كولومبيا؛ والحالة في غينيا؛ والحالة في العراق/المملكة المتحدة؛ والحالة في نيجيريا؛ والحالة في فلسطين؛ والحالة في الفلبين؛ والحالة في أكرانيا؛ والحالة في فنزويلا (القضية الأولى)؛ والحالة في فنزويلا (القضية الثانية)	9	الحالة في كولومبيا؛ والحالة في غينيا؛ والحالة في العراق/المملكة المتحدة؛ والحالة في نيجيريا؛ والحالة في فلسطين[7]؛ والحالة في الفلبين؛ والحالة في أكرانيا؛ والحالة في فنزويلا (القضية الأولى)؛ والحالة في فنزويلا (القضية الثانية)	8	الحالة في بوليفيا؛ والحالة في كولومبيا؛ والحالة في غينيا؛ والحالة في نيجيريا؛ والحالة في الفلبين؛ والحالة في أكرانيا؛ والحالة في فنزويلا (القضية الأولى)؛ والحالة في فنزويلا (القضية الثانية)
6	عدد الأفرقة المعنية بالإجراءات الابتدائية (للدوائر)[8]	5	7	الدائرة الابتدائية الأولى *(أُغَيْغبو وانْليه غوديه)*؛ الدائرة الابتدائية السادسة *(أُنْتاغَنْدا)*؛ الدائرة الابتدائية التاسعة *(أُنْغوين)*؛ الدائرة الابتدائية السابعة *(بمبا وآخرون)* (قضية الجرائم المنصوص عليها في المادة 70 من النظام الأساسي)؛ الدائرة الابتدائية الثامنة *(المهدي)*؛ الدائرة الابتدائية الثانية الناظرة في جبر الأضرار *(لوبَنْغا)*؛ الدائرة الابتدائية الثالثة الناظرة في جبر الأضرار *(بمبا)*	6	6	الدائرة الابتدائية الأولى *(أُغَيْغبو وانْليه غوديه)*؛ الدائرة الابتدائية السادسة الناظرة في جبر الأضرار *(أُنْتاغَنْدا)*؛ الدائرة الابتدائية التاسعة *(أُنْغوين)*؛ الدائرة الابتدائية الثانية الناظرة في جبر الأضرار *(لوبَنْغا وكاتَنْغا)*؛ الدائرة الابتدائية الثامنة الناظرة في جبر الأضرار *(المهدي)*؛ *(الحسن)*	4	6	الدائرة الابتدائية السادسة الناظرة في جبر الأضرار *(أُنْتاغَنْدا)*؛ الدائرة الابتدائية التاسعة *(أُنْغوين)*؛ الدائرة الابتدائية العاشرة *(الحسن)*؛ الدائرة الابتدائية الخامسة *(بِكاتوم و أُنْغَيْسونا)*؛ الدائرة الابتدائية الثانية الناظرة في جبر الأضرار *(لوبَنْغا وكاتَنْغا)*؛ الدائرة الابتدائية الثامنة الناظرة في جبر الأضرار *(المهدي)*	6	الدائرة الابتدائية السادسة الناظرة في جبر الأضرار *(أُنْتاغَنْدا)*؛ الدائرة الابتدائية التاسعة *(أُنْغوين)*؛ الدائرة الابتدائية الثانية الناظرة في جبر الأضرار *(لوبَنْغا وكاتَنْغا)*؛ الدائرة الابتدائية الثامنة الناظرة في جبر الأضرار *(المهدي)*؛ الدائرة الابتدائية العاشرة *(الحسن)*؛ الدائرة الابتدائية الخامسة *(بِكاتوم و أُنْغَيْسونا)*	8	الدائرة الابتدائية السادسة (جبر الأضرار في قضية *أُنْتاغَنْدا*)؛ دائرة الاستئناف أو الدائرة الابتدائية التاسعة (الاستئناف أو جبر الأضرار في قضية *أُنْغوين*)؛ الدائرة الابتدائية الثانية (جبر الأضرار في قضية *لوبَنْغا* وفي قضية *كاتَنْغا* - شهران)؛ الدائرة الابتدائية الثامنة (جبر الأضرار في قضية *المهدي*)؛ الدائرة الابتدائية العاشرة (قضية *الحسن*)؛ الدائرة الابتدائية الخامسة (قضية *بِكاتوم و أُنْغَيْسونا*)، (قضية *عبد الرحمن* وقضية *غِتْشيرو*)
7	عدد الأفرقة (التابعة لمكتب المدّعي العام) المعنية بالإجراءات الابتدائية	3	3	للحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية *(أُنْتاغَنْدا)*؛ والحالة في كوت ديفوار *(أُغَيْغبو و انْليه غوديه)*؛ والحالة في أوغندا *(أُنْغوين)*	3	3	للحالة في أوغندا *(أُنْغوين)*؛ والحالة في مالي – القضية الثانية (الحسن)؛ والحالة الثانية في جمهورية أفريقيا الوسطى - القضية ب *(بِكاتوم وأُنْغَيْسونا)*	2	3	للحالة الثانية في جمهورية أفريقيا الوسطى - القضية ب *(بِكاتوم وأُنْغَيْسونا)*؛ والحالة في مالي - القضية الثانية *(الحسن)*؛ وفريق معني بالإجراءات التمهيدية في الحالة في دارفور بالسودان *(عبد الرحمن)*	3	للحالة الثانية في جمهورية أفريقيا الوسطى - القضية ب *(بِكاتوم و أُنْغَيْسونا)*؛ والحالة في مالي - القضية الثانية *(الحسن)*؛ والحالة في دارفور بالسودان *(عبد الرحمن)*	5	للحالة الثانية في جمهورية أفريقيا الوسطى - القضية ب *(بِكاتوم و أُنْغَيْسونا)*، والحالة في مالي - القضية الثانية *(الحسن)*؛ والحالة في دارفور بالسودان (عبد *الرحمن)*؛ والحالة الثانية في جمهورية أفريقيا الوسطى - القضية أ (سعيد)؛ والحالة في كينيا (*غِتْشيرو*)

[7] يُنتظر صدور قرار ذي صلة عن الدائرة التمهيدية.

[8] الأفرقة المعنية بالإجراءات الابتدائية هي أفرقة تابعة للدوائر يمكن أن تُنتدب للإعداد لما سيُعقد مستقبلاً من المحاكمات وجلسات انعقادها وجلسات النطق بالعقوبة والجلسات الخاصة بجبر الأضرار.

مقارنة بين الافتراضات والمعطيات للفترة 2018-2022

	المعطى	*المُقر والفعلي لعام 2018*			*المُقر والفعلي لعام 2019*			*المُقر والفعلي لعام 2020*			*المُقر لعام 2021*		*المقترَح لعام 2022*	
		المقرّ	*الفعلي*	*الوصف*	*المقرّ*	*الفعلي*	*الوصف*	*المقرّ*	*الفعلي*	*الوصف*	*المقرّ*	*الوصف*	*المقترَح*	*الوصف*
8	عدد أفرقة الدعم التابعة لقلم المحكمة المعنية بجلساتها	2	2	اثنان من الأفرقة الكاملة المعنية بجلسات المحكمة لضمان الحد الأقصى من الانتفاع بسعة قاعات جلسات المحكمة مع الحد الأدنى من الزيادات في الموارد المطلوبة	2	+1	نظراً إلى انخفاض مقدار الأنشطة القضائية لزم أقل من فريقين معنيين بجلسات المحكمة لتقديم الدعم اللازم	1	1		1		2.5	
9	عدد أفرقة الممثِّلين القانونيين للمجني عليهم التابعة لمكتب المحامي العمومي للمجني عليهم		7	في الإجراءات الابتدائية: *غُبَغْبو* و *ائليه غوديه* (1)، و *أنتاغَنْدا* (2)، و *أنغوين* (1)؛ في إجراءات جبر الأضرار: *بمبا* (1)، و *لوبَنْغا* (1)، و *كاتَنْغا* (1)	6	8	في الإجراءات التمهيدية: *بكاتوم* و *أنغَيْسونا* (2)؛ في الإجراءات الابتدائية: *أنغوين* (1)؛ في الإجراءات الابتدائية ثم في إجراءات الاستئناف: *غُبَغْبو* و *ائليه غوديه* (1)؛ في الإجراءات الابتدائية ثم في إجراءات الاستئناف والتحضير لجبر الأضرار: *أنتاغَنْدا* (2)؛ في إجراءات جبر الأضرار: *لوبَنْغا* (1)، و *كاتَنْغا* (1)	4	9	في الإجراءات الابتدائية: *أنغوين* (1)؛ في الإجراءات الابتدائية ثم في إجراءات الاستئناف: *غُبَغْبو* و *ائليه غوديه* (1)؛ في الإجراءات الابتدائية ثم في إجراءات الاستئناف والتحضير لجبر الأضرار: *أنتاغَنْدا* (2)؛ في الإجراءات التمهيدية: *بكاتوم* و *أنغَيْسونا* (2)؛ في إجراءات جبر الأضرار: *لوبَنْغا* (1)، و *كاتَنْغا* (1)؛ في إجراءات أخرى (1)	9	أنغوين (1)؛ *كاتَنْغا* (1)؛ *لوبَنْغا* (1)؛ *أنتاغَنْدا* (2)؛ *بكاتوم* و *أنغَيْسونا* (2)؛ *غُبَغْبو* و *ائليه غوديه* *(1)*؛ إجراءات أخرى (1)[9]	9	أنغوين (1)؛ *كاتَنْغا* (1)؛ *لوبَنْغا* (1)؛ *أنتاغَنْدا* (2)؛ *بكاتوم* و *أنغَيْسونا* (2)؛ *عبد الرحمن* *(1)*[10]؛ إجراءات أخرى (1)
10	عدد اللغات المنهوض بأود توفير الخدمات بها في جلسات المحكمة	9	9	1- الإنكليزية، 2- الفرنسية، 3- السواحيلية (باللهجة الكونغولية)، 4- لغة الكِنْيَرْوَندا، 5- لغة الأشولي، 6- العربية، 7- لغة اللِنْغالا، 8- لغة الأتيسو، 9- لغة اللَنْغو	10	10	1- العربية، 2- الإنكليزية، 3- الفرنسية، 4- السواحلية الكونغولية، 5- لغة الكِنْيَرْوَندا، 6- لغة الأشولي، 7- لغة السَنْغو، 8- لغة اللِنْغالا، 9- لغة الأتيسو، 10- لغة اللَنغو	3	6	1- لغة الأشولي، 2- الإنكليزية، 3- الفرنسية، 4- العربية، 5- السواحلية، 6- لغة السُنغاي	6	1- لغة الأشولي، 2- الإنكليزية، 3- الفرنسية، 4- لغة البَمْبارا، 5- العربية، 6- لغة السَنْغو	9	1- لغة الأشولي، 2- الإنكليزية، 3- الفرنسية، 4- لغة البَمْبارا، 5- العربية، 6- لغة السُنغاي، - لغة السُنغاي، 5- لغة التماشيق، 6- الألمانية

[9] يُعنى هذا الفريق بالإجراءات اللاحقة التي ينخرط في العمل عليها مكتب المحامي العمومي للمجني عليهم (المقبولية في قضية *القذافي*، والاستئناف في الحالة في جزر *القُمُر*، إلخ).

[10] يجب تحديد نوع التمثيل القانوني (ما إذا كان مموَّلاً في إطار نظام المساعدة القانونية أو كان يضطلع به ممثلون قانونيون للمجني عليهم): ما يجب إبقاء متَّسع لأخذه بالحسبان في عملية الميزنة مستقبلاً.

مقارنة بين الافتراضات والمعطيات للفترة 2018-2022																							
المعطى		المُقر والفعلي لعام 2018				المُقر والفعلي لعام 2019				المُقر والفعلي لعام 2020				المُقر لعام 2021				المقترَح لعام 2022			
		المقرّ	الفعلي	الوصف		المقرّ	الفعلي	الوصف		المقرّ	الفعلي	الوصف		المقرّ	الوصف			المقترَح	الوصف		
11	عدد اللغات المتصلة بالقضايا المنهوض بأود توفير الخدمات بها	29	32	1- الإنكليزية، 2- الفرنسية، 3- لغة الأشولي، 4- العربية، 5- العربية (باللهجة السودانية)، 6- السواحلية (باللهجة الكونغولية)، 7- لغة الكِنْيَرْوَنْدا، 8- لغة اللِنْغالا، 9- لغة الديولا، 10- لغة اليَمْبارا، 11- لغة الأتيسو، 12- لغة الألور، 13- لغة السَنْغو، 14- لغة الزغاوة، 15- لغة التماشيق، 16- الجورجية، 17- الروسية، 18- لغة السُنْغاي، 19- لغة اللِندو، 20- لغة الغيريه، 21- لغة اللَنْغو، 22- لغة التغرينيا، 23- لغة الفُلْفُلْد، 24- لغة الداري، 25- لغة البَشْتو، 26- لغة الكيرُنْدي، 27- لغة الكيهيما، 28- لغة الموريه، 29- الأمهرية، 30- معلومة سرّية مصنَّفة، 31- العبرية، 32- الأكرانية	29	27	1- الإنكليزية، 2- الفرنسية، 3- لغة الأشولي، 4- العربية، 5- العربية (باللهجة السودانية)، 6- السواحلية (باللهجة الكونغولية)، 7- لغة الكِنْيَرْوَنْدا، 8- لغة اللِنْغالا، 9- لغة الديولا، 10- لغة اليَمْبارا، 11- لغة الأتيسو، 12- لغة الألور، 13- لغة السَنْغو، 14- لغة الزغاوة، 15- لغة التماشيق، 16- الجورجية، 17- الروسية، 18- لغة السُنْغاي، 19- لغة اللِندو، 20- الهولندية، 21- لغة اللَنْغو، 22- البورمية، 23- لغة البَنْغلا (البنغالية)، 24- لغة الداري، 25- لغة البَشْتو، 26- لغة الكيرُنْدي، 27- لغة الروهِنجيا	33	24	1- الإنكليزية، 2- الفرنسية، 3- لغة الأشولي، 4- العربية، 5- العربية (باللهجة السودانية)، 6- السواحلية (باللهجة الكونغولية)، 7- لغة الكِنْيَرْوَنْدا، 8- لغة اللِنْغالا، 9- لغة الديولا، 10- لغة اليَمْبارا، 11- لغة البَنْغلا (البنغالية)، 12- البورمية، 13- لغة السَنْغو، 14- لغة الزغاوة، 15- لغة التماشيق، 16- الجورجية، 17- لغة السُنْغاي، 18- لغة اللَنْغو، 19- لغة الداري، 20- الهولندية، 21- لغة البَشْتو، 22- لغة الكيرُنْدي، 23- لغة الروهِنجيا، 24- العبرية	36	1- الإنكليزية، 2- الفرنسية، 3- لغة الأشولي، 4- العربية، 5- العربية (باللهجة السودانية)، 6- السواحلية (باللهجة الكونغولية)، 7- لغة الكِنْيَرْوَنْدا، 8- لغة اللِنْغالا، 9- لغة الديولا، 10- لغة اليَمْبارا، 11- لغة الموريه، 12- لغة الأتيسو، 13- لغة الألور، 14- لغة السَنْغو، 15- لغة الزغاوة، 16- لغة الفور، 17- لغة التماشيق، 18- الجورجية، 19- الروسية، 20- لغة السُنْغاي، 21- لغة اللِندو، 22- لغة الغيريه، 23-لغة اللَنْغو، 24- لغة التغرينيا، 25- لغة الفُلْفُلْد، 26- لغة الداري، 27- لغة البَشْتو، 28- لغة الكيرُنْدي، 29- الأمهرية، 30- معلومة سرّية مصنَّفة (ألف)، 31- العبرية، 32- الأكرانية، 33- البورمية، 34- البنغالية، 35- لغة الروهِنجيا، 36- معلومة سرّية مصنَّفة (باء)	36	1- الإنكليزية، 2- الفرنسية، 3- لغة الأشولي، 4- العربية، 5- العربية (باللهجة السودانية)، 6- السواحلية (باللهجة الكونغولية)، 7- لغة الكِنْيَرْوَنْدا، 8- لغة اللِنْغالا، 9- لغة الديولا، 10- لغة اليَمْبارا، 11- لغة الموريه، 12- لغة الأتيسو، 13- لغة الألور، 14- لغة السَنْغو، 15- لغة الزغاوة، 16- لغة الفور، 17- لغة التماشيق، 18- الجورجية، 19- الروسية، 20- لغة السُنْغاي، 21- لغة اللِندو، 22- لغة الغيريه، 23-لغة اللَنْغو، 24- لغة التغرينيا، 25- لغة الفُلْفُلْد، 26- لغة الداري، 27- لغة البَشْتو، 28- لغة الكيرُنْدي، 29- الأمهرية، 30- معلومة سرّية مصنَّفة (ألف)، 31- العبرية، 32- الأكرانية، 33- البورمية، 34- البنغالية، 35- لغة الروهِنجيا، 36- معلومة سرّية مصنَّفة (باء)
12	عدد اللغات المنهوض بأود توفير الخدمات بها من أجل المراسلة مع الدول الأطراف	8	9	1- الإنكليزية، 2- الفرنسية، 3- العربية، 4- الإسبانية، 5- الهولندية، 6- الألمانية، 7- البرتغالية 8- الجورجية، 9- الروسية	8	7	1- الإنكليزية، 2- الفرنسية، 3- لغة السَنْغو 4- الإسبانية، 5- الإيطالية، 6- البرتغالية، 7- الجورجية	7	8	1- الإنكليزية، 2- الفرنسية، 3- العربية، 4- الإسبانية، 5- الألمانية، 6- البرتغالية، 7- الإيطالية، 8- لغة الأشولي	8	1- الإنكليزية، 2- الفرنسية، 3- العربية، 4- الإسبانية، 5- الهولندية، 6- الإيطالية، 7- البرتغالية، 8- لغة السَنْغو	8	1- الإنكليزية، 2- الفرنسية، 3- العربية، 4- الإسبانية، 5- الهولندية، 6- الإيطالية، 7- البرتغالية، 8- لغة السَنْغو

مقارنة بين الافتراضات والمعطيات للفترة 2018-2022															
المعطى	*المُقر والفعلي لعام 2018*			*المُقر والفعلي لعام 2019*			*المُقر والفعلي لعام 2020*			*المُقر لعام 2021*			*المقترَح لعام 2022*		
	المقرّ	*الفعلي*	*الوصف*	*المقرّ*	*الفعلي*	*الوصف*	*المقرّ*	*الفعلي*	*الوصف*	*المقرّ*	*الوصف*		*المقترَح*	*الوصف*	
13 عدد دعاوى الاستئناف النهائي	9[11]	8[12]	في قضية *بمبا* (القضية الرئيسية) - استئناف الحكم بالإدانة والقرار المتعلق بالعقوبة؛ وفي قضية *بمبا وآخرين* (قضية الجرائم المنصوص عليها في المادة 70 من النظام الأساسي) - استئناف الحكم بالإدانة والقرار القاضي بتعديل العقوبة؛ وفي قضية *كاتنغا* - استئناف الحكم المتعلق بجبر الأضرار؛ وفي قضية *المهدي*- استئناف الحكم المتعلق بجبر الأضرار؛ وفي قضية *لوبنغا* - استئناف الحكم المتعلق بجبر الأضرار	5[13]	5	في قضية *أنتا غدا* (بمقتضى المادة 74 من النظام الأساسي والمادة 76 منه)؛ وفي قضية *غبغبو و ابليه غوديه* (بمقتضى المادة 74 من النظام الأساسي)؛ وفي قضية *بمبا وآخرين* (بمقتضى المادة 76 من النظام الأساسي)؛ وفي قضية *لوبنغا*	[14]1	2	في قضية *أنتا غدا* ؛ وفي قضية *غبغبو و ابليه غوديه*	4	*في قضية أنتا غدا (بمقتضى المادة 74 من النظام الأساسي والمادة 76 منه)؛ وفي قضية غبغبو و ابليه غوديه (بمقتضى المادة 74 من النظام الأساسي)؛ وفي قضية أنغوين* (بمقتضى المادة 74 من النظام الأساسي)[15]	1	*في قضية أنغوين* (بمقتضى المادة 74 من النظام الأساسي)

[11] عدد ما يُستأنف من الأحكام الصادرة في الدرجة الابتدائية. لقد بلغ مجموع دعاوى الاستئناف التي رفعها الأطراف فيما يتعلق بالقرارات المعنية 18 دعوى: في قضية *بِمْبا* الرئيسية (يستأنف المتهم قرار الحكم بإدانته؛ ويستأنف المتهم والمدّعي العام قرار النطق بالعقوبة؛ ورُفعت دعوى استئناف واحدة للقرار المتعلق بجبر الأضرار)؛ وفي قضية *بِمْبا وآخرين* المتعلقة بجرائم منصوص عليها في المادة 70 من النظام الأساسي (يستأنف خمسة متهمين القرار القاضي بالإدانة؛ ويستأنف ثلاثة متهمين والمدّعي العام قرار النطق بالعقوبة)؛ وفي قضية *أنتا غَنْدا* (يُرتقب أن تُرفع دعوى استئناف واحدة)؛ وفي قضية *كَاتَنْغا* (يستأنف المتهم ومكتب المحامي العمومي للمجني عليهم والممثلون القانونيون للمجني عليهم القرار المتعلق بجبر الأضرار)؛ وفي قضية *المهدي* (يستأنف الممثلون القانونيون للمجني عليهم القرار المتعلق بجبر الأضرار).

[12] عدد ما يُستأنف من الأحكام الصادرة في الدرجة الابتدائية. لقد بلغ مجموع دعاوى الاستئناف التي رفعها الأطراف فيما يتعلق بالقرارات المعنية 19 دعوى: في قضية *بمبا* الرئيسية (يستأنف المتهم القرار القاضي بإدانته؛ ويستأنف المتهم والمدّعي العام قرار النطق بالعقوبة)؛ وفي قضية *بِمْبا وآخرين* المتعلقة بجرائم منصوص عليها في المادة 70 من النظام الأساسي (يستأنف خمسة متهمين القرار القاضي بالإدانة؛ ويستأنف ثلاثة متهمين والمدّعي العام قرار النطق بالعقوبة؛ ويستأنف أحد الأطراف القرار المتعلق بتعديل العقوبة)؛ وفي قضية *كاتنْغا* (يستأنف المتهم ومكتب المحامي العمومي للمجني عليهم والممثلون القانونيون للمجني عليهم القرار المتعلق بجبر الأضرار)؛ وفي قضية *المهدي* (يستأنف الممثلون القانونيون للمجني عليهم القرار المتعلق بجبر الأضرار)؛ وفي قضية *لوبنْغا* (رُفعت دَعْوَيا استئنافٍ للقرار المتعلق بجبر الأضرار).

[13] عدد ما يُستأنف من الأحكام الصادرة في الدرجة الابتدائية. ويمكن أن يَستأنف حكماً معيَّناً أكثرُ من طرف واحد، ما ينجم عنه عبء عمل أكبر.

[14] إن لإجراء الاستئناف من طبيعته ما يجعل من المتعذر القطع بأن عملية الاستئناف النهائي أكيدة قبل أن يصدر حكم عن دائرة ابتدائية. لكن يُرجَّح كبيرَ الترجيح أن قرار الدائرة الابتدائية المعنية (سواء أكان حكماً بالإدانة أم حكماً بالتبرئة) سيستتبع رفع دعوى استئناف واحدة على الأقل.

[15] إن لإجراء الاستئناف من طبيعته ما يجعل من المتعذر القطع بأن عملية الاستئناف النهائي في قضية *أنْغوين* أكيدة قبل أن يصدر حكم عن الدائرة الابتدائية. لكن يُرجَّح كبيرَ الترجيح أن قرار الدائرة الابتدائية في هذه القضية (سواء أكان حكماً بالإدانة أم حكماً بالتبرئة) سيستتبع رفع دعوى استئناف واحدة على الأقل.

مقارنة بين الافتراضات والمعطيات للفترة 2018-2022																			
المعطى	*المُقر والفعلي لعام 2018*				*المُقر والفعلي لعام 2019*				*المُقر والفعلي لعام 2020*				*المُقر لعام 2021*		*المقترَح لعام 2022*			
	المقرّ	*الفعلي*	*الوصف*	*المقرّ*	*الفعلي*	*الوصف*	*المقرّ*	*الفعلي*	*الوصف*	*المقرّ*	*الفعلي*	*الوصف*	*المقرّ*	*الوصف*	*المقترَح*	*الوصف*		
14 عدد الشهود الذين يمثلون للإدلاء بشهاداتهم	132	39	على أساس متوسطٍ لمدة إدلاء الشاهد بشهادته مقداره 3 أيام استُند في الافتراضات إلى عدد أيام جلسات المحكمة ومتوسط مدة إدلاء الشاهد بشهادته نظراً إلى أن أفرقة الدفاع لـمّا تكن، إبان إعداد الميزانية، بيَّنت عدد الشهود الذين ستطلب استدعاءهم للإداء بشهاداتهم. وثمة شاهد دفاع واحد فقط أدلى بشهادته في قضية بوسكو، وشاهد إثبات واحد أدلى بشهادته في قضية *غَبَغبو و أتيليه غوديه*، ولم يبدأ تقديم الدفاع للشهود في عام 2018. وقد أدلى 37 شاهداً بشهاداتهم في قضية *أنغوين*.	103	44	أثر الحكم بالبراءة في قضية *غَبَغبو و أتيليه غوديه* تأثيراً كبيراً على التقديرات التي وُضعت إبّان إعداد الميزانية. لقد ناهز متوسط مدة إدلاء الشاهد بشهادته اليومَ ونصف اليوم.	0	20	هذا هو العدد الإجمالي لحالات مثول الشهود في محاكمة *الحسن ومحاكمة بِكاتوم و أنْغَيْسونا*	90	في قضية *الحسن* (50)؛ وفي قضية *بِكاتوم و أنْغَيْسونا* (40)	131	في قضية *الحسن* (42)؛ وفي قضية *بِكاتوم و أنْغَيْسونا* (59)؛ وفي قضية *عبد الرحمن* (30)		
15 المدة القصوى المتوقَّعة لمكوث كل شاهد	14	12	8 أيام للتحضير و/أو الإلمام بالأمور + 3 أيام للجلسات + 3 أيام (عطلة نهاية الأسبوع/الاستراحات التي قد تلزم) = 14 يوماً في المتوسط لكل شاهد. إن معظم الشهود الذين أدلوا بشهاداتهم مَثَّلوا في الجلسات في قضية *أنغوين* التي لم تأذن فيها الدائرة للطرف الطالب لاستدعاء الشهود بأن يجهّزهم للإدلاء بشهادتهم.	10	16	5 أيام للتحضير و/أو للإلمام بالأمور + يومان للجلسات + 3 أيام (عطلة نهاية الأسبوع الاستراحات التي قد تلزم) = 10 أيام في المتوسط لكل شاهد. لقد مكث شاهد من الخبراء 16 يوماً. أما مُدَد مكوث شهود الوقائع فقد بلغت طولاها 12 يوماً فيما يخص أحدهم. إن الشاهد الخبير وشاهد الوقائع المعنيين مَثَّلا كلاهما في قضية *أنغوين*	10	37	5 أيام للتحضير و/أو للإلمام بالأمور + يومان للجلسات + 3 أيام (عطلة نهاية الأسبوع/الاستراحات التي قد تلزم) = 10 أيام في المتوسط لكل شاهد. ويجسِّد هذا الرقم مرورَ فترة بين تاريخ وصول شاهدٍ وتاريخ إدلائه بشهادته أطولَ من المتوسط العام.	10	3 أيام للتحضير + يومان للإلمام بالأمور + يومان للجلسات + 3 أيام (عطلة نهاية الأسبوع/الاستراحات) = 10 أيام في المتوسط لكل شاهد	10	3 أيام للتحضير + يومان للإلمام بالأمور + يومان للجلسات + 3 أيام (عطلة نهاية الأسبوع/الاستراحات) = 10 أيام في المتوسط لكل شاهد		
16 عدد المجني عليهم الذين يطلبون المشاركة في الإجراءات/جبر الأضرار [16]	400 7	624 5 [17]	في الحالات في: أفغانستان (771)؛ وبنغلاديش/ميانمار (21)؛ وجمهورية أفريقيا الوسطى - الحالة الأولى - قضية *بِمبا* (29)؛ وجمهورية أفريقيا الوسطى - الحالة الثانية (3 899)؛ وجمهورية الكونغو الديمقراطية - القضية السادسة (قضية *أنْتا غَنْدا*) (47)؛ ومالي - قضية *المهدي* وقضية *الحسن* (849)؛ والسودان (8)	500 7	134 5	في الحالات في: جمهورية أفريقيا الوسطى - الحالة الثانية - القضية ب (1 251)؛ ومالي - القضية الثانية (968)؛ وبنغلاديش/ميانمار (339)؛ وجمهورية أفريقيا الوسطى - الحالة الأولى (2 248)؛ وجمهورية الكونغو الديمقراطية (328)	4250 [18]	4 538	طلبات المشاركة في الإجراءات/جبر الأضرار في الحالات في: أفغانستان (10)؛ وجمهورية أفريقيا الوسطى- الحالة الثانية (900)؛ وجمهورية الكونغو الديمقراطية (485)؛ ومالي - القضيتان الأولى والثانية (2 368)؛ والسودان (775)	800 7	في الحالات في: جمهورية أفريقيا الوسطى - الحالة الثانية (500)؛ ومالي (800)؛ وأفغانستان (500)؛ وميانمار (500)؛ وجمهورية الكونغو الديمقراطية (1 000)؛ وأوغندا (2 500)؛ ودارفور بالسودان (2 000)	800 7	في الحالات في: جمهورية أفريقيا الوسطى - الحالة الثانية (1 000)؛ ومالي (500)؛ وجمهورية الكونغو الديمقراطية (800)؛ وأوغندا (3 000)؛ ودارفور بالسودان (1 500)؛ وحالات أخرى (1 000)		

[16] الأرقام المعنية تمثل عدد الطلبات الفردية المتوقَّع أن تُستلم. وتُحسب طلبات المشاركة وطلبات جبر الأضرار على حدة. كما تُحسب على حدةٍ الإفاداتُ بمعلومات إضافية التي يلزم عند تقديمها إدخالُ كل البيانات الخاصة بقلم المحكمة وإجراءُ تقييمٍ قانوني ذي صلة (عندما تُستلم استمارة إضافية مثلاً).

[17] يشمل هذا العدد كل أنواع المعلومات المتلقاة من المجني عليهم (مثل استمارات طلب المشاركة و/أو جبر الأضرار، واستمارات التمثيل، ووثائق المتابعة التي تكمل فئتي الاستمارات).

[18] الأرقام المعنية تمثل عدد الطلبات الفردية المتوقَّع أن تُستلم. وتُحسب طلبات المشاركة وطلبات جبر الأضرار على حدة. كما تُحسب على حدةٍ الإفاداتُ بمعلومات إضافية التي يلزم عند تقديمها إدخالُ كل البيانات الخاصة بقلم المحكمة وإجراءُ تقييمٍ قانوني ذي صلة (عندما تُستلم استمارة إضافية مثلاً).

مقارنة بين الافتراضات والمعطيات للفترة 2018-2022

	المعطى	*المُقر والفعلي لعام 2018*			*المُقر والفعلي لعام 2019*			*المُقر والفعلي لعام 2020*			*المُقر لعام 2021*			*المقترَح لعام 2022*	
		المقرّ	*الفعلي*	*الوصف*	*المقرّ*	*الفعلي*	*الوصف*	*المقرّ*	*الفعلي*	*الوصف*	*المقرّ*	*الوصف*	*المقترَح*	*الوصف*
17	عدد الشهود والمجني عليهم المشمولين بالحماية	100	130	الشهود/المجني عليهم المشمولون بحماية قسم المجني عليهم والشهود، ومنهم: الأشخاص المشمولون ببرنامج المحكمة الخاص بالحماية وبعمليات التقييم من أجل النقل المساعد وبغير ذلك من أشكال الحماية	90	75	قلّ العدد الفعلي عن العدد المُقَر بفضل النجاح في تنفيذ تدابير الحد من المخاطر المرمي منها إلى حماية الشاهد أو المجني عليه	170	108	الشهود/المجني عليهم وغيرهم من المعرَّضين للخطر بسبب شهادتهم المشمولون بحماية قسم المجني عليهم والشهود، ومنهم الأشخاص المشمولون ببرنامج المحكمة الخاص بالحماية وبغير ذلك من أشكال الحماية	75	الشهود/المجني عليهم وغيرهم من المعرَّضين للخطر بسبب شهادتهم المشمولون بحماية قسم المجني عليهم والشهود، ومنهم الأشخاص المشمولون ببرنامج المحكمة الخاص بالحماية وبغير ذلك من أشكال الحماية	115	الشهود/المجني عليهم وغيرهم من المعرَّضين للخطر بسبب شهادتهم المشمولون بحماية قسم المجني عليهم والشهود، ومنهم الأشخاص المشمولون ببرنامج المحكمة الخاص بالحماية وبغير ذلك من أشكال الحماية
18	عدد الأشخاص المشمولين بالحماية	575	548	في عام 2018 بلغ مجموع من شملتهم الحماية والرعاية اللتان يقدمهما قسم المجني عليهم والشهود 548 شخصاً (130 من الشهود/المجني عليهم و418 من معاليهم)	450	388	قلّ العدد الفعلي عن العدد المُقَر بفضل النجاح في تنفيذ تدابير الحد من المخاطر المرمي منها إلى حماية الشاهد أو المجني عليه	650	569	108 من الشهود/المجني عليهم و461 من معاليهم	470	الشهود/المجني عليهم ومعالوهم الذين قد تشملهم الحماية والرعاية اللتان يقدمهما قسم المجني عليهم والشهود في عام 2021	590	الشهود/المجني عليهم ومعالوهم الذين قد تشملهم الحماية والرعاية اللتان يقدمهما قسم المجني عليهم والشهود في عام 2022
19	عدد المشتبه فيهم/المتهمين الذين يمثلون أمام المحكمة[19]	9	9	بمبا؛ كيلولو؛ مَنْغَنْدا؛ انْتاغندا؛ اغْبغبو (لوران)؛ إبْليه غوديه؛ أنغوين؛ الحسن؛ بِكاتوم	8	8	الحسن؛ بمبا؛ انْتاغندا؛ اغْبغبو (لوران)؛ إبْليه غوديه؛ أنغوين؛ بِكاتوم؛ أنْغَيْسونا	0	7	الحسن؛ عبد الرحمن؛ اغْبغبو؛ ابْليه غوديه؛ غِتْشيرو؛ أنغوين؛ انْتاغندا	8	الحسن، إنْتاغَنْدا، أنْغوين، بِكاتوم، أنْغَيْسونا، اغْبَغْبو، ابْليه غوديه، عبد الرحمن	6	الحسن؛ أنْغوين؛ بِكاتوم؛ أنْغَيْسونا؛ عبد الرحمن؛ غِتْشيرو
20	عدد المحتجَزين من المشتبه فيهم أو المتهمين أو المداني ن	6	8	بمبا؛ انْتاغندا؛ اغْبغبو (لوران)؛ إبْليه غوديه؛ أنغوين؛ المهدي؛ الحسن (قُدِّم إلى المحكمة في 31 آذار/مارس 2018)؛ بِكاتوم (قُدِّم إلى المحكمة في 17 تشرين الثاني/نوفمبر 2018)	5	7	انْتاغندا؛ اغْبغبو (لوران)؛ إبْليه غوديه؛ أنغوين؛ الحسن؛ بِكاتوم؛ أنْغَيْسونا	1	7	إنْتاغندا؛ أنغوين؛ الحسن؛ بِكاتوم؛ أنْغَيْسونا؛ عبد الرحمن؛ غِتْشيرو	6	الحسن، إنْتاغَنْدا، أنْغوين، بِكاتوم، أنْغَيْسونا، عبد الرحمن	6	الحسن؛ أنْغوين؛ بِكاتوم؛ أنْغَيْسونا؛ عبد الرحمن؛ سعيد
21	عدد الزنازين اللازمة	6	6[20]	نموذج استئجار الزنازين: مجموعات تضم كل منها 6 زنازين أو 12 زنزانة؛ لخمسة محتجزين تلزم مجموعة من ست زنازين	6	12	تنفيذ القرارات القضائية والقرارات الإدارية	6	12	نموذج استئجار الزنازين: مجموعات تضم كل منها 6 زنازين أو 12 زنزانة؛ لمحتجز واحد تلزم مجموعة من ست زنازين	6	نموذج استئجار الزنازين: مجموعات تضم كل منها 6 زنازين أو 12 زنزانة؛ لمحتجز واحد تلزم مجموعة من ست زنازين	6	نموذج استئجار الزنازين: مجموعات تضم كل منها 6 زنازين أو 12 زنزانة؛ لمحتجز واحد تلزم مجموعة من ست زنازين

[19] من أجل هذه الوثيقة فقط يشمل مصطلح "المتهم" الأشخاص الذين قُضي في الدرجة الابتدائية بتبرئتهم أو بإدانتهم ويُنتظر في قضاياهم البت في دعاوى الاستئناف النهائي. إنه لا يشمل بنطاقه الأشخاص الذين لا يمثلون أمام المحكمة إلا فيما يخص جلسات النظر في جبر الأضرار.

[20] نتيجةً لقرار صادر عن إحدى الدوائر تعيَّن استئجار زنازين إضافية لمدة تناهز الخمسة أشهر؛ بيد أن عدد الزنازين بلغ 6 في بداية السنة وعند نهايتها.

مقارنة بين الافتراضات والمعطيات للفترة 2018-2022

	المعطى	*المُقر والفعلي لعام 2018*			*المُقر والفعلي لعام 2019*			*المُقر والفعلي لعام 2020*			*المُقر لعام 2021*			*المقترَح لعام 2022*	
		المقرّ	*الفعلي*	*الوصف*	*المقرّ*	*الفعلي*	*الوصف*	*المقرّ*	*الفعلي*	*الوصف*	*المقرّ*	*الوصف*	*المقترَح*	*الوصف*
22	عدد أفرقة الدفاع المموَّلة في إطار نظام المساعدة القانونية	14	15	في الإجراءات التمهيدية: أفرقة الدفاع عن *الحسن*، *و بكاتوم*؛ في الإجراءات الابتدائية: أفرقة الدفاع عن *انتاغَدا*، *و اغَبَغبو (لوران)*، *و ابْليه غوديه*، *و أنْغوين*؛ في إجراءات الاستئناف: أفرقة الدفاع عن *بمبا* (قضية الجرائم المنصوص عليها في المادة 70 من النظام الأساسي)، *و كيلولو*، *و مِنغَدا*، *و بابالا*، *و أريدو*؛ في إجراءات جبر الأضرار: أفرقة الدفاع عن *لوبَنْغا*، *و كاتَنْغا*، *والمهدي*، *و بَنْدا*	10	11	في الإجراءات التمهيدية: أفرقة الدفاع عن *بَنْدا*، *والحسن*، *و بكاتوم* *و انْغَيْسونا*؛ في الإجراءات الابتدائية: أفرقة الدفاع عن *انتاغَدا*، *و اغَبَغبو (لوران)*، *و ابْليه غوديه*، *و انغوين*؛ في إجراءات جبر الأضرار: أفرقة الدفاع عن *كاتَنْغا*، *و لوبَنْغا*، *والمهدي*	11	13	في الإجراءات التمهيدية: أفرقة الدفاع عن عبد *الرحمن*، *و غِتْشيرو*، في الإجراءات الابتدائية: أفرقة الدفاع عن *الحسن*، *و بكاتوم و انْغَيْسونا*؛ في إجراءات الاستئناف: أفرقة الدفاع عن *انتاغَدا*، *و أنغوين*، *و اغَبَغبو*، *و ابْليه غوديه*، في الإجراءات الابتدائية (نشاط مقلَّص): أفرقة الدفاع عن *بَنْدا*؛ في إجراءات جبر الأضرار (نشاط مقلَّص): أفرقة الدفاع عن *المهدي*، *و كاتَنْغا*، *و لوبَنْغا*	11	في الإجراءات التمهيدية: أفرقة الدفاع عن *القذافي* (نشاط مقلَّص)، وعبد *الرحمن*؛ في الإجراءات الابتدائية: أفرقة الدفاع عن *الحسن*، *و بكاتوم و انْغَيْسونا*، *و بَنْدا* (نشاط مقلَّص)؛ في إجراءات الاستئناف: أفرقة الدفاع عن *انتاغَدا*، *و أنغوين*، *و اغَبَغبو*، *و ابْليه غوديه*، في إجراءات جبر الأضرار: أفرقة الدفاع عن *المهدي* (نشاط مقلَّص)	11	في الإجراءات التمهيدية: أفرقة الدفاع عن *القذافي* (نشاط مقلَّص)، *وسعيد*؛ في الإجراءات الابتدائية: أفرقة الدفاع عن *الحسن*، *و بكاتوم و انْغَيْسونا*؛ *وعبد الرحمن*، *و غِتْشيرو*، *و بَنْدا* (نشاط مقلَّص)؛ في إجراءات الاستئناف: أفرقة الدفاع عن *أنْغوين*؛ في إجراءات جبر الأضرار: أفرقة الدفاع عن *انتاغَدا*، *والمهدي* (نشاط مقلَّص)
23	عدد ممثِّلي المجني عليهم المموَّلين في إطار نظام المساعدة القانونية	6	6	في قضايا: *لوبَنْغا* (فريقان)؛ و *كاتَنْغا*؛ و *بمبا*؛ *والمهدي*؛ و *أنْغوين*	5	7	في قضايا: *كاتَنْغا*؛ و *لوبَنْغا* (القضيتين الأولى والثانية)؛ *والمهدي*؛ و *أنغوين*؛ *والحسن*؛ و *بكاتوم* و *انْغَيْسونا*	7	7	في قضايا: *كاتَنْغا*؛ و *لوبَنْغا (القضيتين الأولى والثانية)*، *والمهدي*، و *أنغوين*، *والحسن*، *و بكاتوم و انْغَيْسونا*	9	في الإجراءات التمهيدية: قضية عبد *الرحمن*[21]؛ في الإجراءات الابتدائية: قضايا *الحسن*، و *بكاتوم* و *انْغَيْسونا*، و *بَنْدا* (نشاط مقلَّص)؛ في إجراءات جبر الأضرار: قضايا *كاتَنْغا*، و *لوبَنْغا* (القضيتين الأولى والثانية)، *والمهدي*، *و أنْغوين*	8	في الإجراءات التمهيدية: قضية سعيد[22]؛ في الإجراءات الابتدائية: قضية *الحسن*، *وقضية بكاتوم و انْغَيْسونا*؛ في إجراءات جبر الأضرار: قضايا *كاتَنْغا*، و *لوبَنْغا* (القضيتين الأولى والثانية)، *والمهدي*، و *أنْغوين*
24	عدد المكاتب/الوحدات القُطرية[23]	8	7	اثنان في جمهورية الكونغو الديمقراطية (كِنْشاسا وبونيا)، وواحد في أوغندا (كمبالا)، وواحد في جمهورية أفريقيا الوسطى (بَنْغي)، وواحد في كوت ديفوار (أبيجان)، وواحد في مالي (باماكو)، وواحد في جورجيا (اتْبيليسي)	7	7	واحد في جمهورية أفريقيا الوسطى (بَنْغي)، وواحد في كوت ديفوار (أبيجان)، واثنان في جمهورية الكونغو الديمقراطية (كِنْشاسا وبونيا)، وواحد في جورجيا (اتْبيليسي)، وواحد في مالي (باماكو)، وواحد في أوغندا (كمبالا)	8	8	واحد في جمهورية أفريقيا الوسطى (بَنْغي)، وواحد في كوت ديفوار (أبيجان)، واثنان في جمهورية الكونغو الديمقراطية (كِنْشاسا وبونيا)، وواحد في جورجيا (اتْبيليسي)، وواحد في مالي (باماكو)، وواحد في أوغندا (كمبالا)، يضاف إليها مكتب الاتصال القائم لدى منظمة الأمم المتحدة في نيويورك	8	واحد في جمهورية أفريقيا الوسطى (بَنْغي)، وواحد في كوت ديفوار (أبيجان)، واثنان في جمهورية الكونغو الديمقراطية (كِنْشاسا وبونيا)، وواحد في جورجيا (اتْبيليسي)، وواحد في مالي (باماكو)، وواحد في أوغندا (كمبالا)، يضاف إليها مكتب الاتصال القائم لدى منظمة الأمم المتحدة في نيويورك	8	واحد في جمهورية أفريقيا الوسطى (بَنْغي)، وواحد في كوت ديفوار (أبيجان)، واثنان في جمهورية الكونغو الديمقراطية (كِنْشاسا وبونيا)، وواحد في جورجيا (اتْبيليسي)، وواحد في مالي (باماكو)، وواحد في أوغندا (كمبالا)، يضاف إليها مكتب الاتصال القائم لدى منظمة الأمم المتحدة في نيويورك
25	عدد عمليات التحقيق التي لـمّا تزل في مرحلة التخطيط لإجرائها												2	التحقيق في الحالة في أفغانستان والتحقيق في الحالة في فلسطين

[21] يجب تحديد نوع التمثيل القانوني (ما إذا كان مموَّلاً في إطار نظام المساعدة القانونية أو كان يضطلع به ممثلون قانونيون للمجني عليهم): ما يجب إبقاء متَّسع لأخذه بالحسبان في عملية الميزنة مستقبلاً.

[22] يجب تحديد نوع التمثيل القانوني (ما إذا كان مموَّلاً في إطار نظام المساعدة القانونية أو كان يضطلع به ممثلون قانونيون للمجني عليهم): ما يجب إبقاء متَّسع لأخذه بالحسبان في عملية الميزنة مستقبلاً.

[23] أعيدت تسمية "المكاتب الميدانية" فأصبحت تسمّى "المكاتب القُطرية" اعتباراً من ميزانية عام 2019 البرنامجية المقترَحة.

المرفق الثامن عشر

تخصيص موارد البرنامج الرئيسي الثاني بحسب الحالات

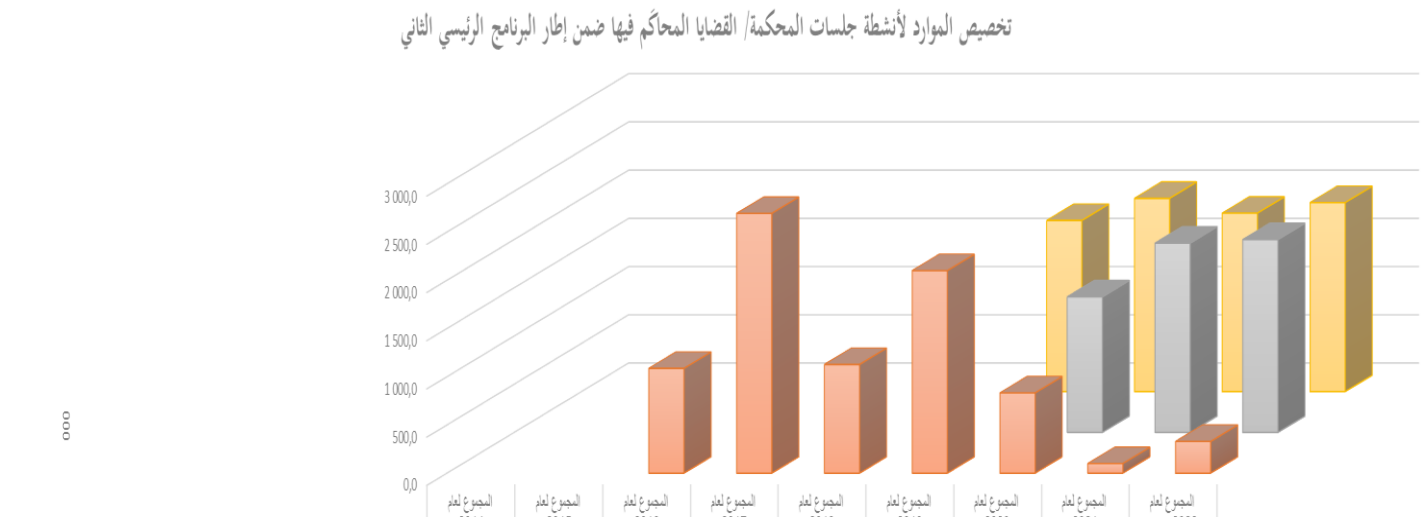

	المجموع لعام 2014	المجموع لعام 2015	المجموع لعام 2016	المجموع لعام 2017	المجموع لعام 2018	المجموع لعام 2019	المجموع لعام 2020	المجموع لعام 2021	المجموع لعام 2022 بحسب ميزانيته البرنامجية المقترحة
أنشطة جلسات المحكمة - المحاكمة 1 في الحالة 1 – أوغندا (قضية أنغوين)			1 085,9	2 692,6	1 126,1	2 099,1	831,5	98,9	328,4
أنشطة جلسات المحكمة - المحاكمة 3 في الحالة 4 - جمهورية أفريقيا الوسطى (القضية الثانية - قضية بِمبا وو و أنغِبسونا)							1 404,6	1 961,8	1 998,2
أنشطة جلسات المحكمة - المحاكمة 2 في الحالة 8 – مالي (قضية الحسن)						1 774,1	2 003,8	1 849,9	1 959,5

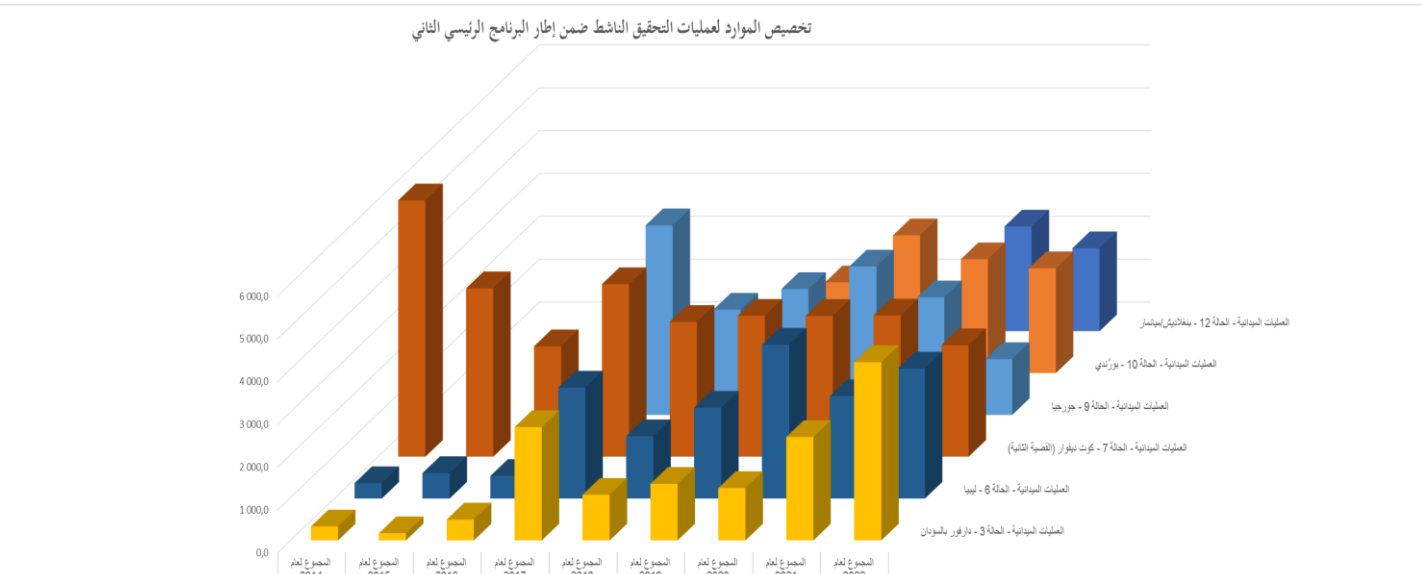

	المجموع لعام 2014	المجموع لعام 2015	المجموع لعام 2016	المجموع لعام 2017	المجموع لعام 2018	المجموع لعام 2019	المجموع لعام 2020	المجموع لعام 2021	المجموع لعام 2022 بحسب ميزانيته البرنامجية المقترحة
العمليات الميدانية - الحالة 3 - دارفور بالسودان	326,3	167,1	486,4	2 645,2	1 065,3	1 319,9	1 223,3	2 412,7	4 161,9
العمليات الميدانية - الحالة 6 - ليبيا	361,1	594,4	528,7	2 589,7	1 455,7	2 119,2	3 591,5	2 392,6	3 037,4
العمليات الميدانية - الحالة 7 - كوت ديفوار (القضية الثانية)	5 987,1	3 932,8	2 579,1	4 029,7	3 149,3	3 291,3	3 289,1	3 297,8	2 604,0
العمليات الميدانية - الحالة 9 - جورجيا				4 427,2	2 458,3	2 938,9	3 466,7	2 745,6	1 302,7
العمليات الميدانية - الحالة 10 - بوروندي						2 118,7	3 215,9	2 658,2	2 446,2
العمليات الميدانية - الحالة 12 - بنغلاديش/ميانمار							-	2 444,8	1 939,0

تخصيص موارد الدعم الأساسي ودعم العمليات في سياق أنشطة جلسات المحكمة ودعم العمل الميداني

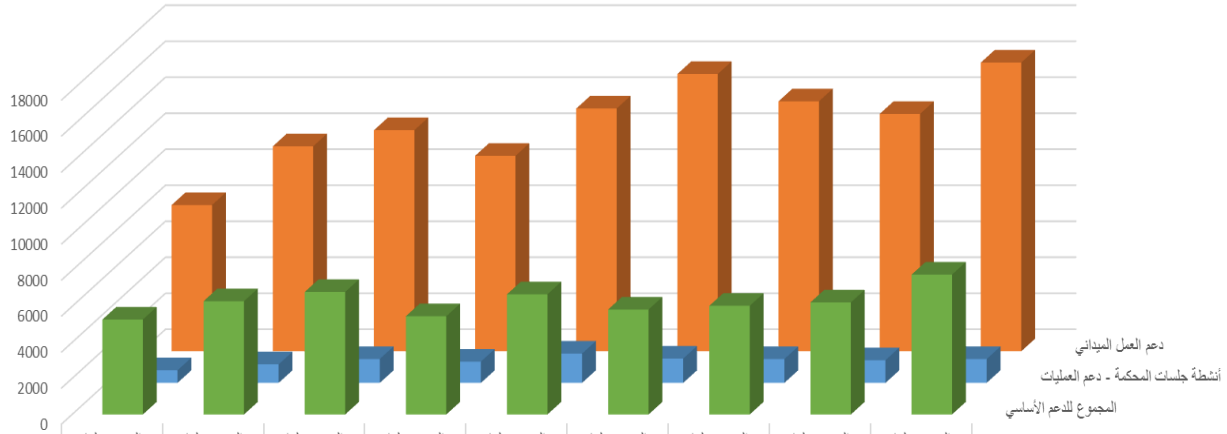

	المجموع لعام 2014	المجموع لعام 2015	المجموع لعام 2016	المجموع لعام 2017	المجموع لعام 2018	المجموع لعام 2019	المجموع لعام 2020	المجموع لعام 2021	المجموع لعام 2022 بحسب ميزانيته البرنامجية المقترحة
المجموع للدعم الأساسي	5 274,0	6 291,4	6 801,0	5 453,9	6 671,3	5 827,7	6 030,9	6 222,7	7 766,7
أنشطة جلسات المحكمة - دعم العمليات	697,6	1 027,6	1 327,7	1 182,8	1 621,7	1 346,7	1 319,3	1 259,7	1 319,2
دعم العمل الميداني	8 127,7	11 386,6	12 280,1	10 857,4	13 484,3	15 404,6	13 888,2	13 186,4	16 038,5

الحالات والقضايا الأخرى

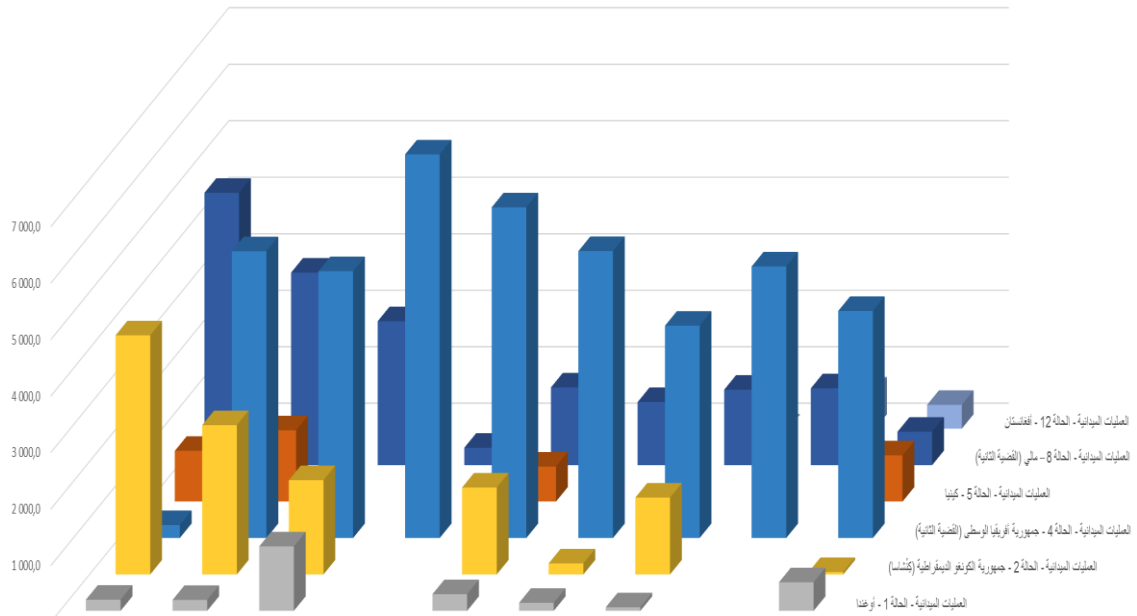

	المجموع لعام 2014	المجموع لعام 2015	المجموع لعام 2016	المجموع لعام 2017	المجموع لعام 2018	المجموع لعام 2019	المجموع لعام 2020	المجموع لعام 2021	المجموع لعام 2022 بحسب ميزانيته البرنامجية المقترحة
العمليات الميدانية - الحالة 1 - أوغندا	198,4	193,9	1 140,4		295,1	141,9	61,9		506,3
العمليات الميدانية - الحالة 2 - جمهورية الكونغو الديمقراطية (كَتْسَا)	4 232,1	2 643,2	1 667,8		1 538,6	196,1	1 359,9		42,7
العمليات الميدانية - الحالة 4 - جمهورية أفريقيا الوسطى (القضية الثانية)	229,8	5 075,5	4 722,3	6 790,7	5 854,0	5 077,6	3 757,3	4 805,3	4 019,6
العمليات الميدانية - الحالة 5 - كينيا	897,5	1 261,6			619,2				817,4
العمليات الميدانية - الحالة 8 – مالي (القضية الثانية)	4 821,4	3 407,9	2 548,2	308,9	1 376,0	1 116,2	1 336,1	1 360,1	590,1
العمليات الميدانية - الحالة 12 - أفغانستان							-	658,3	422,4

معلومات تقنية عن تخصيص الموارد في إطار ميزانية عام 2020			
الحالات	**فئة التصنيف الراهن/الرمز**	**وصف المحاكمة/القضية**	
الإجراءات الابتدائية بعامة	أنشطة جلسات المحكمة- دعم العمليات (CIS Ops)	أنشطة جلسات المحكمة - دعم العمليات	
أوغندا	أنشطة جلسات المحكمة- المحاكمة 1 في الحالة 1 (CIS 1T1)	أنشطة جلسات المحكمة - الحالة في أوغندا - قضية *أنغوين*	
جمهورية أفريقيا الوسطى	أنشطة جلسات المحكمة- المحاكمة 3 في الحالة 4 (CIS 4T3)	أنشطة جلسات المحكمة - الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى - قضية *يكاتوم وانغيسونا*	
مالي	أنشطة جلسات المحكمة- المحاكمة 2 في الحالة 8 (CIS 8T2)	أنشطة جلسات المحكمة - الحالة في مالي - قضية *الحسن*	
المحكمة بعامة	الدعم الأساسي (Basic)	الدعم الأساسي على نطاق المحكمة	
الدعم المقدَّم في الحالات بعامة	العمليات الميدانية (Fops)	دعم العمل الميداني	
أفغانستان	العمليات الميدانية – أفغانستان (FOps Afghanistan)	دعم العمل الميداني في أفغانستان	
بورُندي	العمليات الميدانية – بورُندي (FOps Burundi)	دعم العمل الميداني في بورُندي	
جمهورية أفريقيا الوسطى	العمليات الميدانية - جمهورية أفريقيا الوسطى - الحالة الثانية - القضية أ (FOps CAR II.a)	دعم العمل الميداني في جمهورية أفريقيا الوسطى (قضية سيليكا)	
جمهورية أفريقيا الوسطى	العمليات الميدانية - جمهورية أفريقيا الوسطى - الحالة الثانية - القضية ب (FOps CAR II.b)	دعم العمل الميداني في جمهورية أفريقيا الوسطى (قضية أنتي - بالاكا)	
كوت ديفوار	العمليات الميدانية - كوت ديفوار - القضية الثانية (FOps CIV II)	دعم العمل الميداني في كوت ديفوار	
جورجيا	العمليات الميدانية – جورجيا (FOps GEO)	دعم العمل الميداني في جورجيا	
ليبيا	العمليات الميدانية – ليبيا (FOps Libya)	دعم العمل الميداني في ليبيا	
مالي	العمليات الميدانية - مالي - القضية الثانية (FOps Mali II)	دعم العمل الميداني في مالي (القضية الثانية)	
بنغلاديش/ميانمار	العمليات الميدانية – بنغلاديش/ميانمار (FOps Myanmar)	دعم العمل الميداني في بنغلاديش/ميانمار	
السودان (دارفور)	العمليات الميدانية – السودان (FOps Sudan)	دعم العمل الميداني في السودان (دارفور)	

المرفق التاسع عشر

البرنامج الرئيسي الثاني: الميزانية المقترَحة لمكتب المدّعي العام بحسب البرامج (معروضةً وفقَ بنيته السابقة)

1- وفقَ البنية الجديدة لمكتب المدعي العام استُعيض عن تنظيم ميزانيته تنظيماً برامجياً (مثل البرامج 2100 و2200 و2300 و2400) بتنظيمها في إطار أركان. وحفاظاً على الاستمرارية يبيِّن هذا المرفق ميزانية المكتب المقترَحة لعام 2022 بالنسق البرامجي الذي اتُّبع في عرض المعلومات في الميزانيات السابقة. وبدءاً من ميزانية عام 2023 البرنامجية المقترَحة، لن تُعرض المعلومات إلا بالنسق الأركاني. وبحلول ذلك الوقت، ستتوفر سلسلة من ميزانيات ثلاث سنوات مُعَدّة وفق هذا النسق الجديد.

البرنامج الرئيسي الثاني مكتب المدَّعي العام	مصروفات عام 2020 (بآلاف اليوروات) المجموع	المصروفات من صندوق الطوارئ	المجموع بما فيه المصروفات من صندوق الطوارئ	ميزانية عام 2021 المعتَمَدة (بآلاف اليوروات)	التغيّر في الموارد مبلغه باليوروات	نسبته المئوية (%)	ميزانية عام 2022 المقترَحة (بآلاف اليوروات)
موظفو الفئة الفنية				27 999.3	920.7	3.3	28 920.0
موظفو فئة الخدمات العامة				5 032.6	245.7	4.9	5 278.3
المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين	*32 348.9*	-	*32 348.9*	*33 031.9*	*1 166.4*	*3.5*	*34 198.3*
المساعدة المؤقتة العامة	9 915.5	117.6	10 033.1	11 200.2	1 643.7	14.7	12 843.9
المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات	3.0	-	3.0	-	-	-	-
العمل الإضافي	-	-	-	-	-	-	-
المجموع الفرعي لسائر تكاليف العاملين	*9 918.5*	*117.6*	*10 036.1*	*11 200.2*	*1 643.7*	*14.7*	*12 843.9*
السفر	1 212.0	10.5	1 222.5	1 973.7	276.1	14.0	2 249.8
الضيافة	3.0	-	3.0	5.0	-	-	5.0
الخدمات التعاقدية	417.9	-	417.9	370.0	188.4	50.9	558.4
التدريب	6.6	-	6.6	10.0	90.0	900.0	100.0
الخبراء الاستشاريون	90.6	19.7	110.3	50.0	100.0	200.0	150.0
النفقات التشغيلية العامة	633.1	-	633.1	440.0	237.0	53.9	677.0
اللوازم والمواد	88.4	7.1	95.5	80.0	35.0	43.8	115.0
الأثاث والعتاد	141.7	-	141.7	174.0	306.0	175.9	480.0
المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالعاملين	*2 593.2*	*37.3*	*2 630.5*	*3 102.7*	*1 232.5*	*39.7*	*4 335.2*
المجموع	**44 860.6**	**154.9**	**45 015.5**	**47 334.8**	**4 042.6**	**8.5**	**51 377.4**

البرنامج الرئيسي الثاني	وكيل أمين عام	أمين عام مساعد	مد-2	مد-1	ف-5	ف-4	ف-3	ف-2	ف-1	*مجموع موظفي الفئة الفنية وما فوقها*	خ ع- ر	خ ع- ر أ	*مجموع موظفي فئة الخدمات العامة*	**مجموع الموظفين**
الوظائف الثابتة														
المقرة لعام 2021	1	1	-	3	18	36	77	79	25	*240*	1	79	80	**320**
الجديدة	-	1	-	-	-	1	1	1	-	*4*	-	3	3	**7**
المعادة التخصيص	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المعادة التصنيف	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المستعادة/المعادة	-	-	-	-	-	-	-	(1)	(1)	*(2)*	-	(3)	(3)	**(5)**
المقترَحة لعام 2022	**1**	**2**	-	**3**	**18**	**37**	**78**	**79**	**24**	***242***	**1**	**79**	**80**	**322**
وظائف المساعدة المؤقتة العامة (معادِلاتها بدوام كامل)														
المقرة لعام 2021	-	-	-	-	0.08	7.00	34.58	24.50	9.00	*75.17*	1.00	28.25	29.25	**104.42**
المستمرة	-	-	-	-	1.00	7.00	34.50	24.00	8.00	*74.50*	1.00	27.17	28.17	**102.67**
الجديدة	-	-	-	-	-	3.42	1.00	6.17	-	*10.58*	-	4.50	4.50	**15.08**
المعادة التخصيص	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المعادة التصنيف	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المحوَّلة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المقترَحة لعام 2022	-	-	-	-	**1.00**	**10.42**	**35.50**	**30.17**	**8.00**	***85.08***	**1.00**	**31.67**	**32.67**	**117.75**

	مصروفات عام 2020 (بآلاف اليوروات)				التغيّر في الموارد		
ديوان المدّعي العام	المجموع	المصروفات من صندوق الطوارئ	المجموع بما فيه المصروفات من صندوق الطوارئ	ميزانية عام 2021 المعتمَدة (بآلاف اليوروات)	مبلغه باليوروات	نسبته المئوية (%)	ميزانية عام 2022 المقترَحة (بآلاف اليوروات)
موظفو الفئة الفنية				4 290.9	139.6	3.3	4 430.5
موظفو فئة الخدمات العامة				2 517.6	59.1	2.3	2 576.7
المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين	*6 161.8*	*-*	*6 161.8*	*6 808.5*	*198.7*	*2.9*	*7 007.2*
المساعدة المؤقتة العامة	2 754.8	0.3	2 755.1	3 552.6	334.1	9.4	3 886.7
المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات	3.0	-	3.0	-	-	-	-
العمل الإضافي	-	-	-	-	-	-	-
المجموع الفرعي لسائر تكاليف العاملين	*2 757.8*	*0.3*	*2 758.1*	*3 552.6*	*334.1*	*9.4*	*3 886.7*
السفر	124.7	-	124.7	400.5	45.3	11.3	445.8
الضيافة	3.0	-	3.0	5.0	-	-	5.0
الخدمات التعاقدية	411.5	-	411.5	370.0	90.1	24.4	460.1
التدريب	0.3	-	0.3	10.0	90.0	900.0	100.0
الخبراء الاستشاريون	-	-	-	50.0	100.0	200.0	150.0
النفقات التشغيلية العامة	10.2	-	10.2	7.5	2.5	33.3	10.0
اللوازم والمواد	88.4	7.1	95.5	80.0	35.0	43.8	115.0
الأثاث والعتاد	141.7	-	141.7	174.0	306.0	175.9	480.0
المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالعاملين	*779.8*	*7.1*	*786.9*	*1 097.0*	*668.9*	*61.0*	*1 765.9*
المجموع	**9 699.4**	**7.4**	**9 706.8**	**11 458.1**	**1 201.7**	**9.5**	**12 659.8**

	مصروفات عام 2020 (بآلاف اليوروات)				التغيّر في الموارد		
شعبة الاختصاص والتكامل والتعاون	المجموع	المصروفات من صندوق الطوارئ	المجموع بما فيه المصروفات من صندوق الطوارئ	ميزانية عام 2021 المعتمَدة (بآلاف اليوروات)	مبلغه باليوروات	نسبته المئوية (%)	ميزانية عام 2022 المقترَحة (بآلاف اليوروات)
موظفو الفئة الفنية				3 093.9	(17.3)	(0.6)	3 076.6
موظفو فئة الخدمات العامة				348.0	7.0	2.0	355.0
المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين	*3 079.5*	*-*	*3 079.5*	*3 441.9*	*(10.3)*	*(0.3)*	*3 431.6*
المساعدة المؤقتة العامة	661.5	-	661.5	467.3	159.9	34.2	627.2
المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات	-	-	-	-	-	-	-
العمل الإضافي	-	-	-	-	-	-	-
المجموع الفرعي لسائر تكاليف العاملين	*661.5*	*-*	*661.5*	*467.3*	*159.9*	*34.2*	*627.2*
السفر	102.9	-	102.9	305.7	(199.9)	(65.4)	105.8
الضيافة	-	-	-	-	-	-	-
الخدمات التعاقدية	-	-	-	-	8.3	-	8.3
التدريب	-	-	-	-	-	-	-
الخبراء الاستشاريون	-	-	-	-	-	-	-
النفقات التشغيلية العامة	-	-	-	-	-	-	-
اللوازم والمواد	-	-	-	-	-	-	-
الأثاث والعتاد	-	-	-	-	-	-	-
المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالعاملين	*102.9*	*-*	*102.9*	*305.7*	*(191.6)*	*(62.7)*	*114.1*
المجموع	**3 843.9**	**-**	**3 843.9**	**4 214.9**	**(42.0)**	**(1.0)**	**4 172.9**

شعبة التحقيق	مصروفات عام 2020 (بآلاف اليوروات)				التغيّر في الموارد		
	المجموع	*المصروفات من صندوق الطوارئ*	*المجموع بما فيه المصروفات من صندوق الطوارئ*	ميزانية عام 2021 المعتمَدة (بآلاف اليوروات)	مبلغه (بآلاف باليوروات)	نسبته المئوية (%)	ميزانية عام 2022 المقترَحة (بآلاف اليوروات)
موظفو الفئة الفنية				11 555.2	301.3	2.6	11 856.5
موظفو فئة الخدمات العامة				1 679.8	98.8	5.9	1 778.6
المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين	*13 695.8*	*-*	*13 695.8*	*13 235.0*	*400.1*	*3.0*	*13 635.1*
المساعدة المؤقتة العامة	4 781.2	64.2	4 845.4	5 129.6	739.5	14.4	5 869.1
المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات	-	-	-	-	-	-	-
العمل الإضافي	-	-	-	-	-	-	-
المجموع الفرعي لسائر تكاليف العاملين	*4 781.2*	*64.2*	*4 845.4*	*5 129.6*	*739.5*	*14.4*	*5 869.1*
السفر	945.7	7.3	953.0	1 068.4	424.6	39.7	1 493.0
الضيافة	-	-	-	-	-	-	-
الخدمات التعاقدية	6.4	-	6.4	-	77.5	-	77.5
التدريب	6.3	-	6.3	-	-	-	-
الخبراء الاستشاريون	10.2	8.7	18.9	-	-	-	-
النفقات التشغيلية العامة	622.9	-	622.9	432.5	234.5	54.2	667.0
اللوازم والمواد	-	-	-	-	-	-	-
الأثاث والعتاد	-	-	-	-	-	-	-
المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالعاملين	*1 591.3*	*16.1*	*1 607.4*	*1 500.9*	*736.6*	*49.1*	*2 237.5*
المجموع	**20 068.3**	**80.3**	**20 148.6**	**19 865.5**	**1 876.2**	**9.4**	**21 741.7**

شعبة المقاضاة	مصروفات عام 2020 (بآلاف اليوروات)				التغيّر في الموارد		
	المجموع	المصروفات من صندوق الطوارئ	المجموع بما فيه المصروفات من صندوق الطوارئ	ميزانية عام 2021 المعتمَدة (بآلاف اليوروات)	مبلغه باليوروات	نسبته المئوية (%)	ميزانية عام 2022 المقترَحة (بآلاف اليوروات)
موظفو الفئة الفنية				9 059.3	497.1	5.5	9 556.4
موظفو فئة الخدمات العامة				487.2	80.8	16.6	568.0
المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين	*9 411.9*	*-*	*9 411.9*	*9 546.5*	*577.9*	*6.1*	*10 124.4*
المساعدة المؤقتة العامة	1 718.0	53.1	1 771.1	2 050.7	410.2	20.0	2 460.9
المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات	-	-	-	-	-	-	-
العمل الإضافي	-	-	-	-	-	-	-
المجموع الفرعي لسائر تكاليف العاملين	*1 718.0*	*53.1*	*1 771.1*	*2 050.7*	*410.2*	*20.0*	*2 460.9*
السفر	38.7	3.1	41.9	199.1	6.1	3.1	205.2
الضيافة	-	-	-	-	-	-	-
الخدمات التعاقدية	-	-	-	-	12.5	-	12.5
التدريب	-	-	-	-	-	-	-
الخبراء الاستشاريون	80.4	11.0	91.4	-	-	-	-
النفقات التشغيلية العامة	-	-	-	-	-	-	-
اللوازم والمواد	-	-	-	-	-	-	-
الأثاث والعتاد	-	-	-	-	-	-	-
المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالعاملين	*119.1*	*14.2*	*133.3*	*199.1*	*18.6*	*9.3*	*217.7*
المجموع	**11 249.0**	**67.3**	**11 316.3**	**11 796.3**	**1 006.7**	**8.5**	**12 803.0**